عثمان الرواندوزي المحامي

استجواب صدام حسين
رجل المتناقضات



الدار الأندلسية - لندن

استجواب صدام حسين

رجل المتناقضات

عثمان الرواندوزي المحامي

استجواب صدام حسين رجل المتناقضات

الدار الأندلسية ـ لندن

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى كل مدافع حقيقي

من أجل الحق والعدالة

أهدي هذا العمل المتواضع

مقدمة

يقتصر موضوع هذا المؤلف بنقطة من بحر مآسي غالبية مواطني العراق لحقبة حساسة من الزمن. حقبة فاصلة بين التقدم واللحاق بالتطور المتعاظم في مختلف العلوم والمجالات في العالم المتمدن، أو التأخر والعودة إلى الوراء، وبين الرفاهية والسعادة أو الجوع والموت والحرمان والدمار. وللأسف الشديد ارتأى صاحب القرار في النظام العراقي الحالي ـ وبتشجيع ممن على شاكلته ومن بعض الأعوان والمرتزقة والطفيليين المحيطين به وبمساهمة من شرائح معينة في المجتمع العراقي عن قصد أو عدم دراية ولأسباب مختلفة وبدرجات متباينة، إضافة لأسباب أخرى إلى أن يختار الأواخر المنسجمة مع تطلعات العقليات المتخلفة وقلة الحكمة وسوء تقدير وفهم الأمور والأوضاع.

منذ تفرد النظام العائلي الحالي بخناق السلطة والحكم في العراق منذ أوائل السبعينات من القرن العشرين ـ بعد مختلف أوجه التصفيات

وأبشعها لخدمة ومداراة ومصلحة عقلية الفرد الواحد المستنبطة من خيال وعقليات القرون الوسطى والمستفيدة بواسطة ثروة العراق الهائلة من مختلف علوم ووسائل الإجرام الحديثة، وبشراء الذمم والعقول والأقلام في الداخل وعلى مستوى العالم ما أمكن، ومن ألاعيب السياسة وفنونها ـ تداخل نظام الحكم في العراق مع شخصية صدام حسين بحيث يستحيل فصلهما عن بعضهما عند تناولهما. ليس هذا فقط، بل التعمد في إلغاء دور العراقيين وتغييب وإهمال وجودهم تماماً عندما اعتمد شعار " إذا قال صدام قال العراق كله " فلا رأي ولا قول ولا وجود أو ربما حتى (الحق في الوجود حسب تصوره) في العراق لغيره. وهو الذي لا يؤمن ولا يروق له إلا عندما يوصف بالأكبر والأهم والأخطر وما إلى ذلك حتى لو كان بعض هذه الصفات والمسميات مرفوضة أو متناقضة مع بعضها أو مع الواقع كما هو الحال في الكثير منها، ولا ترضيه المسميات الاعتيادية. فلا يريحه مثلاً أن يذكر كأي دكتاتور بل الدكتاتور الأكبر أو الأكثر دكتاتورية أو الرجل الأخطر وهكذا، وهذا شر كبير.

معلوم إنه من الفضائل أن يتمتع المرء أو يتصف بالصفات الحسنة أو بأفضل صورة للمميزات والخصال الحميدة، إلا إن صدام يصر حتى في بعض المسميات المرفوضة بأن يكون في المرتبة الأولى أو الأعلى ولا يقبل بأقل من ذلك ما استطاع. ولا حدود عنده للعند أو للتنازل، للرفض أو القبول حسبما تمليه ظروف بقاءه وفق تقييمه للأوضاع والظروف، وعندها لا أهمية لما تعنيه المفردات أو المواقف أو النتائج مقابل بقاءه واستمراره. فمسيرته مليئة بالتناقضات.

تحدثت الألسن وكتبت الأقلام الكثير عن هذا النظام، ولهذا فإن لصدام حصة الأسد في كل ما قيل أو كتب ولا يزال، ولا حدود للبذخ والبذل والوسائل المشروعة أو غير المشروعة من أجل تحقيق الهدف المذكور، ومن أجل أن يكون المدح والثناء والتكبير والتعظيم وتجميل الأخطاء وتحريف الحقائق وتزييف التاريخ وتشويه الوقائع لرسم صورة بيضاء

ناصعة له ولنظامه سواء في الساحة العراقية الداخلية أو على مستوى أرجاء المعمورة لدرجة أصبحوا شاكرين للنعامة فضلها قبولها التشبه بها. في المقابل كانت هناك جهود كبيرة وخاصة بعد ازدياد افتضاح أمر ذلك النظام، للرد وكشف الحقائق، ولكن لا يزال الأمر بحاجة إلى مزيد المزيد لتغطية جميع الجوانب، لذا فها أنذا أدلو بدلوي المتواضع هنا أيضاً وأقول:

بقدر إطلاعي المحدود، ولأسباب قد يظهر بعض منها في بعض وريقات هذا الكتاب، شأني في ذلك شأن غالبية من تواجد على بقعة الأرض التي وقعت في قبضة من لم يكونوا ولم يتمكنوا فيما بعد أن يكونوا أهلاً لتحمل مسئولية إدارة شئون دولة، وكوني أعبر عن رأيي الشخصي المجرد، والمجرد أيضاً من الحزازات والنعرات والطموحات الشخصية، وبعيداً عما لحقني شخصياً وعلى مدى السنوات الطوال السابقة من حيف وظلم، والنابع من القدر المتواضع في المستوى الثقافي والفكري المتأثر بواقع الأجواء والظروف المحلية والإقليمية والدولية، مازجاً بين الأزمنة المختلفة، مستنداً على ما اطلعت عليه من كتابات وأدبيات وقعت بين يدي، وما قد سمعته من أشخاص ووسائل إعلام مسموعة ومقروءة ومرئية، بشكل مباشر أو غير مباشر، أو من خلال مشاهداتي ومعرفتي وتجربتي الشخصية، باحثاً عن الحقيقة والصدق والأمانة ما أمكنت، مانحاً لكل فرد أو جماعة في مختلف الاتجاهات مطلق حقه في تكوين وإبداء رأيه بالشكل الذي يرسمه ويعبر عنه ضمن نطاق الحرية والديمقراطية للجميع، واضعاً في الاعتبار إن كل فرد يفكر بعقله وحسب رأيه وتصوره وفي موقعه وظروفه، من خلال وجدانه وضميره، غير ناس اختلاف وجهات النظر بين من هم في السلطة ومن هم خارجها، وبين اللاعبين المتنافسين أنفسهم أو بينهم وبين المتفرجين أو كما يقال ـ بين من أيديهم في النار ولآخرين في الماء ـ أو بين المتضررين من سلوك وأفعال ذلك النظام والمستفيدين منه على مستوى الأفراد أو الجماعات، مع الأخذ بطبيعة تغلب نزعة الاختلاف عادة في الآراء والأفكار بين الأشخاص على الاتفاق، وبدرجة أكبر على

التطابق بينهم، منتبهاً إلى الاختلافات الكبيرة في الصفات والمميزات الشخصية والأسباب والدوافع والأهداف المبتغاة لكل شخص أو جماعة وجهة في الزمن المحدد قدر المستطاع، غير آبه بمن كان الرئيس أو الوزير أو غيرهما أو من سيكون. فأقدم هذا العمل المتواضع.

وقبل البدأ بالمواضيع، فمن المعلوم أن أي بحث أو كراس أو كتاب لابد أن يحتوي على عنوان أو اسم. وكان لابد لي من اختيار اسم أو عنوان لجهدي هذا. وبعد تفكير وتمحيص، وحيث ننوي تسجيل أحداث هذه الفترة بالذات، وانطلاقاً مما تقدم من أسطر، وقع اختياري على (استجواب صدام حسين رجل المتناقضات) ليكون عنواناً لهذا الكتاب، لأن صدام يعني النظام الحاكم في العراق وكل ما يتعلق به منذ توليهم حكم العراق عام ١٩٦٨، والعكس صحيح، فهو الاثنان معاً، إضافة لتحمله القسط الأعظم من مختلف أوجه المسئولية لما حدث للبلاد ولأغلبية المواطنين على مر العقود الماضية مروراً بالوقت الحاضر ومؤثراً في المستقبل أيضاً، بحكم دوره الشخصي وموقعه الرسمي وما يترتب عليهما من مسئوليات كبرى.

ولفهم الأوضاع وهضم المواضيع على حقيقتها، كان لابد من العودة إلى الوراء قليلاً لنشأتها الأولى، ولتأريخ البلاد والسكان مروراً سريعاً بين مضايقه وأخاديده والقفز من هنا وهناك لالتقاط بعض الأحداث والمواقف والمواضيع الشاخصة والمؤثرة في ماضي وحاضر وبالتأكيد مستقبل البلاد وشعوبها حسب تصوري وقدرتي. ولاحداث وأوضاع أواسط القرن العشرين أبلغ الأثر في حاضر البلاد، كذلك للشعب الكوردي وكوردستان في هذا الجزء حيز كبير في مجمل هذه المواضيع خصوصاً الحديثة منها، لكونهما يشكلان في واقع الأمر أحد أهم عناصر هذا الواقع وتاريخه في الأزمنة المختلفة في هذا القرن تقريباً، لذا ارتأيت أن أقف عند هذين العنوانين بعض الشيء. كما وأريد أن أنوه هنا إلى انه خلال سرد بعض الأحداث والوقائع الخاصة بفترة العقود الأخيرة تجنبت ذكر بعض الأسماء، مع ابقاء

شيء من الابهام البسيط على بعض المواقف والتواريخ (دون المساس بحقيقة الوقائع والمواقف أو التأثير في أهميتها) لأسباب أراها موجبة ومنطقية في الوقت الحاضر من وجهة نظري. عساي أن أكون قد وفقت في تناول بعض الحقائق الواقعية وبتجرد ما أمكن. ومن الله التوفيق.

تم الانتهاء من كتابة جميع المواضيع
بضمنها هذه المقدمة منذ
١٥حزيران ١٩٩٩
المؤلف

المحور الأول

نبذة تاريخية مختصرة

لا يختلف اثنان على المعنى المجرد للفظة العلم والكتاب، وأي علم هو علم وأي كتاب هو كتاب، لكن الاختلاف في ماهية ونوعية وطبيعة ومدى التطور وزمان ومكان وأشخاص أي علم، وكذا الحال بالنسبة للكتاب. كما وإن العلوم المختلفة نفسها تختلف عن بعضها البعض من حيث ثبات أو عدم ثبات موادها وقوانينها، فمثلاً هناك علوم لا يختلف فيها الناس مهما اختلف الزمان والمكان كبعض القوانين والقواعد في الرياضيات والهندسة والفيزياء وغيرها، فلا مجال للتغيير أو التبديل أو التأويل إلا قليلاً، بعكس بعض العلوم الأخرى التي قلما تجد الثبات والاستقرار والاتفاق الشامل، ومنها العلوم الإنسانية والنظريات الفلسفية والاجتماعية وخاصة علوم التاريخ مثلاً، مما يجعل أمر الباحث في الأواخر من المهام الشاقة عند البحث عن الحقيقة في متاهات ودهاليز الظلام أحياناً، بعكس الأوائل التي تكون عادة قوانينها ثابتة وأساسها رصين، وما يستجد يبنى على نفس

الأسس والقوانين، وكأنها أشبه بسلسلة ذي حلقات تكمل بعضها البعض، أو كهرم متلاصق مستند أحجارها إحداها على الأخرى، بينما الأواخر تكون متناقضة في كثير من الأحيان بتناقض الأشخاص في الأزمنة والأمكنة ولأسباب مختلفة أخرى. وعلى حد اعتقادي فإن نسبة ونوعية هذه التناقضات والاختلافات في انحسار بتقدم وسائل الاتصالات والمواصلات والإعلام والتقنية المتقدمة في التكنولوجيا الحديثة.

قبل عشرات السنين، منذ أن كنا في مرحلتي الابتدائية والمتوسطة قرأنا في كتب التاريخ والجغرافيا المقررة والمعتمدة رسمياً الكثير عن تاريخ وجغرافيا بقاع العالم المختلفة وشعوبها وما يخص منطقتنا أيضاً، وكذلك عن السكان وهجرة الأقوام والحروب والغزوات وما شابه ذلك على الرغم من افتقارها إلى التفصيل والدقة والحيادية العلمية اللازمة أحياناً ولأسباب شتى، إلا إنها كانت أفضل بكثير من بديلاتها التي ظهرت فيما بعد والتي لم تشفي رغم ذلك غليل البعض من المتربعين على كراسي المسئولية في المؤسسات الرسمية والحزبية الذين قرروا إعادة كتابة التاريخ وفق ما يلائم أهوائهم وتوجهاتهم، لا ليزيدوه افتقاراً من كل ما هو مطلوب توفره فيه، بل لتكون مواداً شاذة مغايرة للحقيقة والواقع تماماً في الكثير من الوقائع والحقائق والأمور، وليملؤها تفاهات وسفاهات وأكاذيب، وكأن العالم مقتصر عليهم وحدهم. صحيح إنهم لا يبالون كثيراً بالعالم ويفرضون طوقاً من الحديد على تحرك الناس الذين وقعوا تحت سيطرتهم، وفرضوا الحصار الأكبر على التفكير والإبداع، وحتى الإطلاع المجرد على الأدبيات والإعلام الغير رسميين أو حتى سماع أو مشاهدة وسائل الإعلام المسموعة والمرئية الغير تابعة للنظام الحاكم. كل ذلك كان مقروناً بحكم الإعدام وفي أحسن الأحوال بالسجن أو الحجز للمخالف.

لقد علمتنا المدارس والكتب ووسائل المعرفة المختلفة إن الأرض بيضوية الشكل أو كروية الرسم وتدور حول نفسها في رحلة دورانها حول الشمس مكونة الليل والنهار والفصول الأربعة، وإن اليابسة فيها كانت

كلها في وقت ما متلاصقة قبل أن تتجزأ وتتباعد لتشكل القارات كما نراها اليوم، وإنها مرت بعصور جليدية، وطغتها فيضانات وطوفانات بعد انحسار الجليد عنها مكونة المحيطات والبحار والأنهار، وكيف أن نهرا دجلة والفرات النابعين بروافدهما من كوردستان المجزئة ساهما منذ ملايين السنين في تكوين سهول جنوب العراق حيث كانت مياه الخليج الحالية تمتد إلى شمال مدينة بغداد وكان موقع المنطقة التي تعرف بالنجف حالياً أشبه بحال كويت اليوم تجاه مياه الخليج، وبدأت المياه تنحسر تدريجياً منذ حوالي ستة آلاف سنة لتظهر اليابسة الخصبة معها بتأثير الترسبات الغرينية القادمة مع مياه النهرين المذكورين من جبال كوردستان كما يقول بذلك العلماء المختصون وأكده الدكتور محمد سعيد الطريحي الذي قال أيضاً (بأن هذه المياه كانت تطلق عليها تسميات مختلفة في القديم تبعاً للأقوام التي كانت تسيطر على المنطقة وفي النهاية بدأت تعرف ببحر النجف، وإن المياه تقلصت إلى أن أصبحت تدريجياً تشكل نهراً ثم جدولاً منذ عام ١٨٥٠م ولا تزال آثار البحر والجدول موجودة في الطبيعة. كما وإن المساحات الشاسعة لأهوار الجنوب الممتدة بين الناصرية والعمارة والبصرة التي دأب النظام في الآونة الأخيرة على تجفيف المياه فيها بسبب اتخاذها مأوى لعناصر مناوئة لنظام الحكم هي امتداد لذلك البحر). كما ودرسنا كيف انتشرت الأحياء والسكان على الأرض مكونة جماعات اختلفت أعراقها تدريجياً فيما بعد ومن إنسان جاوة إلى إنسان النياندرتال الذي يعود تاريخه إلى ما يزيد على أربعين ألف سنة، وقد عثر علماء الآثار على بقايا له في كهوف كوردستان التي وجدت في جبالها وسهولها أول آثار للرعي وكذلك الزراعة وآثار إنسانية أخرى يقدر علماء الآثار المختصون أعمارها بأكثر من مائة ألف عام، ثم إنسان الكرنك في فلسطين وغيرهم. وكيف إن بعض الأقوام هجرت مواطنها الأصلية لتتوطن في مناطق أخرى خالية أو سبقتهم إليها أقوام غيرها بآلاف أو مئات السنين، فإما ان تعايشوا أو اندمجوا أو انصهرت إحداها في الأخرى أو غير ذلك، حيث نشأت أقوام

جديدة من أقوام أخرى أو أبيدت أقوام ولم يعد لها أي ذكر أو أثر. ويشير العلماء إلى وقوع عدة طوفانات خلال الأزمنة التاريخية السحيقة كان آخرها في حدود ٥٦٠٠ سنة قبل الميلاد تقريباً في منطقة بحر الأسود الحالية الذي عرف ببحر الموت أو بحر السم قديماً بسبب تحول مياهه العذبة أصلاً إلى مالحة جراء الطوفان الذي كان هائلاً وقضى على الحياة البشرية في تلك المنطقة لتعاود الحياة في المناطق الجنوبية منها أي في كوردستان موضع استقرار سفينة نوح عليه السلام في جبال ارارت، حيث استقر نوح ومن معه فيها، وفي هذا يشير المؤرخ محمد مردوخ في كتابه تاريخ الكرد وكوردستان إلى أن أصل الكورد يعود إلى ماد الذي ينسبه بدوره إلى ذرية يانس ابن نوح.

ومهما يكن الأمر فإن تكاثر النسل البشري مجدداً في تلك المنطقة تم من هناك، وبدءوا بمزاولة أعمال الزراعة والري لأول مرة في التاريخ، فكانت في هذه البقعة مهد الزراعة في هذه المنطقة ومنها انتقلت إلى غيرها من المناطق بإعادة انتشار الناس. كما ورد ذكر الطوفان في القرآن الكريم واستقرار السفينة على جبل الجودي، ومعروف وجود هذا الجبل في كوردستان، وورد ذكر الطوفان في العهد القديم أيضاً متفقاً مع هذه الحقيقة في الوقت الذي عثر العلماء على الإشارة إلى الطوفان المذكور في كتابات ملحمة جلجامش السومرية القديمة للملك حمورابي حيث تعتبر من أقدم الكتابات التاريخية المدونة المعثور عليها لحد الآن وهو سابق على العهد القديم والقرآن الكريم زمنياً بالطبع. كما وتشير أغلب الدلائل إلى أن سيدنا إبراهيم عليه السلام ولد في تلك المنطقة ونشا فيها وترعرع ثم اضطر لتركها بسبب إضطهاد نمرود الملك واتجه جنوباً مروراً بأور وبلاد الشام وفلسطين فيما بعد ومصر الحالية ثم الجزيرة العربية وبقيت ذريته هناك لتندمج مع السكان الأصليين فيها. كما وقرأنا عن الأديان والأنبياء والمعجزات، ومن الأنبياء من يكلم الله، ومن يتكلم وهو في المهد، وقصة الإسراء والمعراج العظيمة والعديد من المعجزات. وفي عالمنا اليوم هناك

الكثير من الأمور التي هي بمثابة المعجزات، حيث خوارق العلماء المدهشة أو ظهور بعض الإمكانات الخارقة في بعض الناس وخصوصاً الأطفال الصغار السن في العديد من مجالات العلم المختلفة كالفيزياء والرياضيات واللغات والموسيقى وأشياء عجيبة في خانة المعجزات ويدهش العقل من تحققها.

لما كنا في نبذة مختصرة ننوي الدخول بها لموضوع ضيق ومتواضع لمرحلة معينة ومنطقة محددة فلا نرى مبرراً للغور بعيداً واقتفاء أثر الكثيرين ممن سبقوني، أو الضغط على الكثير من أزرار أنوار دهاليز التاريخ أو ظلماته لتسليط الأضواء على الكثير من الجوانب، مكتفياً ببعض الإشارات والتلميحات لبعض الأحداث والأوضاع والأمور التي أراها من وجهة نظري ضرورية كنقاط موجزة تشكل مقدمة لتسهيل الدخول في الموضوع وفهم وهضم المحتوى تالياً.

تشير كتب التاريخ والجغرافيا والآثار وعلماؤها إلى إن الفراعنة الذين كانوا يقطنون بلاد مصر قبل الفتح العربي لتلك البلاد كانت لهم علاقات واتصالات وربما نوع من التجارة مع شعوب وأقوام آخرين ومنها أقوام اللولوبوم التي كانت تسكن منطقة جبال زاكروس منذ نشوء عصر السلالات، ويرجع العديد من المؤرخين أصل الكورد إلى هذه الأقوام باعتبار كون اللوريين من أحفاد هؤلاء، ولا جدال حول كوردية اللوريين بالطبع، هؤلاء الكورد الذين يعتبرون باعتراف هؤلاء العلماء بأنهم أقدم الأقوام التي سكنت هذه المناطق باستمرار ولا تزال، وكانوا يتمتعون بحضارة عهدهم، حيث وجدت بعض آثارهم ومصنوعاتهم في المنطقة وفي بلاد الفراعنة أيضاً، وكذلك يشار إلى القار الذي استخدم من قبل الفراعنة في بعض أعمال البناء حيث يعتقد قيام الفراعنة بجلب القار من تلك المنطقة عن طريق الشراء أو المقايضة أو أي شكل آخر، كما وذكر بأن (نفرتيتي) كانت ابنة أحد ملوك كوردستان أهديت لأحد ملوك الفراعنة. ويشير مينورسكي في كتابه الأكراد ملاحظات وإنطباعات إلى أن هذه

المنطقة خضعت في وقت ما لحكم كليوباترا. وازداد اختلاط الكورد بالمصريين خصوصاً بعد معركة حطين عام ١١٩٣م ودخول القائد الاسلامي الكوردي صلاح الدين الأيوبي مصر وحكمه للبلاد وأجزاء من ليبيا إضافة للشام. وكذلك بعد ذلك خصوصاً زمن الدولة العثمانية نتيجة إلتجاء أو هروب أو نفي وترحيل وتهجير الأفراد أو المجموعات الكوردية من المناطق الخاضعة للسلطنة العثمانية وبالذات في تركيا وسوريا إلى مصر وليبيا والسودان والأردن وتقديمهم جل الخدمات لتلك الدول في تلك الأثناء أو بعد انصهارهم في تلك المجتمعات. كما وهناك مؤرخون يثبتون كوردية سلالة محمد علي الذي حكمت أسرته مصر خلال القرن التاسع عشر لغاية منتصف القرن العشرين، وكونهم أحفاد هؤلاء الكورد الذين انتقلوا وتوطنوا في اليونان والبلقان إما بحكم الإبعاد والتهجير أو الهروب والالتجاء أو الجندية العثمانية. وبرز منهم العديد من الشخصيات السياسية والاجتماعية والفكرية والفنية والعلمية المعروفة في هذا الوقت كالبدرخانيين والتيموريين واحمد شوقي وعباس العقاد وآخرون كثر خصوصاً في مصر.

ويذكر العلماء بأن كوردستان وجدت منذ عهد الهلينية وإزدهرت فيها حضارة وثقافة قديمتين. ثم كانت في الجنوب الشرقي من تلك المنطقة دولة (الايلاميين) المعروفة في التاريخ العربي بالعيلاميين، ويعتبرها أغلب علماء التاريخ والآثار كونهم من الكورد أو إنهم أصل الكورد، وهم كانوا يعاصرون السومريين الذين كانوا يقطنون المنطقة الجنوبية لعراق اليوم، ويقول البعض بوجود جذور كوردية في الحضارة السومرية ويستدلون على ذلك ببعض الشواهد التاريخية ومنها بقاء ووجود بعض المفردات السومرية في اللغة الكوردية لليوم، ويعتبر هؤلاء مع غيرهم من أوائل الشعوب الحضارية القديمة في حوالي الألف الرابع قبل الميلاد. ثم ظهرت الدولة الأكدية على أنقاض الدولة السومرية، فالبابليين الذين يرجع بعض العلماء أصل بعضهم إلى الأقوام النازحة من الشمال والشمال الشرقي خصوصاً وإن

تلك المنطقة كانت تغمرها المياه من قبل. أما قصة الجنائن المعلقة في بابل والتي كانت إحدى عجائب الدنيا وآثارها لا تزال قائمة لحد الآن، فهي مشهورة وقد شيدها الملك البابلي المشهور نبوخذ نصر لزوجته ابنة ملك الميديين الكوردية لتشبه الجبال التي تعودت على حياتها وجمال الطبيعة فيها وللتخفيف عليها من وطأة الغربة والبعد عنها. ويذكر العديد من العلماء المختصين بأن الكاشيين الذين اقاموا دولة لهم في المنطقة المعروفة ببابل حوالي القرن الثامن عشر قبل الميلاد وحكوا فيها قروناً عديدة هم من الكورد اللور، إضافة إلى ان البعض الآخر يؤكد وجود الكورد ومساهمتهم في تشييد مدينة الحلة الحالية منذ زمن المزيديين، ولا تزال بطونهم فيها إلا ان الأوضاع السياسية وغير السياسية المختلفة عبر الزمن أنساهم أصلهم. ويورد المؤرخ مردوخ في كتابه المشار إليه في السابق نماذج وصوراً لأبجدية استخدمها الكورد في كتابة الرسائل والمؤلفات قبل ميلاد المسيح بألف عام. وهكذا كان الكاشيون، فالآشوريون فيما بعد في المناطق الشمالية ومن ثم الكلدانيون.

وحسب اتفاق العلماء فإن السومريين كانوا يتمتعون بحضارة وثقافة عاليتين في عصرهم وفي منطقتهم وإليهم يعود الفضل والفخر في الميراث الحضاري والتراثي، وكان هذا دافعاً لهجرة البعض من العنصر السامي إلى المنطقة فيما بعد ليندمجوا شيئاً فشيئاً مع السومريين والأكديين وغيرهم بعدهم، فتغلغل العرب إذن في تلك المناطق واستمر تغلغلهم فيما بعد نحو الوسط والشمال الغربي من وادي الرافدين.

لقد كانت لهذه الأقوام و(الدول) ثقافاتها وحضاراتها ولغاتها المستقلة المختلفة الواحدة عن الأخرى، تختلف بعضها عن لغة الساميين في مفرداتها وألفاظها ومعانيها بدرجات متفاوتة لا تقلل من خصوصية تباين واستقلالية إحداها عن الأخرى وبالذات عن اللغة العربية المتفردة اليوم بين الشعوب القاطنة في هذه المناطق وما يجاورها من الجنوب والغرب والشمال الغربي. وهذا التباين واضح بدرجة لا لبس فيه مع لغة السومريين

القدماء التي يقول العلماء عنها، إنها لو استطاعت البقاء والحفاظ على نفسها أمام هجرة الساميين ولغتهم لكان الكثير من الأمور ربما على غير ما نجده اليوم.

كان البحث عن الأمان والعيش الأفضل والاستقرار من الأسباب الرئيسية التي دفعت ببعض الأقوام السامية للهجرة والاندفاع من بعض مناطق شبه الجزيرة العربية نحو الشمال في حدود منتصف الألف الثالث قبل الميلاد وكانت الوجهة نحو الحضارة والزراعة والعيش الأكرم التي اشتهرت بها في حينه مناطق وادي الرافدين وعموم منطقة الهلال الخصيب نسبة إلى مناطقهم الأصلية حيث حياة البداوة والرحال والترحال والجهل، واقتنوا بمرور الزمن من حضارة السومريين الكثير من وسائل وأسباب العيش والاستقرار والعمل في الزراعة والري وفيما بعد الكتابة أيضاً. فاختلطوا معهم وفيما بعد بالأكديين ثم البابليين وكذلك بالآشوريين والكلدان والفرس والعبرانيين الذين ينتمون إلى نفس العرق والذين تعرضوا إلى غزو الآشوريين ثلاث مرات في الأعوام ٧٣٢، ٧٢٤، ٧٢٢ق. م. وكذلك في زمن البابليين عامي ٥٩٧، ٥٨٧ ق.م كما جاء ذكر ذلك في العديد من الكتب ومنها مذكرات غلوب باشا حيث سبي اليهود وأسقطت مملكتهم في السامرة (أي نابلس الحالية) في زمن الملك الآشوري شلمنصر وكذلك في زمن الملك البابلي نبوخذنصر حيث تم جلب الآلاف من اليهود إلى وادي الرافدين، في حين تم القضاء على الدولة البابلية من قبل كورش القادم من بلاد فارس والمنتمي إلى عنصري الفرس والكورد والذي أخلى سبيل اليهود في بابل فبقي الكثيرون منهم في البلاد، ومن هاجر أخذ معه ما تعلم من البلاد. وهكذا فإن خليطاً من الدماء والأعراق امتزجت على أرض وادي الرافدين أو ميسوبوتاميا.

لما كان اليوم انعكاس عن الماضي القريب والذي بدوره انعكاس عما قبله، ولما كان بذور الماضي زرع الحاضر، ولكي نتفهم حال اليوم لابد من عودة سريعة ومختصرة إلى الوراء قليلاً ونعود إلى الماضي القريب وما بعده

بشيء من الإيجاز. فمن الماضي القريب تلوح في أفق عيوننا حينما نوجهها صوب جنوب الكوفة خيام لأناس يدعون تنوح ولخميون تركوا موطنهم في اليمن وشبه الجزيرة العربية قبل ظهور الإسلام بأكثر من ثلاثة قرون من السنين ليسكنوا هذه المنطقة الجديدة التي عرفت بالحيرة. كانت ديانة أهل الحيرة حينئذ تابعة للكنيسة السريانية الشرقية أو ما سميت بالنسطورية التي كانت تأخذ من الشام مقراً رئيسياً لها. فكان سكان الحيرة الأصليين من النصارى. إلا إنها لم تنجو من غزوات الفرس التي امتدت في بعض الأوقات إلى إخضاع زعماء العرب في الشام واليمن وبلاد مصر أيضاً. وكانت الحيرة عاصمة الفرس في مناطق انتشر العرب فيها. وإلى الحيرة يسند دور نقل الثقافة الفارسية إلى المناطق الجنوبية منها ماراً بالجزيرة العربية وصولاً إلى اليمن في زمن الدولة اللخمية. وبقيت الحيرة كذلك إلى أن جاء الفتح الإسلامي، حيث أرسل الخليفة عمر بن الخطاب جيشاً جراراً بقيادة سعد بن أبي وقاص لمساندة جيوش المسلمين الذين كانوا قد أرسلوا للاستيلاء على الحيرة التي كانت تحت النفوذ الفارسي من الساسانيين، واشترك في القتال عدد من قادة المسلمين بضمنهم خالد بن الوليد، وكانت معركة القادسية نهاية لسيطرة الفرس على الحيرة وبداية للعهد العربي الإسلامي هناك ومنطلقاً لفتح السهول الخصبة في المناطق المجاورة وللسيطرة الأبدية للعرب في المنطقة بنزوح القبائل العربية وخاصة من الجزيرة إليها، وهي معروفة بخيراتها وأراضيها الخصبة ومياهها وزراعتها وفواكهها ومواشيها، وبدأ التعريب الكلي للمنطقة والسكان.

بعد سقوط الحيرة واستمرار تغلغل العرب تحت راية الدين الجديد ومبادئ الإسلام ناحية الشرق والشمال والغرب شهد القرن السابع الميلادي آخر الهجرات العربية الكبيرة إلى جنوب ووسط بلاد الرافدين مبشرين وفارضين أفكار ومبادئ الدين الجديد فيها ومنها إلى ما يجاورها من المناطق تدريجياً، كما وتم تهجير نصارى نجران من الذين رفضوا اعتناق الإسلام من اليمن إلى أراضي جنوب العراق في زمن الخليفة عمر بن

الخطاب (رض) أيضاً.

لم يقتصر الزحف العربي الكبير هذا لجميع الاتجاهات على نشر وفرض الدين الإسلامي الجديد فحسب، بل تعدى إلى جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية هامة عن قصد أو من غيره، وقضت على اللغة البهلوية التي كانت تستعمل في الدواوين وكذلك النقود الفارسية التي كان يتم التعامل بها في المنطقة وفي الحجاز أيضاً قبل ظهور الإسلام. وبدأ الدين الجديد يسهل أمر التعريب في كل شيء ومجال وخاصة في اللغة الآرامية التي كانت سائدة أيضاً بين بعض سكان الجنوب. فكان التحول سريعاً من الآرامية والنسطورية إلى العربية والإسلام بعكس الأقوام الأخرى التي حافظت على لغتها الخاصة رغم قبولها ودخولها الإسلام واستعمال اللغة العربية وحروفها وأبجديتها في كثير من مجالات الحياة إلا إنها لم تنس أو تتنازل عن لغتها كالكورد والفرس والترك وغيرهم مثلاً.

كان تقبل أو فرض الإسلام على غير العرب من الشعوب والأمم مؤدياً إلى ظهور ما يسمون بالموالين، وهم المسلمون من غير العرب. وبالرغم من مبادئ المساواة بين جميع المسلمين الواردة في الدين الإسلامي استناداً إلى القرآن والسنة في كل أمور الدين والدنيا إلا أن الولاة لم يتمكنوا من تحقيق هذا المبدأ بدرجة كافية ومقبولة دوماً، وكان ذلك من بين الأسباب التي ساهمت في سقوط الدولة الأموية، وفي خلق الكثير من المتاعب والمشاكل للدولة العباسية وبالذات في القرون الأخيرة لحكمهم خاصة بعد ظهور وبروز قوة الأتراك في الشمال واستمرار بقاء قوة الفرس في الشرق وقبولهما الإسلام ديناً رسمياً لدولهما. ونتج عن ذلك أيضاً ظهور فئة أخرى من الموالين سموا الشعوبيون.

نتيجة لكل ذلك أصبحت بعض المناطق الخاضعة للحكم او الدين الإسلامي وإلى اليوم تحوي أقواماً وشعوباً غير عربية قبلت عن رغبة أو بدونها العروبة والإسلام معاً كما هو الحال لدى البعض في شمال أفريقيا مثلاً، ومنهم من قبلوا الإسلام دون العروبة كالكورد والفرس والترك

والأفغان وآخرون كثيرون، وهناك من قبل الإسلام دون العروبة في وقت ما سرعان ما ارتد عن الإسلام في وقت لاحق كما هو الحال في بلاد الأندلس، في حين إن هناك من قبل العروبة دون الإسلام كأقباط مصر وموارنة لبنان وغيرهما، عدا إن بعض العرب أنفسهم قد ارتدوا عن الإسلام أيضاً بعد وفاة الرسول (ص) مباشرة وسموا بأهل الردة، على إن هناك عرب آخرون لم يدخلوا الإسلام واحتفظوا بدياناتهم السابقة.

لسنا هنا بصدد التطرق لمبادئ الدين الحنيف السامية والمؤمنون الحقيقيون وغيرهم من المسلمين بالهوية أو الاسم أو للتغطية، على إنني لا أرى نفسي مبتعداً عن الحقيقة حينما أقول بأن ظاهرة الأواخر لم تقتصر على هذه الأيام و العصور الحديثة، بل إن التاريخ مليء بالعديد من الوقائع وعدد كبير من أمثال هؤلاء حتى بين بعض قادة المسلمين للأسف منذ نشوء الإسلام ومروراً بالأمويين و العباسيين والعثمانيين وإلى يومنا هذا، على إن هذا الحال ليس بدليل على أي ضعف أو نقص أو عيب في أصل الدين ومبادئه وأحكامه.

كانت الظروف والأسباب والعوامل الذاتية والمحلية والإقليمية والخارجية مهيأة في زمن خليفتي الراشدين الأول والثاني لمنع تفجر الوضع العام بين المسلمين وخاصة بين المقربين من رأس الخلافة والعوائل المتنافسة على أحقية الخلافة حيث كان الخطر الخارجي ومن الآخرين يهدد الكيان العام للمسلمين فأهملت الخلافات الشخصية أمام تلك الأخطار والتهديدات، وبتسمية الخليفة الثالث أصبحت الأمور أعقد من إمكانية السيطرة عليها أو حلها، وتعقدت أكثر بمقتله، وهو الخليفة الطاعن في السن، وبيعة الخليفة الرابع وقيام الفتنة بين كبريات عوائل المسلمين الأوائل وأقرب المقربين من الرسول (ص) لإثبات الأحقية في تولي أمور الدين والخلافة والدنيا والسلطة رغم وجود الكثير من الصلات الدينية والقبلية والعائلية بينها. فانتقل الإمام علي (رض) بمقر الخلافة إلى الكوفة ووجد حاكم الشام معاوية نفسه منافساً في الخلافة فرفض البيعة

والاعتراف بخلافته ونازعه عليها وعلى مقتل قريبه الخليفة الثالث عثمان (رض) حيث اعتبره مسئولاً عن ذلك، ووصل الخلاف بينهما حد القتال والحرب ثم الفذلكة والخدعة السياسية لينجو بنفسه بعد أن كان على وشك الخسارة الحربية. وكانت قرب البصرة أيضاً معركة الجمل بقيادة طلحة والزبير وتدعمهما زوجة النبي عائشة بنت أبي بكر (رض) ضد الإمام علي (رض). وفي نجد والحجاز كانت فتن أخرى، ناهيك عن المناطق الأخرى البعيدة ومشاكلها (ولكن ليست على الخلافة بالطبع). تمخضت عن هذه الفتن مقتل الإمام علي (رض) ومن بعده مأساة ابنه الإمام حسين (رض) وما نتج عنهما وغيرهما من كبريات المشاكل والإنشقاقات وتمزيق وحدة الصف الإسلامي ولا يزال، إذ أنها كانت بداية أكبر شرخ بين المسلمين وتجزئتهم ووضع الفواصل بين الحكام والمحكومين من عامة الناس، بين مبادئ الدين الحنيف وبين التطبيقات العملية، وناهيك عن بعض الممارسات والواقع الإداري والسياسي الذي بدأ بالانحلال والفساد لدى غالبية الحكام بدءاً بالدولة الأموية التي أخذت بمبدأ وراثة العرش لأول مرة في الإسلام تحت غطاء الخلافة الشرعية. وبذلك فإن أصل الخلافات والاحتراب بين المسلمين الأوائل بدأت بين من ينتمون إلى قبيلة النبي (ص) قريش حيث إنه والإمام علي وأولاده وأحفاده وكذا العباسيون فيما بعد من الهاشميين، أما الخليفة عثمان ومعاوية وأولاده والأمويون فهم من بني أمية، وكلاهما قرشيان يعود أصلهما إلى عبد مناف ثم قصي ثم قريش.

كان وسط وجنوب العراق وبالذات جنوبها مسرحاً دائماً للمعارك والحروب والفتن والقلاقل والثورات إلى أن جاءها الحجاج بن يوسف الثقفي يومها وقضى على هذه الفتن بالقوة والعنف في القرن السابع الميلادي، يوم استقرت السلطتان الدينية والدنيوية بيد الأمويين في بلاد الشام، واضطر أتباع الإمام علي وولده الحسين إلى اتخاذ مبدأ (التقية) لإخفاء الميول الدينية والمذهبية ولتفادي الخطر والضرر وحفظاً للسلامة. وبنى الحجاج لنفسه مدينة الواسط في شرق وادي الرافدين وأسكنها من

أتباعه الذين جاء بهم من الشام.

بحكم قيام الدولة الأموية في بلاد الشام فإنهم أخذوا من البيزنطيين الكثير من المعارف والأمور المتعلقة بإدارة شئون الدولة والناس، ومنها مبدأ تقسيم الدول والمناطق الخاضعة لها إلى أمصار وتعيين أحد العاملين أو الأمراء عليها، إذ كان نظام (مدن الدولة) متبعاً في المناطق الفينيقية حيث كانت المدن الكبيرة تعتبر دولاً كما كان الحال في أوربا وروما أيضاً قبل الميلاد. يومها جعلت البصرة التي بنيت حديثاً في عهد الإسلام والكوفة اللتين كانتا مصرين مستقلين تشكلان ولاية واحدة مستقلة أطلق عليها اسم العراق وكان ذلك في زمن معاوية بن أبي سفيان. استطاع العباسيون إسقاط الدولة الأموية والاستيلاء على السلطات الدينية والدنيوية بسيل كبير من الدماء ما جعل تسمية أبو العباس مؤسس الدولة بالسفاح ـ رغم إن بعض المؤرخين ينسبون سفك الدماء الأكثر إلى أخيه أبو جعفر المنصور وليس أبو العباس على الرغم من أن الدور المهم في قيام الدولة العباسية ينسب إلى أبو مسلم الخراساني، ومن ناحية أخرى هناك من يرجع التسمية لدواعي أخرى غير ما أشرنا إليه. لم يرق لأبو العباس أن يساكن أهل الكوفة أو أهل البصرة ولم يأمن جانب سكانهما وهما المدينتان المهمتان في المنطقة في ذلك الوقت تقريباً، لذا فإنه اختار لنفسه موقعاً آخراً إلى الشمال من الكوفة باتجاه الأنبار وسماه الهاشمية وجعل من هذا الموقع مقراً لخلافته. وبعد تولي أخيه أبو جعفر المنصور الخلافة بنى في عام ٧٦٢م مدينة بغداد وجعلها عاصمة للدولة العباسية، ويذكر بعض المؤرخين بان الكورد ساهموا في بناء بغداد والسكن فيها خصوصاً الجانب الشرقي منها أي الرصافة منذ ذلك الوقت. ودخلت هذه المدينة التاريخ من أوسع الأبواب أيام عزها في بعض عهود العباسيين وكان ملتقى العلماء والأدباء والشعراء والتجارة.

أبقى العباسيون على التنظيمات الإدارية للمناطق والأمصار على طريقة سلفهم الأمويين مع إجراء التغييرات على حدودها حسب الظروف

والأحوال، فكانت البصرة مثلاً تتبعها البحرين وعمان في حين ما، وأرض السواد أو ما كانت تسمى بالعراق وهي التسمية التي كانت تطلق على القسم الأسفل من ما بين النهرين فكانت تشمل إضافة إلى مدينة بغداد العاصمة الأراضي التي تضم مدينتي الكوفة وواسط. أما الموصل التي كانت عاصمة الآشوريين في زمانهم فكانت سيطرتها تشمل المنطقة التي يطلق عليها اسم الجزيرة، أما الجزء الآخر الخاضع لسلطتهم من كوردستان أو ما كانت تسمى ببلاد ماد القديمة فكانت تسمى بالجبال ثم أصبح تطلق عليها تسمية العراق العجمي فيما بعد للتمييز بينها وبين العراق ومن أهم مدن هذه المنطقة كانت أكباتانا أي همدان الحالية في إيران. وكان على كل واحدة من هذه المناطق عامل أو أمير في الغالب يكون من أهل المنطقة.

تضافرت عدة عوامل وأسباب ومن بينها وجود الفتن والشقاق بين أطراف العنصر العربي أنفسهم في حمل بعض الخلفاء وخاصة من العباسيين ابتداء بمؤسس الدولة العباسية للاعتماد على الموالين ومنهم الكورد أيضاً في المجيء للحكم ومن ثم في بسط سلطانهم ونفوذهم وصولاً إلى اتخاذ حتى حرسهم الخاص من هؤلاء وكذلك الاعتماد عليهم في الدواوين أو في البيوت والقصور وغيرها.

إذا وضعنا الجوانب المشرقة لبعض الفترات جانباً اختصاراً للبحث، فقد شاعت حياة الترف واللهو والخمر واتخاذ الوصيفات والجاريات والغلمان والخصيان داخل بيوت الخلافة منذ العصر الأموي وزاد انتشاراً واتساعاً في بعض أيام العباسيين، واتخذ الخلفاء من النساء المولاة زوجات لهم وأمهات لأولادهم ولأولياء عروشهم من بعدهم. فكما يذكر المؤرخون إن السفاح والمهدي والأمين من دون بقية الخلفاء العباسيين كانوا أبناء الحرائر، أما المنصور فمن أم بربرية، والمأمون والواثق والمهدي من أمات فارسية، والمستنصر من أمة يونانية، وأم المستعين من صقلية، ومن الأمات التركيات كل من الخلفاء المعتصم والمكتفي والمقتدر، وأما أم

المستضيء فكانت أرمنية وحتى أم الرشيد نفسه وتدعى خيزران فكانت أمة وهكذا. كان ذلك من أسباب زيادة الاختلاط وخلط دماء وعروق الأجناس البشرية المختلفة القاطنة في البلاد الإسلامية في القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوربا وبالذات في العراق. فبالإضافة إلى الأقوام والعناصر البشرية التي سبق وأن ذكرت فقد تدفق المزيد من سيول البشر من العنصر الفارسي والتركي والكوردي والأفغاني والهندي وغيرهم إلى عواصم العباسيين على مر الزمن. فيذكر المؤرخون إن الخلفاء كثيراً ما كانوا يعتمدون على العنصر الذي تنتمي إليهم أمهاتهم كحرس خاص أو قادة في الجيش أو مقاتلين، وعلى سبيل المثال كان للمعتصم أربعة آلاف حرس خاص من العنصر التركي وكذا الحال بالنسبة لغيره. ولم يقتصر الحال على الحرس الخاص والقادة والمقاتلين، بل إن أكثر الخدم وكانوا يعدون بالمئات والآلاف أحياناً لدى الخلفاء أو العاملين والأمراء وكانوا يختارون من بين الأرقاء ممن انتزعوا قسراً من مواطنهم من شعوب غير مسلمة بالأصل أو اشتروا بثمن بخس أو اسروا من خلال المعارك والحروب. ولعناصر البربر والأرمن والإغريق والسلاف نصيب وافر من هؤلاء الذين كانوا يشكلون الجنس الأبيض من الأرقاء تقريباً. ويقال إنه كان في دار الخليفة المقتدر بداية القرن العاشر ما يزيد على أحد عشر ألفاً من الخدم الخصيين من اليونان والسودان، وإن المتوكل كان له أربعة آلاف سرية منهم. وكانت عادة إهداء الأرقاء والخدم والوصيفات والجاريات والغلمان بين العاملين والأمراء والخلفاء جارية، والعكس ربما يفسر على عدم الطاعة. وهكذا فإن كل هذه الجموع الغفيرة من أجناس البشر المختلفة قد بقوا وتمازجوا مع الآخرين على مر العصور والأزمان وبشتى الوسائل والصيغ على هذه الأرض.

تشكل ما تقدم من تشكيلة بشرية متباينة الأعراق والنفوس والعادات والتقاليد أسباباً مهمة من بين أسباب أخرى لا تقل أهمية عنها في عدم التجانس وازدياد التوترات والمشاكل في المنطقة في حينه أو ما بعد ذلك.

بسبب ما كانت الشيعة تتعرض لها من أنواع صنوف الظلم والاضطهاد في أغلب الأوقات، وما كانت هي بنفسها تسعى إليها في أحيان أخرى لأسباب ذاتية داخلية أو بتأثير خارجي فقد هيأت دوماً الأرضية الخصبة للانشقاق والتفرق حتى قيل إن فرقها تجاوزت السبعين فرقة. وللمرء أن يدرك الوضع السياسي والإداري والاجتماعي على المستوى العام للدولة المتنامية الأطراف والمختلفة الأجناس والأديان والطوائف في عهد تخلف وصعوبة الاتصالات والمواصلات التي كانت عليها آنذاك. فقيام الخليفة العباسي المتوكل مثلاً عام ٨٥٠م بهدم قبر الإمام علي (رض) في النجف الأشرف وحرث قبر الإمام حسين في كربلاء، وقيام ثورة الزنج التي كانت تعتبر بمثابة فاجعة دموية كبرى حيث وصل عدد القتلى كما يذكر لمئات الآلاف وربما لنصف مليون قتيل وشملت منطقة البصرة وواسط والأهواز وغيرها بالدمار والتي استمرت حوالي ١٤ عاماً وذلك في النصف الثاني من القرن التاسع الميلادي. ويقال إن هؤلاء الزنج من أصل أفريقي جيء بهم إلى مناطق جنوب العراق. كما وإن ظهور حمدان قرمط الذي كان فلاحاً في سواد العراق ابتداء والذي جعل لنفسه مقراً بجوار الكوفة سمي بدار الهجرة في حدود نهاية القرن التاسع الميلادي ويعتبر مؤسس القرامطة، وهو من رجال الحركة الباطنية التي قيل عنها إنها أباحت الاشتراكية في الأموال والنساء والذين سبق وأن ساهموا في ثورة الزنوج في البصرة ثم تحولوا إلى منطقة البحرين وتمكنوا من إقامة دولة قوية لهم تمكنت من السيطرة على معظم الجزيرة العربية لبعض الفترات، إضافة إلى تسببهم في خراب ودمار كبيرين في العراق خاصة في الجنوب. كذلك ظهور الحركة الإسماعيلية في البصرة قبل انتقالها إلى سوريا من قبل عبد الله بن ميمون القداح الذي كان هو الآخر من رجال الحركة الباطنية. يضاف على هذه الكثير من الثورات الداخلية الأخرى، والأمراض الاجتماعية والاقتصادية ما جعل الخليفة لا سلطان له أحياناً حتى في داخل القصر، وكثيراً ما كان الخليفة الذي ينادى به كأمير المؤمنين وكان سنياً دائماً لا يشكل إلا ألعوبة في يد

أمير من بلاد فارس أو من مصر أو من تركيا أو في يد أمير الأمراء الذي يكون بجواره في العاصمة. فهو الذي يعين الخليفة أو يعيده إليها بعد أن يكون قد فقدها، ويجعل من نفسه دونه منصباً ومركزاً ولكن السلطة الفعلية تكون بيده وتفوق سلطة الخليفة. وكان أمير الأمراء في بعض الأحيان من المذهب الشيعي وخاصة في زمن بني بويه. كما وكان الحال في زمن السلاجقة الذين تركوا موطنهم في تركستان واعتنقوا المذهب السني من الإسلام ووصلوا على أبواب بغداد بعد أن قضوا على بني بويه ثم استقروا في تركيا وفرضوا سلطانهم على الخليفة مع الإبقاء على مركزه الاسمي. وهكذا كان الحال مع بعض الخلفاء العباسيين الآخرين في زمن الدولة الفاطمية الشيعية في مصر والذين وصلوا إلى بغداد مرات وأسقطوا الخلافة من العباسيين أحياناً وأخضعوهم إلى حكمهم أحياناً أخرى إلى أن قضى عليهم السلطان صلاح الدين الأيوبي وهو من الكورد، حيث أعاد الخلافة والهيبة للعباسيين في بغداد، إلا أن الشعور القومي لدى الكورد لم يكن طاغياً على الدين وحتى بعد ذلك بمئات السنين ولم يفكروا بالانفصال عن دولة الخلافة، فيذكر على سبيل المثال ان اثنان من الأمراء الكورد أحدهما يدعى سليمان باشا والآخر ذوالفقار كلهر تمكنا في زمنين مختلفين من السيطرة على بغداد أيام العباسيين وحكم كل منهما ردحاً من الزمن فيها، وبسبب ذلك انتقل العديد من الكورد إليها وسكنوا فيها. وفي التاريخ الكوردي الكثير من مثل هذه الأمثلة. في حين عند مجيء العباسيين إلى الحكم تمكن أحد الأمراء الأمويين من النجاة والوصول إلى بلاد الأندلس وإقامة دولة أموية مستقلة هناك واقتطاع تلك المنطقة من العباسيين.

إن كل هذه الأوضاع كان من الخطورة بحيث إن تأثيره كان يهدد الدين الإسلامي أحياناً بشكل عام وخاصة في بداية القرن الثالث عشر الميلادي بوجود أسباب أخرى إلى جانبها، خاصة حينما كانت ضغوط وهجمات وتأثير الحروب الصليبية في المناطق الغربية من أسيا، وكذلك في وقت

نجاحات المغول في الشرق وزحفهم نحو بغداد والغرب والوحشية التي أرعبوا الناس بها لدرجة إن هولاكو بعد أن دخل بغداد عام ١٢٥٨م ورغم خروج الخليفة وعدد كبير من رجالات الخلافة وقضاتها رافعين راية الاستسلام الغير مشروط إلا إن القتل كان مصير جميعهم أسوة بالأعداد الهائلة من القتلى التي انتشرت في شوارع وطرقات العاصمة بغداد مما دعا هولاكو إلى الخروج منها لعدة أيام هرباً من الروائح الكريهة المنبعثة من جثث القتلى. إلا إن دخول سابع إيلخانات المغول في الإسلام وهو غازان محمود الذي اتخذ المذهب الشيعي ديناً رسمياً لدولته، واندحار الصليبيين ساعدا كثيراً على استعادة الإسلام لعافيته.

لم ينته القرن الرابع عشر الميلادي إلا بسقوط الخلافة مرة أخرى بيد التتر التيموريين الذين لم يكونوا أقل شراسة وفتكاً بالناس من المغول، فهرم جماجم ضحاياهم من القتلى في تكريت ، وحدود مائة وعشرين برجاً من جماجم أهل بغداد التي ذكرها المؤرخون لدليل على ما فعلوه بالناس. ولم يتوقفوا بل اتجهوا صوب الغرب، فهزموا بعضاً من جيش مصر وسحقوا الترك وأخذوا سلطانهم بايزيد الأول أسيراً ـ حيث إن هؤلاء الترك كانوا قد كونوا لهم دويلات صغيرة قبل أن يتمكنوا من القضاء على العباسيين في بغداد الذين أصابهم الذل والهوان منذ حوالي القرن العاشر الميلادي، حيث بانتهاء هذه الخلافة كانت الانتماءات الطائفية والعشائرية القبلية تطغى على المجتمع الإسلامي فتزيد من فرقتهم والتباعد بينهم. وتمكن آل عثمان من توسيع نفوذهم فيما بعد في القارات الثلاث وانتقلت العاصمة من بغداد إلى القسطنطينية فأفل نجم بغداد وانتشر الفقر والجوع والأمراض وأصبحت ولاية تابعة للقسطنطينية إلى جانب ولايتي الموصل والبصرة لغاية ما بعد الحرب العالمية الأولى وتفكك الإمبراطورية العثمانية وسقوطها ـ كما تعرض بغداد أيضاً إلى احتلال الصفويين، وهم من شيعة بلاد فارس، في بداية القرن السادس عشر الميلادي ولحين انتصار السلطان سليم العثماني، وبقيت بغداد لأكثر من خمسة عشر عاماً تحت حكم الشاه

إسماعيل الصفوي، كما وأعاد الشاه عباس احتلال بغداد ثانية في الربع الأول من القرن السابع عشر. فكانت هذه المناطق بؤراً للتوتر الدائم ومناطق للنفوذ والمطامع بين البيزنطيين والفرس وفيما بعد بين الأواخر والترك بعد تثبيت شوكة دولة الأتراك في تركيا.

لقد اتخذ الفرس والترك الدين الإسلامي وسيلة لبسط نفوذهم على الشعوب والأمم بضمنهم العرب وأمرائهم وخلفائهم، فكما ساعدت مبادئ وأحكام الإسلام العرب على سيطرة العرب وبسط ونشر لغتهم بين الشعوب الأخرى، فإن الترك والفرس استخدموا نفس السلاح ضد العرب أنفسهم. ومن الجدير بالذكر إن الكورد هم كانوا الخاسرون الأكبر دوماً من سوء استخدام واستغلال الدين من قبل غيرهم دون أن يستفيدوا هم من قوتهم وموقعهم وميزاتهم القتالية لخدمة أنفسهم وأمتهم كغيرهم من أمم وشعوب المنطقة والآخرين.

بعد دخول الكورد في الإسلام فإن العديد من سلالات أمرائهم بقوا يحكمون ولاياتهم وإماراتهم واستمر الحال إلى أن فشل الأتراك من دخول فينا عام ١٦٨٣م، حيث كان الفشل المذكور عاملاً أساسياً وحيوياً لتغيير استراتيجية الدولة العثمانية، فبدلاً من التفكير بمزيد من الأراضي والمناطق والفتوحات بدءوا يشعرون بأهمية البحث في كيفية الحفاظ والاحتفاظ بالمناطق التي تحت نفوذهم وسيطرتهم وخاصة القريبة منهم، وتدخل مناطق الأمراء والإقطاع الكورد ضمن هذا المخطط والنهج الجديد.

على الرغم من أن الأطماع التوسعية في أراضي كوردستان كان سبباً أساسياً لمعركة جالديران عام ١٥١٤م بين العثمانيين والفرس إلا ان شيعية حكم بلاد الفرس آنذاك كان دافعاً قوياً آخراً للعثمانيين لتقويض الحكم الشيعي المذكور، وقد ساند كورد المنطقة العثمانيين في هذه المعركة وسهلوا دخول القوات العثمانية إلى مناطقهم الشرقية وليحكموا على وطنهم وأنفسهم بالتقسيم إلى اليوم، على الرغم من اعتبار تقسيم كوردستان لأول مرة عام ١٦٣٩م حينما عقد السلطان العثماني مراد الرابع

معاهدة مع شاه إيران عباس الثاني لتحديد الحدود بين دولتيهما وتقسيم كوردستان بينهما، ثم قسمت مرة أخرى بعد الحرب العالمية الأولى عندما ظهرت ما يطلق عليها بالدول الوطنية أو القومية في المنطقة. وهكذا بدأ استقلال الكورد الذاتي يتناقص ويتلاشى شيئاً فشيئاً، وبقيت هذه المناطق محل نزاع مستمر بين الفرس والترك. ولم تكن لهم مشكلة من هذا النوع مع العرب الذين كانوا أنفسهم واقعين تحت نفوذ وسيطرة هؤلاء من الشمال أو من الشرق. ولم يحاول الكورد التصرف مثل هؤلاء حينما تسنى لهم ذلك عدة مرات ومثال على ذلك صلاح الدين الأيوبي أو حينما استلم الأمير الكوردي المعروف كريم خان زند في النصف الثاني من القرن الثامن عشر عرش بلاد فارس وبعض مناطق العراق بضمنه البصرة أيضاً لمدة عشرين عاماً بالقتال والحرب، إلا إنه لم يقلد هؤلاء ولم يستغل الوضع حتى إنه لم يعلن نفسه شاهاً أو خليفة أو شيء آخر مثلاً كغيره، بل لقب نفسه بوكيل الرعية.

كانت الإمبراطورية العثمانية واسعة جداً، استغلت أقلية تركية الدين الإسلامي وبالذات نبذ النزعة القومية لبسط نفوذها وسيطرتها على جميع شعوب وأمم الإمبراطورية، إلا إن استمرار الضعف التدريجي وخاصة في جهاز الدولة عموماً واهتمامها بالمسائل المالية كجمع الجزية والخراج والضرائب وإهمال الجوانب الأخرى تقريباً، كان سبباً في تأخر البلدان والشعوب الخاضعة لها من جميع النواحي تقريباً أسوة بهم أنفسهم، كما إن وجود نظام الملة والذي بموجبه يتمتع كل طائفة باستقلاله الذاتي تحت سيطرة أبنائها وأمرائها والاكتفاء بسلطة الخليفة الصوري إلى جانب أسباب أخرى اقتصادية دفعت بالقوى العظمى المتمثلة في ذلك الوقت بإنكلترا والنمسا وفرنسا وروسيا لتطالب بمناطق نفوذ لها، وبرعاية حقوق بعض الطوائف والجماعات، وبدءوا يخططون للاستيلاء على أجزاء من الإمبراطورية المترامية الأطراف واقتطاعها منها أو تقسيمها فيما بينهم.

لقد شجع التقدم في صناعة السفن والسيطرة البحرية قبل مئات السنين

كلاً من أسبانيا والبرتغال قبل غيرهما من الدول في التفكير باستعمار ما يمكنهما من مناطق الكرة الأرضية، واتفقا فيما بينهما على أن يكون النصف الغربي من حصة أسبانيا والنصف الشرقي من الكرة الأرضية من ضمن نفوذ البرتغاليين الذين دخلوا منطقة الخليج في القرن السادس عشر واستمروا فيها لما يقرب القرن من الزمان، ما دفع بغيرهم من الأوربيين كالهولنديين والبلجيكيين والبريطانيين والفرنسيين للتفكير بمثل هذا الإجراء. فأوربا كانت قد مرت بقرون من الصراعات والحروب الداخلية أو فيما بينهم ومع ذلك فإن النمو السكاني كان في تزايد مستمر، وبالتوازن مع أسباب أخرى اجتماعية واقتصادية وسياسية أخذ التفكير ينحصر لدى الكثيرين بالتوجه نحو فتح الأقاليم واستعمارها كمتنفس ومنقذ من هذه الأوضاع، إضافة إلى التفكير بالهجرة من قبل مواطني هذه الدول الأوربية إلى خارجها بسبب سوء الأحوال المعيشية والاقتصادية بشكل عام، والبطالة والهجرة من الريف إلى المدينة وعدم قدرة المدن على استيعابهم، فمثلاً شهدت بريطانيا هجرة ما يقرب من عشرين مليون من سكانها ومواطنيها إلى مناطق أخرى أكثر غنىً وعملاً كأمريكا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا وغيرها للبحث عن حياة مستقرة ومطمئنة أكثر وذلك في بداية القرن التاسع عشر. وقد تسبب استعمار أمريكا قبل ذلك قتل الملايين العديدة من السكان الأصليين. ففي عمليات إبادة الهنود الحمر في أمريكا والتي استمرت لعدة قرون في النصف الثاني من الألفية الثانية تم إبادة عشرات الملايين من الأمريكيين الأصليين بدعوى نشر الثقافة والحضارة والدين المسيحي وغيرها من المزاعم. كما وإن الزيادة الكبيرة في الإنتاج الزراعي بعد الثورة الزراعية ومن ثم الثورة الصناعية التي قامت فيها واحتياجها إلى أسواق لتصريف بضائعها وحاجتها للمواد الأولية شجعت أيضاً كثيراً على البحث عن مناطق لاستعمارها بغية تأمين مصالحها وتحقيق أهدافها.

بعد استعمار البريطانيين للهند بدءوا يفكرون بإيجاد أقصر وأسهل

وأأمن الطرق للوصول إليها، ففكروا بمنطقة الشرق الأوسط والعراق باعتبارها تؤمن لهم هذه الميزات واتفقوا مع الدولة العثمانية وأقاموا شركة لدراسة أنسب الطرق عبر منطقة الشرق الأوسط إلى الخليج وأوفدوا بعثة عام ١٥٨٣م لاستطلاع الطريق المقترح ولتقديم المشورة اللازمة بخصوصه، وكان هذا يتطلب المحافظة على علاقات وطيدة وطيبة مع كل من العثمانيين والإيرانيين المسيطرين على هذه المناطق والمساهمة في ضمان استقرارهما والوقوف بجانبهما في أي تحد داخلي أو خارجي لحكومتيهما لتأمين وضمان المصالح لهم.

بعد قيام أحد الرحالة الإنكليز عام ١٦٠٠م بقطع الطريق براً من البحر الأبيض المتوسط إلى البصرة ثم مضيق هرمز فالهند، ولتشجيع التجارة مع الهند والشرق عامة، أسس بعض كبار التجار البريطانيين ما سميت بشركة الهند الشرقية وأقيمت عدة مصانع على السواحل الإيرانية من الخليج. فكان الغرض أساساً اقتصادياً تجارياً لتبادل السلع بين الشرق والغرب والحصول على المواد الأولية وتصريف المنتوجات وتأمين هذه المصالح. ولما كانت أعمال القرصنة تهدد هذه المصالح في هذه الطرقات البرية والبحرية، كان لابد من إيجاد مراكز ومناطق وبناء سفن حماية وإيجاد جيش وشرطة في المنطقة للحماية البرية والبحرية، ليس من أعمال القرصنة والقضاء عليها فقط، بل ولمنع حدوث المشاكل والقلاقل والحروب أيضاً في هذه المناطق لتجنيب مصالحهم من المخاطر والأضرار التي قد تنجم عنها حتماً. كما ويتطلب ذلك إقامة علاقات وطيدة مع سكان هذه المناطق وممثليهم والتي تتم عبر إرضاء زعمائهم والتقرب إليهم، إضافة إلى إنشاء محطات للاستراحة وتهيئة وسائل النقل والوقود والمخازن وغير ذلك.

لم يغفل البريطانيون عن فقدان البرتغاليين لنفوذهم في منطقة الخليج وإحلال الهولنديين محلهم ليحاولوا هم أيضاً الحصول على بعض المكاسب في المنطقة. فبعد عدة اتصالات ومحاولات دامت عدة سنوات

مع والي البصرة وبالتنسيق مع القسطنطينية استطاعوا في عام ١٦٤٣م أن يفتحوا لهم مركزاً تجارياً فيها، مما حدا بالهولنديين لتحريض والي البصرة وحمله على غلقه، إلا إن البريطانيين لم يستسلموا وحاولوا استغلال علاقاتهم التي كونوها مع بعض الولاة فتمكنوا فيما بعد من الحصول على حق حماية زوار العتبات المقدسة في كربلاء والنجف وحماية التجار وخاصة الهنود منهم، وكذلك حق توزيع الأوقاف الهندية والهبات على العتبات المقدسة باعتبار الهند كانت تابعة لهم. وكانت هذه المدن المقدسة تعج بالمسلمين الشيعة القادمين من الهند وبلاد فارس وكذلك من شرق أفريقيا وغيرها من المناطق (واستوطن البعض منهم فيها بشكل دائمي) وكانت الأموال التي تقدم إلى العتبات المقدسة من الهند تسمى (الأودة). كما وحصل البريطانيون على امتياز نقل البريد وتوزيعه، وامتياز النقل النهري في شط العرب ونهري دجلة والفرات، فدخلوا المنطقة شيئاً فشيئاً.

كان التنافس على أشده ابتداء بين البريطانيين والبرتغاليين والهولنديين، لم تلبث أن تحول إلى التنافس بين البريطانيين والألمان والروس فيما بعد وكذلك تركيا العثمانية وإيران بدرجة أقل. أما أمريكا، فكانت لا تزال بعيدة عن المنطقة وعن هذه الأوضاع، حيث إنها بحد ذاتها كانت في السابق خاضعة للاستعمار البريطاني وخاضت العديد من المشاكل والحروب ومنها الحروب الأهلية الكبيرة في الداخل إلى أن تمكنت من توحيد نفسها على أساس ولايات متحدة مع بعضها. في النهاية تمكن البريطانيون الانفراد بالمنطقة عدا الجانب الإيراني، فكونوا لهم علاقات متينة مع بعض زعماء وشيوخ المنطقة مبنية على المصالح المشتركة سواء في الكويت أو البحرين وصولاً إلى عمان، كما وكانت لهم علاقات مع بعض الشيوخ من الجانب المقابل أيضاً كالمحمرة و عبادان، وحاولوا منع امتداد نفوذ غيرهم إليها، والاستفادة من التجارب السابقة، كتغلغل النفوذ العثماني في الحجاز عندما نشب الخلاف بين عبد العزيز بن

سعود وأخيه على السلطة حيث طلب الأخير مساعدة العثمانيين على أخيه. لهذا فإن البريطانيين لم يسمحوا بتكرار ذلك عندما نشب خلاف بين ابن سعود أيضاً وابن رشيد على حكم المنطقة أيضاً. وحاول العثمانيون من جانبهم الاستفادة من وجود العلاقات الطيبة لبعض العراقيين الموالين لهم بابن سعود والوهابيين في الحجاز محاولة منهم لكسب ابن سعود إلى جانب الدولة العثمانية ومحاربة البريطانيين الكفار الذين توسعت نفوذهم في بلاد المسلمين كما كانت تخاطب في بداية القرن العشرين. وكان البريطانيون يدعمون ابن سعود في توجهاته في توحيد المملكة، إلا إن الدعم الذي كانوا يقدمونه له ضد أعداءه ومنافسيه الذين كان البعض منهم من أصدقاء الإنكليز أنفسهم لم يكن مطلقاً ودون حدود، بل إنهم مثلاً كانوا يمنعون توسعه وتغلغله في السواحل الشرقية الخليجية ولا يسمحون بالقضاء على المشيخات الخليجية أو توحيدها كذلك، حيث كانوا يعتبرون ذلك تهديداً خطيراً لمصالحهم الحيوية ومواقعهم العسكرية الحامية لهذه المصالح وخاصة بعد أن خسروا مواقعهم في الجانب الإيراني من ساحل الخليج الشرقي، مثلما حاولوا أيضاً وبكل الوسائل لتقويض ومنع امتداد سلطة العثمانيين إلى الكويت وما بعدها.

عندما نجح الألمان في الحصول على امتياز مد سكة الحديد لربط أوربا وتركيا والعراق ببعض وصولاً إلى مياه الخليج وكانوا يأملون الوصول إلى السواحل الكويتية المهمة للملاحة البحرية وتحقيق عدة أهداف في آن واحد من حيث السيطرة على هذه المنطقة الحيوية بموقعها الجيوسياسي والاقتصادي أيضاً، إذ كانوا قد اتفقوا مع السلطان العثماني ـ الذي كان بدوره يحاول بعلاقاته مع الألمان المحافظة على كيانه والتوازن في منطقته ـ على حقهم في استخراج النفط من جميع المناطق التي تمر بها خطوط السكك الحديدية وعلى جانبي تلك الخطوط. عندها أحس البريطانيون بخطورة تواجد ألمانيا في المنطقة وخطرها على مصالحهم فيها وفي الشرق عموماً، مما حدا بحكومة الهند التي كانت تابعة لبريطانيا مفاتحة

السلطات البريطانية لضرورة الانتباه إلى هذه المسألة وتعزيز موقعهم في الكويت والاهتمام بالعراق أيضاً، إذ لم يكن لبريطانيا في ذلك الوقت ممثل مقيم في الكويت بل كان يعتمد في الغالب على ممثلها في المحمرة لمراقبة وإدارة شئون المنطقة. إلا إن تفاقم الوضع بين ابن سعود وابن رشيد والخوف من تدخل العثمانيين على فرضية طلب ابن رشيد المساعدة من الدولة المذكورة ومن ثم وقوع المنطقة تحت النفوذ العثماني حمل البريطانيين على تعيين وكيل يمثلهم في الكويت عام ١٩٠٤ للإشراف المباشر على المنطقة، ومن جهة أخرى فقد ظهرت في تلك الفترة بوادر تنافس روسي على المنطقة.

يذكر أن البريطانيين قبل ذلك كانوا قد عمدوا إلى إبرام اتفاقية شبيهة بنوع من الإذعان مع الشيخ مبارك الصباح في كانون الثاني ١٨٩٩ كما جاء في ص٦٥من كتاب الكويت في الوثائق البريطانية لوليد حمدي الأعظمي ومما نقله من تلك الوثائق: "... إن الشيخ المذكور قد ألزم نفسه هنا بإرادته ورغبته الحرة، وورثته ومن يخلفه، ألا يستقبل وكيل أو ممثل أي قوة أو حكومة في الكويت أو في أي مكان آخر ضمن حدود أراضيه دون الموافقة المسبقة للحكومة البريطانية، كما يلزم نفسه أيضاً وورثته ومن يخلفه بأن لا يتنازل أو يبيع أو يؤجر أو يرهن أو يعطي لغرض الاحتلال أو لأي غرض آخر، أي جزء من أراضيه لحكومة أو رعايا أي دولة أخرى دون الموافقة المسبقة لحكومة صاحبة الجلالة ويشمل هذا الاتفاق أيضاً أي جزء من أراضي الشيخ مبارك التي قد تكون في حوزة رعايا أية حكومة في الوقت الحاضر..."، فأصبح البريطانيون كأوصياء أو أولياء أمور على الشئون الكويتية لدرجة إنهم كانوا أحياناً كما يذكر الأعظمي يبرمون اتفاقات مع السلطان العثماني أو مع غيره فيما يتعلق بالكويت بالنيابة عن الشيخ وحتى قبل أن يعلم بها الشيخ، كما إنهم كانوا يكتبون الرسائل في بعض الأحيان والأجوبة بدلاً عنهم. وهم الذين اتفقوا مع السلطان العثماني لجعل صفوان وأم قصر من ضمن نفوذ الدولة العثمانية في وقت كان الشيخ

يعتبرهما ومناطق أخرى من ممتلكاته وقد تنازل عنها البريطانيون دون موافقته ورضاه مقابل امتناع الأتراك عن المطالبة بالكويت ولوقف محاولات تدخلهم في شئونها وفي نفس الوقت كمحاولة للحصول على بعض الامتيازات في خط سكة الحديد المشار إليها. وفي وقت آخر أبرم البريطانيون اتفاقية مع تركيا دون علم وموافقة شيخ الكويت وبموجبها يكون للسلطان ممثل في الكويت، وأمام معارضة الشيخ على ذلك حاولوا إقناعه بأن المسألة لا تغدو كونها مجرد مسألة شكلية كحالة خديوي مصر الذي لا يخضع للسلطان إلا إسماً وإن جميع شئون البلاد بيد الإنكليز، إلا إن هذه الاتفاقية لم توقع بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى في الوقت الذي كان البريطانيون يحرضون الشيخ باستمرار ويشجعونه على الابتعاد عن السلطان العثماني والتوجه نحو الاستقلال.

كان لهذه الأحداث تأثيرها البالغ ولا يزال على المنطقة وشعوبها وخاصة بعد اكتشاف البترول والغاز في المنطقة وفي إيران ومنطقة القوقاز ومحيط بحر قزوين والبحر نفسه وبكميات كبيرة جداً، وإقامة دولة إسرائيل، والدور المعهود بتركيا الجديدة في المنطقة من الناحية العسكرية والسياسية، وغيرها من الأحداث التي تلاحقت فيما بعد، ولشعوب المنطقة عموماً ومنها العراق حصة كبيرة من نتائج وإفرازات هذه الأحداث.

مجمل القول إن عراق اليوم وإن كان يختلف في بعض الجوانب عن بلاد ما بين النهرين أو وادي الرافدين أو العراق العربي أو عراق معاوية أو ميسوبوتاميا القديمة، إلا إنه من جوانب أخرى امتداد لكل هذه وتلك ونتاج تلك المركبات وإفرازاتها المعقدة.

إن منطقة شمال عراق اليوم هي أحد أجزاء كوردستان المجزئة. جاء في ترجمة كتاب الأكراد ملاحظات وانطباعات لمينورسكي ص١٤ (يقول المترجم ـ بأن المؤلف كان قد ألقى هذه المحاضرة باسم مسكن الأكراد وجغرافية بلادهم في اجتماع جمعية المستشرقين الروس في ١٥ مايس

١٩١٥م: "... وهكذا نرى إن الأكراد يعيشون في الوقت الحاضر على أرض واسعة عند حدود تركيا وفارس من مدينة مندلي (شرقي بغداد) حتى ارارت حيث تتعدى أرضهم حدودنا فتدخل في قفقاسيا. يعيش الأكراد مع الأرمن في جميع اصقاع سلاسل جبال أرمينيا وتنتهي حدودهم الشمالية في تركيا بمحاذاة أرضروم، وفي الجنوب يسيطر الأكراد على مناطق واسعة إلى نهاية سهول ما بين النهرين. وفي الغرب حدودهم نهر الفرات، أو بصورة أدق قره سو. وإنهم لم يقفوا عند هذا الحد وإنما أخذوا يزحفون إلى أعماق آسيا الصغرى وإنهم لا يشغلون المناطق الجنوبية ـ الشرقية من سيواس فقط وإنما هناك جماعات متفرقة منهم حتى حوالي قونية في كليكية، وبهذه الصورة يصلون إلى البحر البيض المتوسط...". في حين هناك علماء آخرون يقولون بأن الحدود الشرقية للدولة الميدية الكوردية كانت تصل إلى أفغانستان الحالية، وآخرون يقولون إن حدودهم الجنوبية كانت تتصل بمياه الخليج. كانت هذه المناطق منذ آلاف السنين وليومنا هذا وإلى أن يشاء الله مسرحاً دائماً للقتال والمعارك والحروب بين شعب المنطقة وهم الكورد أنفسهم، أو مع مختلف الطامعين والمتنافسين المتجاورين. وفي هذا الصدد يقول مينورسكي ص٢٣: "... ومهما كان التباين في النظريات عن مصير هذه المنطقة. إن الواقع يظهر حقيقة واحدة اقتبستها من شارموا، هو إن الأقسام الجنوبية الشرقية من كردستان المركزية كانت واقعة تحت حكم أسرة هايكان الأرمنية. كانت مستقلة ولا تدخل ضمن دولة الأخمينيين، ثم خضعت للأسكندر الكبير، وللأرمن الأرشاكيين، وللأسكندر ابن مارك انطوني، ولكليوباترا، وللبارثيين، وللرومان، وللساسانيين (أردشير وشابور) ولأباطرة الرومان من جاليري إلى جوكيان، وللساسانيين مرة أخرى، وللامبراطور البيزنطي ثيودوس، وللعرب الذين غزوا الامارات الأرمنية، وأخيراً للأسرة الكردية الأولى المروانية المستقلة التي حكمت من ٩٩٠ ـ ١٠٩٦م. في الحقيقة إن هذه المناطق لم تستقر، فحدثت غزوات شرقية أخرى، ففي القرن الحادي

عشر استولى السلجوقيين على المنطقة، ثم اضطر الأكراد أن يناضلوا نضالاً عنيفاً ضد المغوليين. وفي القرن الثالث عشر ضد هولاكوخان ثم ضد تيمورلنك حوالي سنة ١٤٠٠م الذي كان مصيره الاندحار في كردستان وحوالي العمادية بالذات. وأخيراً في القرن السادس عشر الميلادي ظهر غزاة آخرون من الغرب وهم الأتراك العثمانيون. وفي سنة ١٥١٤ كان مصير كردستان مرتبطاً بالعثمانيين (أي بعد معركة جالديران الشهيرة حيث استولى العثمانيون على أراضي واسعة في كردستان الشمالية ـ المترجم) .

إن المتفق عليه بين العلماء، إن سكان هذه المنطقة من أقدم الشعوب التي توطنت هذه الأراضي ولم يغادروها ودافعوا عنها خير دفاع على مر العصور التاريخية ولم يحاولوا توسيع نفوذهم، بل العكس كانوا دوماً في حالة دفاع عن النفس والوجود والأرض ضد مختلف الأطماع والاعتداءات الأجنبية من جميع الجهات ومن الغزاة القريبين أو البعيدين، واضطروا للانكماش والالتجاء إلى المناطق الجبلية العاصية في بعض المناطق لحماية أنفسهم والدفاع عن وجودهم ضد كل هذه الأطماع والغزوات وليحافظوا على عنصرهم. ينقل كتاب ملخص تاريخ الكرد وكردستان لمحمد أمين زكي بك من كتاب رحلة متنكرة في ما بين النهرين وكردستان للميجر سون عام ١٩١٢ : "... الشعب الكردي لم يمتزج دمه بدماء شعوب اخرى فبقي دمه وعنصره نقيين دائماً كلغته التي حافظت على نقاوتها وعدم امتزاجها بلغات الشعوب والأقوام الأخرى..."، ثم يقول: "... كان هؤلاء الفاتحين من أمم مختلفة مثل الآشوريين والفرس واليونان والرومان والعرب والمغول والترك ومع ذلك نرى إن مقاومة الشعب الكردي ضد هؤلاء المغيرين والغازين كلهم كانت أقوى بكثير من مقاومة الشعوب الأخرى لهم. إذ كان هؤلاء الأكراد الشعب الوحيد من بين شعوب تلك البلاد الذي استطاع أن يقف أمام الجيوش المغيرة وأن يحافظ على كيانه القومي واللغوي نقياً صافياً لا تشوبه شائبة الأقوام الأخرى. حقاً إن الشعب

الكردي يتمتع بمزايا قومية وسجايا عنصرية ليس في وسع أي إنسان إن ينكرها وأن لا يقدرها حق قدرها...". ثم يعود ويقول في موضع آخر: "... حقاً إن عدم اندماج هذا الشعب الذي اشتهر من قديم الزمان بالقناعة والشجاعة والاستقلال في الأمم الكبيرة الفاتحة اندماجاً كلياً مما يثير الدهشة والحيرة تماماً. وإن الأثر الذي تركه الشعب الكردي في نفس المستشرقين والمؤرخين هو: إن الكردي لا يذل ولا يخضع فهو لن يقضى عليه أبداً، وهو يحب الرقي والتقدم ولكن لا يفرط بشبر من أرضه ويكره أشد الكراهية أساليب وطرق حكم هؤلاء الأقوام التي ترمي إلى التحكم فيه ويفضل التجوال في وهاد وجبال بلاده محافظاً على كيانه القومي ولغته الآرية النقية القديمة جداً...". لقد تضافرت أسباب عديدة في تمزقهم وتجزئتهم وبقائهم دون دولة قومية خاصة بهم وفي أي جزء من الأجزاء. ربما إنهم أكبر شعب أو أمة في عالم اليوم متواصل التواجد على أرضه ووطنه الموحد التضاريس وأقدم من شعوب المنطقة قاطبة ودون دولة في يومنا هذا، ليس هذا فحسب، بل وينكر عليهم هذا الحق، وحتى أبسط الحقوق القومية والإنسانية، رغم تقديمهم كل المساعدة والعون لكل هؤلاء عند الحاجة، إلا إنهم لم يتلقوا مقابل ذلك غير النكران والاضطهاد والفتك والدمار، فلا الدين الذي تمسكوا به خير تمسك، ولا عونهم، ولا وجودهم وحقهم قد نفعهم بشيء. وكوردستان العراق كانت وما تزال منطقة مهمة من عدة نواحي. والكورد يشكلون القومية الثانية في العراق من حيث الحجم وتعداد السكان، وقد لعبوا أدواراً كثيرة في تاريخ العراق القديم و الحديث سلباً وإيجاباً لهم ولغيرهم في محاولة الدفاع عن أنفسهم ووجودهم وحقوقهم.

أما مناطق الوسط والجنوب التي نزح العرب الساميون إليها واندمجوا منذ آلاف السنين مع السكان السابقين، فتعرضت للكثير من الغزوات من الغرب والشرق خاصة، وكثرت الفتن والمشاكل والعداوات سواء قبل الإسلام أو بعده، وشهدت المنطقة ديانات مختلفة، كالوثنية واليهودية

والنصرانية وغيرها قبل الإسلام. ثم تفرق المسلمون فيها إلى مذاهب وفرق شتى على الرغم من ادعاء الجميع المحافظة على أهداف الإسلام ولكن باختلاف في طرق التعبير عن ذلك، والأساليب والتقاليد التي اختلفت خصوصاً بين المتسننين والمتشيعيين لدرجة الوصول حد العداء البغيض بين المتطرفين منهم. ووفد إليها الكثير من الأقوام والشعوب الأخرى كقادة أو عساكر وأرقاء وخدم وجواري وغلمان وغيرهم واستوطن الكثير منهم فيها مندمجين مع بقية السكان، وحدتهم في الدين واختلافهم في الجنس والعنصر والدم وبعض التقاليد . وبمرور الزمن وبتأثير الاندماج و التعايش واللغة العربية، لغة القرآن التي وحدت الكثير من المسلمين بعد تدوين القرآن الكريم منذ زمن الخليفة أبي بكر (رض) خشية من ضياع الآيات. ولولا هذا العمل لربما تباعدت اللهجات العربية نفسها عن بعضها البعض بمرور الزمان مكونة لغات وطنية عديدة، في كل دولة لغتها كما هو حال بعض اللغات الأوربية الحالية كالفرنسية والأسبانية والإيطالية المتحدرة جميعها أصلاً من اللاتينية. ويمكن أن يقال إنه لولا القرآن الكريم والكعبة المشرفة والحج ربما كانت الأمور على غير ما نراها اليوم في العديد من البلدان العربية التي لم تفطن على ما يمس المسالة القومية ولم تحقن بعد بمثل هذه الحقن كسائر الشعوب المثيلة لها. فشهدت هذه المنطقة صراعات مستمرة سواء مع البعض، أو مع الأطراف الأخرى المجاورة، أو مع الغزاة الطامعين القادمين من مناطق بعيدة جداً، وقد أشرنا تلميحاً إلى نماذج منها. واشتد الخلاف بعد فرقة المسلمين إلى سنة وشيعة، وفي العصر الحديث يمكن أن نشير إلى اشتداد الخلاف بين البعض من عرب جنوب العراق وهم من الشيعة مع البعض من الوهابيين في الحجاز وهم من السنة بسبب خلافات قديمة حينما قام الأواخر في أوائل القرن العشرين بمهاجمة كربلاء ودنس ضريح الإمام حسين، وقتل العديد من الطرفين في القتال. وكانت منطقة الحدود الواقعة بين كل من العراق والسعودية والكويت تشهد الكثير من المشاكل والحروب بين القبائل

الواقعة على جانبي الحدود حتى بعد قيام الدول المستقلة في كل منها وتعيين الحدود الدولية التي لم تكن متفق عليها رضاء بين هذه الأطراف. فبقي الجنرال الإنكليزي كلوب سنوات طويلة على رأس قوات للحد من الغزوات والمعارك وتجاوز الحدود بين تلك القبائل ولفرض الأمن والاستقرار في المنطقة.

أما مع الكورد فلم تكن هناك مشاكل بينهم لعدم وجود ما يستوجب ذلك إلا بعد إن زرعت أسباب الفتن بينهم خاصة بعد الحرب العالمية الأولى وما بعدها. وهي لم تكن مشاكل بين الشعبين العربي والكوردي أو بين المذاهب المختلفة، بل كانت بين الحكومات العراقية المتعاقبة التي كانت تحاول بأسلوب أو بآخر زرع الفتنة القومية بين الشعبين كلما تمكنت من ذلك تحقيقاً لضمان استمرارها في الحكم، وبين حركات التحرر الكوردية التي كانت تثور بسبب الظلم والاضطهاد التي تمارسها الحكومات العراقية المختلفة بحق الشعب الكوردي وحقوقه القومية.

إذا كان في العالم العديد من المناطق تقاسم العراق مثل هذه الأوضاع وبدرجات مختلفة، فإن هذا يفسر افتقار هذه المناطق للأمن والسلام والاستقرار، ووحدة الصف والكلمة بين أبنائها، وعدم قدرة سكان هذه المناطق من إيجاد أرضية قوية متماسكة دائمة للعيش المشترك الكريم للجميع ومنع أسباب بروز وتفجر الخلافات والمشاكل بين أبناء الشعب الواحد أو الشعوب المتعايشة أو المتخالطة والمتجاورة، وعدم قدرتهم بالتالي على صد العدوان الخارجي أو الوقوف بوجه أي طاغوت داخلي أو التحكم في إدارة شئونهم وشئون بلادهم. وهذا ما يفسر أيضاً من جهة أخرى كأحد أهم الأسباب في قدرة قبائل متخلفة ولكن مالكة لوحدة الصف والقرار كالمغول والتتر والترك مثلاً من قهر شعوب ودول ذات حضارات وثقافات واسعة منقسمة على نفسها غير قادرة على إيجاد الحد الأدنى المطلوب لوحدة الصف والكلمة والدفاع المشترك لحماية المصالح المشتركة العامة، وتحديد المنافع الإستراتيجية الحقيقية وفرزها عن

المضار القاتلة للجميع، والتي تؤدي بدورها إلى ظهور واستمرار النزعات الانقسامية وربما تعاظمها وخاصة بسيطرة الجهلاء وغير المؤهلين على تسيير أمور هذه الشعوب وتقوية أعدائهم المتخفين في داخلهم أو في الخارج. وتشهد أيامنا الحالية بجلاء ووضوح بارزين مثل هذه الأوضاع ونتائجها الخطيرة.

ومما يجدر الاشارة إليه هنا ان القرن العشرين شهد تنافساً كبيراً بين نظامين و ايديولوجيتين متناقضتين نابعتين من اوربا هما الرأسمالية والشيوعية وبالذات السوفيتية، أرادتا إخضاع العالم لفلسفتيهما. عملت الأولى بهدوء للتغلغل ولكسب (الأصدقاء) في مناطق العالم المختلفة بشتى الوسائل ومنها عدم التعرض لمسألة الدين بشكل فاضح، بينما الثانية طبقت أيديولوجيتها وتعرضت بشدة للأديان و شجعت الكفر والالحاد، فخلقت لنفسها العديد من الأعداء الخطرين ومنها في العالم الاسلامي وبالذات العربي الغني بالثروات وبالذات البترول، الذين وقفوا مع الغرب دوماً مع الأخذ أحياناً بمقولتي لكل قاعدة شواذ، وان الضرورات تبيح المحظورات وحاربوها بشدة ربما بسبب الدين أكثر من غيره. مع العلم فإن المبادئ والنقاط المشتركة بين الإسلام والمعسكر الثاني أكثر بكثير مما بينه وبين المعسكر الرأسمالي حسب تقديري، وكان خطأ ستراتيجياً مدمراً اتخذه المعسكر الثاني حينما حارب الأديان بهذه البشاعة فدفع الثمن غالياً. وهكذا استغل المعسكر الأول الذي باتت أمريكا زعيمته دون منافس ودول الغرب الآخرى توابع فقط هؤلاء ضد المعسكر الثاني إلى أن تمكن منه تماماً في العقد الأخير من القرن العشرين ليتهيأ لمقارعة أي عدو أو منافس محتمل يظهر مستقبلاً سواء في الصين لوحدها أو ربما مع أنقاض السوفيت أو أوربا الموحدة أو شبه الموحدة أو العالم الإسلامي أو غيرهم ممن قد يظهر مستقبلاً، فهو حريص على عدم فسح المجال لظهور قطب آخر غيره أو تهديد مصالحه الاستراتيجية، ولفرض مفاهيمه على العالم ما أمكنه، وهذا حال أية دولة أخرى تكون في موقعها بالطبع.

المحور الثاني
النصف الأول من القرن العشرين

عموميات

من المعلوم ان أوربا كانت قد شهدت حروباً ومعارك وخلافات كبيرة بين شعوبها وأنظمتها المختلفة لسنوات طوال بالذات في القرون الأخيرة، وإن الحرب بين بريطانيا وفرنسا معروفة كأطول حرب في التاريخ حيث استمرت لمدة مائة عام على فترات متقطعة قليلاً. ونشأت الأفكار القومية التي لاحقت عملية النهضة والإصلاح السياسي والديني في أوربا التي نتجت عن التطور الاقتصادي وتحول بعض المجتمعات الأوربية إلى أنظمة رأسمالية، ثم تبنيها لأفكار ومبادئ سياسية كحقوق الإنسان والحريات والديمقراطية وما إلى ذلك. فتكونت كيانات ودول قومية عديدة فيها. وانتقلت هذه الأفكار إلى هذه المنطقة التي شهدت الأرضيات الصالحة والأسباب والدوافع المقنعة والمرغوبة لتعاظم المشاعر القومية وازدياد

قوتها لدى شعوب المنطقة خصوصاً في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر عن طريق الطلبة والمثقفين المهاجرين أو المنفيين إلى الدول الأوربية، أو بواسطة أعضاء السلك الدبلوماسي وكذلك المؤسسات التبشيرية وأعضائها الذين أقاموا العلاقات الوطيدة مع بعض السكان من غير المسلمين من الأرمن والآشوريين خصوصاً في بلاد الشام وكوردستان، حيث تم فتح المدارس التعليمية لهم. فبرز بعض الشخصيات القومية بين مختلف شعوب هذه المناطق خاصة بين المثقفين والضباط والموظفين في الدولة العثمانية، وهم في الغالب كانوا من أبناء النبلاء ورؤساء القبائل والتجار والأثرياء.

كانت الأوضاع الاقتصادية في المنطقة سيئة مع الكثير من التخلف والجهل في أكثر فئات المجتمعات في وقت كانت الأطماع الأجنبية المتناقضة والمتعددة تتنافس للحصول على الامتيازات والتفرد بها خاصة بظهور العنصر الجديد الناتج من شم رائحة البترول المسيلة للعاب القوى الكبرى التي بدأت في هذه الصناعة أواسط القرن التاسع عشر، حينما اكتشف البترول في بعض مناطق العالم الأخرى في وقت ازداد نفوذ الدول الكبرى وتأثيرهم داخل سلطات الدولة العثمانية المائلة للسقوط، ومحاولة مزيد التهشيم والتقسيم في جسمها. إذ سبق للفرنسيين أن اقتطعوا لهم الجزائر منها، واستقلت اليونان، وطردوا من مصر، وبدأت حروب البلقان للانفصال عنها، فأخذت الدول الكبرى تفكر بما بعد سقوط هذه الدولة العجوز والرجل المريض، وتلتقي لتناور وتتفق وتتحايل فيما بينها وحتى على بعضها على توزيع الإرث. فاهتم البريطانيون بإقامة التحالفات مع زعماء وشيوخ منطقة الخليج وعملوا على ربط هؤلاء بمواثيق ومعاهدات لضمان إبقائهم تحت نفوذهم ورحمتهم والحصول على ما يطمحون إليه من امتيازات تجارية وزراعية ومصالح أخرى كمجال المواصلات والاتصالات البريدية والبرقية والتلفونات مقابل دعمهم لهؤلاء والإبقاء على سلطانهم والدفاع عنهم عند الحاجة. فأقاموا القواعد العسكرية

للتحكم في السياسات والنزاعات المحلية والإقليمية واتخذوا ممثليات لهم وخاصة في المحمرة التي كانت تشرف على هذه المنطقة منذ عهد بعيد ثم في الكويت فالبصرة، مع اتخاذ كل ما يضمن بقائهم وإبقاء المنطقة ضمن مخططهم لتحقيق مصالحهم.

كان البريطانيون منذ مدة يعدون العدة ويخططون في السر للتدخل السريع في الكويت عند الشعور بأية بادرة خطر لتعرض الكويت لتهديد أو خطر داخلي أو خارجي، كما وإنهم اتخذوا عدداً من التدابير الضرورية اللازمة والسريعة سراً للاستيلاء على جنوب العراق المطل على الخليج لحماية المصالح في شركة النفط الإنكليزية الفارسية التي كانت قد أقيمت في عبادان قبل ذلك بسنوات، واتخذوا من أسباب الحيطة والحذر لتجنب إظهار أية بادرة تشير إلى كونهم البادئون بأي هجوم أو اعتداء أو حرب وذلك لتجنب إثارة وتهييج مشاعر المواطنين المسلمين ضدهم. وفي الجانب الآخر كانوا يهيئون الأجواء ويشحنونها بشتى الأساليب والوسائل لتأليب السكان المحليين ضد الدولة العثمانية. ولوجود الرابطة الدينية القوية المشتركة بين السكان المحليين والسلطة العثمانية وجد البريطانيون إن خير وسيلة لدق الأسفين بينهما وشق الصف ووضعهما في مفترق الطريق، ولقطع الطريق أمام السلطان العثماني في اللجوء إلى مبدأ الجهاد الذي يهز مشاعر المسلمين ضد غير المسلمين، هو إثارة وبعث وإعلاء الروح القومية لدى السكان وإذكائها وتحريكها وبقوة، وكذلك تشجيع التقارب الطائفي والقومي وإعطاء الوعود بتشكيل دول وكيانات مستقلة لشعوب المنطقة كالعرب والكورد والآشوريين والأرمن، مع تقديم بعض الأسلحة والأموال لبعض من الحكام من الشيوخ ورؤساء القبائل في الجزيرة والخليج. ونجحت بريطانيا في إبرام اتفاقية في حزيران ١٩١٤ مع ألمانيا كانت الغاية منها الانفراد بمناطق النفوذ والامتيازات والاستثمارات في هذه المنطقة. وبموجب هذه الاتفاقية ضمن البريطانيون لأنفسهم منع وصول الألمان إلى نقطة أبعد من البصرة جنوباً وعدم مد سكة

الحديد إلى هناك كما كان الألمان يرغبون للوصول إلى المناطق العميقة في مياه الخليج ولتأمين ميناء بحري فيها.

وحينما قامت الحرب العالمية الأولى كان البريطانيون قد هياوا لهم من بعض شخصيات المنطقة من يتكمن من دعمهم في الحرب. ورد في كتاب الأعظمي السابق ذكره ص ١٠٠ وثيقة تقول: "... من المقيم السياسي البريطاني في الخليج الفارسي المقدم B كوكس إلى الشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت وملحقاتها في ٣|١١|١٩١٤أطلب منكم مهاجمة أم قصر وصفوان وبوبيان واحتلالها، وأن تقوموا بعد ذلك بالتعاون مع الشيخ خزعل خان والأمير عبد العزيز بن سعود والشيوخ الآخرين الذين يعتمد عليهم بتحرير البصرة من الاحتلال التركي.. إننا لن نعيد البصرة إلى الحكومة التركية، ولن نسلمها لهم مرة أخرى أبداً إضافة إلى الإبقاء على ملكية مزارعكم الحالية من النخيل الواقعة بين الفاو والقرنة، وبحوزة من بعدكم دون خضوعها إلى دفع الرسوم أو الضرائب...". ويجد المرء في هذه الرسالة كما هو واضح الكثير من الغرابة والبساطة وإفتقارها إلى المنطق في الكثير من الجوانب.

لم تقتصر اتصالات الإنكليز بهؤلاء في المنطقة، بل كان هناك تنسيق آخر بينهم وبين عدة أمراء وشيوخ المنطقة ومنهم بالذات عبد العزيز آل سعود أمير نجد والحجاز والشريف حسين في مكة، وحررت رسائل متبادلة بين الشريف المذكور والوزير البريطاني مكماهون الذي كان بمثابة نائب ملك مصر ويشرف من هناك على أمور الجزيرة والمنطقة. وفي إحدى رسائله الجوابية إلى الشريف حسين في عام ١٩١٦ يتطرق إلى موضوع ولايتي بغداد والبصرة باعتبارهما من المناطق التي كان المفروض إخضاعهما للدولة العربية الكبرى التي كان الشريف يحلم بها ويتوقع التزام الإنكليز بإقامتها بعد الحرب العالمية الأولى والتي على أساسها تعاون معهم ضد العثمانيين. ومن الجدير بالذكر فإنه لم يرد لا في هذه الرسالة ولا في غيرها ولا في أية لقاءات أي ذكر لولاية الموصل أي لمناطق

كوردستان، باعتبار واقعها التاريخي والفعلي المعاصر كونها لا تدخل ضمن المناطق العربية، وكان بموجب الاتفاق السري بين بريطانيا وفرنسا يتم إخضاع وسط و جنوب العراق للنفوذ البريطاني في حين كان المفروض أن تكون جنوب كوردستان ممثلة بولاية الموصل ضمن النفوذ الفرنسي.

في الوقت الذي كان المسؤلون البريطانيون يتبادلون الرسائل واللقاءات ويكثرون من الوعود بتشكيل دول وكيانات قومية مستقلة لشعوب المنطقة ممن يتطوع في الحرب إلى جانبهم ضد الأتراك، كانوا قد عقدوا مع فرنسا قبل ذلك اتفاقات سايكس ـ بيكو عام ١٩١٦ لتجزئة وتفتيت الإمبراطورية العثمانية وتقسيم المناطق فيما بينهم، وتم الكشف عن هذه الاتفاقية بعد انتصار الثورة الروسية على القيصر الروسي وإعلام تركيا بذلك أواخر العام ١٩١٧والتي فضحت أمرها. وكانت هذه الاتفاقية مستندة على معاهدة بطرسبورغ التي كانت روسيا القيصرية مشتركة فيها إلى جانب الدولتين المذكورتين سابقاً لتقسيم المناطق التي سيستولون عليها ويقتطعونها من الدولة العثمانية، وكانت روسيا تبغي الإقتراب من المياه الدافئة أيضاً، بالاعتماد على الأرمن وإقامة دولة لهم فيها وضم جزء من كوردستان إليها، وبالتنسيق مع الحركة الصهيونية التي كانت نشطة في روسيا وتركيا وغيرهما، وكانت روسيا تبغي من مشروعها هذا في نفس الوقت قطع الطريق على الدول الأوربية التي كانت قد فرضت بموجب اتفاقية برلين لعام ١٨٧٨ نوعاً من الوصاية على الأرمن، وكانت هذه التحركات سبباً لاهتمام السلطان أحياناً بالكورد وكوردستان، إلى أن تمكن من دفع الشعبين الكوردي والأرمني بعضهما ببعض. إلا ان السلطان عبد الحميد أزيح من السلطة عام ١٩٠٩ بتعاون هؤلاء القوميين من الأتراك واليهود والعرب والكورد والأرمن وغيرهم مع الاتحاديين آملين الحصول على الحقوق القومية الخاصة بكل منهم، وكان للكورد ابتداء دور بارز في جمعية الاتحاد والترقي وتقلدوا العديد من المناصب والمراكز والوظائف العالية فيما بعد إلى أن استقر الوضع لصالح الاتحاديين تماماً وتم تثبيت

الأقدام جيداً عندئذ تفرغ الاتحاديون للكورد فأغلقوا جمعياتهم ومنعوا تنظيماتهم وطردوهم من الوظائف، بل ومارسوا العنف والإرهاب والقتل والسجن والترحيل بحقهم وغلق صحفهم وجرائدهم من النشر والتوزيع واضطر الكثيرون منهم إلى الهجرة. ومع ذلك بقي الكثير من شيوخ العشائر والدين والمستفيدين من الكورد يؤيدون الاتحاديين.

بنجاح البلشفيك في روسيا وافتضاح أمر وبنود معاهدة بطرسبورغ واتفاقية سايكس ـ بيكو وانكشاف أهداف وتوجهات الإنكليز والفرنسيين، وإعلان مبادئ ولسن التي وصلت إلى المنطقة أيضاً وتأثيرها، وكان من بين النقاط: " ... إن الأجزاء التركية للإمبراطورية العثمانية الحالية يجب أن تحصل على سيادة أكيدة ولكن الجنسيات الأخرى التي هي الآن تحت الحكم التركي يجب أن يبذل لها التأكيد بأمن غير مشكوك فيه في الحياة وفرصة لا يحيطها أي تضييق للتطور نحو الحكم الذاتي... "، وتبني الشعارات والأفكار القومية وحقوق الإنسان وحق تقرير المصير ازدادت مطالبات شعوب المنطقة بالاستقلال. إذ بعد التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨ التي بموجبها استسلمت تركيا دون قيد أو شرط تحركت وفود وممثلي الشعوب التي كانت خاضعة للدولة العثمانية كالعرب والكورد والأرمن والآشوريين وغيرهم مطالبين استقلال بلدانهم، ورغم وضع تركيا إلا إنها كانت تحاول أن تقاوم هذه الجهود خاصة بعد أن أسقط مصطفى كمال الخلافة في تركيا وطرد آخر السلاطين محمد وحيد الدين يوم ١٦ / ١١ / ١٩٢٢ وأعلن الجمهورية في تركيا. على إنه بانتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ باندحار الدولة العثمانية ودول المحور واستيلاء الإنكليز على العراق فإن سكان جنوب العراق ووسطه كانوا يرفضون التحول من السيطرة العثمانية إلى السيطرة البريطانية، وكان الكورد في الشمال يناضلون من أجل الاستقلال وتشكيل دولتهم القومية المستقلة، وكذا الحال مع جنوب كوردستان المتمثلة بولاية الموصل.

فاستهل القرن العشرين بالكثير من الأحداث والتغييرات والظروف العالمية والإقليمية التي نتجت عنها الكثير من المظالم والمآسي والعداء والحروب والثورات وأعمال القمع والإجرام وعدم الاستقرار وهدر الدماء والأرواح والأموال ليس في ذلك الوقت فحسب، بل وإلى اليوم، وربما سيستمر إلى الغد البعيد أيضاً. وكانت لمنطقتنا حصة وفيرة من كل ذلك، حيث تم التطرق إلى بعض الجوانب والأسباب، ويضاف عليها العامل الآخر الذي استجد والذي لعب دوراً مؤثراً وأساسياً مضافاً على الأسباب الأخرى ومتقدماً على جميعها متمثلاً في ظهور النشاط اليهودي الواسع في فلسطين وتأثير الحركة الصهيونية العالمية على المسرح السياسي الدولي. يقول غلوب باشا في مذكراته ص٢٠٥: "... ظهرت الصهيونية أصلاً في روسيا، وكانت تطالب بالعودة إلى جبل صهيون...". ومحاولات زعمائهم وجمعياتهم إيجاد وطن قومي لهم ليس بالحتم أن يكون في الشرق الأوسط حيث رشحت عدة أماكن في أوقات مختلفة لإقامة الوطن القومي المطلوب كالبرازيل مثلاً، إلا إن هذه الاقتراحات كانت لا تلقى القبول من قبل زعمائهم وقياداتهم. وكانت قد بدأت الهجرات اليهودية من روسيا ربما قبل غيرها نحو فلسطين الأرض التي كانوا يصرون على إقامة الدولة عليها وكان السلطان العثماني يرفض ذلك رغم المحاولات المستمرة معه. وهؤلاء القادمون من روسيا يعتبرون طلائع الهجرة اليهودية الأوائل، وعن هذا يقول اسحق شامير في مذكراته ص١٠٤: "... إن يهود روسيا بالذات هم الذين أوقدوا جذوة الصهيونية منذ اللحظة التي أشعلها فيها هرتسل لأول مرة وهم الذين أخرجوا من بينهم الطلائعيين الأوائل والهجرة الأولى قبل هرتسل. وهم الذين نظموا الهجرة الثانية وبدونهم لم استطع الآن أن أتصور الحركة الصهيونية أو الصراع من أجل إقامة دولة يهودية...". ويشار الآن إلى وجود ما يقرب من مليون يهودي في إسرائيل هاجروا من دول الاتحاد السوفيتي السابق أو ما بعده خلال هذا القرن. وتشير الأدبيات إلى محاولات زعمائهم وبالذات هرتسل مع بعض زعماء وشخصيات ألمانيا

والنمسا وفرنسا وبريطانيا وقيصر روسيا وبممارسة نوع من الضغط أيضاً وبالذات على السلطان العثماني لحمله على الموافقة على استيطان اليهود في فلسطين. وكان هرتسل قبل ذلك قد حاول مع السلطان العثماني بهذا الخصوص إلا أن السلطان قد عرض عليه في عام ١٩٠٢ عدم ممانعته استيطان اليهود في العراق، إلا أن هرتسل لم يقتنع بهذه الفكرة لعدم اطمئنانه وتأكده من الضمانات السياسية الآنية والمستقبلية لهم في العراق، رغم إن ذلك كان في رأيه من أبخس الحلول وأسهلها في ذلك الوقت، إذ أن السلطان كان على استعداد ـ من وجهة نظره ـ في ذلك الوقت للموافقة على ذلك مقابل حصوله على بعض الأموال وتقديم الاستشارات المالية والمساعدات الفنية والخبرات المعترف بها لليهود في مسائل المال والاقتصاد والتجارة وذلك لتحسين أمور الدولة العثمانية السيئة آنذاك، إلا إنه ورغم رفضه لهذه الفكرة وتكثيف نشاطه وجهوده على فلسطين فإنه وضع لهذا الاقتراح موضعاً في مخيلته كحل أخير أفضل من غيره إذا أصبحت فلسطين في حكم المستحيل. إلا ان بعض زعماء اليهود كانوا يفضلون ويخططون منذ ذلك الوقت وإلى أن اشتد ساعدهم في فلسطين وأطمأنوا لوضعهم هناك لمحاولة تهجير الفلسطينيين وإسكانهم في العراق وبالذات في مناطق شمال وسط العراق وكوردستان سواء بالترغيب أو برغبة وموافقة الحكومة العراقية أو بالضغط الدولي وما إلى ذلك، وكان هذا الطرح يتفق أحياناً مع توجهات الحكومة التركية.

لقد عمل اليهود بذكاء فالأغنياء والموسرون انخرطوا في الأحزاب والجمعيات التي يمكن أن نسميها محافظة إضافة لتبنيهم إقامة وإدارة المؤسسات المالية والبنوك والاعمال التجارية كعادتهم منذ القديم، إضافة لإهتمامهم بوسائل الإعلام وبالذات الصحف والجرائد والإذاعات وما شاكل ذلك. أما الفقراء والعمال منهم فقد انخرطوا في الاحزاب العمالية والاشتراكية والشيوعية وساهموا ودعموا وشجعوا حركات التحرر والتمرد والانقلابات في الدول التي تواجدوا فيها أو في غيرها، وهكذا فقد ضمنوا

لهم الدعم الدولي الكبير.

أمام هذا الوضع وجهت الجالية اليهودية في تركيا لتكثيف نشاطها وخلق وإيجاد مراكز قوى داخل المجموعات المناوئة للسلطان وذلك بتقديم الأموال والمساعدات في مختلف المجالات لتلك المجموعات وبالذات الاتحاد والترقي. وبخصوص اصل اليهود في هذه المنطقة يقول غلوب باشا في مذكراته ص٢٠٥: "... كان سكان (الخزر) من أصل تركي ـ وكانت مملكتهم تقوم على نهر الفولغا شمالي البحر السود والقفقاس. وكان البيزنطيون والمسلمون معاً يتطلعون إلى التحالف معهم. وفي الوقت ذاته كان الخزريون يدينون بدين (سمعان) الذي كانوا يخجلون منه. وكانوا يخشون إن هم أصبحوا مسيحيين فلسوف يصبحون أتباعاً للقسطنطينية، وإن هم اعتنقوا الإسلام، أن يصبحوا تابعين لبغداد. ولذلك قرر (الخان) الأكبر للخزر أن يعتنق اليهودية. غير أن مملكة الخزر ما لبثت أن تعرضت، في القرن العاشر الميلادي، لأعظم غزو بربري جاءها من ناحية الشرق ولذلك تفرق سكان الخزر في هنغاريا وبولندا، حاملين معهم العقيدة اليهودية، وعلى هذا الأساس امتلأت أوربا الشرقية بأعداد كبيرة من اليهود من أصل تركي، وسلافي، مع إن هؤلاء اليهود لم يكونوا منحدرين من بني إسرائيل القدامى. وسموا ب(الاشكنازية)...". وهنا نشير إلى مذكرة السفير البريطاني في تركيا الموجهة إلى وزير خارجية بلاده في آب ١٩١٠ عن علاقة اليهود بحزب تركيا الفتاة حيث جاء فيها: " ... إن لجنة الاتحاد والترقي تبدو في تشكيلها الداخلي تحالفاً يهودياً ـ تركياً مزدوجاً. فالأتراك يمدونها بالمادة العسكرية الفاخرة ويمدها اليهود بالعقل المدبر وبالتدبير وبالمال وبالنفوذ الصحفي القوي في أوربا. كما ويتضح من الكتابات الصهيونية منذ (الثورة) فإن العالم اليهودي يبدو وقد تحول بناظريه إلى العراق (موسوبوتاميا) على إنها أصلح أرض مناسبة لاستعمار اليهود وتكوين دولة يهودية ذات حكم ذاتي. إن اليهود الذين يبدون مصممين الآن في موقف الملهم والمسيطر على الجهاز الداخلي

للدولة يعملون على السيطرة الاقتصادية والصناعية على تركيا الفتاة ويبدون مصممين على أن لا يبدأ أي مشروع هام في العراق دون إسهامهم فيه بل دون سيطرتهم عليه... ".

كان لظهور روسيا بالثوب الجديد تأثير كبير على المنطقة حيث كانت بعض الأفكار جذابة ومنها ما جاء في البيان الشيوعي الذي كتبه كارل ماركس كما جاء في ص ١٤من السياسة السوفيتية لخالد خالد من أن: "... على الشيوعيين في كل مكان أن يدعموا أية حركة ثورية تستهدف تغيير النظام الاجتماعي والسياسي السائد... " أو كقول لينين كما ورد في ص ٢٠ من المصدر السابق: "... حرية الأمم في تقرير مصيرها لا يمكن أن يكون لها في برنامج الماركسيين من الوجهة التاريخية والاقتصادية سوى معنى واحد ـ ألا وهو حق تقرير المصير السياسي، أي الاستقلال في دولة، أي إنشاء دولة قومية... " .وأشار ستالين في مقال بمناسبة إحياء الذكرى الأولى لثورتهم عام ١٩١٨ بأن المغزى العالمي العظيم لثورة أكتوبر تمثل بصورة رئيسية في توسيع المسألة القومية وجعلها تتعلق بتحرر الأمم المضطهدة والمستعمرات وأشباههم وخلق وإيجاد المزيد من الطرق والوسائل في سبيل تحقيق ذلك، وأشار إلى إن هؤلاء سيشكلون جبهة جديدة ضد الإمبريالية العالمية. إضافة إلى العديد من التصريحات والبيانات والمواقف في هذا الاتجاه، كما وإنهم قدموا نماذج عملية لما كانوا يعلنون قبل ان يحذوا حذو الغير، وتفعل المصالح فعلها في السياسة الخارجية السوفياتية. يقول محمد حسنين هيكل في الزلزال السوفيتي ص١٢٢ :" ... إن الاتحاد السوفيتي بعد ثلاثين سنة من التفاعل مع العالم الثالث، وجد الحصيلة خسارة محققة. وتشير الأرقام ــ حتى الأرقام الأمريكية - إلى أن الاتحاد السوفيتي في فترة الثلاثين سنة هذه تكلف صافياً قرابة أربعين بليون دولار في مساعدات للعالم الثالث. وفوق ذلك فإنه أرسل إلى هذا العالم الثالث أكثر من سبعين ألف خبير عسكري ومدني لا يستطيع أحد أن ينكر واقع إسهامهم في قضايا العالم الثالث. وبعضهم إلى

حد الموت. ولقد كان ذلك مما يستطيع الاتحاد السوفيتي أن يتحمل وهو ما زال يتحمل حتى الآن. (١٩٩٠) إضافة إلى إنه كان فاتحة أبوابه للوفود الصديقة والشقيقة وجرى إعداد قصور وفنادق ومطاعم ومسابح ومنتجعات ومستشفيات... الخ ودورات ومنح دراسية وزمالات...". وقد فعلت الدول الأخرى السائرة في ركابه أيضاً وفي مجالات الحياة المختلفة كالتعاون العسكري والأمني والثقافي والفني والتجاري وغير ذلك. على إن المعسكر الآخر وخصوصاً أمريكا فعلت أشياء مقاربة مع بعض الدول والأنظمة التي تتفق مع مصالحها وأهدافها مع بعض الفوارق بالطبع.

وشهدت نهاية الحرب العالمية الأولى قيام أول منظمة عالمية ألا وهي ما سميت بعصبة الأمم التي بموجب قراراتها أعطيت الشرعية الدولية لتصرفات وأعمال وقرارات دول الحلفاء المنتصرين في الحرب دون الاكتراث بمدى شرعيتها وقانونيتها وعدالتها ومنها توزيع الأقاليم والمناطق ووضع الانتدابات وتجزئة بعض الشعوب والأمم وحرمانها من حقها في إقامة دولتها، ووضع أو فرض الحدود الدولية وفق أهوائهم ومصالحهم، وخلق مسألة الجنسية وجوازات السفر والتأشيرات التي أدت إلى خنق حرية الفرد في الانتقال والتنقل حيث سلبت من الأفراد في كثير من البلدان واعتبرت من حقوق الحكام والأنظمة وللأفراد السائرين في ركاب الحكم، مع حرمان الأفراد الذين يخالفونهم خصوصاً من جوازات السفر وحرية التنقل. كان من نتيجة ذلك بدلاً من تشكيل دولة عربية واحدة كبيرة قيام عدة دول عربية في المنطقة، وبحدود متداخلة بعضها مع بعض غير متفق عليها فيما بينهم وبشكل أصبحت شعوب هذه الدول من العرب أنفسهم أشباه قوميات مختلفة ومتنافسة في كثير من الأحيان، ساهم قيام دولة إسرائيل ومشكلتها مع العرب في تلك الأرض في إيجاد مزيد من التقارب فيما بينهم أو بين بعضهم أحياناً. في الوقت الذي ظلموا شعوباً أخرى في المنطقة كالكورد والأرمن والآشوريين الذين تعرضوا إلى ظلم قاس بتجزئتهم وتوزيعهم شعباً وأرضاً على دول الجوار وحرمانهم من

حقوقهم القومية وحتى الإنسانية أحياناً. وبهذا جعلوا من المنطقة بؤراً للتوتر جاهزة للانفجار في أية لحظة وبيسر.

كان المجتمع العراقي قد تأثر بداية القرن العشرين بالأوضاع السياسية المحيطة به، فهناك الاتجاهات الدينية التي تصر على حالة الجمود والتقليدية وهناك آخرون ينادون بالإصلاح والاجتهاد ومنهم من ينادي بضرورة دعم الخلافة والحفاظ عليها وآخرون يرون غير ذلك وينادون بضرورة التخلص منها، وبعد إلغاء مصطفى كمال أتاتورك الخلافة ظهر المزيد من المشاكل في هذا الاتجاه. كذا الحال مع الاتجاهات القومية التي تأثرت قبل ذلك بالمبادئ والأفكار التي ظهرت في مصر والشام، حيث إن تلك المناطق كانت قد تأثرت بالأفكار النهضوية والإصلاحية التي عمت أوربا منذ مئات السنين جراء اتصال هذه البلدان بأوربا بمختلف الوسائل كالتجارة والدراسة والزيارات والنفي والإبعاد والهجرة وغيرها، واهتمام أوربا بتلك البلدان أكثر من العراق مثلاً، رغم ان تلك الدول الكبرى كانت (ولا تزال إلى حد ما) تأخذ بمبدأ الاعتماد على رؤساء القبائل والعشائر والإقطاع وأصحاب النفوذ من الأميين ومحاربة المثقفين المتنورين والوطنيين الحقيقيين إلا إذا كان هؤلاء يحفظون مصالح تلك الدول، حيث كانوا يعتبرون هؤلاء المثقفين والوطنيين مصادر المتاعب لهم وبالضد من مصالحهم وخطراً عليهم وعلى مستقبلهم. لهذا كانت تلك الدول تتعاون مع الدولة العثمانية وفيما بعد مع من خلفتها لكشف هؤلاء الوطنيين وسوقهم إلى المشانق. وساحات بلاد الشام في سوريا ولبنان والعراق وكوردستان خير شاهد على ذلك. وكانت (جرم) هؤلاء كما كانت تعلن في صيغة الاتهام وبكل وقاحة مثلاً المطالبة بالاستقلال أو الحكم الذاتي أو الحكم اللامركزي أو حتى الانتماء إلى جمعيات ونوادي.الخ إذ إن مثل هذه الأفعال كانت تعتبر من كبريات الجرائم في الفكر والقانون التركي العثماني أو دولة الاتحاد والترقي أو ما بعدهم (علماً بأن العديد من المثقفين والوطنيين قد تعاونوا مع جماعة الاتحاد والترقي قبل أن ينكشف لهم أمر هؤلاء وعلاقاتهم مع الصهيونية العالمية ودعمهم من قبلها

وبالتنسيق مع قوى في بريطانيا وفرنسا). فانتبه البعض منهم وأغلبهم من سوريا ولبنان إلى التحركات الصهيونية والطورانية وأطماعهما المشتركة في المنطقة فدعوا إلى مؤتمر قومي عربي عقد في باريس عام ١٩١٦. وظهرت نزعات قومية مختلفة منها متطرفة ومنها معتدلة تنادي بالاقتياد بالتجارب الأوربية، كما وظهر من ينادي بالديمقراطية، وآخرون تأثروا بالتجربة الروسية والأفكار الثورية واليسارية وما سميت بالاشتراكية العلمانية. وهكذا فقد تبلورت لدى النخبة المثقفة في المجتمع العراقي تبعاً لذلك كما عند غيرهم أفكار وتوجهات سياسية متعددة لكنها اعتمدت في الغالب على الاقتباس والاستيراد، وبالنسبة للعراقيين فإنهم تأثروا بهؤلاء المقتبسين والمستوردين في الغالب.

كان هذا التطور محركاً قوياً لاندفاع بعض القيادات المحلية لتشكيل بعض الأحزاب والجمعيات السياسية والثقافية والعمل لمعاونة البريطانيين ضد العثمانيين، إذ دخل البريطانيون بغداد عام ١٩١٧ ثم كوردستان فيما بعد كما سنرى لاحقاً. ولأهمية دور المسألة الكوردية والقضية المتمثلة بولاية الموصل في ذلك الوقت وما بعده في مجمل الوضع العام في العراق، سنحاول تناول هذه المسألة والقضية بشيء من التوسع.

موجز للوضع الكوردي العام

كانت كوردستان بشكل عام تدار من قبل أمراء مستقلين من الكورد، يتعاون البعض منهم مع الصفويين وبلاد فارس والبعض الآخر مع الدولة العثمانية أحياناً. ومعلوم فإن هذين البلدين كانا مختلفي المذهب، فبلاد فارس يتبنى المذهب الشيعي، أما الدولة العثمانية التي كانت تحكم بلاد ما بين النهرين والشام والجزيرة العربية وشمال أفريقيا وجزء من أوربا وغيرها فهم من السنة، وكانت الخلافات بينهما شديدة جداً، يضاف عليها وجود غير المسلمين من الروس والأرمن والآثوريين وغيرهم في المنطقة،

وكذلك الأطماع الروسية والغربية في المنطقة والمنافسة الشديدة بينهم على المصالح وبالتالي تدخلاتهم في شئون المنطقة، تارة بحجة حماية وحقوق هؤلاء والدفاع عنهم، وتارة أخرى بحجة مساعدتهم. فاستغل عامل الاختلاف الديني بين هذه الشعوب، وحرضوا ضد بعضهم البعض، نتجت عنها الكثير من المآسي. وتبعاً لذلك فقد كانت العلاقات أيضاً بين الأمراء الكورد بعضهم ببعض أو مع الآخرين ساخنة تارة وهادئة في غيرها. علماً بأن الغالبية الكوردية من السنة وفيهم أيضاً نسب متباينة من الشيعة والإيزيديين والمسيحيين واليهود وغيرهم. وقد حصل في عام ١٥١٣ وبتوسط أحد علماء الدين الكورد الأمير إدريس بين الدولة العثمانية السنية وبين الكثير من أمراء الكورد السنيين المتجاوز عددهم ٤٠ أميراً في عموم المنطقة أن انضم طوعاً جميع هؤلاء الأمراء المستقلين إلى الدولة العثمانية مع تعهد السلطان سليم الأول بعدم التدخل في الشئون الداخلية لتلك الإمارات، فسهل هؤلاء مهمة الدولة العثمانية السنية في السيطرة على العديد من المناطق الكوردية الخاضعة للدولة الصفوية الشيعية عندما وقعت معركة جالديران بين الدولتين عام ١٥١٤ حينما زعم العثمانيون بأنها معركة مذهبية بين السنة والشيعة. إلا أن التاريخ يثبت وقوع العديد من الحروب والثورات والانتفاضات بقيادة بعض الأمراء والشيوخ وكبار علماء ورجال الدين في بعض الأوقات اللاحقة لإستعادة الاستقلال الكلي أو الجزئي، وذلك بسبب الظلم الذي كانوا يتعرضون له، ومن هذه الانتفاضات على سبيل المثال فقط انتفاضة سوران للأميرمحمد باشا الرواندوزي حوالي العام ١٨٣٣، وانتفاضة الأمير بدرخان في ١٨٤٣وكذلك انتفاضة الشيخ عبيد الله النهري بعد عام ١٨٨١ وغيرها من الانتفاضات التي كانت تهدف الحفاظ على الاستقلالية الوطنية ومنع التدخل في شئونها الداخلية، إذ ان علاقات هؤلاء بالدولتين الصفوية والعثمانية لم تتجاوز التبعية الرمزية وبتأثير الدين بالدرجة الأساس في الوقت الذي كانت الدولة العثمانية تحاول القضاء على جميع الإمارات

التابعة لها ضمن حدود دولتها ومنها العربية وحتى التركية في أوربا. وقد وجد العثمانيون الدعم الكثير من البعض المنتمين للأقوام الغير تركية في مسعاها تلك ضد بني قومهم أو الآخرين. كما وإن العثمانيين وفرس إيران كانوا يتلقون الدعم من الدول العظمى التي كانت ضد تطلعات هذه الشعوب، وما كان دعمهم اليسير أحياناً لبعض الأمراء والشيوخ أو الحركات إلا لفرض بعض الشروط والاتفاقات على هاتين الدولتين.

وأكتفي هنا بنقل جزء من ترجمة الاستاذ آزاد كرمياني لنص مذكرة القنصل الإنجليزي في تبريز وليم أ آبوت الصادرة في ١١اكتوبر ١٨٨١ الموجهة إلى حكومته حول لقائه مع الشيخ عبيد الله قائد انتفاضة كوردستان ١٨٨١ وذلك من ص ٥٧ لمجلة (ئالاى كوردستان) عدد ٢، ٣ نوفمبر ١٩٩٥: "... سألت الشيخ فيما إذا كان ينوي توسيع ثورته ليشمل المنطقة الكردية في تركيا وحذرته من مغبة هذا العمل ونصحته بإلحاح بالانسحاب من الأراضي الإيرانية عبر طريق (ميركه وه ر) والانسحاب إلى المناطق الجبلية في موطنه الأصلي. ورد الشيخ قائلاً بأن كلمة واحدة من الحكومة الإنجليزية كافية بإقناعه لسحب جميع قواته من الأراضي الإيرانية. ولكنني ذكرته بأن عملياته الحربية وضعني في موقف لا أستطيع الاتصال بأي وسيلة مع حكومة جلالة ملك بريطانيا أو حتى مع ممثل حكومتي في طهران.وعبرت عن بالغ قلقي واستيائي لغزو الشيخ للأراضي الإيرانية. قلت له من الممكن أن يعتمد علينا في الدعم والتأييد ولكنه يجب أن يعلم بأن هناك علاقات وثيقة بين بريطانيا والحكومة الإيرانية وإن الحكومة البريطانية لن ترضى بأي حال من الأحوال ليتعرض إيران (البلد الحليف لبريطانيا) لأي اعتداء من قبل أي طرف. ثم انتقلنا إلى موضوع الأرمن معبراً لعبيد الله عن قلقي البالغ عن مصير أرمينيا المهدد بالزوال فيما إذا تمكن عبيد الله من تنفيذ برنامجه في المناطق الحدودية. وقلت له إن برنامجكم الذي عرضتموه لي حتى الآن ينتابه بعض الغموض ولن أستطيع أن أكون منه صورة إيجابية لعرضها على الحكومة البريطانية، لأن حكومتي

لن تدعم أي مشروع يضر بمصالح حليفتها (إيران) وكذلك إنها لن تقدم الدعم المعنوي لأي خطة إذا كان تحقيقها يضر بمصالح الجالية المسيحية في المنطقة. إعط أدلة قاطعة على مدى طاعتك والتزامك بأوامر السلطان. اسحب قوتك من الأراضي الإيرانية وعد إلى موطنك الأصلي في تركيا. ولا تتوقع أي دعم أو مساندة من الحكومة البريطانية. اعمل من أجل السلام والاستقرار في المنطقة الحدودية واسعي لدعم الحقوق المدنية والدينية للمسلمين والمسيحيين على السواء، انشر روح النظام والانضباط بين الكرد. تلك هي أهداف حكومة جلالة ملك بريطانيا. وتكون حكومتي سعيدة إذا قمتم بالعمل بموجبها، وإذا أردتم أن تنظر حكومتنا بعين العطف إلى مطالبكم فإنه تقع على عاتقكم مسئولية تقديم البراهين المقنعة بأنكم ستعملون من أجل تحقيق أهداف السياسة البريطانية في المنطقة وبكل إخلاص. كما ويجب عليكم إثبات الطاعة للسلطان"...

عندما قامت الحرب العالمية الأولى كان أغلب القوميين الكورد يرون ضرورة وقوف الكورد ضد الدولة العثمانية، بينما الآخرون كانوا يؤيدونها، كما ان المثقفين أنفسهم وفي جمعية واحدة انقسموا على أنفسهم تبعاً لتلك الأوضاع، فكان هناك من يؤيد الحكم الذاتي وآخرون يصرون على الاستقلال مثلاً. وينطبق الحال تقريباً على العراق أيضاً، فإذا كان البعض من هؤلاء الحكام والشيوخ في الخليج قد تعاونوا مع الإنكليز لسبب أو لآخر إلا إن دخول الإنكليز إلى العراق ومن ثم تقدمهم باتجاه الشمال لم يكن بالأمر الهين أو دون مقاومة، بل كانت المقاومة شرسة في أغلب الأحيان، كما وألحقت الهزيمة بالقوات الأجنبية أحياناً، وتعاونت القبائل المختلفة والشعوب في أعمال المقاومة، وورد في التقارير البريطانية ما يشير إلى اشتراك ثلاثة آلاف من الكورد المتطوعين في القتال ضد القوات الإنكليزية في منطقة الشعيبة بالبصرة في نيسان عام ١٩١٥. وبالتأكيد فإن ذلك كان له تأثير في الموقف البريطاني تجاه الكورد. أما الدكتور وليد حمدي فيذكر في كتابه الكرد وكردستان:" ... رفض الأكراد خلال

الحرب الأولى القتال إلى جانب الأتراك ـ عدا تجنيد قوة صغيرة من الأكراد الذين تم إرسالهم إلى الشعيبة الذين أسيئت معاملتهم فعادوا إلى وطنهم ـ وقدموا مساعدات كثيرة لقوات الحلفاء، ورفضوا تقديم الإمدادات والمؤن إلى الأتراك، وانخرطوا في قوات الليفي البريطانية للقتال ضدهم)الأتراك). كما تم سحب القوات (الحميدية) الكردية من الحرب خلال الأشهر الأولى من اندلاعها لعدم الاطمئنان إليها.وأخذ الأتراك يشيرون إلى الأكراد بأنهم خونة وضرورة تصفيتهم ومعاقبتهم بعد انتهاء الحرب". معلوم، إن شعباً كالكورد وفي مثل هذا الموقع الجغرافي وفي ظل هذه الظروف السياسية والعسكرية وقت الحرب العالمية ينقسم إلى أجزاء شتى وكل جزء يمكن أن يتعاون مع إحدى أو أكثر من القوى الإقليمية أو العظمى، وربما يغير موقفه في أي وقت ولأسباب شتى، وهذا حال غيره أيضاً. فكما ذكر الدكتور المذكور فإنه: "... قبل اندلاع الحرب وفي ربيع عام ١٩١٤ لجأ شيخ برزان إلى روسيا، كما تعاون شيوخ العشائر الكردية من الجاف والهماوند والدربئي مع الروس عندما يئسوا من قيام الأتراك بالإصلاحات وطلب مساعدة الروس". كما وإن أعضاء جمعية تعالي وترقي الكورد في استنبول تقدموا بمقترحات إلى السفير الأمريكي هناك للتعاون فيما بينهم وطلبوا المساعدة في تشكيل دولتهم القومية، إلا ان السفير رد عليهم بأن أمريكا تدعم قيام دولة للأرمن وتضم أجزاء واسعة من كوردستان، فغضبوا للأمر وأعلنوا العمل لمنع ذلك وشككوا بمصداقية مبادئ رئيسهم ولسن المعلنة. وفي التاريخ العديد من الأمثلة لتعاون الكورد مع العرب والفرس والترك والروس والإنكليز والأمريكان وغيرهم في أوقات مختلفة دون أن يساهم ذلك في تحقيق أي مصلحة قومية للكورد، بل على العكس من ذلك كانت تؤدي إلى عداء الأطراف المختلفة وبالتعاقب والتناوب، والإقتتال الداخلي بينهم وتدمير مدنهم وقراهم وتهجيرهم.

إن الصواب التام في رأي الأغلبية من اقتصار نوايا وأهداف أمريكا والغرب على تحقيق المنافع والمصالح وتوسيعها وحمايتها في كل

تحركاتها وتوجهاتها لا يسجل دليلاً لصالح هؤلاء الذين اعتبروا تحركات الاتحاد السوفيتي السابق ودعمه لبعض الشعوب والدول والأمم مبنياً على المبادئ الصرفة بعيداً عن المصالح والمنافع. صحيح، كان هنالك فرق كبير بين المعسكرين وخصوصاً في بدايات قيام الاتحاد المذكور، إذ قدمت ثورة أكتوبرالكثيرمن الدعم لبعض الشعوب المستعمرة وللعديد من حركات التحرر في العالم، وترجمت بعض مبادئها النظرية المعلنة إلى واقع عملي ملموس في البدايات، إلا إنها لم تكن كذلك مع المسألة الكوردية، أولم تعد كذلك أيضاً حتى لغيرها على الأقل منذ زمن ستالين. فإذا كان الاتحاد السوفيتي قد زمر كثيراً للمساواة التي حققها في الحقوق القومية للشعوب، فإن الواقع لا يؤيد ذلك كثيراً وبالذات في زمن ستالين، فالشعب الكوردي كغيره من بعض الشعوب التي خضعت لذلك الاتحاد قد جرد حتى من الحقوق القومية الناقصة التي كانت قد منحت إليه في السابق وتم ترحيلهم وتهجيرهم إلى مناطق مختلفة متباعدة. وحيث ان الحقوق القومية وحق تقرير المصير يعنيان بالطبع حق تشكيل دولة مستقلة وتحديد شكلها وعلاقتها مع غيرها من قبل أبنائها وكذلك استخدام اللغة القومية، فإن الانفصال عن الاتحاد لم يكن ممكناً لأية دولة. وإن جميع الشعوب التي حصرت ضمن حدود هذا الاتحاد أرغم على تقبل الماركسية واللينينية، وأعلن ستالين بنفسه إنه يرغب في أن يرى العالم كله بثقافة ولغة مشتركة واحدة. أما سياسة الاتحاد المذكور تجاه القضية الكوردية خارج الاتحاد فلم تكن أبداً بمستوى مبادئ الاتحاد المعلنة ولم يعر الأهمية الكافية والمفروضة رغم محاولات العديد من زعماء وقادة الكورد في أوقات مختلفة. وعلى سبيل المثال، ففي الوقت الذي كانت المسألة الكوردية تعرض وتناقش في المحافل الدولية بعد الحرب العالمية الأولى وكانت الاستعدادات تجري لتوفير إمكانية الإعلان عن تشكيل دولة كوردية استناداً لمعاهدة سيفر ـ حيث كان بعض الشخصيات الكوردية المعروفة آنذاك يشكلون الوفد الكوردي في مفاوضات السلام التي كانت تجري بعد

الحرب العالمية الأولى وكان الوفد يقدم المطالب الكوردية بحقهم في تشكيل دولتهم القومية المستقلة ـ كان السوفيت يعتبرون الكورد يخدمون السياسة البريطانية في المنطقة وكون بريطانيا تسعى لإقامة دولة كوردية مستقلة لأنهم ينوون استخدام الكورد ضد إيران وتركيا وبالتالي ضد السوفيت. بينما كان الموقف السياسي البريطاني حيال كوردستان آنئذ كما أشار إليه الدكتور وليد إذ ذكر: " ... بأن الفشل في التعامل مع القضية الكوردية بشكل ملائم سيؤدي إلى إبقاء الجرح مفتوحاً إلى الأبد ويهدد السلام في الشرق الأوسط دوماً... ".

على ان روسيا كغيرها من دول المنطقة والدول العظمى كانت تحاول أحياناً التقرب من بعض الكورد وتقديم الوعود بإقامة دولتهم المستقلة بعد انتهاء الحرب إذا ما لزموا جانبهم في الحرب. وكما هو معلوم فإن حصة روسيا من الاتفاقية المبرمة مع كل من بريطانيا وفرنسا كانت في الأراضي الأرمنية وأراضي من كوردستان في شمالها وجنوبها دون شرقها الخاضعة لإيران، إلا إن الوضع قد تغيير بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧ إذ أصبح الروس يؤيدون الترك ويهملون الكورد. وفي هذا يقول الدكتور حمدي: "...حلت معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣ محل معاهدة سيفر لعام ١٩٢٠ في محاولة لترضية الأتراك على حساب الكرد. إذ كانت روسيا والولايات المتحدة تقفان إلى جانبها. الأولى في محاولة لإجهاض المخططات الأوربية ضد الثورة البلشفية بالتحالف مع الجنرال مصطفى كمال وحركة الكمالية، والثانية في محاولة لإرضاء تركيا للحصول على حصة في شركة النفط التركية وإتباع سياسة "الباب المفتوح" لعدم إعطاء الفرصة للحلفاء لاحتكار حقول نفط الموصل لنفسها فقط".

هكذا ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً إلى جانب الإتحاد السوفيتي في ظهور وتقوية مصطفى كمال، والتأثير في موقف كل من بريطانيا وفرنسا أيضاً، والعمل على طرد اليونانيين وبقية الأرمن من تركيا، وقيد أيدي الكورد ومنعهم من التحرك ضد مصطفى كمال منذ

البداية وحينما كان لا يزال ضعيفاً، لا بل وتشجيعهم لمعاضدته ودعمه وذلك بالتحايل عليهم بالوعود الكاذبة بمنحهم حقوقهم في نيل استقلالهم. ويذكر الدكتور حمدي بانه: " .في محاولة من رئيس الوزراء التركي التابع للسلطان اقترح المسئول التركي على المندوب السامي البريطاني استخدام الكورد في كوردستان تركيا لمحاربة حركة مصطفى كمال الموالية للروس وأن تكون كوردستان دولة تتمتع بالحكم الذاتي تحت السيادة التركية. إلا إنه كان من الصعب تحقيق هذا الأمر دون تعاون الفرنسيين وذلك لإعطاء جزء كبير من كوردستان تركيا وإدخاله ضمن منطقة النفوذ الفرنسية في سوريا، وبدورها رفضت الحكومة البريطانية مقترح رئيس الوزراء التركي. ويبدو إن بريطانيا بدأت تتراجع تدريجياً عن مسألة الدفاع عن الكورد وقضيتهم بسبب الانتصارات التي كان يحققها مصطفى كمال في صراعه مع اليونانيين وحكومة السلطان العثماني".

فالبريطانيون سبق لهم وأن أرسلوا العديد من عناصرهم إلى مختلف مناطق كوردستان واطلعوا على وضع المنطقة وأهميتها الاستراتيجية من مختلف الجوانب، وكونوا لهم علاقات مع بعض أصحاب السلطة والنفوذ، وكانوا يؤيدون حقوق الشعب الكوردي ابتداء، بل ويشجعونهم على نيل استقلالهم وتكوين دولتهم القومية على أرضهم. لذا فلم يعارضوا الوفد الكوردي الذي حضر مؤتمر السلام بعد الحرب العالمية الأولى، وكان بعض المثقفين والقوميين الكورد المتأثرين بالغرب يأملون من الغرب الدعم والمساندة لتشكيل دولتهم القومية.

فبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى كانت الدولة العثمانية قد انهزمت وفقدت السيطرة حتى على استنبول ناهيك عن المناطق البعيدة ككوردستان، كما وانقسمت تركيا وأصبحت فيها حكومتان ضعيفتان إحداهما للسلطان والأخرى لجماعة الاتحاد والترقي، وكان الكورد يهيئون أنفسهم للقيام بالثورة أو الانتفاضة لإخراج كوردستان من تحت سيطرة الاتحاد والترقي وإعلان دولتهم المستقلة، وكان أمراً ميسوراً حينذاك، إلا

إن البريطانيين منعوهم من ذلك، إذ أرسلوا إليهم الكابتن بيل ليقنعهم بأن مثل هذا العمل سيضر بقضيتهم التي ستعرضها دول الحلفاء على مؤتمر السلام في باريس، وإنه لا حاجة للقلق والثورة، واقتنع أغلب القادة بهذه المكيدة. حيث انهم وغيرهم أصبحوا ألعوبة بيد مصطفى كمال الذي كان يلعب على جميع هذه الدول ويتمايل نحو هذه أو تلك حسب الحال، وكان الغرب بالذات يريد أن تبقى تركيا قوية لمواجهة روسيا إلى أن تمكن كمال من تثبيت موقعه. بينما الكورد منهمكون بجمع التواقيع وتوجيه الأنظار إلى مؤتمر باريس الذي غدر بهم في النهاية. كما وإن الإنكليز كانوا قد زرعوا لهم العديد من العناصر المتخفين بين الكورد في كوردستان، وكان لبعض هذه العناصر دور سلبي كبير بخصوص حقوق الكورد، ولم ينصفوهم.

فأسباب عديدة ساهمت في ضياع حق هذا الشعب، وكان للجهل والتخلف الفكري والثقافي والسياسي السائد في المجتمع الكوردي دور كبير في ذلك. وفي هذا يقول الدكتور عثمان علي في بحثه عن العامل الكردي في قضية ولاية الموصل ص٦(ئالاى ئيسلام) عدد١آذار ١٩٩٩ : "... المخابرات البريطانية في شرق وشمال العراق مثلاً تحدثوا عن سيناريوهات كابوس مروع وأحياناً عن حسابات غير دقيقة عن مخططات شيوعية كبيرة محتملة لإلحاق تركيا والعراق وإيران بالاتحاد السوفيتي عن طريق استخدام فعال للعناصر البلشفية بين الكرد. وزعمت السلطات البريطانية إن المشروع الروسي تم تخطيطه وتنفيذه من وان وديار بكر وأرضروم في جنوب شرقي تركيا، وفي تبريز في شمال غربي إيران. وكان لهم هدفان وراء ذلك: أولاً أرادوا خلق عدم ثقة بين روسيا ومصطفى كمال، والذي كان لا يزال متردداً في سياسته الخارجية، بين روسيا والغرب. وقد أبلغ مصطفى كمال عن المخطط الروسي المحتمل في شرق الأناضول (تركيا). وعبر عن المرارة، غير أن تركيا كانت لا تزال في حاجة إلى تحالف مؤقت مع روسيا. والأول يعاني من شح مالي ومن نقص

في السلاح، فضلاً عن كونه غير متأكد من النوايا البريطانية. لذلك أراد مصطفى كمال استخدام قوة روسيا وسطوتها في مقابل تلك التي لبريطانيا في النزاع على ولاية الموصل. ثانياً : إن إعطاء بريطانيا الاهتمام المبالغ فيه لموضوع الاستراتيجية للنزاع قصد منها ـ إلى حد بعيد ـ (التمويه) عن دوافعهم الحقيقية والتي كانت هي رغبتهم في السيطرة على النفط (البترول) في ولاية الموصل. وقد خدم تأكيد الاعتبارات الاستراتيجية المسئولين البريطانيين في تفادي المزيد من الانتقادات المحلية والدولية لسياستهم...".

صحيح، كان البعض من الشخصيات الكوردية تتصل بالبريطانيين والفرنسيين وغيرهم كغيرهم من ممثلي الشعوب بغية عرض قضيتهم القومية ومسألة ضمان حقوقهم المشروعة. وكان هناك نوع من التجاوب لدى البعض تجاه هذه المسألة المحقة، ولكن في نفس الوقت كان هناك آخرون يبذلون الجهد مع الروس أيضاً لنفس الغرض، إلا إن الروس كغيرهم كانوا يهتمون بمصطفى كمال ويهملون الكورد، كما أهملهم الجميع وأصبحوا ضحية المنافسات الأيديولوجية والمصالح الدولية في وقت كانت الأمة الكوردية ممزقة قيادياً، فلم تكن لها قيادة مركزية واحدة تمثلهم جميعاً، ولم يتمكنوا كغيرهم تشكيل قيادة موحدة أو مؤتمر قومي يمثلهم جميعاً. فتفرقت جهودهم واختلفت توجهاتهم في الوقت الذي كان جميعهم مستعدين لمصافحة أي يد تقدم إليهم في دعم قضيتهم حالهم في ذلك حال أي شعب أو حتى فرد يشعر بهدر حقوقه. ولكن لابد من قول حقيقة ان الطابع العشائري والنزاعات القبلية والمنافسات بين كبار زعماء قبائل وعشائرالكورد واعتداد كل منهم بذاته لأبعد الحدود ورفضهم لقبول زعامة أي منهم، وفي نفس الوقت عدم قدرة أو رغبة أحدهم لفرض نفسه على الآخرين في غياب الفهم العصري والستراتيجي للمسألة القومية والدولة وحتى الدين، وكذلك بضعف قدرة ودور المثقفين والوطنيين القوميين، والتخلف في الفكرالسياسي والتجاري والإقتصادي لديهم،

وعدم جدية ورغبة أو قدرة الانكليز على التعامل مع المسألة الكوردية كتعاملهم مع مثيلاتها. فإن كل ذلك كانت عوامل أساسية لتحديد الموقف من حقوق الأمة الكوردية، إضافة إلى إكتشاف النفط في ولاية الموصل ذي الأغلبية الكوردية المطلقة والذي لعب بجانب الأسباب الأخرى المهمة في ذلك كتخلي فرنسا عن هذه المنطقة، وانتصارات أتاتورك ودعم اليهود والصهيونية العالمية له في الداخل وفي الخارج والمحافل الدولية، وإجادته اللعب على حبال الشرق والغرب وبالذات إرساله الإشارات للغرب باحتمال توجهه نحو روسيا البلشفية ـ إذ عقد معاهدة صداقة مع روسيا في ١٦ مارس ١٩٢١ وفي نفس الوقت كان قد عقد اتفاقات مع فرنسا وإيطاليا ـ فكما ورد في محضر مجلس الوزراء البريطاني في شهر كانون الأول ١٩٢١ ما يوحي ـ كما يقول الدكتور وليد ـ إلى استغراب الأوساط البريطانية من تفاهم فرنسا مع مصطفى كمال لإعطاء الامتيازات الاقتصادية للفرنسيين في تركيا" .كما وبعث أتاتورك مبعوثين إلى بريطانيا في أوائل ١٩٢٢ لمفاوضات السلام وتحسين العلاقات. واستمرت الدبلوماسية والسياسة الداخلية والدولية الكوردية على بؤسها ـ وهذا شيء طبيعي بحكم الفارق ـ مقابل ما للحكومة التركية التي أقدمت أيضاً على إشراك شخصيات كوردية ـ كان مصطفى كمال قد ضمهم إلى برلمانه كواجهات للاستفادة منهم واستخدامهم ضد المطالب الكوردية في المحافل الدولية وفي الداخل أيضاً ـ ضمن وفدها المشارك في مفاوضات السلام الدولية بعد الحرب العالمية الأولى. إذ أعلن هؤلاء النواب الكورد رغبة الكورد في البقاء مع تركيا ورفض قيام دولة كوردية مستقلة أوأي شكل آخر.

وكان مصطفى كمال يتمتع في البداية بتأييد ودعم الكثير من زعماء الكورد في المنطقة لعدة أسباب، منها السياسة التي كان يعلنها وخاصة المساواة التي كان ينادي بها بين الترك والكورد، وما لاحظته هذه الزعامات من دعم الغرب والروس أيضاً لشعوب أخرى في المنطقة كالأرمن والآشوريين على حساب الكورد المسلمين ـ ولو بالنتيجة لم ينل الآخرون

أيضاً شيئاً ـ وكذلك تحرك الأتراك على بعض الشخصيات البريطانية المتنفذة في ذلك الوقت والمتعاملين مع الشركات الأمريكية وإطماعهم بمنحهم امتيازات النفط في ولاية الموصل، إذ ضغط هؤلاء على حكومتهم وحركوا الرأي العام في البلاد لانسحاب بريطانيا من العراق بكامله وترك المنطقة وبترولها (فهي لا تشكل لهم إلا المتاعب والمشاكل) إلا إنهم لم يفلحوا في محاولاتهم. وكانت غاية الأتراك من ذلك هو منع التدخل البريطاني كي تتدخل قواتها هي وتسيطر عسكرياً على المنطقة وربما العراق كله، وتعيد نفوذها وسيطرتها التامة عليها. كذلك عدم وجود التنسيق والتعاون الكافيين بين الكورد والأرمن والآشوريين، وتضارب تطلعات وطروحات كل منهم في تشكيل أوطان مستقلة لهم وفي مناطق بالغة التداخل تاريخياً وجغرافياً، ونجاح الأتراك كثيراً في زرع بذور الشقاق والخلاف بينهم ودفعهم إلى الحروب والقتال الشرس عدة مرات. وكان للدين أيضاً مع غيره من الأسباب وكما هو الآن في عدة مناطق من العالم دوره، ولو أن الدين لوحده لا يحسم الأمور والمواقف. وقد وجدنا في كتاب الدكتور وليد مذكرة الوفد البريطاني الذي شارك في مؤتمر الصلح في باريس وجاء فيها: " ...ولم يعارض الوفد البريطاني مسألة قيام الدولة الكردية، وأكد إنها لا تتعارض مع مشروع تأسيس دولة أرمينيا التي كانت ستقوم تحت الانتداب الأمريكي ". فكانوا يخشون أن تتعارض حدود الدولة الكوردية مع حدود الدولة الأرمينية المنوي إقامتهما، فعندها كان يمكن أن لا تقام الدولة الكوردية. وكانت الدوائر المختصة البريطانية نفسها تختلف وجهات نظرها تجاه هذه المسألة أيضاً، جاء هذا بصريح العبارة في مذكرة وزارة الهند التي أشار إليها الدكتور حمدي: " ...لم تتفق وزارة الخارجية البريطانية مع رأي الوفد البريطاني في باريس بأن المسألة الكردية لا تؤثر على مشروع إقامة الدولة الأرمينية تحت الوصاية الأمريكية وأكدت بأنه من الصعب رسم خط فاصل بين الدولتين لوقوع مناجم النحاس في تلك المنطقة في "أرغانه" والتي ستتركها بيد الولايات المتحدة في أرمينيا والتي

تشابه في حقيقة الأمر النزاع البريطاني الفرنسي التركي على نفط الموصل ". وفي نفس الموضوع هناك إشارة أخرى للدكتور المذكور بين بأن البعثة العسكرية البريطانية التي كانت في باريس وتتبنى موضوع مفاوضات السلم قد: " ... بلغت السلطات البريطانية في لندن بأن عضو لجنة تخطيط الحدود الفرنسي جورج بيكو قد أبلغ البعثة البريطانية في باريس بأنه لا يوافق على مقترح زميله الراحل مارك سايكس على تأسيس إمارة كردية تضم ضمن حدودها الموصل. إذ أشار بيكو إلى أن هذا الأمر يعتبر مضاداً للمصالح الفرنسية وتضحية بمصير الكلدان المسيحيين والنساطرة.الخ والتي كانت حمايتهم من مسئولية فرنسا". وهكذا يتضح بكل جلاء التفرقة والتمييز الديني لدى أكبر المنادين بتحريم التفرقة والتمييز وفي أكبر وأهم ديمقراطيات العالم وحامي حمى حقوق الإنسان والمساواة والحرية (على حد زعمهم). وفي الوقت الذي أثبتت الوقائع كون هذه الشعارات والتظاهر بحماية حقوق هؤلاء لم تكن غير لتخدير هذه الشعوب ولتمرير الوقت ريثما تتم تصفية الأمور والحسابات فيما بينهم ويوزعون الإرث، فإنهم قد ظلموا هذه الشعوب.

إن تقسيمات الأقاليم والمناطق التي فرضت على شعوب المنطقة قد أضرت بجميع شعوب المنطقة وبدرجات وكيفيات مختلفة. وما مشاكل وحروب المنطقة إلا من إحدى نتائجها، وغالباً ما نتج عن هذه المشاكل والحروب والثورات والانتفاضات الكثير من المآسي المفجعة والآلام المريرة والخسائر الفادحة لأطرافها. فهناك مشكلة الفلسطينيين والعرب وبعض المسلمين أحياناً مع الإسرائيليين، ومشاكل العرب العديدة بين بعضهم البعض، ومشكلتهم بين القطرية أو الوطنية والقومية، والمشاكل الطائفية العديدة، ومشاكل بعض القوميات والأقليات وخصوصاً المشكلة الكوردية مع دول المنطقة حيث كان المفروض بموجب اتفاقية سيفر الدولية لعام ١٩٢٠ اتخاذ إجراءات تفضي إلى تشكيل دولة كوردية في الأراضي الكوردية الواقعة جنوب شرقي تركيا الحالية وإمكان انضمام

الكورد الساكنين في جنوبها أي في المنطقة التي عرفت بولاية الموصل إليها .على الرغم من إجحاف الكورد كثيراً حتى بموجب هذه الاتفاقية أيضاً إلا أن جملة من الأسباب حالت دون اعتمادها وتنفيذها، كصراع القوى العظمى المتعددة على المنطقة، وتوزع الكورد في منطقة تعتبر مركز هذه الصراعات، حيث الأطراف المتصارعة من القوى الإقليمية أو القوى الدولية الكبرى تطوق كوردستان من جميع الجهات، ورغم ذلك فإن هذا الشعب ظل يحارب ويقاتل كل القوى الإقليمية والدولية الكبرى على مر التاريخ المدون منذ أيام الايلاميين والسومريين والبابليين والآشوريين، حيث ورد اسمهم وذكرهم في كتابات تلك الحقب الزمنية وما بعدها. ورغم كل الحروب والوسائل البشعة والإجرامية التي مورست ضده إلا إنه ظل صامداً محافظاً على كيانه ووجوده ولغته وخصوصياته القومية، إلا إنه لم يتمكن للأسف من أن يستقل بنفسه ويشكل لنفسه كيانه المستقل الموحد خصوصاً في العصور الحديثة ليدخل المجتمع الدولي أسوة بغيره، إذ أن هذه المهمة كانت شاقة جداً ولا تزال، خصوصاً لعدم وجود دولة له أو سند دولي حقيقي قوي، وبغياب الحق والعدالة والإنصاف الدولي، وضخامة قوة أعداءه والطامعين، بجانب عناصر ضعفه الذاتية والموضوعية وأسباب أخرى، بينما نجد اليهود وهم قليلي العدد تمكنوا في ظل ظروف موضوعية وأسباب وعوامل ذاتية ، وبمساعدة دولية مغايرة تماماً لوضع الكورد، وباستخدام العقل والمال والتدبير من إزاحة سكان أصليين كان لهم أكثر من مائة مليون من الاشقاء وأكثر من ذلك من الأصدقاء من المسلمين وغير المسلمين ومساحات هائلة من الأراضي وأكبر ثروة نفطية، وطردهم من أرضهم وجعلها موطناً لهم، لا بل والتحكم في جميع شئون العالم تقريباً بصورة أو بأخرى وبدرجات مختلفة.

أن القوات التابعة لبريطانيا قد دخلت الموصل بعد التوقيع على معاهدة وقف إطلاق نار الحرب العالمية بيومين، إذ كانوا يدركون أهمية هذه المنطقة أي ولاية الموصل وتأثيرها في مفاوضات ما بعد وقف إطلاق النار واتفاقات السلام ووضعهم فيها ولمستقبلهم ومصالحهم في هذه المنطقة أيضاً. في حين كانت إيران ترى بأن من استحقاقها أن يعهد إليها بالانتداب على العراق المتمثل بجزئيه الجنوبي والوسط بعلة وجود الأغلبية الشيعية وكذلك لوجود المزارات والأماكن المقدسة للشيعة فيها وكون إيران دولة شيعية رسمياً، ومن الناحية الأخرى فإن البريطانيين والفرنسيين بذاتهما لم يتفقا بعد على تقسيم نهائي بل ووضع نهائي للمنطقة، حيث كان المفروض أن تكون ولايات الموصل وحلب ودمشق من حصة فرنسا. إذ أن البريطانيين كانوا يرومون جعل الفرنسيين حاجزاً بينهم وبين الروس في المنطقة، إلا أن انسحاب الروس من المنطقة الشرقية والشمالية، والطمع في نفط المنطقة دفع البريطانيين للتراجع عن هذا الموقف ورفض منح الفرنسيين هذه المنطقة، مما دفع برئيس وزراء فرنسا أن يمتنع عن توقيع اتفاقية (سان ريمو) التي بموجبها حددت مناطق النفوذ بين فرنسا وبريطانيا وفق ما رسمت بينهما في اتفاقية سايكس بيكو مع بعض التعديلات. وفي ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٠ استقال من الحكومة كوسيلة ضغط وتعطيل. إلا أن الإنكليز وافقوا على إعطائهم حصة من نفط الموصل، عندها وافقوا ووقعوا الاتفاقية المذكورة في ٢٠ نيسان ١٩٢٠ وأصبحت سوريا ولبنان من حصة فرنسا، والعراق وفلسطين من حصة بريطانيا في اليوم التالي لتوقيع الاتفاقية. وكان قد استجد أيضاً قبل ذلك موقف مهم ألا وهو الموقف الأمريكي الذي برز في هذا الوقت بالذات حينما أعلنت في مؤتمر السلام بباريس في كانون الثاني ١٩١٩ معارضتها لأي ضم للمناطق والأراضي تقوم بها فرنسا وإنكلترا. وتذرعت بتبني إقامة

دولة قومية للأرمن في المنطقة، وعملت على تقويض سلطة السلطان وتقوية نفوذ مصطفى كمال. وكانت أمريكا تبغي من موقفها تحقيق عدة أهداف، منها أن يكون لها نصيب من ثروات المنطقة كالبترول والنحاس، وكذلك تثبيت وجودها هناك. فكانت الأوراق مختلطة على البريطانيين والفرنسيين، فكان لابد من إعادة ترتيب الأوراق مجدداً.

ان التقسيم الأخطر لكوردستان هو الذي تم بعد الحرب العالمية الأولى. كان مصير سكان المنطقة التي عرفت بولاية الموصل والغالبية العظمى منهم كورد من بين أعقد المشاكل التي كانت تبحث في مؤتمر القاهرة الذي شهد اتجاهين مختلفين بخصوصها، أحدهما كان يرى ان من مصلحة بريطانيا والمنطقة وبالذات الدولة العراقية الحديثة أن تلحق هذه المنطقة بهذه الدولة فوراً مع منح شعبها بعض الحقوق القومية والثقافية، وكان السير برسي كوكس وبعض الموظفين البريطانيين الآخرين يمثلون هذا الرأي، وكانت حجتهم في ذلك ان قيام دولة كوردية في جنوب كوردستان ربما سيتسبب في فقدانهم للكثير من المصالح في عموم المنطقة التي ستتأثر حتماً بذلك بضمنها إيران، إضافة لرفض دول المنطقة لمثل هذه الدولة، في وقت تكون هذه الدولة الحديثة ضعيفة مقارنة بدول الجوار، وخشيت أيضاً أن تبتلع تركيا الحديثة هذه المنطقة مجدداً و تهدد الدولة العراقية التي ستقام والتي ستكون ضعيفة عسكرياً واقتصادياً. وفي نفس الوقت فإنها لم تكن ترتاح لشيعة الجنوب في ذلك الوقت أيضاً، وبالتالي فإنها لا تضمن مصالحها الاستراتيجية في المنطقة. وطيلة سنوات عديدة عملوا من أجل تغليب وجهة نظرهم في تحديد العلاقة بين هذه المنطقة والدولة العراقية. في حين كان هناك إتجاه الأغلبية نحو تشكيل دولة قومية للكورد على هذا الجزء. وكان وزير المستعمرات ونستون تشرشل يساند هذا الرأي ويدعمه، ويرى بإمكانية قيام كيانين مستقلين خاضعين للإنتداب البريطاني في المنطقة. وكان يشبه هذه المنطقة بتمييزالنيبال عن الهند. وفي النهاية تقرر نوع من الحكم الذاتي للمنطقة تحت إدارة

بعض الشخصيات الكوردية وإشراف موظفين بريطانيين لحين الإقتناع بقدرة السكان المحليين من إدارة شئونهم بأنفسهم وتحديد مستقبلهم ومستقبل منطقتهم السياسي، وأصبح هذا القرار من بين بنود الإنتداب البريطاني على العراق ونال تأييد رئيس الوزراء البريطاني آنذاك.

أورد الدكتور وليد حمدي الوثيقة البريطانية التي تضمنتها مذكرة مدير الاستخبارات العسكرية البريطانية في بغداد والمرفوعة إلى وكيل وزارة الخارجية في ٣ أيلول ١٩١٩ فيقول في ترجمة الوثيقة: "... كانت مهمة البريطانيين تأسيس دولة جنوب كردستان المستقلة تحت الرعاية البريطانية، إلا إنه بسبب تخلف وعدم تطور البلاد ورداءة المواصلات واختلاف العشائر اضطر البريطانيون إلى العمل من قواعد عديدة، وبذل الجهود لوضع أسس النظام الموحد مؤجلين لوقت آخر مهمة التنسيق من أجل الدمج النهائي. وكان أمراً لا جدال فيه بأن أية محاولة لربط الأكراد بالدولة العربية يعتبر غير مقبول لدى كثير من الناس، وخاصة العناصر الكردية القومية المتطرفة، وكذلك من قبل العشائر الكردية. وكانت الطليعة المثقفة والمستنيرة من الأكراد فقط هي التي كانت ترى بأن الارتباط ببغداد هو الضمان القوي للتقدم المادي والتطور الذي هو وحده الأساس الحقيقي للحكم الذاتي". ومن هنا يتضح أيضاً توجه ودور الطليعة المثقفة والمستنيرة من كورد ذلك الوقت وتفرقهم واختلاف مواقفهم من قضية مصير شعبهم.

بريطانيا وحكم كوردستان

كان العديد من الموظفين البريطانيين السياسيين والعسكريين المتواجدين في المنطقة أو في الدوائر البريطانية المختصة من المطلعين على الأوضاع في هذه المنطقة يرون بضرورة تكوين كيان كوردي مستقل في المنطقة أسوة بغيرهم من الشعوب التي تحررت من قبضة الإمبراطورية

العثمانية حتى ولو لم يكن على كامل تراب أرض كوردستان، إلا ان المسألة كانت في غاية الصعوبة لأسباب عديدة منها تتعلق بقيادات الشعب الكوردي أنفسهم.

وهنا نورد شيئاً من وثيقة تفاصيل الدولة الكوردية المقترحة من قبل بريطانيا كما جاء في كتاب الدكتور حمدي:"... ولا يوجد هناك الآن كردي يمكن أن تتوفر فيه المؤهلات الكافية يمكن القبول به ليترأس دولة كردستان الموحدة التي تضم كافة أجزاء كردستان. إلا إنه يوجد هناك عدد من الشخصيات الكردية التي يمكن من خلال تقديم الدعم والإسناد البريطاني تأهيلهم ليكونوا حكاماً على مناطق محددة، ويبدو أن أحسن سياسة يمكن إتباعها في الوقت الحاضر هي تنصيب كل واحد من هؤلاء كحاكم لدولة صغيرة في كل منطقة من المناطق مع مستشار بريطاني ومبلغ من المال في البداية ليستخدم نفوذه لنشر الأمن والنظام، وستكون هذه الدويلات الصغيرة تحت الإدارة المركزية التي ستكون بريطانية ومن المحتمل أن يرأسها رئيس كردي". إن مثل هذا التفكير مثير للاستغراب حقاً وكأن دول وشعوب العالم جميعهم كانوا بأحسن حال من الكورد. إننا وبعد حوالي قرن من الزمان على مثل هذا التفكير التافه نجد العديد من دول وشعوب العالم معترف بكياناتهم في المجتمع الدولي منذ عشرات السنين وهم أكثر تأخراً من كورد ذلك الزمان وينطبق عليهم ما ورد بحق الكورد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ميثاق عصبة الأمم نفسها كانت تقر بوجود حالات من على هذه الشاكلة، فاخترعوا نظام الانتداب والحماية والوصاية، ولو بدوافع استعمارية، ولكن نقول في أسوأ الأحوال كان يمكن شمول الكورد أيضاً بنوع من هذه الأنظمة لا أن تتجزأ بلادهم وقبائلهم وأفرادهم، وعلاوة على ذلك فإن أي من هذه الحالات لم يكن مرفوضاً من قبل الكورد. ورغم ذلك، فإنهم لم ينفذوا حتى ذلك التوجه ولو حتى على منطقة واحدة فقط أيضاً، علماً بأن ذلك كان يمكن أن يؤدي دوراً دولياً ممتازاً لضمان حق بقية المناطق الكوردية وبقية الكورد على الأقل في

إيصال صوتهم وحقهم إلى الجهات الدولية أسوة بغيرهم من شعوب العالم. وبالضد من ذلك فأن مثل هذه الأقاويل دفع بالسوفيت للاعتقاد بأن إقامة دولة أرمينية في هذه المنطقة ستكون كفيلة بإفشال (مخططات البريطانيين والكورد معاً) كما وإنهم بدءوا بمساندة مصطفى كمال أتاتورك ضد اليونانيين على اعتبار أن اليونانيين يسعون للاستفادة من مقررات معاهدة سيفر لاحتلال الأناضول. واعتبروا المعاهدة المذكورة مؤامرة استعمارية وضد مصالحهم وأمنهم القومي (على الرغم من أن تلك المعاهدة كانت تقتطع أجزاء كبيرة من كوردستان) في حين هللوا لمعاهدة لوزان التي اعتبروها ضماناً للاستقرار والأمن وأساساً راسخاً للصلح بين الأطراف المتعادية، وفاتهم أن أتاتورك نفسه كان يتلقى الدعم والمساندة من الأطراف الأخرى أيضاً ومن بريطانيا بعكس الكورد الذين كان الجميع يتفقون على تفتيتهم. وهناك العديد من الشواهد والأدلة التي تدحض الحجج التي تعلق بها السوفيت في محاربتهم أو على الأقل عدم مساندتهم حقوق ومطالب الأمة الكوردية. فالرسالة التحريرية التي بعث بها الزعيم الكوردي الشيخ محمود الحفيد بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٣ والذي أوضح فيها بشكل لا لبس فيه مدى الترحيب والاستعداد لمد يد الصداقة والتعاون والمساعدة المشتركة مع السوفيت والاستعداد اللا محدود في سبيل هذه الصداقة، وكتب إليهم بأن الشعب الكوردي بأجمعه يعتبرهم محرري الشرق، والشعب الكوردي أحد هذه الشعوب الذي يناضل من أجل التحرر وإقامة كيانه القومي المستقل أسوة بغيره من الشعوب في المنطقة وخارجها، وهو مستعد لأن يربط مصيره بمصير الاتحاد، إلا أن السوفيت حتى لم يكلفوا أنفسهم بالرد عليه، وعندما علم البريطانيون بذلك شنوا على الشيخ وحكومته المحلية الهجوم العسكري وبالذات بواسطة الطائرات، وأسقطوا حكومته وأفشلوا حركته القومية التحررية. جاء في المؤلف السابق لرفيق حلمي :في ٢٤ شباط ١٩٢٣ تم توزيع إعلان عن طريق الطائرات وذكر فيه إن الشيخ محمود لم يلتزم بشروط إعادته إلى

العراق والسليمانية وطالبوه بالذهاب مع أعضاء مجلسه (حكومته) إلى بغداد، وحدد لذلك موعد نهائي في أواخر شهر مارس، إلا إنهم لم ينتظروا انتهاء الموعد حيث قامت الطائرات بقصف السليمانية والمناطق المجاورة واضطر الشيخ الالتجاء إلى الجبال مجدداً فسقطت حكومته .وقيل أيضاً بأن الحكومة التركية اتصلت بالشيخ المذكور وأقنعته بالتعاون معها والابتعاد عن الإنكليز. كما وإن الجهود الحثيثة والمستمرة العظيمة التي بذلها معهم عبد الرزاق بدرخان وبدبلوماسيته المعاصرة ربما لم يحققها أحد غيره من الكورد لحد الآن، وحصوله على الكثير من الوعود في دعمه لتشكيل دولة كوردية وإنضاج الفكرة والعمل، إلا أن السوفيت في النهاية نكثوا عهودهم تجاهه، بل وتسببوا في اعتبار الكورد خطراً على المصالح الغربية في المنطقة وبالذات البريطانية والفرنسية، فتعاونتا مع مصطفى كمال ضد الكورد. والتجربة الأخرى فيما بعد كانت في إيران حيث كانت الاتصالات السوفيتية بالكورد منذ عام ١٩٤١ والتلميح بالوقوف إلى جانبهم ودعمهم في نيل حقوقهم القومية، ووصولاً إلى تقديم الدعم الفعلي المادي والمعنوي، وتم تشكيل جمهورية مهاباد الكوردية في إيران وكانت عاصمتها مدينة مهاباد الحالية في عام ١٩٤٦، وبعد أشهر تم التخلي عنها وعن جمهورية أذربيجان رغم علمها التام عدم قدرتهما التصدي بوحدهما للقوات الإيرانية فسقطتا، وكان ذلك مقابل إيهام الإيرانيين للسوفيت بمشروع اتفاقية منح امتيازات نفطية في شمال إيران للسوفيت، فتسنى للقوات الإيرانية الهجوم على الجمهوريتين المذكورتين والقضاء عليهما، ومن ثم التحايل على السوفيت بخصوص الاتفاقية الغير ناجزة بينهما فخرج السوفيت من العملية كلها صفر اليدين. ومن المفيد أن ننقل ما كشفه مسئول سابق للمخابرات السوفيتية في عهد ستالين المدعو جورج أكابيكوف بعد أن التجأ إلى الغرب عام ١٩٣٠ عن سياسة ستالين تجاه المسألة الكوردية كما ورد في ص ٢٩ من كتاب خالد المشارإليه سابقاً: "... إن العشائر الكردية تقطن أراضي تمتد من العراق إلى القفقاس،

في حالة نزاع محتمل بين بريطانيا والاتحاد السوفيتي سيكون موقف هذه العشائر ذو أهمية قصوى لطرفي النزاع. انطلاقاً من هذا المفهوم فكرنا بتشكيل جمهورية كردية على الأراضي الواقعة في الاتحاد السوفيتي ولكن قومسيارية الأمور الخارجية اعترضت على المشروع لتخوفها من إثارة حساسية تركيا وإيران. لذلك تم إقرار الخطة التالية : في المقام الأول ـ القيام بدراسة مسهبة لرجال العشائر الكردية ومن ثم العمل على كسب قياداتهم على أن نقوم بعد ذلك بتشكيل شبكة من العملاء الميدانيين ـ بعد إنجاز هذا العمل التمهيدي بفطنة سيمكن إقناع الأكراد بعقد اتفاق سري معنا لمساعدتنا ضد أعداءنا عند الحاجة".

الشيخ محمود الحفيد ملكاً على كوردستان

بدأت محاولات الشيخ محمود الحفيد أواخر عام ١٩١٨ لتشكيل حكومة كوردية مستقلة عاصمتها السليمانية، وكانت السلطات البريطانية لا تعارض ذلك الأمر في بدايته وذلك على الأقل لتهديد تركيا والعراق به، وكوسيلة للضغط عليهما وإخضاعهما لبعض توجهاتها.

ويمكن الاستدلال على موقف وتوجه السياسة البريطانية تجاه كورد جنوب كوردستان من خلال التعليمات الصادرة إلى الرائد نوئيل عام ١٩١٩ كما ورد أيضاً في كتاب الدكتور وليد: "...لقد تم تعيينك بمنصب الضابط السياسي في لواء كركوك اعتباراً من الأول من تشرين الثاني (نوفمبر). يمتد اللواء من الزاب الأسفل إلى ديالى وباتجاه الشمال الشرقي للحدود التركية ـ الإيرانية وإنها تشكل جزءاً من ولاية الموصل التي سيتقرر مصيرها النهائي من قبل حكومة صاحب الجلالة. وأن تشرحوا لزعماء العشائر الذين ستدخلون معهم في علاقات بأنه لا توجد هناك نية لفرض إدارة أجنبية تخالف عاداتهم ورغباتهم. وتشجيع زعماء العشائر لتشكيل اتحاد للنظر في تسوية قضاياهم العامة بإرشاد الضباط السياسيين

إن تقاعس الكورد في ذلك الوقت في توحيد كلمتهم والاجماع على تحديد مطالبهم وقدرتهم على إقناع الدول الكبرى بإمكانيتهم إدارة أنفسهم بأنفسهم والاصرار على ذلك، وخلق الانطباع بأنهم سيلعبون دوراً أساسياً في تأمين الأمن والاستقرار في المنطقة وتأمين مصالح الأطراف أوالعكس، وفشلهم في كل ذلك كان من أهم أسباب ضعفهم وإهمال صوتهم وحقوقهم القومية.

وكان تفرق زعماء الكورد والجهل المتفشي بين عموم الكورد والانتماء الديني وسيطرة المشايخ ورجال الدين وبالعقلية القديمة التي كان الغرب ينظر إليهم بالحذر والاحتراس، إضافة لخطط الإنكليز للبقاء الطويل الأمد في العراق والمنطقة المتمتعة بالعديد من المزايا من حيث توفر البترول الوفير، وأهمية المنطقة لإبقاء السيطرة على منطقة الخليج وطرق المواصلات مع الشرق ولمنع تغلغل السوفيت إلى تلك المناطق، وضرورة تأمين مورد مالي جيد لدولة العراق الناشئة وضمان حدود منيعة لها تحميها من الهجمات التركية فيما لو وقعت وهذا يتحقق بوجود سلاسل الجبال الشاهقة في كوردستان كانت من بين الأسباب الرئيسية التي دعت للتفكير بربط ولاية الموصل بالعراق، وكذلك لإحلال معاهدة لوزان لعام ١٩٢٢ محل اتفاقية سيفر المنوه عنها في السابق، فتم القضاء على آمال الكورد وحقوقهم القومية، وتم ربط هذه المنطقة من كوردستان بدولة العراق رسمياً عام ١٩٢٦ بموجب اتفاقية ثلاثية بين بريطانيا وتركيا والعراق وبتدخل فرنسا وأمريكا أيضاً وبمباركة وتأييد عصبة الأمم. وقدمت تنازلات نفطية لكل هذه الدول تقريبا بحيث إن تركيا تخلت عن المطالبة بها مقابل ١٠ بالمائة من واردات النفط ـ في وقت كانت مستعدة في بعض مراحل التفاوض للكف عن المطالبة بتلك الولاية والاعتراف بالحدود المرسومة مقابل عدم تنفيذ اتفاقية سيفر وعدم تشكيل أي كيان سياسي

مستقل للكورد أو حكم ذاتي أو تحت الوصاية أو الانتداب أو ما شابه ذلك ـ حيث خصصت الحكومة البريطانية حصة من النفط لفرنسا. أما بالنسبة لأمريكا، فقد جاء في كتاب الآشوريون والمسألة الآشورية في العصر الحديث لماتفييف يقول فيه: " ... كانت إنكلترا قد اتفقت مع الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم الأخيرة المساعدة لإنكلترا في صراعها حول الموصل مقابل أن تعطي الأخيرة ٢٠ بالمائة من ناتج نفط الموصل للشركات النفطية الأمريكية". وحلت الشركة النفطية العراقية عام ١٩٢٨ محل الشركة النفطية التركية التي كانت قد حصلت على حقوق الاستثمار النفطي في ولايتي الموصل وبغداد في عام ١٩١٤ علماً بأن إنتاج النفط قد بدأ في عام ١٩٢٧ فيها.

فجزأت كوردستان وقسم الأكراد بعد رسم الحدود الدولية بين دول المنطقة من قبل الدول العظمى وحسب هواها ومصالحها دون رغبة وإرادة ومشاركة الكورد في تقرير هذا المصير، وتم اعتماد هذه الحدود وفرضها على جميع شعوب ودول المنطقة، واعتبارها حدوداً شرعية وقانونية دولية مقدسة غير قابلة لأي تغيير أو تبديل بعيداً عن الحق والإنصاف، بل وربما مقصوداً لجعلها مبعثاً للتوترات والحروب وفق أهواء ومصالح الحكومات القوية.

الدولة العراقية الحديثة وجنوب كوردستان

تمكنت القوات البريطانية بقيادة الجنرال مود من دخول بغداد عام ١٩١٧. وإلى أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها كانت القوات البريطانية قد أستقرت في ولايات البصرة وبغداد والموصل، ولكنها ليست لديها فكرة واضحة وكاملة عن مصيرهن خصوصاً ولاية الموصل. اما بالنسبة لولايتي بغداد والبصرة فكانت بريطانيا قد وعدت الشريف حسين بإقامة مملكة عربية واسعة له في المنطقة تشتمل على هاتين الولايتين

أيضاً، لكن سرعان ما تبين أنّ بريطانيا تنوي حكم البلاد المباشر بالإستناد إلى مجموعة من الوطنيين المنخرطين في الجيش العربي وكذلك من يمكن الوثوق بهم لحماية مصالحهم. إلا إن قيام ثورة العشرين التي اندلعت بلواء المنتفك، وقيام الحكومة الكوردية في السليمانية ومشكلة ولاية الموصل والمشاكل التي كانت تعم البلاد عموماً، وتعرض القوات البريطانية لأعمال عنف، وضغط الرأي الشعبي البريطاني في الداخل، وأمام الضغط الأمريكي اضطرت بريطانيا لتغيير سياستها في العراق.

فتم تأسيس الجيش العراقي عام ١٩٢١ قبل تشكيل الحكومة العراقية نفسها وقبل تنصيب الملك. ولم يكن الانخراط فيه إجبارياً بل كان يعتمد مبدأ التطوع لغاية العام ١٩٣٥ عندما أصبحت الخدمة العسكرية إجبارية على الشباب العراقي. ويتضح من خلال الوقائع والظروف ان ذلك الجيش لم يكن للدفاع عن البلاد وحماية الأرض والحدود والمواطنين من الأعداء أو أي اعتداء خارجي كما هو واجب الجيش بالدرجة الأساس وكأولى واجباته (وكان البلاد أصلاً محتلاً) بل كان لضمان السيطرة على الأوضاع الداخلية والقيام بالواجبات التي تناط بالشرطة أصلاً خصوصاً وإن كبار الضباط وأوائلهم كانوا خريجي المدارس العسكرية العثمانية، فقام الجيش بجميع أنواع أعمال القمع ضد الوطنيين والحركات الوطنية في مختلف ارجاء البلاد وبالذات ضد انتفاضات وثورات الكورد أيام الشيخ محمود الحفيد والبارزانيين وغيرهم وكذلك حركة الآشوريين عام ١٩٣٢التي برز فيها دور بكر صدقي. فبدأت العسكرتارية بالعقلية المتخرجة من تلك المدارس تسير شئون البلاد ويقترن دور الجيش بالسياسة الداخلية العليا للبلاد وتشكيل الحكومات أو تبديلها منذ تأسيس الدولة العراقية، واستمرت كذلك فيما بعد كما سنرى لاحقاً. وقد أورد الأستاذ حسن العلوي في كتابه (العراق دولة المنظمة السرية) ما يعني أن الجيش العراقي قد تقرر تأسيسه بقرار صادر عن مؤتمر القاهرة الذي عقدته وزارة المستعمرات البريطانية هناك في منتصف آذار ١٩٢١، ولاستبعاد وإخفاء الدور البريطاني في هذا

التأسيس ولإيهام الناس فقد اعتمد يوم ٦ كانون الثاني ١٩٢١ كيوم لتأسيسه.

وجيء بفيصل الأول أبن الشريف حسين ليكون ملكاً على العراق (وكان المذكور قد حرر سوريا بقواته قبل وصول القوات الفرنسية إليها أثناء الحرب العالمية الأولى، واصبح ملكاً عليها قبل أن ينتزع ذلك العرش منه. في حين كان المفروض ان يكون ابن الشريف الآخر عبدالله ملكاً على العراق ـ ولايتي بغداد والبصرة ـ إلا ان إمارة شرقي الأردن أوكل إلى الأمير عبدالله قبل أن تتحول الإمارة إلى مملكة والأمير إلى ملك عام ١٩٤٦). فتم تنصيب الملك وتنظيم الوزارات والإدارات والدوائر والأمور التنظيمية الأخرى. وكانت الحكومة الأولى برئاسة عبد الرحمن النقيب، وشارك فيها عدد من الضباط الوطنيين العرب والكورد من الذين كانوا قد تركوا الخدمة في الجيش العثماني وإلتحقوا بالثورة العربية بقيادة الشريف حسين، ومن أمثالهم جعفر العسكري أول وزير للدفاع، ونوري السعيد رئيس أركان الجيش، وطه وياسين الهاشميين وغيرهم. وكان هؤلاء جميعهم من السنة، إذ كانت طائفة الشيعة منبوذة نوعاً ما لدى الإدارة العثمانية، ومن جهة أخرى فإنهم كانوا بذاتهم يتجنبون الوظائف العامة ويفضلون الانخراط في المدارس الدينية بدلاً من الجيش ولدرجة أن البعض منهم اختار الجنسية أو التبعية الإيرانية لهم والتي سببت لهم مآسي كما سنرى فيما بعد. واعتمدت الحكومة وسائل معينة لجذب وتقريب بعض شخصيات المجتمع وخاصة من رؤساء العشائر والقبائل والزعماء الدينيين والإقطاع لكسب ولائهم وطاعتهم وودهم وبالتالي ضمان السيطرة على الشعب والبلاد. وفي عام ١٩٢٣ تم الإعلان رسمياً عن اكتشاف النفط في العراق وبكميات وفيرة (رغم اكتشافه منذ زمن العثمانيين) فأخذت شركات البترول البريطانية تطالب بامتيازات وعقود لمدة مائة عام، إلا ان العراقيين كانوا يرفضون ذلك إلى أن تم الاتفاق على ٩٠عاماً. وقد لعبت هذه المسألة أيضاً دورها في مسألة تقرير مصير هذه المنطقة من كوردستان.

فكان لابد من القيام ببعض الأعمال والأنشطة والمشاريع في مجالات الطرق والمواصلات والاتصالات وبعض الصناعات البسيطة والمدارس ومنها الثانوية (الكلية) العسكرية التي تأسست عام ١٩٢٤، وفسح نوع من المجال والحرية لبعض الأنشطة السياسية وتأليف الأحزاب وإصدار الصحف وسن بعض القوانين... الخ.

أقيمت الحكومة العراقية وهي سلطة محلية وطنية رغم إن الملك غير عراقي وبسلطات محدودة جداً أشبه ما تكون بصورية، وتتبع أعضاء الحكومة في الغالب أوامر وتعليمات السلطات البريطانية ممثلة بمندوبيها الساميين وممثليها العسكريين والسياسيين المتواجدين والمشرفين على إدارة شئون البلاد الفعلية، وتؤخذ آرائهم واختياراتهم وشروطهم بنظر الاعتبار في اختيار الوزراء وكبار الموظفين والإداريين وفيما بعد أعضاء المجالس كالبرلمانات من بين الأشخاص الذين عرف عنهم في حينه بالانسجام والتوافق مع الأوضاع المستجدة وبتأثيرهم في المجتمع العراقي والمقبولين لدى السلطات البريطانية. وكان لكل وزارة مستشار انكليزي يتحكم في إدارة شئون الوزارة. ولما كانت الحكومة حديثة العهد وإمكاناتها المادية محدودة، ولإرضاء هؤلاء المسؤلين العراقيين فقد تم توجيه الأنظار ناحية الأراضي وبالذات الزراعية والبساتين والمراعي والتي تعود ملكية أغلبها للدولة مقلدة في ذلك الدولة العثمانية التي كانت قد بدأت منذ بداية القرن بمحاولة تقليد أوربا والتوجه نحو تشجيع الملكية الخاصة في الأراضي والأملاك ولكن على طريقتها. إذ سهلت عملية نقل ملكية الأراضي إلى الأفراد والأشخاص، ولكن لكبار الأشخاص المقربين من السلطات العليا والجهات المتنفذة. وهكذا فإن الحكومة العراقية سارت على نفس النهج، إذ سنت القوانين المختلفة والتشريعات لتسهيل استحواذ هؤلاء على مساحات شاسعة من هذه الأراضي وجعلها ملكيات خاصة، كقوانين اللزمة والتسوية، وبيع الأراضي الأميرية أو تأجيرها أو غيرها من الطرق والقوانين والقرارات، بحيث تراجعت نسبة الأراضي

المملوكة للدولة بدرجة كبيرة، إذ بعد أن كانت الدولة تملك أربعة أخماس الأراضي الصالحة للزراعة والبساتين أصبحت لا تملك أكثر من ثلث ما كانت تملك في عموم البلاد، أما الثلثان الآخران فقد أصبحت في ملكية عدد قليل جداً من هؤلاء الشخصيات في الحكومة والمجالس ولرؤساء العشائر وبعض الزعماء. فأصبحت لهؤلاء قوة اقتصادية هائلة وسلطة حكومية ونفوذ تكفي لدعم واستقرار الوضع السياسي والحكومة القائمة أحياناً كثيرة والمدعومة من الحكومة البريطانية التي تمكنت من خلق وإيجاد عناصر موالية لها تماماً يخلصون لها أكثر من إخلاصهم للبلاد أو لحكومة البلاد، ويتلقون الأوامر ربما من السفارة البريطانية أكثر مما يتلقونها من حكومتهم في مجتمع مزيج مختلط من الاتجاهات والأفكار والمذاهب والنعرات، محصور ضمن حدود ما سميت بالمملكة العراقية، رسمت حدودها وفرضت عليها وعلى المنطقة بشكل لا يؤمن السلم والاستقرار في الداخل وللمنطقة، نصب عليها ملك عربي من غير أصحاب الأرض الحقيقيين، مقبول لدى البعض من السكان لأسباب عديدة ومرفوض من قبل آخرين لأسباب غيرها، شخص الملك نفسه كان حائراً بين هذا وذاك، بين حاضره ومستقبله وحقه المسلوب ـ من وجهة نظره ـ وبين الأمر الواقع والمسئولية والطموح ومغريات السلطة والجاه وإن كانت شكلية أحياناً، بين رفض الإنكليز وإشهار التعبير عما يجول في أعماق جوف رأسه وبين الطاعة والمداراة، مقتنع بحكم هاشميته وماضي أجداده بسلب حقه في أرضه وأرض أجداده ودولة أبيه المعهودة، وتنصيبه على عرش أرض سلب من أبنائها هذا الحق ومنح إليه لبعض الأسباب في وقت لا حق له في هذه الأرض، وشعوب ليست بينه وبين بعضها من رابطة غير الشراكة في الدين والإنسانية، ومع آخرين لا تتجاوز الرابطة بينهما الإنسانية المجردة، وفي وقت لا حول له ولا قوة بين مظالم الدنيا والحياة وإرادة المسئولين الإنكليز وبين رغبات وغرائز وأطماع وطموحات بني البشر الذي ينتمي إليهم.

كانت الأوضاع لا تزال غير مستقرة تماما وتنذر بالقلاقل، لذا فكر الانكليز بتقرير إجراء استفتاء شعبي عام لتبيان نوع الحكم الذي يرغبون به وإن كانوا يريدونه عربياً أو فيما لو يرشحوا أحداً لحكم البلاد. ولم يحسم مصير الكورد بعد.

لأسباب عدة منها التخلف الفكري والثقافي والسياسي واختلاف الأعراق والمذاهب والآراء، وتفرق الزعامات والشخصيات، لم تكن المشاركة في الاستفتاء الذي جرى عام ١٩٢٢ كبيرة، واختلفت الآراء والمطالب وتراوحت بين القبول بالحكم البريطاني وبين عراق عربي أو عراق مستقل. وأفشلت الإدارة البريطانية خطة الملك فيصل وحكومته بشمل هذا الجزء من كوردستان بذلك الاستفتاء من خلال توجيه المندوب السامي البريطاني في العراق ومساعده أيضاً تحذيرات شديدة للملك ولرئيس الوزراء. أما ونستون تشرشل الذي كان وزيراً للمستعمرات البريطانية في ذلك الوقت فقد سبق وأن صرح في عام ١٩٢١ بإنه (لا ينبغي وضع الأكراد خلافاً لرغبتهم تحت سيطرة العرب). وأكد مجدداً على ذلك حينما بعث برسالة إلى المندوب السامي في العراق في تموز ١٩٢٢ أوردها الدكتور حمدي وجاء فيها: "... إننا لا نرغب أن نرغم شعب جنوب كردستان تحت حكومة الملك فيصل على الانتخاب، إذ إنهم أحرار في المشاركة أو عدم المشاركة في الانتخابات التي ستجري قريباً.. ٦ـ يجب أن يتضمن البيان الذي يصدره القائمقامون في الأقضية الكردية توضيحاً لسياسة حكومة صاحبة الجلالة (البريطانية) والملك فيصل بما يخص المناطق الكردية بأنها متطابقة. وإنه لا توجد نية لدى أي من الحكومتين لإرغام شعب كردستان الجنوب ليكون خاضعاً للحكومة العراقية أو يبقى خارج حكمها ضد رغباته، وإنهم أحرار في المشاركة في الانتخابات كما يريدون...".

كانت مشكلة ولاية الموصل التي كانت تؤثر في وضع ومستقبل البلاد بدرجة أساسية من أهم المسائل المطروحة في ذلك الوقت بالنسبة

للبريطانيين والحكومة العراقية الحديثة التكوين، إذ أن الحكومة التركية كانت تمارس ضغطاً كبيراً عليهما، ونشاطاً منقطع النظير بين الدول الكبرى ولجنة عصبة الأمم، وتحشد القوات وترسلها في العمق أحياناً، وتتخذ مختلف الإجراءات المتناقضة لإخضاع الشعب الكوردي في هذه المنطقة لسلطتها. وكان مصطفى كمال قد استغلهم كثيراً في حروبه الداخلية ومع الخارج، وإنهم أفادوه كثيراً في نجاحاته وبروزه كما كانوا أسلافه من السلاطين. يقول الدكتور عثمان في المصدر السابق ص٧:

"...إن من المهم أن نعيد إلى الأذهان أنه و (إلى الوقت الذي تم فيه إنشاء الجمهورية التركية وتبني الفكرة ـ الأيديولوجية ـ الكمالية كمفاهيم في عام ١٩٢٣م كان مصطفى كمال قد عرض للجمهور ـ إما عن طريق الخداع أو الأقتناع ـ أن حكومته عبارة عن حركة تنوير لحكومة إسلامية مؤلفة من الأتراك والكرد وبقايا الدولة العثمانية.). ونقل ماك دودال من مصطفى كمال في أيلول (سبتمبر) عام ١٩١٩ يخاطب المجلس الوطني التركي (الذي كان يضم ٧٢نائباً كردياً) قائلاً: ما دام هناك أناس أصفياء كرماء يتمتعون بالاحترام والإجلال فإن الأتراك والكرد سوف يستمران في العيش جنباً إلى جنب كإخوة حول مؤسسة الخلافة وسيكون ذلك بمثابة العمود الحديدي غير القابلة للكسر ضد كل الأعداء الخارجيين والداخليين...".

وفي ص٨ من نفس المصدر يذكر الدكتور عثمان فيقول: "... في شباط (فبراير) عام ١٩٢٢م وفي محاولة لكسب تأييد الكرد في ولاية الموصل أصدر المجلس الوطني التركي مرسوماً يدعو إلى قيام مجلس قومي كردي محلي في جنوب شرقي تركيا. وفي كانون الأول (الثاني) يناير عام ١٩٢٣م.. عندما كان هناك توتر خطير بين البريطانيين والأتراك في الحدود مع ولاية الموصل، كرر مصطفى كمال منح الحكم الذاتي للكرد في خطاب له في (إزفت) حيث قال: (وهكذا فأي إقليم ذو أغلبية كردية سوف يقوم الكرد بإدارة شئونهم ذاتياً.) ".

على الرغم من إدراك الحكومة البريطانية خصوصية المنطقة واختلافها

التام عن وسط وجنوب العراق تاريخياً وقومياً وحتى مذهبياً إلى حد ما، إلا انها أخذت تتذرع بأنه بدون ولاية الموصل لا يمكن للعراق البقاء، لذا فقد درست عدة اقتراحات لتسهيل إلحاق هذه المنطقة بالعراق دون خلق مشكلة كبيرة لها، وكان تطبيق نموذجهم في بلادهم مع اسكتلندا إحدى هذه الخيارات بحيث يكون لجنوب كوردستان حد معقول من الاستقلالية وتتمتع بسلطة تشريعية محلية، أو أن يتكون البلاد من دولة فدرالية تضم إقليمي العراق وكوردستان ويكون الملك فيصل ملكاً للإقليمين في الدولة الفدرالية، كما وطرحت فكرة الإقليم المتمتع بالحكم الذاتي ضمن دولة العراق أيضاً. وكان الملك فيصل ينشط للتأثير في التوجه البريطاني باتجاه الضم وذلك بمحاولة إقناع البريطانيين بأن تعهداً منهما بإقامة حكومة محلية للكورد في هذه المنطقة أي حكومة فدرالية سيكسب السكان إلى جانبه وسيؤيدون حكومته. في هذا الوقت تغير توجه الحكومة البريطانية بتولي حكومة المحافظين وخروج تشرشل من وزارة المستعمرات فقررت الحكومة الجديدة أنه بدون ولاية الموصل لا يمكن للعراق أن تكون دولة قوية، ويصعب على فيصل الحكم بوجود الأغلبية الشيعية التي لا تتفق توجهاتهم مع توجهات بعض دول الجوار وبريطانيا نفسها خاصة وإن العراق دولة حديثة النشأة حتى إن تسميتها حديثة ولا تزال لا تملك قوات للدفاع عن نفسها. يقول غلوب باشا في ص١٢٣من مذكراته: "...لم تكن للعراقيين حينذاك أية قوات مسلحة، وكان الأتراك يستطيعون أن يحتلوا الموصل وكردستان بيسر إذا لم تنهض بريطانيا للدفاع عنهما، ولو تحرك الأتراك وتقدموا إلى داخل ولاية الموصل وكردستان، لاستطاعوا بذلك، أن يطبقوا على ولاية بغداد ذاتها، وإذ ذاك فإن العراق حتى إذا ما استطاع تماماً أن يحيا، فإنه سوف يتحول إلى دولة صغيرة أشبه بشرقي الأردن ...".

وأصدرت حكومتا بغداد وسلطات الإنكليز بياناً مشتركاً في ٢٢ كانون الأول ١٩٢٢ ورد نصه في خلاصة المسألة الكردية لرفيق حلمي وترجمته كما تلي: تعترف حكومتا بريطانيا العظمى والعراق بحقوق هؤلاء الأكراد

القاطنين داخل حدود العراق في تشكيل حكومة كردية داخل هذه الحدود. تأمل الحكومتان حصول تفاهم قدر الإمكان بين العناصر الكردية المختلفة بخصوص نوع الحكومة والحدود الجغرافية التي تخطر ببالهم ويرغبون فيها داخل حدود العراق، وهم ينتظرون من الأكراد إرسال هيئة من قبلهم إلى بغداد للتشاور بخصوص ارتباطهم السياسي والاقتصادي مع الحكومة المعظمة وحكومة العراق".

وقد صدر هذا البيان لمصلحة كورد جنوب كوردستان وكمرحلة تاريخية مهمة، ونتيجة لنضالاتهم ومطالباتهم وكإعتراف رسمي بحقوقهم، وبعد إخفاقهم في توحيد كلمتهم ومطالبهم حينما أريد إجراء إستفتاء في كوردستان لتقرير مصيرهم، إذ كانت العيوب السابقة نفسها في الزعامات الكوردية والمجتمع الكوردستاني، وشكى العديد من الضباط البريطانيين منها في السابق لكن دون جدوى، وكانت الآراء قد تباينت بين الاستقلال لكوردستان وبين الانضمام للعراق أو لتركيا، على إن أغلب الذين قبلوا بالضم مع العراق اشترطوا ضمان حقوقهم القومية مع الإعراب عن حقهم في التراجع إذا ما توفرت الظروف الملائمة لتطبيق المادة ٦٤ من معاهدة سيفر القاضية بضمهم إلى الدولة الكوردية المستقلة التي كانت إقامتها في الجزء الخاضع لتركيا مقررة. إلا إن زعماء الكورد في ذلك الوقت قد أضاعوا هذه الفرصة التاريخية أيضاً.

كان فيصل الأول ابن الشريف حسين شريف مكة السابق قد أزيح من حكم سوريا من قبل الفرنسيين في تموز عام ١٩٢٠. وجعل منه ملكاً على العراق منذ ٢٣أب ١٩٢١ لغاية وفاته في أيلول ١٩٣٣. وكان توليه عرش العراق الخاضع للانتداب البريطاني بسلطات محدودة عملياً. عرف عنه إخلاصه ونزاهته ورجاحة عقله وكونه ذو حسابات دقيقة وتصرفات متوازنة بشكل عام مع سكان البلاد ومع الإنكليز في نفس الوقت، وكان فيه من الصفات ما يؤهله لخدمة قضايا أمته والبلاد بشكل عام ضمن نطاق صلاحياته القانونية والنظرية. وكان نظام الحكم ملكياً دستورياً مقلداً في

الظاهر بعض الدول الأوربية، مليئاً بالتناقضات والمشاكل المختلفة النابعة عن واقع المجتمع في ذلك الزمان، غير مستقر، إذ تبدلت الوزارات مجتمعة خلال سنوات حكمه حوالي خمسة عشر مرة كدليل ضعيف على وجود نوع من الحياة السياسية الديمقراطية، ولكن من ناحية أخرى كدليل قوي على إنعدام التجانس والتوافق والاستقرار السياسي في البلاد والإدارة.

ولو ان شخص الملك نفسه ربما لا يتحمل إلا الجزء اليسير من ذلك بحكم موقعه. فان تولي أحد حكم بلاد غير بلاده وتقديمه أفضل الخدمات ربما أكثر من بعض أبناء البلاد لم تكن حالة غير مسبوقة، ومحمد علي في بلاد مصر خير شاهد على ذلك مثلاً، إلا ان الملك فيصل لم يتسنى له ذلك لأسباب مختلفة، منها محدودية سلطاته الحقيقية والفعلية أيضاً. وينقل عنه في نهاية حياته وتجربته في العراق قوله (الدين لله والوطن للجميع) إذ لم يرى في البلاد الذي تولى حكمها شعباً واحداً متماسكاً، بل وجد عدة شعوب وأقوام وجماعات متنافرة، متناقضة توجهاتها ومصالحها وأهدافها، تطغى على الجميع بشكل عام الطابع القبلي والعشائري والفرقة والتنافر والجهل حتى بين بني القوم الواحد خصوصاً العرب منهم الذين يشكلون أغلبية السكان.

قضية جنوب كوردستان (ولاية الموصل) في عصبة الأمم

بقيت هذه المشكلة لسنوات وعرقلت توقيع اتفاق سلام بين بريطانيا وتركيا، وكان المقرر حلها بينهما ودياً ـ دون مشاركة الكورد أصحاب القضية ـ خلال تسعة أشهر وألا فإن عصبة الأمم ستتولى الأمر. وهكذا كانت النتيجة. إذ أن عصبة الأمم شكلت لجنة من ثلاثة أعضاء من شخصيات دولية وبمرافقة معاونين ومستشارين عن الدولتين المتنازعتين ودون إشراك الكورد أيضاً. كانت مهمة اللجنة الانتقال إلى المنطقة لدراسة الوضع وتقصي الحقائق ورفع النتائج والاستنتاجات والاقتراحات

والتوصيات بشأن القضية إلى عصبة الأمم لإعطاء القرار المناسب بشأنها.
كانت تركيا تطالب بإجراء استفتاء في المنطقة معتمدة على نفوذها وتاريخها العنفي معهم وإسلاميتها المزعومة ووضع الكورد والتفرقة والجهل المتفشي بينهم خصوصاً وإن الغالبية خاضعة لها، في حين كان البريطانيون لا يرغبون في إجراء أي استفتاء بسبب تلك الأسباب والظروف التي لا تستند إلى الحق ووجود حالة عدم استقرار في العديد من كبرى العشائر الكوردية وترحالهم المستمر، ومن ناحية أخرى فإنهم كانوا يخشون من تصويت الأغلبية لصالح الاستقلال التام الذي لا تريده الحكومة البريطانية.

قامت اللجنة الدولية بإجراء استطلاع في جميع مناطق ولاية الموصل ولعدة أشهر، وتوصلت إلى ما أعلنته فيما بعد إلى أنه لو اعتمدت الناحية الاثنية فإن الكورد يستحقون دولة كوردية مستقلة في المنطقة إذ يشكلون الأغلبية المطلقة.

أثناء قيام اللجنة بالتحقيقات والاستطلاعات في المنطقة كانت الحكومة التركية من ناحيتها وكذا السلطات البريطانية والحكومة العراقية من ناحيتهما يبذلن مختلف الجهود لكسب تأييد الشعب الكوردي لاختيار الانضمام لتركيا أو العراق وانطوت هذه الجهود في كثير من الحالات على عنصر التهديد والوعيد وبعض الإجراءات التعسفية أيضاً. إلا إنه وعلى أثر إلغاء مصطفى كمال نظام الخلافة وتغيير نهجه تجاه الكورد والتوجه نحو سياسة التتريك والتنصل من الوعود السابقة للكورد وحقوقهم القومية والمشروعة والمساواة التي كان ينادي بها في السابق فقد قامت ثورة شيخ سعيد بيران الكبرى في شمال كوردستان وقد توسعت بسرعة وأيدها الكثيرون من القبائل والعشائر الكوردية والشخصيات المعروفة من كورد ولاية الموصل أيضاً ومنهم البرزانيين، إلا أن الحكومة التركية وبخيانة أحد المقربين للشيخ ونتيجة وقوعه في فخ الحيل السياسية التركية قمعت هذه الثورة بقساوة ووحشية متناهية بعد أن قبضت على قادتها وأعدمتهم جميعاً

(كما وأعدمت ذلك النائب الكوردي في البرلمان التركي الذي حضر مفاوضات السلام ورفض استقلال الكورد وأية صيغة أخرى لهم وطلب البقاء مع الدولة التركية) بعد أن كان قد استقال من البرلمان والتحق بالثورة بعد افتضاح حقيقة السياسة العنصرية المبيتة ضد الكورد الذين حرموا من استعمال اللغة الكوردية وارتداء الأزياء الكوردية ومنع استعمال لفظة كوردستان وحذفها من جميع المراسلات والأدبيات والمناهج وممارسة الإبادة الجماعية وهدم القرى والتهجير وعدم قبولهم في الوظائف إلا من أبدى الإخلاص التام للحكومة ومحا عن نفسه كل مظاهر ومشاعر قوميته الكوردية، وكما يذكر فإن رئيس الوزراء المشهور عصمت اينونو وهو من أصل كوردي يعلن بكل صراحة إبادة كل من يعارض التتريك. وأثرت ثورة شيخ سعيد بشكل كبير على مسار مشكلة الموصل.

لقد أعلنت اللجنة الدولية المذكورة في تقريرها المؤرخ ٣٠ أيلول ١٩٢٥ أن الكورد يشكلون خمسة أثمان سكان ولاية الموصل التي كانت تشمل إضافة لمدينة الموصل مدن كركوك وأربيل والسليمانية والقصبات والمناطق التابعة لها، ويضيف التقرير إلى إنه لو أضيف إليهم اليزيديون الذين هم أشبه بالكورد أيضاً ـ كما يورده التقرير وإلا فلا يوجد خلاف على كونهم كورداً قحاً ـ والأقلية البسيطة التي تدعي نسبها التركي فإن الكورد يشكلون سبعة أثمان من نسبة سكان الولاية. وهذا ما يدفع بنا للاقتناع بضرورة تشكيل دولة كردية مستقلة لهم في هذه المنطقة وأن لا يضموا لا إلى تركيا ولا إلى العراق.

كانت نتائج هذه الاستطلاعات والتحقيقات مقلقة للغاية لتركيا التي أخذت تصعد عملياتها القمعية وانتهاكاتها لحقوق إنسان الكورد في المنطقة الخاضعة لها. وفي نفس الوقت فإن السلطات البريطانية في العراق وكذلك الحكومة العراقية لا يقل قلقهما عن ذلك حتى إن بعض المسئولين البريطانيين في العراق كانوا يضغطون للحيلولة دون ضم نهر ديالى بتلك المنطقة التي ربما يكون لها نظام خاص، وذلك للأهمية القصوى لمياه

النهر المذكور لمناطق في وسط العراق، مما يعني أن مسألة ربما استقلال المنطقة كانت من شبه المؤكد، إلا إن عدم وجود دعم دولي لحق الكورد مع الأسباب الأخرى ومنها تفرق وتخلف قادة الكورد في ذلك الوقت أضاع عليهم حقهم. إذ في أواخر العام ١٩٢٥ تم تمرير قرار من خلال عصبة الأمم التي قررت ضم ولاية الموصل إلى دولة العراق وتثبيت خط الحدود المعروف بخط بروكسل بين دولتي العراق وتركيا، والطلب من الحكومة البريطانية والعراق تنظيم معاهدة جديدة بينهما على ضوء المتغيرات الجديدة وتحديد الوضعية القانونية بينهما وهي حالة الانتداب البريطاني على العراق لمدة ٢٥ سنة إلا إذا انضم العراق لعصبة الأمم. كما وطلبت من الحكومة البريطانية التعهد لعصبة الأمم بالمحافظة على المصالح القومية للكورد، وتقديم تقارير خاصة دورية بهذا الخصوص وكيفية إدارة المنطقة بل وحسن إدارتها من قبل الحكومة العراقية التي وافقت على ذلك. ففرضت السلطات البريطانية في العراق بعض الشروط على الحكومة والبرلمان العراقيين الحديثي النشأة. وقد جاء في ص ١٢ من بحث الدكتور عثمان المذكور سابقاً: " ...وفي المأدبة التي أقيمت في مقر المندوبة البريطانية بمناسبة التوقيع على المعاهدة الجديدة بين العراق وبريطانيا (١٩٢٦) ألقى السيد بي. بوردلون المندوب السامي المؤقت خطاباً كان قد أجيز سابقاً من امير (وزير المستعمرات) يذكر فيها الحكومة العراقية بوعودهما المنصوصة عليها في شروط قرار تحكيم الموصل. وأضاف قائلاً: "... إن هدف الحكومة العراقية يجب أن يكون هو جعل كل العراقيين مواطنين صالحين. وسيتم عمل هذا بصورة أفضل عن طريق تشجيعهم لا عن طريق تثنيتهم عن الاعتزاز بلغتهم أو عرقهم كأكراد. فالكردي ليس عربياً كما إن الرجل الاسكتلندي ليس إنكليزياً. ستجعله مواطناً عراقياً جيداً لا عن طريق إجباره على اتخاذ الطريقة العربية في الكلام والتصرف. بل بإعطائه الفرصة والتشجيع ليكون فرداً كردياً جيداً ". وفي رده على هذا الخطاب كرر الملك فيصل استعداد حكومته

لتنفيذ جميع التزاماتها المندرجة تحت قرار التحكيم بوطنيتهم. وليكونوا أعضاء نشطين في وطن مشترك لهم والتركيز على وحدتهم وتعاونهم فيما بينهم. وفضلاً عن ذلك ـ ففي ٢١ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٢٦م ألقى السيد عبد المحسن السعدون رئيس الوزراء العراقي خطاباً أمام مجلس النواب، كرر فيه الخطابين المذكورين أعلاه من قبل المندوب السامي والملك فيصل :

" نحن على وعي بأن . الحكومة قد حددت سياستها تجاه الكرد. وإنه من واجبنا إن نعطي شعوب الشمال حقوقهم، بصورة مرضية ومنسجمة مع مصالح دولتهم. سادتي إن هذا البلد لن يستطيع العيش ما لم يعط كل عناصر الشعب العراقي حقوقهم... ".

فالحكومة العراقية أعلنت على لسان الملك وكبار المسئولين الحكوميين دائماً استعدادهم للاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكوردي في هذا الجزء ضمن نطاق دولة العراق. وكان للكورد طيلة العهود الملكية نصيب وافر في مختلف الوظائف العسكرية والمدنية وبمختلف الدرجات وفي المجالس والمدارس، وقد أبدعوا في أعمالهم، وعرف عنهم الذكاء والاستقامة والإخلاص والتفاني للدولة العراقية والحكومات دون الإلتفات للمصلحة القومية ككورد إلا ما ندر، إلا ان نصيب أولاد الطبقة الفقيرة بينهم كان قليلاً أو ربما معدوماً. لكن وبمرور الزمن بدأت الحكومات العراقية المختلفة بتقليص الحقوق القومية للكورد تدريجياً لجعلها حقوقاً ثقافية ومدنية ونوع من شبه الإدارة الذاتية أو دون ذلك.

وهكذا انتهت مشكلة ولاية الموصل والحدود العراقية التركية من الناحية القانونية والدولية، إلا إنها لم تغب عن بال الحكومات التركية المتعاقبة ولا تزال. كما وإن الحكومات الملكية إذا كانت قد تعاملت مع أغلبية سكان تلك الولاية أي الكورد بنوع من الالتزام ببنود وشروط ضم الولاية لدولة العراق، إلا أن الحكومات اللاحقة تعاملت معهم بشكل مغاير تماماً، وإذا ما تم إقرار بعض الحقوق من الناحية القانونية المجردة بعد

كفاح ونضال شاقين مستمرين لسنوات طوال ومئات الآلاف من الضحايا والكثير من المآسي والخراب والدمار فإن السلطات الحكومية تعتبرها منحة أو هبة أو من (كرمهم وإنسانيتهم... الخ) وكلما بقي التعامل مع هذه المسألة بهذا الشكل تبقى المشكلة قائمة، ولا مجال لإنكارها أو التفكير بالقضاء عليها بالقوة.

ولم يكن من السهل بالطبع في ذلك الوقت أن تتنبأ الحكومتان البريطانية والفرنسية وكذلك عرب العراق وسوريا بشكل خاص وربما الكثير من الأواخر لحد الآن بالمستقبل وأهمية وجود كيان كوردي مستقل في المنطقة التي تحوي ثروة تتعدى في أهميتها البترول في مرحلة لاحقة من الزمن ألا وهي مصادر المياه، حيث بدت مظاهرأهميتها تفرض نفسها على أوضاع المنطقة الاقتصادية والسياسية والأمنية وحتى البيئية. فخلافاً للقوانين والمعاهدات والإتفاقات الدولية والاقليمية من نواح عدة أصبحت سلاحاً مهدداً للحياة، تستخدمه الحكومات التركية ضد كل من العراق وسوريا والكورد بشكل عام، خاصة بعد أن أقامت العديد من المشاريع والسدود على نهري دجلة والفرات والسيطرة والتحكم في كميات المياه التي تسمح تزويد هاتين الدولتين بها، والتي عانتا في الأعوام الماضية الكثير بسبب شحة المياه، وسيشهد المستقبل وربما القريب وخاصة بعد إنجاز وإتمام بقية المشاريع والسدود فصلاً مرعباً من الجفاف وشحة المياه فيهما. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فبحكم الاهداف والمصالح المشتركة فقد أصبحت المياه أحد العناصر الأخرى المهمة في استمرار توطيد العلاقات بين تركيا وإسرائيل، في وقت ستصبح مصدر دخل كبير ربما بمئات الملايين من الدولارات لتركيا سنوياً جراء بيع المياه لإسرائيل وغيرها من البلدان الاخرى، فضلاً عن الفائدة العظيمة لتركيا جراء إقامتها العديد من محطات الطاقة الكهربائية الضخمة ومشاريع الارواء وغيرها من المشاريع التي ستدر عليها بأموال طائلة تمكنها من استخدامها في تقوية موقعها العسكري وتهديد دول الجوار أو فرض رغباتها وإرادتها عليهم عند

اللزوم.

ومن ناحية ثالثة فإن هذه السدود والمشاريع ستقوم بالمزيد من تقطيع أواصر سكان المنطقة الأصليين وهم الكورد، وشل نشاط معارضتهم لها وذلك بسبب تقطيع أراضيهم وغمرالمنطقة بضمنها أراضيها الزراعية وقراها ومدنها سواء الحديثة منها أو المناطق الأثرية النادرة وتراث حضارات متعددة ومختلفة بالمياه الناجمة عن إقامة هذه السدود وترحيلهم إلى مناطق متفرقة متباعدة. لذا فإن جميع هذه الإجراءات والأعمال ليست لصالح العراق وسوريا وحتى غيرهما من دول المنطقة وكذلك الأمن والسلم في هذه البقاع.

قبول العراق في عصبة الأمم وحقوق الكورد

لقد بذل الملك فيصل ما استطاع من جهود وبواسطة رئيس وزراءه نوري السعيد الذي رأس الوزارة لأول مرة في العام ١٩٣٠، وساهمت عوامل أخرى ومن أهمها نبذ حالة الانتداب، والتصدي الشعبي لها لإجبار السلطات البريطانية لإعادة النظر بسياسة الانتداب حفاظاً على مصالحهم، فتم اللجوء إلى ربط العراق بمعاهدات واتفاقات وأهمها كانت في عام ١٩٣٠ حينما تخلت السلطات البريطانية عن انتدابها على العراق واعترفت بسيادة الغراق واستقلالها، فإنتهى منصب المندوب السامي البريطاني في العراق وأصبحت لبريطانيا سفارة وسفير في العراق بعد ذلك. وعلى الرغم من ان هذه الحالة كانت متقدمة كثيراً عن حالة الانتداب، إلا ان بعض الجهات السياسية الوطنية كانت ترى فيها وجهاً آخراً للمؤامرة على العراق. فقامت الاحتجاجات الكثيرة ضدها. كما ولم يرض الكورد على هذه الاتفاقية لتجاهل حقوقهم القومية المشروعة فيها، فتظاهر المثقفون والوطنيون الكورد والطلبة في السليمانية للتنديد بتلك المعاهدة الجائرة بحق الكورد، وارسلوا برقيات إحتجاج لعصبة الأمم

ورئيس الحكومة وأيدوا من عموم المنطقة. ثم كانت انتفاضة ١٩٣٠ في السليمانية ضد تلك المعاهدة، وكان الرد بالرصاص الموجه لصدور المتظاهرين والذي عرف بمذبحة ساحة السراي. فقامت حركة الشيخ محمود الحفيد الأخيرة التي لم يكتب لها النجاح كسابقاتها وكان من أهم أسبابها البون الشاسع بين قوة كفتي الحرب.

تمكن العراق من دخول عصبة الأمم في عام ١٩٣٢ وبشروط من أهمها ضمان الحقوق القومية للشعب الكوردي. ولكن تدريجياً غدا هذا الشرط مجرد حبر على ورق إلى أن أصبح لا وجود لها في عهد الجمهوريات. فكما ورد في كتاب الكرد وكردستان للدكتور حمدي فإن الحكومة العراقية بادرت لتطمين عصبة الأمم وتنفيذ شروطها لقبول استقلال العراق وعضويته لديها بأن ضمنت المادة الأولى من الفصل الأول من الإعلان الذي أصدرته في شهر أيار ١٩٣٢ حول حماية حقوق الأقليات في العراق: "... إن النصوص التي تضمنها هذا الفصل تم الاعتراف بها في قوانين عراقية أساسية. وبأنه لا يمكن لأي قانون ونظام أو إجراء رسمي أن يتضارب أو يتدخل في هذه النصوص. ولا يمكن لأي قانون أو نظام أو لأي إجراء رسمي الآن أو في المستقبل أن يسود عليها. وأشارت المادة التاسعة إلى تعهد العراق باستخدام اللغة الكردية في أقضية ألوية الموصل وأربيل وكركوك والسليمانية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية حيث يكون العرق الكردي هو السائد". للأسف الشديد فإن الحياة العملية والتجارب أثبتت عكس ما ورد في ذلك خاصة بعد فترة وجيزة، بدليل أن العراق لا يزال بدون دستور دائم، كما وإن العديد من القوانين جائرة والكثير من مبادئ الدستور المؤقت لا تطبق أو لا تحترم.

بعد أن انتهى الوضع بإلحاق جنوب كوردستان بدولة العراق التي قبلت عضوة في عصبة الأمم، كانت قد ظهرت في هذه الفترة العديد من الأحزاب مختلفة الاتجاهات، أغلبها متأثرة بما أفرزت عنها الحرب العالمية الأولى وتفكك الإمبراطورية العثمانية من نتائج. فكان التيار القومي والتيار الديني وآخرون يحاولون اقتباس النموذج الغربي إضافة لظهور تأثيرات التغييرات السياسية في روسيا البلشفية، كما وبدأت حركة التنوير والنهضة وتمثلت بإصدار العديد من الأدبيات في مختلف المجالات السياسية والفكرية وغيرهما. ولكن بحكم التركيبة العراقية لم يظهر تيار سياسي موحد قوي قادر على توجيه البلاد، فكان بعض التيارات متقاربة من بعضها ومتباعدة مع غيرها، والشيء الوحيد الذي كانت الأغلبية تتفق عليه ولو شكلياً أو ادعاء وبتوجهات مختلفة أيضاً هو محاربة الاستعمار، بينما كان هناك من يرى حتمية الارتباط والتعاون مع بريطانيا، وظهر فيما بعد من ينادي بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ويسعى لتحقيقه.

وكانت للعراق مشاكل حدودية مع أغلب دول الجوار، فلم تقتصر المشكلة بالحدود الشمالية وولاية الموصل السابقة رغم الاختلاف والتباين أيضاً، فقد كانت هناك مشاكل حدودية مع دول الشرق والجنوب والغرب. وكانت مشاكله في الجنوب والغرب مع العرب أنفسهم وبالذات مع السعودية والكويت، وقد ظلت بعض هذه المشاكل لعقود طويلة من السنين. ويمكننا هنا تسليط ضوء بسيط على المسألة من خلال الإشارة إلى رسالة الشيخ أحمد جابر الصباح الذي كان حاكماً للكويت آنئذ بعث بها إلى الوكيل السياسي البريطاني هناك في ١ نيسان ١٩٢٣ حسبما جاء في ص١٢١ من كتاب الأعظمي: "... أعرف الآن بأنه قد تم تثبيت الحدود بين نجد والكويت كما ورد في الاتفاقية، إلا إنني ما زلت لا أعرف شكل الحدود بين العراق والكويت. وسأكون مسروراً لو زودتني بهذه المعلومات

لأطلع عليها... ".إ ذ أن البريطانيين كانوا يحددون ويرسمون الحدود الدولية بين هذه البلدان والأقاليم.

كانت السياسة البريطانية في تلك الفترة بخصوص المنطقة مضطربة ومتغيرة حسب الأحوال والظروف والمصالح، واعتمدت بالدرجة الأساس المبدأ المعروف (فرق تسد) فكانت تلجأ إلى دعم الاتجاهات والتيارات القومية والطائفية بل وإثارة النزعات والنعرات تارة، وأخرى تلجأ إلى القمع واستخدام مختلف الأساليب والعنف واللجوء إلى القوات العسكرية ومنها الجوية لسحق الثورات والانتفاضات في مجتمع كان الجهل والأمية والتفرقة منتشرة فيه بدرجة كبيرة.

تمكن الملك فيصل بشخصيته فرض نفسه واحترامه على الجميع خصوصاً كبار المسئولين وأغلبهم من كبار الضباط، وتحديد تدخلاتهم أو تجاوزاتهم. إلا انه بوفاته فسح المجال لهؤلاء للتدخل السافر في الشئون السياسية للبلاد لدرجة دب الفوضى والاضطرابات في الحياة السياسية وصولاً إلى وقوع الانقلابات وغيرها.

اعتلى الملك غازي العرش في أيلول عام ١٩٣٣ بعد الموت المفاجئ لوالده الملك فيصل وهو لم يزل شاباً في مقتبل العمر، ويكن حقداً كبيراً على السياسة البريطانية بسبب نكوثهم لعهدهم تجاههم وما فعلوا بهم وبجدهم الشريف حسين.

بمجيء الملك غازي انتعش الفكر الوطني والقومي وحتى بصيغته المتطرفة أيضاً، وقد لعب ساطع الحصري وغيره مع بعض المدرسين والمثقفين العرب من غير العراقيين خصوصاً الفلسطينيين الذين لجأوا فيما بعد إلى العراق دوراً مؤثراً للتبشير بفكرة العروبة والقومية العربية لدرجة التعصب. وفي المقابل فإن هذا التعصب القومي العربي دفع بغير العرب من الشعوب الأخرى في البلاد للحذو حذوهم دفاعاً عن بني قومهم. ومن جانب آخر فقد اندفع بعض المثقفين والمفكرين للانخراط في الأحزاب والجمعيات. وقد شهد العام ١٩٣٤ تأسيس الحزب الشيوعي

العراقي سراً وزاول النشاط السياسي من دون ترخيص رسمي لغاية ما بعد انتهاء العهد الملكي. وكان لمحطة إذاعة الملك غازي التي حصل عليها في عام ١٩٣٦والتي كثيراً ما كان يشرف بنفسه عليها وعلى بث برامجها دوراً في الدعوة للعروبة وتطوير الفكر القومي بشكل عام والعربي بشكل خاص. في ذلك العام اندلعت ثورة فلسطين بقيادة أمين الحسيني، إلا ان الملك غازي لم يتمكن من تقديم الدعم الذي كان يتمناه بسبب قلة وضعف الامكانيات وخشية من البريطانيين أيضاً. وكان هذا سبباً آخراً في حقده على الانكليز وتنامي الشعور القومي لديه ولدى المواطنين.

كان الملك غازي يرى ضرورة إجراء تغيير وزاري ووجد في حكمت سليمان بديلاً عن ياسين الهاشمي. وبموجب نظام الحكم الدستوري الذي كان سائداً كان يتعذر على الملك إقالة أو إسقاط الحكومة إلا إذا استقال ثلث الوزراء عندئذ كانت الحكومة تعتبر مستقيلة تلقائياً. فطلب الملك من ياسين الهاشمي الاستقالة، إلا ان المذكور رفض ذلك مما دعى بالملك وحكمت سليمان كما يقال لدفع رئيس أركان الجيش بكر صدقي وقائد القوة الجوية محمد علي جواد للقيام بانقلاب عسكري على الحكومة (أي على رئيس الوزارة وليس الملك) وتم ذلك بالفعل، وكان هذا الانقلاب العسكري الأول في العراق ومنطقة الشرق الأوسط. فلجأ الهاشمي إلى الخارج بعد ان استقالت حكومته وتشكلت حكومة جديدة برئاسة حكمت سليمان.

بعد عام من ذلك أي في عام ١٩٣٧م وقعت اتفاقية بين العراق وإيران لتحديد الحدود وبخصوص حقوق الملاحة في شط العرب، وبموجبه تم اعطاء الحق لإيران بالملاحة في نصف شط العرب على أن يكون قبطان السفن من العراقيين، فصدرت احتجاجات رافضة لبنود الاتفاقية وهذا التنازل ولكنها وقعت وسرت.

ولما كان البريطانيون يرفضون تزويد العراق بالأسلحة والمعدات والطائرات المطلوبة والمتطورة، لذا فقد حاول الملك غازي التعاون مع

الألمان والإيطاليين. حيث ذكر إنه كان يتفق مع رئيس أركان الجيش بكر صدقي في الموقف السلبي تجاه الإنكليز وأرسل معه رسالتين إلى هتلر وموسوليني إلا إن الرسالتان لم تصلا بل سرقتا مع محفظة بكر صدقي الذي تعرض لعملية اغتيال في الموصل في طريقه إلى تركيا، وقيل إنها كانت من تدبير البريطانيين. وكان بكر صدقي ينتمي للقومية الكوردية دون أن يكون متعصباً لقوميته. وحيث جاء في ذكريات الأستاذ فؤاد عارف الذي كان مرافقاً للملك غازي حينذاك بأنه سمع بأذنيه من أحد سكرتيري السفارة البريطانية الذي قال أمام الملك غازي وبعض كبار المسئولين العراقيين الآخرين بعد الحادث بفترة متباهياً: "... لقد قررت الحكومة البريطانية إزالة بكر صدقي وأن يموت. وكانت قد خصصت لموته نصف مليون دينار إلا أن اغتياله لم يكلف سوى ٧٠٠٠٠ دينار فقط وأعيد الباقي إلى الخزينة البريطانية ". وكان الملك غازي من المقتنعين بعائدية الكويت للعراق لهذا فإنه كان يعزف أحياناً على هذا الوتر، وربما بدافع آخر أيضاً يتعلق بالماضي وتعاون شيوخ الكويت مع بني سعود في عمليات الأخير لتوحيد ممالك العربية السعودية وما لحق بجده وعائلتهم، أو ربما لإيمانه بالوحدة العربية أو طمعاً فيها مثلاً. وقد جاء في كتاب (الوصي عبد الاله يبحث عن عرش) لمؤلفه سلمان التكريتي نقلاً عن كتاب عبد الرزاق الحسني تاريخ الوزارات العراقية: " ... في أثناء غياب رئيس الوزراء نوري السعيد عن العراق في مؤتمر الطاولة المستديرة المنعقد في لندن عام ١٩٣٩ استدعى الملك غازي في غسق الليل رئيس أركان الجيش العراقي الفريق حسين فوزي، وكلفه باحتلال الكويت فوراً، كما اتصل جلالته بمتصرف لواء البصرة، علي محمود الشيخ علي وأمره أن يضع كافة الإمكانات الإدارية تحت تصرف الجيش لاحتلال الكويت حالاً، فلما أصبح الصباح، دعي نائب رئيس الوزراء ناجي شوكة إلى البلاط الملكي فوجد رئيس أركان الجيش ورئيس الديوان الملكي وغيرهما وجلين، فلما فهم ناجي بك القضية على حقيقتها دخل على الملك وعرض عليه أن احتلال

الكويت يغيض الحكومات البريطانية والإيرانية والعربية السعودية وإنه لابد من اتخاذ الخطوات المتزنة لتحقيق أمر جلالته. وهكذا استطاع أن يصرف الملك عن تفكيره العاجل إلى أن كان قتله". كما وكان موقفه المناهض لإسرائيل علنياً. كل تلك المواقف وغيرها الغير متفقة مع رغبات وتوجهات ممثلي الحكومة البريطانية وسياستهم في العراق والمنطقة، وهو شاب في مقتبل العمر وحديث عهد بالعرش والسياسة كلفته دفع حياته ثمناً لهذه المواقف والتوجهات. إذ مات في ٤ نيسان ١٩٣٩ بحادث ارتطام سيارته ليلاً بعمود كهرباء أثناء قيادته لها في شارع غازي المعروف الآن بشارع الجمهورية المتوازي مع شارع الرشيد في وسط بغداد. وقد أثار الحادث الكثير من الشكوك والقيل والقال من إحتمال كونه مدبراً من قبل الانكليز أو أعوانهم من المسئولين في الحكومة العراقية ولكن دون دليل.

لم يعرف الوضع السياسي الاستقرار في زمنه أيضاً حيث شهدت سنوات حكمه الست تسع تغييرات للوزارة ومزيد التدخل من جانب كبار الضباط والشخصيات المتنفذة في البلاد والكثير من المشاكل والقلاقل.

بعد مقتل الملك غازي وأيالة العرش وراثياً إلى ولده الطفل فيصل الثاني البالغ من العمر فقط أربع سنوات تولى خاله الأمير عبد الإله الوصاية عليه وعلى العرش في العراق.

ثم اندلعت الحرب العالمية الثانية واستمرت لغاية ١٩٤٥م لتجلب المزيد من البؤس والشقاء للعالم أجمع.

كانت المطاحنات السيا سية والأحقاد بين الفئات السياسية والشخصيات المتنفذة في الحكم قد وصلت إلى درجة الغليان، وتحرك القوميون العرب بقيادة رشيد عالي الكيلاني بداية شهر نيسان ١٩٤١ وبدعم من أربع كبار الضباط وهم صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد وكامل شبيب ومحمود سلمان بحركة انقلابية ضد الحكم، وتمكنوا من الاستيلاء عليه، وهرب الوصي عبد الاله ونوري السعيد بمساعدة البريطانيين إلى الأردن، وبقى الملك الصغير والعائلة في العراق حيث رشيد عالي رئيس

للحكومة وتم تعيين وزراء جدد مع الابقاء على الملكية والعمل على تعيين وصي آخر للعرش الملكي.

أججت هذه الحركة الشعور القومي بروح ثورية لدى الشباب العربي في العراق وغيرهم أيضاً. وحاول القادة الجدد طرد البريطانيين من البلاد وإنهاء سلطتهم فيها، فكإنهم أدخلوا أنفسهم بالحرب مع البريطانيين الذين كانوا يخططون لإستعادة الحكم منهم وإعادة عبد الاله ونوري السعيد. ولوجود بنود في اتفاقات سابقة بين البريطانيين والحكومة العراقية وكانت نافذة وغير ملغية تسمح للبريطانيين بمرور قواتهم ضمن الأراضي العراقية أثناء الحرب (وكانت الحرب العالمية الثانية قائمة حينئذ بالطبع) ولم تلجأ القيادة الجديدة بإلغاء هذه الاتفاقات فطلبت بريطانيا بموجب هذه الاتفاقات السماح بإنزال بعض قواتها في الأراضي العراقية للمرور والعبور إلى جبهة القتال، وتم السماح بذلك من قبل القيادة العراقية الجديدة على أن يتم العبور خلال ثلاثة أيام، فدخلت القوات البريطانية ولم تعبر، بل ساندت بقية قواتها المتواجدة على الأراضي العراقية وبدأت منذ بداية شهر أيار بالحرب ضد القوات العراقية الموالية للقيادة الجديدة واستمر لمدة شهر تقريباً تمكنوا من خلاله وبمساعدة بعض القوات العراقية المؤيدة للحكومة السابقة من استعادة الحكم، فهرب رشيد عالي الكيلاني إلى الخارج، وعاد كل من عبد الاله ونوري السعيد إلى البلاد، وتم القبض على المشاركين والداعمين لتلك الحركة وقدموا للمحاكمات وعوقبوا ومنهم بالاعدام خصوصاً كبار الضباط المنوه عن أسمائهم من قبل. وعلى أثر ذلك اقدم البريطانيون على تقليص سقف عدد القوات العسكرية العراقية إلى النصف تقريباً، كما وزادوا من تدخلهم المباشر في جميع المرافق الحكومية المهمة. ربما كانت تلك التجربة درساً بليغاً للبعض من الضباط للمستقبل فيما لو قاموا بانقلاب جديد كما حصل للعائلة المالكة وعبد الاله ونوري السعيد وغيرهم في تموز عام ١٩٥٨.

وهنا أرى من المفيد أن أورد بعض الأسطر من البيان الذي ضمنه الأستاذ

التكريتي في كتابه، والذي يقول بأن عبد الاله ألقاه في ١٤ تموز ١٩٤١ بعد أن تم إعداده من قبل بعض الساسة الذين صاحبوه في الأردن (أثناء تشكيل حكومة الدفاع الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني): "... ولما تأكدنا من صعوبة إيجاد التضامن اقترحت أن تفسح حكومة رشيد عالي المجال لتأليف وزارة متجانسة. فجاءني وفد من الوزارة مؤلف من رشيد عالي وناجي السويدي وطه الهاشمي وأخبروني بأنهم يرغبون بالإشارة إلى أن اقتراحي في صدد استقالة الوزارة غير دستورية. فأجبتهم بأنني لست بالذي يريد أن يقيل الوزارة على صورة غير دستورية. ولكني أرى ان بقاء مقدرات البلاد بأيدي وزارة غير متجانسة فإن شقة الخلاف بين أعضاء الوزارة تتسع يوماً بعد يوم، وهو يرى أن التضامن بينهم يكاد أن يكون متعسراً". ثم يستمر عبد الاله في بيانه المنوه عنه لسرد الأحداث والوقائع التي سبقت أحداث مايس من وجهة نظره فيقول: " ... ولما كنت مصمماً على عدم التوقيع على إرادة حل المجلس (كما كان رشيد عالي يضغط عليه ويحاول حمله على القيام به) فقد غادرت بغداد من فوري إلى الديوانية تخلصاً من ضغط رشيد وأعوانه من الضباط الذين كانوا في كل مرة يضعون الجيش في الإنذار ويجلبون إلي الإرادات الملكية ليلاً لإجباري على التوقيع عليها...". وواضح ان هذا الجزء لا يتفق مع ما ورد في سابقه!

لقد كانت المسألة الكوردية دوماً من المسائل المهمة والمؤثرة في العراق، وشهد الربع الأول من الاربعينات وإلى نهاية الحرب العالمية الثانية ثورات الكورد بقيادة الزعيم الراحل الملا مصطفى البارزاني، ولكنها أخمدت بالتعاون الفعال للقوات الجوية البريطانية مع القوات الحكومية العراقية. ومن الجدير بالذكر هنا أن نوري السعيد الذي يقال الآن بأنه كان كوردياً أيضاً قد كلف الوزير الكوردي ماجد مصطفى في ما قبل أواسط الأربعينات للتفاوض مع البارزاني وتوصل الطرفان إلى الاتفاق على بعض النقاط، ورغم بساطة تلك النقاط إلا أن البرلمان العراقي الذي كان تحت تأثير بعض القوميين العنصريين لم يوافق على هذا الاتفاق، مما دعا بنوري

السعيد لأن يقدم استقالة حكومته لتشكل حكومة جديدة برئاسة الباجه جي وعاد القتال مجدداً عام ١٩٤٥ بين القوات الحكومية والبارزاني.

كانت الحرب العالمية الثانية قد جلبت كماً هائلاً من الآلام والمآسي والفواجع لعشرات الملايين من الناس، وعند انتهائها حلت منظمة دولية جديدة محل عصبة الأمم وسميت بمنظمة الأمم المتحدة الحالية، وشهدت الساحة الدولية إضافة إلى أفكار جديدة، بروز وتعاظم مبادئ وأفكار سابقة أكثر من ذي قبل كحقوق الإنسان وحق تقرير المصير للشعوب والاستقلال ومسائل السيادة والحقوق والحريات الأساسية للفرد والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة.الخ، فوجد بعض الشخصيات الكوردية إنها فرصة أخرى للمطالبة بالحقوق القومية، فتحركت الوفود وطرقت أبواب المحافل الدولية للمطالبة بالحقوق المشروعة أسوة بسائر شعوب الأرض، إلا ان الوفد ورغم ما بذله من جهد فقد اصطدم برد أمريكي قاس في مؤتمر سان فرانسيسكو المنعقد في أواخر العام ١٩٤٥ حينما أبلغ الأمريكان رئيس الوفد وكان من الكورد المتوطنين في أمريكا بأنه رغم عدالة القضية والتعاطف معها إلا ان أمريكا لا ترغب في تقديم أي دعم أو مساعدة لهذه القضية، وإنهم لا يرغبون في توريط أنفسهم مع دول المنطقة، وبالتالي لم يتمكن الوفد من الحصول على أي شيء من غيرهم أيضاً، وتبين لهم زيف الادعاءات وكون المصالح هي التي تراعى دوماً. ومن المناسب في هذا المجال أن نتطرق إلى ترجمة نص أحد محاضر وزارة الخارجية البريطانية حول زيارة الجنرال الكوردي شريف باشا الذي كان يعيش في فرنسا للسفيرالبريطاني في القاهرة بتاريخ ٢٦تشرين الثاني ١٩٤٥ حسب ما أوردها الدكتور وليد حمدي في كتابه المنوه عنه سابقاً: "... زارني صباح اليوم الجنرال شريف باشا الذي كان رئيساً للجنة الكردية التي تشكلت في باريس خلال مفاوضات معاهدة فرساي والذي أجرى محادثات مع الرئيس (ودرو) ويلسن حول استقلال كردستان.وقال انه استلم طلباً من عدد من شخصيات ألوية كركوك والسليمانية والموصل لتقديم طلب أمام مؤتمر

السلام لمنح الحكم الذاتي لكردستان العراق ضمن الدولة العراقية. وقال إن الوقت خطير تماماً. وإن الأكراد في تركيا سوف لا يسامحون الأتراك مطلقاً عن المجزرة والمعاملة الوحشية التي ارتكبوها بحق الأكراد في أواخر العشرينات. وان اللجنة الكردية برئاسة بدرخان تعمل في دمشق من أجل تشجيع فكرة الاستقلال الكردي في تركيا. وفي إيران فإن الروس من خلال الأموال، والوسائل الأخرى أخذوا يسيطرون على الأكراد الإيرانيين وإذا لم تفعل بريطانيا العظمى شيئاً وبسرعة فإن الروس سيكونون في كركوك بشكل غير مباشر ويحتلون إمدادات النفط العراقية. وفي عام ١٩١٩ قام الجنرال شريف باشا بإدارة المفاوضات من أجل كردستان المستقلة تضم الأجزاء الثلاثة من كردستان. في العراق وإيران وفي تركيا. ويعتقد إنه من المؤسف عدم قيام بريطانيا العظمى بتشجيع هذه الحركة. والآن فإن كردستان المستقلة على هذا النطاق الواسع لم يعد عملياً. فالشيء المهم هو وجوب بقاء كردستان العراق في الجانب البريطاني كحصن منيع ضد الزحف الروسي إذ يعامل العرب في العراق الأكراد بصورة غير ملائمة ولم يعطوهم الإمكانات التعليمية الكافية. ".

لقد اتضح زيف الادعاءات والمبادئ التي كان الغرب بها يضحك على ذقون الشعوب أمثال الشعب الكوردي من خلال جواب السفير البريطاني على شريف باشا في اللقاء الذي ورد ذكره في السابق إذ يقول نفس المصدر: "... فقلت إننا حلفاء تركيا والعراق وإيران، ومن الواضح إننا لا نشجع أية حركة تضعف حلفاءنا، بالإضافة إلى ذلك فإن كردستان بحكم ذاتي في العراق ستكون مركزاً لاستقطاب الحركات الانفصالية في كردستان إيران وتركيا". فشهدت الساحة الدولية نشاطاً كوردياً لا بأس به بعد الحرب العالمية الثانية، وبذلت الجهود في سبيل عرضها على الأمم المتحدة بين حين وآخر، إلا إن القضية لم تنل الاهتمام الجدي والفعلي لدى من بيدهم المصائر من القوى الكبرى التي كانت تدعي وترفع الشعارات البراقة في الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة وحق الشعوب

في تقرير المصير وغيرها، وربما كان ذلك أحد الأسباب المهمة لتوجه الكثيرين من الوطنيين الكورد في الكثير من الأحايين نحو التيار المضاد لمعسكر الغرب، فالغريق يتمسك بأية قشة. في حين تم أخذ وضع الكورد والآشوريين في العراق ومصيرهم كنماذج سيئة حينما كانت مسألة (أرض إسرائيل) تبحث كأقلية محمية من قبل قوات وضمانات دولية، إذ استندت الوكالة اليهودية في مذكرتها التي قدمتها إلى اللجنة الأمريكية ـ البريطانية المكلفة بدراسة تلك المسألة في عام ١٩٤٦ تلك الحالة لرفض أي حكم ذاتي أو فدرالي لهم ولو بحماية وضمانات دولية، بل أصروا على تشكيل دولة مستقلة لهم. فأضر العرب هنا أيضاً بمصالحهم الإستراتيجية، إذ إستفاد الإسرائيليون من تعامل الحكومات العربية السيئ مع الكورد والآشوريين.

كان العالم بعد الحرب قد انقسم أكثر من أي وقت مضى بين قطبين أو معسكرين متنافسين. المعسكر الشرقي أو ما أطلق عليه بالشيوعي المتمثل في الاتحاد السوفيتي السابق وبعض الدول الضعيفة والمنهوكة في الحرب أو الجديدة منها، ينافسه إلى حد ما اتجاه قريب منه شبيه به وكان هذا الاتجاه يتمثل في الصين الشعبية وبعض الدول والأحزاب التي تجري في فلكه معتمداً على بروليتاريا الفلاحين بالدرجة الأولى بدلاً من بروليتاريا العمال الذي كان يعتمده الاتحاد السوفيتي السابق والأحزاب والدول السائرة في ركابها،، وكان التنافس والعداء في بعض الأوقات بينهما لا يقل عما بينهما وبين المعسكر الآخر المناقض لهما أو القطب الآخر أو ما سمي بالمعسكر الغربي أو الرأسمالي وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية ومعها بعض الدول الأوربية الغربية القوية مادياً وصناعياً وبعض الدول في مناطق أخرى. واشتد سباق التسلح بين هذين القطبين في مجال الأسلحة التقليدية والمتطورة وبكافة أنواعها، وفي كافة مجالات الحياة تقريباً، وبدأت فترة ما سميت بالحرب الباردة بين المعسكرين العملاقين، وسحقت حقوق بعض الشعوب في مطاحن هذه المنافسات على المصالح

وبدأت نظام الأحلاف العسكرية والسياسية والاقتصادية والتجارية والاستخباراتية والأمنية وغير ذلك، وكان العرب والكورد من بين الشعوب الذين وقعوا بين جاروشات هذه المطاحن. في حين أقامت دول أخرى تحالفاً بين عدد من الدول سميت بمنظمة دول عدم الانحياز.

وكان لظهور قوة وأسلحة الردع المتقابلة للطرفين فيما بعد دوره في التفكير بالسياسات والاستراتيجيات العسكرية والانتقال إلى حالة الحروب بالوكالة بدلاً من التفكير بالحرب المباشرة بينهما مع اشتداد التنافس بينهما في كل المجالات وعلى مستوى العالم أجمع، وانتقل هذا التنافس واحتل مكان الصدارة في التنافس بين الحكومات والشعوب والأحزاب والجماعات من أجل تأمين مصالح هذا المعسكر أو ذاك. ولعبت أسباب عديدة في نقل نظريات ووجهات نظر مشوهة غير حقيقية في كثير من الأحيان للعديد من الأحزاب والجماعات والأفراد حول سياسة وحقيقة صراع ودوافع وأهداف وظروف كل من المعسكرين المذكورين. وقد دفع الكثير من الذين اعتمدوا على أحد هذين المعسكرين سواء بإرادتهم أو اضطراراً أثماناً باهضة جداً وسحقوا تحت أثقال تنافس أو تبادل المصالح بين القطبين المذكورين، وبالذات الطمع والجشع الغربي وإصراره على عدم التعايش السلمي وعدم الكف عن التدخل هنا وهناك لضمان مصالحه ونهب خيرات الدول والشعوب لأجل توفير أكبر الأرباح لكبرى شركاتها العالمية ولترفيه شعوبها والاستمرار في سباق التسلح لتحقيق هدفه بإسقاط المعسكر الآخر الذي كان يقاوم ذلك بوسائله وطرقه الخاصة. كانت هذه المنافسات في الغالب على حساب شعوب ودول وأحزاب وجماعات مختلفة هنا وهناك في أرجاء المعمورة مؤدياً إلى تمزيق كثير من الأمم والشعوب والدول والحكومات والأحزاب والجماعات وحتى العائلة الواحدة بحيث شوهدت حوادث عداء بين أشقاء في عائلة واحدة وقس على ذلك. كان نتيجة ذلك تفجر المشاكل في المجتمعات المختلفة، وكلما كان المجتمع الواحد يحوي عدداً أكبراً من التركيبات المختلفة، وكلما

كان يتمتع بموقع جغرافي مهم، وكلما كان يملك خيرات وثروات أوفر، وكلما كان متخلفاً أكثر كلما كبرت واستمرت مشاكله وجذرت متاعبه وأهلكت قواه. وكثيراً ما يختلط الحق بالباطل واعتماد مقياس وحيد ألا وهو مصلحة المعسكر القوي المتمكن.

في عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ ترسخت مسألة قيام الدولة الاسرائيلية في المنطقة بناء على قرار من الأمم المتحدة، ورفضت غالبية الدول العربية قيام دولة فلسطينية على بقية الأراضي بجوارها، وسحبت بريطانيا قواتها من العراق خشية اتهامها بدعم العرب ضد إسرائيل، إذ أرسل العراق في أيار ١٩٤٨ بعض قواتها العسكرية لمشاركة القوات العسكرية للدول العربية في الحرب ضد إسرائيل. ووقع الحرب بين الطرفين وخسر الجانب العربي الحرب. ونتج عن ذلك الكثير من الفوضى والمشاكل في الدول العربية ومنها العراق، سواء للمواطنين العرب مع الحكام أو مع الجاليات اليهودية التي كانت لا تزال تقطن هذه الدول. فاضطرت الغالبية من اليهود ترك البلاد واللجوء إلى إيران كمحطة أولية أو نهائية أو إلى إسرائيل. وصدر قانون لاسقاط الجنسية العراقية عن اليهود عام ١٩٤٩ بينما كان لهم مدارسهم ومعابدهم وخصوصياتهم وإحترامهم ومراكزهم منذ القديم، حتى قيل بأن الجبهة الصهيونية قامت في العراق أوائل العشرينات من القرن العشرين. وهناك من يقول بأنه تم تشكيل بعض العصابات من بعض اليهود المتطرفين أنفسهم بناء على قرارات من قادتهم لإرهاب بني قومهم وإجبارهم على الرحيل والهجرة إلى إسرائيل، وفعلاً نجحوا في ذلك إلى حد بعيد إذ لم يبق منهم في البلاد إلا عدد ضئيل لا يتجاوز بضعة آلاف آثروا البقاء رغم الصعاب.

المحور الثالث
العراق أواسط القرن العشرين

العراق وصراع المصالح الكبرى في المنطقة

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بمحاولة فرض نفسها على المنطقة وطرد الآخرين منها، واستغلال الثغرات أو أية فرصة لتحقيق ذلك معتمدة بالدرجة الأساس على تعاون أشخاص من هذه المناطق معها. ورغم شعارات الوحدة العربية والقومية والعروبة وما إلى ذلك من الشعارات التي كانت الحكومات العربية المختلفة ترفعها إلا انها كانت تضمر العداء فيما بينها وتحاول كل واحدة منها إرضاء الطرف المساند لها من الأمريكان أو البريطانيين والقيام بمحاولات انقلابية ضد بعضها البعض خصوصاً بين العراق وسوريا ومصر والاردن. وكان هذا التوجه في حد ذاته من جانب آخر إلهائهم عن قضية فلسطين أيضاً. وفي هذا يقول التكريتي:" ... إن بريطانيا فقدت مركزها السياسي في الشرق الأوسط نتيجة سياستها

الصريحة والجارحة ضد العرب لانحيازها نحو (إسرائيل!!) وموقفها المجحف بحقوق العرب عامة والفلسطينيين خاصة. لذلك حدث فراغ في الشرق الأوسط لم يكن إلا أن تحاول الولايات المتحدة الأمريكية ملأه بحلولها محل بريطانيا، فظهر إلى الوجود مشروع آيزنهاور في ١٧ كانون الثاني ١٩٥٧، فسارع العراق إلى تأليف وفد سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية لإجراء المفاوضات. وكان الوفد مؤلفاً برئاسة عبد الاله.وبعد المشاورات صدر بيان مشترك بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون وفق مشروع آيزنهاور الجديد". وفي موقع آخر يتطرق المؤلف المذكور مجدداً إلى العلاقة بين العراق وأمريكا فيقول بأن: "...عبد الاله الذي أخذ يميل نحو السياسة الأمريكية بعد أول زيارة قام بها للولايات المتحدة الأمريكية وذلك للتخلص من سطوة السفير البريطاني الذي كان يملي عليه ما يشاء من الخطط والمرامي السياسية، وعبد الاله هذا العنيد يريد الاستقلال بخططه ولو إنها تتفق تمام الاتفاق مع خطط السياسة البريطانية". ثم يستطرد في مكان آخر فيقول: "...وبسبب هذه الظروف أخذت الولايات المتحدة الأمريكية بصورة خاصة تغازل العراق لدخول الأحلاف منذ عام ١٩٥١ بما دعته بقيادة الشرق الأوسط.وهذا هو وجه الصراع الجديد بين السياسة الأمريكية والبريطانية حول العراق".

فأصبحت سياسة الحكومة العراقية الخارجية الذاتية أو ربما الموجهة من الخارج تقضي بالتدخل في شئون غيرها من الدول، فكما جاء بكتاب التكريتي إنه: "...بتاريخ ٢٠مايس ١٩٥٨نقلت وجبة أسلحة وزنها ثلاثة أطنان بأمر الزعيم أحمد مرعي فسلمها المقدم يوسف محمود من الاستخبارات وتسلمها في بيروت سيد عباس وشخص لبناني برتبة رئيس من الدرك يدعى (نخلة مغبغب) والوجبة الثانية سلمت بتاريخ ١٤حزيران ١٩٥٨". وكانت هذه الأسلحة مرسلة لدعم كميل شمعون ضد الثوار اللبنانيين الذين قبضوا على سيارة للسفارة العراقية في بيروت مشحونة بالسلاح كما ورد في المصدر السابق. وحينما قامت الوحدة بين مصر

وسوريا أواسط القرن أرسلت الحكومة العراقية الأسلحة والأموال إلى منطقة الحدود العراقية السورية جهة الرطبة لتوزيعها على العشائر والبدو في تلك المنطقة لإثارة الفتن والقلاقل داخل سوريا ولفصم عرى الوحدة الفتية (إلا إنها لم تصل إلى غايتها بسبب قيام ثورة تموز عام ١٩٥٨ قبل التمكن من توزيع هذه الأسلحة والأموال) . وللرد على هذه الوحدة أقيم نوع من الاتحاد الفدرالي بين العراق والأردن وكان المفروض حمل الكويت على الانضمام إليه أو تخصيصها بعض العوائد من الحصص النفطية لتغطية مصاريف الاتحاد الذي لم يكتب له عمر بسبب قيام ثورة تموز المشار إليها أيضاً . ثم يذكر بأن الولايات المتحدة الأمريكية زودت العراق بكمية من الأسلحة الخفيفة والمواد الأخرى بالمجان.

كان عبدالله بن الحسين ملك الأردن لا يزال يحلم بسوريا الكبرى فاقترح عام ١٩٥٠ على عبدالاله إقامة اتحاد هاشمي بين الأردن والعراق لكن لم ينجح الاقتراح، وكان عبدالاله يرى نفسه الوريث الشرعي لحكم الحجاز، كما وان عائلة الشريف حسين كانوا يرون أحقيتهم بعرش السعودية من آل سعود. إلا ان البريطانيين كانوا لا يسمحون بأي تغيير في هذه المسائل بين العائلتين.

وجد سياسيو ذلك الوقت وعلى رأسهم نوري السعيد ان أفضل حل لإخراج البلاد من مآزقها السياسية هو التوجه والتنمية الاقتصادية، فتم في عام ١٩٥٠تشكيل مجلس دعي بمجلس الاعمار ليقوم برسم وتخطيط وتنفيذ مشاريع اقتصادية لتحسين وتطوير الأوضاع ورفع مستوى معيشة الناس. وتم تخصيص ميزانية خاصة به تقرب من ثلاثة أرباع واردات نفط ذلك الوقت. وفعلاً قام المجلس المذكور بالعديد من الدراسات والتخطيط لمشاريع مختلفة عديدة ومهمة في المجالات المختلفة ولكن بالقليل من التنفيذ، حيث كانت البيروقراطية الفاسدة وسوء الادارة وغيرها من الأسباب حالت دون الانتاج المطلوب وبقي الكثير من مشاريع ذلك المجلس طي الفايلات وعلى الرفوف، تم تنفيذ القليل منها ونفذ البعض

الآخر فيما بعد.

نجح الضباط الأحرار المصريين عام ١٩٥٢ من الاستيلاء على حكم بلادهم وإخراج الملك من البلاد وتحويل المملكة إلى جمهورية. ولعبت هذه الجمهورية دوراً في قيام منظمة عدم الانحياز التي انضمت إليها العديد من البلدان تدريجياً ولعبت بعض الأدوار الدولية الجيدة خلال بعض الأوقات لبعض المواقف.

وفي أيار عام ١٩٥٣ بلغ الملك الفتى فيصل سن الرشد وتوج ملكاً على العراق وتحول عبد الاله من الوصاية إلى ولاية العهد، ورغم محاولته تثبيت وجوده في الحكم، إلا انه بقي يستشير ولي العهد في شئون البلاد، أو بالأصح بقى عبد الاله هو الشخص المتنفذ بعد التشاور مع الوزراء والمختصين في الغالب.

ولطي صفحة الماضي فقد زار الملك الشاب المملكة العربية السعودية عام ١٩٥٧ وبدوره رد الملك عبد العزيز آل سعود الزيارة في نفس العام للعراق.

بدفع أجنبي وعلى الأرجح خشية من توجهات جمهورية مصر ووقوع عمليات انقلابية شبيهة في المنطقة وتحسباً من استغلال السوفيت لهذه الأوضاع فقد قام في عام ١٩٥٥حلف عسكري لأغراض سياسية واقتصادية لمصلحة بريطانيا وأمريكا بين العراق وتركيا وإيران والباكستان سمي بحلف بغداد مع وجود هاتين الدولتين المذكورتين بصفة مراقب لهما ابتداء ثم أعضاء في العام التالي. وكان هذا الحلف سبباً في تأليب الكثير من الأحزاب والجماعات والشخصيات الوطنية وحتى بعض الجهات الأخرى العربية منها أو الأجنبية على نظام الحكم في العراق بشدة، أما السائرون في الفلك البريطاني أو الأمريكي فكانوا يتنافسون لحد العداء فيما بينهم لكسب تأييد هاتين الدولتين لجانبهم وضمان ود ورضاهما.

لعب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ دوراً فعالاً في تصعيد المعارضة السياسية في الداخل ضد بريطانيا والحكومة العراقية

كانت السياسة العراقية تدار من قبل مجموعة أشخاص باتجاهات وأفكار سياسية متباعدة ومتناقضة، كأفراد أو كعناصر قيادية مسئولة لأحزاب مختلفة، وأغلبهم من النخبة العسكرية القديمة، فمنهم الذين تسلموا موقع رئاسة الوزراء مثلاً أمثال نوري السعيد الذي تسنم هذا الموقع حوالي ١٤مرة عدا استوزاره عدة مرات، كذلك أرشد العمري، نورالدين محمود، جميل المدفعي، علي جودت الأيوبي، ياسين الهاشمي وغيرهم. وكذا الحال مع رؤساء المجالس التشريعية والوزراء. فكانت الساحة السياسية ميدان صراع دائمي غير مستقر، ومن بين الأسماء التي كانت قد سيطرت على تلك الساحة إضافة لما ذكرناهم ناجي شوكة، طه الهاشمي، مزاحم الباجه جي، الوصي عبد الاله، محمد مهدي كبة، محمد الصدر، صالح جبر، كامل الجادرجي، فاضل الجمالي، رشيد عالي الكيلاني، علي ممتاز، حكمت سليمان، ناجي السويدي، توفيق السويدي، الشبيبي، مولود مخلص وآخرون، وكانت التكتلات والمنافسات والمناورات السياسية بينهم على قدم وساق، وبينهم من له ارتباط بالبريطانيين وآخرون بالأمريكان وغيرهم بغير هؤلاء وقليل من لا ارتباط أجنبي له. في حين كان الشعور القومي والوطني والثوري يتصاعد تدريجياً وخاصة بين الشباب والطلبة الذين كانوا دوماً بمثابة رأس الحربة، وكذلك صغار الضباط وضباط الصف الذين تخرجوا من المدارس العسكرية التي أسست، وأصبحت البلاد في بعض الأوقات كقدر ماء يغلي على نار حامية أحياناً وهادئة أخرى، وتكررت حالات إعلان الأحكام العرفية لما تزيد على خمسة عشر مرة كذلك تبدل الوزارات. فعدد وزارات نوري السعيد (الذي كان من المقربين إلى الملك فيصل الأول منذ الثورة العربية عام ١٩١٦، إذ كان مرافقه يوم ولي عرش سوريا، ثم تولى رئاسة أركان الجيش العراقي بعد تأسيسه، وبعد ذلك أصبح نائباً للملك في قيادة الجيش إلى أن تولى أول رئاسة وزارة عام ١٩٣٠وتكررت هذه المسئولية وغيرها، فكان أحسن من نال رضى الحكومات البريطانية ومسئوليها للوثوق به كثيراً والإعتماد عليه في رسم

وتنفيذ سياسة العراق وتأثيراتها الإقليمية) إضافة إلى الآخرين الذين شكلوا وزارات أخرى في أوقات متباينة دليل على نوع من صحة المناخ السياسي ونوع من الديمقراطية السياسية ووجود التعددية الحزبية والنظام الدستوري برغم العيوب والإخفاقات النابعة بالدرجة الأساس من مستوى الوعي السياسي الجماهيري وظروف ذلك الوقت. لكن من ناحية أخرى فإنه دليل على عدم وجود التوافق بين التيارات السياسية المختلفة وانعدام الاستقرار السياسي وهي مسألة تصبح مفهومة في التركيبة العراقية الغير متجانسة وفي مثيلاتها أيضاً.

الوضع السياسي الداخلي

كانت الانقسامات بين أعضاء الحكومة من السمات الواضحة أو بينهم وبين الهيئات الدستورية كمجالس النواب والأعيان التي كانت في كثير الأحيان مجالس صورية، وكذلك بين الجيش والإدارات المدنية في بعض الأحيان وبين الشعب والحكومة أو بين بعض الأحزاب والحكومة. وشهدت المرحلة تشكيل أحزاب سياسية جديدة مختلفة الاتجاهات والميول كما كان في السابق وترخيصها رسمياً وإصدار الصحف والجرائد والمجلات ومنح شيء من الحرية السياسية والديمقراطية، وأحياناً التوسع في منح هذه الحقوق والحريات، ليعم النقيض في أوقات أخرى، وظهور الأزمات وخنق الحريات ومنع الأحزاب وإغلاق الصحف ومنع المنشورات والقبض بيد من حديد على السلطة والشارع ومنع مظاهر الاحتجاج والتظاهر والإضراب وزج السياسيين المعارضين في السجون والإعدام خصوصاً لبعض كبار القادة السياسيين والجلد وممارسة أنواع وسائل التعذيب مع الموقوفين والمتهمين والمحجوزين السياسيين، وكذلك النفي والطرد والفصل من الوظائف والمدارس وإسقاط الجنسية العراقية وغيرها. ثم ظهرت مودة قيام رؤساء الحكومات والوزارات بتشكيل أحزاب خاصة بهم

حينما يكونون في السلطة سرعان ما تتلاشى بتلاشي سلطاتهم وسلطانهم.

أما فيما يخص مجلسي الأعيان والنواب العراقيين، فالأوائل كانوا يعينون في العادة من قبل أصحاب القرار الحقيقيين في الحكم أو من هم خلف الكواليس أحياناً، ويختارون كالعادة في أي مكان من بين هؤلاء الذين يشهد لهم إلتزامهم بسياسة ونهج الحكومة والانتفاع منها للحفاظ على مصالحهم وطمعاً في المزيد من المنافع والامتيازات، وكان بينهم عادة عدد من الأميين الذين يجهلون القراءة والكتابة ويشكلون طرف النقيض من العلم والثقافة والمعرفة إلا إنهم كانوا يملكون الكثير من النفوذ، وكانت نسبة الوطنيين المخلصين المؤهلين لهذا المجلس بينهم دوماً ضئيلة. ولم يختلف مجلس النواب كثيراً عن مجلس الأعيان فكان معظمهم وفي أغلب الأوقات من بعض الأصناف الاجتماعية المسايرة لسياسات الحكومة، وكان لرؤساء العشائر والقبائل وكبار رجال الدين أو ممثليهم إضافة إلى بعض الساسة والمثقفين أصحاب النفوذ نسبة كبيرة فيه في بعض الأحيان، وصادف أكثر من مرة أن فاز أحدهم بمقعد في البرلمان دون أن يرشح نفسه ومن دون خوض الإنتخابات. ولما كانوا يتمتعون به من نفوذ في هذه المجالس فإنهم كانوا يتمكنون من ممارسة سلطاتهم الدستورية في بعض الأحيان وفرض إرادتهم وقراراتهم على الحكومة عن طريق الضغط على الملك أو الوصي فيما بعد والإبقاء على الحكومة ودعمها، أو التخلي عنها وإسقاطها. ولم تكن الانتخابات تحمل الحد الأدنى من الرضا المقبول بالمقاييس العصرية حتى في ذلك الوقت إلى جانب حالة عدم أعداد وتهيئة الشعب والبلاد بصورة عامة لأداء العملية الانتخابية الصحيحة والنزيهة. وقد ذكر بأن: "... الانتخابات التي أجرتها وزارة نوري السعيد الثانية عشر أسفرت عن فوز مائة وواحد وعشرين نائباً بالتزكية من أصل مائة وخمسة وثلاثين ". كما وإنه من المفيد أن ننقل الإشارة الواردة في ص٤١ من كتاب ثورة ١٤ تموز في العراق للواء الركن عبد الكريم فرحان لبعض فقرات من خطاب نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي آنئذ في مجلس النواب عام

١٩٤٣: "... هل بالإمكان ـ أناشدكم بالله ـ أن يخرج أحد نائباً مهما كانت منزلته في البلاد، ومهما كانت خدماته في الدولة ما لم تأت الحكومة وترشحه ؟ فأنا أراهن كل شخص يدعي مركزه ووطنيته فليستقيل الآن ويخرج ونعيد الانتخابات ولا ندخله في قائمة الحكومة ونرى هل هذا النائب الرفيع المنزلة الذي وراءه ما وراءه من المؤيدين يستطيع أن يخرج نائباً؟ فللمرء أن يتصور الحالة التي كان عليها الوضع الحكومي والشعبي والنيابي وكذلك المستوى الثقافي والسياسي وغيرها في ذلك الزمن. فإلى جانب الفساد السياسي كان هناك الفساد الاداري والاقتصادي وسيطرة بعض الأنفار وبعض الاقطاع والملاكين بوجود قانون العشائر لحل القضايا المدنية، وما الدستور والقوانين والهيئات التشريعية والمجالس إلا للتغطية على تجاوزات هؤلاء والمسئولين الحكوميين. وفي هذا يقول التكريتي في كتابه: " ...للتدليل على هزال مجلس النواب وشخصياته المهلهلة ورئيسه الضعيف وهم الذين وصلوا كغيرهم إلى قاعة المجلس بقوة الحكومة وبقوة رئيس الوزراء كما أشار إلى ذلك نوري السعيد متحدياً في أحد مجالسه، نقول إن المذاكرات التي كانت تجري في المجلس تثبت تفاهة وسفاهة أولئك النواب وضعتهم".

كانت الخلافات كبيرة بين الفئات السياسية العراقية ومؤثرة أحياناً وخاصة بين التيارات التي سموا باليسارية أو الشيوعية أو التقدمية أو ما شابه ذلك من مسميات وبين رجال الدين والتيارات الدينية وبعض التيارات القومية. ففي الوقت الذي كان رجال الدين والتيارات الدينية يعتبرون التيارات المسماة باليسارية أو الشيوعية وأشباههم حاملة أفكار هدامة لمقومات المجتمع المحافظ وعاداته وتقاليده وأعرافه ويرفضون التعاون أو التحالف معهم ضد العدو المشترك، كان الآخرون يرون في رجال الدين والجماعات الدينية ممثلي الرجعية البالية المعادية للثقافة والحضارة والتقدم، وكونهم حجر عثرة في طريق مواكبة العصر، وكونهم من رجال السلطة المتعاونين مع أجهزة السلطة القمعية التي تلاحق الوطنيين

والمناضلين من أمثالهم وتعادي الحركات الوطنية. ولم تكن الخلافات بأقل منها مع القوميين وغيرهم وكذا الحال مع الأحزاب الكوردية.

كان العراقيون لا ينسبون الأوضاع السيئة سواء في مجال السياسة الداخلية أو الخارجية أو الأوضاع الأمنية أو الاقتصادية او الحريات السياسية والديمقراطية أو الفساد الاداري أو التخلف وما إلى ذلك إلى الملك الشاب الحديث العهد بالعرش والسلطة فيصل الثاني، وانما كانوا يعتبرون عبد الاله ونوري السعيد مسئولين بالدرجة الأولى عن كل ما لحق بالعراق والعراقيين، ويحملانهما مع بعض أقطاب الحكومات المختلفة وبعض الساسة والحكومة البريطانية والشركات التي كانت تسيطر على سياسات واقتصاد البلاد من خلال ما تملك من امتيازات تبعة الأوضاع المزرية في ذلك الوقت. بينما كانت السلطة كما هي حالها في الغالب (بغض النظر عن وجهة النظر في المسألة) خصوصاً في مثل تلك الأنظمة تحاول فرض هيمنتها وسيطرتها على الوضع وإدارة دفة الحكم في البلاد بمختلف الوسائل ومنها الأساليب القمعية، إضافة إلى صعوبة موقفهم في الحكم وهم خاضعون تماماً للإرادة الأجنبية خاصة في المسائل السياسية وبالذات مكافحة الشيوعية والتيارات اليسارية.

الضباط الأحرار وجبهة الاتحاد الوطني

كان هناك البعض من الضباط يحاولون إحياء تنظيم الضباط الأحرار الذي سبق وأن انكشف أمرهم صيف عام ١٩٥٠، فانبثقت عدة تنظيمات للضباط الأحرار ابتداءً من عام ١٩٥٦، وكان المقدم رفعت الحاج سري أول من بادر إلى تنظيم بعض الضباط، ثم تشكلت تنظيمات أخرى كجماعة اسماعيل العلي، وجماعة رجب عبد الحميد، وجماعة آخرين مع الشواف وكذلك عبد الكريم وعبد السلام وهكذا، لكن جميعها كانت صغيرة وضعيفة وغير متفقة في توجهاتها وأفكارها مع بعضها، إذ انهم

كانوا متأثرين بالتيارات السياسية العاملة على الساحة العراقية بجميع اختلافاتها وتوجهاتها، وكانت العاطفة والعفوية والثورية الغير محسوبة وتقليد مصر طاغية على توجهات الكثيرين منهم. وكان هناك بعض الاتصالات بين البعض من مختلف هذه المجموعات إلى عام ١٩٥٧ حيث تم تشكيل لجنة عليا للضباط الأحرار، ولكن رغم ذلك لم يتفق أعضاء هذه اللجنة أيضاً على الخطوط التفصيلية لما بعد الانقلاب عدا إتفاق الجميع على ضرورة الانقلاب وإنهاء الملكية وتحويل البلاد إلى جمهورية، مع الأماني بتحسين الحياة في البلاد من جميع النواحي، في الوقت الذي كان البعض منهم يحلم باقامة وحدة عربية مصغرة. ولما كان عبد الكريم قاسم أكبرهم رتبة وتبعاً للعرف العسكري وفي نفس الوقت لبعض صفات عبد الكريم الشخصية فقد أصبح رئيساً للجنة. إلا ان هذه اللجنة لم تقم بعمل ما، إذ سرعان ما انسحب عبد الكريم وعبد السلام منها بعد خلاف بينهما من جهة وبين بعض الضباط الآخرين من الجهة الأخرى، كما وان غيرهما لم يكونوا كثير التحمس لها لاختلافات في تفكيرهم وأهدافهم، فلم يشكلوا في أي وقت تجانساً فكرياً واحداً أو اتفاقاً أو اجماعياً على الأهداف.

منذ قيام الدولة العراقية فإن بعض كبارالضباط العسكريين خريجي المدارس العسكرية العثمانية، وفيما بعد خريجي المدارس والكليات العسكرية العراقية بعقلياتهم العسكرية، مع تغلب هذه العقلية والعواطف (رغم نبلها أحياناً) على مستوى نضجهم السياسي والثقافي، فإنهم تدخلوا في شئون الدولة العليا والسياسة بشكل عام، ولعبوا أدواراً كبيرة ومهمة مؤثرة على البلاد وحياة المواطنين إلى أن وضع صدام حسين منذ استيلائهم على السلطة عام ١٩٦٨ حداً لهذه الممارسات والتأثير بأساليب مختلفة في تقليص هذا الدور والقضاء عليه كما سنرى ذلك فيما بعد.

نشطت بعض الأحزاب وازداد التصادم بينها وبين السلطة التي كانت تعتبر في نظرهم ليست أكثر من مجرد آلة بيد الإمبريالية، وكانت

معارضتهم بالدرجة الأساس على السياسة الخارجية للحكومة وحلف بغداد.

وفي شباط ١٩٥٧ اتفقت أربعة أحزاب سياسية للعمل على المشاركة في ائتلاف جبهوي وهي الشيوعي، الاستقلال، الوطني الديمقراطي والبعث العربي الاشتراكي وإقامة جبهة سرية بينها سميت بجبهة الاتحاد الوطني، وأستبعد الحزب الديمقراطي الكردستاني من هذه الجبهة، لكن كان هناك نوع من التعاون والتنسيق بين بعض قادة الديمقراطي الكردستاني والشيوعي، ولم يكن للتركمان والآشوريين كشرائح في المجتمع العراقي فعالية سياسية وبالتالي لم يكن لهم دور أو موقع في الجبهة وحتى خارجها أيضاً. وكانت غاية هذه الجبهة العمل على الاطاحة بحكومة نوري السعيد وإبدالها بحكومة أخرى دون المساس بموقع الملك، والعمل على الخروج من حلف بغداد وإلتزام الحياد الايجابي في السياسة الخارجية، والقيام باصلاحات سياسية في الداخل كإطلاق سراح السجناء السياسيين وإعادتهم إلى وظائفهم و كذلك إعادة الموظفين والطلاب المفصولين لأسباب سياسية إلى وظائفهم وكلياتهم ومدارسهم مع إلغاء نظام الأحكام العرفية...إلخ

على الرغم من الاختلاف بين بعض اهداف الضباط الأحرار وجبهة الاتحاد الوطني خصوصاً فيما يخص شكل نظام الحكم، إلا انه كان هناك بعض التنسيق و الاتصال بينهما ولكن بشكل محدود. ولكونهما تشكلا في وقت متقارب فكانهما يمثلان الجناحين المدني والعسكري لحركة واحدة، إلا ان الواقع لم يكن كذلك.

جرى التفكير والتخطيط عدة مرات للقيام بمحاولات انقلابية من قبل مجموعات الضباط الأحرار كعبد الكريم قاسم وعبد الغني الراوي وعبد الوهاب الشواف في نهاية عام ١٩٥٧ وإلى حوالي منتصف عام ١٩٥٨. بسبب عدم التوافق الفكري وإنعدام وحدة الكلمة والهدف والتنسيق بين هذه المجموعات والأفراد، وبالتالي الافتقرار إلى صدق العزيمة وخطة انقلابية رصينة فإن أياً منها لم تصل حد التنفيذ لأسباب مختلفة. ومن بين

الأسباب التي كانت تشجع على هذه المحاولات والتفكير بها، خفة العقوبات لحد التساهل والتسامح في بعض الأحيان ولأسباب مختلفة مع من ترد المعلومات ضده بهذا الخصوص من الضباط. وعلى سبيل المثال فإن شخص نوري السعيد قد بحث بشكل شخصي مثل هذه الأمور مع بعض هؤلاء الضباط أمثال رفعت الحاج سري وعبد الكريم قاسم وغيرهما وكانوا ينفون وجود مثل هذه النيات لديهم وكونها مجرد مزاعم وأقاويل باطلة. وقيل بأن نوري السعيد كان يقول للضباط الذين يورد اسماؤهم في الشك بمحاولات الانقلابات بما معناه انه لو حصل ذلك ونجح انقلاب بيد هؤلاء الضباط فلن يمضي الكثير من الوقت حتى يتآمروا ضد بعضهم البعض وسيصفى بعضهم بيد آخرين منهم. فكان على علم ودراية بالخلافات في وجهات النظر وتفكير وشخصيات هؤلاء الضباط، ولهذا لم يعطي الكثير من الأهمية لمثل هذه الأخبار والتقارير، وكان يردد عبارة (دار السيد مأمونة) في إشارة لإبعاد الشكوك والمخاوف.

ان اقصى ما كان يتعرض لها هؤلاء الضباط الذين يتهمون بالتخطيط للانقلاب كانت عبارة عن بعض التنقلات في المناصب أو المناطق بين من يرد ذكره، أو يحال البعض على التقاعد مثلاً أو الحبس أو سحب اليد من الوظيفة لفترة وجيزة وهكذا فيما لم تشرع بالعملية. في حين يتغير الوضع العقابي بعد العهد الملكي إلى وضع غير قابل للمقارنة البتة لا في مثل هذه الأمور بل في أبسط المطالبة بالحقوق وحقوق الانسان والحريات السياسية وغيرها.

في عام ١٩٥٧ بدأت محاولات الوحدة بين مصر وسوريا وتكللت هذه المحاولات بالنجاح عام ١٩٥٨ بقيام اتحاد اندماجي بينهما نزولاً بالدرجة الأساس عند عواطف الجماهير وليس نتاج دراسة استراتيجية. وكرد على ذلك قام اتحاد بين العراق والأردن في شباط ١٩٥٨ وكان فدرالياً سمي بالاتحاد العربي، احتفظ البلدان بموجبه بنظامي حكمهما وملكيهما وشخصيتيهما القانونيتين الدوليتين. ولم يكن الرأي العام العراقي

خصوصاً الأحزاب والقوى اليسارية ترحب بمثل هذا الاتحاد، وكان المفروض توحيد جيشي البلدين، لذا فإن اسرائيل أيضاً كانت قلقة بشأنه، في حين كانت القوى والتيارات القومية ترى فيه تقويضاً للوحدة العربية التي كانوا يحلمون بها وبتطور نواتها في الاتحاد بين مصر وسوريا. وأصبح نوري السعيد رئيساً لوزراء الاتحاد. ومن غير الحصول على رغبة وموافقة الكويتيين فإنه كان يحاول ضم الكويت إلى هذا الاتحاد. وكان الكويت في ذلك الوقت تحت الحماية البريطانية، لذا فقد سعى نوري السعيد لاقناع البريطانيين بمنح الكويت الاستقلال كخطوة أولية وبالتالي ليتسنى لها الانضمام لهذا الاتحاد الذي هو بأمس الحاجة لدولة مثل الكويت بسبب ثراءها ودخلها القومي الهائل وسوء دخل الاردن القومي وفقر البلاد. إلا انه لم يتسن له اكمال هذه المهمة بسبب نجاح انقلاب ١٤تموز ١٩٥٨، ليس هذا فحسب، بل تم إلغاء الاتحاد القائم نفسه فور الانقلاب، مما دعى بالكويتيين للترحيب بعهد العراق الجديد.

علم بإجراء تبديل للقطعات العسكرية العراقية المتواجدة في الأردن باللواء ٢٠المتواجد في منطقة جلولاء، وكان يوم ١٤تموز١٩٥٨ هو اليوم المقرر لهذا الاجراء، وكان من الطبيعي أن تمر قطعات هذا اللواء ببغداد ولكن الأسلحة تكون بدون عتاد عادة في مثل هذه التحركات. كان عبد السلام عارف آمراً لأحد أفواج هذا اللواء، والظاهر انه قد أخفى بعض العتاد للاستفادة منه في مثل هذا اليوم. أما عبد الكريم قاسم فكان آمراً للواء ١٩ المتواجد حينذاك في منطقة منصورية الجبل، وفي نفس ذلك اليوم يقوم لواءه بمسيرة مشاة روتينية في المنطقة. وكما سبق فإنهما كانا على وفاق واتفاق على التعاون والتنسيق للقيام بانقلاب. وكان المذكوران قد أخبرا مصر وسوريا بقرب قيامهما بعمل لوضع نهاية للعهد الملكي بغية اطلاعهم على الوضع وجس نبضهما وضمان تأييدهما وتأييد السوفيت عند نجاح العملية، إلا انهما لم يطلبا أي دعم أو مساندة مادية من أحد. وقررا الاستفادة من فرصة هذا التحرك وعدم تبديدها كالمرات السابقة والبدأ

بذلك في ذلك اليوم. ووضعا الخطة مع عبد اللطيف الدراجي، وكان المذكور آمراً لفوج آخر مع عبد السلام، وتم اخبار عدد محدود جداً من الضباط الأحرار في بغداد بذلك، كما وذكر بانهم أخبروا الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي بموعد الانقلاب وعن طريق هذين الحزبين فقد اطلع بعض الجهات السياسية الأخرى على الوضع إضافة لتسريب بعض الضباط الأحرار للخبر إلى الأحزاب التي ينتمون أو يتوددون إليها، فاتخذت هذه الأحزاب احتياطاتها اللازمة لدعم العملية وإنجاحها. كما وذكر بأن الأردن قد أخطرت السلطات العراقية بوجود محاولة انقلابية وشيكة وزودت القيادة العراقية ببعض المعلومات الدقيقة، إلا ان القيادة العراقية لم تعر للموضوع الكثير من المبالاة ولم تصدق الخبر واستهانت بالامكانيات لقيام انقلاب، إضافة لثقتها الزائدة بكبار الضباط والمسئولين. علماً بأن القوات العسكرية العراقية كانت قليلة أصلاً، إذ مجموع قواتها كانت عبارة عن أربع فرق عسكرية فقط، والقليل منها في بغداد أو قريبة منها، وكانت السيطرة على محطة الاذاعة والقصر الملكي تعني الكثير الكثير.

انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨

بعيداً عن السجال اللفظي أو اللغوي في تسمية العملية بانقلاب أو ثورة، فبالنسبة لي لا أعير الكثير من الأهمية لذلك، لكنني أرى انطباق لفظة الانقلاب على العملية أقرب. وهذا في حد ذاته لا يقلل شيئاً أبداً من العملية ذاتها، والتأييد الجماهيري الواسع لها بعد وقوعها أو فيما بعد ذلك.

المهم، فجر يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ دخل اللواء ٢٠ الذي كان آمرها الزعيم (العميد) أحمد حقي حسب خطة التحرك المقررة بغداد في طريقه (على أساس) إلى الأردن، وكان الآمر يجهل وجود خطة الانقلاب وكذلك أغلبية الضباط في اللواء لدرجة رفض آمر أحد أفواج اللواء من المشاركة

فأعتقل من قبل الآخرين.

كانت تجربة مصر عام ١٩٥٢ شاخصة وحاضرة في ذهن قادة الانقلاب بمحاولة التقليل من عمليات القتل قدر الامكان (على حد قول البعض) وبالابقاء على الملك لفترة معينة قبل إقالته وابدال الحكم بنظام جمهوري، والاكتفاء بتغيير الوزارة (التي كان يرأسها أحمد مختار بابان، بينما كان نوري السعيد رئيس وزراء الاتحاد كما ورد سابقاً) والوزراء وبعض كبار المسئولين. في حين يقول البعض الآخر بأن قادة الانقلاب كانوا قد قرروا التخلص من كل ما يتعلق بالحكم الملكي فور البدأ بالعملية ووضع التجارب السابقة لمحاولات الانقلابات التي فشلت نصب العين خصوصاً حركة رشيد عالي في ١٩٤١. وقد تكون الروايتان صحيحتين طبقاً لاختلاف وجهات نظر وخطط الضباط الأحرار المتفرقين.

فكان الدور الرئيسي الأولي معهوداً بعبد السلام عارف، يساعده عبد اللطيف الدراجي، أما عبد الكريم قاسم فيسنده من الخلف على أن يتوجه بقوات لواءه ويزحف بها على بغداد لدى سماعه إذاعة البيان الأول المعد من قبلهما من إذاعة بغداد. عند دخول القوات إلى بغداد باشرت بتنفيذ الواجبات والمهمات التي تقرر قبلاً واحتلال الأهداف ومنها دار الاذاعة، حيث سيطر عبد السلام عليها ومنها أذاع البيان الأول للثورة. وتوجه العدد القليل من الضباط الأحرار نحو بعض الاهداف المهمة لاحتلالها ومساندة الثورة. وكان المقرر سفر الملك فيصل الثاني في صبيحة نفس اليوم إلى تركيا، إلا انه تعذر عليه الخروج من القصر بسبب سيطرة القوات الثائرة على بعض المناطق والطرق، كما وان خبر الانقلاب طرق سمعهم خصوصاً بعد وقوع بعض المصادمات بين قوات الحرس الملكي مع القوات المهاجمة. وأذاع عبد السلام البيان الأول في الساعة السادسة والنصف متضمناً اسقاط الملكية واعلان الجمهورية العراقية. فتوجه عبد الكريم بقواته صوب بغداد حيث كان بعيدا عنها ما يقرب من مائة كم.

كانت قوات مهاجمة تطوق القصر الملكي (قصر الرحاب) وكانت

بعض قوات الحرس الملكي تشاغل هذه القوات بأمل وصول الامدادات لانقاذ العائلة المالكة والحكم. وذكر بأن عبد السلام طلب من خلال الاذاعة من الجماهير التي خرجت لمساندة الثورة للتوجه نحو قصر الرحاب لسحل العائلة الحاكمة، وفعلاً توجهت الجماهير نحو ذلك الهدف مستصحبين معهم مدفعاً سيطروا عليه ودكوا قصر الرحاب واشتعل القصر من الداخل فاضطر الملك وعبد الاله وسيدات القصر والحاشية للخروج من باب جانبي لباحة القصر رافعين الراية البيضاء والقرآن دليل الاستسلام. ويقال بانه في هذه الاثناء سمعت بعض اصوات لعيارات نارية قريبة على أثرها تم فتح النار على المستسلمين وأردوا أغلبهم قتلى في عملية غادرة ربما ارتجالية غير محسوبة. وكان الملك وعبد الاله من ضمن المغدور بهم. وقد ورد العديد من الروايات عن مسئولية أبادة العائلة المالكة، ولكن الغالب ينفي علم وموافقة أو تأييد عبد الكريم على ذلك، بل العكس هناك من يؤكد انزعاج عبد الكريم الشديد لدى سماعه الخبر خصوصاً بسبب الملك شانه في ذلك شأن الغالبية العظمى من العراقيين الذين كانوا يقيمون العائلة الهاشمية خير تقييم كونهم من أحفاد الرسول الكريم، وكون الملك شاباً صغيراً لم يرتكب أثماً بحق الشعب. عندها بدأت أعمال النهب والسرقة في القصر إضافة لعمليات السحل والتنكيل ببعض الجثث من قبل أشخاص غير محددين.

في حوالي الساعة العاشرة صباحاً دخل عبد الكريم بقواته بغداد وشارك في اتمام العملية، واتخذ من وزارة الدفاع مقراً لنفسه. وكانت الجماهير وبالذات للأحزاب السياسية المعارضة وعلى رأسها الحزب الشيوعي تملأ الشوارع خصوصاً في بغداد للإعراب عن تأييد الثورة، وكان بعض أنصار جزب البعث وكذلك التيار القومي يرفعون صور عبد الناصر ويهتفون باسمه وبالوحدة العربية.

وكانت لخروج هذه الجماهير الهائلة إلى الشوارع ومواقفها العنفية، إضافة لما وقع للعائلة الحاكمة تأثير كبير في انجاح العملية وانهائها

بالسرعة مع قلة عدد الضحايا نوعاً ما، إذ ذكر بأن عدد القتلى في العملية لم تصل إلى ٢٠ ضحية.

ولعب عبد الناصر دوراً مهماً في نجاح الإنقلاب عندما أعلن اعتراف مصر بالحكومة الجديدة كأول دولة تعترف بها، وتأييده لها، وإعتبار الإعتداء على العراق إعتداء على الجمهورية العربية المتحدة.

كان الانقلاب مفاجئة كبيرة لبريطانيا وأمريكا التي قال رئيسها ايزنهاور في حينه ما يدل على هذه المفاجئة للبلاد التي كانوا يعدونها عمود ارتكاز أساسي للأمن والسلام في المنطقة حسب تعبيرهم واعتقادهم ويعتبرونها حجر توازنهم مع مصر. اتصلت أمريكا ببريطانيا للتنسيق حول عمل مشترك في العراق أو حتى بالكويت حيث كانوا يخشون من أن تتطور الأمور إلى خارج الرقعة الجغرافية للعراق أيضاً. في ذلك الوقت كان بامريكا ما كان يعرف بمبدأ آيزنهاور لعام ١٩٥٧وبموجبه كانت أمريكا قد منحت الحق لنفسها للتدخل المسلح لحماية الأنظمة الحليفة والصديقة لها، إضافة لتخويل الكونغرس الأمريكي لرئيس البلاد بمثل ذلك الاجراء لدول صديقة لها في منطقة الشرق الأوسط التي يمكن أن تتعرض لتهديد شيوعي حسب الزعم. وحركت أمريكا اسطولها السادس في المتوسط ثم أنزلت بعض قواتها بلبنان في اليوم الثاني للانقلاب، وكان الرئيس اللبناني كميل شمعون قد طلب هذه القوات قبل ذلك لدعمه ضد خصومه الذين كان يعتبرهم من أنصار عبد الناصر، إلا أن أمريكا لم تكن مستعجلة في هذا الأمر قبل هذا الوقت. فبدأ التفكير بغزو العراق بواسطة القوات المتواجدة في لبنان وقوات المضليين البريطانيين الذين نزلوا في الأردن، مما دفع بعبد الناصر للتوجه يوم ١٦ تموز إلى الاتحاد السوفيتي طالباً التأييد والدعم المعنوي منهم للعراق خشية من احتمال رد فعل بريطانيا وأمريكا على الانقلاب. وفي اليوم التالي طلبت تركيا دعم ومساندة أمريكا بتوفير غطاء جوي لها للقيام بغزو العراق.

أثناء زيارة عبد الناصر لموسكو اعترف الاتحاد السوفيتي بالحكومة

الجديدة في العراق، وأطلق بعض التهديدات ضد أي عدوان بحق العراق. وأوعز عبد الناصر وهو هناك بذهاب ممثل عنه إلى القيادة العراقية للإعراب عن التأييد القوي لها، كما وأمر بإعداد بعض أسراب الطائرات المتواجدة في المناطق السورية القريبة من العراق لاستخدامها عند الحاجة للدفاع عن العراق.

كان رأي البريطانيين عدم التسرع، بل التريث خاصة وان الأوضاع في العراق قد أفلتت من أيديهم، وتمت السيطرة التامة على الأوضاع في الداخل، مع وجود عدد كبير من الرعايا البريطانيين تحت رحمة القيادة الجديدة، ولها الكثير من المصالح خصوصاً النفطية في البلاد، ومن ناحية أخرى، فإن القيادة الجديدة أرسلت بعض الاشارات بعدم التعرض للمصالح البريطانية والإبقاء على العلاقات معها. لذلك فإن بريطانيا أقنعت أمريكا بعدم جدوى القيام بأي عمل ضد العراق، كذلك عدم تأييد الطلب التركي خشية من التدخل السوفيتي في الأمر ودفعه لغزو تركيا وربما قيام حرب عالمية ثالثة.

كان نوري السعيد قد تمكن من الاختفاء لمدة يومين بعد الثورة إلى أن تم العثور عليه وقتله في الشارع ثم سحله وتمزيق جثته إرباً إرباً. وكان الحقد والكره السياسيين بالغاً ذروتهما ضد نوري السعيد وعبد الاله بتأثير التحريض السياسي لمختلف الأحزاب التي كانت تعاديهما على مر عقود من السنين وخاصة الحزب الشيوعي والبعث والتيار القومي وعدد من الضباط الأحرار إضافة لتأثير إذاعة صوت العرب من القاهرة التي كانت تهاجمهما بضراوة وتتهمهما بالخيانة والعمالة في وقت لم يكن الرجلان على وفاق مستمر، وكثيراً ما كانا يختلفان على العديد من المسائل، وكانا في اعتقادهما يعملان لخدمة البلاد ولكن بطريقتيهما اللتين كانا يتصورانها عملية وواقعية لتلك الظروف الصعبة والقاسية اقتصادياً وثقافياً وسياسياً وعسكرياً وأمنياً. تلك الظروف التي نتجت عنها الكثير من المآسي والكوارث وخنق الحريات السياسية والتجاوزات.. .إلخ

صحب الثورة بعض التجاوزات وأعمال السلب والنهب وبعض الأعمال الغوغائية من قبل بعض الأفراد الغير منضبطين من الجماهير، ويمكن تفهم هذه التجاوزات في مثل هذه الظروف وتوقع حدوثها في اي مجتمع خصوصاً في العالم الثالث. كما ولا يمكن أن يعتبر الهيجان الجماهيري في مثل هذه الحالات دليلاً قطعيا على عدم اتيان العكس من قبل نفس هؤلاء لو تغيرت المعادلة والنزال واختلفت النتائج. بمعنى كان يمكن تصور خروج نفس الجماهير وبنفس الزخم ربما لسحل وتمزيق جثث القائمين بالانقلاب لو كان فاشلاً مثلاً.

الأيام الأولى للثورة

في اليوم التالي للانقلاب وما بعده بدأت الأوضاع الأمنية تهدأ وأصبح الزعيم عبد الكريم قاسم رئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة ووزيراً للدفاع، وعبد السلام عارف نائبه في المنصبين إضافة لوزارة الداخلية التي انيطت به. وكانت العلاقات وطيدة بين الرجلين لدرجة انهما كانا ينامان في غرفة واحدة، وكان عبد الكريم معلماً سابقاً لعبد السلام أثناء ما كان الأخير طالباً في الكلية العسكرية. وبناء على اتفاق مسبق بين كل من عبد الكريم وعبد السلام وعبد اللطيف الدراجي شكل مجلس من ثلاثة أشخاص برئاسة اللواء محمد نجيب الربيعي سمي بمجلس السيادة وهو بمثابة أعلى سلطة تنفيذية في البلاد، إلا ان الواقع لم يكن كذلك، فالمجلس المذكور لم يكن في الواقع إلا شكلياً وكانت السلطات الحقيقية بيد عبد الكريم وعبد السلام الذين كانا تحت ضغط متناقض ومختلف لبعض الضباط الأحرار وبعض الجهات السياسية أيضاً. كما وعينوا الوزراء من مختلف الأحزاب السياسية المؤيدة (باستثناء الشيوعي بسبب الوضع والظرف الراهن) مع إدخال بعض الشخصيات الوطنية المستقلة. ولم يكن أمام الأحزاب السياسية في تلك المرحلة إلا الترحيب بالتشكيلة الحكومية وعسكرة نظام الحكم دون اعتراض ودون المطالبة بحياة برلمانية أو ما

شابه ذلك، فالفترة حرجة.

بمجرد نجاح الانقلاب لم يعد أثر لما سمي بتنظيمات الضباط الأحرار. ومنذ الأيام الأولى ظهرت الخلافات الايديولوجية والفكرية بينهم وكانوا في تناقض كبير فيما بين بعضهم البعض، وكل منهم أو كل مجموعة صغيرة منهم يحاول جني الثمار لمصلحته وحسب توجهاته كما كانوا قبل ذلك، مما دعى بعبد الكريم وعبد السلام إلى إبعاد عدد من هؤلاء الضباط إلى وحدات غير فعالة أو مناطق بعيدة عن بغداد. ومن بين الذين أبعدوا العقيد الركن عبد الوهاب الشواف الذي عين كآمر لحامية الموصل، فحاور اصدقاءه ومؤيديه للقيام بانقلاب جديد على الانقلابيين إلا ان هؤلاء لم يوافقوه الرأي لخطورة الوضع بسبب التهديدات الأجنبية التي كانت لا تزال حامية. وهكذا تتضح الصورة السياسية لواقع الحكم العراقي وسيطرة العساكر على السياسة بعيداً عن أي دور ديمقراطي أو سلمي او تعددي. ولم يكن حال ما سمي بجبهة الاتحاد الوطني بين بعض الحزاب السياسية بأحسن حال من تنظيمات الضباط الأحرار في هذا الخصوص. وما هي إلا اربعة أيام بعد الانقلاب وإذا بالشيوعيين يوصلون صورة برقية صادرة من السفارة المصرية في بغداد مرسلة من عبد السلام إلى جمال عبد الناصر بخصوص الانقلاب ورغبتهم ونيتهم في الدخول في الوحدة القائمة بين مصر وسوريا وكونهم على استعداد لحمل عبد الكريم بقبول ذلك ولو بالقوة والازاحة. ويقول أنصار عبد السلام بأن الكلمات الأخيرة بخصوص عبد الكريم لم تكن موجودة في اصل البرقية بل أضيفت لها فيما بعد من قبل مغرضي عبد السلام والمناوئين لفكرة الوحدة الفورية، أي الذين قدموا صورة البرقية لعبد الكريم. وفي يوم ١٨ تموز سافر وفد برئاسة عبد السلام إلى دمشق لملاقاة عبد الناصر الموجود في ذلك الوقت هناك باعتباره رئيساً لدولة الوحدة. ثم حضر وفد عسكري مشترك عال من دولة الوحدة إلى العراق للتنسيق ووضع الخطط اللازمة للدفاع عن العراق في حال تعرضه لأي عدوان خارجي.

ومنذ الأيام الأولى للثورة ترددت أيضاً أنباء أكدها فيما بعد العديد من الأشخاص بأن عبد الكريم لم يقرر ولم يرضى فيما بعد بالمذبحة التي وقعت للعائلة المالكة وبالذات للملك والسيدات، وكان من المقرر إما إسكانهم في إحدى مناطق العراق وخصوصاً في مصيف سرسنك في منطقة دهوك حيث ارتياح العائلة المالكة للمنطقة فكثيراً ما كانوا ينتقلون إليها صيفاً، أو إخراجهم إلى إحدى الدول. إلا أن القوات التي هجمت على قصر الرحاب قامت بتلك المذبحة البشعة في أحرج وأدق ساعات الثورة والقتال التي ليس من السهل اتخاذ القرار الصائب أو تحكيم العقل والمنطق دائماً فيها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يقال أنه وصلت إليهم معلومات باحتمال قيام تحرك من بعض القادة العسكريين الموالين للنظام الملكي للإجهاض على الثورة، ونتيجة لذلك فإن المسئول عن القبض على العائلة المالكة قام بتلك المذبحة بغية قطع الطريق على هؤلاء القادة للقيام بأية محاولة. إذ ذكر بأن قائد الفرقة الأولى (عمر علي) في مدينة الديوانية حاول القيام بتمرد وعصيان على الثورة إلا ان أنصار الحزب الشيوعي بالدرجة الساس من الفلاحين والجماهير طوقوا هذه القوات ومنعوهم من أي تحرك. وبهذا فقد ثبت فشل نظرية نوري السعيد والحكومة السابقة في الاعتماد على الجيش ونفوذ الاقطاع وكبار الملاكين لدعم حكومتهم وحمايتها. وقد نجا من تلك المذابح من العائلة المالكة الشريف الحسين بن علي وقرينته الأميرة بديعة أخت الوصي عبد الاله مع أولادهما عبد الله ومحمد وعلي حيث تم إنقاذهم وإخراجهم من العراق عن طريق السفارة السعودية في بغداد واستقر الأمر بهم في النهاية ببريطانيا. ويعتبر الشريف علي بن الحسين أحد أقطاب المعارضة العراقية ضمن المؤتمر الوطني العراقي الموحد كزعيم للملكية الدستورية.

الخلافات بين عبدالكريم وعبد السلام

كانت البرقية التي أشير إليها سابقاً بمثابة الفجوة الأولى التي وقعت بين الرجلين منذ الأيام الأولى لتسلمهم السلطة بحيث انقسم الضباط المقربين منهما على أثرها، يؤيد البعض منهم هذا والبعض الآخر يؤيدون الثاني. ونفس الأمر يمكن أن يقال عن الأحزاب السياسية، وبدأت المشاحنات والتكتلات بينهم مع زيادة وتوسيع رقعة الخلاف بينهما.

منذ الأسبوع الأول للثورة حضر ميشيل عفلق إلى العراق وفرض على قيادة العراق لحزب البعث -الذي كان في ذلك الوقت حزباً ضعيفاً وصغيراً مقارنة بالشيوعي مثلاً- للمطالبة بوحدة اندماجية وفورية كضرورة ملحة مع الجمهورية العربية المتحدة المكونة من مصر وسوريا، وليساهم في زيادة الخلاف بين قطبي الثورة عبد الكريم وعبد السلام بدرجة كبيرة مع الأسباب الأخرى. ورغم اختلاف وجهة نظر العديد من قيادة بعث العراق مع ذلك، إلا انهم اضطروا للقبول به لينضموا إلى جانب التيارات والتوجهات القومية المنادية بمثل تلك الوحدة، وليصطفوا إلى جانب مناصري عبد السلام، بعكس الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني وأغلبية الجماهير خصوصاً من الشيعة الذين وقفوا ضد الوحدة الاندماجية وناصروا توجهات عبدالكريم.

كان عبد السلام في هذه الأيام يكثر من زياراته للوحدات العسكرية والمرافق المهمة والمدن العراقية ويلقي بالخطب النارية والثورية بالكثير من العفوية والأخطاء اللغوية والفلسفية والعبارات الساذجة. ومما كان يلاحظ في خطبه مباهاته بنفسه كونه صاحب الدور الأول والأساسي في الثورة وما كان يستشف منه إعتبار نفسه الأحق بالمركز الأول والأعلى في الدولة، إضافة لتجنبه ذكر اسم عبد الكريم في أكثر خطبه وحتى حينما يستدعي الموقف ذكر اسماء كبار الضباط الأحرار فإنه غالبا ما كان يتجاهل ذكر عبد الكريم الذي كان يحز في نفسه ذلك كثيراً خاصة وقد أثر فيه موضوع البرقية.

كان عبد الكريم على علم بتوجهات عبد السلام القومية ودعم بعض كبار الضباط وكذلك بعض من يحملون الأفكار القومية والتيارات القومية المتعصبة،

فكان يخشى من ذلك مما دفعه للجوء إلى الطرف النقيض وبالذات الشيوعيين الذين لعبوا دوراً كبيراً في الثورة ولا يزال بحكم كثافتهم وجماهيريتهم الواسعة ودور الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي على المستوى الداخلي والدولي.

ومما قام به عبد الكريم في هذا الاتجاه ولدعم القوات المسلحة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، سماحه بتشكيل ميليشيا مسلحة بإسم (المقاومة الشعبية) وكان جلهم من عامة الناس والبسطاء ومن الشيوعيين وذلك بعد اسبوعيم من الثورة. وكانت دوافع تشكيلهم نبيلة ولكن تجاوزات البعض منهم أفقدهم الكثير.

وبهذا فقد قوى مركزه وبخلافه ضعف مركز عبد السلام أمامه، فلجأ إلى المطالبة بتشكيل مجلس قيادة الثورة الذي كان في السابق من بين طروحات ما بعد النجاح وكان من بين الأسماء بعض صغار الرتب من الضباط مما دعى بعبد الكريم لعدم التجاوب معه ورفض قيام ذلك المجلس. ومن الجدير بالذكر فإن بعض الضباط الأحرار قد طالبوا عبد الكريم منذ الأيام الأولى للثورة لاقامة مثل هذا المجلس، بدوره احالهم على عبد السلام للحصول على موافقته، إلا ان المذكور رفض ذلك.

كانت الخلافات بين الرجلين في طريقها إلى المزيد والأكثر علناً ولا زالت الثورة في أيامها الأولى. وسيطرة نفوذ عبدالكريم اتضح مما دعى بالآخرين للإلحاح بضرورة إقامة الوحدة، والقيام بالاحتجاجات والتظاهرات وتقديم المطالبات حول ذلك، مما كان يستدعي للرد من جانب الطرف الآخر وبالنتيجة خلق المشاكل والمآسي وردود الأفعال القوية وما إلى ذلك. ويحمل كلا الطرفان تبعات ذلك إلى الطرف المناهض، ولكن الواضح ان برنامج الوحدة الاندماجية والفورية لم يكن واقعيا أو صالحاً، كما وانه لا يتماشى مع ظروف البلد الأثنية والمذهبية والسياسية لا في ذلك الوقت ولا في غيره من الأوقات. لذا فيحمل أصحاب تلك الآراء والتوجهات القسط الأكبر من تبعات تلك المآسي والكوارث والنتائج.

المحور الرابع
بعد ثورة تموز ١٩٥٨

شيء عن الزعيم عبد الكريم قاسم

كان عبد الكريم ضابطاً نشطاً شجاعاً ناجحاً في عمله، يفتخر بعراقيته، لم يكن له ميول سياسية معينة، بل كان وطنياً خالصاً، يعتبر الانتماء العراقي فوق أي اعتبار آخر، فلم يعرف التعصب القومي أو الديني مثلاً. كان من عامة الناس، يكثر من تجواله بينهم والوقوف على مشاكلهم واحتياجاتهم. لا يفرق بين هذا وذاك وحتى بين أشقاءه وأقاربه وأصدقاءه. ذكر في حينه ان شقيقته اشتكى إليه حال سكنها الصعب ووضعها في الوجبة الرابعة لاستلام دار من دور الاسكان التي تم تشييدها وتوزيعها على شكل وجبات وفق ضوابط معينة، وطلبت منه تقديمها إلى وجبة متقدمة، إلا انه رفض تلبية طلبها وأفهمها بضرورة انتظار دورها وفق الضوابط القانونية المعمولة بها أسوة بالجميع. وفي حالة أخرى أحال أخوه النائب

ضابط في الجيش نفسه على التقاعد كي لا يتم معاملته كأخ لرئيس الجمهورية ومنحه بعض الامتيازات التي في غير استحقاقه. أحب الفقراء والضعفاء، كان بسيطاً متواضعاً لا يحب الفخفخة والأبهة والأتكيت، شوهد كثيراً وهو يتنقل بحافلة نقل الركاب العام أو يمشي على قدميه، كما ولم يتخذ من الحيطة والحذر والحرس والخدم والحشم والحماية في تجواله وتحركاته، رحيم، عطوف، لا يميل إلى الشر والعنف والقتل والإعدام، لم يهتم بجمع المال أو الثروة، كان عفيف اليد لا يمد يده إلى أي مبلغ من أموال الشعب أو غيرها مهما كان قليلا أو كثيراً لنفسه أو لأي شيء آخر، يصرف على نفسه وغيره من راتبه الاعتيادي، وبقي على طبعه في مأكله ومشربه وزيه العسكري دائماً. لم يهتم بالسكن ولم يسكن أو يبني القصور والبيوت (بل بقي في الدار الحكومية التي كان قد استأجرها من الحكومة منذ أواسط الخمسينات حينما كان يعمل ضمن تنظيم الضباط الأحرار) ولا بالحفلات والسهرات الخاصة والسفرات. كل همه إنجاح الثورة وقيادة البلاد إلى برالأمان وإزالة الفوارق الطبقية وإسعاد الفقراء وتقوية الجيش وبناء الإنسان العراقي الحر القوي بالعلم والاقتصاد، وإزالة نفوذ الإقطاع والشيوخ وأصحاب الامتيازات وتحرير العملة من قيود الإسترليني. خصص جل وقته للعمل وخدمة البلاد. في إحدى جولاته شاهد صورة كبيرة له على باب مخبز فتوقف وطلب وزن عجينة الخبز، وتبين ان وزنه أقل من الوزن المقرر فقال لهم (صغروا صورتي وكبروا العجينة). لقد صادفته مرتين وهو يدخل إلى وزارة الدفاع بسيارة واحدة يقودها سائق حيث مقر الرئاسة أيضاً دون حراسة أو حماية. كما وروى لي شخص قبل سنوات حيث قال: "... كنت عاملاً في إحدى كبريات معامل النسيج ببغداد، وكانت هناك بعض الخلافات بين العمال وأصحاب المعمل. وفي ليلة بينما كنا نعمل وإذا بجرس باب المعمل يدق وعند فتح الباب أصبحنا وجهاً لوجه مع الزعيم عبد الكريم حيث حضر لوحده للالتقاء بالعمال والوقوف على جوهر الخلاف الذي كان قد طرق سمعه، وبعد التحدث

والاستماع إلى وجهات نظرنا وإبداء رأيه المساند لمطالبنا طلب منا التعاون مع إدارة المعمل وأصحابه وعدم التقاعس في العمل أو إتيان أي عمل ضار بالإنتاج أو السماح بتطور الخلافات كون أصحاب المعمل عراقيين أيضاً رغم كونهم برجوازيين كبار وهو لا يميل إليهم كثيراً إلا أن المعمل يخدم العراق والعراقيين وإن الشعب سيتضرر من الخلافات، وعند الانتهاء مد يده في جيبه وأخرج محفظته الحاوية على خمسة دنانير فقط وقدمها لنا وأقسم لنا بأنه المبلغ الوحيد الذي يمتلكه وهو من راتبه الخالص وأجبرنا على قبوله منه وتوزيعه بالتساوي فيما بيننا ثم غادرنا ". ومعلوم إنه حينما قتل لم يعثر عنده إلا على أقل من الدينارين ولم يكن له أي مبلغ آخر في الداخل أو الخارج أو أملاك أو شيء آخر. انه كان يؤمن بنوع من الديمقراطية وحالة الوسطية في الحياة، إلا ان سياسيوا البلاد وكذلك العسكريون المتنفذون في ذلك الوقت لم يقدروا هذه الأوضاع للأسف وركب كل منهم حصانه من دون اعتبار إلى أين يؤدي به حصانه.

أقام العديد من المشاريع الاسكانية للفقراء وذوي الدخول المحدودة من العمال والموظفين بعدة آلاف من الوحدات السكنية في عموم العراق، وكانت لبغداد حصة كبيرة منها بحكم كونها العاصمة ووجود آلاف العوائل في الصرائف. كما وبدأ بمشاريع لتجميل المدن ومنها قناة الجيش وحديقة الأمة والعديد من الحدائق والمتنزهات في بغداد وكذا الحال مع بقية المدن العراقية، إضافة لتحسين الطرق والشوارع وشق الكثير منها، وغيرها من المشاريع.

أحب الشعب وأحبوه إلى درجة لا تقاس عند البعض وربما عند أغلبية الشعب ابتداءً، وكان حينما يذهب إلى صلاة الجمعة يحتاج للكثير من الوقت والمشقة لقطع طريقه وسط الزحام بين آلاف الجماهير التي كانت تحضر للاحتفاء به، وفي بعض الأحيان كانوا يحملونه وسيارته إلى أن يوصلوه إلى باب الجامع. ألفت القصائد والأشعار الكثيرة وأنشدت الأناشيد المتغنى به، وبقى الكثيرون من الناس لا يصدقون مقتله واغتياله

بعد العملية الانقلابية ضده في شباط ١٩٦٣ رغم عرضه في التلفزيون ونشر الصور في الصحف والجرائد، وكان البعض ينظر للقمر حيث كان يترآى لهم وجود صورة وجه عبد الكريم على سطحه.

كان عبد الكريم متسامحاً لدرجة إنه تسامح كثيراً مع رفيق دربه عبد السلام الذي ثبت لعدة مرات منذ الأيام الأولى للثورة إنه كان ينوي الإيقاع به والقضاء عليه. وفي حالة أخرى كان عبد الكريم قد عفا عن المجموعة التي نصبت له كميناً لاغتياله. وكان يستغل موعد حلول بعض المناسبات الدينية والوطنية لتخفيف أحكام السجناء أو إطلاق سراح الموقوفين والمحجوزين السياسيين وحتى غير السياسيين أحياناً أيضاً، كما إنه كان يمنح رواتب شهر كامل أو أنصاف شهر للموظفين والعاملين في بعض المناسبات، ويقدم ما يستطيع من مساعدات ودعم إلى بعض الدول العربية والإسلامية وحركات التحرر الوطنية.

بعد الثورة بأقل من ثلاثة أشهر أصدر قانون الاصلاح الزراعي الذي كان من الانجازات المهمة له في تلك الفترة وفيما بعد أيضاً لو جرى تنفيذه واستغلال نتائجه وفق قصد اصداره. وبهذا القانون فقد قضى على الاقطاع الذين كانوا يشكلون تهديداً خطيراً لحكمه، وبه تغير المجتمع العراقي تغييراً كبيراً، كما واعطى انطباعاً حسناً عن نظام الحكم خصوصاً لدى غالبية الشعب وكذلك الدول والقوى اليسارية في العالم. وبموجب هذا القانون فقد تم نزع ملكية الأراضي الزراعية من الملاكين الكبار الذين لم يكن عددهم يبلغ ثلاثة آلاف ملاك والذين كانت نسبة ملكياتهم للأراضي الزراعية تقترب من ثلاثة الأرباع بالمائة من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة في البلاد، وكانوا يستغلون الفلاحين الذين كان نسبتهم تقترب من ثلاثة أرباع سكان العراق. وتم تحديد الملكية الزراعية بألف دونم من الأراضي التي تسقى ديماً وألفا دونم للتي تعتمد على الأمطار لكل فرد. وعلى الرغم من الشكوك والاعتراضات العديدة على الملكيات السابقة، إلا ان القانون أوجب تعويض الملاكين عن مصادرة تلك الأراضي التي تمت

بسرعة. وكان هذا القانون تحمل في طياته أهدافاً سياسية واقتصادية في آن واحد، ولكن النتائج لم تكن كالمرجوة منها، إذ ان كبار الملاكين والاقطاع شكلوا تهديداً للحكم كما وان الفلاحين لم يستفيدوا أو لم يفيدوا كما كان يرتجى منهم لأسباب عديدة، منها التأخير والتباطؤ في التوزيع، ومشاكل التوزيع الكثيرة، وعدم توفر الجدية المطلوبة لدى الكثيرين، والالتهاء بالساسة والمظاهرات والاحتفالات والتجمعات وما إلى ذلك وترك الزراعة وغيرها من الأسباب.

أقدم عبد الكريم قبل زوال عام ١٩٥٩على اصدار قانون الأحوال الشخصية لتنظيم الحياة المدنية في العراق من حيث الزواج والطلاق والارث وحقوق الرجال والنساء، وبموجبه منع الرجال من تعدد الزوجات. وكان هذا للمرة الأولى أن يصدر مثل هذا القانون في العراق لخطورته خصوصاً في مسألة الارث الذي ساوى القانون المرأة بالرجل وكذلك منع تعدد الزوجات خلافاً للشريعة الاسلامية. لهذا فان هذا القانون سبب الكثير من الجدل والنقاشات والمشاكل في البلاد لذلك السبب، واتخذت المرجعيات الدينية وبالذات الشيعية المناوئة أصلاً للسلطة موقفاً متشدداً من ذلك، وكانوا يعتبرون ذلك من بنى أفكار ومؤامرات الحزب الشيوعي، دافعاً لتأسيس أحزاب سياسية دينية خصوصاً في كربلاء والنجف. في وقت كان هناك خرق لأحكام الشريعة في قوانين أخرى سنت في العهد الملكي كمسألة العقوبات على السارق مثلاً والتي تختلف العقوبات عليها في الشريعة عن قانون العقوبات، ولم يتم الاعتراض عليها أوعلى الحكام بسببها، كما وان الشيعة قد تمتعوا في ظل هذا الحكم بقدر جيد من المساواة مقارنة بغيرها من الحكومات في السابق أو فيما بعد سواء في الحرية الدينية وممارسة الشعاءر الخاصة بهم، او من حيث التعيين في الدوائر الحكومية أو المدارس والكليات أو المناصب والمراكز بمختلف درجاتها.

واعتبر الكثيرون القانون رقم ٨٠ في كانون الأول عام ١٩٦١ لتأميم

النفط مع قانون الاصلاح الزراعي المار الذكر من كبريات انجازات حكومة قاسم. وبموجب هذا القانون استعادت الدولة ما نسبته ٥. ٩٩ ٪ من الأراضي المقدمة لشركات النفط العالمية ومن دون أي تعويض. أما الباقي ونسبته النصف بالمائة فكانت تمثل الأراضي وحقول النفط المستغلة فعلاً من قبل تلك الشركات لاستخراج النفط. أما النسبة الأولى فكانت لأراضي منحت في العهود السابقة لتلك الشركات إلا انها لم تقم باستثمارها بعد.

ويذكر ان قاسم قد أعلن بعد سويعات من توقيعه على قرار تأميم امتيازات شركات النفط عن ادراكه بان هذا القانون سيكلفه حياته، إذ كان يدرك ما وقع لمصدق رئيس وزراء إيران عام ١٩٥٢ بعد تأميمه لنفط إيران.

كانت أقوى الاعتراضات قد وردت من الحكومة البريطانية التي كانت شركاتها تملك حوالي ربع أسهم شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق، ولما لم يجد الكثير من الآذان الصاغية العراقية لمطالبها أخذت بالتنسيق مع الحكومة الأمريكية لمعاداة حكومة قاسم التي بدورها لم تستفد شيئاً من هذا القانون بسبب العراقيل التي وضعت في طريقها وانخفاض الانتاج والتسويق. ويرى البعض من المختصين بأن التشاور والمفاوضات مع الشركات ومحاولة الحصول على بعض المزايا بهذا الخصوص كان أجدى بكثير في هذا المجال بعيداً عن المزايدات السياسية التي كانت وراء بعض من هذه القوانين بالدرجة الأساس.

لم يعد عبد الكريم كما كان في السابق، بل تغير كثيراً بمرور الزمان، ولهذا التغيير بالطبع أسباب كثيرة، يتحمل هو شخصياً وزر بعضها ربما دون قصد، حيث يستوجب التذكر بأنه كان رجلاً عسكرياً قليل الخبرة في الشئون السياسة والإدارة المدنية على مستوى رئاسة وإدارة بلاد كالعراق خاصة، وهي بلا شك ليست من الأمور السهلة والهينة حتى على غيره في بلد مليء بالتعقيدات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتركيبية. في حين إن هناك أسباباً أخرى يتحملها شخصياً ودفع بحياته ثمناً لجميعها، مع وجود دور كبير للمحيطين به والشعب الذي يدفع أيضاً

ولغاية الآن أثمان ذلك عند ربط الأحداث والنتائج والإفرازات. حيث تملكه الغرور ولم يتمكن من التخلص من جمود العقلية العسكرية وغطرستها كون عدم ملاءمتها لوحدها في إدارة دفة الحكم، وظن إن تصفيق الجماهير وديماغوجيتها تحميه وتغطي تبعات أعماله وتصرفاته وأخطاءه مهما كثرت أو كبرت. كما وإنه وضع نفسه فوق الميول والاتجاهات وأراد أن يكون رئيساً لكل العراق والعراقيين ولم ينصرف باله إلى تشكيل حزب سياسي له، غيرآبه بدرجة كافية لدور الأحزاب وخاصة بعض الصغيرة منها رغم تعرضه لمحاولة اغتيال على يد أنصار واحد منها، كما ولم ينتبه إلى دور وعلاقة بعض من هذه الأحزاب بالخارج وكذلك في الدوائر المختصة بهذه الأمور في الداخل ومدى إخلاصهم له، واعتقد أن بإمكانه تدارك أي أمر يحاك ضده، فدفع بشكل أو بآخر برغبته أو تحت تأثيرات مختلفة لتفتيت الأحزاب وزرع الفتنة بين أعضاء القيادة في الحزب الواحد أو بين الأحزاب المختلفة. إنه بدأ يتجبر ويميل شيئاً فشيئاً نحو الديكتاتورية وحكم الفرد الواحد والاعتداد الشديد بالذات وعدم الإصغاء لأحد، ثم أخذ يخشى أقرب مقربيه فاختلطت عليه جميع الأمور وتفاقمت الأزمات وخاصة السياسية، وبعد أن كان رحوماً عطوفاً يرفض الإعدامات ويتألم لمقتل حتى من يشرعون في محاولات الانقلاب عليه واغتياله أو كما يقول الأستاذ فؤاد عارف: "... إنه شاهده وهو يبكي عندما سمع بمقتل الشواف " الذي قاد عملية انقلابية خطيرة ضده. أو كما يقول الأستاذ المذكور عنه "إنه لم يقرر قتل الملك ـ فيصل الثاني ـ وأعوانه في يوم ثورته عليهم بل تم قتلهم دون علمه وإرادته"، أصبح من مؤيدي الاعدامات، وامتلأت السجون بالسياسيين من مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية، وكانت غلطته الكبرى موقفه تجاه المسألة الكوردية في وقت كانت أعداءه يتربصون له من الداخل كرجالات العهد القديم والأحزاب القومية وغير القومية وبالمناوبة والكثير من الإقطاع والشيوخ والأغوات القدماء وبعض العسكريين وأناس آخرين حقدوا عليه وعلى نظامه بسبب سوء أعمال بعض

الإدارات والأجهزة وخاصة ما سميت بمحاكمات مهداوي وقانون الإصلاح الزراعي. أما من الخارج فبسبب الثورة وتوجهاته السياسية أولاً، ومن ثم بسبب مواقفه تجاه قضية فلسطين، ودعمه لبعض حركات التحرر، ومطالبته بالكويت حيث انتهت الحماية البريطانية للكويت عام ١٩٦١ فأخذ عبد الكريم يطالب بها وهدد بضمها للعراق بالقوة العسكرية. وكذلك مشاكله الحدودية في منطقة شط العرب مع إيران، وفوق ذلك القوانين والتشريعات الخاصة بالبترول والاستثمارات والامتيازات، وتقليص أو تحجيم دور الشركات الأجنبية في الاستحواذ على البترول العراقي، وكذلك التوجه نحو المعسكر الاشتراكي، إضافة إلى بعض الخلافات العربية وعلى رأسها مع جمال عبد الناصر وبعض الجهات من القوميين العرب الآخرين، في حين أغلب دول الجوار لم يكونوا ينظرون بعين الرضا إليه ونظامه وتوجهاته. وكان لعبد السلام وبعض القوميين المتطرفين العرب وبعض الضباط والسياسيين دور كبير في هذه الخلافات والمشاكل والمتاعب له سواء في الداخل أو في الخارج وخاصة مع الأنظمة والأحزاب والجهات ذات التوجهات القومية وبالذات المتشددين منهم وكذلك مع عبد الناصر، ويتحمل عبد السلام تبعات الكثير من التغير في تصرفات وأعمال عبد الكريم ونتائج سلوكه الجديد. حيث كان عبد السلام كما يشير إليه الكثيرون ممن عرفوه عن قرب وما ورد في الأدبيات المختلفة، رجلاً حاقداً متهوراً، غير منضبط، لا يستقيم عنده أمر، مزاجي متقلب الأطوار.

لما كانت الثورة تعني التغيير، فهي إما تبدأ بالبناء أو تبدأ بالهدم ثم إعادة البناء، وفي الحالة الأخيرة تكمن الكثير من المتاعب وقد تولد الكثير من الأحقاد والضغائن والتصادم والخلافات. وفي كل الأحوال فإن سوء الإدارة وانعدام الخبرة أو قلتها ووجود الأعداء الماكرون الكثيرون وحالة اللامبالاة أو عدم الشعور بالمسئولية أو سوء التقدير كل ذلك أدى إلى تحول الحكم إلى حكم دكتاتوري فردي ملتف بالعديد من القوى

المضادة والمعادية تنشط لتعميق الخلافات، فتحولت إلى حكومة عنف وسجون وإعدامات دفعت بالقوى المختلفة للتفكير بالتخلص منها.

إضافة إلى هذه الأسباب والأدوار في تغيير عبد الكريم، ودور بعض الضباط الأحرار والتيار القومي، فإن الأحزاب الذين لعبوا الأدوار الرئيسية المهمة والمؤثرة في عموم هذا الوضع وما نتج عنه فيما بعد في الوضع السياسي وحال البلاد من جميع الوجوه هم الحزب الشيوعي العراقي والبعث العربي الاشتراكي والديمقراطي الكردستاني، فأحاول أن أتناول بعض جوانبهم بشكل مختصر. وإنني لا أقلل شأن ودور بقية الأحزاب، إلا إن الآخرين لم يعد لهم دور مؤثر تقريباً فيما بعد، إضافة إلى إنني لست في مجال تفصيل الأمور هنا.

محكمة مهداوي

حوالي نهاية شهر آغسطس ١٩٥٨ شكلت الحكومة الجديدة محكمة عسكرية عليا خاصة عرفت بمحكمة (مهداوي) نسبة إلى رئيسها العقيد الركن فاضل عباس المهداوي وهو ابن خالة الزعيم عبد الكريم، ليحال عليها المتهمون المقبوض عليهم من رجالات العهد البائد أو غيرهم ممن يحال عليها بتهمة التآمر على البلاد ونظام الحكم. وتمتعت هذه المحكمة بدرجة غير متناهية من التناقض في التأييد والمدح لدى البعض خصوصاً مناصري عبدالكريم، وبدرجة لا تقل عنها من الذم والقدح لدرجة وصفها بـ (سيرك) أو (مهزلة) لدى مناوئي عبد الكريم أو مناصري عبد السلام والتيار القومي والبعثيين وبعض آخرين. وكان السبب في هذا الذم فيماعدا الانتقادات القانونية الشكلية العامة والخاصة وخروقات حقوق الانسان العامة، بعض خصوصيات هذه المحكمة التي كانت تجري المحاكمات بشكل علني وكانت الجلسات تنقل مباشرة عبر شاشات التلفزيون ومحطة الاذاعة العراقية، وما كانت ترافق المحاكمات من سخريات كلامية وتجاوزات لفظية وسباب وشتائم وعبارات التجريح والتجريم من قبل رئيس

المحكمة بحق المحالين عليها أثناء المحاكمات أو حتى قبلها، وهي كلها مخالفات قانونية كبيرة وصريحة لا يصح صدورها من أشخاص في مثل هذه المواقع. والأكثر من هذا السماح للجمهور بالحضور في قاعة المحكمة وأثناء المحاكمات وغض الطرف عن هتافاتهم وتعليقاتهم البذيئة وابداء الآراء وعبارات تجريحية بحق المتهمين الحاضرين لدرجة التلويح بالحبال التي كانوا يحضرونها معهم للتخويف والترهيب.

أحيل على المحكمة عدد من كبار رجال العهد البائد، وأصدرت حكم الاعدام بحق أربعة منهم، وقد برز منهم وزير الداخلية سعيد قزاز وكان من كورد السليمانية وسلم نفسه للسلطات من تلقاء نفسه. وبقدر اشتهار المحكمة بمحكمة مهداوي فإن شخصية واسم سعيد قزاز قد اشتهر من خلال تحديه للمحكمة وهيئتها. كما وحكمت في أوقات مختلفة كذلك على عبد السلام عارف ورشيد عالي الكيلاني الذين كانت محاكمتهما سرية من دون الآخرين بالاعدام أيضاً. إلا ان هذه الأحكام كانت تحتاج لموافقة وتصديق عبد الكريم قاسم كي تنفذ.

لم تكن لهذه المحاكمات ايجابيات لعبد الكريم وحكمه وللشيوعيين بقدر ما كانت ضارة بهم كثيراً ولها الكثير من السلبيات، بعكس القوميين والبعثيين الذين كانت هذه المحاكمات تشكل دعاية مجانية واسعة لهم، إذ بعد أن كانوا منطوين على أنفسهم ولم يسمع بهم خصوصاً البعثيين إلا القليل من العراقيين، أصبح اسمهم على كل لسان لكثرة تردد اسمهم خلال المحاكمات. ومن جهة اخرى فإن بعض المحالين على المحكمة كانوا من المناوئين لهم والمعادين لعبد الناصر من رجال العهد الملكي مثلاً. وبالنتيجة كانت لهذه المحكمة أثرها السلبي الكبير على مستقبل حكم عبد الكريم وشخصه.

الأحزاب السياسية والفوضى السياسية

لقد شهدت تلك الفترة نشاطاً كبيراً للأحزاب السياسية وكانت حسب فلسفاتها ونظرياتها المعتمدة إما قومية أو ماركسية أو دينية أو ليبرالية أو بين هذا وذاك. وكل منهم يحاول أن يؤثر بشكل أو بآخر على سياسة البلاد وعلى شخص عبد الكريم بالذات عن قصد أو من دونه.

لقد أجاز عبد الكريم تشكيل الأحزاب السياسية المختلفة، ووضع الدستور المؤقت للبلاد واعتبر العرب والكورد شركاء في الوطن بموجب الدستور، ومنح الحرية للصحافة وتشكيل النقابات والجمعيات والنوادي، ونادى بتحقيق الديمقراطية والعدالة والحرية والمساواة بين الجميع والرجال والنساء. لقد انضم الكثيرون إلى الأحزاب وخاصة من الضباط والقوات المسلحة، إذ تسميات الانقلابات والثورات والضباط الأحراركانت تحركهم وتدفعهم لخوض غمار السياسة بالعقلية العسكرية والكثير من التشنج والعفرتة والغرور والكثير من التنافس الغير شريف واللجوء إلى أساليب العنف والتآمر واستغلال الفرص لتصفية الحسابات والمنافسات بصفة الند للند أو الأعداء لا بالحوار وتبادل وجهات النظر والنقد والإقناع وما إلى ذلك، في حين لم يكن الدافع للانتماء إلى الأحزاب ناتجاً في كثير من الأحيان عن فهم مبادئ وأفكار وأيديولوجية الحزب أو الإعجاب بها، بل تعددت الأسباب، ومن هنا كان انعدام التطابق أو حتى التقارب بل وأحياناً التناقض بين المبادئ والأفكار والنظريات وبين الممارسة والتطبيق لدى الكثيرين المنتمين إلى حزب ما مثلاً، إضافة إلى تخلخل الوحدة الفكرية بين المنتمين للحزب الواحد وعلى مستوى القيادة أحياناً ونتيجتها كانت الخلافات والانشقاقات. وعلى سبيل المثال كان يمكن أن يجد المرء الإقطاعي والبرجوازي والمتدين بين المنتمين للأحزاب البروليتارية أو اليسارية، أو كانوا ضمن المؤيدين لهذه الأحزاب على الرغم من تناقض المصالح والمفاهيم والأفكار وحتى التصرفات بينهم وبين جماهير هذه الأحزاب الحقيقية، أو كان البعض من المنتمين أو حتى

القياديين في الاتجاهات التي تدعي التقدمية والديمقراطية لكن تطغى على تصرفهم السلوك الرجعي والدكتاتورية البشعة حتى في الحياة الخاصة، أو ترى آخرون ينادون بحقوق الإنسان وحق الشعوب لتقرير المصير والحريات الأساسية وغيرها بشكل جزافي وعلى الإطلاق أو لشعوب بعيدة لا رابطة بينهما، أو يضحون فعلاً من أجل هذه المبادئ حينما تتعلق المسألة بهم أو ببني قومهم حتى ولو في مكان بعيد، وتجدهم على النقيض تماماً من ذلك حينما تتعلق المسألة بشعب آخر بينهما مصالح مشتركة يرونها متناقضة. إن هذه الأمور تعبر عن واقع المجتمع والظرف الذي يمر به ويعيش فيه.

من الممكن فرض القوانين والقرارات وتطبيقها طوعاً أو جبراً، ولكن لا يمكن تطبيق هذا المبدأ على جميع مناحي الحياة، فلا يمكن مثلاً اكتساب أو تبني الأفكار والمبادئ الإنسانية والسياسية فقط بالقوانين والقرارات أو التسمي بها، أو برفع الشعارات أو بتأسيس أحزاب كيفما كان أو أحزاب تابعة أو كرتونية أو منظمات وهياكل شكلية أو بالتقليد والاقتباس. إن العملية تتطلب تهيئة المجتمع والأجواء المناسبة والأرضية الصالحة لنشأة وتقبل هذه الأفكار على حقيقتها وعن قناعة وليس لسبب آخر، وبإنضاج الفكر والوعي السياسي والقانوني والاجتماعي والاقتصادي لدى الجميع حكاماً ومحكومين، وإن ذلك لا يتم بصيغة أوامر أو طفرات كبيرة بل يحتاج عملاً دؤوباً مستمراً وصبراً وتضحيات، فإن الدول الأوربية لم تصل إلى هذه المراحل بسهولة أو بقرارات أو بقفزة واحدة، بل من خلال التضحيات والخسائرالجسام والنجاح والفشل والتجارب. صحيح إنهم وكغيرهم من الفلسفات الوضعية والأيديولوجيات الأخرى المغايرة قربوا المسافات لغيرهم وقدموا مواد جاهزة إلا ان هناك خصوصيات للمناطق والشعوب والأزمنة والأعراف، وأيضاً تجدد الحياة وتغيير المفاهيم والأفكار بشكل مستمر.

هنا لابد أن نذكر أن تغييراً مهماً قد حصل ألا وهو بروز دور العنف

والثورية وتقليل أهمية الدستور والقوانين والمحاكم والقضاء بالتدريج على عكس ما كان يستوجب، في وقت يشاهد تغيير النظام السياسي من نظام قيل عنه عميل وأجنبي وخائن إلى نظام أو أنظمة قيل عنها إنها وطنية تقدمية شرعية...الخ. فنضال الأحزاب والجماعات السياسية والأفراد في السابق كانت تعتبر وطنية، وحينما يوقف أو يسجن أحد منهم كان يرفع من قدره واحترامه، وحينما يخلى سبيله كان الناس يترددون عليه ويزورونه ويبجلونه، والسلطات الحكومية نفسها كانت تعامله بشيء من الاحترام وقليل من الإنسانية على الأقل مقارنة بما بعدها من الأزمنة. حيث إنه، ومنذ أن قامت ثورة تموز ١٩٥٨ فقد الإنسان السياسي المعارض هذا التقدير والاحترام تدريجياً إلى أن وصل به الأمر بعد حكم عبد الكريم وفي بعض الحالات حتي في زمنه أيضاً إلى أن يزال من الوجود لأبسط انتقاد أو ربما لتهمة بسيطة ملفقة، ويعامل الشخص المعني معاملة الخائن والمرتكب لجريمة كبيرة مخلة بالشرف، ويلاقي أبشع وأسخف معاملة وتعذيب، ويحتقر لدرجة لا يحتقر أي مجرم عادي مهما كبرت أو دنت جريمته أو جرائمه. ولا يسري عليه في الغالب أي قانون لحماية الفرد وحقوقه الإنسانية والقانونية، ويحرم من جميع تلك الحقوق مهما عظمت شخصية ذلك الإنسان، وربما لا يقدم إلى أية جهة تحقيقية أو محكمة، أو يحكم عليه بموجب قانون ظالم لا يتفق مع أي مبدأ سماوي أو وضعي أو حتى مع الدستور أيضاً، وإذا ما كتبت له النجاة وإطلاق السراح فيكون منبوذاً من المجتمع ومن مقربيه ولا يتقرب منه أحد خوفاً من بطش الأجهزة القمعية وإجراءاتها الجهنمية.

كانت مسالة الوحدة العربية ونوعها وقبولها من عدمها من أكثر المسائل التي سببت المشاكل الكثيرة بين قاسم وبعض مؤيديه من جهة وعارف والسائرون في فلك الوحدة من الجهة الأخرى، لدرجة ان كلا الطرفان كانا يقومان بمظاهرتين منفصلتين في وقت واحد ببغداد يوم السابع من آب ١٩٥٨. كانت الأولى نظمها الحزب الشيوعي ومعه

الحزبان الوطني الديمقراطي والديمقراطي الكوردي وبعض الجماهير من المستقلين وغيرهم، وكانت تنادي برفض الوحدة الاندماجية الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة، وتطالب بوحدة فدرالية معها. وحينما وصلت هذه المظاهرة إلى ساحة وزارة الدفاع خرج عليهم عبد الكريم ليخطب فيهم. أما الثانية فكانت بالقرب منها في شارع الرشيد ولكنها كانت أصغر من الأولى نظمها أنصار عبد السلام والتيار القومي والبعث، وكانوا يطالبون بالوحدة الفورية الاندماجية، وكان عبد السلام يخطب فيهم. فكان الرجلان على طرفي نقيض تماماً. وتوسعت الفجوة بينهما لدرجة لم يعد الواحد يتحمل الآخر، وبالذات عبد السلام الذي بدأ يسعى للتخلص من عبد الكريم. إلا ان عبد الكريم بادر بالحركة، ففي شهر أيلول جرد عبد السلام من جميع مناصبه على مرحلتين. في الأولى أبقى له وزارة الداخلية، ثم عاد في نهاية نفس الشهر ليجرده منها أيضاً وعينه سفيراً للعراق في بون، إلا ان عارف رفض السفر لاستلام عمله الجديد. وفي هذا الوقت أشيع عن محاولة انقلابية لبعض مؤيدي عارف أوقف على أثره كل من المقدم أحمد حسن البكر والرائد صالح مهدي عماش. بعد بضعة أيام حضر بعض الضباط إلى مكتب عبد الكريم وأحضروا عبد السلام إلى هناك أيضاً في خطوة (على حد زعمهم) لكسر الفتور بينهما واعادة المياه إلى مجاريها واقناع عبد السلام بالذهاب لتسلم منصبه لفترة ما. إلا ان عبد السلام رفض ذلك، وعلى أثره خرج الضباط من الغرفة باستثناء فؤاد عارف الذي بقي مع عبد الكريم وعبد السلام في غرفة عبد الكريم. وكان عبد السلام مسلحاً بمسدس. وكما يروي السيد فؤاد عارف في ذكرياته فإنهما كانا يتحدثان ويتناقشان، فاتهم عبدالكريم لعبد السلام بالخيانة وذكر له موضوع البرقية، وفي هذه الأثناء أخرج عبد السلام مسدسه، وصاح به عبد الكريم فانتبه فؤاد عارف وهجم على عبد السلام وتمكن من إخراج المسدس من يده، عندئذ خر عبد السلام على الأرض باكياً، ورغم ذلك فإن عبد الكريم لم يتخذ بحقه إجراء، بل عينه سفيراً ولبى طلبه للذهاب بنفسه إلى المطار

لتوديعه. وأورد اللواء الركن عبد الكريم فرحان في ص ١٤٥ من كتابه ثورة ١٤ تموز في العراق: " ... حدثني الرئيس الأول صبحي عبد الحميد الذي كان يشغل منصب ضابط ركن في القيادة العامة إن عبد السلام عارف قد قرر إزاحة عبد الكريم قاسم وإنه قد شكل وزارة جديدة وقد أطلعه على أسماء الوزراء وكان اسمي من ضمنهم". كما واعترف عبد السلام في مذكراته التي نشرت بعد ذلك بسنوات بأنه كان ينوي قتل علد الكريم فعلاً لكنه فشل.

لم يمكث عارف في بون إلا ثلاثة أسابيع عاد بعدها من دون موافقة عبد الكريم او حتى اخباره، وفي اليوم التالي لعودته تم القبض عليه وأحيل على محكمة المهداوي بتهمة محاولة قتل قاسم، وحكم عليه بالاعدام، إلا ان عبد الكريم لم يصادق على الحكم فلم ينفذ، وبقى عبد السلام في الحبس لغاية خريف عام ١٩٦١ حيث عفى عنه. وقد خرج الشيوعيون في مظاهرة ضد عارف والبعثيين والقوميين عند القبض على عبد السلام. عندها لجأ قاسم لاستغلال نفوذ الشيوعي ضد مناوئيه لخلق وايجاد التوازن السياسي في البلاد أيضاً

كان عبد الكريم قد عفى عن رشيد عالي الكيلاني أيضاً، فعاد المذكور إلى العراق في أيلول ١٩٥٨. وقد قابله عبد الكريم وكرمه وعظم من شأنه وأعاد إليه اعتباره كونه زعيماً لثورة ١٩٤١. وبعد حوالي ثلاثة اشهر ألقي القبض عليه بتهمة التآمر للانقلاب على عبد الكريم بالتعاون مع بعض المدنيين وعدد من العسكريين من القوميين وبدعم من مصر. وأحيل أيضاً على محكمة مهداوي، وورد أسماء بعض كبار الضباط في أثناء التحقيق والمحاكمة. وعلى الرغم من انهم لم يبلغوا عن وجود هذا الأمر، فلم تتخذ الاجراءات بحقهم باستثناء اثنين منهم، حيث أوقفوا لفترة قصيرة ثم أخلي سبيلهم وتم الاكتفاء بنقلهم لمراكز أدنى وحكم على الكيلاني بالاعدام، إلا ان قاسم لم يصادق على الحكم أيضاً، ومن ثم أفرج عنه في ١٤ تموز ١٩٦١.

بعد هذه الأحداث زادت نفوذ الشيوعيين، وكان بعض العناصر الغير منضبطة من أعضائهم ومؤيديهم ومناصريهم وأغلبهم من عامة الناس وبسطائهم وحتى من الأميين يستغلون هذه الأوضاع عن دراية وتصميم أو عن جهل وعفوية وعواطف فيتجاوزون الحدود القانونية لدرجة ان البعض منهم ارتكب مخالفات قانونية كبيرة وعديدة وفي مختلف أنحاء العراق. بالمقابل فإن أمثالهم من التيارات الأخرى كانوا لا يقلون عن الأوائل في تجاوزاتهم على بعض المواطنين وتخطي القوانين. ويبقى عبد الكريم حائراً في أمره، فإن لجميع هؤلاء مؤيدون من كبار رجالات الحكم والسلطة ومن الجماهير.

بعد الحكم على عبد السلام وكرد فعل على بعض مواقف الشيوعيين والخلافات حول مسألة الوحدة ورفض عبد الكريم لها، وربما موقف البعض منهم حول قانون الاصلاح الزراعي وأمثال ذلك، فقد قدم ست وزراء محسوبين على التيار القومي استقالاتهم في الاسبوع الأول من شباط ١٩٥٩، كما وقدم عضو مجلس السيادة محمد مهدي كبة استقالته من المجلس، وكان المذكور من المساندين للقوميين، وقبل عبد الكريم هذه الاستقالات على الفور وعين وزراء جدد من المحسوبين على اليسار مما أدى إلى زيادة الخلافات بين القطبين الرئيسيين في البلاد، نتج عنه تقسيم الحكومة والمجتمع عموماً قسمين مؤيدين لقاسم، وهم على مستوى التنظيمات الساسية كانوا الشيوعيون والأكراد بالدرجة الأساس، أما القطب الآخر أو الجبهة الأخرى فكانوا مناوئي قاسم وهم التيار القومي العربي والبعث والتركمان. وأصبح الأواخر خارج السلطة ومركز القرار، فبدءوا بالتفكير والتخطيط للانقلاب على قاسم، في وقت كانت الحملات الاعلامية بين الطرفين وصلت مداها إلى خارج البلاد كمصر وسوريا سواء في الاذاعات والتلفزيون أو الصحف والجرائد وغير ذلك. وتم الاتفاق بين الشواف الذي كان في الموصل، والجمهورية العربية المتحدة على تقديم الدعم للأول للقيام بانقلاب على عبد الكريم، وهذا ما سمي فيما بعد بمؤامرة الشواف التي فشلت.

محاولة شواف الانقلابية الفاشلة

لا تزال الخلافات قائمة بين مؤيدي ومعارضي هذه العملية حول العديد من المسائل وبالذات حول وجود تصميم وتخطيط وتنسيق واستعداد وتهيئة مسبقة لهذه العملية قبل وقوعها بمدة، أو كونها وليدة يومها أو رد فعل على ما قام به (جماعة قطار السلام) من تجاوزات واعتداءات على مكاتب القوميين العرب في الموصل وحول دور الجمهورية العربية المتحدة من عدمه. ولهذا فمن الطبيعي ان يسمي مؤيدي العملية تلك المحاولة بالانتفاضة أو الحركة أو ما شابه ذلك، وغيرهم يسمونها مؤامرة أو عصيان أو تمرد ...إلخ.

فمؤيدي العملية وهم عدد من الضباط الأحرار وبعض السياسيين المدنيين من القوميين العرب والبعثيين يقولون بأن مدينتي الموصل والرمادي كانتا ضمن نفوذ القوميين ومستعصيتين على التغلغل الشيوعي. فاراد الشيوعيون كسر هذا الطوق ابتداء بالموصل، وقرر القوميون والبعثيون التصدي لهم ولعبد الكريم فيما لو لم يمنعهم من ذلك.

بينما الرواية الأخرى تقول بأن المعلومات التي توفرت بالدليل وجود نية مبيتة وتخطيط لتنفيذ انقلاب على حكم عبد الكريم ابتداء بالموصل وبدعم سوري مصري وتقديمهما محطة اذاعة وبعض الأسلحة والتهيئة للتدخل العسكري عند اللزوم إلى جانب الانقلابيين، وكان لابد من إفشال هذه المؤامرة.

كانت هناك منظمة تدعى أنصار السلام، وكان معروفاً كونها واجهة للحزب الشيوعي. قررت هذه المنظمة عقد مؤتمرها السنوي في الاسبوع الأول من شهر آذار عام ١٩٥٩ بمدينة الموصل. وتم تهيأة قطار لنقلهم من مركز تجمعهم ببغداد إلى الموصل يوم ٧ آذار. قبل ذلك حضر عبد الوهاب الشواف ـ الذي كان في ذلك الوقت آمراً للحامية العسكرية في الموصل ـ إلى بغداد وتحدث إلى عبد الكريم لمنع عقد هذا المؤتمر، إلا ان عبد

الكريم لم يتجاوب مع مطلبه.

في اليوم المحدد توجه المؤتمرون بقطارهم إلى الموصل. وكانت الموصل في ذلك اليوم كقدر على نار حامية، وعقد المؤتمر وانتهى بسلام وعادت الأغلبية إلى بغداد وبقى القليل منهم لعدم سعة القطار للبقية على حد قول البعض ولم يقع شيء في ذلك اليوم من الطرفين. وفي اليوم التالي وقعت بعض الأحداث والاعتداءات على بعض المكاتب والمقرات والمكتبات والمقاهي والأشخاص، ويتهم كل طرف الجانب الآخر بالبدأ بالاعتداء. اتصل الشواف بعبد الكريم الذي قرر عن طريق الحاكم العسكري العام توقيف عدد متساو من كلا الطرفين ومحاولة السيطرة على الوضع وإخماد نار الفتنة. وفعلاً تم تنفيذ أمر التوقيف كما ورد، إلا انه لم يتم السيطرة على الوضع، فوقعت بعض المجازر والقتل وأعمال السلب والنهب من الجانبين ومن الغير أيضاً.

كان الشواف متفقاً مع بعض كبار الضباط كرفعت الحاج سري الذي كان يشغل منصب مدير الاستخبارات العسكرية ومقره كان بجوار مكتب عبد الكريم قاسم في وزارة الدفاع، وكذلك عبد العزيز العقيلي وناظم الطبقجلي الذين كانا قائدين لفرقتين عسكرية أحدهما ببغداد والآخر في كركوك وكذلك عارف عبد الرزاق الذي كان آمراً لقاعدة الحبانية الجوية لتنفيذ خطة الانقلاب في يوم وصول القطار إلا انه لم ينفذ اتفاقه، فتفرق جمع هؤلاء. بينما قام بتنفيذ المحاولة في اليوم التالي فأذاع البيان من تلك الاذاعة التي زود بها من الجمهورية العربية المتحدة عن طريق سوريا معلناً قيام ثورة بقيادته، وأرسل بعض الطائرات لقصف وزارة الدفاع ببغداد. إلا ان قواته لم يتمكنوا من السيطرة على المدينة التي سيطر عليها مؤيدوا عبد الكريم من القوات المسلحة والشيوعيين والأكراد وقوى اليسار. ولم يجد اي سند من جماعته الذين كانوا قد تفرقوا ووقعوا تحت السيطرة والتوقيف، باستثناء مظاهرة بسيطة قام بها نفر من البعثيين في الكرخ من بغداد. وبغداد بدورها ارسلت الطائرات وقصف موقع الشواف وجرح ونقل

إلى المستشفى وهناك قتل بيد بعض الجنود وأخمدت محاولته. وهرب بعض الضباط المشاركين فيها إلى سوريا إذ كان عبد الناصر متواجداً فيها، ويقال ان عبد الناصر لام هؤلاء بسبب عدم قدرتهم على المقاومة لحين وصول الامدادات إليهم. وتم القبض على بعض المشاركين ومنهم كبار الضباط الذين ذكرنا أسماؤهم وآخرين وأحيل بعضهم على محكمة المهداوي.

انتهت هذه المحاولة الانقلابية بالفشل والكثير من المآسي والمجازر والخراب والدمار وأعمال القتل والسحل والسلب والنهب بدون مبرر والنتائج الوخيمة على عموم المجتمع العراقي والتي آثارها لا تزال مؤثرة لغاية يومنا هذا.

استغل الحزب الشيوعي هذا الحدث لمزيد التدخل في شئون البلاد العليا، ولم يستطع كبح جماح بعض عناصره ومؤازريه ومؤيديه الذين كانوا يعبثون بكل شيء. فالمستخدم البسيط من هؤلاء اخذ يتأمر ويتحكم بمديره مثلاً والجندي يرهب ضابطه عدا بعض التجاوزات والتصرفات اللاقانونية لدرجة لم يعد تحملها مقبولاً. ليس هذا فحسب، وإنما الحزب كان ينظم المظاهرات الكبيرة في بغداد رافعين شعارات المطالبة باعدام الخونة الذين ألقي القبض عليهم أثناء محاولة الشواف، وكانوا يضغطون بهذا الاتجاه. وفعلاً تم الحكم بإعدام أربع طيارين كانوا قد قصفوا الدفاع وبعض الأهداف الأخرى أثناء المحاولة الانقلابية الشوافية ونفذ بهم الحكم في ربيع ١٩٥٩. وكانت المرة الأولى التي يصادق عبد الكريم على أحكام بالاعدام. ثم بدأ الشيوعيون يطالبون بمقاعد وزارية في الحكم بعد هذا المد الجماهيري والغرور، وكان بامكانهم فعلاً الوصول للحكم حتى ان الكثيرين منهم أو من غيرهم من العراقيين يعيبون عليهم عدم استيلائهم على السلطة ويحملونهم الكثير من المسئولية لهذا السبب ولنتائج ما آلت إليه أوضاع العراق فيما بعد وإلى يومنا هذا. وهناك من يقول بأن السوفيت كانوا حجر عثرة في هذا الخصوص بسبب علاقاتهم الجيدة مع نظام عبد

الكريم من جهة، ومن جهة أخرى خوفهم من تكالب الأعداء عليهم لو تسلموا الحكم وبالتالي اسقاطهم وخسارة عبد الكريم في نفس الوقت الذي كان بالنسبة لهم صديقاً جيداً على الأقل فإنه قضى على أحد الحكومات المعادية للسوفيت. إلا ان هذا لم يمنع الشيوعيين من الاتيان بما يعكر الصفو بينهم وبين عبد الكريم الذي بدأ بالتفكير في كبح جماح هؤلاء وتقليص نفوذهم وايجاد توازن مع غيرهم من الفئات السياسية خصوصاً مع القوميين كي لا يجعل أي منهم ينفرد بالساحة ويتحكم بالوضع. وتدريجياً كان يكشف عن انزعاجه من هذه التصرفات ومن وراءها. واحس الشيوعيون بذلك وتغيير عبد الكريم ناحيتهم، لذا فحينما كان عبد الكريم يخطب في اجتماع بقاعة الشعب في العاشر من تموز ١٩٥٩ كانت الهتافات لبعض الشيوعيين تقطع خطابه مشيرين إلى الانحراف والرجعية مما زاد من غضب عبد الكريم عليهم وأمر بالقبض على البعض منهم، كما وأحال عدد من الضباط الشيوعيين على التقاعد، وبالمقابل عفى عن بعض الضباط القوميين وأخرجهم من السجن وأعادهم إلى وظائفهم ومنها العسكرية وحتى في القوة الجوية، كما وأعاد العديد من الضباط المتقاعدين المحسوبين على التيار القومي والقوميين العرب والبعث.

وفي خطوة أخرى ضد الشيوعيين ولتحجيم دورهم ونفوذهم قرر قاسم في بداية الشهر الخامس من عام ١٩٥٩ تجميد الحياة السياسية في البلاد وذلك بتجميد الأحزاب. فالذي تضرر من ذلك كان الحزب الشيوعي الذي كان يتمتع بجماهيرية عريضة وواسعة. ومن ناحية أخرى كان ذلك الاجراء يعتبر تحولاً خطيراً في الحياة السياسية في البلاد بتسليم أمور البلاد للعسكر وضربة للمجتمع المدني الذي لم يرى النور بعد.

عند احياء ذكرى الثورة في ١٤ تموز عام ١٩٥٩ وقعت أحداث كركوك الدموية أيضاً وهي مشابهة إلى حد ما باحداث الموصل من حيث المجازر وأعمال القتل والسحل والسلب والنتائج وما إلى ذلك. وانزعج قاسم لهذه

الحداث كثيراُ لدرجة انه وصفها بأعمال هولاكو. وقد حسبت هذه الأحداث كسابقتها على الشيوعيين، وبذا كانت القطيعة بين ذلك الحزب وعبد الكريم. ولكن مع ذلك بقي الشيوعيون يدعمون قاسم ولكن كانت مواقفهم أضعف بكثير عما قبل. وبدأ الهجوم المقابل من القوميين العرب ضد الشيوعيين. وكانت الأجهزة الأمنية المختصة المعبئة ضد الشيوعية منذ القديم تغض الطرف عن هذه الاعتداءات على الشيوعيين.

بعد هذه الأحداث بدأ عبد الكريم بالتصديق على بعض أحكام الاعدام الصادرة بحق بعض المتآمرين. ففي آب ١٩٥٩ نفذ حكم الاعدام ببعض صغار الضباط وبعض المدنيين من المشاركين في محاولة شواف الانقلابية. وبعد حوالي شهر من ذلك نفذ حكم الاعدام بكبار المسئولين من رجالات العهد الملكي المحكومين الأربع وأبرزهم كان وزير الداخلية الأسبق سعيد قزاز. ثم توالت تنفيذ أحكام الاعدام بحق الآخرين من المحكومين بالاعدام من عملية الشواف. شملت عمليات الاعدام رفعت الحاج سري وناظم الطبقجلي الذين كانا في السابق من رفاق عبد الكريم. وذكر بأنه قد تالم كثيراُ حينما وجد نفسه مضطراً للسماح بإعدامهما. كما وقيل بأن إذاعة صوت العرب التي كانت تبث من القاهرة تحرض وتدفع بعبد الكريم بشكل غير مباشر وعن غير قصد لاعدام هؤلاء المقربين من مصر وتلك الاذاعة وذلك حينما كانت تنهال عليه بالسباب والشتائم وتعييره بالخوف والجبن وعدم قدرته على اعدام هؤلاء.

كانت هذه الاعدامات تشفي غليل بعض الشيوعيين الذين كانوا ينظمون المظاهرات ويخرجون للشوارع مطالبين باعدام هؤلاء وغيرهم وبالمزيد من مثل هذه الأحكام. بينما القوميون العرب والبعثيون قرروا بعد هذه الاعدامات خصوصاً لكبار الضباط ضرورة التخلص من عبد الكريم، وبدأوا بالتخطيط والتدريب لتنفيذ عمليات الاغتيال. وكانت خطة القوميين العرب الهجوم على سيارة عبد الكريم بالقنابل اليدوية أثناء سيرها في شارع الرشيد المزدحم جداً دائماً، وكان هذا خط سير سيارة

قاسم من البيت للدائرة وبالعكس، إلا انهم لم يباشروا بالمحاولة.

في هذا الوقت انكمش دور الحزب الشيوعي أكثر مقابل ازدهار دور القوميين العرب والبعثيين على حساب الشيوعيين. فأصبح الجميع يعادون عبد الكريم كل من وجهة نظره ولأسبابه وتوجهاته، فالقوميون والبعثيون قرروا القضاء عليه والتخلص منه، بينما الشيوعيون متمسكون بما متبق بين الطرفين خصوصاً للتقارب الكبير بين الأهداف والشعارات التي يؤمنون بها أو التي يحملونها وبين أهداف وتصرفات وتوجهات عبد الكريم، وبتعاظم خطورة دور الجهات السياسية المناوئة للطرفين معاً. وعدم وجود قرار التخلص من عبد الكريم أو التخلي عنه أو الاستيلاء على السلطة لأسباب تخصهم في وقت كان من الصعوبة بمكان قدرتهم على التمييز بين جمهورهم وجمهور عبد الكريم في ذلك الوقت لتداخل المسألة لدرجة كبيرة.

في السابع من تشرين الأول ١٩٥٩نفذ البعثيون خطتهم في محاولة اغتيال قاسم. وكانت خطتهم أيضاً الهجوم على سيارته بالرشاشات أثناء سيرها بشارع الرشيد وقتله، وهجوم بعض العسكريين والمدنيين من البعثيين والقوميين على وزارة الدفاع والسيطرة عليها وعلى الاذاعة وبعض المناطق الحساسة. وكانوا قد استحصلوا على الضوء الأخضر من الجمهورية العربية المتحدة لتنفيذ العملية، لا بل مدتهم ببعض السلاح والمال والتدريب ـ كما يقال ـ كما وان الولايات المتحدة التي كانت على علم واطلاع بالخطة كانت قد أبدت استعدادها لمساعدتهم.

في ساعة الصفر نفذت الخطة وتم الهجوم على سيارة قاسم بالرشاشات واخترقت أكثر من ثمانون طلقة جسم السيارة فقتل السائق وجرح المرافق الوحيد لعبد الكريم، كما وانه شخصياً أصيب بثلاث اطلاقات غير قاتلة. وبث الذعر بين المهاجمين مما افقدهم صوابهم فوجهوا بعض الرصاصات لبعضهم البعض وقتل وجرح منهم بنار أصدقائهم وهرب الباقون. ولم يعلموا إن كان عبد الكريم قد قتل ام لاء، كما ولم يحصل اي هجوم على

أي هدف آخر كما يدعون انها كانت من ضمن خطة الانقلاب. فخرجت العملية كعملية اغتيال وليست انقلاب.

نقل الزعيم إلى المستشفى، ثم أذيع بيان حول العملية وكون الزعيم سالماً ووجه كلمة بالمناسبة فيما بعد. وألقي القبض على بعض المشاركين وبعض المتهمين، كما وصدر أمر بالقبض بحق البعض وكان بينهم صدام حسين الذي اتهم بالمشاركة بالعملية في موقع حماية المهاجمين عند الانسحاب أو الهرب بعد تنفيذ العملية. وتبين انه قد أصيب بطلق ناري في رجله يقال انه من مجموعته. لم يسمح قاسم باتخاذ أي إجراء بحق بعض كبار المسئولين الذين كانوا على علم مسبق بخبر محاولة الاغتيال والمتسترين عليه كالفريق محمد نجيب الربيعي الذي جعله عبد الكريم رئيساً لمجلس السيادة منذ الاستيلاء على السلطة في تموز ١٩٥٨، وأبقاه في منصبه الشكلي رغم المقرر أن يكون رئيساً للجمهورية فيما لو تمت عملية الاغتيال والانقلاب حسب الوعد الممنوح له من الانقلابيين، وكذلك محمد صديق شنشل الذي كان وزيراً وشخصية سياسية وطنية بارزة في ذلك الوقت. وأحيل الآخرون المقبوض عليهم على المحكمة لاجراء محاكمتهم حضورياً وعلنياً والهاربين غيابياً.

قررت المحكمة اعدام بعض المشاركين في العملية وتحدد يوم تنفيذ الحكم وما هي إلا سويعات على البدأ بتنفيذ أحكام الاعدام وإذا بعبد الكريم يظهر على شاشة التلفاز ليعلن العفو عنهم واسقاط حقه تجاههم، لا بل والرجاء من ذوي سائقه الذي قتل في الهجوم ليحذو حذوه ويعفو عن المحكومين. وبالتالي يطلق سراحهم ويعفو حتى عن الهاربين وكان بينهم صدام حسين.

استمرت الفوضى وانعدام الاستقرار والأوضاع السياسية في التدهور لدرجة لم يعد في المقدور التمييز بين الصالح والطالح. فكل عمل وقرار وتصرف كان له بعض المؤيدين من جهة والكثير من الخصوم في الجهة المقابلة. وكان النهش في جسم عبد الكريم وحكمه على قدم وساق، بينما

هو مطمئن لوضعه وسياسته ولا يرى الأمور أو أشبح لا يريد أن يراها إلا من خلال منظاره المشوش.

كانت غلطة قاسم الكبرى الأخرى أو ربما الأكبر في ذلك الوقت التصرف اللا عقلاني مع الخصوصية الكوردية، وعدم التجاوب مع بعض المطالب القومية المشروعة البسيطة لهذا الشعب، وتعامله العسكري والأمني العنيف معها في وقت لم تكن الأمور في واقع الحال تجري لصالحه كما كان يتخيلها. فاندلعت حركة كوردية مسلحة في أيلول ١٩٦١ في بعض جبال كوردستان، وأثرت في مصير حكم عبد الكريم بشكل مباشر أو غير مباشر كما سنرى ذلك فيما بعد.

في نهاية عام ١٩٦١ أصدر العفو عن العديد من المحكومين بالاعدام أو بالسجن من الذين كانوا قد خططوا أو شاركوا في محاولات أوعمليات الانقلابات والاغتيال الذي تعرض له وأعاد إليهم حقوقهم، وكان من بينهم عبد السلام عارف الذي أحضره من السجن لمكتبه ثم أوصله إلى داره وأمر بصرف جميع رواتبه للفترة السابقة والتي قضاها في السجن. رغم كل ذلك بقي بعض القوميين العرب ضباطاً ومدنيين ومعهم البعثيون يستهوون القيام بانقلاب على قاسم من دون أن يكون لهم خطاب وبرنامج عمل سياسي للبلاد باستثناء الشعار المزيف المتمثل بالوحدة العربية لايهام وإقناع البسطاء من الناس به، واتهام عبد الكريم بالدكتاتورية والفردية والانحرافية وما إلى ذلك. وخططوا عدة مرات لضرب عبد الكريم سواء بالجو حينما يكون بالطائرة أو بالسيارة في الطريق او في مكتبه، إلا ان أياً من ذلك لم يتم، ولكن التفكير والتخطيط والتنسيق الداخلي والخارجي كان مستمراً.

بغرض إلهاء عبد الكريم والسلطات بالدرجة الأساس، وللتمويه على النشاطات التي كانت تجري للتخطيط والتنسيق بين بعض الجهات السياسية حول عملية انقلابية من قبل البعثيين، فقد تم في أواخر أيام عام ١٩٦٢ الايعاز لطلاب الجامعة والثانويات في بغداد من البعثيين بالذات

والقوميين للقيام باضراب كرد على اجراءات الشرطة بحق بعض من هؤلاء الطلاب الذين كانوا قد تشاجروا مع ابن المهداوي. ونسقوا المواقف مع الحزب الديمقراطي الكردستاني والتركمان، ونفذ الاضراب وتوسع ليشمل بعض المدارس في الموصل والرمادي. وتقرر تنفيذ الاتقلاب يوم السادس من كانون الثاني ١٩٦٣ أي بعد أيام قلائل من تلك الاضرابات، وذلك بالهجوم على عبد الكريم واغتياله أثناء حضوره إلى النادي العسكري للضباط بمناسبة يوم الجيش الذي يصادف ذلك اليوم. إلا ان خبر الانقلاب وتفاصيله وأسماء بعض المشاركين قد طرق مسامع عبد الكريم، وكان الحزب الشيوعي قد حذره من وجود محاولة انقلابية وشيكة ضده، فألغى زيارته للنادي، وأحال عدداً من الضباط على التقاعد، فأجل الموعد عدة مرات بين الثامن عشر من نفس الشهر إلى الخامس والعشرين من شباط وأخيراً الثامن من شباط ١٩٦٣.

انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣

رغم المعلومات الوافية والدقيقة لدى عبد الكريم بوجود محاولة انقلابية ضده وتفاصيلها، إلا انه لم يتخذ من الاجراءات لحماية نفسه ونظام حكمه إلا اقل القليل جداً، كان أهمها إلقاء القبض على كل من علي صالح السعدي الذي كان أمين سر العراق لحزب البعث وصالح مهدي عماش آمر إحدى وحدات القوة الجوية ببغداد في أوائل شباط. وكان هذا الاجراء سبباً لتخوف الانقلابيين من إلقاء القبض على المزيد من قياديي الانقلاب ومن ثم فشله، مما دعي بهم لتقديم موعد الانقلاب وجعله في الثامن من شباط بدلاً من الخامس والعشرين منه.

في صبيحة ذلك اليوم قام الانقلابيون من البعثيين والقوميين بالهجوم والاستيلاء على دار الاذاعة في الصالحية، واتخذوها مقراً لهم، وتمت السيطرة على بعض الوحدات العسكرية داخل بغداد من قبل ضباطها

المشاركين في الانقلاب، وأذيع البيان الاول للانقلاب بعد الساعة التاسعة صباحاً، وتوجهت بضع طائرات من مطار الحبانية بإمرة الضابط الطيار منذر الونداوي ودكت بالصواريخ الطائرات الموجودة في قاعدة الرشيد ببغداد.

نزلت الجماهير الغفيرة إلى الشوارع وتوجهت نحو وزارة الدفاع بمنطقة الميدان تطالب بالسلاح للدفاع عن عبد الكريم، ونزلت هذه الجماهير أما بايعاز من الحزب الشيوعي والبعض تلقائياً حباً بقاسم. إذ أصدر الشيوعيون نداءات إلى جماهيرهم والغير لدعم عبد الكريم والعمل على دحر من سموهم بالمتآمرين و الخونة والعملاء.

لم يكن قاسم في تلك الاثناء بوزارة الدفاع التي قصفتها الطائرات، وشوهد بعد ذلك توجهه إليها، وشاهد هذه الجماهير الغفيرة وهي تطالب بالسلاح، إلا انه لم يعر للموضوع الكثير من الأهمية، وكان يشير على هذه الجماهير بالصبر وكون القضاء على المحاولة لا تستغرق إلا دقائق وانه لا يريد حرب أهلية. فكانت حساباته خاطئة، إذ ان بعض الذين كان يعتمد عليهم كانوا قد تخلوا عنه أو أجبروا على ذلك بحكم الظروف. وكانت له قوات كثيرة موالية له داخل وزارة الدفاع بقوا يدافعون ضد الهجمات عليهم بالدبابات التي أوقعت خسائر كبيرة في الجماهير المحيطة بوزارة الدفاع، واجبرت هذه الجماهير على التفريق خصوصاً بعد اعلان الانقلابيين منع التجول منذ عصر ذلك اليوم. ثم تكرر الهجوم الجوي بالطائرات المغيرة على مكتب عبد الكريم وبقية مرافق وزارة الفاع،، تلاه هجوم بري بقوات من المشاة، ووقع قتال مرير في الدفاع عن عبد الكريم ونظام الحكم في وزارة الدفاع. ولم يتمكن المهاجمون من السيطرة عليها. وكان عبد الكريم صائماً، وفي المساء سمع من الاذاعة تعيين عبد السلام رئيساً للجمهورية، كما وعلم بتواجده في دار الاذاعة فاتصل به وعرض عليه السماح له بمغادرة العراق، وفي مكالمة ثانية وعده عبد السلام بمحاكمة عادلة بعد خروجه من باب الوزارة الرئيسي خالعاً رتبته العسكرية، رافعاً

يديه مستسلماً. فأبى هذه المذلة.

ولعبت الاذاعة دوراً كبيراً في استمرار المحاولة الانقلابية إلى اليوم الثاني، وعدا وزارة الدفاع فإن القتال في بعض مناطق المدينة كان مستمراً خصوصاً في المناطق السكنية الشعبية والفقيرة حيث كانوا يدافعون عن عبد الكريم بحكم ما كان يقدم لهم من خدمات ولصالحهم، وبالطبع فإن أكثر هؤلاء كانوا من الشيعة، بينما مناطق السنة لم تتحرك لصالح عبد الكريم رغم عدم تمييزه بينهم.

ولعبت طائرات قاعدة القوة الجوية في الحبانية الدور الحاسم. مع ذلك دافعوا مستميتاً عن أنفسهم في الوزارة إلى ظهيرة اليوم التالي حيث انتقل إلى بناية قاعة الشعب المجاورة للوزارة، فاقتحم بعض المهاجمين القاعة ورفض عبد الكريم مقاتلتهم بقوله انهم أبنائي ولا اريم مقاتلتهم أو حرب أهلية. واضطر للاستسلام، إذ اقتيد داخل دبابة أو مدرعة إلى دار الاذاعة. ووجد قادة الانقلاب هناك بضمنهم عبد السلام وأحمد حسن البكر وعماش وعلي صالح السعدي وآخرين. وجرى الحديث معه بشكل معاتبة ثم تركوه والآخرين معه وكان المهداوي وطه الشيخ أحمد وكنعان حداد الذين بقوا معه لآخر لحظة. ثم أذيع بيان بقرار من المحكمة بالححكم عليهم وتنفيذه. ولم يكن هناك في الواقع أية محكمة أو محاكمة، كما ولم يكن أي قرار صادراً في تلك الأثناء، وأجلسوا على كراسي وتم رميهم فوراً بعد أن رفض عبد الكريم عصب عينيه. ثم تم تحرير)قرار الحكم وتوقيعه). وعرضوا على شاشة التلفزيون، وألزموا أحد العسكريين لسحب رأس عبد الكريم من شعره للأعلى والبصق في وجهه وعرض هذا المنظر اللا اخلاقي واللا انساني واللا قانوني على الملأ. ثم رموا بجثه في النهر بعد ان علموا بان بعض الناس قد نقلوا جثته من الحفرة (الخفية) التي دفنوها فيها إلى موقع آخر، وبعد أن أخرجوها من ذلك القبر مع معاقبة الفاعلين.

على الرغم من اطلاع الانقلابيين التام على جميع زوايا وخبايا حياة عبد الكريم خصوصاً المالية، إلا انهم أصدروا قراراً بمصادرة جميع أمواله

المنقولة وغير المنقولة، وكانوا يأملون العثور على أي شيء لتلطيخ سمعته ونزاهته ونظافة يده، وليجدوا ولو مبرراً بسيطاً لما أقدموا عليه من غجرام بحق هذا الرجل الوطني النزيه النظيف المخلص لوطنه وشعبه يقدموه للناس، فلم يفلحوا لأنهم لم يعثروا إلا على الأقل من الدينارين فقط من كل ما كان يملك في حياته من أموال وممتلكات.

انتهى عهد قاسم وبدأ عهد الاجرام والانتقام والفوضى وتصفية الحسابات والاعتداء على الانسان وحياته وكرامته وشرفه وكل حقوقه. وأصبح عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية واحمد حسن البكر رئيساً للوزراء. ونكتفي هنا بهذا القدر على أن نعاود إليه ونتابع اللاحق في موضع آخر.

الحزب الشيوعي العراقي

من أوائل الأحزاب الوطنية العراقية الذي تأسس عام ١٩٣٤ ترافقاً مع انتشار الأفكار وبعض التنظيمات التي عرفت باليسارية أو التقدمية أو الاشتراكية أو الشيوعية في العالم والمنطقة، وطيلة العقود الماضية قدم أشياء كثيرة للمجتمع، ولكن في نفس الوقت فإنه يتحمل ومع آخرين درجة كبيرة من تبعة الكثير من المآسي والفواجع وما حل بالعراق والعراقيين. فقد وجد في أرضية المجتمع العراقي آنئذ مرتعاً خصباً لنشوئه ونشوء أفكاره رافعاً شعارات براقة مؤثرة في أفكار وقلوب بعض الأوساط الجماهيرية المضطهدة وخاصة من المثقفين الناشئين من الطبقات والفئات الفقيرة والكادحة من الشيعة والكورد بالدرجة الأساس كونهما أكثر استجابة لمثل هذه الأفكار لشعورهما وإحساسهما بمدى الظلم الواقع عليهما باستمرار، واتخاذهما طابع المعارضة المستمرة تقريباً. فثورة العمال والكادحين ودكتاتورية البروليتاريا واستغلالية البرجوازي والإقطاع والشيوخ والأغوات، وحق تقرير المصير للشعوب وتقديم الدعم والمساندة لحركات تحرر الشعوب وحل المسائل القومية، وتقديم الحلول

للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمعات، ومحاربة الاستعمار، والمساواة وحقوق المرأة وما شابه ذلك من الأفكار والفلسفات أخذت تنفذ إلى عقول الناس. وكانت العملية سهلة وبسيطة نوعاً ما لا يحتاج إلا إلى القليل من التحليل والشرح والإيضاح وإقناع الجماهير، حيث إن الفلسفات النظرية، والحلول لجميع المسائل والمشاكل من وجهة نظرهم كانت جاهزة وحاضرة في الغالب وذلك بالعودة إلى مبادئ الماركسية اللينينية، والكتب والكراسات المتوفرة، واعتبارها دستوراً سحرياً يحوي الحلول لجميع المشاكل المختلفة، وعدم الجواز بالحياد عنها رغم الخصوصيات واعتبار ما عداها هراء وأخطاء أو ضيق في الأفق والتفكير، أو رجعية مقيتة، أو تفتيتاً وتجزئة للجهود والكفاح والنضال، أو آلات وأدوات لخدمة الإمبريالية والاستعمار والرأسمالية. من هنا كان نوع من مصادرة للتفكير ولحرية الرأي والإبداع، وعدم الأخذ ببعض الخصوصيات عند اللزوم، إضافة إلى التنازل عن بعض الاستقلالية في القرار لدرجة اتهمت قيادته وباستمرار بالذيلية واستلام الأوامر والقرارات من الخارج والالتزام الحرفي بها، والتضحية حتى ببعض المبادئ والمصالح الوطنية والحزبية أحياناً نتيجة ذلك. فإن مجتمعاً كالمجتمع العراقي الذي لم يكن يعرف آنئذ إلا نمطاً بسيطاً من أنماط الإقطاع وخاصة في كوردستان، وكونه مجتمعاً لا يزال متأثراً لدرجة كبيرة بالإنتماء القبلي حتى في المدن وبين مثقفي مجتمع ذلك اليوم، ليس من رابطة بينه وبين المجتمع الصناعي الذي يشكل الأرضية الملائمة لممارسة هذه الأفكار بالدرجة الأولى، إضافة لتأثير الدين الواضح في المجتمع أكثر من أية فلسفة وضعية وبالذات تلك الأفكار التي تشكل النقيض التام للدين، وكذلك ظهور الفكرالقومي وبتعصب في ذلك الوقت، إضافة إلى نمو التيارالمتأثر بالديمقراطية الغربية والليبرالية الذي يطمح لدولة على غرار الدول الأوربية، على الأقل من وجهة نظرهم، فلم يكن الطريق سهلاً وممهداً، بل ترتب على ذلك الوقوع في كثير من الأخطاء ودفع الأثمان باهضة جداً في

بعض أو أغلب الأحيان، وعرض الحزب نفسه بقادته وكوادره وقواعده لكثير من التضحيات الجسام والكثير من النكسات والفشل والانشقاق، وبالتالي لم ينجو عموم الشعب العراقي من آثارها.

من هنا ندرك سبب تباطؤ تغلغل الحزب الشيوعي في كوردستان. إذ ان تأثيره لم يصل إليها إلا في بدايات الأربعينيات وخاصة بعد أن أسس بعض المثقفين الكورد المتأثرين بالأفكار اليسارية تنظيمهم الخاص فأطلقوا عليه إسم شورش بمعنى (الثورة). ثم أسس تجمع يساري آخر في منتصف عقد الأربعين من قبل آخرين من الكورد تحت تسمية رزكاري بمعنى (التحرير). وقد تجنبوا تسميتهما بالشيوعي وكانت الأسباب التي وردت في السابق من بين أسباب هذا التباطؤ وتلك التسميات.

إن اقتباس واستيراد وفرض النظريات والفلسفات الجاهزة والتي لم تمض عليها الفترات الزمنية الكافية ولم تخض التجارب الضرورية لإثبات صحتها ومن ثم إمكانية تطبيقها في أرض الواقع بشكل مرض في منابعها الأصلية بعد، وبوجود المعارضة الشديدة الواسعة ضدها في أنحاء العالم كما في الداخل، وعدم الركون لقدرتها على البقاء والصمود بغض النظر عن مدى ملاءمتها وصحتها ونجاحها من عدمها، فإنه ليس بالضرورة الحتمية أن تكون ملائمة لكل زمان ومكان نصاً وروحاً. فالتمسك الحرفي بهذه النظريات ومحاولة التطبيق القسري وعلى فرض صحة الفهم والتطبيق ونجاعهما إلا إنها تبقى محل شك كبير ونفور واسع من الأوساط التي لا تتفق معها لأي سبب. فعلى سبيل المثال إن فكرة دكتاتورية البروليتاريا لا تروق للكثيرين الذين يرون أن الدكتاتورية هي دكتاتورية فإما أن تكون مقبولة أو مرفوضة جميعها، كما إن العديد من النظريات والفلسفات بكاملها أو بعض جزئياتها قد تحجم عن التعبير عن نفسها بشكل صحيح أو كما أريد لها أن تكون عند التطبيق العملي، وإن كثيراً من المشاكل والتناقضات قد تظهر عند محاولة التحول من النظرية إلى التطبيق ومن القول إلى الفعل. كما إن أصحاب هذه الفلسفات المتشابهة أنفسهم قد

اختلفوا في بعض الأمور المهمة، فمثلا اعتبار العمال أم الفلاحين في قيادة العملية التغييرية، وأثبتت التجارب بأن أغلب هؤلاء العمال والفلاحين البسطاء وبالاستفادة من هذه الفلسفات واستغلال الظروف لمنافعهم الذاتية والشخصية يتحولون إلى موقع مماثل للإقطاع والشيوخ والبرجوازيين الكبار نفسياً وشعورياً واقتصادياً وعملياً، كما إن مبدأ " نفذ ثم ناقش "أو ربما "نفذ ولا تناقش " الذي كان يمارس في كثير من الأحيان وفي مختلف المستويات وبأساليب شتى يخنق حق وحرية الإنسان في التعبير عن رأيه ويقضي على مبدأ الديمقراطية والنقد. ربما يكون ذلك مطلوباً أو ناجحاً في مؤسسة عسكرية أو بوليسية مثلاً أو لمكان وفي زمان معين ولكن ليس بالضرورة أن يلقى الاستحسان والنجاح دوماً أو في كل زمان ومكان ومؤسسة. كما وإن عدم وضوح المسألة القومية ومشاكل الأقليات بدرجة كافية ومقبولة سبب العديد من المشاكل والانشقاق داخل الحزب نفسه وبين قياداته أو مع غيره، وكذلك مع بعض الأحزاب الكوردية. لقد ورد في أقوال انجلز وماركس :" ... إن نضال البروليتاريا ضد البرجوازية ليتخذ بادئ ذي بدء، لا في جوهره بل في شكله، صورة نضال قومي ". لكن الصفتان المذكورتان تختلفان من مكان إلى مكان أحياناً، خاصة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة أو الفقيرة جداً، إضافة إلى أن بعض قادة اليسار وحركات التحرر والنضال القومي في كثير من مناطق العالم برجوازيون كما كان انجلز نفسه، أو إقطاع. وإذا كانت مصالح المعسكر الشرقي تلتقي مع ذلك النضال فتعتبرها حركة تحررية وكفاح مشروع، وتخترع لها نظرية وفلسفة، وبعكسها فإنها تعتبر الحركات التحررية التي لا تلتقي مصالحها معها حركات رجعية أو عميلة أو غير ذلك من التسميات حتى وإن كانت بقيادة الكادحين والبروليتاريا. وهنا تلتقي تماماً مع المعسكر الغربي. وقد لاقت الحركات التحررية الكوردية في كل أجزاء كوردستان الكثير من هذه التناقضات خلال العقود المنصرمة، وكان سبب تصادم ممثليها وقادتها وأحزابها مع أصحاب تلك

النظريات والفلسفات في بعض الأحيان. كما وإن مثل هذه المسائل كانت من بين الأسباب الرئيسية للعديد من الإنشقاقات في هذا الحزب نفسه. ففي الوقت الذي ينادي بالأممية التي هي بحد ذاتها إنكار وصهر للقوميات أحياناً، ويوجب التضحية بالمجتمعات الصغيرة من أجل المجتمعات الكبيرة أي إذابة الأقليات، يعود في موضع آخر ليقول بما معناه أن الشيوعي لا يكون شيوعياً ما لم يناصر حق تقرير المصير للشعوب وما لم يدعم حركات التحرر أو لم يساهم في مساندة الأقليات وحقوقهم القومية. وبالطبع ليست هناك مقاييس لتحديد النسب والأحجام للشعوب والأقليات، وهنا أيضاً تطرح مشكلة أخرى نفسها، فهناك شعوب لا يتجاوز عدد أفرادها بضعة عشرات أو بضعة مئات من الآلاف وهم مستقلون ولهم دولهم وموقعهم الدولي حالهم حال أكبر دولة في العالم في الحقوق من الناحية القانونية، في حين هناك شعوب بالملايين أو عشرات الملايين ولكن يعتبرون أقلية في دولة كبير حجم نفوسها وسلبت حقوق هذه (الأقلية) الملايينية من قبل الأكثرية الطاغية، وربما هذه الأقلية لا يكونون كذلك لولا تجزئتهم وتوزيعهم على عدة دول مجاورة فأصبحوا أقليات في عدة دول مجاورة كما هو حال الكورد مثلاً.

بالنظر لأهمية الشعب الكوردي ودوره في المجتمع العراقي عامة كونه القومية الرئيسية الثانية فيه، ولظروفه وخصوصياته، فقد اختلفت مواقف الحزب الشيوعي العراقي تجاه المسألة الكوردية وحقوق الشعب الكوردي عموماً مرات عديدة، ووجود عنصر كوردية على رأس أو في قيادة الحزب المذكور كان من بين الأسباب المؤدية لهذا التباين أحياناً، وتكون حركة مؤشر مقياس حقوق الشعب الكوردي في حالة تذبذب حسب مركز وقوة العناصر الكوردية في الحزب في بعض الأحيان بين الاعتراف الكامل بحقوقه القومية وحقه في تشكيل دولته المستقلة أو حقه في تقرير المصير أو في الحكم الذاتي أو بعض الحقوق المدنية والثقافية والسياسية وبين معاداة بعض الأحزاب الكوردية وحركاته التحررية حتى الأكثر يسارية

منهم.

فكان الكورد محور خلافات بين جميع الأحزاب السياسية العراقية ومنها الحزب الشيوعي الذي كان يشهد نقاشات وأحياناً خلافات حادة بين قياداته في أن يكون للكورد حزب شيوعي مستقل أو يكونون فرعاً، وكذا الحال بالنسبة لبعض المنظمات المهنية والطلابية والشبابية، أو دخول الفرع مثلاً في أحلاف أو جبهات مع أحزاب كوردية أخرى. وعلى هذا الأساس فقد وقف الحزب الشيوعي موقف المعارض من دخول الحزب الديقراطي الكردستاني في ما سميت بجبهة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٧ مما أدى إلى حصول انشقاق فيه وترك بعض قادته للحزب وانضمامهم إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني. كما وإن الحزب المذكور كان ينظر للمسألة الكوردية حتى أيام فهد ورفاقه بنفس نظرته للأقليات الصغيرة الأخرى وكان يعتبر الايزيديين كأقلية أو كطائفة غير كوردية، ولا يتطرق بصريح العبارة إلى حق الكورد في الاستقلال أو حقهم في تشكيل دولتهم المستقلة، في حين اختلف موقف الحزب عندما استلم قيادته الشخصية الكوردية المعروفة بهاء الدين نوري الذي اعترف بهذه الحقوق صراحة، وسبب انتقاداته لفهد تعرضه هو لانتقادات من قادة الحزب القدامى وأدى كل ذلك إلى انشقاق في الحزب حسب قول الأستاذ جلال الطالباني. وقد سمعت شخصياً لأكثر من مرة من أحد قادة الحزب الديموقراطي الكردستاني وكان مسجوناً كيفية انفعال قيادي شيوعي كوردي معروف في أحد السجون ومناشدته الكورد في السجن المعني ليهبوا جميعاً للدفاع عن سجناء كورد آخرين تعرضوا للاعتداء بالضرب من قبل سجناء آخرين كثيري العدد من العرب.

فهذه أمثلة بسيطة من بين العديد من الأمثلة والتجارب تثبت بعض الخصوصيات وأهمية المسألة القومية وأولويتها خصوصاً في مثل مجتمعاتنا وظروفها شريطة أن لا تكون عنصرية. فحتى لو كانت النظرية الماركسية ـ اللينينية صحيحة في هذا الخصوص على وجه الفرض لكنها

ليست بالضرورة أن تكون كذلك أو مناسبة لكل زمان ومكان. هذا في حالة التفسير النظري للمسألة، أما التفسير العملي والتطبيقي فهي مسألة أخرى في عالم كان مليئاً بالتناقضات، تحكمه المصالح العليا العامة للقطبين الرئيسيين، لا النظريات والمبادئ أو المصالح الضيقة لمنطقة معينة دون أخرى أو شعب أو حزب تجاه الحالة العامة الدولية، ولا مجال للتوقف عند عدم صمود المبادئ أمام تلك المصالح الكبرى، فمن حق أي دولة الإهتمام الأول بمصالحها.

ثم انه في وقت كانت المنطقة تمر بمرحلة بالغة الحساسية، فإن الدولة صاحبة النظرية الأم نفسها كانت من أولى الدول التي دعمت قيام دولة إسرائيل في المنطقة، واعترفت بها رسمياً في اليوم الثاني من قيامها ومدت إليها يد المساعدة والتعاون بشكل مباشر أو غير مباشر وبالذات عن طريق جيكسلوفاكيا وذلك بتسهيل هجرة اليهود إليها أو مدها بالأسلحة والذخيرة، واستمر الحال على هذا المنوال إلى أن تقوت علاقات إسرائيل بدول الغرب وبالذات أمريكا واتضحت، فعندئذ اتخذ السوفيت موقفاً مغايراً. فلم يكن ذلك سهلاً على العرب بالذات التفاعل معه ومع الأحزاب السائرة في ركاب السوفيت، فكان ذلك وبجانب الأسباب الأخرى بمثابة خنجر آخر في خاصرة الحزب الشيوعي آنئذ وعمق الخلافات مع الآخرين. ثم إن تبني بعض الحركات والأحزاب القومية لشعار الاشتراكية وبعض المبادئ الماركسية واللينينية أو الأفكار ذات الاتجاه اليساري ولو نظرياً كان على الأقل بمثابة محاولة لسحب البساط من تحت أقدام الحزب الشيوعي. فجرت مزايدات بهذه الشعارات والمبادئ والأفكار بين أغلب تلك الحركات والأحزاب في منافسة الحزب الشيوعي أو مواجهة تغلغل النفوذ السوفيتي من خلال الأحزاب الشيوعية، وأخذت هذه الأحزاب تنافس الحزب الشيوعي في الإعلان عن الالتزام والتمسك بهذه المبادئ في وقت لم يمحوا الأيديولوجية القومية من نظرياتهم وسلوكهم، فحاولوا تضييق الخناق على الحزب الشيوعي ليعلنوا عن أنفسهم كونهم البدلاء

الحقيقيون المهيئون والملائمون للمجتمع، والتشنيع بالشيوعيين كونهم ضد الدين وبالذات الإسلام وضد الأفكار القومية وإنهم ضد العروبة وكذلك ضد القوميين الكورد وحقوق الشعب الكوردي. وأعلنت الحركتان الناصرية والبعثية صراحة وضمن مبادئهما تبنيهما لمبادئ الاشتراكية ، كما فعل ذلك بعض الأحزاب الكوردية. ومن هنا كان المزيد من الخلافات السياسية والمنافسات الحزبية وتفرقة المجتمع وتجزئة نضالهم، ورغم ذلك كان للشيوعيين دوراً واضحاً في الكفاح من أجل الاستقلال.

كان لانتشار الشيوعية بين الشباب الشيعي، ولتقارب لفظتي الشيوعي والشيعي فان العديد من الناس البسطاء كانوا لا يميزون بين التسميتين، وإلى سنوات بعيدة كانوا يعتقدون بأنهما تسميتان لشيء واحد. وبالرغم من وجود عدة أحزاب منافسة للحزب الشيوعي في وسط وجنوب العراق إلا إن منافسه الوحيد في كوردستان تقريباً كان يتمثل في الحزب الديمقراطي الكردستاني، ومع ذلك فإن نشاط الشيوعيين ربما كان طاغياً على البقية.

كان الحزب الشيوعي ولما هو معروف عنه من قدرته التنظيمية الفائقة قد تمكن من أن يخترق وبسرعة الأوساط العسكرية وخاصة من الأفراد وضباط الصف الذين بدءوا يستغلون بعض الأوضاع أحياناً وفي بعض المجالات للتجاوز حتى على الأصول والأعراف والقوانين العسكرية ويفرضون سيطرتهم على الضباط وبمختلف الوسائل وحتى بالقوة أحياناً، كما وتغلغلوا بين شرائح المجتمع المختلفة وبشكل واسع. تمكن خلال فترة قصيرة من توسيع نفوذه في مختلف المجالات والأنشطة الاجتماعية والسياسية واستفاد من الظروف الدولية وانتمائه إلى المعسكر الاشتراكي وعلاقاته مع الاتحاد السوفيتي. لكن كل ذلك ذهب هباء ولم يستطع الاستفادة من هذه الظروف المواتية لسبب أو لآخر، بل على العكس تفاقمت مشاكله كثيراً في داخله ومع الزعيم أو الحكومة أو الأحزاب الأخرى من وقت لآخر سواء داخل الجبهة أو خارجها. أما بعض الأعمال الصبيانية واللا قانونية والخروقات والتجاوزات اللا مشروعة والخارجة عن

السيطرة لما سميت بالمقاومة الشعبية، أو ما سميت بلجان صيانة الجمهورية في بعض الدوائر والوزارات، وأحداث الموصل وكركوك، ومحاكمات مهداوي وغيرها فقد خلفت سلبيات وردات فعل قوية ضد الحزب الشيوعي.

وبأخذ أغلب المقاييس الاعتبارية الاعتيادية كان المفروض توليهم الحكم في العراق، ولأسباب عديدة فإنني اعتقد إنهم لا يستطيعون الآن وفي المستقبل، كما لم يستطيعوا في السابق أن ينفذوا بجلدهم من اللوم والنقد الشديدين الموجه إلى بعض قادتهم من داخل حزبهم أو من الكثيرين غيرهم، وتحميل هؤلاء الكثير من وزر ما آلت إليه الأوضاع.

لقد تعرض الحزب الشيوعي إلى إبادة على يد الانقلابيين في شباط ١٩٦٣. وقد بدأ بحقهم حرب الثأر والانتقام، فالقتل والاعدامات الفردية والجماعية دون أي تحقيق أو إجراء أية محاكمة حتى ولو صورية، ليس من قبل أجهزة الدولة أو المحاكم، بل من قبل الأفراد العاديين، وممن سموا بالحرس القومي أو كما سموا في وقت لاحق بالحرس اللاقومي في الشوارع والطرقات والنوادي الرياضية والمقرات الحزبية وامتلأت السجون بهم، ومورس بحقهم أبشع أنواع التعذيب، ثم المحاكمات الصورية وغير الصورية، وتطاولت الأعمال الإجرامية الرهيبة لهؤلاء إلى غير الشيوعيين وخاصة في كوردستان حيث لم ينجو من ذلك الشيوخ والنساء والصغار في بعض الأوقات. كما وإن هذه المذابح طاولت الشيوعيين المعتقلين منذ أحداث كركوك والموصل وغيرها من الأحداث. وقد ذكر الدكتور حامد البياتي في كتابه التاريخ الدموي لصدام التكريتي في ضوء الوثائق البريطانية ما يشير إلى وجود روابط بين المخابرات المركزية الأمريكية مع البعث قبل انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ وتعاونهما أيضاً في ذلك الانقلاب ودورهم ودور المخابرات الفرنسية لمساعدة الانقلابيين وتزويدهم بأسماء وعناوين الشيوعيين العراقيين، وكذلك ذكر بان إذاعة مجهولة كانت تذيع وتكشف بالشفرة أسماء هؤلاء الشيوعيين أيضاً ليتم ملاحقتهم.

لقد فتحت جبال ووديان كوردستان طرقها وفتحت قادة الثورة الكوردية أذرعهم وساهموا في إنقاذ بعضهم من هذه المحرقة البشرية البشعة للانقلابيين الجدد أعداء الأمس حكام اليوم. وفي الجبال منحوا منذ البداية حرية الاختيار في طريقة وكيفية المشاركة في الثورة المسلحة الكوردية بشكل مستقل أو بالمشاركة أو أية صيغة أخرى حيث العدو المشترك يقابل بالنضال المشترك. ولما هو معروف عن بعض الناس فإن بعض الانتهازيين منهم سرعان ما تركوا صفوف حزبهم ووجدوا لدى البارزاني قائد الثورة المسلحة إمكانية الفوز بحظ أوفر في صيد أسمن. ولم تمض فترة طويلة حتى دب بعض الخلافات بين الشيوعيين والبعض من الحزب الديمقراطي الكردستاني بتأثير بعض ضيقي الأفق والتفكير في أجنحة الثورة المختلفة ودسائس بعض الانتهازيين والحاقدين، إضافة إلى الأسباب والخلفيات القديمة في الصراع بين الحزبين والخلاف الأيديولوجي، فالشيوعي في أحسن الأحوال كان يعتبر الثورة الكوردية المسلحة وقيادتها بأنها حركة تحررية قومية برجوازية ، وهو مؤمن بمقولة معلمهم لينين: "... إن التحالف الشيوعي مع حركات التحرير البرجوازية في الدول المستعمرة ودول العالم الثالث، سيكون مرحلياً، وعلى الأحزاب البروليتارية مهما كان حجمها ضئيلاً ألا تذوب في الحركات الوطنية البرجوازية، وإنما عليها أن تعمل معها مرحلياً وتسعى في الوقت نفسه للانقلاب عليها مستقبلاً". فمشكلة الشيوعيين كانت مع الأيديولوجية السياسية التي يحملها الديمقراطي الكردستاني وبعض قادته وليس مع البارزاني الذي يتزعم الحركة والحزب رغم وجود بعض الخلافات البسيطة بينه وبين بعض القيادات العليا في الحزب والحركة، وهو صاحب النفوذ العشائري القوي، فعمل البعض منهم على تعميق الخلافات بين البارزاني والقيادات المختلفة معه لصالحهم ولتثبيت وجودهم ودفع (خطرهم) عنهم. كما ولعب العامل الخارجي بشكل مباشر أو غير مباشر أيضاً دوره في تخريب العلاقة بين الشيوعيين والديمقراطي، حيث معروف التزام الحزب الشيوعي تجاه

الاتحاد السوفيتي ومواقفه والذي لعب دوراً في سحب دولة منغوليا الطلب الذي سبق وأن قدمه بتأثير السوفيت أنفسهم من الأمم المتحدة لمناقشة القضية الكوردية، ومن جهة أخرى لقاء الرئيس العراقي في حينه مع رئيس وزراء السوفيت وبتوسط عبد الناصر وتزويدهم للعراق بمختلف الأسلحة لضرب الحركة الكوردية رغم الوجود الشيوعي معهم، وسبق تزويدهم للعراق بالأسلحة أيضاً، فإن مثل هذه الأمور خلقت أجواء كئيبة ومشاحنات حادة جراء اختلاف وجهات النظر والموقف من السوفيت بين هذين الطرفين السياسيين في أجواء حياة الجبال والقتال والشدة والضيق إضافة لخلافات ومشاكل داخلية أخرى.

إلا إن ما لا يمكن إنكاره أيضاً فقد كان للشيوعي دوره ووجوده سواء في القتال والكفاح المسلح، حيث قدموا الكثير من الدماء، ولهم أدوار مشهودة في بعض المعارك وبالذات في معارك منطقة راوندوز عام ١٩٦٦ضد القوات الحكومية، أو من حيث تأثير وجودهم في إخراج الثورة الكوردية من بوتقة تهمة الرجعية والعمالة وغيرها من النعوت التي كانت تلصق بهذه الثورة التحررية وبالذات من قبل الجهات التي كانت تعتبر نفسها تقدمية وتقدم الدعم لبعض حركات التحرر للشعوب في الوقت الذي كانت الثورة الكوردية لا تجد من يدعمها حتى ولو بمجرد الإعلام إلا قليلاً جداً وعلى نطاق ضيق ومحدود، كما وكسب للثورة الكوردية المزيد من الأصدقاء والدعم في الأوساط اليسارية والاشتراكية خاصة، ولو ان لمثل هذه المسائل عادة جانبيها الإيجابي والسلبي.

وشهد الحزب الشيوعي العديد من الانشقاقات، ومنها انشقاق مجموعة عزيز الحاج الذين سموا بالقيادة المركزية خاصة في الثلث الأخير من عقد الستينات. وأصبح شطري الحزب الشيوعي أي اللجنة المركزية والقيادة المركزية من ألد أعداء بعضهما. وقد تم الاتصال بقيادتي الطرفين من قبل مجموعة احمد حسن البكر أواسط عام ١٩٦٨ لجس نبضهم حول موقفهم من إقدام تلك المجموعة على الانقلاب على حكومة عبد الرحمن عارف،

وفيما إذا كانوا مستعدين للتعاون معهم من عدمه. وفي نفس الوقت فإن هؤلاء قد اتصلوا بقيادة الحركة الكوردية المسلحة، إضافة لجماعة الطالباني وآخرين حول نفس الموضوع. فكان رد القيادة الكوردية واللجنة المركزية للحزب الشيوعي إيجابياً، في حين كان جواب القيادة المركزية مشروطاً بالاعتراف بجرائم عام ١٩٦٣ وإدانتها صراحة والتي رفضتها المتصلون بهم. ومن ناحية أخرى فان القيادة المركزية كانت لها بعض العلاقات من الجناح الآخر من حزب البعث المسمى بالقيادة القطرية المؤقتة، لذا لم يتفقا. وبعد نجاح الانقلاب وقيام مجموعة القيادة المركزية ببعض النشاطات المعادية لنظام حكم البعث الجديد فقد تم إلقاء القبض على العديد من قيادييهم وزجوا في المعتقلات والسجون مع التعذيب ونزع الاعترافات منهم عنوة، وعرض عزيز الحاج ـ وكان أعلى مسؤل في تلك القيادة ـ في ربيع عام ١٩٦٩ على شاشات التلفزيون وهو يدلي باعترافات خطيرة عن الحزب الشيوعي العراقي عامة ومجموعته خاصة. وبعد فترة أخلي سبيل من بقي على الحياة منهم ليتعاونوا مع نظام الحكم وليعقدوا معهم لقاءات دورية لتنسيق المواقف قبل ان تتفتت هذه الجماعة ويختار كل واحد منهم طريقه الخاص.

بعد اقتناع حكومة البعث العفلقية في بغداد عام ١٩٧٠ ببعض وجهات النظر وشعورهم بخطورة الوضع وفشل سياساتها ونواياها المكبوتة تجاه الكورد والقضية الكوردية عموماً، ارتأت إعادة النظر في أساليبها وتغيير سياساتها العسكرية والحربية المعتمدة تجاه الثورة الكوردية وإبدالها بالسياسة السلمية المنطوية على الحرب السرية والدبلوماسية والأساليب التخريبية المعتمدة على سياسة الخطوة خطوة في تخريب البنية السياسية والاجتماعية والثقافية الكوردية عموماً كخطوة أولى في سياستها الثعلبية الماكرة العامة تجاه عموم العراقيين للوصول إلى آفاق أبعد بكثير. ولأجل تحقيق ذلك أبدوا استعدادهم للتوقيع على ورقة بيضاء ـ كما ورد على لسان قادتهم ـ والقبول بجميع شروط قيادة الثورة الكوردية، وأدخلوا

السوفيت في الموضوع سراً. ورغم معارضة شاه إيران إلا أن القيادة الكوردية وكما هو حالهم دوماً لا يفضلون القتال فيتجاوبون مع أي نداء لوقف إراقة الدماء خاصة مع غيرهم ويدخلون المفاوضات بنيات صادقة ولا يشركون معهم أو يستشارون أحداً من المختصين الضالعين في المسائل القانونية واللغوية والحنكة السياسية العصرية على الرغم من محدودية إمكانياتهم الذاتية في هذه المجالات قياساً بمفاوضي الحكومات، وهم يتأثرون بالمجاملات والكلام الرقيق، كثيرون منهم في الغالب قادة طوارئ غير مؤهلين لتولي عمليات المفاوضات حول حقوق شعب، فقدموا تنازلات مبدئية أساسية ربما دون أن يدركوا نتائجها.

وهكذا تم صدور بيان الحادي عشر من آذار عام ١٩٧٠ والذي بموجبه تم الاتفاق بين الحكومة العفلقية وقيادة البارزاني للثورة الكوردية. إن البيان المذكور في حد ذاته وحسب محتواه ورغم عيوبه كان خطوة كبيرة في سبيل الحل النهائي أو ربما طويل الأمد على الأقل، ولو توفرت حسن النية لدى حكام بغداد لكانت الاتفاقات اللاحقة تنهي هذه المشكلة.

بصدور هذا البيان وتوقيع الاتفاقات وما تبعتها من قرارات فقد عادت أغلبية الثوار وخاصة من الشيوعيين إلى بيوتهم والوظائف والأعمال وحتى في الجيش ولكن في الغالب أعيدوا إلى وحدات غير فعالة بعد أن تم احتساب تلك المدد الماضية لهم كخدمة فعلية. وإتباعاً لسياسة ونهج الخطوة خطوة التي كانت قد رسمتها حكومة بغداد فقد حسنت علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي واستغلت موقفها من الحزب الشيوعي واستغلته في الميدان الدولي وحسنت اقتصادها واستحوذت على جميع موارد البترول الهائلة بعد عملية التأميم ووضعت سلسلة من حديد في أيدي وأرجل الحزب الشيوعي وبدأت بسحبها إلى أن أدخلته في ما سميت بـ (الجبهة الوطنية والقومية التقدمية) والتي أعطيت لها بداية الأمر بعض الأهمية الصورية، وفي السر كانت قد بدأت بتقطيع أوصال الحزب المذكور من حيث يدري أو لا يدري وبصبر وأناة إلى أن تجدد القتال مع

البارزاني عام ١٩٧٤ وضمت الحزب الشيوعي إلى جانبها الذي شاركها في حربها المسلحة ضد هؤلاء الذين أنقذوهم يوم محنتهم. واعتقدت إنها قادرة على فك عقدتها المستعصية بالقضاء عسكرياً على الثورة الكوردية وشخص البارزاني نفسه بالذات. ولما اقتنعت بعجزها عن تحقيق هذا الحلم القديم الجديد اضطرت اللجوء إلى ارتكاب أفعال وتنازلات من باب الخيانة العظمى حسب قوانينهم وأغلب قوانين ودساتير العالم، وبهذا فقد قضت على البارزاني ولكن سياسياً بتنازلاتها المشينة المعروفة باتفاقية الجزائر في آذار عام ١٩٧٥ لصالح شاه إيران، وخلا لها الجو ليلتفت بشكل لا لبس فيه للقضاء على الحزب الشيوعي الذي أصبح صيداً سهلاً لها هذه المرة وبشكل علني وصريح وباستخدام كل الوسائل والتاكتيكات التفتيتية من إعطاء الوظائف والمناصب أو بذخ الأموال والأعمال أو الوعد والوعيد والتهديد أو الطرد والمطاردة والحرب النفسية وصولاً إلى السجن والتعذيب والقتل والإعدام في أواخر النصف الثاني من السبعينات. وسعيد ومحظوظ من استطاع أن ينفذ بجلده خارج الحدود. وكان لابد للقيادة من العمل مجدداً ولكن خارج الحدود أو في بعض الجبال أحياناً، وعلم (الجبهة الوطنية والقومية التقدمية) لا تزال (شامخة) ترفرف إلى اليوم على بنايتها في الوزيرية ببغداد وتعقد بين آونة وأخرى ربما بينها سنوات بعض (الاجتماعات) أو تصدر (البيانات) نيابة عن دوائر الأمن. وبقيت الحالة إلى ما بعد انتفاضتي ١٩٩١ حيث ساهم الحزب الشيوعي مع غيرهم فيها وفي دعمها والدفاع عن مكتسباتها واستمرار العمل إلى يومنا هذا رغم حصول بعض تغييرات أساسية لا مجال لخوضها هنا.

حزب البعث العربي الاشتراكي (العراق)

لقد تأثر بعض شباب وطلاب الشام أي السوريين واللبنانيين والفلسطينيين المتواجدين بأوربا وخاصة في فرنسا ببعض الأفكار القومية

التي كانت قد عادت للظهور مجدداً هناك في الفترة ما بين الحربين العالميتين، تلك الفترة المعروفة بتعاظم الأفكارالعنصرية المتمثلة في الحركات الماسونية والنازية الهتلرية والفاشية الموسولينية وغيرها وتحت مسميات مزعومة أو شعارات براقة غير حقيقية ومنها الاشتراكية، ونقلوها معهم عند عودتهم إلى البلاد. وبدءوا بتبني بعض هذه الأفكار والآراء والتبشير بها لحل مشاكل الأمة العربية تحت مسميات حزب البعث العربي أو الاشتراكي وغيرهما، ويومها كانت الأرض خصبة جداً لزرع بذور الأفكار القومية والوطنية وما يتعلق بمسائل الاستقلال والحرية وغيرها وخاصة بين الطلاب والشباب والمثقفين. فتأسس حزب البعث ابتداء في سوريا عام ١٩٤٠، وكان كل من ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار في طليعة المؤسسين، ثم اندمج هذا الحزب مع حزب العربي الاشتراكي الذي أسسه أكرم الحوراني ليولد من نتاج دمجهما حزب البعث العربي الإشتراكي المعروف بنفس التسمية لحد الآن. إذ ان الأفكار التي سميت باليسارية والأحزاب الشيوعية في ذلك الوقت كانت تغزو قلوب وأفكار الناس، لذا فإن إثبات الذات الحزبية للآخرين لم يكن بالأمر الهين، فكان أن وجد المعلمون المؤسسون للبعث والاشتراكيون إنه بتوحدهما سيكون المدخل الرئيسي لإثبات الذات الحزبية ولمنافسة الأحزاب الشيوعية بالدرجة الأولى. أما لمحاربة رجال الدين والتيارات الدينية الإسلامية القوية في المجتمعات العربية والتي لم تكن سهلة أيضاً وبالذات لمسيحية بعض المؤسسين الرئيسيين ولادعاءاتهم العلمانية المقبولة لدى الغرب، فإن إعلان الفكرة القومية سيكون كفيلاً بتخفيف تأثير هذه التيارات وخاصة للرابطة القوية بين العروبة والإسلام. وبهذا يتمكنون من إيجاد موضع قدم لهم في المجتمع. ووجدوا أن التقرب إلى عبد الناصر واستغلاله ونفوذه وتأثيره على عقلية شعوب المنطقة والساحة الدولية أيضاً سيمهد ويسهل لهم الطريق كثيراً، فهناك مسائل مشتركة بينهما وخاصة المسألة القومية رغم وجود الاختلافات المبدئية بينهما.

في عام ١٩٥٢ أعلن بعض أنفار الشباب من طلاب الكليات بالعراق وعلى رأسهم فؤاد الركابي عن تأسيس حزب البعث، وهم كانوا من المتأثرين بأفكار بعض الشباب القادمين من الشام وبالأفكار الواردة في بعض الكراريس المتداولة بينهم المستنبطة أساساً من الأفكار القومية الأوربية.

بالرغم من كون أصل أفكار البعث مستوردة من أوربا التي وضعت قواعد وأصول وحلول لمشاكلها الداخلية وتعاملها مع الخارج، إلا إن حزب البعث العراقي كواحد من الأحزاب المتأثرة بتلك الأفكار والمبادئ لم تكن لديه نظرية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية كاملة أو تامة للمجتمع أو مناهج ومشاريع مستقرة ثابتة، ولم تكن لهم حلول جاهزة لمشاكل المجتمع، ويتعاملون مع كل حالة بما يرونه مناسباً في وقتها ومكانها وظروفها ومن وجهة نظر القوي فيهم. وعملوا على استكشاف أية ثغرة في بنية أو وضع المجتمع أو الحكومة أو الأحزاب أو أية فئة أو شريحة من المجتمع واستغلالها لمصلحتهم، ومحاولة خلق وإيجاد المشاكل بين الحكومة والمجتمع أو الأحزاب الأخرى وخرقها والاستفادة من هذه الخلافات والوقوف على نقاط القوة والضعف في هؤلاء وفي أنفسهم وترجمتها لمصلحتهم. فكانوا يهاجمون الشيوعيين على إنهم متمسكون بنظرية مستوردة من الخارج وإنهم ملحدون وضد الدين وضد الطموحات القومية، وإذا دعت ظروفهم إلى التقارب منهم سارعوا إلى ذلك بحجة اشتراكهما في الاتجاهات الاشتراكية والتقدمية. ويهاجمون رجال الدين على إنهم رجعيون وعملاء ومن رجال السلطة والحكومة، وعند الاقتضاء يتظاهرون بالديانة والتمسك بشعائر الدين وممارسة الطقوس، ويهاجمون آخرين على إنهم عملاء وجواسيس يخدمون الأجنبي، ثم يتوددون إليهم سراً. ينتقدون الحكومة علناً ويتفقون معها خفية وهلم جرا. إنهم نشطوا كثيراً بالاستفادة من هذه التناقضات لدرجة إنهم يستغلون التوقيف والسجن لكسب الآخرين من الموقوفين والمسجونين وخاصة من

المجرمين المحترفين للاستفادة منهم، وكان هذا يمكن أخصب حقل أوتي ثماره في حياتهم السياسية فيما بعد، حيث أبدوا نوعاً من العنف والشراسة في التعامل وفرض الوجود مع استغلال كافة التناقضات والخلافات بين غيرهم لمصلحتهم. وهكذا تمكنوا في عام ١٩٥٧ من حشر أنفسهم في ما سميت ب (جبهة الاتحاد الوطني) مع الحزب الشيوعي والديمقراطي الوطني والاستقلال. ووقف هو والحزب الشيوعي لمنع دخول الديمقراطي الكردستاني في تلك الجبهة التي أقيمت لمواجهة الحكومة وضد الحلف الذي سمي بحلف بغداد.

لقد أوردت مجلة (ئالاى ئيسلام) وثيقة تقول أنها كانت موجودة في أرشيف الخارجية العراقية لشهر شباط ١٩٥٨ المتعلق بمراسلات السفارة العراقية في لندن وجاء فيها: "... سافر ميشيل عفلق بتكليف من الرئيس عبد الناصر حين تقرر إبرام الوحدة بين سوريا ومصر إلى إنكلترا لمقابلة اللورد سيف صاحب محلات (ماركس آند سبنسر) في تلك الفترة ولورد بريطاني آخر أيضاً من مؤيدي الحركة الصهيونية، والتقى بهم في فبراير١٩٥٨ في لندن، ويقول التقرير انه تم الاتفاق بينهم على أن يكون لهم لقاء أخر في باريس يحضره مؤيدون آخرون لإسرائيل في فرنسا. ورسالة عبد الناصر التي حملها لعفلق كانت تتضمن ـ ان الوحدة بين سوريا ومصر ليست موجهة ضد إسرائيل، وان إسرائيل لا ينبغي أن تستفز من هذا، فالوحدة شأن عربي داخلي أو محاولة لإعادة ترتيب البيت العربي من الداخل ـ إلا ان عفلق استغل هذه الاتصالات وأبلغهم بأنه لو أريد لإسرائيل أن تتغلب على الصعوبات التي كانت تواجهها وأن تصل إلى حالة السلام فإنه لا مناص من القضاء على الأنظمة العربية الرجعية المحيطة بإسرائيل، فهذه الأنظمة هي التي تثير المشاكل ضد إسرائيل، وإنه لو استطاعت الصهيونية العالمية أن تدرك مدى الاتفاق بين أفكار حزب البعث وأفكار حزب العمل الإسرائيلي لاستطاعت أن تجد أرضية مشتركة بين الحزبين. ولقاءات بين قيادتيهما. وانه يمكن لحزب البعث العراقي ـ آنذاك

ـ أن يكون حليفاً جيداً لإسرائيل إذا ما استطاعت إسرائيل أن تتعامل معه بحكمة".

وبعد أن قامت ثورة تموز ١٩٥٨ اتضح وجود تيارين متعارضين في قيادة الثورة، فعبد الكريم لا يميل إلى أية وحدة مع دولة عربية على الأقل بهذه السرعة، بينما عبد السلام كان يرغب ويعمل من أجل إقامة الوحدة الفورية سواء مع سوريا أو مع مصر أو كليهما. وحينما حضر ميشيل عفلق إلى العراق لم يقتنع بوجهة نظر قيادة البعث العراقية في ضرورة عدم الإسراع في إقامة أية وحدة، لوجود بعض الخصوصيات في تركيبة المجتمع العراقي، بل أكد على نفس الأسباب في إصراره على ضرورة إقامة الوحدة الفورية وأهميتها في تلك المرحلة وعدم فسح المجال لفكرة الديمقراطية الهدامة ـ حسب رأيه ـ وإن الدكتاتورية وحدها كفيلة بتحقيق الأماني القومية والسلطوية، لذا فقد إلتف الحزب المذكور مع آخرين حول عبد السلام الذي كان يلتقي معهم في بعض الأفكار والأهداف، وساندوه في خلافاته مع عبد الكريم، بل وشجعوه على ذلك بالرغم من عدم اقتناع الجميع بهذه التوجهات وخاصة مسألة الوحدة والمسألة القومية بدليل عدم سعي أحد من هذه الأحزاب وبالذات البعث على تحقيق ذلك عند استلامه السلطة لمرتين.

تمكنوا في تشرين الأول من عام ١٩٥٩ وبالتنسيق مع عدة جهات وأشخاص من الداخل والإقليم من العرب، ودولية وبالذات أمريكا من القيام بعملية لمحاولة اغتيال عبد الكريم قاسم في شارع الرشيد ببغداد. وكان البعث وقتذاك ضعيفاً جداً وغير معروف، إذ ان جثة أحد المهاجمين على عبد الكريم ألا وهو عبد الوهاب الغريري الذي قتل في العملية وبسلاح رفاقه المهاجمين كما يقال لم يتم سحبها، كما ولم تقدم أية مساعدة لصدام الذي أصيب هو الآخر. كانت هذه العملية مفاجئة كبيرة ليس لعبد الكريم والأوساط الحكومية والأحزاب فحسب، بل ربما لعموم البلاد والناس لأسباب عديدة، ومن بينها أو ربما أولها، عدم استحقاق عبد

الكريم لمثل هذا الإجراء على الأقل في ذلك الوقت، إضافة إلى صدور الفعل المذكور من حزب صغير وضعيف وغير معروف تقريباً على مستوى البلاد، وبوجود أحزاب أخرى مؤيدة لعبد الكريم وبالذات الحزب الشيوعي الأوسع انتشاراً والأكثر نفوذاً والأعمق جذوراً. إلا إن هذه العملية ورغم الإشارات الواضحة إلى وجود الدور الأجنبي المعادي لعبد الكريم وسياسته الوطنية فيها، أفادت البعث أكثر مما أفاده أي شيء آخر قبل ذلك. فقيام حزب صغير بالمقارنة مع أحزاب أخرى للإقدام على مثل هذا العمل الخطير والدقيق ليس من الحسابات الاعتيادية. وإذا كانت خلافاته مع الأحزاب الأخرى قبل الثورة ومع الشيوعي خاصة بعد الثورة كانت على الأقل وراء تعريف اسمه بين الناس لكثرة تناولهم لاسم البعث وتهجمهم عليه في أدبياتهم، فإن سوء التقدير في السياسة الإعلامية في تناول هذه القضية في ذلك الوقت وما نتج عنها من محاكمات ونقل هذه المحاكمات وتناولها في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة ودفاع المتهمين عن أنفسهم وأفكارهم كانت بمثابة الدعاية لهم، وخدمتهم أحسن خدمة، وعرفتهم داخلياً وخارجياً بدلاً من تقويضهم، وأثبتوا إنهم قادرون على القيام بالمهمات الصعبة ويمكن الركون إليهم والوثوق بهم رغم صغر حجمهم وضعف إمكانياتهم، والدليل على ذلك الضعف هو إن صدام حسين الذي كان قد أوكلت إليه مهمة ليست أساسية في العملية أصيب بطلق ناري أثناء انسحابه من موقع الحادث، فإنه ومنذ تلك اللحظة ولحين خروجه من العراق ودخوله الأراضي السورية بعد أيام عدة مروراً بإختفاءه ببغداد ومعالجة سرية ومن ثم الهروب من بغداد إلى قرية العوجة ملاقياً الصعوبات الكثيرة خلال هذه الرحلات (بحسب سرده للأحداث) ولم يكن للحزب الذي يدعي الانتماء إليه أي دور في توجيهه أو مساعدته أو حتى الاتصال به وتكلفه شخصياً وبمساعدة بعض أقرباءه فيما بعد وأناس لا علاقة لهم بالحزب كل المصاعب والمصاريف. وهنا تطرح الكثير من التساؤلات حوله وحول حقيقة ارتباطه بالحزب المذكور وحقيقة الجهة التي كانت

وراء العملية المذكورة. الخ

استفاد البعثيون من العملية ومن كل التناقضات والمشاكل التي أعقبتها وتوغلوا بين صفوف بعض الضباط والمعلمين والموظفين البسطاء وبعض المثقفين وغيرهم وضموهم إلى صفوفهم، كذلك فإنهم ضموا إلى صفوفهم من بين ما ضموا بعض الشقاة المعروفين آنذاك خاصة في بعض الأحياء الشعبية والقديمة في بغداد، وكان البعض منهم مجرمون محترفون، لا يتراجعون عن أي فعل إجرامي ولا وازع لديهم تجاه أي مبدأ إنساني، واعتمدوا عليهم في بناء الحزب وتقويته وفعالياته بازدياد عناصر تشكيلة البعث الغير متجانسة في كل شيء تقريباً. فبدأ التوجه التكتلي المتمثل في المدينة والعشيرة والقرية وهكذا، ولعدة أسباب فقد كانت الغلبة للتكتل التكريتي الغير متجانس بدوره أيضاً والمتمثل خصوصاً ببعض الضباط وعدد من المدنيين وهم متكئون وملتفون حول عبد السلام عارف المؤيد أساساً من التجمعات القومية والناصرية وبعض الإسلاميين أيضاً، ويخططون جميعاً للقيام بعملية انقلابية ضد عبد الكريم. حيث تمكنوا في بداية عام ١٩٦٣ من ضمان جانب الحركة الكوردية المسلحة عن طريق الاتصال ببعض قيادييهم والاتفاق معهم على بعض الحقوق القومية للشعب الكوردي في إطار الحكم الذاتي وعهدة إدارة كوردستان للبارزاني ومشاركتهم بأربع مقاعد وزارية في الحكومة المركزية مقابل تأييد الكورد لهم في الانقلاب. وكان إطلاق النار بين قوات النظام والثوار الكورد متوقفاً منذ بداية عام ١٩٦٣ واستمر كذلك إلى ما بعد سقوط علد الكريم.

في ٨ شباط ١٩٦٣ تمكن البعثيون وباستخدام بعض الضباط القوميين والخليط المقاد من قبل عبد السلام وبالتنسيق والدعم الأجنبيين المثبت باعترافات بعض كبار قادة الانقلاب، وحسب شهود عيان لا يزالون يتذكرون مشاهداتهم تزويد سفارة أجنبية غربية بعض مناصري الانقلاب من العراقيين الذين توجهوا إليها صبيحة يوم الإنقلاب بالأسلحة الخفيفة، إضافة لدور عربي معروف، من إنهاء حكومة عبد الكريم في اليوم الثاني من

عملية الانقلاب. ورغم تفاجئ قادة الحركة الكوردية بالانقلاب لعدم إخبارهم بموعده حسب المقرر والمتوقع، إلا إنهم، وبالرغم من حصول نوع من المعارضة بين القياديين لهذا الالتزام، على أساس المقابلة بالمثل، فإنهم إلتزموا بالاتفاق السابق. ولما كان الانقلابيون يدركون أهمية وخطورة المرحلة، ولطمأنة الجانب الكوردي وضمان عدم تحركهم وكسب الرضا والوقت بادروا بإذاعة بيان لا يتضمن إلا بعض العبارات الإنشائية الجوفاء حول حقوقهم مع تخصيص أربع مقاعد وزارية غير حساسة أو مهمة لهم.

كانت تقديراتهم في محلها، فقد أخطأت القيادة الكوردية الوثوق بالوعود وإلتزامها جانب الهدوء وإرسال وفد للتفاوض إلى بغداد بناء على طلب الانقلابيين. كانت غاية القيادة الجديدة من المفاوضات ونتيجتها هي كسب الوقت فقط. إذ لم تمض فترة طويلة حتى تم القبض على بعض أعضاء الوفد المفاوض الكوردي في بغداد دون الإعلان عن انتهاء المفاوضات وأودعوا التوقيف. في هذه الاثناء فشلت محاولة لقيام اتحاد فدرالي بين العراق وسوريا ومصر في نيسان ١٩٦٣ ولم يكن للكورد أي ذكر بين بنود مشروع الاتحاد المزمع. ولكن أقيم نوع من الاندماج بين سوريا والعراق بعد ذلك بفترة وبموجبها شاركت فرقة عسكرية سورية قوامها قيل خمسة آلاف عسكري إلى جانب القوات العراقية ضد الثوار الكورد. فعادت المعارك والقتال بأبشع من سابقاتها، واتفقوا مع حكومات طهران وأنقرة على فتح مركز للعمليات العسكرية المشتركة لوضع الخطط اللازمة والهجوم على الثوار الكورد من جميع الجهات فيما لو لم يستسلموا أو إذا ما استمروا بالقتال. وكان بعض القوميين المتطرفيين من العرب العراقيين يعلنون ويشيرون أحياناً بكل صراحة ووقاحة إلى ضرورة طرد الكورد وإخراجهم من أراضيهم وبلادهم ورميهم خارج حدود الدولة العراقية فيما لو شكلوا تهديداً لهم أو لمصالحهم أو كانوا يتسببون في خلق متاعب لهم أو للأمة العربية حسب تقديرهم ومن حيث وجهة نظرهم،

وكانوا يرون ضرورة عدم تقبل تحقيق أي مطلب قومي مشروع لهم، أما وجهة نظرهم للحكم الذاتي فكانوا يعتبرون ذلك المطلب وبغض النظر عن المحتوى تهديداً خطيراً وخطوة نحو الانفصال ومرفوضاً تماماً لديهم. يقول آشيريان في كتابه الحركة الوطنية الديمقراطية في كردستان العراق ٦١ ـ ٦٨: "... قبل استئناف الحرب في ١٩٦٣ صرح طالب شبيب حينما كان وزيراً في حديثه مع الصحفيين بما يلي: (. لا يجوز حتى الحديث عن منح الأكراد الحكم الذاتي. وإذا لم يساوم الجنرال مصطفى بارزاني بالقضية فإننا سوف لن نؤجل القضية طويلاً. سنقضي على المتمردين دفعة واحدة.). وزار عبد السلام عارف منطقتي كركوك وأربيل لتفقد الوحدات العسكرية المشتركة والعراقية المتواجدة في المنطقة استعداداً للهجوم على الثوار الكورد، ويشير آشيريان في كتابه إلى خطاب عارف هناك حينما قال: "... إنه سيقود بنفسه العمليات القتالية على الخطوط الأمامية للجبهة. وإنه سوف يستخدم كل الأمكانيات في النضال ضد المتمردين... ".

جاء في العدد ٢٨٥٧ من مجلة المصور المصرية بتاريخ ١٣ يوليو (تموز) ١٩٧٩ في موضوع منظمة العفو الدولية تدين النظام التكريتي في العراق بقلم صبري أبو المجد ما يلي: "... إنني كنت في فبراير ١٩٦٣، أزور شمال العراق (أربل) و (كركوك)، و (السليمانية) وذات ليلة كنت أسهر في استراحة الضابط الآمر ـ كما يسمونه في منطقة الشمال ـ كان هذا الضابط البعثي لا يتجاوز من العمر ٢٧ عاماً. قضى ليلته يشرب العرقي حتى الثمالة، وبينما كانت السهرة ممتدة والضابط الآمر لا يكف عن الشراب، جاء أحد رجال البعث هامساً في أذن الضابط الآمر، وسمعته يقول، بالحرف الواحد (سيدي) غداً يتم تسليم الأسرى الأكراد الذين في حوزتنا. وكان قد تم اتفاق على تبادل الأسرى بين البارزاني والحكومة العراقية، ويسأل الضابط الآمر: كم عدد هؤلاء الأسرى؟ ويرد معاونه قائلاً: حوالي الألف سيدي، قال له: (طخ ستمائة أو سبعمائة منهم)، وخرج

الضابط التابع لينفذ الأمر الذي أصدره ضابط بعثي مخمور، فيقتل سبعمائة مواطن عراقي كردي في دقائق. للعلم في صبيحة اليوم التالي، جاء الضابط التابع يقول للضابط الآمر: لقد تخلصت من سبعمائة أسير. فإذا بالضابط الآمر يوبخه لأنه لم يتخلص منهم جميعاً..."، ويقول الكاتب المذكور بأنه أدرج هذا الحادث المشهود في كتاب صدر له عن حزب البعث ونشر في مسلسل بجريدة الثورة العراقية بعد الانقلاب الثاني لعبد السلام عارف. ومعلوم إن هؤلاء الضحايا لم يكونوا من المقاتلين والأسرى، بل من سكان القرى المدنيين الأبرياء.

حاول عبد السلام وبدعم من البعثيين والقوميين وغيرهم القضاء على الثورة الكوردية فلجأ لعقد ما أسماه بمؤتمر علماء المسلمين، إذ جمع عدداً من رجال الدين المنتمين للإسلام من دول عدة وطلب منهم ـ لتحريض الشعوب المسلمة ـ الإفتاء بجواز قتل الكورد، فوافق البعض ورفض آخرون. كما وعمد إلى الطلب من آية الله السيد محسن الحكيم الذي كان يمثل المرجعية الدينية الشيعية الأعلى لإصدار فتوى بنفس التوجه لمحاربة الكورد، إلا إن البارزاني أوعز بقيام وفد من علماء الدين الكورد المعروفين بعدم ولائهم للنظام بزيارة لسماحة السيد المذكور لعرض المسألة الكوردية وحقهم المشروع، وفعلاً قام ثلاث أعضاء من الحزب الديمقراطي الكردستاني من بغداد بزيارة سرية للنجف وإلتقوا بالمرحوم السيد الحكيم وأطلعوه على الوضعية فكان قرار سماحته ضد مطلب عبد السلام إذ أعلن تحريم قتلهم، وفي مرحلة أخرى اعترض على قانون التجنيد الذي اعتبره محاولة من السلطة لزج أبناء البلد في حرب داخلية ومقاتلة الكورد، كما وإنه رفض في وقت ما استقبال رئيس الجمهورية عبد السلام عارف احتجاجاً على الاضطهاد الذي كانت تتعرض له طائفة الشيعة وبسبب بعض القوانين الاشتراكية ومنها قرار التأميم حيث اعتبر هذه القرارات والقوانين موجهاً ضد الشيعة بالذات كون كبار التجار والملاك منهم يدعمون المرجعية الدينية الشيعية التي لا تعتمد على أي

دعم حكومي بعكس السنة التي تعتمد بشكل أساسي على الدعم الحكومي وبالتالي يكون خضوعها للسلطات مهما طغت، وفي موقف آخر وبسبب اعتراضات السيد الحكيم على قانون الأحوال الشخصية الذي يخالف بعض بنوده أحكام الشريعة الإسلامية فقد زاره ممثل رئيس الجمهورية طاهر يحيى لحمله على تغييرموقفه، لكن سماحته طالب برفع التمييز الطائفي وطالب بالمساواة.

وقام عدد محدود من ضباط صف وجنود في معسكر الرشيد قيل انهم شيوعيون بمحاولة للقيام بحركة انقلابية أوائل تموز ١٩٦٣ لكنها فشلت منذ البداية.

إذا كانت هناك كلمة مناسبة أكثر من الظلام القاتم أو الدامس أو البهيم كان يستوجب إطلاقها على انقلاب شباط ١٩٦٣ الذي لعب فيه البعثيون الدور الأساس فيه، ليس لأنه كان بمثابة نكبة للشيوعيين، أو ضربة للقوميين بعد ما اتهموا من قبل البعثيين بالاعداد لانقلاب في شهر مايس نفس العام، بل للمواطنين ومستقبل العراق عموماً. إذ ان التنافس وقلة الخبرة السياسية والإدارية لهؤلاء القادة الجدد وتركيبتهم الاجتماعية واختلافاتهم العقائدية آنئذ كلها سببت مآسي لا توصف، كما وإن ضعف رصيدهم في المجتمع وبالذات في القوات المسلحة دفعتهم لتشكيل ما أسموه ب(الحرس القومي). وإن مراجعة الأعمال الإجرامية التي صدرت من هذه التشكيلات لوحدها وبالذات الممارسات اللا أخلاقية وعمليات القتل والتعذيب والإرهاب والاغتصاب والتجاوزات على السلطات والدوائر الحكومية والقوانين كافية لمعرفة أية نكبة انتابت البلاد وأية مرحلة مظلمة مرت بالناس لدرجة انقسمت الحكومة على نفسها وقيادة حزب البعث بالدرجة الرئيسية التي كانت وراء هذه المشاكل بسبب الخلافات الكبيرة خاصة تلك التي نتجت بينهم أثناء عقد مؤتمرهم القطري في شهر تشرين الثاني من نفس العام والذين تفرقوا إلى ثلاث فرق أحدهم سمي بالمحايد وضم رئيس الوزراء أحمد حسن البكر وعماش وطارق عزيز وغيرهم،

وآخرون وكانوا على خلاف مع علي صالح السعدي وجماعته الذين سموا باليسار وهم كانوا على خلاف مع قيادة وشخص عفلق والجناح الآخر ومنهم حازم جواد آخرين سموا باليمين، وتم طرد أمينهم القطري للحزب السعدي وبعض من مؤيديه وانتخاب قيادة قطرية جديدة لهم، ووصل الأمر إلى حافة الانفجار فدعا البعض منهم قيادتهم القومية من سوريا، فحضر وفد منها ضم عفلق والرئيس السوري أمين الحافظ وآخرين. وبالنتيجة تفاقم الوضع بين هذه التكتلات أكثر من ذي قبل وألغت القيادة القومية نتائج الانتخابات واتخذت العديد من المواقف الخاصة بشئون الحزب وتدخلت بأمور الحكومة والدولة بشكل سافر مما أغضب الرئيس العراقي كثيراً ووجد الفرصة سانحة للتخلص منهم، فنفذ بمعاونة بعض أعضاء حكومته وبعض العسكريين القوميين وعناصر من الجناح المحايد للبعث انقلاباً آخراً على أنفسهم في ١٨ تشرين الثاني من العام نفسه. ومن أولى أعمال الحكومة الجديدة إلغاء تشكيلات (الحرس القومي) ومحاسبة عدد منهم شر حساب على ما اقترفوه من جرائم وآثام يندى لها الجبين، وكشفت أوراقهم وسجلاتهم الإجرامية وتناولتها الأدبيات المختلفة تحت تسمية (الحرس اللا قومي). حينذاك تجسد انقسام البعثيين على أنفسهم فمنهم من ترك العمل السياسي، ومنهم من اتفق مع الانقلابيين الجدد، ومنهم من ترك صفوف الحزب، ومنهم من دخل السجن، ومنهم من قدم التبرئة من الحزب كأحمد حسن البكر الذي لم تمض على بعثيته إلا فترة قصيرة وتعهد بعدم العودة إلى مزاولة النشاط السياسي والحزبي، وهي من منبوذات العمل السياسي، وتختلف عن مبدأ (التقية) التي كانت تمارس عند الشيعة وقت الضرورة. فرغم هذا الانقلاب بقي بعض البعثيين في الحكم مع عبد السلام عارف. ومذ ذاك فقد شهد حزب البعث العراقي الكثير من الخلافات والتمزقات والإنشقاقات بين القيادات المختلفة سواء القطرية أو القومية، وظهرت عدة تيارات بين اليسار واليمين والوسط، فكان هناك توجه تنسيقي مع سوريا وآخر عكسه. وكان لميشيل عفلق دوراً

أساسياً في مجمل هذه الأوضاع والتي كما يقولون عنها كانت مدمرة وتخريبية، وكان صدام من تلامذته المطيعين. وحتى بعد انقلاب عام ١٩٦٨ في العراق فان البعث العراقي كان منقسماً على نفسه، واستمر الحال كذلك إلى أن تمكن صدام خلال العقود الماضية من خنق كل الأصوات المخالفة لصوته وإرادته بشتى الوسائل ومنها الأبشع دموية أيضاً تجاه أقرب رفاقه ومقربيه لا لإعلاء شأن ودور الحزب بل لإعلاء ذاته ودوره والمحافظة على كرسيه وبأي ثمن، ولتجريد الحزب من كل ما يمت بصلة لأهدافه النظرية المعلنة.

فشهد بعث العراق العديد من الإنقسامات والتيارات والتغييرات والخلافات بين القياديين، إلا إنهم كانوا نشطين ولا يفوتوا فرصة دون التفكير بالوصول للسلطة. وقاموا بعدة محاولات ضد عبد السلام إلا إنها كانت تبوء بالفشل وتنكشف أمرها قبل البدء بتنفيذها. وكثيراً ما كانت القيادة العراقية على خلاف مع عفلق كما كان الحال مع بعض قيادات سوريا وتفرقت القيادة القومية أيضاً تبعاً لذلك. لذلك فلا عجب في ان القيادة العراقية كانت تتغير أحياناً خلال أسابيع وللمرء أن يتصور أية حالة هذه وأية قيادة وحزب، إلا أن مجيئهم للحكم في عام ١٩٦٨ قلب الموازين السياسية عموماً في البلاد.

بعد الانقلاب الجديد تفرد عبد السلام بمواصفاته التي عرفناها بالسلطة تقريباً، وقام ببعض الخطوات واتخاذ بعض الإجراءات ذوات المنحى الاشتراكي ولصالح العمال وكذلك تأميم بعض الشركات والمصانع، وكان يتطرق إلى موضوع تشكيل مجلس وطني ووضع دستور دائمي للبلاد، وقام نوع من التنسيق السياسي الموحد بين عبد السلام وعبد الناصر في ١٩٦٥ كبداية لاجراء المزيد من التنسيق في المجالات الاخرى أملاً في الوصول إلى نوع من الاتحاد في المراحل اللاحقة، ورغم ناصريته ودعم الناصريين وشخص عبد الناصر نفسه ونصائحه له ونصائح غيره أيضاً، إلا ان عقليته العسكرية المتعجرفة وعنصريته القومية وحقده بقيت عثرات في طريق

الإصلاح والاستقرار والأمن والسلام إلى أن مات بحادث سقوط طائرته الهليكوبتر واحتراقه فيها عندما قطع زيارته لمنطقة النشوة قرب القرنة بالجنوب ومحاولة عودته إلى بغداد بسبب نكسة عسكرية كبيرة ألحقت بجيشه من قبل الثوار الكورد وتوعده بإحراقهم وتدميرهم، فجاء إحتراقه هو قبل تركه مكان إطلاق تهديداته يوم ١٣ نيسان ١٩٦٦.

الحزب الديمقراطي الكردستاني

إن الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي قاد الحركة السياسية وكذلك الكفاح المسلح في كوردستان العراق لسنوات طوال يستحق الكثير من البحث والكتابة، لكنني سأختصر كثيراً هنا، وأحاول التطرق فقط إلى بعض الجوانب المهمة والنقاط المفيدة المرتبطة بموضوع هذا البحث بشكل خاص وقدر المستطاع. لهذا لا أريد هنا العودة إلى ما قبل تأسيس الحزب المذكور والوضع السياسي والاتجاهات الفكرية والأحزاب السياسية الكوردية في العراق.

في عام ١٩٤٦ وبعد قيام جمهورية مهاباد الكوردية وتأسيس الحزب الديمقراطي الكوردي (الكوردستاني) في شرق كوردستان (إيران) وبعد اتصالات ومشاورات بين بعض مثقفي وقادة كورد العراق المتواجدين برفقة الملا مصطفى البارزاني الذي كان يشرف على قيادة قوات الجمهورية الكوردية الفتية في مدينة مهاباد بكوردستان إيران تم تأسيس الحزب هناك من بعض قادة الكورد الذين كانوا قد التجئوا إليها مع الملا مصطفى البارزاني، إلا انه ولحماية الجمهورية الكوردية الفتية من الدسائس والإشاعات المغرضة للأعداء، وبناء على بعض النصائح فقد حل الحزب نفسه هناك منذ أيامه الأولى ليوعز البارزاني بتشكيله مجدداً في جنوب كوردستان (السليمانية). فتم تأسيسه في نفس العام من قبل بعض المثقفين الكورد الذين كانوا يمارسون العمل السياسي والثقافي ضمن تنظيمات سياسية كوردستانية مختلفة التوجهات في ذلك الوقت أو قبله.

وأصبح اسمه الحزب الديمقراطي الكردستاني منذ أن اختار عبد الكريم قاسم هذه الصيغة من الاسم بعد ثورة تموز ١٩٥٨ولحد الآن. واعتبر البعض قبول الكورد بهذه التسمية سواء في إيران أو العراق خطأ فاضحاً وإعترافاً وقبولاً بالتجزئة. ولما كانت كلمة حزب تقابلها في اللغة الكوردية كلمة بارتي فقد تم التعود على التسمية المختصرة له ألا وهو البارتي.

لقد شهد الحزب المذكور خلافات منذ تأسيسه بسبب تركيبة قيادته. فالبارزاني فرض اثنين من الشخصيات الكوردية وحشرهما مع بقية الأعضاء المؤسسين الذين رأى قسم منهم في هذين الشخصين اتجاهاً فكرياً مناقضاً لهم ولمدرستهم السياسية وتوجهاتهم، وأمام رغبة البارزاني، ولدور البارزاني ومكانته، وباعتباره رئيساً للحزب، وللوضع العام السائد فقد تم قبول هذين الشخصين في الهيئة القيادية المؤسسة للحزب. كما وإنهم في نفس الوقت لم يشكلوا تجانساً سياسياً كاملاً فيما بينهم، من هنا ومنذ ذلك الوقت فإن قيادة الحزب المذكور وقواعده أيضاً لم تقتصر على اتجاه فكري متجانس واحد أو طبقة أو شريحة اجتماعية معينة واحدة، بل كانت تضم العديد من الاتجاهات الفكرية ومختلف طبقات وشرائح المجتمع الكوردي، إلا إن الصبغة الغالبة في أهدافه وطروحاته كانت محلية عراقية ممزوجة ببعض الأهداف القومية وبعض الأفكار اليسارية. وكان لحمزة عبد الله المحسوب على الشيوعيين دوراً أساسياً في ترتيبات تأسيسه وإلتفاف بعض اليساريين والماركسيين إبتداء حوله مما كان يدعو بالحكومة أحياناً أن تعتبره موالياً للحزب الشيوعي. وكان وجود المذكور مؤثراً في حياة ومسيرة وسياسات الحزب إلى أن تم إبعاده نهائياً في بداية الستينات. إذ كانت الخلافات العميقة بينه وبين إبراهيم أحمد الذي انتخب سكرتيراً عاماً للحزب عام ١٩٥٢ بعد السجن السياسي لحمزة عبد الله، فاتخذ الأول قراراً بطرد الثاني من الحزب وهو لم يزل في السجن. إلا ان الصراع بينهما تجدد بعد عودة البارزاني من ملجأه في الاتحاد السوفيتي بعد صدور العفو عنه زمن القاسم، وإعادته الإعتبار لحمزة وسحبه من إبراهيم، ويقال

بأن ذلك كان بتأثير عبد الكريم قاسم قبل أن ينقلب عليه مرة أخرى لصالح إبراهيم أحمد تمشياً مع الأحوال السياسية وموقف عبد الكريم قاسم من الشيوعيين والبارتي.

نشط الحزب المذكور لملء أي فراغ سياسي في الساحة الكوردية خاصة بعد النصف الثاني من عقد الخمسين، وتغلغل نفوذه بين المثقفين الكورد وأنضم إليه عدد من القياديين الشيوعيين الكورد. وعمل للتعاون مع بعض الأحزاب العراقية لخدمة عموم المجتمع العراقي بكل قومياته ومذاهبه واحترام خصوصيات جميعها، وكان هذا بحد ذاته أحد نقاط الخلاف بين أهم شخصيتي الحزب حينئذ بغياب البارزاني. فحمزة المعروف على الأقل بميوله الشيوعية كان يرى مستقبل العراق ومصلحة الكورد بالتالي عند الشيوعيين فيتقرب منهم، في حين كان إبراهيم يرى مستقبل حكم العراق وبالتالي مصلحة الكورد مع القوميين العرب والناصريين والبعثيين فيتقرب منهم. فنال الحزب قليلاً من الترحاب تارة، والكثير من الخصام في غيرها. إلا إن أكثر علاقاته بالسلب والإيجاب كانت مع الحزب الشيوعي باعتبارهما المتنافسان الوحيدان تقريباً في الساحة الكوردستانية، علماً بأن نفوذ وجماهير الحزب الشيوعي على مستوى الساحة الكوردستانية كانت تفوق كثيراً على ما للديمقراطي الكردستاني الذي مزج وباعتدال بين النضال القومي والطبقي لغاية قيام الثورة المسلحة ونكبة الشيوعيين عام ١٩٦٣ إذ تغيرت الأمور.

كانت علاقات الحزب بين مد وجزر مع بقية الأحزاب الأخرى، حاله حال غيره من الأحزاب العراقية، وعلى الصعيد الخارجي تمكن بعد مدة طويلة من إيجاد صلات جيدة مع بعض الجهات في سوريا وكسب تأييدهم لبعض مطالبهم وضمان مساندة قضيتهم لدى جمال عبد الناصر الذي وافق عام ١٩٥٧ على بث برامج إذاعية من القاهرة باللغة الكوردية موجهة إلى كوردستان، وبسببه تعرض عبد الناصر إلى انتقادات ومواقف متشنجة من قبل أنظمة الحكم في العراق وإيران، وتركيا بالذات التي كانت صلاتها مع

مصر ربما بأفضل من غيرها، إضافة إلى حساسية تركيا الأكبر دوماً تجاه كل ما يتعلق بالكورد، وتمكن عبد الناصر بحكمته المعروفة وقناعته بعدالة القضية الكوردية من إحراج سفير تركيا في القاهرة الذي حضر إليه لتقديم احتجاج حكومته على هذا البث الإذاعي والطلب منه إغلاقه وإيقافه، فحاججه عبد الناصر بإنكارهم لوجود الكورد في تركيا وعند استعداد السفير بالاعتراف خطياً بوجود الكورد في تركيا فسيوقف البث من تلك الإذاعة فخرج السفير خاسراً الجولة.

بعد قيام ثورة تموز ١٩٥٨ أعلن الحزب الديمقراطي عن مساندته التامة للثورة، واتخذ إجراءات سريعة وفورية للتعبير عن مساندة الحزب والشعب الكوردي لها، وسارع بإرسال الوفود المختلفة إلى بغداد لإعلان التأييد الشعبي الكوردي للجمهورية، وطالبوا بإدخال فقرة في الدستور العراقي تنص صراحة على شراكة العرب والكورد في العراق والإقرار بالحقوق القومية ومنها الحكم الذاتي ضمن وحدة العراق. وبعد أخذ ورد تم إدخال العبارات المطلوبة باستثناء صيغة الحكم الذاتي في الدستور العراقي المؤقت الذي صدر. وتقديراً للظروف وحداثة الجمهورية فقد ارتضى الحزب بذلك التدخل الشخصي من عبد الكريم قاسم نفسه على أمل إثارته في أجواء ديمقراطية حيث تستقر الأمور والأوضاع، ودخل في جبهة الاتحاد الوطني، ثم صدر قرار رئاسي بالعفو عن البارزاني ومن معه وذهب وفد برئاسة إبراهيم أحمد لمرافقته في طريق عودته، حيث أستقبل بحفاوة وترحاب بالغين في مصر وعبد الناصر ذاته وثم في العراق، وأحسن تقديراً، وأصبح من مقربي الزعيم عبد الكريم، وأسكنه ببغداد وجعل له مكانة مرموقة.

كانت استجابة الثورة السريع بالعفو عن الزعيم الكوردي ملا مصطفى البارزاني ومن معه بمثابة انتصار ودعم كبيرين للثورة وتوجهاتها وتمتيناً للوحدة العراقية. وكان الزعيم المذكور سبق له وأن ترك جبال كوردستان العراق ومعه آلاف من الثوار وغيرهم وأغلبهم من البارزانيين نتيجة فشل

ثورته المسلحة أواسط الأربعينات من القرن العشرين ، وشارك في تأسيس جمهورية مهاباد الكوردية في كوردستان إيران عام ١٩٤٦ ، واضطر و معه مئات من مقاتليه لمغادرة المنطقة والالتجاء إلى الاتحاد السوفيتي بعد القضاء على تلك الجمهورية نتيجة مبادلة مصيرها ببعض المصالح الدولية بين القوى العظمى وإيران. فقد عاش ما يقرب من اثني عشر عاماً هناك كلاجئ سياسي بعد أن رفضت السلطات الأمريكية في حينه قبوله كلاجئ في أمريكا ـ حسب قول البعض ـ . وقد تم ترتيب رحلة عودته كعودة زعيم وطني كبير وبكثير من الأبهة والتقدير، وقد خصصت مساحات إعلامية كبيرة لإبراز هذا الحدث التاريخي في حينه.

اعتقد الحزب الشيوعي وخاصة بوجود فرع لهم في كوردستان، ووجود العديد من الكورد بين قيادييه - حيث إن عدداً منهم تسلم سكرتاريته لفترات مختلفة ـ وفي خضم منافسته للأحزاب الكوردية وبالذات للديمقراطي الكردستاني الذي كان قد حفظ للبارزاني زعامة الحزب رغم غيابه وبعده عنه وعن الوطن وانقطاع الاتصالات معه لسنوات عديدة، وهذه العودة المفخمة للبارزاني، أن بإمكانه الاستفادة من هذا الوضع ومن مركز وشخصية البارزاني. وقد تصور أيضاً بان السنوات الطويلة التي أمضاها البارزاني في الاتحاد السوفيتي قد أثرت فيه وحولته إلى شيوعي أو ماركسي قح، وربما إنه يفضل الآن ولأسباب عديدة أن يرى مركزه الجديد في الحزب الشيوعي وليس في غيره، خاصة بعد أن كانت وسائل الإعلام الغربية كانت تسميه (الملا الأحمر) حينما كانت تتناوله للدلالة على إنه شيوعي (وهو لم يكن كذلك طبعاً) وأخذ في منافسة الديمقراطي الكردستاني في هذا الاتجاه، إلا إنه سرعان ما اكتشف بأن ليس هناك محل اعتبار لهذا التصور وهو مجرد خيال لا أكثر، ولم يعلموا ما يحمله البارزاني من ذكريات مرة وأليمة خصوصاً في السنوات الأولى من تواجدهم في الاتحاد السوفيتي حيث لم يعترف بهم كلاجئين سياسيين والمعاملة المهينة التي تلقاها منهم إلى أن استلم خروشوف الحكم هناك وتغيرت

الأوضاع.

لم يكن الحزب الشيوعي العراقي لوحده الذي اختلطت الأوراق عليه فيما يخص البارزاني بل إن الدول الغربية وإسرائيل كانوا كذلك أيضاً ابتداء، خاصة بعد أن كان وضعه السياسي والاجتماعي قد تحسن عند السوفيت الذين أخذوا يهتمون نوعاً ما بالمسألة الكوردية، وبوجود عبد الناصر وإلتفاتته إلى حد ما للمسألة الكوردية وموقفه المناهض لإيران وتركيا وسماحه ببث برامج باللغة الكوردية من القاهرة ثم استقباله للبارزاني في طريق عودة الأخير للعراق، فبدأت هذه الدول تشعر بالقلق من عودة البارزاني (الملا الأحمر) خشية أن تكون عودته خطة سوفياتية تثير المشاكل لكل من تركيا وإيران التي كانتا تخشيان من انتقام الكورد، وبالتالي فإن إسرائيل كانت تخشى تبعاً لخشية حليفتيها المذكورتين ولأسبابها الخاصة أيضاً، وجميعهن مع حليفتهن الكبرى أمريكا كن يخشين قيام دولة كوردية تابعة أو حليفة للسوفيت في هذه المنطقة الاستراتيجية بالنسبة لهم وتعاظمت خشيتهم بعد بث الأخبار عن لقاءات البارزاني مع العديد من الشخصيات الدبلوماسية والرسمية خلال العام الأول من العودة، ثم أخبار عن لقاءات في بغداد مع دبلوماسيين سوفيت يعملون في سوريا، ففكروا لخلق أو إيجاد بديل أو منافس أو زعيم آخر موال لهم من الكورد لمحاولة تقويض نفوذ البارزاني، ولمواجهته به أو ليوازيه، ولكن بالنتيجة لم تنفذ الفكرة، ربما اكتشفوا حقيقة الأمر أو أبدلوا الخطة بالاتصال به أو المحيطين به أو ببعض الشخصيات الكوردية المقيمة في بعض الدول الغربية خصوصاً إن بعض دوائر المخابرات الغربية كانت تتابع وتراقب الأوضاع الكوردية وتحتفظ ببعض العلاقات مع بعض الشخصيات منهم بدلاً من الاتصال الرسمي أو الدبلوماسي المعتاد، وكانت وجهات نظر زعماء الكورد ومثقفيهم تختلف عن بعضهم البعض بخصوص التعامل مع الخارج، فكان بعضهم يرحبون بالطبع بأي اتصال أو تعاون أو دعم من أي جهة لقضيتهم شأنهم في ذلك شأن غيرهم كالعرب مثلاً،

فالمفروض مثلاً أن يكون العرب أبعد الناس في التعامل مع الإسرائيليين، لكن كانت للبعض من قادتهم وزعمائهم وأحزابهم اتصالات وعلاقات سرية معها منذ البداية، و كان أمراتصالات بعضهم مكشوفاً تقريباً.

كان إبراهيم أحمد منذ تقلده سكرتارية الحزب في ١٩٥٢ وطرد حمزة عبد الله ولحين عودة البارزاني يسير شئون الحزب كالرجل الأول فيه، ولم يرغب في إعادة حمزة أو الاتصال بالبارزاني في الاتحاد السوفيتي ربما لخشيته من الشيوعية أو لدوافع أخرى مجهولة، إلا انه بعد صدور العفو عن البارزاني فقد توجه بنفسه لبراغ حيث كان البارزاني هناك في ذلك الوقت ليسلمه جوازالسفر العراقي الجديد الممنوح له وليرافقه في رحلة العودة إلى العراق، ربما كانت دوافعه لذلك الإستفادة من هذه المستجدات وتقوية نفوذه ومركزه والحزب، فإلتف الحزب حول البارزاني الذي لم يبد الكثير من الرغبة والاستعداد لخوض العمل الحزبي بعد، إذ كان قد مر بتجارب مريرة وقاسية عديدة في حياته السياسية والاجتماعية والعائلية نتيجة ثوراته السابقة. ربما كان يشعر بالحاجة الملحة لنوع من الاستقرار والسكينة والحياة الاعتيادية بين أفراد عائلته وعشيرته التي ابتعد عنهم لمدة تزيد على عشر سنوات ولم يعرف عنهم شيئاً بسبب فقدان الاتصال بهم، وربما لم يفكر بالسياسة خصوصاً الحياة الحزبية مع (الأفندية) ـ وهم من المتعلمين والمثقفين الذين كانوا لا يزالون لا يتمتعون للأسف بالكثير من الثقة في مختلف المجالات لدى أبناء العشائر لما كان مشاعاً عنهم بشكل عام من الانتهازية والخبث والفرقة (وكأن المسألة تخص هؤلاء فقط)، وخاصة بعد أن اطلع على الأوضاع السياسية الداخلية والخلافات والمشاحنات والمهاترات بين الأحزاب المختلفة والتكتلات المتعددة ابتداء بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني المتمسكين به والمصرين على تزعمه لهم ولحزبهم (وكان من أبرز قادة هذا الحزب إبراهيم أحمد سكرتير الحزب الجديد وجلال الطالباني ـ بعد أن طرد البارزاني وبطريقة غير نظامية سكرتير الحزب السابق حمزة عبد الله

وآخرين ممن كانوا يؤيدونه من الحزب، إذ كانت رسالة منه إلى البارزاني أفصح فيها عن نفسه كالناصح الأمين للأخير، بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير ـ وكان السكرتيران كما مر سابقاً الرفيقان المناضلان لسنوات مع بعض، ورغم وجود نوع من صلة القربى بينهما أيضاً، إلا إنهما كانا يمثلان اتجاهين متضادين، إذ أن السكرتير الجديد وتياره كانوا يتهمون الآخرين بأنهم شيوعيون مدسوسون ويعملون على صهر الحزب في الحزب الشيوعي، بينما الآخر فكان يتهم الأوائل بالرجعية واليمينية وعملاء إيران وما إلى ذلك، في وقت كان المتهمون باليمينية يتهمون من قبل آخرين من حزبهم فيما بعد بأنهم يساريون ومتطرفون وما إلى ذلك).

وكانت الجمهورية لا تزال في أول عهدها، وإنها منحته ما لم يفكر بأكثر منه على الأقل في ذلك الوقت، إضافة إلى طبيعة سيكولوجيته وأسلوب تفكيره وتجاربه السابقة، وربما كان يرى في ترؤسه لحزب حتى (الديمقراطي الكردستاني) متاعب لم يستعد لها بعد على الأقل، أو ربما كان يجد في ترؤسه لحزب تصغيراً لحجمه وتقليلاً لشأنه، وهو لا يؤمن بالآيديولوجيات السياسية المفبركة أصلاً.

في تلك الفترة وقعت بعض الأحداث سواء على مستوى العراق أو في كوردستان، كأحداث كركوك والموصل وحركة شواف الانقلابية في الموصل، وحركة تمرد بعض العشائر الكوردية التي وقعت في منطقة لولان وسيدكان بقيادة شيخ رشيد لولان وغيره عام ١٩٥٩ بسبب بعض إجراءات وسياسات الحكومة وربما بالضد من البارزاني أيضاً حيث الخلافات العشائرية القديمة بينهم، وتم القضاء عليها بتعاون قوات حكومية مشتركة مع البارزانيين وعناصر من البارتي وعناصر المقاومة الشعبية التي كانت مسلحة لحماية الثورة ومحسوبة على الشيوعيين. ومن الأحداث أيضاً مقتل الشيخ أحمد الزيباري وتوجيه أصابع الاتهام للبارزاني، كذلك هجوم الزيباريين على البارزانيين اثناء زيارة البارزاني للاتحاد السوفيتي وشك البارزاني من ضلوع عبد الكريم فيه وخاصة فإن الحكومة كانت قد قربت

بعض العشائر المناوئة للبارزاني وسلحهم ومنهم الزيباريون والهركية والسورجية، ثم سحب بعض الامتيازات الحكومية منه ورفض عبد الكريم مقابلته بعد عودته من زيارة الاتحاد السوفيتي. وكذلك مقتل صديق ميران وكان من شخصيات خوشناو ومن المقربين لعبد الكريم قاسم ووجهت الحكومة الاتهام لقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني بقتله وصدر أمر القبض بحق سكرتير الحزب ابراهيم أحمد الذي اختفى ليواصل النضال السري ضد حكم عبد الكريم الذي أغلق جريدة الحزب أيضاً عندما نشرت خطاب جلال الطالباني الذي كان قد ألقاه في حشد جماهيري كوردي في احتفالات نوروز بمناسبة العيد القومي للكورد، كما وأغلقت الحكومة فروع الحزب المذكور في المدن، كما ومنعت عقد مؤتمرالمعلمين الكورد الذي كان مزمعاً عقده في شقلاوة بداية ١٩٦٠ إذ ان عبد الكريم أصبح يعارض تشكيلات ومنظمات وإتحادات مهنية كوردية مستقلة. فلم يبق أمام الحزب إلا أن تقدم في أواسط العام ١٩٦١ للحكومة بمذكرتين منفصلتين مطالباً ببعض الحقوق السياسية والثقافية وللعمل بالدستور المؤقت وما إلى ذلك، إلا ان الحكومة تجاهلت هذه المطالب ولم تستجب لأي منها. عندها استغل الحزب المذكور ذكرى انتفاضة ١٩٣٠ وتمكن من تنظيم ناجح لعملية اضراب عام في بعض المدن الكوردية في شهر أيلول ١٩٦١، وبدلاً من قيام عبد الكريم بتدارك الموقف فإن الحكومة أعلنت عن إصرارها على التحدي وأقدمت على تعطيل عمل الحزب المذكور تماماً والعمل على إنهاء حالة الغليان والثورة التي سماها بالتمرد في الشمال، واتضاح تغيير نهج عبد الكريم وشخصيته وارتكابه للعديد من الأخطاء ونفور الأحزاب والشخصيات منه وافتضاح دوره في محاولاته تفتيت وتشتيت الأحزاب وزرع الفتن وخلق المشاكل بين القيادات والأحزاب والعشائر، والمطالبة بالكويت ومحاربة الغرب وغيرها، كذلك ابتعاد الأغلبية ابتداء من الزعيم والحكومة وبعض العسكريين الكبار والمسئولين الشوفينيين مروراً بالأحزاب بشكل عام ومنهم بعض العناصرالمتشددة في الديمقراطي

الكردستاني عن الحكمة والمنطق العقلاني والأساليب السلمية الديمقراطية والمنافسة السياسية الشريفة والمصارحة الأخوية والتعامل الإيجابي مضافاً إلى جهل الجماهير وديماغوجيتهم والنزول إلى الشوارع والتصفيق والهتافات للشعارات المتناقضة التي ترددها الأحزاب المختلفة والرقص على موسيقاها وهواها دون إدراك لحقيقة ما يجري وما يمكن أن يئول إليه، إضافة إلى العامل الخارجي والمؤامرات التي كانت تحاك خيوطها بتأن لدفع الداخل لمزيد من الغليان والخلافات. ولم تنجح محاولات السوفيت في ذلك الوقت لإيجاد صيغة توافقية أو حالة تشكل صمام أمان في الوضع الداخلي العراقي، حيث كان السوفيت يتمتعون بتأثير معنوي بالغ في الساحة العراقية. لقد حاول مثلاً مع الجانب الحكومي والطرف الكوردي معاً لمنع تطور الخلافات التي تؤدي حسب رأيهم لخلق مبررات أو ظروف لتقوية النفوذ الغربي والأمريكي في المنطقة، إلا إن سياستهم كانت متذبذبة في أغلب الأوقات مع الكورد أكثر من تذبذبها مع الحكومة وبالتالي كانوا محل حيرة في الاعتبارات الكوردية دوماً. وحينما يتحدث المرء عن هذا الحزب فلابد أن يتطرق إلى الثورة المسلحة التي أصبح لها أكبر الأثر في تاريخ العراق الحديث وتاريخ الكورد والمنطقة عموماً، رغم العديد من الملاحظات والمآخذ على بعض جوانب نشاط وسياسات هذا الحزب، وممارسات بعض مسؤليه بمختلف درجات المسؤلية على مر العقود المنصرمة، وتأثيرها البالغ على الثورة وعموم الشعب الكوردي لا مجال هنا للخوض فيها.

ثورة ١٩٦١ الكوردية المسلحة

لقد كانت إحدى نتائج هذه الأوضاع وخاصة صدور وتطبيق قانون الاصلاح الزراعي الجديد وكذلك قوانين ضريبة الأرض وتأثيرهما على

الملكيات الكبيرة للأغوات ورؤساء القبائل، ورفض عبد الكريم مقابلة هؤلاء الأغوات الذين شكلوا الوفد العشائري الذي توجه إليه لاستحصال موافقته على إلتماسهم بإجراء بعض التعديلات والتغييرات في تلك القوانين مزيداً من الاضطراب في أحوال كوردستان، حيث إلتجأ بعض رؤساء العشائر الكوردية مع العديد من أفراد قبائلهم إلى إيران ونتج عنه جو من التهديد الامني في كوردستان إذ كانت القبائل والعشائر لا تزال تتمتع بنفوذ كبير في المنطقة إضافة لجغرافية مناطقهم وبسبب الخشية من تبنيهم من قبل إيران وتسليحهم ودفعهم للعصيان المسلح وخلق المتاعب لحكومة العراق خاصة وإن البعض حاول فعلاً إفشال تطبيق تلك القوانين في مناطقهم. وعلى الرغم من ان هؤلاء ما لبثوا أن عادوا إلى العراق إلا ان الأوضاع الأمنية والسياسية لم تستقر في المنطقة، إذ قامت مظاهرات ضد الحكومة كما سبق وأن أشير إليها، واتهمت الحكومة الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) بالوقوف وراء هذه الأوضاع مما زاد في تصعيد أجواء التوتر والتنافر ووقوع المزيد من الخلافات بين البارزاني وحزبه من جهة وعبد الكريم من جهة أخرى خاصة بعد أن قامت القوة الجوية الحكومية بقصف المتظاهرين في منطقة دربندي خان وغيرها، فوقعت بعض الأحداث وأريقت الدماء ونشبت العمليات المسلحة وتم القبض على بعض عناصر الحزب وتم إيداعهم التوقيف وإصدار أوامر قبض بحق الآخرين الذين اختفوا عن الأنظار أو التحقوا بالجبال وحملوا السلاح في وقت كان عبد الكريم منهمكاً بالخلافات مع القوى السياسية الوطنية الاخرى ومشاكله مع شركات النفط وتورطه في المطالبة بالكويت وعلاقاته السيئة مع أغلب دول الجوار. فوقعت المعارك والهجوم على بعض المناطق والمراكز الحكومية في كوردستان، وكان التيار المتشدد في الحزب المتشبع بالروح الثورية والمتأثر ببعض التجارب الثورية العالمية وبعض حركات التحرر لبعض شعوب العالم يشجع على قيام ثورة مسلحة ضد حكومة عبد الكريم واعتبار ذلك الوسيلة الوحيدة المناسبة لتحجيم عبد الكريم وحمله على

التراجع عن سلبياته ودكتاتوريته التي اكتسبها خلال الفترة السابقة، واعترافه بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكوردي ولمنفعة عموم العراقيين، وكان هذا التيار يعتقد بضرورة الاستفادة من الاوضاع الأمنية المتردية وموقف عبد الكريم الضعيف بسبب مشاكله، واستغلال عصيان بعض العشائر المناوئين للحكومة وتبنيهم وجعلهم نواة الثورة خشية استغلالهم من قبل غيرهم، بينما كان البعض الآخر من قيادة الحزب وكانوا يشكلون الأغلبية يخالفون هذا التوجه ويرون عدم اكتمال الأسباب والظروف المؤاتية للثورة، إلا انهم ربطوا تأييدهم لقيام وإعلان الثورة ببعض الأحوال كقيام الحكومة بمنع وإغلاق الحزب، أو عند الهجوم على البارزاني ومنطقته وعشيرته، أو فيما لو سنت الحكومة دستوراً دائماً للبلاد غير متضمن للحقوق القومية للكورد وبالذات الحكم الذاتي. في حين كان هناك رأي آخر مضاد لتقبل القيادة العشائرية لقيادة الثورة التحررية المسلحة والمتمثلة في ذلك الوقت بشخص البارزاني الذي قيل بأنه أيد رأي الأغلبية في قيادة الحزب وحاول من جانبه حتى بعد وقوع بعض العمليات العسكرية وقصف الطائرات لبعض المناطق تجنب الاصطدام مع الحكومة ومحاولة تهدئة الوضع وإعادة السيطرة عليه والمياه إلى مجاريها، وأقدم على بعض الخطوات بهذا الاتجاه حتى تحريرياً ومنها توجيه رسالة إلى عبد الكريم بهذا المعنى لإثبات براءته من تهمة العصيان والتمرد والأحداث التي سبق وأن وقعت، وقيل إنه حاول مع الدول المجاورة لقبوله كلاجئ سياسي كخطوة لمنع وقوع المزيد من الأعمال العسكرية وتردي الأوضاع السياسية والأمنية ولإثبات وتسجيل موقفه وحسن نيته، إلا إنه لم يحصل على ذلك. إلا إنني سمعت شخصياً من أحد القادة الأوائل بأن البارزاني الذي كان في منطقته بارزان في ذلك الوقت طلب منه الالتحاق بهؤلاء المقاتلين الأوائل اللاجئين إلى جبل سفين بعد مقتل صديق ميران، وقيادتهم، وإعلان الثورة حتى دون الرجوع للحزب. وكان المعني في ذلك الوقت في اللجنة المركزية للحزب. ومن الجانب الآخر فالظاهر إن عبد

الكريم قد يئس من خطته إيقاع الانشقاق والخلاف بين قيادة الحزب والبارزاني، حيث كان قد حاول ذلك أكثر من مرة رغم وجود خلاف خفي متعدد الجوانب بين قياديي الحزب أنفسهم، وبين بعضهم والبارزاني. كما وإنه ربما كان فيما بعد تحت التأثير المعنوي لبعض مقربيه من العقليات العسكرية، أو بالاعتماد على عنجهيته ودكتاتوريته وعقليته العسكرية لسبب أو لآخر كان يدفع بالأمور باتجاه التصعيد والمزيد من المواجهات والتوترات. ربما تصور إنه سيكسب انتصاراً سريعاً عليهم ويتخلص نهائياً منهم جميعاً. وكما يروي الأستاذ فؤاد عارف إنه سمع عبد الكريم يقول قبل ذلك بفترة :"... لقد فتت نفوذ الإقطاع في الجنوب بالإصلاح الزراعي ولكن بقي الشمال بيد المتنفذين، ولابد من حل لهؤلاء". فلم تنفع معه محاولات البعض والمساعي الحميدة التي بذلت لإعادة الأمور إلى حالتها الاعتيادية وتحقيق السلام. ورغم ما فعله فإن قيادة الحزب إرتأت القيام بمحاولة أخيرة معه عسى أن يهتدي ويجنب البلاد الكوارث والحرب، فبعثوا برسول إليه، وبدلاً من الرد الإيجابي على مبادرات البارزاني وقيادة الحزب فقد بادر بإرسال طائراته الحربية وقصف قرى منطقة بارزان ودفع البارزاني دفعاً إلى المواجهة وتبنيه للثورة، في وقت كان سبق وأن أغلق الحزب ومنعه من النشاط إلى غير ذلك من الإجراءات كما أسلفنا. لهذا تعقدت المسألة وأخذت الثورة بالانتشار وإحراز المزيد من الانتصارات. وتركزت نشاطات وفعاليات الحزب في بداية الثورة في مناطق أربيل والسليمانية، وبدءوا بمهاجمة بعض القطعات والمراكز والدوائر الحكومية والمتعاونين معها ومحاربة الاشحاص الذين يعارضونهم أو لا يساندونهم من الأغوات والأقطاع وملاكي الأراضي الزراعية الكبار وذلك عن طريق تطبيق ما يشبه قوانين الإصلاح الزراعي وبعض الإجراءات الإدارية والتنظيمية في المناطق التي خضعت لهم، في حين أخذ البارزاني على عاتقه مسئولية الثورة في المناطق الأخرى كمنطقة بارزان والمناطق المجاورة لها وكذلك بقية المناطق الشمالية، إلا انه لم يلتفت إلى قانون

الاصلاح الزراعي وتأليب الأغوات ورؤساء العشائر ضده كما فعل الآخرون. إذ كان يدرك الجوانب السلبية لتلك العملية في ذلك الوقت وتلك المرحلة معتمداً على خبرته وتجارب الحياة ومعرفته الجيدة بالمجتمع الكوردي، على عكس الآخرين الذين اعتمدوا في الغالب النظريات ودراسة تجارب الغير. وقد أثبتت التجربة بعد وقوع الخلاف بين البارزاني وبعض قادة الحزب والثورة المسلحة فيما بعد صحة توجه البارزاني، إذ ان الغالبية العظمى من رؤساء العشائر والذين كانوا لا يزالون يتمتعون بنفوذ واسع ومهم في المناطق الخاضعة للثورة وبضمنها المناطق الخاضعة لسيطرة الحزب في كوردستان وقفوا إلى جانب البارزاني ضد المنشقين عنه الذين أثاروا حفيضتهم وبالذات بتطبيقهم الاصلاح الزراعي بجانب الأسباب الأخرى. ليس هذا فحسب، بل ان بعضاً من هؤلاء عمل جاهداً لتوسيع الفجوة التي كانت قائمة بين البارزاني وبعض قيادات الحزب، وساهم إلى جانبهم في ذلك بعض كبار مسئولي الحزب الذين كانوا يحرضون رفاقهم الآخرين ضد البارزاني بغية الايقاع بهم وإبعادهم عن العمل السياسي وميدان الثورة، وفي الوقت ذاته كانوا يوشون لدى البارزاني ضد هؤلاء ليحلوا هم محلهم من لدن البارزاني، وفي النهاية كثرت الأخطاء وتهيأت الظروف والأسباب وتكللت المساعي الشريرة بالضد من مصلحة الثورة والشعب الكوردي بالنجاح وحصل ما حصل كما أشير إليه هنا وهناك.

كانت الحرب تلاقي الترحاب والتأييد الواسعين لدى بعض العسكريين والقوميين المتطرفين والمستفيدين من العرب والكورد وأعداء الشعبين والعراق وعبد الكريم نفسه وغيرهم، كل من منطلقاته ومصالحه وتوجهاته، حيث إن الحالة ليست بجديدة، فبعض الحكومات السابقة أيضاً حينما كانت تحاول الانفتاح بعض الشيء على المسألة الكوردية ووضع الحلول واتخاذ بعض الإجراءات لمنع تفاقم أو تفجر الوضع أو الاعتراف ببعض الحقوق المشروعة لهم كانت تصطدم بالمعارضة والرفض من قبل بعض الوزراء القوميين والمتطرفين وضيقي الأفق.

بالرغم من قلة عدد الثوار الكورد وقلة ورداءة أسلحتهم التي لم تتعدى عدداً من البنادق الإنكليزية القديمة وبعض المسدسات أو بنادق الصيد مثلاً وبنسبة أقل من عدد الثوار، وكذلك قلة العتاد والإمكانيات المادية الضعيفة جداً من جميع النواحي، وقلة الخبرة في الحروب النظامية والخطط الحربية في الجيوش النظامية إبتداء، إلا إنهم تمكنوا خلال فترة قصيرة من إثبات وجودهم وفرض أنفسهم على الساحة الكوردستانية الداخلية عموماً والخارجية أيضاً وإلحاق الهزائم الكبيرة بالقوات الحكومية واتساع رقعة الحرب والثورة لتشمل مناطق واسعة ولتلتحق بهم الكثير من المدافعين عنها ومن بينهم بعض الضباط وضباط الصف والأفراد من الكورد في القوات المسلحة الحكومية سواء في الجيش أو في الشرطة، ولينتصروا نتيجة إيمانهم بعدالة قضيتهم، وخصوبة الأرض السياسية الكوردستانية، وإجادتهم الدفاع عن أرضهم وحقهم، وخبرتهم الفائقة في القتال الجبلي وحرب الأنصار، والطبيعة الكوردية التحملية العالية للمشقات والمصاعب إلى جانب أسباب موضوعية أخرى متعلقة بهم أو بالحكومة وظروفها وطريقة إدارتها للحرب.

كانت لهذه الثورة أكبر الأثر في حياة وتاريخ العراق والعراقيين لم يدرك ذلك في وقته بعض أعداءها في الداخل، وأرادها آخرون لإضعاف الحكومة وشخص عبد الكريم بالذات، في حين كان هم البعض الآخر كيفية استغلال الوضع للانتفاع الشخصي، وآخرون لتصفية الحسابات. أما الخارج فلكل منهم حساباته الخاصة المبنية على مصالحه ونياته المبيتة، الشيء الوحيد الذي كان الجميع يتفقون عليه دوماً ودون تفاهم سابق أو إلتقاء هو استغلال الكورد والحيلولة دون انتصارهم وفي نفس الوقت دعمهم بحدود تمكينهم على مشاغلة القوات العراقية وإيقاع الخسائر بها، لا لانتصار حقيقي عليها أيضاً ولا لاتفاق أو حل نهائي للقضية، وللأسف فإن أنظمة الحكم المتلاحقة وبسبب عقلياتها العنصرية والمتخلفة كانت مطية هذا التوجه دون أن تدري. وكان عبد الكريم نفسه الخاسر الأول، وتوسع وامتد

طابور الخاسرين من نتائج تلك السياسات إلى أن نال من أغلب العراقيين لتتعدى تأثيراتها الحدود أحياناً ولا يزال الحبل على الجرار اليوم وربما الغد أيضاً. وبهذا ساهموا ويساهمون في تدمير أنفسهم والعراق ويقدمون أفضل الخدمات للأعداء من حيث يعلمون أو لا يعلمون.

لقد تطرقنا في السابق إلى كيفية سقوط عبد الكريم وبعض الانقلابات والأحداث التي وقعت، وما نضيفه هنا إنه كلما كانت إحدى الجهات ترسم وتخطط للقيام بانقلاب عسكري ضد الحكم ولضمان جانبهم بغية إنجاح الانقلاب كانت تسلك قبل الأوان طريق المفاوضات السرية مع قيادة الثورة الكوردية والتفاهم أو الاتفاق معها على بعض الشروط والنقاط واعداً إياهم بالحكم الذاتي في الأقل، وبعد نجاح الانقلاب نكث العهد والمحاربة بضراوة وشراسة أكثر، وحينما يجدون أنفسهم في مأزق أو كونهم بحاجة للاستراحة أو إعادة التنظيم أو الحصول على بعض الأسلحة والمواد أو موقف دولي ما أو غير ذلك فيعودون ودون خجل أو إحراج ويدقون طبول التفاوض والتنازلات وتظاهر الالتزام بالتدين والإنسانية وما إلى ذلك ، والتهجم على المواقف السابقة لهم أو لسابقيهم، والإعلان عن الاستعداد لحل القضية سلميا... الخ، وبعد أن يمرروا خططهم يلجئون لخلق الأجواء لسد باب المفاوضات وإنهائها وإعادة الأمور إلى سابق عهدها وإلغاء التعهدات والاتفاقات وتجدد القتال. ورغم تكرر مثل هذه الحالة وصيرورتها من السابقات المتعارف عليها، إلا إن قيادات الثورات الكوردية كانت تساهم في تكرارها، ولم تدرك أخلاقيات السياسة المعاصرة المبنية على تحقيق المصالح والأهداف، وضمان أفضل النتائج والأرباح لجهتها بغض النظر عن الوسيلة، واعتماد شعار "الشاطر هو الغالب"، والغاية تبرر الوسيلة. ساهم هذا النهج بدرجة فعالة في وقوع أكبر وأخطر انشقاق في الحزب المذكور أواسط الستينات، وانقسمت قيادة الحزب والقياديين السياسيين والعسكريين والثوار والحزبيين في الثورة أو في المدن والقصبات، في الداخل أو في الخارج إلى قسمين متخاصمين، خصامهما

أقوى من خصام أي منهما مع ألد أعدائهما وأعداء الأمة الكوردية، ودخلت الثورة والحزب وعموم الشعب الكوردي في العراق بالدرجة الأساسية في منعطف تاريخي خطير امتد آثاره إلى عموم الأمة الكوردية. كانت النتيجة في ذلك الوقت أن دفع بأحد تياري الثورة الالتجاء إلى إيران أولاً ومن ثم العودة إلى الجبال، وفيما بعد ترك الجبال والعودة إلى المدن واختيار الجلوس تحت خيمة الحكومة، وارتكاب الخطأ التاريخي باللجوء إلى لغة السلاح للانتقام لهم من أشقائهم الثوار والبارزاني الذي خسروه وخسروا الكثير، وكذلك فإن البرزاني أيضاً خسر قيادات وقواعد ومثقفين لا يمكن الاستغناء عنهم، ومهد الطرفان الطريق لكثير من التغيرات السلبية في الأيديولوجية والممارسة العملية لنظرية الحزب والثورة التي أثرت سلباً وبدرجة كبيرة عليهما وعلى المجتمع الكوردي عامة وكفاحه، ويتحمل الجميع خاصة القيادات العليا الجزء الأكبر منها وبدرجات مختلفة، وكذلك الآخرون وبالذات من المقاتلين والمثقفين الذين ساهموا أيضاً في التسبب بهذا الوضع المأساوي الذي لا تزال آثارها ونتائجها وسلوكها مستمراً لحد الآن ولم تقتصر على كوردستان العراق بل انتشرت في جميع أجزاء ومناطق كوردستان الكبرى وأفراد الكورد أينما وجدوا وعلى مختلف الأصعدة، وأصبح بالإمكان القضاء على أشد الأمراض فتكاً بالإنسان ولكن لم يعثر على دواء لهذا (المرض الإنساني) الخبيث بعد، وإن الخاسر الأكبر هو الشعب الكوردي عامة. وتعرض الطرفان خاصة المنشقون لأحكام مختلفة متناقضة من المجتمع تتراوح بين الاضطرار والإجبار والمشروعية والحق وبين الخيانة العظمى، كل حسب وجهة نظره أو موقعه أو فهمه أو مصلحته أو ظروفه... الخ.

رغم اقتصار مطالب الثوار وبشكل واضح ومستمر على بعض الحقوق القومية التي تعتبر بالأصل حقوقاً إنسانية عادية إلا إنهم لم يجدوا أي دعم أو سند معتبر لأهدافهم وحقوقهم ومطالبهم في المحافل الدولية بالخارج وعلى أي مستوى وفي منظمة الأمم المتحدة أو أية منظمة دولية أو إقليمية

أو إنسانية أو غيرها، والسبب مفهوم في عالم المصالح والقوة، وبسبب عدم وجود دولة كوردية عضو في المجتمع الدولي، وتخلف المجتمع الكوردي بأغلب قياداته أيضاً سياسياً وفكرياً واقتصادياً وإجتماعياً قياساً بالعصر، وحب الزعامة لدى القادة عامة وتقديراتهم الخاطئة في تصور تمثل مصلحة الشعب فقط في آرائهم وعقلياتهم ومصالحهم الذاتية أو العائلية أو القبلية أو الحزبية الضيقة.

بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ وإلتجاء بعض قادة وكوادر الحزب الشيوعي إلى الجبال واحتمائهم بالثورة الكوردية المسلحة اختلفت نظرة المعسكر الشرقي للثورة التحررية الكوردية، ودفعت جمهورية منغوليا الشعبية اقتراحاً في الأمم المتحدة لأول مرة لمناقشة القضية الكوردية لديها، إلا إنها عادت وسحبت المشروع، كما ولم تلق محاولة جيكسلوفاكيا السابق إثارة القضية في المقر الثاني للأمم المتحدة في جنيف النجاح أيضاً، ومن المعلوم إن هذه الخطوات بحالتيها الإيجابية والسلبية كانت قد تمت بتدبير السوفيت التي كانت ولا تزال لها علاقات مع أنظمة الحكم في العراق بالرغم مما كانت تلحق بالحزب الشيوعي من مظالم وإجرام وخاصة بعد ذلك الانقلاب. وحينما اتفقت سوريا وإيران وتركيا لمعاونة حكومة بغداد لضرب الثورة الكوردية من جميع الجهات عام ١٩٦٣، قدم الاتحاد السوفيتي احتجاجاً شديد اللهجة على شكل مذكرة إلى حكومات تلك الدول محذرة إياها من الإقدام على مثل هذا العمل المنوي القيام به واعتباره عملاً يهدد أمنه القومي، كما وعملوا على إثارة الرأي العام حول عمليات الإبادة التي كان يتعرض لها كورد العراق آنئذ. وكانت سوريا قد أرسلت لواء من قواتها لمشاركة القوات العراقية في الحرب ضد الكورد. إلا إن عبد الناصر وأحمد بن بلة كانا قد أيدا صراحة حقوق الشعب الكوردي في إطار الوحدة العراقية كصيغة من الحكم الذاتي، وحثا الحكومة العراقية لحل المسألة سلمياً كونها قضية سياسية تتعلق بحقوق شعب يشكل ثاني قومية في البلاد. ووعدهم الملك حسين

بالتوسط لدى شاه إيران لتقديم المساعدات إليهم لكون الأردن دولة ضعيفة الإمكانيات (وردت هذه المعلومات عن لسان الأستاذ جلال الطالباني).

وهكذا بدأ الحزب المذكور وثورته التحررية المسلحة يكسبان الأصدقاء في الخارج، وأخذ الصحفيون الأجانب يتوافدون إلى المنطقة لنقل أخبارهم ومطالبهم وبسالتهم.

ثم جاء انقلاب تموز ١٩٦٨ وعودة أحد أجنحة حزب البعث إلى الحكم مجدداً في بغداد، وفي ذلك الوقت كان الجناح المتشدد من البارتي أو المعروف بجناح المكتب السياسي (الجلاليين) متعاوناً مع الحكومة بتصورات سياسية معينة. فحاول أطراف الانقلاب التأكد من ضمان الجانب الكوردي بجناحيه قبل الإقدام على الانقلاب بمدة، وتباحثوا مع ممثلي الطرفين حول حل العديد من المسائل الوطنية والكوردية الخاصة. وبعد نجاح الانقلاب طلبوا من الطرفين تقديم أسماء مرشحيهم يمثلونهم ضمن التركيبة الوزارية. وتوقف القتال مؤقتاً مع ثوار الجبال لفترة.

ما أن ضمن الانقلابيون تثبيت أقدامهم في الحكم واقتناعهم بسيطرتهم التامة على الوضع حتى أنهوا شهر عسلهم مع قيادة البارزاني وأبدلوه بشهر البصل، وتجدد القتال وبعنف. ولما أيقنوا بعد أكثر من عام على تجدد القتال خطورة الوضع الداخلي، ووجود تهديدات حقيقية لاستمرارهم وبقائهم في الحكم، وبوجود خلافات حادة بينهم وبين الجناح السياسي المسلح الكوردي المشار إليه في السابق والمتخندق معهم ضد قيادة البارزاني، بسبب اختلاف التوجهات السياسية بينهما والذي يحول دون تغلغل السلطة المطلقة كما ينوون وخاصة نفوذ حزبهم البعث وأجهزتهم القمعية إلى المناطق الكوردية الخاضعة لنوع من سيطرة هؤلاء ومنها المدن الكوردية الكبرى، وفي الوقت الذي لم تتمكن القوات الحكومية العسكرية من إحراز أي نصر عسكري ضد ثوار البارزاني أيضاً بل العكس في بعض المناطق وخاصة تمكن الثوار من الوصول بعملياتهم المسلحة إلى

المنشئات البترولية وخطوط السكك الحديدية في كركوك. ولمكانتهم الدولية الضعيفة وبالذات مشاكلهم مع شركات النفط، وإعلان دولة إيران إلغاء وبطلان معاهدة عام ١٩٣٧ بخصوص الحدود الدولية وشط العرب، والحاجة للوقت والمال والدعم لتحسين وتعديل وضعهم الداخلي والخارجي، فقد بدءوا بالتفكير لتغيير سياستهم وإتباع أسلوب المكر والخداع الناجح دوماً مع الكورد على مر الزمن، وإطلاق طلقة صيد لقتل مجموعة من الطيور في آن واحد. فتقدموا وتوصلوا مع قيادة البارزاني وحزبه (البارتي) إلى إصدار بيان آذار عام ١٩٧٠وعقد اتفاقات بين الطرفين لتأمين بعض الحقوق القومية للشعب الكوردي. ومن الجدير بالذكرهنا فإن القيادة الكوردية كانت ترتكب أخطاء كبيرة في المفاوضات مع أنظمة الحكم إذ كانت الوفود الكوردية المفاوضة تفتقر دوماً إلى العناصر المتمتعة بالدرجة المطلوبة من الكفاءة والقابلية السياسية واللغوية القانونية اللازمة لهذا العمل الهام وكذلك شخصيات ضليعة بالقوانين الدولية، إضافة إلى عدم الاهتمام باستشارة أمثال هؤلاء من الكورد أو من غيرهم من أصدقاء الكورد أو حتى من غير هؤلاء، بل كانت الوفود المفاوضة تتكون عادة من بعض القادة السياسيين أو العسكريين في الحركة المسلحة أو بعض الشخصيات والمثقفين الذين في الغالب لا يرتقون إلى مستوى المسئولية الجسيمة لتقرير مصير شعب وحركة تحررية مسلحة. لذا فإن القيادة الكوردية كانت دوماً تقتنع ببيان أو اتفاق هش أو وعود أو ما شابه ذلك.

كنتيجة لإتفاق آذار فقد حل الجناح المنشق نفسه وعاد بعض منهم والتحق بقيادة البارزاني مجدداً، وآخرون تركوا الحياة الحزبية والسياسية، وقسم آخر اختاروا طرقاً متعددة أخرى. وأهم ما تأمله الشعب الكوردي من هذا البيان والاتفاقات عدا إيقاف الاقتتال ووضع حد لهدر أنهر الدماء من الكورد والعرب والتركمان والآشوريين وغيرهم من أبناء العراق وسيول الأموال، وحصول الكورد على بعض الحقوق القومية ولو من الناحية

القانونية الصرفة، كان إيقاف الاقتتال والخلاف الكوردي ـ الكوردي وعودة الالتئام إلى الجسد الكوردي ووحدة الشعب والقرار الذي تحقق شيء ما منها لفترة من الزمن.

لم تمض فترة أشهر على هذا العرس العراقي الكبير حتى بدأ بعض الدوائر والأجهزة الحكومية والمؤسسات السياسية والإعلامية التابعة للنظام بالتحرك حسب توجيهات مركز القرار لتنفيذ مخططات تفتيت أوصال الثورة الكوردية والبارتي بشتى الوسائل والطرق، وتمكنوا من احتواء الحزب الشيوعي وقلع عناصره من الجبال وإعادتهم إلى المدن وضمان عدم عودتهم إلى جانب البارزاني، وجرت في بغداد محاولة لاغتيال أولاد البارزاني وحيكت عدة مؤامرات خطيرة للقضاء على حياة شخص البارزاني نفسه الذي نجا من إحدى هذه المؤامرات في نهاية أيلول ١٩٧١ التي لا يمكن إلا اعتبارها من أقذر وأخبث العمليات الإجرامية التي سمعت بها الإنسانية، حيث تم تنفيذها باستغلال حسن النية والجهل العلمي والفني بالأسلحة الحديثة لدى عدد كبير من شخصيات وعلماء دين أجلاء مرموقين أبرياء أستخدموا وفجروا في مجلس البارزاني وبحضوره، تلك العملية التي لا يمكن أن يقال عنها غير إنه لم يكتب للبارزاني الموت في ذلك الوقت وألا فإن اغتياله كان بحكم المحقق، وكانت الصفحة الثانية من هذه العملية الغادرة (لو نجحت) الهجوم العسكري المفاجئ والقصف الجوي لجميع المناطق المهمة الخاضعة للكورد، حيث كانت القوات المسلحة والقوة الجوية على أهبة الاستعداد لتنفيذ العمليات العسكرية رغم وجود الاتفاقات. كذلك وقعت عدة حوادث قصف بالطائرات والمدافع وبعض التجاوزات من قبل القوات الحكومية في بعض الفترات، وكانت السلطات الحكومية تقدم أعذاراً واهية تقبلها القيادة الكوردية. كذلك حاولوا شراء الذمم والأشخاص والأقلام وزرع الجواسيس بينهم، وطرد مئات الآلاف من الكورد الفيليين من العراق بحجة تبعية جنسيتهم أو جنسية أجدادهم لإيران، وكانت الغاية الأساسية منها عدا التخلص من هذه

الأعداد الكبيرة من الكورد، السيطرة على مناطقهم الغنية بالبترول والمعادن المختلفة والثروات الطبيعية الأخرى وأهميتها من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية كونها المناطق الحدودية الأقرب بين وسط العراق والعاصمة وبين إيران، وبدأت بتعريب المنطقة فوراً. وقد روى لي أحد الأصدقاء نقلاً عن أقاربه من هؤلاء الكورد المرحلين، أن السلطات الحكومية أحضرت بعض العوائل من العشائر العربية ليحلوا محل هؤلاء الكورد قبل أن يرحل أصحاب الأرض الكورد وحينما أراد أحدهم أن يدخل بستانه الذي كان قد زرعه بالقثاء ليأخذ بعضاً منها لتناول أطفاله في طريق الطرد والترحيل، كان المالك الجديد الغاصب يأمره بعدد محدود وكون البستان والأرض والسكن لم يعد ملكاً له!. وعملت السلطات الحكومية على إيقاع الخلافات وخلق المشاكل بين بعضهم البعض، وإبعادهم عن أصدقائهم في الخارج، وغيرها من الأساليب والوسائل. وبالمقابل فقد ارتكب بعض القادة والعناصر التابعة للبارزاني وفي مختلف درجات المسئولية وبعض الأشخاص المحسوبين عليه أيضاً أخطاء وأفعالاً مرفوضة وتسيء إلى سمعة الثورة والحزب وشخص البارزاني. في النهاية وصلت الأمور إلى فقدان وانعدام الثقة تماماً بين الطرفين. وما أن انتهت مدة الأربع سنوات لتطبيق الحكم الذاتي على منطقة كوردستان بموجب اتفاقات آذار عام ١٩٧٠ حتى كانوا على طرفي الشاطئ، ورغم محاولة البارزاني وقيادة حزبه، فإن العقل المسير لماكينة صنع القرار في بغداد كانت قد قررت هدم الجسور وتفجير الوضع، فتجدد القتال مرة أخرى عام ١٩٧٤ بين الحكومة وقيادة البارزاني، واستمرت المعارك الشرسة وباستخدام مختلف أنواع الأسلحة وبتركيز وكثافة غير معهودة من قبل ولعدة أشهر. أحست الحكومة مجدداً بخطأ حساباتها وكونها غير قادرة على حسم المسألة وإلحاق الهزيمة العسكرية بالبارزاني والكورد، كما إن الوضع السياسي ليس في صالحها، فلجأت مجدداً إلى أسلوب التنازلات والمكر والخداع السياسي ولكن لا مع الأكراد هذه المرة بل مع من اعتبرهم بمثابة الشريان

بالنسبة للكورد وبالذات شاه إيران فعقدت اتفاقية الجزائر بينهما عام ١٩٧٥.

كان نتيجة هذا الاتفاق الخياني والمؤامرة الدولية أن أخمدت الثورة ضمن سيناريو أليم غير متعارف عليه في ثورات العالم. كان بإمكان هؤلاء القادة في الثورة والحزب أو أناس آخرين الاستمرار في الثورة والقتال، وأبدى فعلاً العديد من القادة وخلفهم الكثير من المقاتلين الوقوف بالضد من هذه الاتفاقية الخيانية والتصدي لها واستعدادهم الاستمرار في القتال حتى النهاية، إلا إن البارزاني كان له وجهة نظر مختلفة حيث سبق وأن تعهد للشاه بالتوقف عن القتال، وأصر على هذا التوجه وخير المقاتلين والعوائل وكل الموجودين بين الالتجاء إلى إيران التي تعهدت قبولهم كلاجئين وبين العودة والاستسلام للحكومة العراقية التي أصدرت عفواً عاماً عنهم، إلا إن الغالبية العظمى فضلوا عدم الاستسلام والالتجاء إلى إيران وقبول مشاكل الغربة بدلاً من ذل الاستسلام لنظام الغدر والمكر.

كانت تلك انتكاسة سياسية وعسكرية واجتماعية كبيرة للكورد ولثورتهم والبارتي وزعامته بشكل خاص. ومن الصعب تخيلها أو مجرد التفكير بمثل هذه السيناريوهات. وكانت القيادات والقواعد قد تفرقت وظهرت تيارات سياسية مختلفة وتنظيمات متعددة من القيادات والقواعد السابقة كالاشتراكيين الكوردستانيين والاتحاد الوطني الكوردستاني وغيرهما وبدءوا بالتخطيط لإعادة التنظيم والعمل المسلح وحرب الأنصار، وكان لسوريا الدور البارز في مساعدة ودعم البعض أو الغالبية منهم، كما إن مجموعات من القيادات القديمة للبارتي التي كانت قد تفرقت واختلفت مع بعضها البعض عادت وشكلت قيادتين مختلفتين إحداهما باسم القيادة المؤقتة والأخرى باسم اللجنة التحضيرية للحزب الديمقراطي الكوردستاني، وفي النهاية اختفت التسميتان وعاد الحزب الديمقراطي الكوردستاني (البارتي) إلى الوجود مجدداً. بتخلي البارزاني عن القتال أصبحت المبادئ السياسية والأحزاب منبوذة لدى الكثيرين

الذين أصيبوا بصدمة غير محدودة، وكانت المسألة ليست هينة على قائد مثل البارزاني الثائر الذي كان قد توجه نحو أمريكا عساها أن تفعل ما يعوض الكورد شيئاً عن هذه المأساة التي لحقت بهم جراء مراعاة مصالح أمريكا وإيران حسب مخاطبات البارزاني إلى الرئيس الأمريكي كارتر في حينه ولكن دون جدوى. وبعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية كتب البارزاني إلى الإمام الخميني معرباً عن استعداده للتعاون معه، إلا إن الأجل وافاه عام ١٩٧٩ قبل التمكن من العودة إلى إيران.

عادت الفصائل المسلحة من مختلف التنظيمات والأحزاب تدريجياً إلى الجبال وعادت العمليات العسكرية والقتال على جبهتين، جبهة الحكومة وجبهة الداخل بين بعضهم البعض الذي كان أعنف وأشمل وأطول، إضافة إلى جبهة أخرى للبعض منهم في بعض الأوقات ضد إيران. و باستعمال الحكومة العراقية للغازات السامة ضدهم خلال الحرب العراقية الإيرانية لم يستطع أي من هذه التنظيمات الصمود والبقاء، وعند انتهاء الحرب في عام ١٩٨٨ لم يكن لأي من هذه الأحزاب موضع قدم للتحرك ضد النظام العراقي، وهكذا لم يتمكنوا أو يوفقوا في ممارسة منطق العقل ولغة الحوار الأخوي والتفاهم ومراعاة مصلحة الشعب العليا بالامتناع عن الاقتتال الداخلي المدمر وبالذات خلال فترة الحرب الطويلة بين العراق وإيران، ولم يجني الشعب الكوردي غير الدمار والهلاك جراء تلك السياسات الخاطئة للبعض من القادة والتنظيمات بشكل عام. وأرى من المناسب أن أذكر هنا وقدر معرفتي بالموضوع، فإن العديد من كبار المسؤولين الذين كانوا قد عادوا بقرارات العفو إلى الصف الحكومي بعد إتفاقية الجزائر وفيما بعد لم يبخلوا على النظام بجميع وأدق التفاصيل الخاصة والعامة المتعلقة بالحركة الكوردية المسلحة وزعيمها وقادتها وعلاقاتها...إلخ وعين بعض العائدين منهم بدرجات مدراء عامين في بعض الدوائر الغير مهمة عدا أحدهم عين بدرجة وكيل وزارة عمل. وتعاون الكثيرون منهم ومن المسئولين الصغار مع الأجهزة الأمنية. ولم يعاملوا بإحترام مناسب

عدا علي العسكري الذي أقيم له بعد عودته دعوة عشاء من قبل بعض المسئولين العسكريين بنادي قادة الضباط، وإمتاز على أقرانه بالإحترام والتقدير لدى بعض الجهات الحكومية وليس لأسباب تخدش وطنيته وإخلاصه لشعبه، ورغم إهتمام بعض الدوائر الحكومية به فإنه لم يتحمل البقاء والتعايش مع النظام فكان هو وعمر مصطفى (دبابة) من قادة الكورد الأوائل الذين عادوا وإلتحقوا بالثورة عند تجددها عام ١٩٧٦.

لم يكن من المتوقع عودة قريبة لهذه الأحزاب ولأغلب قياداتها إلى الساحة السياسية الكوردية العراقية، إذ ان الخسائر البشرية والمادية والمعنوية المدمرة للكورد، وما لحق بهم وبكوردستان خلال العقود تلك، وما كانت تتمخض عن فترات العمليات المسلحة ونتائجها لم تكن تتناسب مطلقاً مع الحكم الذاتي الاسمي والمزورالمفروض على الشعب الكوردي. وبقيت الثورة على مدى السنوات الطوال بشكل أساسي في بعض المناطق الجبلية وتأثيرها كان محدوداً على أمن واستقرار وحياة المدن خارج كوردستان وبالذات العاصمة ومختلف المؤسسات الحكومية خاصة العسكرية والأمنية فيها، وكانت عملياتها العسكرية محدودة إن لم تكن في كثير من الأحيان دفاعية. وتعذرت على الحركة التحررية الكوردية للأسف ولحد الآن من إيجاد قيادة موحدة مؤهلة لتحمل المسئولية الكبيرة، وتوحيد صفوفها ومنبرها وأهدافها بشكل تخدم قضية شعبها وطموحاته. وهذه من بين أهم أسباب عدم تحقيقها إلا القليل من الأهداف المبتغاة من أي ثورة شعبية تحررية شبيهة بها أو مقارنة.

إلا إن مغامرة النظام العراقي في آب ١٩٩٠ واحتلاله الكويت ونجاح الانتفاضة الشعبية التي قامت في كوردستان وتحرير بعض المناطق والمدن مهدت الطريق لعودة تلك الأحزاب بقياداتها التقليدية. وكان الديمقراطي الكردستاني أحد الأحزاب الرئيسية التي عادت وشاركت في الانتفاضة مع أحزاب عديدة أخرى ضمن هيكلية الجبهة الكردستانية وخارجها أيضاً. ومنذ بدايات عام ١٩٩١ تقريباً والحزب المذكور يشرف على إدارة جزء

من المناطق التي انسحبت منها مؤسسات النظام الحاكم في بغداد وأصبحت خاضعة لحماية قوات التحالف وبالذات الحماية الجوية التي تقدمها الطائرات الأمريكية والبريطانية المتواجدة في قاعدة انجرليك التركية. وخلال السنوات الماضية وقعت العديد من المناوشات والمعارك الكبيرة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني ذهب ضحيتها الآلاف من الأبرياء من جميع الأطراف وخاصة من عناصر التنظيمين المذكورين، إضافة إلى آلاف الجرحى والمشردين، وإهدار موارد مالية هائلة في ظروف اقتصادية سيئة للغاية، والتسبب في الكثير من الاحراجات على المستوى السياسي الدولي والإضرار بالقضية الكوردية عموماً. وعلاقات هذا الحزب مع الأحزاب الكوردية الأخرى وكذلك مع الأحزاب العراقية المتواجدة على الساحة الكوردستانية وكذلك مع دول الجوار وبعض الدول الأخرى وكذلك حكومة بغداد بين مد وجزر حسب مقتضيات المصلحة والظروف من وجهة نظر أصحاب القرار فيه ورؤيتهم للأوضاع قدر تعلق الأمر بهم وقدرتهم على صنع واتخاذ القرارات وتنفيذها كحال غيرهم.

حكم عبد الرحمن عارف

منذ زمن عبد السلام كان الخلاف بين بعض قادة الجيش والعناصر المدنية في الحكومة على ذروته، إذ كان المدنيون يمثلون جانب الاعتدال وكانوا من المؤيدين لحل المشكلة الكوردية عن طريق الحوار والتفاوض وبالطرق السلمية، في حين كان بعض كبار قادة الجيش ولاسباب مختلفة متعددة يرفضون أي حل سلمي للقضية، واستمر الحال على ذلك، بل ربما بشكل أكثر وضوحاً وتحدياً بعد موت عبد السلام وتولي أخيه عبد الرحمن السلطة.

بعد موت عبد السلام تم تسمية شقيقه عبد الرحمن عارف رئيساً للجمهورية بانتخاب صوري من بين ثلاثة مرشحين لمدة عام من قبل مجلس

الدفاع الأعلى لتتزامن مع الفترة الانتقالية التي كانت قد حددت من قبل المجلس المذكور الذي شكل بعد موت عبد السلام، ونتيجة تدخل عبد الناصر الشخصي المؤثر وكان هذا من أهم الأسباب إن لم يكن الوحيد في هذا الاختيار. رغم كون عبد الرحمن ضابطاً في القوات المسلحة العراقية وبرتبة كبيرة إلا إنه كان رجلاً مسالماً وضعيفاً لحد ما أتهم بالجبن أمام التيارات السياسية المتعددة والتركيبة العراقية وبعض كبار الضباط من التيار القومي المتشدد، خاصة رضوخه لأكثر من مرة لتوجهات هؤلاء العسكريين في الإبقاء على المشكلة الكوردية وعدم التوصل لحلها ونزولاً عند النزعات العنصرية لهؤلاء وتحقيقاً للمنافع والمصالح الشخصية لبعض كبار الضباط أيضاً في استمرار بقاء حالة الحرب. فيمكن إعتبار هذه الفترة امتداداً للحالة السابقة. إذ أعلن طاهر يحيى الذي تولى منصب رئيس مجلس الوزراء في معرض رده على مطالب القيادة الكوردية بأن: "... الحكومة لا تستطيع أن تمنح الأكراد الحكم الذاتي لعدم وجود البرلمان المنتخب من قبل الشعب في البلاد..". وفي نفس الوقت اعتبر مطالب الكورد بتنفيذ اتفاقية ١٠ شباط ١٩٦٣ متطرفة وتنفيذها يسبب عرقلة الوحدة المنشودة مع العرب وحتى الصداقة معهم، ونسي المذكور إن الحكومات العراقية المتعاقبة وهم بضمنهم لم يأتوا إلى الحكم إلا عن طريق الانقلابات العسكرية، كما وإنهم لم يضعوا أي دستور دائم أو معتبر للبلاد ولم يؤخذ رأي الشعب في أية مسألة جوهرية أخرى. أما وزير الدفاع عبد العزيز العقيلي وكان العدو اللدود للشعب الكوردي فقد أكد على: ". أن القضية الكردية لا يمكن حلها إلا عن طريق الحرب". وقال أيضاً ". يعتبر طريق المفاوضات خطأ فادحاً، ويتناقض مع الدستور المؤقت. يجب أن نوحد قوانا للقضاء على عصيان البارزاني. وعند تحقيق ذلك ستحل بشكل آلي مشاكلنا المالية. المخرج الوحيد هو القضاء على التمرد."

.وكانت القوى والأطراف الرجعية المتمثلة في بعض كبار العسكريين وبعض المسئولين الكبار ترفض الحل السلمي للقضية الكوردية وتطالب

بإلغاء اتفاقية وقف إطلاق النار والعودة إلى لغة السلاح والقوة والعنف لإخماد الثورة الكوردية ، لذلك فإن الجانب الحكومي تجاهل تماماً بنود الاتفاقية الموقعة بينهما وذلك خلال المباحثات التي جرت بينهم وبين وفد الأكراد في بغداد للفترة ما بين ١٠ ـ ١٤ كانون الثاني ١٩٦٥ . وفي شباط ١٩٦٥ هدد وزير الداخلية صبحي عبد الحميد باللجوء إلى عمليات عسكرية جديدة ضد الكورد إذ قال: " ... لا ينوي العراق الموافقة على الحكم الذاتي للأكراد لا اليوم ولا في المستقبل... ". ومن جانب آخر فقد كان بعض كبار الضباط في بعض جبهات القتال يرون في بقاء واستمرار حالة اللا سلم وعدم الاستقرار في مصلحتهم الشخصية فيبذلون ما يتمكنون لخلق المشاكل والتوترات، إذ كانوا يستفادون مادياً كثيراً من هذه الأوضاع ويحصلون على المنافع والمكاسب الشخصية الكبيرة ومن مختلف الأطراف وحتى في المتاجرة ببيع أسلحة الجيش والعتاد أو المعلومات وحتى بيع تبن وعلف الحيوانات العائدة لوحداتهم، وكان البعض منهم على اتصال مستمر وتنسيق تام مع بعض قيادات الثوار في نفس الوقت. مما حدا بعارف لأن يضطر لرفض الاتفاقية الخاصة بوقف إطلاق النار ويتراجع عن جميع مواقفه السابقة وليعلن : " ... نحن لا نعطي أي شبر من أرض وطننا، سيبقى الوطن العربي للعرب ". واتخذت القوات المسلحة العراقية حالة التهيئة والاستعداد لمباشرة ومعاودة العمليات العسكرية ضد الكورد. إذ عاودت في شباط ١٩٦٥ حيث دارت معارك ضارية وهدد رئيس الوزراء المدني آنذاك عبد الرحمن البزاز وتواعد بأنه: " ... سينتهي خلال شهر كل شيء ". ولابد أن نذكر بأن الانشقاق الكوردي ولجوء البعض منهم إلى المدن ثم التنسيق مع الحكومة ربما لعب دوراً مؤثراً إضافياً في التوجه الحكومي. إلا أن الفشل الذريع الذي تعرضت له القوات الحكومية والخسائر الفادحة التي لحقت بهم وبقواتهم العسكرية وخططهم خصوصاً في معارك جبلي زوزك وهندرين في منطقة راواندوز قد أعادهم إلى رشدهم، فعاد رئيس الوزراء البزاز ليعلن هذه

المرة:" ... إن قضية الشمال يمكن حلها فقط بعد الاعتراف الكامل بالحقوق القومية للأكراد. لقد وضعنا خطة مفصلة لسياستنا تجاه إخواننا الأكراد. وتعتمد هذه الخطة على الاعتراف الكامل بحقوق الأكراد القومية. سنعترف بكل المطاليب التي تمليها علينا القومية الكردية. وسنعلن العفو العام عن كل الذين ألقوا السلاح، وسيرافق هذا كله عمل فعال من أجل بناء المدن والقرى التي دمرت أثناء الحرب. ولا يعتبر العراق عربياً وحسب بل وكردياً أيضاً وبدرجة متساوية.. ". وأجريت المفاوضات وتوصل الطرفان إلى اتفاق عرف باتفاق ٢٩ حزيران ١٩٦٦ الذي كان يتألف من ١٥ بنداً. كما وإن عبد الرحمن عارف نفسه أعلن عن وجهة نظره واستعداده لحل هذه المشكلة المزمنة، وتوجه بنفسه للقاء البارزاني في منطقة قرب ديانا ورواندوز واتفقا على الكثير من النقاط وحاول تجسيد ذلك عملياً، إذ أصبح للبارزاني ممثلين في الوزارة ببغداد، وسمح لهم باصدار جريدة في بغداد وكانت هذه الجريدة تتعرض لمجمل سياسة وتصرفات الحكومة بشكل عام وتجاه الكورد والديمقراطية بشكل خاص. وكان البارزاني راغباً في التوصل لاتفاق سلام شامل مع حكومة عبد الرحمن حيث كان يراها مهيئة أكثر من غيرها للإتفاق خصوصاً بعد إندحار قواتها في معارك مناطق رواندوز، ومن هذا الباب فإنه لم يضغط عليها كثيراً عسكرياً خشية سقوطها بانقلاب عسكري، ووصول قوميين متطرفين إلى الحكم.

اتسم عهد عارف بنوع من التسامح والحرية السياسية والإعلامية. وفي ضوء ذلك فقد استغلت الأحزاب والمجموعات السياسية المختلفة وبعض كبار الضباط المتقاعدين هذه الاوضاع، فمثلاً أقدم بعضهم في أواسط عام ١٩٦٨ على تقديم مقترحات إلى عارف لاجراء بعض التغييرات والتعديلات في السياسة الداخلية والخارجية، إلا ان عارف كان عاجزاً عن تلبية هذه الطلبات، إذ لم يكن قادراً على الاتفراد باتخاذ وتنفيذ مثل هذه التغييرات خصوصاً وإن العسكريين كانوا قبل مدة قد أسقطوا حكومة البزاز المدنية وأصبحت حكومة عسكرية، ثم بعد ذلك أصبح طاهر يحيى

رئيساً للوزراء وكان مكروهاً لدى البعض وبالذات المنتمين لمدينته من العناصر التكريتية المناوئة له، إضافة إلى إضراب طلاب جامعة بغداد لعدة أيام في بداية عام ١٩٦٨ ثم التحول لمظاهرة عامة في شارع الرشيد قيل باتها كانت بمثابة احتجاج على تقديم ستة وزراء الاستقالة في اليوم السابق للتظاهر، وما رافقت هذه التظاهرة من أعمال الشغب مما دفع بهؤلاء الوزراء لسحب استقالاتهم. فاتسم عهد عارف لعدم الاستقرار السياسي والضعف واشتداد التناحر والتنافس السياسي.

لذا كان خصوم عبد الرحمن من القوميين المتطرفين والمنتفعين من هذه الأوضاع والحاقدين المتعجرفين في القوات المسلحة كانوا لرئيسهم بالمرصاد، فتعرض إلى محاولة انقلابية فاشلة، كما وإنه تعرض لكثير من الهجوم بعد نكسة حزيران عام ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل دون أن يكون له دور بالموضوع، ورغم إقدامه على قطع العلاقات الدبلوماسية مع كل من الولايات المتحدة الامريكية وإنكلترا وألمانيا والتي لعبت دوراً مهماً في أسباب سقوطه، إذ أطيح به في إنقلاب ساعاتي سهل أبيض في ١٧ تموز ١٩٦٨ من قبل بعض من كبار المسئولين الذين كانوا قد أقسموا له على كتاب مدرسي أوهموه بأنه القرآن الكريم على أن لا يخونوه ولا يقوموا بأي انقلاب ضده، وبمشاركة آخرين، بعد الدور الأجنبي في التنسيق بين المجموعات الانقلابية. وقد تبع ذلك الانقلاب بانقلاب آخر مصغر بأيام فقط وذلك في ٣٠ تموز ١٩٦٨، قام به بعض الانقلابيين ضد بعض من المسئولين السابقين شركائهم الأساسيين في الانقلاب، فخلا الجو واستقر الوضع وأصبحت السلطة بكاملها في أيدي بعض الأشخاص الذين قال عنهم عبد الرزاق النايف الذي كان عنصراً مهماً إن لم يكن أهماً في الانقلاب الأول ورئيس الوزراء بين الانقلابين كما يورده الأستاذ جلال الطالباني عنه في كونهم قد اشتركوا مع هؤلاء أي صالح مهدي عماش وحردان التكريتي وأحمد حسن البكر (الذي كان قد تبرأ من ذلك الحزب كما أسلفنا من قبل) في الانقلاب بعد أن أكدوا لهم عدم انتمائهم إلى حزب البعث. بعد

نجاح الأخيرين في الانقلاب الثاني وإزاحة عبد الرزاق النايف من رئاسة الوزراء بعملية غادرة وإخراجه من العراق، وفي نفس اليوم أبلغ رفيقه إبراهيم الداود وزير الدفاع الذي كان قد دبر له سابقاً عملية إبعاد بأن أرسل لتفقد القطعات العسكرية العراقية المتواجدة في الأردن بأنه أزيح من وزارة الدفاع وعليه البقاء بعيداً عن العراق, فانفرد البكر وصدام وحردان وعماش وجماعتهم بالسلطة مع الإبقاء على بعض المتعاونين الغير خطرين عليهم في السلطة أمثال سعدون غيدان الذي كان يتجرأ أحياناً ويقول عند البعض بأنه هو الذي كان قائد الانقلاب، حيث كان آمراً لكتيبة دبابات القصر الجمهوري في زمن عبد الرحمن عارف وكان له أيضاً اتصالات بدوائر أجنبية كغيره. أكتفي هنا بهذا القدر وسأعود إليه فيما بعد.

المحور الخامس
صدام حسين ـ رجل المتناقضات

عمليتا تموز ١٩٦٨

لم تكن عملية ١٧ تموز في حقيقة أمرها ثورة كما يسمونها، بل إنها كانت أشبه بعملية سطو على السلطة، لا تخرج عن كونها ينطبق عليها المثل الشعبي القائل "حاميها حراميها". وفي هذا الخصوص ورد في ص٤٣ من مذكرات تعزى لحردان التكريتي: "... لقد سمعت وقرأت تفسيرات كثيرة عن أسباب انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ وانقلاب ٣٠ تموز ١٩٦٨، وكنت في كل مرة أشعر بالحاجة إلى الضحك الطويل على ما يكتب من تفسيرات أحداث المنطقة، ولهم الحق. فإن ما يجري وراء الكواليس ليس من النوع الذي يستطيع الجميع أن يكتشفها. إنه مثل الحديث الصحفي الذي ليس للنشر. ولقد أوضحت ل (أبو هيثم) ـ أحمد حسن البكر رئيس

الجمهورية عدة مرات شعوري العميق بضرورة القيام بعمل، لإنقاذ العراق من (استغلال الكواليس) ـ حسب تعبيري الخاص ـ كل مرة كنت أواجه ضحكة عريضة منه، أسمع بعدها كلماته التي كانت تبدو متقطعة. يقول باللهجة العراقية الدارجة: (اشبيها الكواليس؟ مو هي اللي جابتك عالوزارة، وجابتني عالرياسة. خليه تبك مستورة)...". اتفق ثلاث من كبار رجال حماية (النظام وشخص رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف) وحراس قصره الجمهوري مع حفنة من بعض البعثيين العراقيين، وبتدخل وتوجيه الخارج على محاصرة رئيس الجمهورية في فراش نومه وفي قصره والمؤتمن على حياته ونظامه ببعض هؤلاء الذين كانوا قد اتفقوا مع الآخرين على ساعة الصفر وفتحوا لهم أبواب القصر الجمهوري دون أية مقاومة أو تحرك نهائياً والطلب من الرئيس الاستسلام ، أدرك حقيقة الخيانة وأن لا مفر له غير الاستسلام والحفاظ على حياته وحياة أسرته، فأسرع بذلك فوراً ودون قيد أو شرط. وفي هذا يورد عن التكريتي ص٤٦: "... إن الذي أدهشنا جميعاً إن الانقلاب نجح أسرع مما كنا نتصوره. فقد رفع عبد الرحمن عارف يديه علامة الاستسلام بمجرد أن أطلق جماعة عبد الرزاق النايف ثلاث طلقات خارج غرفته صباح يوم ١٧ تموز ".
إنه تعرض إلى غدر كبار حراسه لا لسبب إلا طمعاً في الكرسي وتنفيذاً لأوامر الأجنبي الذي تلعب المصالح والنفط دائماً الدور الأساسي في مثل هذه العمليات. جاء في ص٤٤ من المذكرات: "... ولو إني سئلت الآن عن أسباب انقلاب ١٧ تموز وانقلاب ٣٠ تموز لما ترددت في الاشارة إلى واشنطن كجواب على السؤال الاول، وإلى بريطانيا كجواب على السؤال الثاني. فقد أعلن الرئيس السابق عبد الرحمن عارف، قبل انقلابنا بشهرين عن تعديل في اتفاقيات النفط لصالح شركة ايرب الفرنسية. وقد طلبني أبو هيثم عشية إعلان الحكومة عن هذا التعديل، وشرح لي أهمية هذا الإعلان،

وآثاره السيئة على علاقات كل من العراق ـ بريطانيا والعراق ـ أمريكا. وذكر إن علينا أن نستغل هذا الوضع الجديد للقيام بعمل ما. وجرت بعد ذلك اتصالات بيننا وبين صدام الذي كان إذ ذاك في بيروت، وأخبرناه بضرورة إقامة حوار عاجل بينه وبين السفارة الأمريكية، وأخبرناه بإجراء اتصال مع عفلق بهذا الشأن. وبعد اقل من أسبوع أخبرنا صدام بأن الحكومتين أبدتا استعدادهما للتعاون إلى أقصى حد بشرطين: الأول أن نقدم لهما تعهداً خطياً بالعمل وفق ما يرسمونه لنا. والثاني أن نبرهن على قوتنا في الداخل. ووافقنا على الشروط. وبعد ثلاثة ايام جاءنا من السفارة الأمريكية من يقول: «إن علينا أن نتعاون مع عبد الرزاق النايف. والتقينا به. واتفقنا معه على كل شيء..".

إن الصفات الشخصية وقدرات الرئيس المعزول لم تكن تؤهله لقيادة بلد مثل العراق بمشاكله المتعددة داخلياً وخارجياً، والمكتوي بنار الانقلابات أو محاولات الانقلابات العسكرية المتعددة، ولم يتمكن من أخذ فرصته لحل مشاكل البلاد ومنها المشكلة الكوردية. حيث كان غير قادر على فرض هيبته وسلطته حتى على الدوائر المدنية البسيطة أحياناً، كان متساهلاً، شاهدته عام ١٩٦٧ بعد أن قام بزيارة إلى كوردستان للقاء زعيم الثوار البارزاني قرب مفرق ديانا، وبعد انتهاء اللقاء والمفاوضات جلس بجوار كوردو آغا وكان من العناصر المسلحة المتعاونة مع الحكومة بسيارة مكشوفة تعود للأخير، وقد مرت إحدى عجلات السيارة وهي مسرعة بحفرة كبيرة وسط الشارع الرئيسي لمدينة رواندوز مطلقة دوياً أشبه بصوت طلق ناري جراء مرور العجلة بالحفرة ، إلتفت عبد الرحمن على أثره إلى الوراء إلتفاتة الخوف والهلع، ورغم ذلك بقيت الحفرة المذكورة لسنوات ودون اكتراث أحد. وقد ذكر الأستاذ جلال الطالباني بأنه كان على علم وإطلاع بالمحاولة الانقلابية وإنه أخبر عبد الرحمن

شخصياً بالموضوع ولم يأخذه محمل الجد، كما وسمعت من مصدر مطلع آخر بأن الملك حسين كان قد أرسل مبعوثاً خاصاً إلى عبد الرحمن في ١ تموز ١٩٦٨ ليخبره بوجود مؤامرة انقلابية ضده من قبل أحمد حسن البكر إلا إنه لم يكترث للأمر مجيباً (خلي يجي على هالكرسي ويشوف اشلون أكلان ـ ... ـ لفظة قذرة) أو ربما اتخذ ما يعتقد من إجراءات كافية وتدابير، ولكن لم يفكر بالمحيطين به وخاصة بعد أن أقسموا له (كما قيل على كتاب مدرسي أوهموه بأنه القرآن) يمين الولاء والإخلاص، ولكن في كل الأحوال كان هذا ما حدث. وبهذا يكون عبد الرحمن مسئولاً تاريخياً عن الكثير مما لحق بالعراق والعراقيين جراء تهاونه وأخطاءه، وإذا لم يكن متمسكاً بالحكم كثيراً، كان هناك من الطرق والوسائل ما كانت تذكر له وتسجل بصفحات بيضاء ناصعة له.

لقد قوبل غدر هؤلاء برئيسهم بغدر شركائهم في الانقلاب بهم في غضون أسبوعين فقط من الحكم. فقد جاءت توجيهات أحد أطراف الخارج لتتفق مع رغبات وخطط الرئيس الجديد وذراعه الضارب صدام حسين ليزيحوا رئيس الوزراء ووزير الدفاع الجديدين مع من يشك بعلاقته وميله نحوهما. وفي هذا ذكر في ص٤٦، ٤٧ من المصدر السابق: "... ولم تمر ستة أيام فقط على الانقلاب حتى اتصلت بنا السفارة البريطانية في بغداد بشكل سري، وذكرت خطورة الاستمرار في السياسة التي أعلنها عبد الرزاق النايف بصفته رئيساً للوزراء في مؤتمره الصحفي الأول والأخير الذي عقده أثناء رئاسته للوزارة. وذكرت لنا السفارة إنها مستعدة للتعاون معنا إلى أبعد حد لإسقاط عبد الرزاق النايف وأصدقائه وإعطاء حزب البعث الذي كنا ننتمي إليه سلطات مطلقة للسيطرة على العراق ". فلم تكن تلك العملية جزاء على ما اقترفاه من غدر وخيانة بحق رئيسهما، بل وامتداداً لعمليات التصفية لحسابات الدول الكبرى ومصالح كبريات شركاتها، وكانت أيضاً بداية تعبيد الطريق أمام مزيد من عمليات التصفيات والغدر

وتثبيت سلطة ونفوذ الثنائي البكر وصدام وتيارهما بحزب البعث في السلطة.

كانت القيادة الجديدة مركبة التفكير، متعددة التوجهات، مختلفة الرؤى والأهداف، تحمل في بواطنها الكثير من الأحقاد وسلبيات مواقف الماضي مع ما استجد من طموح وأطماع ومخاوف سلطوية. فكانت التناقضات في التوجهات لحلول المسائل المعقدة وأهمها كانت المسألة الكوردية الملحة، وكذلك الجناح الآخر من البعث، والخوف من انقلاب العسكر كأكبر تهديد لاستمرارية بقائهم في الحكم، وكذلك رجال الدين الشيعة. فبالنسبة للمسألة الكوردية وبتعدد هذه التوجهات فقد تعددت الاتصالات بجميع الأطراف الرئيسية المؤثرة في القضية الكوردية من الأكراد ابتداء بجناح المكتب السياسي السابق المنشق المتمثل بزعامة إبراهيم أحمد وجلال الطالباني ورفاقهما الآخرين إلى قيادة الحركة المسلحة المتمثلة بزعامة البارزاني وصولاً إلى شيوخ العشائر والأغوات وكذلك بعض الشخصيات الكوردية الأخرى المعروفة كعوني يوسف على سبيل المثال وغيرهم، إضافة لبعض قيادات الحزب الشيوعي وكذلك بعض القيادات والشخصيات السياسية العراقية.

كانت تلك المرحلة بالنسبة لصدام لا تشكل إلا محطة من بين العديد من المحطات التي ينوي الانتقال إليها. لهذا وبإدراك العارف والخبير وبحنكة المخادع الماكر والإنسان القادر على التعايش والتعامل مع المتناقضات، فقد اختار لنفسه مهمات قد تبدو بسيطة في ظاهرها إلا إنها يمكن أن تكون حساسة جداً ومؤثرة إذا ما أجيد استغلالها والتحكم فيها. وقد أثبت صدام حنكته وبراعته الفائقة في حسن استغلاله لها لمصلحة مشاريعه ومخططاته. فإذا ما ذهب لزيارة سعدون غيدان مثلاً والذي كان آمراً لكتيبة دبابات القصر الجمهوري عندما شارك في الانقلاب وسلم القصر، وأصبح الآن قائداً لقوات بغداد، فلا يبالي بأن يجلس على أي كرسي بعيد عن الطاولة التي يجلس خلفها سعدون غيدان وإلى أن تنتهي

الزيارة، وكذا الحال بالنسبة للمسئولين الآخرين عند زيارته لهم. ولم يختار لنفسه أي مركز رسمي حكومي أو منصب، ولم يتظاهر بشيء من هذا القبيل، كان يعتمد على نفسه في قيادة سيارته والتنقل لوحده أو اصطحاب أفراد عائلته في زيارة أو نزهة. إلا إن أصابعه كانت تتحرك على أزرار أغلب وأكثر المؤسسات الرسمية والحزبية أهمية. كان يؤسس وبهدوء شبكة عريضة موالية ومخلصة له من بين شقاوات الحارات والملاهي ومحترفي الإجرام والفاشلين في الحياة، واعتمد نظام الانتماءات العائلية بالدرجة الأساس ومن ثم الانتماء للقرية أو العشيرة والأفخاذ ثم المدينة في اختيار الأشخاص دون اعتبار للشهادة والثقافة والقابلية أو الكفاءة وانعكس هذا التوجه حتى على مستوى المسئوليات الكبيرة والمناصب العليا والدخول في الدورات والكليات والمدارس العسكرية بشكل خاص للاعتماد عليهم في مؤسسات الأجهزة القمعية التي يشارك في الإشراف عليها، ولتنفيذ المخططات الإجرامية. همه الأول مراقبة القادة والمسئولين الكبار في الدولة والحزب بالدرجة الأساس والتربص لتحجيم دورهم ومعرفة نقاط ضعفهم وسلبياتهم وأخطائهم وتحركاتهم والإيقاع بهم والانقضاض عليهم في الوقت المناسب وإزاحتهم من طريقه والإتيان بمخلصيه من خريجي مدرسته ليحلوا محلهم. وكان البكر يشكل الحلقة الأخيرة من برنامجه الطويل الأمد والمتعدد الفقرات في خطة جلوسه على العرش وانفراده بالسلطة في المدى البعيد والوقت المناسب المبرمج. وفي بداية استلامهم الحكم كان أخوه غير الشقيق برزان المرشح الوحيد تقريباً من بين أفراد العائلة المهيء للاعتماد عليه وتوكيل مثل هذه المهمات إليه، وبرغم ضعف إمكانيات وقابليات هذا الشخص وصغر سنه لما وكل إليه من دور كما هو في ذلك الوقت، إلا إنه اعتمد عليه منذ الأيام الأولى للحكم وجعله بمثابة ساعده الأيمن، إذ ان المهمات التي كانت توكل إلى هذا الجهاز في ذلك الوقت لم تكن تتطلب الكثير من المعرفة والكفاءة، بالمقارنة مع روح الشر والإجرام والعنف المطلوب خصوصاً حينما يكون الشخص هو الآمر

الناهي لا سلطان ولا رقيب عليه، ولا محاسبة أو معاقبة، وبتسخير الإمكانات المادية والمعنوية والبشرية المتوفرة، وأجاد المذكور أداء الأدوار الإجرامية فازداد الاعتماد عليه وتوسعت نشاطاته وازدادت مسئولياته حتى أصبح هذا الجهاز بالتدريج فيما بعد فوق الشبهات وسيطر على مقاليد الأمور ويتدخل في شئون جميع الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية والسياسية الداخلية والخارجية للبلاد، وأصبح لهذا الجهاز تقاليد جديدة خاصة به ويتمتع عناصره وأفراده بسلطات و صلاحيات فوق العادة، وكان ذلك مقصوداً بالطبع ليتم بواسطته السيطرة التامة على جميع مرافق الحياة الرسمية والسياسية وحتى الحياة العامة في البلاد.

الوصف الصعب

إنني أعتقد أنه لو قلبت صفحات أي قاموس لغوي فلن أجد كلمة أو لفظة مناسبة تنطبق حقاً على شخص صدام. بالطبع هناك الكثير من الألقاب والأوصاف والأسماء الحسنة التي يختارها هو لنفسه أو يقوم باختيارها له من هم ضمن دائرته ورعايته والمستفيدين منه أو الذين كانوا أو لا يزالوا يراهنون عليه وأشباههم، ولي تحفظاتي على الكثير منها. في الجانب الآخر، هناك العديد وخاصة في الأعوام الأخيرة، وبالذات خارج نطاق حكمه وسيطرته، من يطلقون عليه أوصافاً ومسميات أخرى أرى إنها غير مناسبة بشكل تام. ولتلمسي التناقضات في صفاته وقراراته وأقواله وبدرجة فاضحة ارتأيت اختيار هذه الصفة كأفضل وصف أو صفة مناسبة وجعلها عنواناً لهذا العمل.

بشكل عام، حينما تكون هناك تناقضات في شخص ما، فيعني ذلك بداهة تصور وجود عدة شخصيات متباينة في شخصية الشخص المعني أو ما يطلق عليه ازدواجية الشخصية، وهي ناتجة بالطبع عن عقد وأمراض نفسية في الشخص المعني. قد تكون موجودة في كثير من الناس ولكن

بدرجات مختلفة. وتكون قوة العقد والأمراض تلك مضافاً إلى بقية صفات الشخص وظروفه وبيئته، من بين العوامل التي تؤثر في تصرفات وسلوك صاحبها وربما تغيير شخصيته تماماً تبعاً لسلوكه.

ربما يتبادر إلى ذهن البعض أن ازدواجية الشخصية والصفات المتناقضة في الشخص وبالتالي السلوك والتصرفات المتناقضة تكون نابعة من ضعف ذلك الشخص وتردده، أو كونه دليلاً على قوة تأثير أفكار وآراء المحيطين به أو المفروضة عليه، أو وجود عدة قوى متناقضة الآراء والمصالح مؤثرة ومتحكمة في الشخص المعني. إن ذلك عين الصواب في بعض الحالات والأحيان، ولكن باعتقادي إن ذلك لا يشكل كل الأسباب في المسألة العراقية متمثلة بشخص صدام، وإن السبب الرئيسي في ذلك هو تكوين شخصيته المتناقضة نفسها بسبب العقد النفسية المتحكمة في تكوينه السيكولوجي المؤثرة في تصرفاته وقراراته وتقييمه للأمور والأوضاع وطريقة تعامله. فسيكولوجيته متحكمة بالنرجسية والغرور المفرطين، وروح الشر وحب الانتقام والتعالي وغيرها في مقابل صفات أخرى مناقضة لتلك تبرز عنده وفي سلوكه أحياناً.

وجود هذه الحالة في الإنسان الاعتيادي لا يقارن بوجوده في شخص مسئول أو رئيس أو زعيم خاصة في وضع كوضع العراق وفي شخص كشخص صدام الذي جعل في الحقيقة والواقع من عقليته ومزاجه الشخصي الآني دوماً الدستور والقوانين والقرارات. فليس بأكثر من شعيرة صغيرة رفيعة بين الحياة والعدم، بين الخير والشر، بين الوطنية والخيانة، بين الحق والباطل، بين الإعدام والتكريم وهكذا. فما ينطق به لسانه هو الدستور والقانون والحق والباطل وما إلى ذلك، ولا تفسير أو مقياس يخالفه أو من يستطيع الجهر بمخالفته، إلا إذا أتى هو بنفسه بما يناقضه في وقت أو ظرف آخر، وأمثلة ذلك كثيرة في الحياة الواقعية العراقية الماضية. ولا مقياس للحالتين المتناقضتين. ولا يختلف الأمر إن كان في حالة صحية أو مزاجية جيدة أو سيئة، فليس هناك من وازع أو رادع يردعه أو محاسب

يحاسبه أو مقياس معتبر. أما المؤسسات الرسمية والحزبية المتعددة والطبول الدعائية فهي ليست بأكثر من واجهات للتستر خلفها ولإيهام الناس في الداخل والخارج ولإخفاء الحقائق المرة في الغالب.

يختلف الناس في درجة اكتشافهم لعيوب وأخطاء في أنفسهم وبأنفسهم، ومدى إقرارهم بها، ومحاولة معالجتها أو الابتعاد عنها وعدم تكرارها، أو في اعتبارهم لها عيوباً وأخطاء تتطلب المعالجة والابتعاد عنها، أو اعتبارها مسألة عادية، أو ضرورة حتمية، لسبب في ذهن صاحبها، وقوة الإرادة الشخصية للسيطرة عليها من عدمها. إن ذلك الأمر بالغ الصعوبة والتعقيد في شخص بأعلى درجات المسئولية في الدولة شديد الثقة بالنفس لدرجة الغرور اللا متناهي، ولا يسمح بنقد أو لوم أو عتاب. وعلى العكس تجمل كل عيوبه وأخطاءه وترقع كيف ما كان لإرضائه بدوافع مختلفة.

طبيعي أن لا يلم أي إنسان بجميع أمور الحياة أو العلوم أو الفنون، ربما يلم البعض بالكثير أو بعدة أنواع أو عدة مجالات ولكن لا يمكن أن يبدع في أحسن حال في أكثر من مجالات قليلة محدودة. ومع ملاحظة المسألة النسبية، فإن من يعمل أكثر أو يتدخل في أمور أكثر يتعرض للخطأ أكثر، وكلما كان العمل كبيراً وخطيراً كلما كان الخطأ كبيراً تبعاً لذلك. والإنسان معرض في أبسط جوانب الحياة الشخصية إلى الأخطاء، فكيف إذن بشخص واحد يجعل جميع أمور البلاد الداخلية والخارجية من صلب مهامه وبشكل مباشر ويتدخل حتى في شئون الأفراد وحياتهم الخاصة كالملبس والمأكل والاستحمام... الخ. نعم هناك مؤسسات ومساعدون ومستشارون ومعاونون ووزراء ومجالس وخبراء وكوادر.الخ لكن المصيبة حينما يراد بهم أو يكونوا هؤلاء أصناماً أو واجهات أو أشخاصاً غير أكفاء أو متملقون أو جبناء مهزوزون وأمثالهم، أو حينما يكون في أحسن الأحوال الرفض لرأيهم وسلوك الطريق المغاير للرأي الصائب المقدم، حينها لا يجد العمل الجاد والقرار الصائب طريقه أو موقعه بين الأعمال المتدنية

والمتهاودة والقرارات الخاطئة والأخطاء التي تعالج بها أخطاء سابقة والتي تؤدي بالنتيجة بعد تهرئة وإضعاف الأعمدة المساندة إلى سقوط البناء حتى لو كان شاهقاً ويعم الخراب والدمار بعد تفشي التناقضات في التصرفات والقرارات.

إن من تكثر وتكبر فيه التناقضات، وتتعاظم لديه عوامل الشر الأصلية أو المكتسبة ولأي سبب لا يمكنه أن يتأهل لخدمة حتى مجموعة صغيرة من الأفراد وتحقيق مصالحهم وحمايتها على المدى البعيد والإستراتيجي ناهيك عن قيادة دولة فيها وبجوارها الكثير من حقول الألغام الجاهزة للانفجار. ربما يستطيع شخص بمؤهلات معينة وفي ظل ظروف مؤاتية من السيطرة على مجموعة أو شعب أو بلاد لفترة قصيرة أو طويلة، ولكن لا يستطيع أن يكون في مصلحتهم ومستقبلهم، بل لإيصالهم ورميهم في الهلاك والهاوية في نهاية المطاف.

إن الأصل في الإنسان أن يكون سوياً، خيراً وفاضلاً، أي أن يأتي بالخير والحق والعدل وما شابهه ما أمكن، لا أن يكون مزاجياً متناقضاً شريراً، وصدور خطأ أو شر من أحد الخيرين، أو إتيان الشرير لعمل خير حتى ولو بحسن نيته، أمر وارد، ولكن يبقى الخير خيراً والشرير شريراً، حيث يتم الحكم من خلال كم من الأعمال والتصرفات والسلوكيات والأقوال للفرز بين الحالتين.

البدايات

إذا كان الأصل في الإنسان أن يكون خيراً فهذا لا يعني إلغاء دور العامل الوراثي في نقل الجينات وموروثات خصائص الإنسان ومنها الخصائص الشريرة أيضاً. ويختلف الأمر بالطبع من طفل إلى آخر في نسبة هذه الموروثات حسب مصدرها ثم يأتي دور البيت والبيئة والمدرسة والمجتمع والظروف والاستعداد الشخصي والصفات الجسمية والعقلية والنفسية

لصقل كل فرد وتكوينه السيكولوجي.

من المعروف إن صدام كان يتصف منذ طفولته بصفات شريرة وهذا ما يؤكده جميع من يعرفونه ويعرفون طفولته. وهذا يعني أن نسبة مورثاته الشريرة كانت في الأصل عالية، ولا يد فيه هذا بالطبع، ثم مر بظروف قاسية في طفولته وسني مراهقيته، وهو لا ينكر ذلك، ومن المعروف إن هاتين المرحلتين تعتبران من المراحل الأكثر أهمية في تكوين وبلورة شخصية أي إنسان وسيكولوجيته، ثم تهيأت له في شبابه الظروف والأسباب المنسجمة مع استعداده الذاتي وطموحاته الشخصية والعقد النفسية التي كانت قد تبلورت فيه ليميل نحو المزيد من القسوة والشر والتمرد، وسرى ذلك في شرايينه رويداً رويداً وبالذات بعد تسلم السلطة ومن ثم التفرد فيها وجريان الرياح على هواه تماماً. هنا ستفرض بعض الأسئلة نفسها: هل إن صدام وحده الذي يحمل مثل هذه المورثات الشريرة وبهذا القدر؟ وهل هو الوحيد الذي مر بظروف صعبة وقاسية في طفولته أو شبابه أو خلال سنين الحكم؟ وهل إن ذلك يعفيه من مسئولياته تجاه كل ما جرى خلال السنوات الماضية والحالية وما يستجد؟ وهل هو الوحيد المسئول عن كل هذه النتائج؟

بالطبع يكون الجواب بالنفي على كل هذه الأسئلة، وألا كان المفروض أن يعيش العالم عصر الغاب. صحيح إنه لا يمكن نفي حتمية وجود أمثال صدام أو ربما أكثر قسوة وشراسة وطموحاً وغروراً سواء في العراق أو في مناطق أخرى من العالم لو تهيأت لهم ما تهيأ لصدام من ظروف وأسباب وأحوال. وفي التاريخ القديم والحديث نماذج على هذه الشاكلة.

إن هذا لا يعتبر دفاعاً عن صدام وممارساته، حيث إن خلقه ونشأته البدائية الطفولية والمراهقية وحتى الشبابية وظروفه المشار إليها لا يسعفان أي ضمير حي في الدفاع عن ممارساته ونتائج أعماله أو تقبل ذلك، فيما لو قبل هو أيضاً أن يضع نفسه في قفص الاتهام أو كمن يستحق الدفاع عنه رغم قناعتي التامة بأنه لم يعد يملك ما يسهل إدخال المزيد من التزوير

وتشويه الحقائق في التاريخ الذي لا يمكن أن يرحم من لم يرحم نفسه وشعبه وبلاده وأمته والآخرين. شخص لم يميز بين حقائق الصالح والطالح، الجودة والرداءة، الوطني والطفيلي، النفع والضرر، الخير والشر وبين الصديق والعدو، طمس معالم الخير في علب الفساد والشر، قلب موازين القيم الإنسانية في البلاد نحو الانحطاط بتصرفاته وقراراته المبنية في احسن الأحوال على سوء التقدير والتقييم والاختيار.

إنهم ومهما حاولوا فلن يتمكنوا من إيجاد موقع بارز لهم في التاريخ خاصة إذا ما علمنا إن الأعمال تقاس بالنتائج عادة. وحال العراقيين السابقة والحالية وربما المستقبلية لهو الدليل والتعبير والانعكاس الحقيقي للظلام الداكن المرعب المتطابق لمقولاته ومنها (...لن يجدوا من العراق إلا التراب...) أو (جئنا لنبقى) ففي سبيل تحقيق البقاء في الحكم، إنهم مستعدون لأي تنازل عند اللزوم.

إن أبسط ما كان المفروض أن يحصل بكل المقاييس كما هو الحال في مثل هذه الحالات حتى ولو لم يكن هناك أدنى شك في إخلاص أو قابليات وكفاءات القائد أو الرئيس أو القادة، أو حتى ولو كان هذا خطئه الأول، هو التنحي عن السلطة منذ فترة طويلة، ولو إن أمثاله ينتحرون بعد التسبب في كل مثل هذا الدمار والخراب والخسائر البشرية والمادية والمعنوية التي لا يمكن أن تعوض مهما كلف الأمر، لا الاصرار على المزيد من الخراب والدمار للعمل على تحقيق الشعارين المذكورين، وأن يجعل من العراق والعراقيين كملكية نقدية خاصة به، يرميها ويهديها ويمزقها ويتلفها ويصرفها ويهبها أو أي تصرف آخر كيف ما يشاء ومتى ما يشاء وليس لأحد منهم أو من غيرهم أن يعترض أو يمانع أو حتى يستفسر ويستوضح. وإذا كان الأمر كذلك، ولم يحاسب القائد أو الرئيس على كل هذه الأخطاء المدمرة، فلماذا إذن يحاسب الآخرون أشد الحساب ويفتك بهم على أجزاء الأخطاء أو أخطاء بسيطة جداً بالمقارنة مع أخطاء القائد؟ إن تكرار التأسف لن يجدي ولن ينفع، لأن ما حدث أكبر بكثير من ذلك وعلاجه وتعويضه

بواسطة نفس الأشخاص والمؤسسات ضرب من الخيال ومحال، وإن أهون الشرور لن يكون معه ومع نظامه أو بوجودهما.

الخير والشر

إذا كان العلم مصاناً من محاولات الاختراق العميق في بعض مجالاته، وإذا كانت الأديان والعديد من الأعراف والتقاليد والقوانين تقف كالبنيان المرصوص والسياج الحديدي المانع بوجه محاولة تجاوز بعض الحدود، إلا إن بعض العلماء في بعض دول العالم المتقدم في التكنولوجيا والتقنية والعلوم المختلفة، تمكنوا من اختراق هذا الحاجز الصلب ليكافحوا كعادتهم من أجل تحقيق المزيد من الاختراق ربما بحسن النية ولدوافع طيبة لخير البشرية، فيما لو عزلنا الطموح العلمي والأدبي أو ربما بعض المنافع والامتيازات والمصالح الشخصية أو معها أيضاً، إلا إنهم يدركون أيضاً وكأية مسألة أخرى، ان لعملهم جانبيه الإيجابي والسلبي، وقد يكون الجانب السلبي طاغياً عند تسخير العلم وتوجيهه ناحية الشر أحياناً. وإذا كان بعض المؤسسات العلمية والطبية وبعض العلماء يعملون في السر والعلن في مجالات علم الوراثة وهندسة الجينات واستنساخ الأحياء وفرز الكروموسومات الآن على نطاق محدود، إلا إنه ليس من صمام أو ضمان لعدم التوسع في المزيد من الاختراقات وتحقيق المزيد من الإنجازات العلمية الهائلة التي كانت من قبيل الخيال ومن الممنوعات، وربما تبقى كذلك لدى البعض في بعض مناطق العالم لفترات غير محدودة وخاصة ما يخص استنساخ الإنسان.

وإذا تمكن العلماء وتوفقوا في عملهم في هذا المجال واستطاعوا التوصل إلى الطريق الذي بواسطته يمكن تخليص الإنسان من بعض الصفات والتناقضات الشخصية وخاصة محاولة القضاء على الجينات المساعدة للشر والإجرام ـ رغم صعوبته والتأثيرات التي ستحدث فيما بعد

في العادة ـ في النطفة أو ربما في الجنين، فإنهم بالتأكيد يقدمون خدمة جليلة للإنسانية، وعلى المجتمعات البشرية عندئذ والحكومات دعمهم للقضاء على شرور الإنسان قدر المستطاع، ولكن يجب التحوط اللا محدود ومنع العلماء من القيام بإستنساخ الأنسان كما فعلوا في الحيوان والنبات فإن لهذا العمل مخاطر لا يستهان بها إطلاقاً.

بالطبع إننا جميعاً ولدنا في وقت لم يخطر ببال أحد التوصل إلى ما توصل إليه العلم والعلماء وبهذه السرعة، ولا زالت التكهنات العلمية المذهلة سريعة التداول في فكر الأوساط العلمية، والنتائج باهرة.

قد يكون من الصعب أو ربما لا يوجد إنسان خال من التناقضات وخاصة في الخير والشر بشكل عام على مدى سنين عمره ومجمل نشاطات حياته، لكن الفارق قد يكون كبيراً جداً بين شخص وآخر في مدى ودرجة وتنوع التناقضات الموجودة بينهما مع الأخذ بنظر الاعتبار الفوارق بينهما في جميع النواحي وفي تغليب أو تغلب بعض الجوانب على غيره، وبعكس غيره. فنجد هناك أناساً تطغى الشفافية على تناقضاتهم لدرجة تجعلها في مرتبة العدم أو شبه العدم، في حين نجد آخرين تظهر التناقضات بأعلى صورها وحدتها في الأقوال والأفعال. ولأهمية ومركز ووضع هؤلاء الأشخاص الدور في ظهور هذه التناقضات ونتائجها. وصدام حسين من هؤلاء الأواخر حيث تكثر التناقضات في الكثير من أفعاله وأقواله خاصة بعد انفراده بالسلطة بشكل رئيسي.

من المعلوم إن صدام حينما يتحدث عن نفسه وحياته الخاصة فإنه يستخدم لغة الحديث عن العراقيين أجمع. وفي هذه الحالة، أو في حالة تشخيصه لحالة العراقي المطابق لماضيه الشخصي مضافاً إلى الواقع المعروف لدى جميع العراقيين، فإن بيئة ذلك الرجل الخاصة والعامة كانت من البيئات التي تخلق وتشجع على التناقضات، ويمكن لأعمال الشر والتصرفات السلبية والعنف وقسوة القلب أن تجد لها مغذيات قوية فيها، وتنمو وتكبر فيها وتطغى على ما يضادها أحياناً من أفكار وممارسات

بالحسابات العلمية والتقديرات المعتبرة وليس بموجب مفاهيم ووجهة نظر الشخص المعني الذي ربما قد يتصور الحق والصواب إلى جانبه، ويحاول إضفاء الشرعية والإيجابية والخير على تصرفاته وسلوكه التي هي في الحقيقة بالضد من أوهامه وتصوراته ومعتقده بالمقاييس المعتبرة، خصوصاً حينما لا تتوفر أدلة كافية لإدانته في عملية قتل اتهم به في شبابه، أو قيامه بعمليات شريرة تجاه البعض وحتى بحق الحيوانات منذ طفولته كما ينسب إليه.

رغم مرور عقود من السنوات وتسخير جميع وسائل الإعلام والأدبيات وحتى بعض المناهج في المدارس والجامعات واهتمامات غالبية الصحف والجرائد والمجلات العربية لسنوات طوال بسيرة وسلوك وماضي وحاضر هذا الرجل، إلا إنني شخصياً لم أتوقف باقتناع على بدايات انضمام هذا الرجل إلى حزب البعث ومدى إيمانه والتزامه بالأحزاب والحياة الحزبية، ويقال إنه كان شأنه شأن بعض آخرين أراد بعض البعثيين والقوميين من حوله أن يستغلوا بعض صفاته وطاقاته خصوصاً في النواحي العنفية والتصديات، فلا يزال هناك العديد من علامات الاستفهام في سر اشتراكه ولو في الخط الثاني بعملية محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم. وإذا كان الجهل بمثل هذا الأمر مسألة عادية للناس الاعتياديين إلا إنها لن تكون كذلك إذا ما علمنا إن المسئولين الحزبيين أنفسهم الذين نسبت إلى حزبهم تلك العملية في حيرة من هذا الأمر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تجاهل الحزب له ولإصابته في العملية مسألة بالغة الحساسية. وإذا كان حزبياً في ذلك الوقت أو إن مشاركته كانت بتكليف حزبي، فإن هذا التجاهل والإهمال سيؤثر حتماً عليه وعلى تفكيره وسلوكه وتصرفاته فيما بعد، كما وإنه من مواليد النصف الثاني من عقد الثلاثينات من القرن وعايش في سني شبابه الظروف السياسية التي مر بها العراق خلال العقدين التاليين بجميع تناقضاتها ومشاكلها ومنافساتها وألاعيبها وأوضاعها وتأثيراتها على الساحة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد،

فكانت تجربة غنية له ليرسم لنفسه خطاً سياسياً مستقبلياً وفق ما يتراءى له ويستهويه وكانت الأوضاع تسير وتتطابق مع توجهاته، فربما كان هذا أو موقفه ووجهة نظره أساساً تجاه بعض الممارسات في الحياة الحزبية وتجاه بعض القياديين وحتى من حزب البعث أيضاً في ذلك الوقت أو فيما بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ كان وراء وقوفه مع بعثيين آخرين إلى جانب عبد السلام عارف في انقلابه الثاني في تشرين الثاني ١٩٦٣ وهجومهم على مقرات حزب البعث الذي كان مشاركاً في السلطة بالدرجة الأساسية وكشف تنظيماتهم في الوقت الذي يقال إنه كان يعمل في شعبة الحزب لتنظيمات الفلاحين، أو ربما ترسخت في أذهانه وانعكست على تصرفاته فيما بعد وإلى اليوم. فموقفه معروف وهو لم يزل عضواً غير قيادي حينما تهجم على التيار اليساري لحزب البعث العراقي في المؤتمر القومي السادس المنعقد في سوريا في تشرين الأول من عام ١٩٦٣.

استغلال التناقضات

إذا كان أحمد حسن البكر وآخرون قد استفادوا من الظروف السياسية في ذلك الوقت ومن رتبهم العسكرية للقفز إلى قيادة البعث، فإن صدام الشاب المغامر المنتمي إلى نفس منطقة بعض هؤلاء القياديين حاول بحنكة الاستفادة من التناقضات الموجودة في الساحة السياسية وخاصة في حزب البعث، وبتوفر الأسباب والظروف والأجواء المناسبة تمكن من استغلالها واستثمارها لتتناسب مع استعداده الشخصي. فاستفاد كثيراً من اشتراكه بمحاولة اغتيال عبد الكريم قاسم وذاع اسمه في الداخل وفي أوساط الدوائر المخابراتية العربية والأجنبية، يضاف على ذلك خروجه إلى سوريا وتعرفه على القيادات العليا البعثية ومن ثم انتقاله إلى مصر واتصالاته مع بعض الدوائر المخابراتية الأجنبية وبالذات الأمريكية كما أشيع، ثم مجيء البعث للحكم في العراق عام ١٩٦٣، وحضوره

المؤتمرات والاجتماعات القيادية الحزبية في العراق وسوريا وتقربه من عفلق، واستغلاله الخلافات بين أجنحة قيادة بعث العراق أثناء المؤتمر القومي السابع لحزبهم، وتفرد حضوره وتنسيقه مع عفلق لفصل القيادة العراقية وتوكيل أمور الحزب وقتياً إليه، وكان قبل ذلك وقوفه بجانب عبد السلام الذي قاد انقلاباً على نفسه وبعض أطراف حزب البعث عام ١٩٦٣، وأمثال هذه المواقف قد ساعد صدام لتبوء المسئوليات الحزبية وليلعب منذ ذلك الوقت أدواراً مهمة في التاريخ السياسي لحزب البعث في العراق وفي الخارج وعموم الأوضاع في العراق والمنطقة وخارجها.

كانت الخلافات شديدة بين صدام وبعض القيادات، إلا ان أحد الأجنحة عقد مؤتمراً سموه المؤتمر القطري السادس عام ١٩٦٦ وأصبح البكر فيه أميناً عاماً للحزب وصدام نائباً له رغم عدم اعتراف القيادة القومية في سوريا بهم وبمؤتمرهم. إلا انهم أصروا على مواصلة عملهم، وأصبح صدام إضافة لمنصب نائب الأمين العام مسئولاً عن بغداد وكذلك مسئولاً عن تنظيمات الفلاحين والنساء وبجانب ذلك كان عمله الأهم هو الإشراف على مهماته السابقة المخفية التي هي أشبه بعمل دوائر الأمن والمخابرات في القيام بأعمال الملاحقات والتعقيب والمراقبة والتصفيات، وهذا بحد ذاته دليل على محدودية قياداتهم وعناصرهم.

لم تمض فترة طويلة حتى ألقي القبض عليه في تشرين الأول ١٩٦٤ وأودع التوقيف إلا إنه تمكن في عام ١٩٦٦ بمساعدة الآخرين من إنقاذ نفسه من التوقيف والهرب بخطة بسيطة معروفة مسلوكة من قبل غيره قبله وتكررت بعده بالاعتماد في الغالب على بساطة وسذاجة أو ضعف نفس أو قلة عدد أو التنسيق مع من يكلفون من الامرين او المأمورين بحراسة أونقل الموقوفين في مثل تلك الظروف وفي تلك الأيام من وإلى المحاكم أو اللجان والهيئات التحقيقية أو إلى المستشفى، أو عند التنقل لاتخاذ بعض الإجراءات التحقيقية أو ما شابه ذلك. لقد أفاده كثيراً أيضاً هروبه الثاني من العراق وانتقاله إلى سوريا ولبنان وخاصة بيروت التي كانت مركزاً

ثقافياً وسياسياً مهماً وملتقى لعناصر ودوائر أهم مخابرات العالم، وعلى أرضها كانت تتم العديد من الاتفاقات السياسية السرية وخطط الانقلابات والمؤامرات العسكرية والصفقات السياسية المتعلقة بالمنطقة.

إنني أعتقد إن كل هذه الأمور التي وردت وكذلك العلاقات والاتصالات التي أقامها أو التي ارتبط بها أو التي اطلع عليها قد أكسبه إلى جانب الجوانب الإيجابية، الكثير من المعرفة والخبرة والإطلاع على الجوانب السلبية في الحياة السياسية والحزبية ووقف على العديد من أسرار وخبايا الأزقة المظلمة والأعمال الخسيسة والاتفاقات الدنيئة حتى بين بعض قياديي ومسئولي الحزب الواحد أحياناً، على الأقل من ناحية قناعته بها. فحينما رفض فؤاد الركابي مشاركة حزبه في الإنقلاب المزمع القيام به، ساهم هؤلاء من البعث العراقي الذي كان منقسماً على نفسه، أحدهما مع سوريا، والآخر كان ضد هذا التوجه ومتمسك بشرعية قيادتهم، وكان البكر وصدام و عماش وآخرون ضمن هذا الجناح الذي كان يوصف باليميني، أو جناح قيادة عفلق القومية ورغم قلة عددهم لكنهم استفادوا من علاقاتهم الداخلية والخارجية واستطاعوا أن يقحموا أنفسهم بانقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ ويصفوا الجناح الآخر الذي كان يتمتع بشعبية أكثر خصوصاً بين الطلبة والموظفين.

كان صدام يمتلك تصوراً واضحاً لدوره في سياسة إدارة البلاد لتلك المرحلة وما بعدها، وتخطيطاً مدروساً لمستقبله السياسي والشخصي وهو شاب في مقتبل العمر بالتقدير السياسي، له ماض اقتحامي وصفات ومؤهلات وعلاقات داخلية وخارجية ساعدته على إخضاع العديد من قادة الانقلاب والحزب وحتى من كبار العسكريين والتأثير في سير شئون الرئاسة وتوجيه إدارة البلاد وفق خطته المرسومة في ذهنه وبكل هدوء وحنكة. وهذا لا يعني إن بعض الآخرين لم يكن لهم خططهم وطموحاتهم وبرامجهم، فلم يكن الآخرون حمامات سلام، ربما كان للبعض طموحات وأطماعاً أكبر مما لصدام وروحاً للشر والإجرام أضعاف ما لدى صدام، إلا

إن الأخير كسب الرهان واستطاع الانفراد بالساحة في النتيجة والقضاء على جميع خصومه ومنافسيه حتى من رفاقه وأصدقائه وحلفاءه الذين كان يتوجس منهم واعتقد للحظة إنهم ربما سيكونون حجر عثرة في طريقه وبرامجه وطموحاته، كما واستطاع أن يتحكم بجميع القرارات العليا والخطيرة منذ البداية وخاصة بعد النجاح الذي تحقق في إبعاد بعض العناصر الرئيسيين في الانقلاب في ٣٠ تموز ١٩٦٨ المار الذكر. على إن تلك العملية لم تكن إلا الخطوة الأولى من برنامج صدام لتحقيق الأهداف المرسومة في مخيلته المتأثرة بعقلية القرون الوسطى المتركزة في رأس رجل كل همه إنه كيف يفكر الناس به بعد مائة عام مثلاً. بالطبع ليس بالعيب أو الحرام أو الممنوع أن يفكر أي إنسان بطموحات مشروعة مهما كبرت وأن تكون له آمال عريضة وأحلام سعيدة ويبحث ويجاهد من أجل الشهرة والسلطة أو الجاه أو اكتساب العلوم والمعرفة والشهادات ورضاء الناس وكل الناس، وأن يحصد ثمار جهده وتعبه وتضحياته والمحافظة عليه شريطة الابتعاد عن الطرق الإجرامية وأساليب الغش والخداع وغيرها من الطرق الغير مشروعة في هذا السبيل، وهذه المسائل تحكمها بالطبع قوانين شتى تتعلق بالنفسيات والإدراك والضمير والثقافة والدين والوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي وهكذا، كما وإن المسألة تختلف من حالة خاصة وحالة عامة تتعلق بالمجتمع أو بمجموعة.

استطاع صدام أن يتعايش لفترة طويلة مع المتناقضات حينما عمل في ظل أحمد حسن البكر ـ رئيس الجمهورية ـ ذلك العسكري الإداري غير الحربي والبعثي الناشئ المهزوم المتبرئ من الحزب والرجل المتقدم في العمر والتكريتي القادر على استقطاب التكارتة رغم تفرق ـ التكارتة فيما بينهم لدرجة العداء الشديد بين بعضهم ـ دون أن يكون له عشيرة أو قبيلة أو رجال مخلصون، فهو نفسه قد تربى في بيت الندى ـ إحدى بيوتات تكريت المعروفة ـ فلا يشكل في أي وقت من الأوقات خطراً حقيقياً على صدام بعد أن يستفاد صدام من ماضي البكر العسكري والسياسي والرسمي

وكذلك دكتاتوريته وخبثه تجاه بقية قادة الحزب والمسئولين الحكوميين، وبالتعاون والتنسيق بينهما يستطيعان الانفراد بساحة القرار والعمل. ووجد البكر أيضاً إنه بأشد الحاجة إلى صدام وشلته. لذا فإن صدام لازمه منذ البداية جاعلاً منه ساتره يحتمي خلفه لتنفيذ خططه وتصفياته للقيادات التي قد تعارضه أو تنافسه أو تشكل خطراً عليه، ولتوسيع قاعدته الشعبية. ففضل العمل خلف الكواليس وفي الخفاء على التظاهر والأضواء. فأوجدا شراكة متينة بينهما يتقاسمان السلطة ويتعاونان في التغلب على أعدائهما ومنافسيهما واحداً بعد الآخر.

معالجة العسكر

بالرغم من سبق التلاعب بالأعراف العسكرية وخرق قوانينها منذ انقلاب شباط ١٩٦٣ من حيث منح الرتب العسكرية لبعض المدنيين أو الترقيات الغير قانونية أو الطفرات في الترقيات أو وضع الضباط الإداريين في مناصب ومراكز عسكرية لا يجوز لأمثالهم إشغالها، أو ترقية هؤلاء لرتب تتجاوز ما حدده القانون لأمثالهم. إلا إن القوانين العسكرية والجيش العراقي عموماً بعد انقلاب ١٩٦٨ قد وجهت إليهم صفعات قوية بغياب الدستور والقوانين المعتبرة في ظل هشاشة البنية العسكرية وضعف شخصية كبار ضباطها وقادتها، حيث استحدث المجلس المسمى ب (مجلس قيادة الثورة) لتكون أعلى سلطة في البلاد وفوق رئاسة الجمهورية وتنصيب الضابط الإداري المتقاعد أحمد حسن البكر على رأسها إضافة لرئاسته للجمهورية، وتعيين شخص مدني لم يخدم في القوات المسلحة وهو صدام نائباً له في المجلس المذكور ليستثنى رئيس المجلس فقط وجعل كل القيادات الأخرى اعتباراً من أعضاء المجلس نفسه ونواب رئيس الجمهورية والوزراء وبضمنهم وزير الدفاع وكل القيادات العسكرية تحت

إمرته كخطوة أولى لإذلال الجميع وخاصة العسكر، لتجريده من عناصر القوة وإخضاعه للسلطة المدنية. وبقدر ما كانت هذه الخطوة خبثاً كبيراً ومدروساً للقيادة الثنائية، فإنها كانت خنثاً وجبناً لكل القادة العسكريين وخاصة المساهمين في الانقلاب. وتبع ذلك المزيد من الصفعات وذلك بمنح الرتب العسكرية ومنح القدم والطفرات في منح الرتب للعسكريين والمدنيين، وفتح دورات معينة لأشخاص معينين أغلبهم أصبحوا من أتباع صدام ليتخرجوا خلال بضعة أسابيع ضباطاً ونواب ضباط ونواب مفوضين لينضموا إلى هيئات صدام، وليسيطروا على الدوائر والأجهزة القمعية التي نسبوا إليها.

كانت القوات المسلحة من صلب تفكير واهتمام القيادة السياسية المدنية ممثلة بصدام منذ البداية، فكانت حركة تنقلات الضباط المستمرة والإحالات على التقاعد بأعداد هائلة وإخضاع كبار الضباط لأوامر الحزبيين المدنيين أو صغار الضباط أو نواب الضباط وشعب ما تسمى بالتوجيه السياسي أو المعنوي أو غيرها مسائل معروفة متداولة كان يتم التعامل معها بشكل يومي بحيث أصبحت تقاريرها مطلوبة وضرورية لكل ما يتعلق بشخص العسكري، بجانب التصفيات للبعض، ومنح الترقيات والمكافئات وقطع الأراضي والسيارات والأموال للبعض الآخر، ففي هذه الناحية كان متأثراً بالقاعدة القائلة: "... إن الجيش الذي يتزعمه رجال يعيشون في أوضاع مريحة، لن يكون راغباً في الإقدام على القيام بانقلاب وإقامة حكم عسكري". كما وعمد لإخضاع القوات المسلحة بشكل عام للتنظيم الحزبي البعثي، وإصدار القوانين الجزائية الصارمة وخاصة المقتصرة على أحكام الإعدام بحق كل من يشك في انتماءه لغير البعث من العسكريين، واعتماد قاعدة كل من لم يكن بعثياً فهو عدو. وقد شهد الكثير من الساحات والمعسكرات تنفيذ أحكام الإعدام بحق العسكريين رمياً بالرصاص من قبل المنتسبين أنفسهم. فبهذه الإجراءات وغيرها تمكنوا من السيطرة على الجيش وإخضاع الآلة العسكرية للآلة المدنية

التابعة لصدام خصوصاً بعد ايقاف الحرب ضد الكورد.

ولأهمية دور القوات المسلحة، ولعدم وجود رصيد للانقلابيين فيها ـ كما في غيرها ـ فقد بادروا وبسرعة إلى فتح مختلف الدورات، ومن هذه الدورات بعض الدورات الاعتيادية لضباط الجيش والطيران والشرطة ومفوضي الشرطة لخريجي الدراسة الإعدادية، والمتوسطة بالنسبة للمفوضين، حسب القوانين والشروط المرعية في السابق مع بعض الفوارق من حيث زيادة عدد المقبولين فيها، وتقليص مدد هذه الدورات. إضافة إلى هذه الدورات الاعتيادية تم فتح دورات استثنائية عديدة للطلاب الفاشلين في اجتياز الامتحانات الوزارية للدراسة الإعدادية ليتخرجوا منها بعد أشهر برتبة كان يطلق عليهم (نائب ضابط موس)، الكثير منهم أصبحوا ضباطاً قبل تخرج خريجي الدراسة الإعدادية من الكلية العسكرية الاعتيادية. ودورات أخرى للفاشلين في اجتياز الدراسة المتوسطة ولبضعة أسابيع أو أشهر ليتخرجوا برتبة مفوض خامس أو ما سموا نواب مفوضين، الكثير من هؤلاء تقدموا في الرتبة على خريجي مدارس إعدادية الشرطة من خريجي الدراسة المتوسطة. كما وتم فتح دورات عسكرية عديدة أخرى وكذلك دورات للشرطة الممتازة من خريجي الدراسة الابتدائية وكانت الأعداد التي تقبل في هذه الدورات كبيرة جداً مع تقليص مدد الدورات، ولم تراعى دائماً بعض الشروط الواجب توفرها في المقبولين في تلك الكليات والدورات الاعتيادية أو الاستثنائية لبعض المقربين من كبار المسئولين الحزبيين. على إن للقبول في جميع هذه الكليات والمدارس والدورات كان يشترط أن يكون الشخص منتمياً أو ينتمي إلى حزب البعث إلا بعض الإستثناءات البسيطة والمحدودة وكذلك بالنسبة للكورد في السنوات الأولى للحكم سواء من أولاد هؤلاء الأغوات الموالين للحكومة أو لبعض الطلبة الذين رشحوا من قبل جناح إبراهيم أحمد ـ الطالباني وبعض الاستثناءات الأخرى البسيطة، حيث لم يشترط على هؤلاء الانتماء البعثي للقبول .لاكورد

كان جناح الثنائي البكر ـ صدام المحسوب على ميشيل عفلق المنبوذ من قبل أغلب القياديين والجناح اليساري في الحزب وكذلك الذين لهم ميول نحو بعث سوريا، يهاجم من قبل بعض رفاقهم في الحزب ومن قبل الأحزاب الوطنية الأخرى والشخصيات العراقية المعروفة بتوجهاتها اليسارية في كونه مرتبطاً بجهات أجنبية غربية، وكونه يمينياً أو قومياً متطرفاً وما شابه ذلك، فأيقن قادة هذا الجناح حاجتهم لكسب الأصدقاء خصوصاً في الخارج وبالذات في المعسكر الاشتراكي، فاتخذوا بعض خطوات التقرب من بعض الجماعات والأحزاب والأفراد ذوي الميول اليسارية والاشتراكية وكذلك إصدار بعض القوانين والقرارات ذات الطابع الاشتراكي في مجال العمل والعمال والزراعة والفلاحين والتجارة، والعمل الشعبي لبناء المدارس، وفتح قنوات الاتصال والتقارب مع الأحزاب والأنظمة اليسارية وبالذات الاتحاد السوفيتي السابق، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، ومنح بعض الحرية للصحافة الرسمية في الداخل، والعمل على بث برنامج راديوي يومي لفترة من الوقت باسم (كعود) أو (أبو صراحة) لتناول السلبيات في الإدارة والدوائر والمؤسسات ونقدها. والسماح لجناح الطالباني بإصدار صحيفة يومية باسم النور اتخذت في الغالب طابع المعارضة والنقد، واعتبار يوم ٢١ آذار من كل عام عيداً قومياً للكورد وعطلة رسمية في عموم العراق، وفتح جامعة في السليمانية. فحاولوا إضفاء نوع من الديمقراطية على نظامهم وإظهار الحرص على حقوق الشعب الكوردي والأقليات الأخرى والطوائف الدينية المختلفة، وفي نفس الوقت كانت محاولة الاختراق والتغلغل بين صفوف هؤلاء تجري بالخفاء والعلن.

كان يمكن ملاحظة عدم الانسجام بين القيادات المختلفة، ووجود صراع محتدم بين الصقور والنسور سرعان ما أدى إلى التنكيل بالبعض

وتصفية آخرين جسدياً من قبل ميليشيات صدام المعروفة بميليشيات الفداء عن طريق الاغتيالات السرية بعد أن أعرب العديد من الدول في العالم ومنها بعض الدول العربية ومنظمات حقوق الإنسان وغيرها من المنظمات التي تهتم بمثل هذه المسائل عن عدم ارتياحها ورفضها الشديد لحملات الإعدامات التي كانت تنفذ في العراق بشكل علني أو سري خلال المرور بمحاكمات صورية استثنائية أو غيرها أو بدونها، كما وإنهم أخذوا يعدمون بنسبة أكبر من ذي قبل ولكن دون الإعلان عنها مثل السابق، وأحياناً يغتالون بعض رفاقهم المشكوك بأمرهم ويقيمون الفواتح لهم للتستر على هذه العمليات. وهكذا لم تمض فترة طويلة حتى بدأت القيادات القديمة بالتلاشي وتظهر شخصيات وقيادات جديدة غير معروفة في السابق.

إنهم كانوا منقسمين على أنفسهم، فمنهم من كان يميل فعلاً إلى نوع من الديمقراطية والحرية السياسية واللين، في حين كان هناك آخرون يميلون إلى منتهى التضييق والعنف وزيادة رصيد السجون بالسياسيين وتنفيذ الاعدامات في السر أو عرض الجثث في ساحة التحرير ببغداد أو عرض عزيز الحاج على شاشات التلفزيون للإدلاء باعترافات وانشقاقات في صفوف الشيوعيين وفي نفس الأثناء يتجه بعض القادة منهم لحضور احتفالات عيد نوروز التي أقامها جناح الطالباني في قاعة الخلد ببغداد عام ١٩٦٩. وفي الوقت الذي كان البعض يحاول كسب جانب رجال الدين وبالذات الشيعة منهم اتخذ آخرون مواقف صارمة منهم ولم يتهاونوا معهم وحاولوا تضييق الخناق عليهم وتحجيم دورهم في الحياة الاجتماعية والسياسية وحتى الدينية وبمختلف الأساليب كمحاولة شراء ذمم البعض منهم أو بالتخويف أو بزج عناصر من التابعين للأجهزة القمعية في المدارس الدينية أو منح البعض من هؤلاء شهادات دينية مزورة وحشرهم بين رجال الدين أو باستخدام الإرهاب والعنف الشديد كما حصل في الأشهر الأولى لحكم الانقلابيين للشيخ عبد العزيز البدري إمام وخطيب جامع إسكان

غربي بغداد. ذلك الشيخ الجليل ذو الوجه النوراني الذي كان يهتز المنبر الذي يقف عليه من صوته الجهوري وكلماته وخطبه التي كانت تجلب حتى الشيوعيين واليساريين المضادين للدين إلى المقهى المجاور للجامع للاستماع إلى خطبه من خلال مكبرات الصوت أيام الجمع. ولو إن خطبه جميعاً لم تخرج عن قالب التوجيه البناء وتقديم النصائح المفيدة للحكام والنظام والتطرق إلى العموميات دون الخصوصيات ودقائق الأمور ودون أي طعن أو تحريض أو تهديد، إلا إن عديمي الضمائر لم يتحملوه فأودعوه التوقيف لكي يختلف توقيفه هذه المرة عن السابقات وليخرج جثة هامدة عليها آثار التعذيب في كل أنحائها والعيون المقلوعة. سارعت إذاعة طهران بإذاعة النبأ المرعب على قلوب كل من عرفوا الشيخ الجليل المذكور أو لم يعرفوه. لم يتوقف الأمر عند ذلك بل تعرضت طائفة الشيعة وخاصة من تنظيم حزب الدعوة المدعوم من كبار المرجعيين الدينيين مما أدى إلى ملاحقة كبار المرجعيين عام ١٩٦٨ ابتداء بسماحة السيد محسن الحكيم وولده السيد مهدي ومحسن القاسم وإلى ما لا نهاية لغاية اليوم. تبع ذلك التهجير القسري لعشرات الآلاف من الناس بحجة التبعية الإيرانية، ورميهم خارج الحدود باتجاه إيران.

كان مجرد سماع ذكر قصر النهاية يسبب الهلع والرعب في نفوس كل الناس لما سمعوا من قصص التعذيب الوحشي ووسائله وأساليبه. وكان صدام وناظم كزار ومحمد فاضل وعبد الكريم الشيخلي وطه الجزراوي وآخرون من بين أوائل الأسماء الكبيرة للمشرفين على التحقيقات فيه والتي كانت تمارس فيه أساليب وحشية في التعذيب والتحقيق مع السياسيين أو المشتبه بهم كسياسيين معارضين حتى ولو بدوافع تنكيلية، من الموقوفين أو المخطوفين المحجوزين بدون علم السلطات القضائية التابعة لهم. وعلى ذمة أحد السابقين لجهنم قصر النهاية الذي أورد إن بعض هؤلاء المسئولين كانوا يجمعون بعضاً من ضحاياهم في غرفة ويقف المسئول في وسط الغرفة وبيده مسدسه الجاهز للإطلاق ويتمعن في وجوه

هؤلاء الضحايا المساكين ليختار واحداً أو أكثر منهم كتدريب على الرمي بالمسدس ويوقعهم صرعى ببضعة عيارات من مسدسه الكاتم للصوت. أو كما يقول إن عادة ناظم كزار في أغلب الأوقات أن يحضر منذ فجر كل يوم ويباشر التعذيب بنفسه على من يختارهم وبعد أن يسكب دمهم يجلس ليتناول الفطور بشهية وارتياح. ومن إحدى عملياته إنه مزق بضربتين مجرورتين متعاكستين على وجه أحد ضحاياه من سكين صغير حاد مخبأ في يده راسماً علامة الضرب في وجه الضحية. وهناك الآلاف من أبشع الأمثلة والممارسات، ومنها ما أورده الأستاذ حسن العلوي في ص٤٧ من كتابه (العراق دولة المنظمة السرية) من كيفية إقدام ناظم كزار على وضع ضحية سياسية في داخل تابوت أحكم ربطه فيه وأغلقه عليه ثم قطعه بالمنشار وهو حي قطعتين فانهالت عليه الاعترافات الصادقة والكاذبة من الضحايا الآخرين الذين شاهدوا ما لم يسمعوا به قط، وبهذا نال رتبة لواء ومنصب مدير الأمن العام.

كان العقل القيادي يبحث باستمرار عن كيفية إيجاد وخلق المشاكل لإلهاء الشعب وتوجيه أنظاره إليها واتهام الخارج بها والتستر على جرائمه ومحاولة تبريرها من وجهة نظره وتمرير مخططاته والقضاء على خصومه السياسيين أو الشخصيين، ولإدخال مزيد من الرعب والهلع في نفوس المواطنين، ومن بين ما فكروا بها أيضاً كان في مجال مكافحة المخدرات حسب زعمهم. فأصدروا قرارات صارمة، أحكامها بالإعدام على من يكون له أية علاقة بالمخدرات سواء بالبيع أو الشراء أو النقل أو التعاطي .الخ. والغريب في الأمر كعادة الكثير من قراراتهم إن القرار لم يشمل الجرائم التي ستقع بعد صدور أو تنفيذ القرار بل كان له أثر رجعي بحيث جردت المخازن والدواليب الجديدة والقديمة في عموم مراكز الشرطة والمحاكم وأخرجت جميع القضايا المتعلقة بالمخدرات مهما طال عليها الزمن، فطاول القرار الجديد أناساً قد أحيلوا على التحقيق منذ سنوات عديدة وربما قبل أكثر من عشر سنوات مثلاً، وبسبب الإهمال أو لأسباب أخرى

تتعلق بالمحققين أو ببعض الموظفين القضائيين في وقته فلم ينجز التحقيق فيها أو رميت الأوراق التحقيقية في المخازن أو الدواليب وأهملت أو لم يتم إحالتهم على المحاكم المختصة لإجراء محاكمتهم وفق القوانين السارية في وقته، حيث ربما كان لا يحكم على البعض منهم أو يحكم عليهم بأحكام بسيطة وخفيفة جداً لا يتجاوز الحبس في حين شمل حكم الإعدام جميع هؤلاء بموجب القرار الجديد، في الوقت الذي لم يرتكب أغلب هؤلاء أية جريمة مماثلة جديدة منذ التاريخ القديم، وكان كل ظنهم إنهم غير مطلوبين للقضاء لمرور كل هذا الوقت الطويل على قضاياهم دون أن يتخذ أي إجراء بحقهم أو حتى استدعاء. وهناك حالات وأمثلة أخرى على إرهاب هذا النظام سنتطرق إليها في مواقع أخرى.

ثنائية البكر. صدام

كان ثنائي البكر ـ صدام الذي استقل ببرنامج سري خاص قد أحس بجملة من المخاطر التي تهدد برنامجهما ومستقبلهما، فمنها عدم تكامل فرض السيطرة الفعلية الكاملة على القيادة في الحزب والدولة بوجود تهديدات كبيرة من بعض القياديين الآخرين وبالذات من طرف حردان التكريتي وزير الدفاع وصالح مهدي عماش وزير الداخلية الذي يتمتع بشعبية ونفوذ كبيرين داخل بغداد وبالذات منطقة الأعظمية، وكذلك بعض القادة السياسيين وعلى رأسهم عبد الخالق السامرائي وعبد الله سلوم السامرائي إضافة إلى بعض القيادات البعثية المؤيدة للتوجهات السورية، ولأنهم تسببوا في فتح جبهة رجال الدين والاتجاهات الدينية الشيعية، في الوقت الذي فقدوا بعض أصدقائهم في الخارج جراء إخلالهم ببعض إلتزاماتهم تجاههم وحملات الإعدام بتهم العمالة والجاسوسية وما إلى ذلك. إضافة إلى عدم ارتياح دول الجوار إلى نواياهم سواء منها العربية أو تركيا وإيران بالذات التي بينهما العديد من المشاكل الحدودية

والأيديولوجية وتطلع كل منهما لدور الشرطي في الخليج والهيمنة على المنطقة، وحاول العراق معاملة إيران بالمثل لاستنهاض المعارضة الكوردية والعربية في داخل إيران وتزويدهم بشيء من الأسلحة وبعض الأموال والعمل على إثارة الفتن والمشاكل وأعمال التفجيرات وبعض الأعمال التخريبية واستقبال المعارضين وكان الجنرال الإيراني (بختياري) أحد كبار هؤلاء المعارضين لحكم الشاه، وكان يقلد الشاه في تقديم الليرات الذهبية لكبار زواره في المناسبات، وقد اغتيل في منزله ببغداد بعد فترة لم تكن طويلة على مكوثه هناك. أما الجيش والقوات المسلحة فلا تزال لم يتم تطعيمها بما يقوي كفتهم فيها، يضاف على ذلك ظهور الخلافات الحادة، وشكوكهم المتصاعدة تجاه جناح الطالباني المتهمون دوماً لدى بعض قادة البعث بدعوة الانفصال وخاصة إن هؤلاء كانوا يسيطرون على ساحات المدن الكوردية الكبرى وبعض الصغيرة منها أيضاً سياسياً وإدارياً وأمنياً وإلى حد ما عسكرياً، ففي مدينة أربيل مثلاً لم يكن للبعث إلا بقدر أصابع اليدين فقط من البعثيين أو ربما أقل من ذلك، وكانوا من بعض الموظفين العرب البسطاء الموجودين وبضعة أنفار من الكورد الذين كانت لهم عداءات شخصية سابقة مع قيادة الحركة الكوردية المسلحة لا غير، ولا مجال للتوسع البعثي أبداً أمام المد القومي الكوردي المتصاعد، ليس هذا فحسب، بل وحتى السيطرة الأمنية الداخلية وجميع الممارسات والنشاطات والمؤسسات الحكومية كانت تخضع للتوجهات الكوردية المتمثلة بعناصر الجناح المشار إليه دون سيطرة البعث، ونفس الشيء يمكن أن يقال عن مناطق أخرى من كوردستان حيث وقعت بعض الصدامات أو شبه الصدامات بين بعض من تلك العناصر مع قوات الجيش. إضافة إلى خلافات بين قيادة الجناح المذكور مع الحكومة حول حدود كوردستان وكذلك بعض الخلافات بسبب استقلالية بعض التنظيمات الشبابية والطلابية الكوردية ومحاولة البعث دمج هؤلاء بمنظماتهم المركزية ورفض القيادات الكوردية ذلك. إضافة إلى مشاكل كثيرة أخرى،

أدركت قيادة الثنائي إن هذا الوضع أكبر من الحجم الذي يمكنهم السيطرة عليه وتنفيذ برامجهم، خاصة إن البارزاني أيضاً لا يزال يشكل تهديداً خطيراً آخراً على الأقل مادياً ومعنوياً وإعلامياً في الداخل والخارج، وأحياناً خسائر عسكرية كبيرة كما حصل في منطقة (دولى شه هيدان)، وضرب بعض المنشئات النفطية والسكك الحديد في كركوك. وبعد تلقي النصائح خاصة من الخارج وجدت قيادة الثنائي إن مسلسل الحل يبدأ بالاتفاق مع البارزاني أولاً. وفكروا بان الاتفاق مع البارزاني ومنح الكورد نوعاً من الحكم الذاتي سيؤدي إلى ضرب الكورد بعضهم ببعض خاصة بعد اطمئنانهم لتأكيدات قيادة البارزاني على عدم العفو عن كبار القادة والمسئولين والأغوات الكورد الذين كانوا يقاتلونهم (إلا ان هذه الآمال والخطط تحطمت إذ تفاجئوا بعيد صدور بيان آذار حينما أعلن البارزاني العفو العام عن جميع هؤلاء) ـ وقد سمعت ذلك من مصدر موثوق مقرب من القيادة البعثية. كما واعتبروا ذلك بمثابة الرد على إيران وذلك بمحاولة تحريك كورد إيران للمطالبة بحقوقهم القومية أسوة بأشقائهم في العراق. فدخلوا المفاوضات مع البارزاني خفية وأعلنوا استعدادهم التوقيع على ورقة بيضاء للبارزاني لإملاء شروطه كدليل على صدق النوايا. فصدر بيان ١١ آذار ١٩٧٠ واتفاقاته كصفعة قاتلة لجناح الطالباني الذي حل نفسه وتفرقت قادته وعناصره وكانوا بالآلاف باتجاهات مختلفة، و كأكبر انتصار للنظام الحاكم وللظهور الكبير العلني لصدام على المسرح الرسمي والسياسي الداخلي والدولي. ولتعلو قامته وهيبته وليجعل من غيره أقزاماً باستثناء البكر الذي لا يزال بحاجة إليه، وليمهد له الطريق لتنفيذ برنامجه لتوسيع نفوذه في الأوساط الحزبية والمؤسسات الحكومية وداخل القوات المسلحة والسيطرة على شريان الدولة المادي المتمثل بالنفط وعوائده، والمعنوي المتمثل بوسائل الإعلام المختلفة، والتحرك نحو الخارج ابتداء بالدول العربية والمعسكر الاشتراكي وصولاً إلى بقاع العالم المختلفة. وقد تمكن من التخلص من بعض خصومه المحتملين وإبعادهم من دائرة

النفوذ بشتى الطرق ومنها الاغتيالات والإعدام والتصفيات الجسدية وإحالة البعض منهم على ما سموها محكمة عندما كانوا يشكلونها خصيصاً لمثل هؤلاء برئاسة وعضوية كبار الحزبيين دون توفر أي من الشروط القانونية فيهم وفي إجراءاتهم وأحكامهم لإصدار أحكام بإعدام خيرة قادتهم ورفاقهم ولتنفذ الأحكام بأيدي حزبية أو أقربائية. وكان هذا بحد ذاته بداية لتحطيم بنية الحزب نفسه وتخريب المفاهيم والمقومات والعلاقات الاجتماعية عموماً.

أدرك صدام بأن الوضع لم يعد كالسابق حينما كان يتجول لوحده أو يذهب بسيارته مع عائلته دون حماية وحراسة إلى بحيرة الحبانية القديمة مثلاً، أو حينما رافق عزة مصطفى لوحدهما ودون حماية إلى بساتين المدائن (سلمان باك) لحضور احتفالات عيد نوروز التي أقامها جناح الطالباني في نيسان ١٩٧٠ بعد اتفاقات آذار مع البارزاني، أو حينما كان يقوم ببعض الزيارات الرسمية أو الخاصة وفي أي وقت دون حماية، بل أحس بضرورة الاهتمام بالجوانب الأمنية والحماية الشخصية المشددة، خاصة بعد أن كثرت أعداؤه في داخل حزبه ناهيك عن الغير، وقد تحول ربيع العلاقات مع قيادة البارزاني إلى خريف قبل أن يتحول إلى شتاء قارس فيما بعد، وفقدانه لثقة الكورد والشيعة، إضافة إلى أعداءه في الخارج بعد أن انكشف بعض محاولات التخريب والتخطيط لأعمال التخريب أو محاولات الإعداد لإجراء انقلابات في بعض منها.

يظهر إن صدام كان متأثراً بجنكيز خان التتري (الذي اعتقد إنه لن يكتب له النصر على أعداءه إلا إذا تمكن من فرض قوته وسطوته على أهله وأقاربه أولاً ثم جماعته، فأقدم على الفتك بأخيه، ولولا وصول والدته في اللحظة الحاسمة لفتك بشقيقه أيضاً لمجرد وشايات كاذبة توحي كونهما خطرين عليه حتى دون التحقق منها). فقلده صدام وفرض الطاعة العمياء على جميع أهله واخوته وأقاربه ومرءوسيه، وتصرف معهم باستخدام مختلف الوسائل، كالقوة والعنف والإرهاب والعقاب والوعيد، ومنح

المناصب والمسئوليات والرتب والمكافئات، وغض الطرف عن جرائم وآثام يرتكبونها، ليستخدمها ضدهم لمصلحته في وقت يختاره. فإخوته، وأولاده وأولاد شقيقه وإخوانه فيما بعد وأولاد أخواله وأعمامه وغيرهم خير أمثلة على ذلك، حيث كان يعاقبهم أشد العقاب حينما يبغي السيطرة عليهم ومنعهم من إفلات الأمور من يديه، وفي نفس الوقت ليرعب الآخرين من المستويات المختلفة في الحزب والحكومة وكل الناس، وكذلك لاستخدام هذه الوسيلة للدعاية الشخصية.

إذا كان صدام يقسو أحياناً على أولاده وأقرباءه، إلا انه وضع البلاد تحت تصرفهم يفعلون ما يشاءون بالبلاد والناس. أما الآخرون فكان من النادر جداً أن يعترف بجبن أحدهم ويترك في حال سبيله لينزل من أعلى المسئوليات القيادية في الدولة والحزب إلى مستوى الإنسان العادي، وألا فان الإعدام والاغتيال والموت بالحوادث المدبرة أو الحوادث المعلنة بالانتحار وما إلى ذلك عرف طريق أغلب الذين ساعدوه أو عملوا معه ابتداء من الذين اشتركوا في عملية محاولة اغتيال عبد الكريم مروراً بالذين اشتركوا في انقلاب شباط ١٩٦٣أو الذين اشتركوا في انقلاب ١٩٦٨ وبضمنهم البكر نفسه فيما بعد، وإن القليلين جداً قادرون على تجنب بطش صدام بهم وذلك بالتسليم الكامل له، والنجاح في التمكن من عدم الإتيان بعمل أو قول يغضب صدام أو يعكر مزاجه أو يجلب شبهته عليه.

بإزاحة حردان التكريتي أصبحت كفة الثنائي راجحة، والعملاق الأخير الخطر تقريباً رغم احتسابه على البكر كان العماش الذي بدأ رغم ثقله السياسي والشعبي وخاصة في بغداد وفي منطقة الأعظمية المعروفة بإنتمائها البعثي وشراسة عناصرها وتأييدها لعماش، فإنه بدأ يستجبن أمام صدام ويلجأ إلى مختلف الأساليب لعدم الاصطدام معه، فأخذ يولي اهتمامه بالأدب والأدباء والشعر والشعراء وكذلك بالرياضة والرياضيين، وجلب المصارع العراقي عدنان القيسي من أمريكا لإقامة نزالات في المصارعة الحرة مع أبطال عالميين وليجني خير الله طلفاح ـ خال صدام ووالد زوجته

ـ الذي كان بمنصب محافظ بغداد مبالغ طائلة لحسابه الشخصي من هذه النزالات. ووصل به الحال أن يعاقب اخوته وأقاربه وأصدقاءه بأشد العقوبات لأبسط المخالفات، لدرجة إنه في أحد الأيام خرج من غرفته في وزارة الداخلية ليصفع أحد اخوته أمام أعين الآخرين، ولما أدرك إن كل ذلك لا يحميه، وقد فقد جمهوره أيضاً ولم يعد يشكل ثقلاً ووزناً اضطر اللجوء إلى البكر، ولما كان يؤلف الشعر فأخذ يمتدح البكر في أشعاره ظناً منه إن البكر يحميه، لكن ظنه قد خاب، ففي يومه جرد من كل سلطاته ومسئولياته الحكومية و الحزبية وأبعد إلى موسكو باسم سفير. وفي ليلة إذاعة النبأ كنت واثنان من الأصدقاء أحدهما معظماوي أي من أهل الأعظمية المعروفين بتأييدهم لعماش (رغم كون المذكور مستقلاً)نتمشى في أحد شوارع بغداد حينما استمعنا لنداء من جهاز تلفزيون إحدى الكازينوهات يعلم المواطنين بإذاعة نبأ مهم بعد حين، وعلى الفور أعربت عن احتمال إقصاء عماش من جميع المناصب والمراكز الحزبية والرسمية، فتفاجأ الصديقان لهذا التوقع اللا معقول في نظرهم وفي ذلك الوقت بالذات حيث عماش يتمتع بالكثير من الشعبية والجماهيرية خصوصاً في بغداد وفي العديد من الأوساط وقربه الشديد من البكر. إلا إنني كنت أرى الأمور بشكل آخر وخاصة بعد ما بدأ بكتابة الشعر في مدح البكر وصب جل اهتماماته بالأدب والرياضة وما إلى ذلك وبشكل غير متوازن. لقد كانت مفاجئة الصديقين ودهشتهم الكبيرة ولا يزال يذكرون عندما استمعنا بعد أقل من نصف ساعة للنبأ وكان كما توقعت بالضبط، (وخاصة فإنهم كانوا يعلمون جيداً عدم ارتباطي بأية جهة سياسية أو حزبية وكوني مستقلاً). أما جبار كوردي الذي كان وشقيقه ستار، فقد كانا من الذين قدموا خدمات إجرامية كبيرة للبعث في عام ١٩٦٣ ، ورغم ذلك فقد قضوا بأنفسهم على ستار منذ ذلك الوقت وبقى جبار ليخدمهم في عمليات الإجرام والتعذيب والاغتيالات منذ مجيئهم إلى الحكم مجدداً عام ١٩٦٨ وخاصة في بداية مجيئهم جنباً إلى جنب مع صدام والبكر وناظم كزار

وغيرهم. وفي نهاية عام ١٩٧٣ تقريباً وعندما وجد إنه أستغل أكثر من اللازم ولم يجني شيئاً ـ وكان من الذين لا يستحقون غير العقاب، حاله كحال أغلبهم ـ قرر إنهاء خدماته لديهم ـ كما رواه لي ـ وبعد جدال طويل وافق صدام على قبول قراره إلا إن البكر الذي كان يكمل الجلسة الثلاثية أصر على استمراره في عمله ألا وهو الاغتيالات السياسية. بعد فترة صدر أمر بالقبض عليه، وانتقلت المفرزة التي أرسلت للقبض عليه سهواً إلى دار كوردي آخر في نفس المنطقة باسم متشابه وكان الأخير أيضاً من المتعاونين الخطرين مع المخابرات وتم اقتياده دون السماح له حتى بتغيير ملابس النوم التي كان يرتديها، ثم أخلي سبيله في الدائرة بعد أن تبين إنه لم يكن المقصود (علماً بأن نهاية هذا الأخير كانت حينما وجد مخنوقاً عام ١٩٩٥ في إحدى غرف فندق بكركوك). ورغم حل الإشكال هذا وإلغاء أمر القبض، إلا إن جبار كوردي تعرض لهجوم مسلح من قبل شخص مترصد له قرب داره بعد فترة من ذلك حينما كان يقود سيارته وبجواره زوجته قرب داره، ولم يتعرض القاتل لزوجته التي شاهدت العملية وهروب الفاعل وسمعت صوت تشغيل وتحرك السيارة التي كانت في انتظاره في الشارع المجاور القريب بعد تنفيذ العملية، حيث عملت مخففات سرعة سيارات في شوارع مفرق الطرق القريبة من داره قبل مدة قصيرة. كما وهناك العديد من الذين شاهدوا عملية اغتيال عبد الكريم الشيخلي، وأمثلة ثابتة أخرى كثيرة.

الأطماع التوسعية

كانت طموحات قادة النظام من خلال الدروس التي تلقوها من معلمهم عفلق تتجاوز الداخل، فكانت العيون على الخليج ونفطه وبالذات الكويت لوجود بعض السوابق التاريخية معها، وكذلك الأردن ولبنان ومصر وسوريا والسودان واليمن وموريتانيا كمناطق مرشحة ضمن الخط الأول للتغلغل

البعثي الموالي لهم، ومن ثم محاولة استلام السلطة فيها باختيار أقصر الطرق ألا وهو الانقلابات فيها ومن ثم الانتقال إلى الخط الثاني في بقية الأقطار العربية الأخرى. فبخصوص سوريا كانوا يتوقعون سهولة وقوعها بأيديهم كون البعث حاكماً فيها، ووجود علاقات بين بعض قيادات الحزبين الحاكمين، بعثهم وبعث سوريا، لكنهم سرعان ما أدركوا سذاجة تفكيرهم، وإن سوريا لم تكن تلك اللقمة السائغة، فقلبوا على رفاقهم الذين كانوا على علاقات بسوريا. أما بخصوص الأردن فكان رهانهم على القوات العسكرية العراقية التي ما زالت ترابط في الأردن بحجة المشاركة في الدفاع عن الأردن فيما لو تعرض لاعتداء إسرائيلي، في حين ذكر إنهم اتفقوا سراً مع إسرائيل بشكل غير مباشر وعن طريق عفلق بعدم تعرض أحدهما للآخر رغم عدم توقيع أي اتفاق لوقف إطلاق النار أو هدنة أو إنهاء الحرب بينهما، وكون العراق يسمح لليهود العراقيين بالهجرة إلى إسرائيل في الوقت المناسب. ذكر في مذكرات حردان ص٥٦: "... فقد اتفقنا مع إسرائيل من شهر بعد انقلاب ٣٠ تموز، وبالضبط في ٢٩ | آب | ١٩٦٨ على عدم شن أي هجوم على جيشنا أو على العراق في مقابل عدم اشتراك الجيش في اية عملية ضد إسرائيل، أو حتى في صد أي هجوم على الأردن، وفي مقابل السماح لليهود العراقيين بالهجرة إلى إسرائيل عن طريق قبرص. هذا الاتفاق الذي تم بيننا وبين إسرائيل عن طريق عفلق و (اللورد سيف) عميد الصهيونية في لندن، في مدينة باريس، قد احترمه الجانبان...". فكان تيار الثنائي في القيادة العراقية يراقب الوضع الفلسطيني والمنظمات الفلسطينية المسلحة داخل الأردن ويدفع بالوضع نحو التصعيد والمجابهة إلى أن وقعت أحداث ما عرفت بأيلول الأسود ١٩٧٠، ولم يتمكن ذلك التيار من جني شيء من تلك الأحداث غير الفضيحة، ووقعت بعض حوادث الاعتداء والقتل لبعض اليهود في منطقة العلوية ببغداد واتهمت بعض الفصائل الفلسطينية بها لتحجيم دورها وخلق منظمات فلسطينية موالية لهم ولتهدئة خواطر الملك حسين وفي

نفس الوقت لفسح المجال لليهود بالهجرة ومغادرة العراق، ليعود ويمنعها مجدداً بعد ذلك، ومن ثم اتهام بعض الأشخاص وقيادة البارزاني بتهريب اليهود إلى الخارج عن طريق كوردستان. ففشلوا في الأردن كفشلهم في مصر أيضاً بعد وفاة الزعيم الراحل عبد الناصر، حيث كانت الأجهزة العراقية وبالتنسيق مع السفارة العراقية في القاهرة تخطط لعمل ما أو انقلاب في مصر ظناً منهم بمواتية الفرصة للتحرك، حيث أرسلوا عدداً من المدربين من ميليشيات صدام ورجال الحماية وبعد مكوثهم شهراً في القاهرة عادوا خائبين. أما المحاولة الانقلابية التي حصلت في السودان فقد سارع العقل المدبر للقيادة العراقية بإرسال طائرة مليئة بتابعيها وبينهم بعض مسئوليهم والقيادي البعثي السوداني محمود سليمان ظناً منهم إنهم سيتمكنون بقدرة قادر فرض السيطرة على الوضع هناك وتزعم الانقلاب، إلا إن الطائرة لم تطأ أرض المطار وسقطت لتحرق ركابها. أما بخصوص إمارات ودول الخليج والسعودية فكانوا يرونها دولاً رجعية في مفهومهم لكنها ليست سهلة المنال لأسباب عديدة، فلجئوا إلى نوع خاص من التعامل كتشكيل لجان في بعض المجالات وركزوا على جوانب التربية والتعليم وتصوروا إنهم سيجدون ثغرات ينفذون من خلالها، وفشلوا كفشلهم في دول المغرب العربي حيث كانوا يلعبون بورقة موريتانيا أو الجزائر.

لقد أدركوا إن هذا العمل يتطلب بادئ ذي بدء السيطرة التامة على الوضع الداخلي، ثم توفير المال الوفير اللازم للقيام بالتمهيدات لاختراق الأوساط الداخلية في هذه البلدان أولاً وذلك عن طريق إيجاد عناصر جذب للشباب وللطلاب من هذه الدول، فبدءوا بمنح أكبر عدد ممكن من الزمالات والمقاعد الدراسية في مختلف الجامعات والكليات والدورات المدنية والعسكرية وكذلك إيجاد وعرض فرص عمل مفتوحة لمواطني تلك الدول وتقديم المغريات والمشجعات لقدومهم وزجهم في مختلف المجالات ومنها القطاعات الحكومية بضمنها الدبلوماسية والأمنية

والعسكرية أيضاً، وتقديم التسهيلات المصرفية والسماح لهم بتحويل أية مبالغ مهما كبرت إلى الخارج بالعملة الصعبة وبالسعر الرسمي المقرر دون أي قيد أو شرط، أو منحهم أجوراً ورواتب أعلى مما يتقاضاها العراقيون، أو منحهم مخصصات خاصة دون العراقيين في مثل أعمالهم. وخلق وإيجاد وتوسيع مختلف النشاطات الجماعية وإقامة التجمعات والمنظمات في مختلف المجالات الشبابية والطلابية والنسائية وغيرها، ومحاولة نشر الفكر البعثي العراقي بين هؤلاء ومحاولة كسبهم وكسب كل المعارضين لسلطات تلك الدول. إضافة إلى التحرك الواسع على جميع الصحف والجرائد ودور النشر والعاملين في هذا الوسط أينما وجدوا ومحاولة كسب آرائهم وكتاباتهم أو شراء أقلامهم على الأقل وبأي ثمن، ليس في الوطن العربي بل وفي أوربا أيضاً ومجمل الساحة الدولية قدر المستطاع.

تأميم النفط والسيطرة المالية

لم يكن أمراً سهلاً في ذلك الوقت بالطبع توفير المبالغ اللازمة لتنفيذ كل هذه المخططات فلجئوا في حزيران ١٩٧٢ إلى تأميم الحصص والامتيازات النفطية المتبقية لأغلب الدول والشركات الأجنبية وفرضوا على العراق حالة من التقشف لمدة عام كامل أجريت خلالها المفاوضات مع الشركات ذات العلاقة ثم أعلن بعد ذلك الانتصار في التأميم وإنهاء حالة التقشف. فحققوا بذلك أكثر من هدف سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، أهمها تسليط المزيد من الأضواء على صدام وتأثيره في صنع أي قرار في العراق مهما تعالت أصوات المعارضين له في داخل حزبه أو السلطة الحاكمة، وتقوية مركزه وانفراده باتخاذ القرارات ودعم البكر ومعلمه عفلق له. كان التخوف من ردود الفعل القوية لتلك الدول والشركات تهز مضاجع العديد من القيادات، كما وإن البعض من القوى

السياسية يفضل التأميم التدريجي، في حين كان بعض الخبراء والفنيين والمختصين يشكون في جدوى هذه العملية، ربما كان البعض منهم يفكر في استراتيجية هذه العملية وتأثيرها على مستقبل العراق ويدركون الخطورة الكبيرة لهذه الدول والشركات على المدى البعيد، إذ بات معروفاً ان الدول العظمى لم تعد تسلك نفس المنهج السابق بالتدخل العسكري المباشر، بل تلجأ إلى أشكال أخرى كالحرب بالوكالة وخلق المشاكل للمناطق والشعوب، أو الحرب الاقتصادية التي هي أخطر بكثير من غيرها كونها مخفية وردود الفعل عليها عادة ما تكون غير مؤثرة لعدم تكافؤ القوة الاقتصادية والإمكانيات بين طرفي المعادلة، كما وإنها تكون عادة طويلة وشاملة ولقراءتهم للجانب المادي لفكر صدام في هذا العمل فقد حاولوا من خلال مناقشاتهم واجتماعاتهم معه وتناولهم بعمليات حسابية وأرقاماً وجداول ثنيه وإقناعه بالعدول عن التطرف المفرط في عملية التأميم التي ربما ستقلل من العائدات المالية وكون احتمال الخسارة أكبراً من الربح. ولا بأس هنا نقل ما ورد على لسان صدام نفسه في هذا الخصوص: "... ودرسنا أيضاً إمكانية الصعوبات التي تجابهنا في تسويق النفط، وتناقشنا مع الفنيين الإختصاصيين في الشئون المالية الاقتصادية والشئون المالية المصرفية الاقتصادية النفطية، لكن كل هؤلاء حذرونا من التأميم، و كان في القيادة العليا أعضاء غير متحمسين للتأميم، ولم يكن هناك خبير واحد بما في ذلك وزير النفط إلى جانب التأميم، ومع ذلك اتخذنا قرار التأميم.". كان الجميع في وادي وصدام في وادي برنامجه الخاص.

كان الهدف الاستراتيجي الآخر لصدام هو السيطرة التامة على اقتصاد البلاد من خلال تسلمه لجميع المسئوليات المتعلقة بشئون النفط ابتداء من الاستكشافات والاستخراج والتصفية والخزن والنقل والبيع واستلام العوائد المالية والصرف والتوزيع دون تدخل أحد حتى البكر نفسه، واعتبار كل تلك الأعمال من المسائل الأمنية العليا الغير قابلة للنقاش والبحث حتى في مجلس قيادة الثورة أو مجلس الوزراء أو غيرهما، واقتصار

أعمالها على اللجان والهيئات التي يشرف عليها صدام شخصياً وحتى وزير النفط نفسه أو كبار المسئولين بتلك الوزارة لا يعرفون إلا المسائل الشكلية والفنية وبعض الأمور التي يسمح صدام بإطلاعهم عليه. فوقعت عائدات النفط الهائلة تحت تصرف صدام الذي يقرر توزيعها والتصرف بها. وكان معروفاً اقتطاع نسبة خمسة بالمئة من دخل النفط لحساب خاص بصدام، هذا بشكل رسمي وعلني، أما الواقع فكان يتحكم في مجمل ميزانية العراق كيفما يشاء.

العند والإصرار على الخطأ

لم يقف صدام عند هذه المسألة فقط في تحدي إرادة الجميع واتخاذ القرارات المنفردة. ففي النصف الأول من السبعينات أيضاً جرت مناقشات واجتماعات عديدة نقل بعضها من خلال التلفزيون بين مختلف الدوائر المختصة وأصحاب الخبرة والاختصاص لتحديد أجور النقل داخل المدن ابتداء ببغداد واستعمال العدادات في سيارات الأجرة، ورغم الاتفاق الجماعي للآراء باستثناء صدام على عدم الجدوى والتأكيد على فشل العملية إلا إنه أصر لوحده على استعمال العدادات، وفعلاً جلبت العدادات من اليابان وأجبر أصحاب سيارات الأجرة على شرائها من الحكومة ودفع أجور تركيبها على سياراتهم إلى دائرة حكومية ليعلن عن فشل الإجراء بعد بضعة أشهر فقط، واضطرار أصحاب تلك السيارات دفع أجور أخرى لرفع ورمي تلك العدادات إلى نفس الدوائر الحكومية وتعريضهم لخسارة كبيرة ربما لما يعادل عمل شهر كامل، دون أي تعويض أو مساءلة المسبب. وهناك حالة أخرى مثيرة للكثير من الاستغراب حينما يتحدث من خلال التلفزيون ليتطرق بعد فترة طويلة من مفاوضاتهم مع جلال الطالباني الذي كان وعاد للقتال ضد نظامه بعد أن تراجع صدام عما كان قد وعد، وعدم اتفاقه معهم بدون أي سبب، حيث أشار إلى إنه رفض الاتفاق مع الطالباني

بسبب طلب الأخير إزاحة رئيس ما يسمى ب (المجلس التنفيذي لمنطقة كردستان) ـ وهو شخص منبوذ جداً لدى عموم الشعب الكوردي ومعروف بمواقفه الشائنة المعلومة تماماً لدى السلطات العراقية الذين يشجعون ويدعمون فقط مثل هؤلاء ـ . كان المفروض به، بغض النظر عن موقفه تجاه الطالباني والاتفاق معه أو عدمه، وكذلك على فرض جهله وعدم توفر المعلومات تلك عن الشخص المذكور الذي يعتبر من الناحية الظاهرية والدعائية والإعلامية المسئول الكوردي الرسمي الأول، أن يشكر الطالباني على توفير هذه المعلومات الموثقة بشريط فديو، وإن لم يحاسب الشخص المذكور بشدة فعلى الأقل إبعاده عن المسئولية، لأن إبقاءه إساءة له قبل أن يكون لأي شخص آخر وخاصة بعد افتضاح أمره، لا أن يتباهى ـ رغم عدم صحة الادعاء ـ كونه لم يتفق معهم بسبب هذا المطلب، ثم هل إن هذا الشخص ومهما كان أهم من الاتفاق مع جناح مهم في الحركة الكوردية المسلحة والساحة السياسية في المنطقة والحرب الضروس مشتعلة مع إيران والبلد يمر بأزمات خانقة، أو على الأقل أمعقول هكذا موقف أو حتى الحديث عنه؟!

الانتماء البعثي وإفساد المجتمع

لم يقتصر فرض الانتماء البعثي على العسكر والقوات المسلحة والأجهزة القمعية، بل شمل الجميع رجالاً ونساء وطلاباً وشباباً وموظفين وعمال حكوميين وحتى القطاع الخاص جهد إمكانهم وبمختلف الوسائل والأساليب، وكان هذا عدا عن كونه مرفوضاً ومخالفاً لكل القيم الديمقراطية ولحقوق الإنسان السياسية وغير ذلك، فإنه في حد ذاته أفسح المجال لدخول الطفيليين والانتهازيين والمنتفعين وجميع الأشكال التي سببت الكثير من المشاكل لهذا الحزب نفسه بحيث غدا الحزبيين المبدئيين الحقيقيين لا يشكلون أية نسبة بين الآخرين. ولهذا كان الحزبي

الحقيقي يحاسب ويعاقب ويعدم بتقارير ووشايات وتلفيقات الآخرين. فعدا الكليات والمدارس والدورات العسكرية، فإنهم حصروا العديد من المعاهد والكليات والدورات والمعاهد بالبعثيين والمنتمين إلى ما تسمى بمنظمة (الاتحاد الوطني لطلبة وشباب العراق) حصراً. وكذلك التعيينات في دوائر الدولة والقطاع العام وفي كل المستويات نزولاً إلى درجة العامل البسيط تستوجب موافقة الأجهزة الأمنية والمنظمات البعثية في منطقته بغض النظر عن توفر الكفاءة والقابلية والشهادة الإختصاصية. ولم يستثنى من ذلك حتى دوائر القضاء والعدل والصحة والرعاية الاجتماعية والخدمات والنشاطات الرياضية والفنية والأدباء والشعراء والتجارة والصناعة والزراعة والسياحة، وشكلت لجميع هذه المهن والنشاطات منظمات ونقابات ورابطات وجمعيات حزبية. للعلاقات والانتماءات البعثية الدور الأساسي فيها، ولا دور لغيرهم مهما أوتوا من علم وكفاءة وقابلية وإخلاص إلا ما ندر. فكان لهذا العمل تأثيره السلبي على جميع هذه الشرائح الاجتماعية والعمل والإنتاج، ومن ناحية أخرى تأثيره السلبي أيضاً على هذا الحزب نفسه بدخول مختلف العناصر فيه وبحجم وكثافة كبيرين بحيث غطت على العناصر الجيدة والمخلصة بعناصر طفيلية انتهازية إنتفاعية متملقة وأمثالهم.

إن زيادة ساعة زمنية واحدة يومياً من دوام الموظفين والعمال في الدوائر التي فرضوها ودون مقابل لم تكن كافية في المنظور البعثي للسيطرة على الناس، فعمدوا إلى إيجاد وسيلة لإشغالهم في أوقات فراغهم بعد الدوام الرسمي وفي العطل الرسمية، وفي نفس الوقت وضعهم تحت المراقبة المستمرة، وتحت اليد في أية مهمة بوليسية يحتاجونهم فيها، ولتهديد الجيش النظامي بهم أيضاً، ولتقليد بعض الأنظمة اليسارية في العالم للتقارب منها، فأوجدوا صيغة (الجيش الشعبي) الذي بواسطته تم أكبر عملية تدنيس لكرامة الإنسان والعلم والشهادات العلمية وتحقير حامليها أثناء الحرب مع إيران، حيث إنهم أجبروا على المشاركة في هذا الجيش

وشملوا بالتدريب العسكري حتى أساتذة الجامعات وحاملي الشهادات العليا من صنوف العلوم المختلفة الذين كانوا يسلمون جماعياً إلى ضابط صف يكون بمرتبة عريف أمي يجهل القراءة والكتابة أحياناً يقوم بالإشراف على تدريب هؤلاء الأساتذة وأصحاب الشهادات العليا ويزجرهم ويهينهم ويمرغلهم في الطين والتراب حسب مزاجه وهواه وحتى التجاوز بالسب والكلام البذيء والرفس أحياناً بزعم إنها من متطلبات التدريب والانضباط العسكري.

أما لجان (الاتحاد الوطني لطلبة وشباب العراق) في المدارس والكليات والمعاهد والتي عادة كانت تتألف من الطلبة الفاشلين والمشاكسين والمستهترين فكانت سلطاتهم تتجاوز سلطات مجالس إدارة الجامعات والكليات والمعاهد والمدارس والعمداء والمدراء، وكان نجاحهم مضموناً في الغالب استناداً إلى سلطاتهم والخوف من تقاريرهم الكيدية المؤثرة، إضافة إلى بعض القرارات التي كانت تمنحهم عدداً من الدرجات في كل الدروس مضافاً على ما يحصلون عليها من درجات في الامتحانات. وقد لعبت هذه اللجان أدواراً قذرة في تخريب بنية العلم والثقافة والسلوك القويم، وكانت سلوكهم وتصرفاتهم تعادل سلوك ووظائف الأجهزة القمعية في بعض الجوانب. وكان بعض المنظمات التي تشكلت كمنظمة (الطلائع) وغيرها مفسدة للأخلاق عند الشباب والشابات والمجتمع بشكل عام.

أما اتحاد النساء فقد ساهم بدرجة كبيرة مع المؤسسات الحزبية الأخرى للحط من قيمة وكرامة المرأة العراقية للأسف الشديد وفي افساد المفاهيم السلوكية والقيم الخلقية.

كانت الأجهزة الحزبية إلى جانب الأجهزة الأمنية المختلفة كالأمن العام والخاص والمخابرات والاستخبارات العسكرية وغيرها قد وسعت من نشاطاتها وتوغلاتها بين جميع فئات وطبقات وشرائح المجتمع بجميع أحزابه وقومياته وطوائفه وعلى جميع المستويات العمرية والجنسية

والمهنية وفي كل المجالات الرسمية والشعبية والدينية والاجتماعية، وكانت السفارات والقنصليات العراقية في الخارج وبعض دور النشر والصحف والجرائد والمجلات العراقية ومكاتب الخطوط الجوية العراقية وبعض الشركات الحقيقية أو الوهمية أو المدارس العراقية المؤسسة في الخارج إضافة إلى بعض مثيلاتها العربية تقوم بنفس أعمال تلك الأجهزة وتحولت بعض هذه السفارات والقنصليات وكأنها شعب وأقسام لها في أعمالها وممارساتها في الإرهاب والخطف والتعذيب ناهيك عن جمع المعلومات وكتابة التقارير وكشف المعارضين ومحاولة كسبهم وغيرهم من العراقيين أو العرب أو الأجانب وبمختلف الوسائل، وغيرها من المهمات، لذا فلا استغراب من كون العديد من السفراء أو كبار موظفي السفارات العراقية خريجي مدارس ومعاهد التعذيب والإجرام لا مدارس الدبلوماسية والعلم.

بشكل عام فإن المنظمات الحزبية والاتحادات واللجان والنقابات كانت أغلبها تعمل في الدوائر والمؤسسات والمعامل والشركات والمدارس والكليات وغيرها لتحقيق أغراض مسئوليها ومنافعهم الشخصية بالدرجة الأساس، وفرض إرادتها اللا مشروعة على تلك الإدارات وتمرير الكثير من المسائل الغير قانونية والتلاعب بالأنظمة والقوانين والتعليمات والاستهزاء بها وعدم التقييد والالتزام بأوقات الدوام واستغلال هذا الوضع وهذه المراكز لإفساد الأخلاق ومحاولة الابتزاز وتكوين العلاقات الغير شريفة ولو عن طريق التهديد و لتخويف أو تلفيق التهم أو طرق أخرى مع من تقع في شباكهم. إضافة إلى تشجيع عمليات الرشوة والارتشاء وتقديم الهدايا وإقامة الدعوات والعزائم والحفلات وتمرير الصفقات والسرقات والاختلاسات والتستر على المخالفات والجرائم والتجاوزات لمن يسير في ركابهم أو على هواهم أو يخضع لمخططاتهم ورغباتهم. ولا تعارضها الجهات المسئولة عنها لتشابههما أولاً، ولأنها تحقق من ناحية أخرى توجهات القيادة بغض النظر عن صحتها، إلا فيما لو غضبوا على أحدهم

لأسباب لا علاقة لها بهذه الأشياء والممارسات في الغالب، أو لأنه لم يشاركهم فيها وما شابه ذلك.

إذا كانت شرطة العهد الملكي يشار إليها بتفشي الرشوة فيها إلا إنه في هذا الزمن أصبح من الشواذ كل من يرفض الرشوة أو لا يطالب بها بشكل علني، أو من لا يضع مختلف العراقيل بدون أي وجه حق في أية مراجعة أو معاملة لأي مواطن في سبيل الحصول على الرشاوى والهدايا أو أي مقابل غير مشروع مادي أو معنوي في أي مجال أو دائرة أو جهة رسمية أو مؤسسة حزبية أو حكومية ومنها السلطات القضائية التي انتشر الفساد فيها بدرجة كبيرة ومؤثرة على العدالة والحق وعمل هذه المؤسسات الخطيرة جداً.

ظاهرة أبو طبر ومحاولة ناظم كزار الانقلابية

هناك الكثير من الوطنيين رفضوا مجمل هذه الأوضاع منذ البداية، ودفع أغلبهم أثماناً باهضة لتلك المواقف وبدرجات مختلفة، من الطرد والفصل والإحالة على التقاعد والعقوبات الجزائية المختلفة وصولاً إلى الإعدام والاغتيال كل حسب موقعه وظرفه وعمله ورفضه والتمكن منه، وآخرون عبروا عن رفضهم بأساليب هادئة ودون جلب انتباه أحد ودون تأثير، في حين كان آخرون دفعوا بأرواحهم بخسة في هذا السبيل، بينما سلك آخرون سلوكاً إجرامياً_ قد يختلف معي البعض على الدافع ولكن لكل منا وجهة نظر معينة بالطبع. فظاهرة (أبو طبر) المعروفة في العراق والتي ظهرت في ١٩٧٢ في بغداد، وحسب معلوماتي وتجربتي الشخصية فإن (أبو طبر) الذي كان نائب ضابط مقاتل في القوة الجوية العراقية وتعرض إلى السجن والفصل ثم غادر العراق وتعلم الجودو والكراتيه في أوربا وعمل هناك مع بعض المنظمات التي تمارس العنف ثم عاد إلى العراق ليجد مزيداً من المتاعب والمشاكل على جميع المستويات، فلم يجد بداً من الرضوخ لرغبة وغريزة الانتقام الجنوني لديه وبالصيغة الإجرامية التي أقدم عليها

بحق الأبرياء بعد أن فقد وعي الإنسان السليم، وشاركه عدد من أفراد عائلته رجالاً ونساء في تنفيذ تلك الجرائم التي أخذت تهز كراسي المسئولين الرسميين والحزبيين الكبار والصغار والمواطنين على السواء، وأحدثت زلزالاً داخلياً أقوى بكثير من الزلازل والفيضانات وبعض الأحداث الداخلية، كون حدوثها في قلب العاصمة بغداد، وفشل جميع الأجهزة الحكومية والحزبية من رصدها وإيقافها أو منع تكرارها رغم استنفار قوات من الأمن والشرطة وأجهزة الأمن الداخلي وعناصر الحزب الحاكم والمواطنين المتطوعين لحماية مناطقهم وأنفسهم، و كانت أحداث بغداد تلك مصدر الخوف والرعب في جميع مدن العراق رغم عدم وقوع أي حادث مشابه في أي منها بل لمجرد خشية انتقال العدوى إليها. ورغم العقوبات الصارمة بحق السراق واللصوص والمتاعب الكبيرة التي كان المحققون يلاقونها عند التحقيق معهم لكشف جرائمهم، إلا ان (أبو طبر) سهل عمل المحققين لأبعد الحدود، حيث ان هؤلاء المجرمين كانوا يعترفون بجرائمهم بمجرد القبض عليهم خشية اعتبارهم (من جماعة أبو طبر) إذ كانوا يدركون فظاعة أسلوب تعامل المحققين والأجهزة المختصة معهم لو تم الاشتباه بهم كونهم من تلك الجماعة. فعاشت بغداد في خوف وفزع لمدة طويلة إلى أن شاءت ظروف إجراء التفتيش والتحري على جميع دور ومناطق بغداد للتوقف عند غرفة مقفولة في الطابق الثاني من إحدى الدور في منطقة حي العامل ببغداد، زعم الموجودون في الدار إنهم لا يملكون مفاتيحها مما جلب الشبهة عليها فتم كسر الباب وكانت مليئة بأغراض وحاجيات منزلية مبعثرة لوحظ وجود التشابه بين بعضها وبعض المسروقات من تلك الجرائم، وبعد التحقيق المعروفة به أجهزة العراق القمعية اعترفت زوجة (أبو طبر) إنها لزوجها السارق (ولم تقل أبو طبر) الراقد في إحدى المستشفيات على ما أتذكر إما المسيب أو الأسكندرية، وبعد انتقال المحققين إلى هناك ظن (أبو طبر) إنهم قد كشفوه وعرفوا شخصيته من خلال التحقيق مع زوجته فأعلن عن نفسه كونه)أبو طبراً).

كانت عندئذ المفاجئة الكبرى بالعثور صدفة عليه الذي اعترف بأنه ناقم على السلطة ونظام الحكم وكونه لا يستطيع الظفر بالمسئولين فلجأ إلى زعزعة الوضع الداخلي بهذه الصورة الإجرامية. وهنا لابد من وقفة حيث إن جرائمه لا يمكن تبريرها بأي شكل من الأشكال حتى لو كان ادعاءه صحيحاً ومهما كانت دوافعه الحقيقية.

كانت عملية ناظم كزار هي الأخرى محل شك واستفسار كبيرين، فهناك من يعتقد بأنها كانت من تدبير صدام لسبب أو لآخر، مثلما كانوا يشكون بقضية (أبو طبر). إلا إن وجهة نظري ومعلوماتي الخاصة تفيد بأن ناظم كزار كان هو الآخر غير راض عن السيطرة المتمثلة بالتكارتة على جميع مقدرات البلاد والسلطات الرسمية والحزبية وخاصة بعد التصفيات في القيادات، فأحس إن ثنائي البكر ـ صدام يشكل خطراً كبيراً على مستقبلهم جميعاً وبالذات عليه هو شخصياً، وإن الانفراد التقريبي لصدام في إدارة شئون البلاد ربما يكون على حساب رأسه هو أيضاً، في الوقت الذي كان هو الآخر يتطلع إلى دور أكبر له في العراق لا أن يتوقف عند مجرد مدير الأمن العام، فكان يضع نفسه ثالث ثلاثي السلطة مع البكر وصدام، وعلى هذا الأساس كان يتصرف دائماً ضمن نطاق عمله في الأمن العام ويتخذ بعض القرارات الخطيرة بنفسه دون الرجوع لأحد أو الاكتراث بأحد ومنها القتل والاغتيالات والإعدام أو إطلاق السراح للموقوفين، حتى وإن كان فوق أو خارج نطاق سلطاته القانونية. فمثلاً إنه أعاد إلى العراق بعض الأشخاص الذين سبق وأن طردوا من العراق بحجة التبعية الإيرانية بعد عدة أيام من طردهم وبعد أن وصل هؤلاء إلى طهران، فعادوا ودخلوا العراق بأوامر تحريرية منه مباشرة ودون الرجوع إلى أي من الذين كانوا يعتبرون أعلى منه منصباً أو مركزاً وسلطة قانوناً. وكان يعمد أحياناً إلى إنكار وجود موقوف أو محجوز لا يريد إطلاق سراحه حينما يتم السؤال منه من قبل البكر أو صدام خشية أمرهما بإطلاق سراح الشخص المعني، ويقوم بتصفيته خلال فترة رده عليهما أو فيما بعد. أما رئيسه الشكلي المباشر

وزير الداخلية، الذي كان أحد أهم عناصر الانقلاب فلم يكترث له إلا قليلاً. كما وإنه كان يخطط لكثير من العمليات الخطيرة المؤثرة في عموم سياسة البلد من تلقاء نفسه أو دون إخبار أو إطلاع حتى البكر وصدام. وكان حقده الأكبر على صدام، إلا إنه كان يعتقد بضرورة الخلاص من الاثنين وإجراء بعض التصفيات في القيادات، فاستغل فرصة زيارة البكر لبولونيا ووضع خطة ليوم عودة المذكور للعراق في ٣٠ تموز ١٩٧٣، حيث في اليوم المذكور اتصل هاتفياً منفرداً بكل من حماد شهاب وزير الدفاع وسعدون غيدان وزير الداخلية قبل موعد وصول البكر بعدة ساعات وأقنعهما قبول دعوته لهما للحضور لافتتاح بعض المشاريع الأمنية المهمة والسرية للغاية والتي كانت عبارة عن أحواض المواد الكيماوية لإذابة الإنسان فيها في منطقة الشماعية ببغداد ـ كان قبل فترة قد أمر بإحضار عدد من العمال والمختصين بالأعمال الإنشائية لهذه الأعمال وتم جمعهم من ساحات تجمع العمال الاعتيادية ودفعوا لكل واحد منهم مبلغاً بسيطاً من المال لدفعه إلى عائلاتهم وإخبارهم إنهم سيغيبون لفترة من الزمن في محل عمل بعيد لا يستطيعون تركه قبل انتهاءه، الذي قد يستغرق ثلاثة أشهر، فبعد أن أكملوا الأعمال الإنشائية فيها، ولكي يخفي أمر الأحواض أيضاً جرب تلك الأحواض ابتداء بهؤلاء الضحايا الأبرياء ـ . لقد استطاع تنفيذ المراحل الأولى من خطته بكل سهولة والإيقاع بأهم وزيرين وإيداعهما مكبلين، معصوبي العيون في إحدى الأماكن المعدة سلفاً بعد أن عرضهما لبعض الإهانات أيضاً. كانت خطته التي كان قد وضعها واستعد لتنفيذها وهيأ الأشخاص الذين يشاركون فيها تقضي بأن تقوم مجموعة من رجاله الذين هم من رجال الأمن المفروض كونهم مكلفين بواجبات الحماية والحراسة للقادة والوزراء والمسئولين الكبار في أرض المطار بفتح النار من أسلحتهم الجاهزة للإطلاق على البكر وصدام واغتيالهما أثناء مراسم الاستقبال، وكان قد هيأ خفية فريقاً آخراً يقومون بقتل الأشخاص الذين ينفذون عملية الاغتيال، ويقوم ناظم كزار بمراقبة العملية من خلال شاشة

التلفزيون، وعند إتمام العملية يقوم بحقن الوزيرين المحتجزين المذكورين بعقاقير تسهل عملية حملهما على الاعتراف كذباً كونهما وراء العملية، وتسجيل ذلك على شريط وعرضه على التلفزيون وتقديمهما إلى محكمة صورية عاجلة وتنفيذ حكم الإعدام فيهما، ويسيطر ناظم كزار على القصر الجمهوري والإذاعة والتلفزيون وما إلى ذلك من الأماكن الحساسة ويعلن نفسه رئيساً للجمهورية. إلا إنه وبسبب تأخر موعد وصول البكر لحصول تغيير في جدول رحلة العودة بسبب قيام الحكومة البلغارية بإجراء مراسم الاستقبال الرسمية للبكر عند توقفه في مصيف (فارنا)، وملاحظة صدام غياب الوزيرين المذكورين وقلقه على الوضع وخاصة بعد أن تم الاتصال بداريهما ودائرتيهما وعدم معرفة مصيرهما فقد تم إجراء بعض التغييرات في الإجراءات الأمنية في المطار مما أفشل خطة ناظم كزار الذي كان يشاهد من خلال النقل التلفزيوني فيما بعد البكر وهو يخرج من الطائرة، وبعد إتمام مراسم الاستقبال الرسمية الاعتيادية توجهوا جميعاً إلى السيارات دون حدوث أي شيء، فأحس بفشل الخطة واعتقد افتضاح الأمر وكان سينكشف بالطبع بسبب ما فعله مع الوزيرين المذكورين، فأخذ الوزيران مع بعض من جماعته في الأمن وهرب باتجاه الكوت ومنه صوب الحدود الشرقية، وبعد اتصالات الجهات الرسمية المكثفة انكشف شيء بسيط من أمره وعلم بوجهته وقوته ومعيته، فأرسلت قوات برية لمطاردته والقبض عليه واستخدمت طائرة الهليكوبتر في تعقبه ووقع الاشتباك بالأسلحة النارية بينهم وبين الطائرة وعلى أثره قتل وزير الدفاع حماد شهاب وجرح وزير الداخلية سعدون غيدان ـ الذي ذكر بأن ناظم كزار هو الذي أطلق النار عليهما وقتل حماد شهاب وظن بأنه هو الآخر مقتول وألا لما كان يتركه حياً، كما وروي عنه إنه بينما هو مصاب ممدد على الأرض بين مجموعة من القتلى والمعركة لم تنته بعد، شاهد تقدم عريف من الشرطة التي كانت قد أرسلت لملاحقة ناظم يتقدم نحوهم فتنفس الصعداء ليشعر العريف المذكور بصوت خافت كونه وزير الداخلية وإنه مصاب

لكنه لا يزال على قيد الحياة ظناً منه تقديم العريف المساعدة له، إلا إن العريف فاجأه بالسؤال عن سميرة توفيق المطربة (كون الشائعات بوجود علاقة بينهما) فسكت الوزير وندم وخاف أن يفضحه العريف أو أن يقتله ـ وقتل آخرون في الاشتباكات، ولما لم يبق من العتاد لدى ناظم للاستمرار في المقاومة طوقته القوات المحملة في الطائرة مع القوات التي أرسلت في تعقيبه وقبض عليه وأحضر إلى بغداد، وقيل إنه واجه صدام بصلابة و صلافة وإهانة كبيرة كانت من دواعي الإسراع بالتنكيل به قبل قتله، كما وأعدم آخرون من رجاله وأجريت تغييرات وتنقلات كثيرة وواسعة بين منتسبي جهاز الأمن كانت بمثابة ضربة قوية لذلك الجهاز في ذلك الوقت. وقيل فيما بعد بأن ناظم كان على إتصال بإيران ولهذا توجه صوب حدودها إلا إنني أشك بذلك. أستغل هذا الحادث للقبض على مدير المخابرات في ذلك الوقت المدعو (علي رضا) وهو من الأكراد الفيليين، وأودع التوقيف للشك باحتمال تورطه في العملية، إلا إنه قيل بأنه حكم عليه بالحبس بحجة واهية ألا وهو الإهمال في العمل وعدم الكفاءة في سبق كشف خيوط العملية، وطرد من العمل بالطبع بعد خروجه من الحبس.

كان صدام قد وضع استغلال أية فرصة لإزاحة عبد الخالق السامرائي (وعدا المنافسة والخلاف المبدئي والحزبي أو الشخصي بين الاثنين الذين كانا يمثلان اتجاهين مختلفين في حزبهم) فإنه من المعروف لدى العامة وجود خلافات وعداء مزمن بين أهالي تكريت وأهالي سامراء وفي مختلف مجالات الحياة وخصوصاً السياسية منها، إلى أن تمكن التكارتة من فرض نفوذهم وسيطرتهم على السوامرة خصوصاً بعد السبعينات. لقد كانت تلك المهمة من المهمات الشاقة بسبب ما كان يشار إلى نزاهة ومبدئية وإخلاص وشعبية عبد الخالق الذي كان هو الآخر يعد لعقد مؤتمر قطري للحزب ولم يخفي نوايا إبعاد صدام حسين وآخرين من الحزب بأسلوب وممارسة حزبية ديمقراطية، وإجراء اتصالات وحوارات مع بعض القوى الوطنية في الداخل لإقامة تحالف جبهوي معها وتصحيح نهج ومسيرة

الحزب. إلا إن صدام استغل عملية ناظم كزار للقبض على القيادي البعثي اللامع عبد الخالق السامرائي قبل تمكن الأخير من التهيئة للمؤتمر، وحكمت عليه محكمة صورية برئاسة عزة الدوري بالإعدام الذي أبدل بالسجن المؤبد بتأثير عوامل وتدخلات داخلية وعربية وغيرها شتى.

تفجير الألغام السياسية

إن الخلافات التاريخية بين دولتي إيران والعراق المسلمتين المتجاورتين المختلفتي المذهب على الصعيد الرسمي، ووجود القوميتين العربية والكوردية، وكذلك طائفتي الشيعة والسنة، والبترول الغزير، والموقع الجيوسياسي إضافة إلى الأطماع الأجنبية في كلتيهما، وأهمية منطقة الخليج وصغر حجم وضعف القوة الذاتية لدولها ولإماراتها وغزارة بترولها، ورغبة وجنوح أنظمة الحكم المختلفة في كل من العراق وإيران في التسابق لمحاولة فرض سيطرتهما وهيبتهما على تلك المنطقة والتي كانت تلتقي في كثير من الأحيان مع آمال وتطلعات ومحاولات بعض الأطراف في الدولتين المذكورتين بالاعتماد على هذه التناقضات والأوضاع كانت مبعث تدخلات شبه مستمرة في شئون بعضهما البعض ومثار الخلافات والمصادمات العسكرية المباشرة أحياناً.

فعند عودة البعث لحكم العراق عام ١٩٦٨ كانت ساحتا الدولتين تغصان بالكثير من لاعبي السر والعلن لتأجيج الخلاف بينهما. ففي الداخل بدأ النظام العراقي بمحاولته للقضاء على المرجعيات الدينية والتضييق على رجال الدين وحصر دورهم بالجوامع والحسينيات والطقوس الدينية وخدمة أهداف السلطة الحاكمة وتوجهات الحزب الحاكم القائم على الرعب والعنف والإرهاب والسجن والتعذيب لكبار رجال الدين المعروفين بالمواقف الوطنية والذين يرفضون الاستسلام لتلك التوجهات، وكذلك تقليل المظاهر والشعائر الدينية وخاصة في المناسبات الشيعية، حيث إن

هؤلاء تحملوا وزراً أكبر بكثير من غيرهم. إضافة للمشكة الكوردية وغيرها التي تطرقنا إليها في السابق. وساهم توجه البعث في خلق وإيجاد وإبراز المزيد من الثغرات ومسببات الخلاف والعداء بينهما بإقدامه مد أصابعه إلى داخل إيران وتحريك عرب جنوب غرب إيران ومدهم بالأسلحة والأموال ودفعهم لأعمال تخريبية داخل إيران، وفي نفس الوقت أخذ بالتحرك داخل الأوساط الخليجية والدفع بالضد من إيران، وحاول الاستفادة من كورد إيران ومحاولة دفعهم وتشجيعهم للقيام بالثورة ضد الشاه. كما وأخذ يطالب بمناطق نفطية كانت قد ضمت إلى إيران في زمن الانتداب البريطاني.

وفي المقابل فإن شاه إيران أيضاً كان متربصاً واعتقد ضعف الحكومة العراقية ووجد الوقت مناسباً لإلغاء الاتفاقية القائمة بين الدولتين منذ عام ١٩٣٧ حول الحقوق في شط العرب، فأعلن في عام ١٩٦٩ إلغاءها من جانبه فقط متذرعاً بعدم وجود الحق للعراقيين بالتعرض للزوارق الإيرانية التي تبحر في جانبهم من شط العرب، وكان رد العراق أن حاول إحراج إيران وتحميله تبعة إيواء حوالي ربع مليون إنسان من هؤلاء الذين رماهم فجأة داخل الحدود الإيرانية وفي نفس الوقت أراد التخلص من آلاف المعارضين المحتملين بحجة التبعية الإيرانية، وكان بينهم الكثير من كبار التجار وأصحاب مهن وموظفين ورجال دين وعمال، ولدوا وآبائهم وربما أجدادهم أيضاً في العراق ومن بينهم الكثير من الكورد الفيليين، واستمر على هذا الحال لسنوات، وتحضرني هنا فاجعة مؤلمة حينما أقدم عامل في السكك الحديدية العراقية ببغداد في عام ١٩٧٤ بعد أن عاد من عمله الشاق في السكك إلى داره في حي العامل منبوذاً مهاناً بشدة أكثر من بقية الأيام من بعض العاملين معه ومنذراً بالطرد من العمل والعراق بحجة تبعيته الكوردية الفيلية الإيرانية ليجد أطفاله الصغار لوحدهم في الدار دون أحد، حيث إن والدتهم كانت قد تركت الدار قبل أيام بسبب خلافات ناجمة عن مسألة تبعية الجنسية كون الأم عربية وتتمتع بالجنسية العراقية والتي

ستنفصل عنهم حكماً، فلم يتحمل المسكين كل هذه الضغوط النفسية فأقفل الباب على نفسه وأطفاله الأربع وبعد أن تأكد من نوم الأطفال سكب النفط على أرجاء الغرفة كاملة وأشعل النار ليحترقوا جميعاً وعندما هرع الجيران على أثر الدخان المتطاير رأوا الجميع كتلاً نارية تتراقص داخل الغرفة المحكمة الإغلاق يحاول الأب ضمهم إلى صدره ليشكلوا كتلة نارية واحدة ولم يتمكنوا من الدخول إلا بعد الإحتراق الكلي لجميعهم ، فكانوا ضحية هذا القرار اللا إنساني.

وقعت بعض الخروقات والمعارك الحدودية بين الجانبين، وكان الشاه يطمع في المزيد من التحكم في المنطقة، واسمع الإيرانيون الأمريكان كلاماً عن تخلخل وضع العراق الداخلي واحتمال تعرضه لهجوم تركي. وصلت هذه الأنباء إلى العراق الذي أدرك بأنه عليه الاتفاق إما مع الكورد أو مع إيران، وفضل الأخير وأرسل وفداً إلى طهران لكن دون فائدة، فحاول مع البارزاني ولم ينجح أيضاً، إذ كانت الدبلوماسية العراقية فاشلة دوماً، ورغم ذلك واصلوا الاتصال بالكورد بهدوء وفي السر إذ كان على صدام إزاحة بعض التهديدات من داخل الحزب ومن الجيش ليقدم على تنفيذ مخططه، فبدأ بالتصفيات على طريقته، كما وأعلن في بداية عام ١٩٧٠ عن كشف ما سميت مؤامرة أمريكية إيرانية إسرائيلية ضد النظام وتم القبض على العديد من العناصر وإعدام الكثير من الضباط، عرفت بمؤامرة عبد الغني الراوي. تلك العملية التي قيل بأن الحزب الشيوعي العراقي كان وراء تسريب خبره للسلطة بناء على اقتراح من السفارة السوفيتية في بغداد واستغلت هذه العملية للقبض على العديد من العناصر والشخصيات التي لا ترتاح لها قيادة نظام الحكم، وكان جل هؤلاء من بعض العناصر القومية وجناح القيادة المركزية للحزب الشيوعي. ومن بين التهم التي وجهت لهم عرقلة التفاهم مع الكورد، فانكشف أمر التقارب مع الكورد، وكانت إيران تعارض دوماً أي اتفاق بينهما، إلا ان البارزاني كان لا يثق ولا يطمئن للشاه أبداً وكان شديد الرغبة لأي تفاهم حقيقي مع الأنظمة العراقية، إلا إنه في

نفس الوقت كان لا يطمئن إلى النظام العراقي الحالي أيضاً استناداً لتجاربه السابقة معهم، وكان يعتقد ويشاركه ابنه إدريس بأن النظام العراقي لا ينفذ التزاماته وسيتنصل منها فيما بعد، إلا ان بعض كبار المسئولين المقربين منه أقنعوه بالموافقة على الاتفاق الذي تعثر كثيراً حيث كان من المقرر أن يعلن في الثامن من شباط، ولم يتم إلا بعد التدخل الشخصي من صدام الذي ذهب بنفسه إلى البارزاني بعد شهر من ذلك، وأعلن الاتفاق بعد التوقيع عليه في الحادي عشر من آذار. وبعد ذلك حاول العراق مرات عديدة لدفع الكورد بالإيرانيين بغية الاطمئنان إلى أن الكورد سوف لن يجدوا أي دعم أو مساندة أو منفذ حينما يقدم النظام العراقي على معاودة الإجرام بحقهم، إلا أن الكورد كانوا أذكى من الوقوع في هذا الشرك.

انزعج الشاه كثيراً من هذا الاتفاق، كما كانوا ينزعجون دوماً ويعبرون عن سخطهم الشديد كلما حصل أي تفاوض أو وقف لإطلاق النار أو اتفاق بين الكورد والحكومة العراقية، ورغم اتخاذهم لمرات عدة بعض الإجراءات الغير ودية تجاه الكورد، إلا إنهم كانوا يدركون أهمية الورقة الكوردية بالنسبة لهم وكيفية اللعب بها. فأخذ يزيد من أصابع تدخله في العراق وينظر بعينين بدلاً من واحدة إلى العراق في وقت كان يرى نفسه متمتعاً بقسط كبير من النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري وتأييد واسع من الغرب وخاصة بعد أن زاره الرئيس الأمريكي نكسون ووزير خارجيته كيسنجر عام ١٩٧٢ في طهران في أعقاب زيارتهما للاتحاد السوفيتي السابق والتلميح برضاهما عن دور الشاه في المنطقة ـ وكان الشاه قبل ذلك قد استولى على بعض الجزر الإماراتية في الخليج ـ وألمحا له ارتياحهما للاستمرار في هذا الدور وتوسيعه وتقويته لمنع وصول السوفيت بأية طريقة إلى المياه الدافئة وبترول المنطقة. وكان التخوف من أن يستغل العراق في خلق المعبر للسوفيت. انتعش الشاه لهذه الثقة وطرب لهذا الدور الذي قدم نفسه فيه كشريك لا مأمور تابع. فعرض عليهما تقديم الدعم والمساندة للبارزاني ـ الذي كان قد تعرض لعدة

محاولات فاشلة لنظام بغداد لاغتياله، وانكشاف سوء نية حكومة بغداد تجاه الكورد ـ فوعداه بدراسة الموضوع، علماً بأن الأمريكان سبق وأن رفضوا لمرات عديدة في السابق تقديم أي دعم أو مساعدة أو تعاون مع الكورد برغم طلبات البارزاني والكورد وإيران وإسرائيل، بحجة الخوف من إطالة عمر الثورة ونجاحها وتشجيع الرغبات الانفصالية في المنطقة، وتعريض حليفاتها في المنطقة لمخاطر سوفيتية، وكان السوفيت يتصلون بالبارزاني ويهيئون الأجواء لعقد المعاهدات والصفقات مع العراق، وأخاف اتصال السوفيت بالأكراد الشاه الذي سارع دون إعلام أحد للاتصال ببغداد سراً عارضاً تسوية الخلافات، وبدوره رحب نظام بغداد بذلك، ولا علم للبارزاني بهذه الاتصالات التي لم تؤدي إلى نتيجة. تزامن ذلك مع قيام بغداد بعملية تأميم النفط، وكانت علاقاته قد توطدت مع المعسكر الشرقي وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي التي ارتبطت معه بعدة اتفاقيات، كما وظهر اهتمام بغداد بالأسلحة المتطورة وعلى رأسها الطاقة النووية التي كان صدام حسين شخصياً مسئولاً عنها وتحت إشرافه السري المباشر، إضافة إلى أنواع الأسلحة الأخرى التي تعمد صدام في تنويعه لأسباب شتى من بينها، محاولة إرضاء أغلب الدول وكسبهم بشراء الأسلحة منهم والتعامل التجاري معهم، وفي نفس الوقت كان يتحرك على منظمة دول عدم الانحياز وأية منظمة دولية أخرى، لكنه فاته أسلوب وفهم السياسة الأمريكية وقدرتها العالية على التحرك لضمان أهدافها ومصالحها، حيث قام الأمريكان بعد هذه التوجهات العراقية بإخبار الشاه استعدادهم لتقديم الدعم للبارزاني ولكن لم يكن في نيتهم إسقاط نظام بغداد بل لمجرد إشغاله وإقلاقه وخلق المتاعب المادية والمعنوية له. إلا إنه وحسب معلوماتي فإنهم لم يقدموا شيئاً للبارزاني في ذلك الوقت بسبب اتصالات السوفيت بقيادة البارزاني وحرب أكتوبر ١٩٧٣، إلا إن أمريكا أخذت تهتم بهذه المسألة بعد أن وجدت التشدد العراقي في معارضة الجهود الأمريكية في عقد معاهدات فك الاشتباك واتفاقات وقف إطلاق النار بين كل من مصر

وسوريا من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، في الوقت الذي كانت العلاقات العراقية السوفيتية تشهد مزيداً من التحالفات ومعاهدات الصداقة والخطط الخمسية بينهما منذ ١٩٧٢ ولمدة ١٥ عام، كما وأصبح للعراق نفوذ بما يهدد مصالح الغرب في الخليج. وفي هذا الوقت أخذ نظام بغداد بالضغط على قيادة البارزاني لحملها على قبول ما سمي ب (ميثاق العمل الوطني) والدخول في ما سميت ب (الجبهة الوطنية والقومية التقدمية) والاعتراف بالبعث قائداً وحيداً لعموم العراق، وإعلان قانون الحكم الذاتي لكردستان وتنفيذه، في الوقت الذي كانت قيادة البارزاني ترفض الميثاق لوجود عيوب ونواقص فيه وكذلك وحدانية قيادة البعث للعراق، وترفض الدخول في الجبهة لفقدان الثقة بالنيات من جهة وعيوب في قانونه ولدواعي أخرى من جهة أخرى، وكانت مسألة تحديد حدود إقليم كوردستان المنوي تطبيق الحكم الذاتي فيه وبالذات مسألة كركوك كانت من نقاط الخلاف الرئيسية. لذا كان البارزاني يحاول تأجيل إعلان الحكم الذاتي لمدة سنة لعدم ملائمة الظرف في ضوء التوترات السياسية والتشنجات بين الأطراف.

إلا إن حكام بغداد وقد كانوا قد بلغوا من الغرور قمماً، وتقدموا في خططهم المرسومة للسياسة الداخلية والخارجية بعيداً، ويدركون إنهم فعلوا ما يبتغون لحمل البارزاني على رفض كل هذه التوجهات في وقت ضمنوا جانب الحزب الشيوعي العراقي إلى جانبهم، واستقرت لهم الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية والأمنية، إضافة لتمكنهم من التغلغل بين الأوساط الكوردية ومنهم من كانوا محسوبين على قيادة البارزاني وحزبه أيضاً، بالإضافة إلى بعض العناصر التي بقيت على خلاف مع القيادة المذكورة، وكان ثلاث من القادة وهم عزيز رشيد وهاشم حسن وإسماعيل ملا عزيز، ومجموعة من الكورد الفيليين التابعين لزوراب دارا خان وغيره في بغداد قد أعلنوا انفصالهم عن الحزب، وانظم إلى هذه المجموعات فيما بعد أشخاص آخرون من مناطق مختلفة، وتعاونوا ككثيرين غيرهم مع الأجهزة الحكومية، حيث كانت دوائر الأمن والمخابرات والاستخبارات

العسكرية وغيرها تحاول لم شمل كل هؤلاء في الداخل والخارج وبشكل مجموعات صغيرة أو أشخاصاً منفردين تقريباً وتقديم الدعم لهم للاستفادة منهم ومن إمكاناتهم لخدمة أهداف السلطة المتعارضة دوماً بحكم السلوك العنصري المقيت المتبع من قبلها مع التطلعات الحقيقية والحقوق القومية المشروعة للشعب الكوردي، ولجعلهم واجهات كارتونية مصطنعة هزيلة وعرضهم أمام الرأي العام العالمي لتسد بها أفواه وأصوات كل من يتحدث بكلمة حق لهذا الشعب وللتستر على جرائم نادرة في الوحشية ولسنوات طوال بحق حتى أبناء وأطفال وشيوخ ونساء هذا الشعب من دون أن يأتوا حتى بقول ضد النظام، لا بل ومورست هذه الجرائم حتى بحق بعض من كانوا متعاونين مع النظام وأجهزته القمعية والحزبية أيضاً.

تم آخر لقاء بين صدام حسين وإدريس ابن البارزاني الذي أرسله والده بدلاً من أخيه مسعود الذي كان قد طلبه صدام لمقابلته، حيث حاول أن يحمله على قبول شروطه التعسفية وعدم الركون إلى الحسابات الخاطئة ـ حسب تقديره ـ وأعلمه صدام بحكم إدراكه لواقع الحال، إنه بمجرد عودته إلى كوردستان سينشب القتال بينهما وتمنى أن لا يضطر إلى فعل ما لا يريدونه ألا وهو التنازل للأجنبي مقابل الانتصار عليهم، ولكن في المقابل فإنه لم يبدي أية شفافية أو تعاطف مع طروحاتهم، أو إمهالهم وإجراء المزيد من المفاوضات واللقاءات، أو تأجيل إعلان الحكم الذاتي لمدة سنة كما كانوا يرغبون فلم يكن ذلك بمسألة ملحة، إلا إن صدام الذي كان يرغب في سرعة شطب فقرات مخططاته لينتقل إلى غيرها كان قد وضع في حساباته باعترافه الصريح والضمني أيضاً تقديم التنازلات للأجنبي ولكنه يرفض أي تفاهم ـ وليس تنازل ـ مع أبناء البلد أو الشعب وتجنيب أبناء البلاد عشرات الآلاف من القتلى والجرحى ومئات أو آلاف الملايين من الدنانير والدولارات ثمن الأسلحة والخراب والدمار وإلى غير ذلك من نتائج مروعة. وهكذا عاد القتال مجدداً بين الحكومة العراقية وقيادة البارزاني المدعومة من أغلبية الشعب الكوردي وذلك في آذار ١٩٧٤.

عمدت الحكومة من طرفها إلى إعلان قانون الحكم الذاتي لكوردستان وتم تشكيل المؤسسات في عاصمة الإقليم مدينة أربيل وتعيين واختيار الأعضاء والرؤساء للمجالس وكبار الموظفين بعملية انتخابات ديمقراطية المظهر، سلطوية الإجراء، محسومة النتائج مسبقاً ومحددة التوجهات، وقد احتوت على خليط عجيب غريب، وكلما تجددت ازدادت سوءاً وضعفاً ورداءة العناصر، ساعدت (ديمقراطيتها) حتى على إيجاد السماسرة المفضوحين أيضاً على حق التمثيل لهم في مؤسساتها العليا. وإذا كان اقتصار البعثية على رؤساء المجالس وبعض الأعضاء والمراكز ابتداء، أصبح الانتماء البعثي شرطاً لا غنى عنه فيما بعد حتى ولو كان هؤلاء ينتمون إلى الأحزاب الكارتونية المتحالفة مع السلطة والبعث والعضوة في (الجبهة). وتم تعيين طه محي الدين كنائب لرئيس الجمهورية كتكريم له ومكافئته على تجرده من كل ما يمت بصلة بالعمل أو السياسة أو الشعب الكوردي الذي ينتمي إليه. وبدلاً من الوزراء الأربع التابعين للبارزاني والذين تركوا العمل للالتحاق بالبارزاني تم تعيين أربع وزراء من الكورد الموالين للنظام، ولم يتم التشاور معهم مسبقاً، بل استدعوا إلى القصر الجمهوري ليخبروا أنهم سيقسمون للإستوزار فوراً، ومن الصدف إن أحد المستدعين للإستوزار أصابته جلطة قلبية أثناء استدعاءه فتخلف عن الحضور مما أستبدل فوراً بشخص آخر ألا وهو عبيد الله إبن البارزاني الذي كان وشقيقه الآخر لقمان على خلاف مع والدهما وكانا إلى جانب الحكومة. وتم تشكيل ثلاثة أحزاب كوردية كارتونية أو بالأحرى حزبان باسم الديمقراطي الكردستاني لعزيز وهاشم عقراويين وآخرين معهما، وحزب آخر باسم الثوري الكردستاني لعبد الستار طاهر شريف وشقيقه عبد الجبار (شيخ جبار) ومعهما زوراب دارا خان وجماعته وآخرين، أما الثالث فقد سمى نفسه حركة التقدميين الأكراد بزعامة عبد

الله إسماعيل. وكان مجموع قيادات وكوادر ما سمي ب (الأحزاب) الثلاثة في عموم العراق والخارج لا يتجاوز بضع مئات من الناس، وإذا كان في البداية انخراط البعض معهم دون أن يكون تابعاً لإحدى الأجهزة القمعية إلا إنه وبمرور الزمن فقد قل العدد الإجمالي وأصبح الكوردي الصادق المخلص من النادر تواجده بين هؤلاء. وقد كانت الحكومة قد سبق وأن سلح عدداً من هؤلاء، وبعد نشوب القتال مع البارزاني فقد طالبتهم بحمل السلاح والدخول في القتال إلى جانبها ضد البارزاني. وتمكن البعض من هؤلاء إنقاذ أنفسهم وسرعة إعادة الأسلحة وحل الميليشيات قبل تفاقم الوضع بدرجة كبيرة. إضافة لهؤلاء فقد أعادت الحكومة تسليح أغلب رؤساء العشائر والمجموعات والأشخاص الذين كانوا على خلاف مع قيادة البارزاني وحتى بعض الجهات السياسية التي كانت متحالفة في السابق معها برغبة هؤلاء أو تحت الضغط لمقاتلة البارزاني ولدق الأسفين بينهم وشق صفوف الشعب. وأدخلت هذه الأحزاب الكرتونية وبعض الشخصيات المستقلة في ما سميت بالجبهة الوطنية والقومية التقدمية الصارخة العنوان والفارغة الجوهر. وقد ضربت بيد من حديد ونار كل من يشك أو يشتبه في تعاونه أو تعاطفه مع الثورة الكوردية، وألقت القبض على المئات ثم الآلاف من الشباب الكوردي وخاصة بين طلبة الكليات والمعاهد والثانويات وبدأت عمليات التصفيات الجسدية والإعدام بأوسع صورها حتى بين العنصر النسائي حيث كانت المناضلة ليلى قاسم وزملائها من دفعات الإعدام الأولى تقريباً بعد تجدد القتال في ١٩٧٤، وقد باءت الجهود الكبيرة لبعض الكورد المقربين من النظام الذين حاولوا كثيراً وبالذات مع شخص صدام الذي كان يسير جميع أمور البلاد لإنقاذ حياة ليلى قاسم من الإعدام فقط والتلويح بآثارها السلبية عموماً في مجتمعاتنا، إلا إنه أصر على إعدامها واعتبارها في محل عبرة لغيرها. إلا إنها كانت مدعاة للفخر والمزيد من التقدير لدى عموم الشعب الكوردي ودخلت التاريخ من أوسع أبوابه، والتحق المزيد من الشباب والطلبة من الجنسين

بالثورة في الجبال كما وانتشرت العمليات الفدائية ضد رموز النظام في المدن الكوردية المختلفة وبغداد.

منذ الأشهر الستة الأولى من القتال أدرك صدام مجدداً خطأ حساباته وتقديراته واستحالة قدرته الانتصار عسكرياً في هذه المرحلة وإخماد الثورة الكوردية المتجددة خصوصاً بواسطة الدعم العسكري واللوجستي الذي كانت الثورة تتلقاه من إيران وغيرها وبشكل أفضل وأكثر من السنوات السابقة، وفي ضوء التصاعد المستمر لانهيار معنويات قواته وتصاعد الأصوات المعارضة في الداخل والخارج، وعدم قدرته على مواصلة تقديم الدعم المادي والعسكري والمعنوي لجبهات القتال، وقد اعترف بسقوط ستين ألفاً بينهم ستة عشر ألفاً من صفوف قواته العسكرية بين قتيل وجريح في غضون أقل من سنة، كما وزعم بخلو مخازنهم من الأعتدة الثقيلة ما يكفي لقتال يوم واحد وإن الدول امتنعت عن تزويدهم بها ـ إلا إنني أشك في هذا القول الذي أعتبره مجرد من كل حقيقة ولا يتفق مع واقع حال السياسة الدولية والتناقضات والمنافسات الموجودة بين كبار الدول والشركات العالمية وتجار الأسلحة ودور شركات الأسلحة ولهثهم في الحصول على صفقات البيع المجرد من كل الحسابات باستثناء الربح المادي وخاصة مع دولة نفطية مثل العراق ونظام كنظامه المتعامل مع جميع الدول والشركات قاطبة وخصوصيات المنطقة والوضع آنئذ، وإنه عمد إلى هذا القول لمحاولته اليائسة في تبرير أحد أهم أخطاءه التاريخية تجاه أمته وشعبه ودولته وحزبه ونفسه ومبادئه المزعومة قبل أن يكون تجاه الشعب الكوردي والحق والإنصاف والمنطق والعقل بصفقته التنازلية في الجزائر دون أي مبرر أو حاجة وبوجود أكثر من بديل بسيط جداً وغير مكلف أبداً ـ فألتفت إلى خطته البديلة التي كانت مرسومة في ذهنه قبل الإقدام على معاودة شن الحرب، ولجأ إلى التحرك السياسي والدبلوماسي باتجاه التقرب من الغرب والدول العربية الصديقة للغرب وكذلك شاه إيران الذي كان يرى في الإتفاق معه فرصة لتحقيق عدة أهداف داخلية

وأحلام خارجية. فجرت لقاءات سرية بين مسئولين عراقيين وإيرانيين في اسطنبول منتصف شهر آب ١٩٧٤، كانت إيران تطالب بحقوق في شط العرب الذي سبق لوالده أن تنازل عنها في اتفاقية عام ١٩٣٧ بين الدولتين، أما العراق فكان كل همه القضاء على الثورة الكوردية المسلحة وإنهاء الخلافات مع إيران، فالطرفان يراهنان على حساب الكورد، ولكن وبسبب استمرار الصدامات المسلحة وتلقي العراق لبعض الضربات الموجعة فقد أوقف المفاوضات وتقدم بشكوى للأمم المتحدة ضد إيران مع استمرار العلاقات الدبلوماسية. تم تكليف الرئيس المصري وملكي المغرب والأردن في اجتماع مؤتمر القمة العربية المنعقد أواخر عام ١٩٧٤للتوسط لحل الخلاف بينهما، أعرب الطرفان عن الاستعداد، فاستأنفت المفاوضات بين الخصمين أواخر أيام العام في اسطنبول ودون نتيجة أيضاً، وبدأ الطرفان يزيدان من اشتعال نار الحرب في كوردستان وبالذات الجانب العراقي الذي سخر كل إمكاناته العسكرية لتحقيق الانتصار على الكورد، وبالفعل حقق بعضاً من الانتصارات العسكرية ولكنه خسر الكثير أيضاً وأدرك بأنه لا يتمكن من القضاء التام عليهم، وفي هذا الوقت أدرك الشاه أيضاً هذه الحقائق وخشي من النتائج المجهولة خصوصاً وهم الذين تعهدوا للكورد بالدعم وطلبوا منهم رفض المقترحات التي تقدمت بها الحكومة العراقية لهم وأن الحكومة العراقية كانت على وشك قبول الشروط الكوردية، وشعر بأن الفرصة سانحة لتحقيق مطلبه دبلوماسياً، فأوحى خلال زيارته بداية عام ١٩٧٥ لمصر والأردن عن استعداده لمبادلة الورقة الكوردية بحقوق له في شط العرب، عندئذ أحس البارزاني بالخطر فأرسل لواشنطن مطالباً (جعل كوردستان الولاية ٥١ للولايات المتحدة الأمريكية!)، عندها طمأنوه الإيرانيين بعدم تخلي الشاه عنهم.

مقايضة أراضي ومياه بحقوق الكورد

في بداية شهر آذار ١٩٧٥ حيث كان اجتماع الأوبك على وشك الانعقاد في الجزائر أخبر صدام الرئيس الجزائري هواري بومدين الذي كان يتوسط في ذلك الوقت بين العراق وإيران، إنه سيلتقي بشاه إيران خلال اجتماع الاوبك وسينهي الخلاف معه، وفعلاً تم عقد الاجتماع وكذلك عدة لقاءات بين صدام وشاه إيران واتفقا على إنهاء الخلافات بتنازل صدام عن نصف شط العرب الاستراتيجي لإيران مقابل تعهد الشاه بالعمل على إنهاء الثورة المسلحة الكوردية. وهكذا أعلن في السادس من آذار عن الاتفاق بين البلدين المذكورين ووقعت الاتفاقات بشكل رسمي ومكتوب بين وزيري خارجيتهما في حزيران ١٩٧٥ على حساب حقوق الشعب الكوردي، وبهذه الطريقة جعلت من هذه القضية المشروعة وحق هذا الشعب ورقة أحرقت بنيران القوى العظمى ودول المنطقة والجامعة العربية وإسرائيل والعراق الذي قدم تنازلات في حقوقه البرية والمائية والجوية وما تحوي من موارد وثروات وسيادة، مقابل تعهد الشاه له بحمل قيادة البارزاني على إخماد ثورتهم والكف عن القتال ضد حكومة بغداد، وقبولهم كلاجئين في دولته أو تسليم أنفسهم إلى السلطات العراقية بعد إصدار عفو عام عنهم، تلك الاتفاقية التي كانت أحد أهم الأسباب في ما لحق بالعراق والعراقيين فيما بعد من مآسي إلى اليوم، ونالت المنطقة أجزاء وحصصاً مختلفة منها.

رغم صدور العفو العام عن المشاركين في القتال إلا إن عشرات الآلاف من العوائل الكوردية إلتجأت إلى معسكرات اللاجئين التي فتحت لهم في إيران ورفضت العودة إلى ديارهم نتيجة عدم ثقتهم بوعود النظام وقراراته والخوف من التنكيل بهم ورفض النظام والسياسة المتبعة، ورفضت تركيا قبول أحد منهم.

إلا إنه وبعد فترة من الزمن أخذت العوائل بالعودة إلى مناطقها، وقد زرت بعضاً منهم وكانت معنوياتهم في أدنى درجاتها مثقلين بالحقد على

قياداتهم والكراهية لأمريكا وإيران خائفين من مصير مجهول لهم ولشعبهم الذي تصوروا إنه لن يقوم له قائم بعد ذلك، فكان لابد من تهدئة هلعهم وضخ بعض المعنويات فيهم وإطلاعهم على بعض مجريات الأمور رغم عدم صلتي الشخصية بها، وراهنتهم على عدم استمرار الوضع طويلاً وعودة الثوار في غضون ستة أشهر فقط إلى النضال والجبال، معتمداً في ذلك على معلوماتي في كيفية حملهم على التوقف عن الثورة من جهة، وموقف بعض القيادات والعديد من الثوار من كل ذلك، وما كانت تجري في ذلك الوقت من استعدادات خصوصاً بالدعم السوري وبعض القوى السياسية وخاصة العراقية منها المتعاطفة مع النضال الكوردي والمتواجدة على الساحة السورية وبالذات للاتحاد الوطني الكردستاني الذي أعلن عن قيامه بعد فترة وجيزة من التخلي عن الكفاح المسلح، ولغيرهم، وانضم الاتحاد المذكور عام ١٩٧٦ إلى التجمع الوطني العراقي المعارض للنظام العراقي والمتواجد في الخارج مع بعض التواصل بالداخل. وليس لأن هؤلاء يحبون القتال والحياة المريرة والقاسية للغاية في الجبال في ظل الحروب والمعارك، بل لأنهم جزء من تاريخ شعبهم، ويحبون الحياة والحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة، ويرفضون الذل والهوان، ومن ناحية أخرى فإن العقلية الصبيانية والتصرف المراهقي المشحون بالغرور المفرط للقيادة العراقية، وهزالة وسوء اختيار أغلبية المسئولين الرسميين والحزبيين الذين أنيطت بهم أوضاع كوردستان المليئة بالأشواك تؤدي بالحتم إلى الإسراع بعودة الثائرين إلى معاودة التصدي للمخططات المشبوهة للنظام ضد الشعب الكوردي واضطهاده لهم. وفعلاً بعد ذلك بفترة قصيرة أعلن عن لجوء بعض المقاتلين الكورد من بعض التنظيمات إلى الجبال ومعاودة الكفاح المسلح مجدداً، وقيام الاتحاد الوطني ولم شمل البعض من القيادات والثوار السابقين وإجراء التدريبات في المعسكرات التي أعدت للأنصار ثم إرسال المفارز المسلحة إلى الداخل والمباشرة بحرب العصابات والأنصار، وتبعهم فصائل أخرى من اتجاهات

مختلفة، إلا إنه وللأسف الشديد فإن ضيق الأفق السياسي والمصالح الحزبية الضيقة والقبلية والأحقاد والضغائن لدى الكثير من نفس قادة السابق والحاضر قد ألحقت الكثير من الخسائر البشرية والمادية والمعنوية والمبدئية وأضرت إلى ما لا نهاية بقضيتهم وكفاحهم وسمعتهم السياسية. وكان لعملاء النظام المزروعين بينهم الدور الفعال في خلق هذه الأجواء العدائية القاتلة. وبمرور الأيام كانت الجبال تشهد المزيد من الملتحقين بالثوار وباتجاهات سياسية مختلفة ولكنها شهدت للأسف المزيد من اقتتال الأخوة بين بعضهم البعض لدرجة إنهم نسوا عدوهم المشترك وتفرغوا تماماً للاقتتال الداخلي المرعب ودون رحمة أو هوادة، وجعلوا من أنفسهم مبعث استهزاء النظام، فلم يفت صدام عند إجابته على سؤال موجه إليه من صحفي أجنبي أن يستهزئ بهم وأن يقول أن ٦٥ بالمائة من الموجودين في الجبال لهم اتصال بهم وإنهم يأتمرون بأوامر النظام. معلوم طبعاً غاية صدام في ذلك القول، وحتى لو لم يكن كذلك أو لم تكن النسبة صحيحة إلا إن الواقع أثبت وجود العديد منهم من هم على هذه الشاكلة، وإنهم قدموا خدمات جليلة للنظام تحت ستار الثوار والثورة في الوقت الذي كانوا يشكلون الخنجر المسموم في جسم الثورة والشعب.

عمليات الترحيل والتعريب والتبعيث القسرية

برغم سريان قانون العفو إلا أن الذين تأخروا في العودة إلى العراق لم يسمح لهم بالعودة إلى مناطقهم، بل رحلوا إلى المناطق العربية في الجنوب والغرب من العراق في حالة مأساوية، كما ولم يعادوا إلى وظائفهم وخاصة العسكريين منهم سواء في الجيش أو الشرطة بل أجبروا إلى قبول الوظائف المدنية الخدمية خاصة حتى وإن لم يطالبوا بأية وظيفة. ومورس الضغط الكبير عليهم لتنظيمهم في صفوف البعث لإذلالهم وإخضاعهم للعقوبات الصارمة بحق أية مخالفة بسيطة من بين كم هائل مما أعتبر مخالفات أو

جرائم عقوباتها في الغالب هي الإعدام، وبعد سنوات عديدة وبعد أن تعلق الكثيرين منهم بتلك المناطق وبوسائل ولأسباب مختلفة وفضلوا البقاء في تلك المناطق،سمح تدريجياً بعودتهم ولكن ليس إلى جميع أماكنهم السابقة، بل إلى مناطق أخرى أعدت لهم. فبقي البعض في تلك المناطق في وسط وجنوب العراق وعادت الأغلبية إلى كوردستان رغم علمهم عدم السماح لسكان بعض المناطق بالعودة إلى مناطقهم الأصلية. وقد كانت الأغلبية من المواطنين في تلك المناطق كرماء مع هؤلاء الكورد الذين رحلوا إلى هناك وأقيمت علاقات وطيدة بينهم وانتشر تبادل الزيجات بينهم وتفهموا للمظالم الكبيرة والمآسي المستمرة لهذا الشعب الذي كانت الحكومات تصفهم على غير حقيقتهم.

كانت عمليات التعريب والتبعيث في جميع أنحاء كوردستان تجري بضغط شديد وعلى قدم وساق وبمختلف الأشكال والوسائل، وكانت عمليات الترحيل القسرية للعائلات الكوردية وإسكان العرب محلهم وخاصة في مدن ومناطق كركوك والموصل وخانقين ومندلي وسنجار والشيخان وأطراف هذه المناطق وبعض أطراف دهوك وأربيل والسليمانية وغيرها، إضافة إلى هدم المدن والقرى الكوردية وإنشاء مدن و قرى جديدة وإسكانها بالعرب، وإبدال أسماء بعض المدن والقرى الكوردية بأسماء عربية، ونقل الموظفين والعمال العرب إلى بعض المناطق و المدن الكوردية ونقل أو طرد الكورد منها مع تقديم امتيازات ومكافئات سخية وتسهيلات ومشجعات للعرب كمنح قطع الأراضي السكنية أو الأراضي الزراعية أو تقديم المنح المالية إضافة إلى المواد الإنشائية لهؤلاء لبناء الدور لهم في تلك المناطق الكوردية، كل ذلك من أجل الاستمرار في عملية التغيير السكاني التي بدأت منذ عشرات السنين في كوردستان.

أوضاع شاذة

قامت السلطات عام ١٩٧٦بجمع الأسلحة والأعتدة من جميع ساكني المنطقة من الكورد وبوسائل قسرية وإحتيالية ومنها الضغط والتخويف والتهديد وحتى الضرب والتعذيب، ومنها الوعد بدفع المكافئات والتعويضات المالية ولم توف به. وفرضت على كوردستان قرارات صارمة كانت تقضي بالإعدام بحق كل من يعثر لديه على أية قطعة من السلاح أو حتى العتاد، فالمواطن العادي غير الكوردي كان يتمتع بحيازة وحمل السلاح الناري بموجب رخص رسمية في حين كان الكردي يعدم لو عثر لديه على أي نوع من العتاد مهما كان بسيطاً أو منفرداً ومن دون سلاح، كما وإن دخول الثوار إلى أية قرية كان مبعثاً لهدم القرية وتشريد سكانها وعدم السماح لهم بانقاذ أثاثهم إلا إذا ألقوا القبض على الثوار أو قاموا بمنعهم من دخول القرية حتى ولو كانوا من أهل أو أبناء القرية وحضروا لأي سبب اجتماعي مثلاً، كما وإن العلم بإطلاق النار من أي سلاح في أية قرية دون إخبار السلطات الغير موجودة في القرية بالطبع ولم يقم أهل القرية بتشخيص الفاعل فيكون مصير القرية الهدم وتهجير السكان.. إضافة إلى العديد من القرارات الجائرة الأخرى بحق عموم الكورد، وانتشرت عمليات الإعدام الجماعية لأتفه الأسباب وأبسطها وحتى للتهم الباطلة والإقرارات الكاذبة تخلصاً من التعذيب الوحشي والإهانات الغير محدودة لكرامة وإنسانية البشر، وامتلأت السجون بالأبرياء من الشباب بضمنهم العنصر النسائي أيضاً واختفى منهم الكثير دون محاكمة أو خبر.

أما الإدارات في المناطق الكوردية ومؤسسات أجهزة ما تسمى بالحكم الذاتي، فالعثور على المخلص الغيور والرجل الشهم وصاحب الضمير والمستقيم الشجاع بين كبار المسئولين فيهم كان يتطلب البحث عنه بالفانوس، ولمميزاتهم الخاصة في (الإخلاص) لولي نعمتهم في بغداد، فإنهم كانوا في بعض الأحيان يعيدون مبالغ طائلة إلى الخزينة المركزية في

بغداد ولا يصرفونها ليثبتوا للنظام مدى إخلاصهم وحرصهم في الوقت الذي كانوا لا يتوانون سراً عن العبث بكل المقدرات. وقد حدا بصدام نفسه مرة أن وجه اللوم لهم لعدم صرفهم المبالغ المخصصة للمنطقة في الوقت الذي هدمت القرى وجففت العيون والينابيع بصب الكونكريت فيها وقطعت الغابات والأشجار ومنها الكثيرات المثمرات بالفاكهة، كما وتم القضاء على الثروة الحيوانية والحياة الرعوية والمراعي الشاسعة في المنطقة بدرجة خطيرة.

لم يقتصر فرض الوضع الإرهابي على الكورد وحدهم، بل كان يشمل أيضاً السياسيين الآخرين الغير منضوين تحت لواء البعث وخدمة أهداف السلطة، وكذلك الشيوعيين الذين كانوا قد تحالفوا معهم ووقفوا إلى جانب السلطة أثناء تجدد القتال مع البارزاني وعموم العراقيين بشكل عام. فوضع الشيعة وبالذات في مدن كربلاء والنجف والكاظمية والثورة ببغداد وغيرها من المناطق لم يكن يحسد عليه، ولم يخف الإرهاب عنها أبداً، وكان هذا وضع العراق عامة إلا بعض المناطق وخاصة تكريت وأطرافها (باستثناء سامراء والدجيل وبعض المناطق الصغيرة التابعة لمحافظة تكريت) وبعض المناطق الأخرى من الوسط وبعض المتفرقات، وعدد من العشائر والمؤيدين للنظام على طول الخط، كل ذلك بشكل إجمالي ومن دون الإطلاق.

كما وإن العلاقات بين البعث والشيوعي العراقي الذي كان قد تحالف معه ووقف إلى جانبه أيام تجدد القتال مع البارزاني أخذت تشهد مزيداً من التدهور اليومي، ولم يعد هناك ما يناقشانه في اجتماعاتهما ولقاءاتهما المشتركة على مختلف الأصعدة وفي مختلف اللجان المشتركة غير عرض الشيوعيين لشكاواهم وتظلماتهم وقوائم بأسماء الموقوفين والمحجوزين والمفقودين والمسجونين والمحكومين بالإعدام من رفاقهم في الحزب وكذلك المضايقات التي يتعرضون لها باستمرار وفي كل مجال. ومن بين نقاط الخلاف بينهما رفض الشيوعي الاعتراف بقيادة البعث الوحيدة في

البلاد. وقد أقدم النظام على إعدام عدد من الشيوعيين العسكريين في أواسط ١٩٧٨ وأعدم معهم بعض المحكومين السابقين منذ عام ١٩٧٤بالإعدام من الشيوعيين، وادعى المسئولون بأنهم أقدموا على تنفيذ الحكم بسبب كثرة التوسطات الأجنبية لمنع التنفيذ، فكان ذلك بمثابة القطيعة النهائية بينهما. واحتدم الخلاف بشكل أكثر بعد مهاجمة البيان الختامي لمؤتمر الأحزاب الشيوعية في موسكو في كانون الأول ١٩٧٨ لسياسة العراق القمعية بشكل عام وبحق الشيوعيين بشكل خاص، رغم إن الشيوعي كان يحاول الإبقاء على شعرة معاوية إلا إن صدام كان مصراً على إركاع الشيوعي تماماً فكانت القطيعة التي لا مفر منها.

أما الأحزاب الكرتونية الكوردية فلم تبق لها غير الاسم وبناية لكل منها في بغداد وعدد محدود جداً من التابعين، ويتم الصرف عليهم من قبل دوائر الأمن المختصة. وتمتع نفر قليل من قياداتهم ببعض الامتيازات والمكافئات وبعض كراسي الوزارة دون سلطة.

سنوات تتوالى ولا يسمع أحد بعقد أي اجتماع لمجلس الوزراء أو عرض مناقشة على الجمهور، وبقي الدستور المؤقت لا يلتفت إليه أحد لا ليجعله دائماً، بل ليراقب مدى دستورية وشرعية أغلب القوانين والقرارات التي كانت تصدر وخاصة ما يتعلق بالمسائل الجزائية والعقوبات وحقوق الإنسان والحريات والديمقراطية وما شابه ذلك، كما ولم يطلع أحد حتى على مستوى الوزراء على الكيفية التي يتم بموجبها إصدار القوانين والقرارات ومن الذي يتحكم فيها ودور رئيس ما يسمى بمجلس قيادة الثورة ورئيس الجمهورية أحمد حسن البكر فيها، حيث كان ما يتفوه به صدام يعتبر قانوناً أو قراراً كيف ما اتفق. وبعد أن كانت الوزارة وظيفة سياسية أصبحت لا تتعدى كونها وظيفة إدارية عادية لا يشكل الوزير إلا موظفاً تابعاً أحياناً لتوجيهات مدير مكتبه أو وكيله أو مستشاره أو مسئوله الحزبي وهكذا. وهو محروم من صلاحياته وحصانته الدستورية. لا يستطيع ممارسة صلاحياته القانونية خشية من أبسط ما يرد في ذهنه، وقد تعرض

عدد من هؤلاء إلى التصفية الجسدية لأتفه الأسباب ودون نشر أي خبر عنهم أو إعلان طردهم أو مثلاً إحالتهم على المحاكم أو الحكم عليهم أو سجنهم أو جريمتهم أو ما شابه ذلك، وحتى خوف أصدقائهم وزملائهم من الوزراء أحياناً من مجرد الاستفسار عنهم. ولم يكن وزراء الخارجية في أي يوم من الأيام أكثر من حاملي رسائل أو بريد وخاصة لصدام، ولم يكن لهم دور أو رأي في أية مسألة سياسية، وليسوا بأكثر من موظفين اسميين، ولا يخرج دور أقربهم إلى صدام عن دور المترجم الأمين كاتم الأسرار ولو نفخوا أنفسهم أمام الناس أو الكاميرات أو دخنوا الجروت.

كان غرور صدام ودكتاتوريته والرعب الذي زرعه في نفوس حتى أفراد عائلته ومقربيه جعل الجميع يتسترون على كل ما يمكن التستر عليه من أخطاء وعيوب ومشاكل ولا يقدمون إليه إلا ما تريحه من تقارير رغم تسخيره لعدد كبير من رافعي التقارير لنقل آراء ووجهات النظر الشعبية عنه، كما إنه أقام شبكات مختلفة من المحيطين به بغض النظر عن مواقعهم وصلتهم به وجعل الجميع يراقبون بعضهم البعض ويرفعون التقارير إليه عن بعضهم البعض.

تألق صدام

تميزت فترة السبعينات بتألق صدام وبروز دوره لدرجة إنه غطى على جميع القياديين الآخرين على مستوى الدولة وحزب البعث وكذلك كبار القياديين والمفكرين البعثيين الآخرين من غير العراقيين الذين ارتضوا الارتماء تحت الخيمة البعثية العراقية ممثلة بتلك القيادة التي يحركها صدام حسب هواه عملياً، وأخذ الجميع يتملقون له ويخشون جانبه فهو ولي نعمتهم وبيده مصيرهم وحياتهم، ومن أراد منهم أو حاول التصرف مع غير هذا الواقع كان جزاؤه التسليم للموت، أما شكلياً فهم من أعضاء القيادة القومية المفروض أن تكون صلاحياتهم أكثر بكثير، وحتى البكر

نفسه الذي أصبح دوره شبه ثانوي لا يظهر إلا قليلاً وفي بعض المناسبات الرسمية، أما عفلق فقد منع من دخول العراق لعدة سنوات كما ومنعت وسائل الإعلام المختلفة من تناول اسمه وكذلك في المناسبات الوطنية والقومية وحتى الحزبية بسبب ما أشيع عنه من اختلاسات مالية، حيث ذكر إن القيادة العراقية قد سلمته خمسون مليوناً من الدنانير لإيداعها كرصيد للحزب في البنوك الأجنبية إلا إن المذكور قد أودعها باسمه ولحسابه الخاص، وعندما طالبته القيادة العراقية رفض إعادتها واعتبر تلك المبالغ ثمن مساهمته وجهوده في تسهيل أمر استيلائهم على السلطة والاستحواذ على ثروات البلاد ومقدراته، كما وأبدى الاستعداد لدخول معركة إعلامية معهم وكشف الأوراق علناً عن طريق وسائل الإعلام، إلا إن صدام قد تدخل فيما بعد وتنازل عن المبلغ المذكور التي كانت تفضحهم وأعاد العلاقات مع المذكور بعد قطيعة دامت سنوات لم يتمكن خلالها من زيارة العراق.

انفرد صدام بالواجهة حيث استطاع أن يسجل نقاطاً كثيرة لصالحه (بغض النظر عن الخير والشر أو الحق والباطل) ضد أولئك من كبار العسكريين وصغارهم والقياديين الحزبيين من العراقيين وغيرهم وحتى في الأحزاب الأخرى وكذلك الشقاة والعشرات أو المئات من الذين كانوا يعتبرون أنفسهم عناتر زمانهم وقد سقط الجميع دون استثناء الواحد بعد الآخر أمام الشاب الغير عسكري المعتمد على ميزاته الشخصية وديناميكيته واستعمال عقله وعضلاته وأصابعه في وقت لم يكن الآخرين جميعهم حمامات سلام، بل إن تاريخ بعضهم يشير إلى درجات متقدمة على توجهات ونوايا صدام من هذه الناحية. وكانت أغلب القيادات القديمة قد اختفت بالاغتيال أو الإعدام أو (الحوادث المؤسفة) أو غيرها وكانت البقية في طريقها إلى الزوال رويداً رويداً، وكانت قيادات جديدة في طريقها إلى الظهور، وكانت تحوي عناصر متخلفة هزيلة إنتفاعية متملقة في الغالب، لكنها تتمتع إضافة لذلك بمواصفات معينة مطابقة للشروط

والمؤهلات المطلوبة الخاصة برجال الأجهزة القمعية. وتمتعوا بالصلاحيات للتصرفات القانونية وغير القانونية والعبث بكل شيء، وغض الطرف عن كل ممارساتهم وتصرفاتهم لإشباع جميع رغباتهم المشروعة وغير المشروعة وبأية وسيلة، الغاية منها المزيد من إذلال الشعب ومؤسسات الدولة العسكرية والمدنية بتسليط هؤلاء عليهم (فعلى سبيل المثال لا الحصر أوتي بأحد جنود أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات في القوة الجوية والذي كان زملاءه وأصدقاءه يحلفونه حينما كانوا يقرضونه درهماً أو درهمين كونه بحاجة إلى المبلغ المذكور لقوته أو حتى لشرابه المسكر وليس للسيئات الشاذة التي كان معروفاً بها، وجعلت عموم القوات العسكرية بكل قادتها ومفكريها وأبطالها ورجالها العظام تحت رحمة ذلك الشخص بالصفة الحزبية، لا لشيء إلا لكونه يجيد سرد النكات ويضحك الرئيس إضافة لبعض القرابة منه). ولملء الكراسي والمناصب والتشكيلات والواجهات المطلوبة بأناس لا يشكلون إلا عبيداً وخدماً مهما علت مراكزهم الحزبية والحكومية ولا تصل صلاحياتهم صلاحية فرد بسيط من حراس أو حماية الرئيس ناهيك عن أولاده وأفراد عائلته ورجال مكاتبه وآخرين، ومن ناحية أخرى الغاية من ذلك هو فضح هؤلاء وتهرئتهم وتبيان حقيقتهم أمام الناس وتسجيل المزيد من النقاط السلبية والتجاوزات الصادرة منهم لمواجهتهم بها واستغلالها في تهديدهم أو حتى تقديمها كأدلة ضدهم عند الحاجة، ولو إن صدام نادراً ما يلجأ إلى فسح المجال لأمثال هؤلاء للدفاع عن أنفسهم أو يقدم إليهم أدلة الإدانة إلا إنه يستفاد لإبراز نفسه كونه (يتورط) مع هؤلاء فينال منهم ويخوف بهم غيرهم.

كان صدام قد حرص منذ سنوات عديدة على احتواء الصفحة الأولى من الجرائد صورتين متقابلتين أحدهما للبكر في اليمين والآخر له في اليسار وهيهات لمن يخالف ذلك أو يخطأ (إلا إنه عندما أصبح رئيساً لم يسمح لغير صورته أن تظهر على الصفحة الأولى، وحتى في الصفحات الداخلية

كانت هناك اعتبارات وحسابات لنشر صور المسئولين الآخرين، كما وإنه عندما تسلم علي حسن المجيد حقيبة وزارة الدفاع، ولما كان معروفاً بقرابته القوية وقربه الشديد من صدام والعلاقات الحميمة بينهما، فقد احتوت الصفحة الأولى من جريدة القادسية الخاصة بالجيش صورة صغيرة له مع مرسوم تعيينه وبعض المعلومات عنه كالعادة مقابل صورة كبيرة لصدام، كان ذلك مبعثاً للإسراع بجمع نسخ الجريدة وسحبها من جميع المدن والأسواق والمكتبات وإحالة المسئولين فيها إلى التحقيق ومنع إصدار الجريدة لعدة أيام لحين التثبت من توفر حسن النية، والتوسطات وغيرها). كما وجاء وقت يحاسب الفرد لو جلس على الجرائد أو مزقها أو رماها أو ما شابه ذلك، حيث كانوا يعتبرون ذلك من صيغ وممارسة المعارضة وإهانة للرئيس بسبب وجود صورته في الجريدة، وهذا في حد ذاته دليل على مدى سعة المعارضة، ومدى انعدام الثقة بالشعب، والإرهاب الذي كان يمارس بحق المواطنين، والعقلية الحاكمة.

في هذه الفترة كان صدام قد عزل البكر عملياً تقريباً، ولم تعقد اجتماعات لمجلس الوزراء أو ما سمي بمجلس قيادة الثورة إلا ما ندر وبفترات متباعدة جداً وكان الكثير من القرارات يتم إصداره باسم المجلس المذكور ولكن دون اجتماع ربما كانت القرارات ترسل إلى الأعضاء للتوقيع عليها بعد مدة من الزمن، كما وان أعضاء المجلس المذكور والوزراء وكبار المسئولين يلتقون بالبكر في المناسبات ولفترات قصيرة في الغالب وجميع الاتصالات والمراجعات كانت تبحث مع صدام الذي كان يبت فيها عادة حتى ولو لم يكن ضمن صلاحياته الدستورية كأحكام الإعدام والعفو عن المحكومين بها أو تخفيف عقوبات هؤلاء مثلاً والتي هي من صلاحيات الرئيس بالحصر والتحديد الذي كان هو الآخر مفروضاً عليه مع أفراد عائلته وأقرباءه وأصدقاءه ومن يعتبرون من خطه والمحسوبين عليه وزواره طوق من الرقابة الهادئة. فأعمال مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء والحزب والقيادات الحزبية والمنظمات واللجان

والقوات المسلحة والأجهزة الأمنية المختلفة وتعيين السفراء والممثلين الدبلوماسيين ومسائل التخطيط والمالية وعوائد النفط والإعلام وجميع نشاطات الدولة الداخلية والخارجية تمر من خلال قنوات صدام، ومن المفيد أن انقل من غيري ما قاله صدام في وقته حول هذا الموضوع إذ يقول: "... عندما تنتهي ظروف الطوارئ التي تجعلني أمارس السلطة بأكبر من الاستحقاق الرسمي والدستوري لنائب رئيس مجلس قيادة الثورة أعود إلى مكاني بكل احترام... ". إلا إنه لم يعد إلى مكانه قط.

وهكذا تمكن صدام من فرض نفسه ومحو غيره وإذا بقي بعض الأنفار القدماء منهم لحد الآن فلأن هؤلاء أحسنوا الإمساك بميزان التوازن الذي أحد كفتيه الإرضاء الدائم لصدام، ووعاءه هو عدم الإتيان بأي عمل أو قول يشعر صدام بأنهم يعتبرون أنفسهم رجالاً بالمعنى المجازي، ووضع رؤوسهم في الرمال عن كل ما يجري، وترديد العزف وتنفيذ ما يطلب منهم والإسهام الفعال في تنفيذ القرارات والسياسات، فعلى سبيل المثال، فإن عزة الدوري الذي كان ولا يزال من المقربين لصدام ومعروف بإخلاصه له وقد اكتسب بعض الشعبية حينما كان وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي في السبعينات ونشاطاته وخاصة في مجال العمل الشعبي الذي ضحكوا به على الناس لحملهم على أداء الأعمال مجاناً أو جمع الأموال الطائلة كتبرعات، فحينما أحس أن شعبيته لا يرتاح إليها صدام بدأ يوجه اهتمامه لناحية الدين ورجال الدين والشيوخ من أصحاب الطرق الصوفية وليجمد نفسه تماماً إلا ما يكلفه به رئيسه فتحول من ذلك الاشتراكي اليساري إلى ذلك الإنسان الذي لا يهتم إلا بالمناسبات والقضايا الدينية ليرضي صدام ويحمي نفسه ويحفظ حياته. أما رفيقه وزميله طه الجزراوي الذي كان يعتبر هو الآخر في وقت ما من الصقور، فيظهر إن صدام لم يكتف بحمله على تخفيف وزنه إلى النصف تقريباً خلال بضعة أشهر (حسب قرار اتخذه بحق الموظفين من درجة مدير عام فما فوق ومن هم بدرجتهم وشمل ذلك الوزراء ونواب الرئيس والقياديين الحزبيين وكذلك أساتذة الكليات، إذ كان الجميع

يوزنون دورياً للتأكد من وزنهم وإنقاصه وبخلافه كانت عقوبات مادية وغيرها). فاستدعاه في يوم عطلة وجرد هو ومرافقه المقدم من السلاح من الاستعلامات الخارجية لمكان تواجد صدام ثم منع مرافقه من مرافقته لأكثر من السكرتارية وبقي ينتظره ساعات طوال دون أن يقدم له شيئاً ليشربه وكان كل ظنه من خلال هذه المعاملة الغريبة إن صاحبه ربما الآن أمام حساب عسير وربما سيقتاد هو الآخر إلى نهاية، وقد عادت إليه أنفاسه بعد طول انتظار لساعات عديدة حينما عاد صاحبه منهوك القوى شاحب اللون ليخبره إن الرئيس أخذه إلى (رحلة صيد) ومنذ ذلك الوقت وهو يعلم بالخطوط الحمراء جيداً. أما الكفة الثانية للميزان فيتمثل في البقاء على الكراسي وفي المناصب والتمتع بالامتيازات والمكافئات. وهكذا تعاون الاثنان معاً صدام ومسئولي الدولة وحزب البعث على ما آلت إليه الأوضاع وأن يصبح صدام ذلك الفرعون الذي لا يمكن لأحد أن يقف في طريقه أو بوجهه أو يقدم له النصح أو الاقتراح أو الشكوى والنقد مهما كثرت أخطاءه وعظمت نتائجها، وفي نفس الوقت ليجد صدام نفسه محاطاً بعدد من الجهلاء والطفيليين المتملقين، بينهم عدد قليل من الذين لا حول لهم ولا قوة، وما الخاسر الأكبر إلا عموم العراقيين الذين ساهموا مع الآخرين أيضاً وكل من موقعه وبدرجات مختلفة في الوصول لهذا الوضع بشكل عام.

إنه من الطبيعي، وهذا هو الصحيح أن لا تتحول الشعوب أو أغلبية أفرادها إلى ممارسين للسياسة والتحزب، فإن في ذلك العديد من المخاطر. إلا إن نظام بغداد تعمد أن لا يترك فئة أو شريحة أو جماعة وإن استطاع عائلة أو فرداً دون ربطه بطريقة أو بأخرى بالسياسة، فجعلوا من الحياة في العراق كلها سياسة، وحتى العلاقات الاجتماعية والعائلية وروابط الزواج والأبوة والبنوة، ناهيك عن الحياة الاقتصادية والثقافية والفكرية والعلمية والتجارية والحياة المدنية والعسكرية كلها في خدمة السياسة الموجهة من قبل ما سمي بحزب البعث، ولخدمة هذا الحزب والأمة العربية حسب

الزعم والادعاء، ولكنها بالأساس لخدمة الفرد الواحد ألا وهو صدام حسين فقط. فلا توجد مقومات حزبية ولا أي توافق بين ما يعلن عن أدبيات ذلك الحزب وبين الممارسات والحياة العملية في جميع النواحي، وكل الممارسات التي كانت تفرض توحي بممارسات تصوفية أو دروشة أو تعبدية ودينية، ولكن أي دين؟! لا دين الأخوة والتعاون والسلام والحق والعدالة والتسامح والمساواة. الخ، لا بل الدين الذي يحرم ويجرم كل ما يسيء إلى عبادة شخص صدام أو يطعن أو ينتقد قراراته وسلوكه وتصرفاته.

بعض الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

لقد مرت أواسط السبعينات وما بعدها بنوع من الرخاء الاقتصادي لبعض الفئات من المجتمع جراء الفائض النقدي وارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية وتسريب بعض الكميات من النقود أكثر من ذي قبل إلى الأسواق المحلية، ونتيجة لذلك ارتفعت بدلات الخدمات وأجور العمال والفنيين والخبراء وبعض درجات عدد محدود من قطاعات التوظيف الحكومي وأغلب العاملين في القطاع الخاص مع بقاء أجور ورواتب العاملين في القطاع العام والقطاع المختلط وبعض القطاعات الخاصة ورواتب المتقاعدين على ما كانت عليه في السابق، أو إضافة بسيطة جداً لبعض هؤلاء. وارتفعت القوة الشرائية لبعض المواطنين ولكن بنسب مختلفة، في حين ارتفعت أثمان العقارات والآلات والمكائن وإيجارات المحلات والدور والأراضي والمواد بنسب غير متوازية أو متوازنة مع ارتفاع بدلات الخدمات والاجور، ولكن الطامة كانت بالنسبة للفئة الأخيرة الذين لم تشملهم الزيادة والارتفاع في الاجور والرواتب إلا بنسبة ضئيلة وهم الغالبية. وبكلمة أخرى يمكن القول إن الأموال والسيولة النقدية قد توفرت بنسبة متعاكسة مع المستوى الثقافي والتعليمي في المجتمع بسبب سوء السياسة والإدارة المالية ورداءة التخطيط أو انعدامه في السياسة الاقتصادية

والمالية بالرغم من وجود ما تسمى بوزارات التخطيط والاقتصاد والمالية والبنك المركزي والعديد من اللجان والهيئات والمجالس المختلفة. فولد ذلك حالة من عدم التوازن الاقتصادي في مدخولات الأفراد في المجتمع وخاصة الغبن الفاحش الذي لحق بالمثقفين والمتعلمين وأصحاب الشهادات من غير البعثيين (ذلك إن البعثيين بشكل عام كانوا يحتلون المناصب والمراكز والوظائف التي كانت تدر عليهم الأموال والرواتب العالية والمكافئات السخية وطرق أخرى عديدة للدعم المالي). كذلك شمل الغبن مئات الآلاف من الناس الذين سهروا الليالي لسنوات طوال من أجل الحصول على هذه الشهادات العلمية، والدور المهم الذي يضطلعون به في خدمة المجتمع في الحاضر والمستقبل، وحساسية مواقعهم الوظيفية، وتأثيراتهم على مجمل العملية الإنتاجية والخدمية في البلاد، وانعكاسات سلوكهم وتصرفاتهم على عموم المجتمع. فمثلاً كان معروفاً في السابق إن الذين يعملون في مجال النفط يتمتعون برواتب عالية ويعيشون برفاهية مقارنة بغيرهم من الذين كانوا يعملون في مجالات أخرى، بمعنى إنهم من أصحاب الرواتب الجيدة، وكانت لهم امتيازات أخرى كالحصول على سكن مجاني أو بأجر رمزي، ويصلحوا ليتخذوا نموذجاً. ففي النصف الثاني من السبعينات وبعد تأميم النفط وزيادة العائدات المالية بنسب خيالية فإن هؤلاء العاملين في مجال النفط أيضاً أصبحوا غير قادرين على مواكبة ارتفاع الأسعار والعيش برواتبهم. وقد اطلعت على أوضاع البعض من ا خبراء الحاصلين على شهادات الدكتوراه والماجستير في هندسة النفط من الخارج كانت رواتبهم لا تسد الحد الأدنى من المعيشة لأفراد عائلاتهم وكانوا يقتصدون إما بإلغاء إحدى الوجبات اليومية أو تناول بعض الوجبات لدى ذويهم، وإذا قرروا الذهاب إلى السينما فلا يستطيعون تناول العشاء مثلاً حتى كوجبة سريعة في إحدى المطاعم، ولم يستطيعوا خلال الشهر تناول وجبة واحدة مع أفراد عائلاتهم في إحدى المطاعم المتوسطة الدرجة، ومن المفروض أن يكون هذا أقل ما

يمكن أن يتوفر لإنسان في أي بلد وليس في بلد كالعراق. وكانوا قد تمتعوا واستفادوا من قانون عودة أصحاب الكفاءات، حيث إنه بالرغم من إصدار ذلك القانون في أواسط السبعينات والسماح للعراقيين الحاصلين على شهادة الماجستير والدكتوراه بإدخال سيارة شخصية وأثاث منزلية معفاة من الرسوم الجمركية وإعطائهم قطعة أرض سكنية لبناء الدور لهم وكونهم استفادوا كثيراً من ذلك، رغم إن ذلك من حقهم ومن خيرات بلادهم قبل كل شيء، وإنها لا تساوي شيئاً بالمقارنة لما كانت وأصبحت تدفع لأفراد بسيطين من بعض الأعمال الخاصة بقهر الشعب، أو في مجالات عديدة أخرى لا ترقى بأي حال من الأحوال إلى مستوى هؤلاء فإن الغالبية منهم أصبحوا تحت طائلة الديون التي تستقطع من رواتبهم الشهرية جراء الاستدانة لتكملة بناء الدور، وحتى لو لم تستقطع هذه الديون منهم فلم تعد رواتبهم تسد مصروفاتهم المعيشية الاعتيادية. في الوقت الذي أصدروا قانوناً آخراً بحق هؤلاء وكذلك أصحاب الدرجات العليا من الوظائف العامة ليس فقط غريباً لحد الدهشة، بل أيضاً عنصرياً إلى أبعد الحدود، لتجافيه على الحالة الإنسانية والاجتماعية قبل الجوانب الأخرى بحق عموم المواطنين من أمثالهم، وبدرجة أكبر بحق القومية الثانية في البلاد مثلاً وهم الكورد الذين يعدون بالملايين وغيرهم كالتركمان مثلاً، حيث منعوا من الزواج أو الإبقاء على رابطة الزوجية مع زوجاتهم من نساء قوميتهم غير العراقيات، أو بالنسبة للجميع الذين كانوا أو أرادوا الزواج حتى من أقربائهم من العراقيات التي فقدن جنسيتهن العراقية في أي وقت لأي سبب، سواء أكان لدافع سياسي أو غير ذلك، ليختار المتزوجون منهم بنساء غير عراقيات أو غير عربيات بين الوظيفة وبين المحافظة على رابطة الزوجية بزوجاتهم تلك بغض النظر عن كل شيء حتى ولو كان لهم أطفال أو أية ارتباطات أخرى، حيث منع الجمع بين الاثنين. فكانت هناك حالات تطليق وافتراق بين الأزواج والأطفال، وأخرى التضحية بالوظيفة والمنصب والمركز الاجتماعي أو مغادرة البلاد أو الامتناع عن العودة والمحافظة على

العلاقات الزوجية وارتباطاتها ومتعلقاتها الإنسانية وغيرها.

وكذا حال الوضع الاقتصادي السيئ بالنسبة لهؤلاء الذين قضوا سنوات عمرهم الشبابية في الدراسة والتعلم ثم قدموا سنوات طوالاً من عمرهم في خدمة البلاد والمجتمع ثم هرموا ولم يعد بإمكانهم تقديم المزيد، فالواجب يقتضي تقديم كل التسهيلات والمساعدات لهؤلاء والاهتمام بحياتهم ورفاهيتهم كونهم قدموا ما فيه الكفاية ولا يقدرون على المزيد أو العمل ويتقاضون رواتب تقاعدية محددة لم تعد تفي بمتطلبات الحياة في ظل ارتفاع الأثمان والأجور والخدمات. أما الحالة الأكثر سلبية فهي الحالة التي لا توفر أي شيء عدا ما تسمى بإكرامية ضئيلة وتافهة جداً وهي مبلغ من المال القليل ولمرة واحدة فقط للعاملين مدة تقل عن خمسة عشر سنة في قطاعات الدولة أو المشمولين بقانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال في القطاع الخاص، أما غير هؤلاء فلو ماتوا من الجوع لن تدفع لهم الدولة شيئاً ولن توفر لهم سكناً حتى ولو كانوا مرضى أو معوقين أو غير قادرين على العمل لأي سبب، فهم أبناء البلد ولا يحصلون على أي شيء أو مساعدة في حين كانت الملايين من الدنانير العراقية من أموال هذا الشعب توزع على عشرات الدول والمنظمات والأحزاب والعديد من المجالات في مناطق مختلفة من العالم ومنها لعمليات إرهابية أو إجرامية، ناهيك عن الصرف اللا محدود في الكثير من المجالات التافهة وغير اللازمة في الداخل والخارج.

في الجهة الثانية تكدست الاموال الطائلة لدى أغلب أصحاب المهن والحرف والعمال والمزارعين وحتى كان للأطفال الصغار الذين كانوا يمارسون بعض الأعمال التي لا يتطلب أية ثقافة أو علم أو خبرة ومعرفة وحتى جهد كبير نصيب منها، مما ولد انطباعاً سيئاً لدى الكثيرين وخاصة بين الفئات والطبقات والشرائح القليلة الثقافة والتعليم تجاه المدارس والدراسة والعلم والثقافة، وخاصة تحت تأثير ضغط الحياة ومتطلباتها والاضطرار إلى مسايرة الحياة والمعيشة والزمن. وأخذت ظاهرة نبذ

الدراسة وكره المدارس ورفض البحث عن الشهادة والثقافة تنتشر بين أغلب أصحاب المهن الحرة في كل مجالات الحياة الذين يتقاضون خلال عمل يوم واحد أحياناً ما يعادل راتب أستاذ جامعي لشهر كامل أو أكثر، وأصبح الإنسان يقيم على أساس ما يقبض ويملك بغض النظر عن الوسيلة والثقافة أو الشهادة، على إن العديد من أصحاب الشهادات المزورة أو الذين لا يملكون حتى المزورة منها من العناصر البعثية وخاصة المقربين من العائلة المالكة قد دخلوا الكليات بقرارات خاصة ومنحوا أعلى الشهادات الجاهزة لهم.

لقد حرم المثقفون والمتعلمون والمتقاعدون والمقعدون والعاطلون عن العمل والمرفوضون من الوظائف والأعمال بسبب عدم انتمائهم لحزب البعث (الدين) من الكثير من متطلبات الحياة والمعيشة الاعتيادية. وتغير رواد النوادي والمطاعم ودور السينما والفعاليات الاجتماعية واقتصر تقريباً على البعثيين وهؤلاء الجهلاء والأميين وأنصاف المتعلمين وأصحاب الأرقام الكبيرة والمتأخرة في التسلسل الثقافي والعلمي والاجتماعي، وكذا الحال بالنسبة للسياحة والاصطياف والسفر إلى الخارج والدول التي كانوا يختارونها لقضاء أوقات ممتعة فيها، لا بل ويتجاوز البعض منهم كل الأعراف والأصول والمبادئ والقوانين أحياناً لجهلهم بالكثير من أمور الدنيا والحياة والعصر، وكونهم تحت تأثير التخدير المالي والنقدي الذي هبط عليهم فجأة ومن حيث لا يدرون وأصبحوا في المواقع الاجتماعية المتقدمة يشجعهم على المزيد من تلك التجاوزات التوجه الرسمي الخفي والعلني ضد الدين ومبادئه والسلوك القويم، والتشجيع على إقدام الناس وخاصة الشباب على المسكرات والكحوليات بدلاً من الاهتمام بتنشئة الأجيال المختلفة على حب العلم والأخلاق الفاضلة والإكثار من وسائل الترفيه النافعة واللياقة البدنية والنشاطات الرياضية والفكرية والفنية وغيرها.

لقد دب الضجر والانزعاج والمتاعب في نفوس المثقفين والعلماء

وأصحاب الشهادات والموظفين غير البعثيين والمتقاعدين، وازداد ذلك بدرجة أكبر حينما كان غير العراقي من أمثال هؤلاء وخاصة من أساتذة الكليات والجامعات يتقاضون رواتب إضافية أو أعلى من العراقي الذي يحمل نفس الشهادة وربما أكفأ بكثير من ذلك الغير عراقي، أو حينما يطرد أو ينقل العراقي من الجامعات والكليات إلى وظائف أخرى ليحل محلهم غير العراقي، أو حينما كان البعثي المتخرج حديثاً يحل محل أستاذ قديم مختص بالمادة ومنحه ساعات تدريسية إضافية عديدة كامتيازات مادية ومعنوية له في الوقت الذي كان غير البعثي يحرم من تدريسه لاختصاصه، ولا يحصل على الحصص الإضافية إلا من الفائض، أو يفصل من الوظيفة، أو يجبر على قبول وظيفة أدنى بكثير من شهادته ومؤهلاته، أو لا يقبل أصلاً في أي عمل أو وظيفة لمعارضة الدوائر الأمنية على تعيينه لأسباب سياسية، وقد تكون بناء على تقارير ملفقة كيدية أو كاذبة، بينما البعثي أوغير العراقي ولو كان تنقصه المؤهلات المطلوبة فإنه كان يتمتع بالأفضلية على العراقي غير البعثي بشكل عام. ولم يقتصر محاربة غير البعثي على مجال التوظيف أو التدريس أو الكليات، بل حتى في المعامل والمصانع ومختلف الأعمال وحتى في مجال الزراعة وغيرها.

وقد كان البلد يمر بأزمة سكنية خانقة لا تنقص عنها أزمة الإختناقات المرورية والمواصلات سواء في المدن الكبيرة وبالذات بغداد أو بين أرجاء البلاد لقلة الطرق والمسالك الجيدة وكذلك الوسائل، إلا إنهم فتحوا الأبواب على مصراعيها وبتقديم العديد من المغريات والامتيازات وإزالة العراقيل أمام غير العراقيين وبالذات للمواطنين العرب للتوجه للعراق الذي كان يشكل سوقاً مغرياً للتوظيف والعمالة والكسب السريع بحيث تجاوز عددهم المليون، وكان مسموحاً لهم بتحويل أي مبلغ بالعملة الصعبة إلى الخارج دون قيد أو حساب.

لقد لعب الانتماء البعثي الدور الأساسي في حياة العراقيين في التوظيف والاستخدام والتعيين والعلاقات والقبول في بعض الكليات والمعاهد

والمدارس والدورات حتى غير العسكرية التي كانت مقتصرة عليهم فقط تقريباً وكذلك دور المعلمين و الزمالات والمنح الدراسية في الخارج والعمل في البعثات الدبلوماسية ومكاتب الخطوط الجوية وأية مؤسسة أخرى تابعة للنظام في الخارج حتى بابسط درجاتها، إضافة إلى إعارة المعلمين وغيرهم إلى بعض الدول العربية ذلك لأسباب عديدة ومنها إفادتهم بالسفرات المجانية وعند إتمام العامين في الخارج جلب سيارة ومواد وأثاث منزلية معفية من الرسوم الجمركية وما وراء ذلك من فائدة مالية كبيرة.

نتج عن كل هذا الوضع تفشي نوع من العلاقات الشخصية وبالذات بين المسئولين الحزبيين في الدوائر والمؤسسات وبشكل عام وفي مختلف المجالات مبنية على تبادل المنافع والمصالح المشروعة وغير المشروعة والتستر على البعض والمجاملات والتقارير الكاذبة بالسلب أو الإيجاب المتعلقة بالعمل والإنتاج والإدارة والأسلوب والأشخاص والسلوكيات العامة أو الخاصة، كما وأدى إلى تفشي الكثير من المحسوبية والتسيب، وانتشار ظاهرة الرشاوى بشكل غير اعتيادي، والسرقات والاختلاسات المغطاة بأغطية قانونية وشرعية غير حقيقية كصرف المكافئات والحوافز والجوائز والمخصصات لغير المستحقين تحت أبواب شتى وحرمان المستحقين الحقيقيين منها، والاعتماد على زيادة النفقات لزيادة الإنتاج، ورداءة الإنتاج في المواد والخدمات مع دق طبول النجاح وتغطية الفشل. سبب ذلك الاختفاء التدريجي للقيم الخلقية والمبادئ السامية والعلاقات السليمة، وأخذت المبادئ القائمة على أساس تبادل المصالح والمنافع المادية واختلاق الأعذار والحجج والتمهيدات من أجل تحقيق بعض الأهداف الغير مشروعة تحل محلها، وأصبحت شريحة كبيرة جداً من الناس بمرور الوقت وتحت تأثير الظروف وتغير القيم والتقاليد والأعراف تفكر في كيفية الثراء السهل والسريع دون الالتفات لمدى المشروعية أو الوسيلة. وتفشى الكره والعداء والبغضاء وبدون معرفة للبعض أو حتى دون

سبب أو مبرر، وقلت المحبة والطيب والتسامح، وازداد الابتعاد عن المبادئ السماوية والإنسانية، وطغت النميمة والحسد والغش في التعاملات المختلفة التي لم تعد تتحرك إلا بالرشاوى والهدايا والعزائم وما إلى ذلك حتى اخترقت الأقرباء والأصدقاء والأخوة لتصبح صفات عامة بين الشعب بحكم العديد من الأسباب، وبقي الإنسان والوطني السابق صاحب المبادئ الحقة يترنح بين ضربات هؤلاء أينما توجه، وهيهات لو فتح فمه، فالناقمون على أمثالهم، والقوانين الظالمة بعقوباتها الصارمة، ومنفذيها الباغون جاهزون دوماً لضرب الأعناق بتهمة التجسس أو الخيانة العظمى أو التهجم والسب والشتم على الرئيس أو الحزب والحكومة أو كونه من أعداءهم، وإلى ما لا نهاية له من التهم والأباطيل الكاذبة والصفات المخلة بالشرف. وهكذا بدأت بنية المجتمع المفكك أصلاً يصيبها المزيد من الخراب والدمار والتفكك والانحلال الخلقي. عندها تحقق ما كنت قد أبديت تخوفي قبل مدة منها كونها النتيجة المحتملة لعملية تأميم النفط إذا لم يجيد استخدام إدارتها وحسن التصرف في مواردها وعائداتها الهائلة.

الأساس الرديء

تختلف الحالتين العملية والنظرية في أبسط الأمور عن بعضهما البعض بدرجات نسبية مختلفة، وكلما كبرت المسألة وتعاظم الأمر تباعدت الحالتين بدرجات أكبر وأعظم. ومن كبريات هذه المسائل هي إدارة البلاد وأي بلاد بالطبع. إن ما قد يكون في مقدور حتى كبار المسئولين في أي بلد الإطلاع عليه قد لا يصل حتى إلى حد الغالبية من الأمور، وربما حتى الرجل الأول في الدولة يجهل بعض الأمور الحساسة في صميم أعماله أيضاً. وهناك العديد من الأساليب والوسائل الظاهرة أو المخفية وبشكل أو آخر يؤثر في التوجهات وإدارة البلاد. إن إدارة البلاد وخباياها ومؤثراتها ليست دائماً هي تلك الأمور التي يمكن تلمسها حسياً أو حتى ظنياً، والعوامل التي

تؤثر فيها ليست لها حدود، وعادة تكون نسبة الأمور الغير محسوبة من قبل القائمين عليها في الغالب عالية وغير معروفة أو غير موجودة، أو متجددة تبعاً لعوامل وأسباب ذاتية وموضوعية، خاصة وعامة، محلية وإقليمية ودولية، متعلقة بالإنسان أو بالحياة بكل ما فيها من معنى ومتعلقات، أو بالطبيعة أو غير ذلك لا يمكن حصرها بأي حال من الأحوال. ولكن هذا لا يعني أن ليست هناك أمور ومسائل محسوبة ومدروسة مقدماً سواء للحالة الراهنة أو المستقبلية في عقل وتفكير القائمين بالعمل المجرد ـ بغض النظر عن الصواب والخطأ ـ وحسب وجهات نظرهم لمجمل العملية. فيختاروا الطريقة والأسلوب والنهج والممارسة بموازنة المزايا والمساوئ ومدى النجاح والفشل لتحقيق الأهداف المرحلية والاستراتيجية وحسب ما تتفق مع قدراتهم الذهنية وأفكارهم وعقليتهم. وهذا لا يعني بالضرورة اختيار الصواب أو كل الصواب لتلك المرحلة أو لما بعدها، والعكس صحيح أيضاً. كما وليس هناك ما يؤكد أحادية جانب أية مسألة حياتية، بل الغالبية في اجتماع الإيجابية والسلبية فيها، مع اختلافات النسب تبعاً لكل حالة وظروفها وكل زمان ومكان. وكما هو معروف فليس كل ما يتمناه المرء يناله، ثم (إنما الأعمال بالنيات) كما ولا أعتقد إن هناك إنساناً طبيعياً عاقلاً يفضل الشر على الخير أو لا يميزهما، أو يتعمد الاشتهار بالشرور وهو قادر على الفضائل. ولكن بسبب مساوئ الشر وأضراره فيبقى الشر منبوذاً، وفاعله أو المتسبب به مداناً حتى ولو بدر عن حسن نية أو دون قصد. وكي نبقى ضمن نطاق بحثنا ولا نستغرق في التطويل نقول، إن النظام العراقي للأسف لم ينجح في اختيار وإتباع الطريق السليم في إدارة البلاد، ومنها الفشل في اختيار النهج السياسي والإداري المناسبين وكذلك عدم التعامل مع عموم المواطنين بالعدل والمساواة والفشل في إقامة مجتمع مدني متمتع بقدر معقول من الحرية الملائمة للمجتمع، وممارسة حد من الديمقراطية المتدرجة المناسبة لأوضاع المجتمع الداخلي والمنطقة، وكذلك بسبب

لجوءه إلى الحكم الدكتاتوري القمعي الإجرامي العنيف وإرهاب المواطنين، وعدم الحرص على الشعب وحقوقه الإنسانية وثرواته وحتى سيادة البلاد أيضاً. وكان اعتماده ولأسباب عديدة على الكثير من العناصر الرديئة والمتخلفة وعديمة التجربة وقليلة الثقافة وغيرها من المواصفات المضرة والمدمرة، وفي مواقع ومراكز حساسة ولها تماس مباشر مع المجتمع وأمور البلاد والحكم، كان من بين الأسباب الرئيسية التي أدت بالبلاد إلى الهاوية وهذا اليوم الأسود في التاريخ. وكان تأثير هؤلاء وانتشارهم في كل زاوية. فأدى إلى المزيد من الخراب والانحدارات والانحرافات في مؤسسات الدولة وفي جوانب الحياة المختلفة بحيث غدت هذه السلوكيات المنحرفة الهدامة هي القاعدة، أما المبادئ والقيم الرصينة والأخلاق الفاضلة فأصبحت من الشواذ. ورغم إغداق النظام للأموال الهائلة والامتيازات اللا محدودة والمكافئات المغرية فإنهم ظلوا كما يقال عن جهنم كلما منحوا قالوا هل من مزيد؟! فلم ولن يشبعوا ولن تشبع غرائزهم المريضة في الحاجات المشروعة والممنوعة، وهم من كبار المسئولين وأقرب المقربين من رأس النظام ويتحكموا في البلاد والمواطنين، يكفي أن نذكر فقط على سبيل المثال القيام ببيع علف الحيوانات الحكومية لمصلحتهم الخاصة أو تبديل قطع غيار هيكل السيارات الفاخرة الحكومية المستخدمة من قبلهم بقطع تجارية والاستفادة من فرق السعرين وهم يملكون ما لم يحلموا به أبداً. وبالنظر لسعة وانتشار هذه الفئة واخطبوطيتها أصبحت كمافيات وعصابات متفقة فيما بينها، وأصبحت لهم ذيول وعناصر وعملاء في كل حدب وصوب لدرجة إنه لو حاول النظام أو بالأحرى صدام أن يزيح أحدهم أو أكثر لأي سبب فإنه لن يجلب من هو أخير من السابق. هذه هي الحقيقة، وهذا هو الغالب، أما العناصر الجيدة والنزيهة والشريفة الذين تم محاربتهم بشتى الوسائل فنالوا بتأثير هذه العصابات العقوبات والطرد والإبعاد والإهمال فلم يعد النظام بقادر على عمل شئ لتغيير هذا الواقع حتى لو أراد ذلك جدلاً. وكانت

العملية ابتدأت بالاعتماد على عدد محدود جداً من هؤلاء لمحدودية عدد البالغين فيهم، ثم تعاظمت العملية تدريجياً خصوصاً بعد أن تخلص صدام من أغلب المخاطر وانتصر بشكل أو بآخر في جميع معاركه بشكل نهائي في بعضها ومرحلياً أو وقتياً في غيرها على مستوى الأفراد أو القيادات أو الجماعات أو الأحزاب وكذلك معركة النفط و الحركة الكوردية، وأصبحت سبله وجميع الطرق سالكة مفتوحة مبلطة أمامه وأمام تحقيق طموحاته وبرامجه التي تتجاوز حدود العراق والعرب لتزور أطماعه المعنوية وطموحاته العالمية وأحلامه الذهبية أرجاء المعمورة. وهذا لا يشكل بحد ذاته شيئاً ممنوعاً أو غير مشروع أو بعيب، فلكل إنسان أن يفكر ويحلم ويطمح كيف ما يشاء ويرغب، ولكن لكل شيء حدود ونطاق ودرجة من المشروعية والقبول والاستحسان والوسيلة والأهداف.

فقد شب بعض من أولاد أقاربه وأعمامه كما وكبر إخوانه وأولاد أخواله وأعمامه، وشملهم وآخرين من أقرباءه برعايته الخاصة فسهروا على أداء المهمات تحت إشرافه، ونسبهم للإشراف على مختلف الأجهزة والمؤسسات الحساسة ليشرفوا على أعمال تلك الأجهزة والمؤسسات وخاصة الأمنية والمخابراتية والميليشيات الفدائية والقصر الجمهوري، وهكذا ليتفرغ هو لأمور تتعلق بتغيير بنية الجيش وإعادة بناء القوات المسلحة والأسلحة والتعامل المباشر مع الشعب، وأمور الدولة والحزب في الداخل والخارج. وبهذا فقد بدأ بأساس رديء وانتشرت الرداءة لتشمل الكثيرين ولتصبح ظاهرة مدمرة بكل معنى الكلمة.

تقرب صدام من الشعب

لقد فتح صدام أبوابه لاستقبال المواطنين وبأعداد كبيرة وبشكل يومي تقريباً ومنتظم والاستماع إلى شكاواهم ومطالبهم، وكان يحرص على أن لا يخرج من عنده أحد إلا وقد أمر بصرف مبلغ له، كما وإنه كان يتسلم

الرسائل من المواطنين ويستقبل المكالمات الهاتفية لدرجة إن البعض كانوا يحضرون ويعرضون أتفه المواضيع عليه، فقط للحصول على المنحة المالية. وبرغم إيجابيات هذه العملية إلا إنني كنت ولا زلت أعتقد بأن سلبيات هذه العملية كانت أكثر من إيجابياتها من حيث إن المواضيع التي كانت تعرض عليه في الغالب كانت تافهة وشخصية أو منظورة أمام المحاكم أو غير محقة أو مصطنعة .الخ، فلم تكن مسائل أساسية عامة أو سياسية تهم البلاد ومستقبلها وغير ذلك، وعلى سبيل المثال إذا تركنا المجالات السياسية ومشاكل انعدام الديمقراطية والحرية السياسية والفكرية والتعددية الحزبية والمساواة وغيرها جانباً فإن البلاد كانت ترزح تحت أعباء مشاكل أخرى كثيرة، ومنها أزمة السكن التي كانت في كل المدن العراقية الكبرى وخاصة بغداد، حيث إنه كان يمكن للمرء إن يجد بعضاً من لافتات عرض الدور والشقق والمشتملات الخالية للإيجار معلقة على الجدران والأبواب أو لدى مكاتب الدلالة والعقارات لغاية ١٩٧٤ وبإيجار مناسب يستطيع الموظف في ضوء تناسب الرواتب ومدخولات الناس مع أسعار وأثمان المواد والخدمات والمعيشة الاعتيادية دفعه من مرتبه الشهري الاعتيادي، إلا إن هذه اللافتات اختفت وبدأت أزمة السكن تتصاعد، ولم تبذل الدولة جهوداً فعالة لإزالتها والقضاء عليها، بل كانت تلجأ كعادتها إلى أنصاف الحلول وفق النهج والسياسة الترقيعية كما في أغلب المسائل لتخفف أو تؤجل أو تخفي مشكلة أو أزمة بخلق المزيد، في الوقت الذي كان يمكن حل هذه الأزمة عند توفر الرغبة والإرادة الحقيقية في بلد مثل العراق في ذلك الوقت، حيث الأموال الهائلة والأراضي الشاسعة والأيدي العاملة السخية المتوفرة والمواد الأولية الفائضة. يضاف على ذلك إن هذا الأسلوب والمقابلات ساهمت في إفساد المجتمع بالنظر للعدد الكبير من الذين كان يستقبلهم وكنوع من الاستجداء ومحاولة الحصول على ما ليس لهم حق فيه على الأقل بهذه الطريقة، ومن ناحية أخرى فإنها لا تحقق أية عدالة في الحصول على الأموال والمنح إذا كانت

الغاية منها مساعدة الناس، بالإضافة إلى إنها أصبحت أشبه بعمليات تمثيلية لغايات معلومة وأهداف شخصية، وكونها تكلف الكثير من الوقت الثمين لمسئول في منزلته، ووجود أكثر من بديل لأداء نفس المهمة وربما بشكل أدق وأنجع. وقد استغل رجال السكرتارية الخاصة والحماية الشخصية ابتداء بالرجل الأول من بعد صدام هذه المقابلات لأغراض دنيئة وصفقات غير مشروعة وبوسائل مختلفة ومنها التهديد والتخويف والابتزاز والاحتيال خصوصاً بحق بعض الأصناف من العنصر النسائي وبشكل علني وغير مستور أحياناً بحيث كان يمكن للحضور ملاحظة أو سماع بعض الكلام والإشارات المنطوية على قضايا أخلاقية ومواعيد ووعود واتفاقات يندى الجبين لحصولها في مثل هذه الأماكن والظروف وبهذه الطريقة والأسلوب.

فكان صدام يتحرك على المجتمع العراقي بشكل منفرد أو شبه منفرد وليس بشكل عام لعموم المواطنين، وكانت تصرفاته انتقائية فمثلاً كان يأمر بتجهيز المقاهي والكازينوهات والنوادي بأجهزة تلفزيون ملونة من تجميع الشركة العراقية مجاناً، أو كان يأمر بتوزيع سيارات الحمل الصغيرة مجاناً أو بأسعار رمزية جداً على الرعاة أو الفلاحين، واعتبر ذلك لكسبهم وللدعاية الشخصية حتى ولو كان يحمل في داخله نيات إضافية أخرى.

كما وأوعز إضافة لذلك بتوزيع الآلات والمكائن الزراعية للأواخر بأسعار زهيدة جداً أو رمزية. وكذلك توزيع الأراضي الزراعية حتى على غير الفلاحين والمزارعين بعقود إيجار طويلة أو قصيرة الأمد لمختلف الأغراض الزراعية أو لإقامة حقول لتربية العجول والأبقار والمواشي والدواجن وأحواض الأسماك، وتوفير الأسمدة والبذور والمواد الكيماوية والأدوية وغيرها كعلف الحيوانات والدواجن، ومنح القروض السخية والسلف والسماح أحياناً باستيراد بعض المواد اللازمة من الخارج مع الإعفاء الجمركي لهذه المشاريع. كان المفروض أن تكون هذه التسهيلات وسائل مشجعة ودوافع قوية للنهوض بالثروة الزراعية والحيوانية والسمكية

وغيرها، إلا إنه وللأسف الشديد فإن عدداً محدوداً جداً من المستحقين الحقيقيين استفادوا من بعض هذه المشجعات والتسهيلات مع فارق كبير بينهم وبين الأغلبية التي استفادت منها من حيث النوعية والموقع والحجم والمبلغ وتمشية المعاملة والمراجعات .الخ وذلك بسبب سوء تنفيذ هذه القوانين والقرارات واعتبار هذه التسهيلات والمنح والامتيازات بمثابة مكافئات خاصة أو دعم لرجال السلطة وبالذات المؤسسات التي كان صدام يشرف عليها والمحيطين به في المكاتب المختلفة والسكرتارية والحراسة والحماية والحشم والخدم ورجاله للمهمات الخاصة وللمسئولين البعثيين والمتنفذين في السلطة ومنتسبي القصر والأتباع المتفرقين. لذا فإن أغلب هذه النشاطات والامتيازات انحصرت بشكل أو بآخر بهؤلاء الأشخاص، وبسبب كون الكثيرين منهم غير متفرغين لمثل هذه الأعمال أو كونهم غير مهتمين بها ، أو لعدم توفر الرغبة والحاجة لمتابعة العمل والإنتاج، وأسباب أخرى متفرقة ذهبت هذه التسهيلات هباء لم يستفد منها الشعب والبلاد بما ينبغي.

لم يفت صدام وهو المهتم بالدرجة الأساس بتخليد نفسه أن يقدم على إقامة بعض المباني والصروح والعديد من القصور الخاصة به وفتح بعض الطرقات وإجراء بعض التجميلات على بعض المدن، إلا إنها قياساً بالزمن والقدرات المالية العراقية الهائلة لا تساوي شيئاً إضافة إلى إنها لم تكن إلا لتخليده وللدعاية ولنفسه.

إضافة إلى ذلك فقد نشط صدام وأقبل على زيارات ميدانية للمدن والقرى والأرياف في عموم مناطق العراق وقد طبعت الملايين من صوره بلقطات مختلفة ووزعت على الناس ليعلقوها في بيوتهم ومحلاتهم ومكاتبهم والدوائر والشوارع والطرقات، وأينما اتجه فإنه كان يوزع الهدايا وخاصة من التلفزيونات وبالذات لأهل القرى والأرياف حيث كانت نسبة التلفزيونات قليلة فيها، وإذا كانت المنطقة غير مجهزة بالكهرباء فإنه يأمر بسرعة إيصال الكهرباء إليها لتمكين الساكنين وعموم العراقيين من

مشاهدته يومياً من خلال شاشات التلفزيونات وليتعرفوا عليه كما أشار بنفسه إلى ذلك. فتم حجز عموم إنتاج الشركة من التلفزيونات ولسنوات عدة لتوزيعها بهذه الصورة العشوائية أو الانتقائية كهدايا من صدام النائب إلى هؤلاء الناس دون حساب للرجل الأول بالدولة رئيس الجمهورية أو لرأي ومواقف عموم المواطنين الذين لا يشملهم مثل هذه المنح والهدايا، ودون اعتبار لأي قانون أو سياسة مالية أو اقتصادية أو اجتماعية. فإنفقدت التلفزيونات من الأسواق ولم يعد بالإمكان الحصول على جهاز إلا بسعر مضاعف أو بطرق ملتوية، وفي نفس الوقت تضرر أصحاب المحلات وكلاء الشركة لعدم تجهيزهم بها للبيع. إلا إن الأهم من ذلك فإن مثل هذه التصرفات أثرت سلباً على نفسيات المواطنين وخاصة فإن برامج التلفزيون التي كانت تبث على قناة واحدة فقط اقتصرت في أغلبها على النقل اليومي لمسلسل زيارات ولقاءات وتحركات وخطب صدام، وإذا كان برنامج أحد الأيام قصيراً فإنهم يكررون إعادته بنفس اليوم كي لا يعطوا المجال لشيء آخر، وكلها كانت عبارة عن الهوسات والهلوسات والرقصات الهستيرية والفوضى والركض والكلام الرخيص ودفع رجال الحماية للناس لإبعادهم عن سيدهم، حيث كانت الجماهير الهائجة ابتداء بالمسئولين الرسميين والحزبيين واغلب شيوخ العشائر والنساء والمواطنين تتراكض وتتراقص وتهلهل وتزغرد وتكن الثناء والمديح من غير حدود والمنافسة في الرياء للإعراب عن المزيد من المشاعر الجياشة تجاهه وغير ذلك، ومن النادر جداً وخلال سنوات وأن تطرق أحد من هؤلاء إلى مشكلة عامة حتى وإن كانت غير سياسية، فكانت العملية لا تخرج عن قالب التهريج ونفاق الطرفين وريائهما تجاه بعضهما، مع الأخذ بنظر الاعتبار المستوى الثقافي والسياسي والارتباط الرسمي والحزبي وبعض الظروف الأخرى للبعض في هذه التهريجات بالطبع دون أي حساب لنتائج مثل هذه التصرفات على نفسية وعقلية الشخص المعني ودفعه للمزيد من الثقة بالنفس والانفراد باتخاذ القرارات والإجراءات والتوجه الدكتاتوري. وكانت من بين الدوافع أو ربما أهمها، تأثير تلك الهدايا والمنح التي كان يقدمها لمن سبقهم

بالزيارة. ربما إن الرجل لم يطلب من الناس أن يفعلوا ما كانوا يفعلون ولكن ليس من الضروري أن يطلب بنفسه ذلك فأن مجرد السماح بذلك وتكراره على مر سنوات متتاليات لدليل على ارتياحه أو ربما إيعازه به لغايات في نفسه وأفكار في مخيلته، وخاصة حينما كان يحرص على حضور منتديات وحفلات الشعر وخاصة الشعبي الذي كان يقتصر على التغنى به ومدحه والثناء عليه وهو يرمش بأهداب عينيه وسيكاره الكوبي بين أنامله أو شفتيه وهو في منتهى النشوة والارتياح لسماع هذه الأشعار في وصفه.

إذا كانت لهذه التصرفات بعض الإيجابيات فكان لها بالتأكيد الكثير من السلبيات تفوق إيجابياتها، على الأقل بالنسبة لتأثيرها على أصحاب الشهادات والعلماء والموظفين وغيرهم من غير البعثيين، وهم شريحة كبيرة وواسعة في المجتمع، بغض النظر عن إن لم نقل أفضليتهم ولكن مساواتهم بهؤلاء الذين إستحصلوا على هذه الهدايا، فمثلاً هؤلاء لو خدموا لغاية إحالتهم على التقاعد فإنهم قد يقبضون من رواتب ما يعادل ثمن السيارة التي منحت للراعي أو المزارع في لحظة، ويقل كثيراً عما قدم للفلاحين أو من اعتبروا رعاة وفلاحين. إنه شيء جميل وهدف كل إنسان نبيل وحق لكل مواطن في أن يعيش برفاهية وسعادة وأن تشمله خيرات بلاده، ولكن ليس بهذه الطريقة الانتقائية وغير العادلة، فللآخرين أيضاً نفس الحق وربما للبعض أكثر بحكم أسباب عديدة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن هذه العملية وبالشكل والصيغة التي تمت لم تحقق الغاية الوطنية في دعم وتقدم وازدهار الثروة النباتية والحيوانية وزيادة الإنتاج، بل العكس من ذلك فإن كثيرين من هؤلاء تركوا العمل في الرعي والزراعة كونهما أعمالاً شاقة وكون السيارة التي امتلكوها توفر لهم عملاً بديلاً وأسهلاً، وتعلموا التردد على المدن وخاصة الكبيرة منها وما فيها بطبيعة الحال من أمراض اجتماعية وسلوكية لا تتناسب وحياة الكثيرين، وإن الكثيرين منهم تركوا الرعي والفلاحة ليعملوا بسياراتهم في المدن وليتحولوا للسكن في المدن المكتظة أصلاً بالسكان وليزيدوا من أزمتها السكانية الخانقة.

استغل صدام زيارة السادات للقدس وعقده اتفاقات كمب ديفيد مع إسرائيل فيما بعد لجلب الأنظار العربية والعالمية نحوه، فدعا إلى عقد مؤتمر قمة للدول العربية بحجة محاولة حمل السادات على التراجع عن موقفه وهو متأكد من ان السادات لن يتراجع. وتم ذلك في بغداد في ١٩٧٨ والذي شهد توزيع الملايين والمليارات من دنانير ودولارات الشعب العراقي من قبل صدام (نائب الرئيس) على بعض الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية وغيرهم لشراء أصواتهم وفرض نفوذه ومخططه عليهم في عزل مصر والسادات، ولم تكن هذه الأموال فائضة، بل البلاد والشعب كانا بأمس الحاجة لها. وقد عرض على مصر مساعدتها بأكثر من خمسين مليار من دولارات الشعب العراقي لمدة عشر سنوات فيما لو تعهدت بعدم الاستمرار في مسيرتها تجاه إسرائيل. ونجح في عزل مصر ونقل مقر الجامعة العربية إلى تونس في حين هناك من يؤكد إنه كان يتصل سراً بالسادات الذي لم يعر لهذه الاتصالات أهمية. (وبعد اغتيال السادات ومجيء حسني مبارك السائر على نفس نهج السادات فإن صدام غير موقفه وعمل على إعادة تحسين العلاقات معه). وقد استفاد معنوياً وجماهيرياً كثيراً من عقد ذلك المؤتمر وصعد رصيده العربي والإسلامي وحتى الدولي نوعاً ما أكثر. وهو الذي أصبح يتهيأ ويتحين الفرصة المناسبة لتسلم مقاليد البلاد رسمياً.

إذا كان صدام لا يعير لرأي العراقيين أية أهمية لكن هناك من يقول بأنه يستمع لآراء غيرهم وخاصة للأوربيين أو بعض الأمريكان، وان لقاءاته مع البعض من هؤلاء تتم بمنتهى السرية ولم يحضره حتى سكرتيره أو مدير مكتبه وأقرب مقربيه عدا طارق عزيز الذي يقوم بدور الترجمة كون صدام يجهل اللغة الإنجليزية. ولما كان يلتقي بعدة أشخاص ومن اتجاهات مختلفة فكثيراً ما كانت تصرفاته تناقض بعضها بعضاً. فإذا كان يبدي

البراعة في موقف ما فإنه كان يناقض موقفاً آخر وتكون النتائج عكسية وسلبية. وقيل إنه كان يستمع كثيراً لنصائح وآراء جورج براون البريطاني، وذكر الأستاذ حسن العلوي في ص٩٣من مصدره السابق عن صدام عرضه لملاحظات براون الذي قدمها لصدام عام ١٩٧٩: "... إذا كنتم تسعون للوحدة العربية فقد أخطأتم البداية، إن اتفاقكم مع سوريا أكبر خطأ ارتكبته السياسة العراقية، لأن سوريا متورطة بلبنان وهي في حالة حرب دائمة مع إسرائيل واقتصادها ضعيف.. وقال إن البداية أرى أن تكون من الكويت، ومن يمتلك الكويت يستطيع أن يصل إلى تطوان". هذه النصيحة جعلت من صدام أن لا ينتظر مزيداً من الوقت على البكر الذي تباعدت المسافات بينهما كثيراً خاصة بعد بعض الأحداث التي وقعت لبعض من أولاد وأقارب البكر وأصابع الاتهام توجه إلى صدام الذي لا يستطيع البكر فعل شيء بحقه، وكان معروفاً إن محمداً ابن البكر غير راض عن الوضع وموقف صدام وحال والده الرئيس. وقد نشر نص رسالة منه إلى والده من قبل الأستاذ حسن العلوي ص١٧١من المصدر السابق يقول فيها: "(.. إنك ستواجه ربك غداً، فماذا ستقول له؟ ومن سيقف معك أمام الله؟ عزت الدوري أم طه الجزراوي أم صدام؟) "ويرجو والده فيها بأن "(يعود إلى ربه ويسارع للتوبة وطلب المغفرة)". ويهاجم صدام حسين هجوماً عنيفاً. وحينما أعلن نبأ وفاته مع بعض أفراد أسرته وعائلته بحادث سيارة كان الكثيرمن العراقيين يجزمون على ان الحادث بعلم صدام إن لم يكن من تدبيره كالحادث المشابه الذي مات فيه زوج ابنة البكر. وكان صدام مدركاً تماماً ومنذ مدة طويلة إنه قد أحكم السيطرة على جميع المرافق الحساسة في الدولة والحزب ولا يملك البكر إلا بعض الدعم المعنوي والاحترام لدى بعض القادة الذين يستطيع بواسطة مؤسساته الخبيرة في التعامل مع مثل هؤلاء ومعالجة مثل هذه الأوضاع، فاختار التحرك قبل أن تفلت زمام الأمور من يديه وربما يسلم البكر زمام الأمور إلى السوريين حيث كانت المفاوضات قد أوشكت على نهايتها بخصوص إقامة نوع من الوحدة

بينهما، إضافة لانتصار الثورة الإسلامية في إيران وسيطرة رجال الدين على الحكم. ومما يذكر هنا فإنه في أواسط النصف الثاني من السبعينات وحيث إن صدام لا يزال لم يكمل خططه واستعداداته، ونتيجة لشكاوى من الشاه بحق الإمام الخميني الذي كان يعيش في مدينة النجف كلاجئ سياسي منذ سنوات عديدة فقد طلب النظام من الإمام المذكور الكف عن إطلاق التصريحات والتهجمات على نظام شاه إيران وألا عليه بمغادرة العراق. وقد اختار المذكور الخيار الثاني فتوجه براً إلى الحدود الكويتية الذي وجدها مغلقة بوجهه، عندها علم الشاه بالموضوع فطلب من بغداد عدم السماح له بمغادرة العراق والاكتفاء بالضغط عليه، إلا إن بغداد كانت تريد إبعاده عن الساحة العراقية لإعتقاده بأن الإمام المذكور يدعم معارضي النظام من الشيعة وخاصة حزب الدعوة، فرفض طلب الشاه وسمح للإمام الخميني بإستخدام أراضي العراق للإنطلاق منه إلى الخارج بناء على طلبه حيث غادر إلى سوريا ومن هناك إلى فرنسا، فاستقبل هناك بناء على ترتيب مسبق من قبل بعض المعارضين الإيرانيين في وقته. وكان ذلك خاتمة مضايقات بغداد له.

وأعلنت الثورة الإيرانية التوجه ضد الشرق والغرب وأمريكا وإسرائيل بالذات، وضرب مصالحهما في المنطقة بشكل عام، مما دفع بالدوائرالغربية المعنية بمثل هذه الأمورللتفكير بخطة تنطلق من العراق لتحجيم دور إيران وضربهما ببعض وإيجاد أسواق جيدة لتجارة السلاح والتأثير في أسواق النفط وتخفيض السعر وحتى التفكير بعمليات وتدخلات عسكرية وقواعد في المنطقة. ولما كان البكر غير متحمس للتجاوب مع هذه التوجهات وللأسباب السابقة أيضاً فكان الوقت ملائماً لتغييره واستلام صدام الدور القيادي الرسمي الأول. وهكذا فقد تهيأت الفرصة المناسبة وأدرك صدام إنه الوقت الحاسم بالنسبة له ولمستقبله ومخططه وإن عليه التحرك، وأشعر البكر بنيته الإعلان عن ذلك في احتفالات ١٧ تموز، وكان بعض القياديين وخاصة المجموعة التي كان

يشار إليها على إنها الأكثر قرباً إلى شخص صدام قد تصوروا بأن الوقت ملائم لعمل جماعي ولو على شكل المطالبة بتطبيق النظام الأساسي أو مبادئ الحزب أو أية صيغة ديمقراطية لتناول السلطة أو تحولها إليه مع وضع بعض الضوابط والحدود للديكتاتورية المفرطة التي يمارسها صدام حتى تجاه قيادات الحزب القطرية والقومية، وشجعهم على ذلك التقرب من المرحلة النهائية لإتمام عملية الوحدة مع سوريا. إلا إن صدام الذي يبادر دوماً بالهجوم حتى ولو لمجرد الاشتباه أو وشاية بوجود خطر ولا ينتظر مهاجمته ومن ثم الدفاع عن نفسه، وهو الذي لا يثق بأحد تماماً حتى من أفراد عائلته، وهو الذي يتوقع دوماً حصول الاختراق ضده من المقربين له، كان ومنذ عامين سابقين قد أوعز بوضع المراقبة على القيادي البعثي الوزير محمد عايش. حيث أخبر عزة الدوري بأنه غير مرتاح من نظرات محمد عايش إليه وطلب منه وضعه تحت المراقبة والبحث عما يجول في خاطره، ومن هنا فهو يشير إلى إنه يعرف الناس من عيونهم. وهكذا فقد عرض عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة وكبار القادة والمسئولين البعثيين والرسميين المحسوبين أصلاً على صدام وآخرين من دونهم صدورهم لرصاص أسلحة رفاقهم في الحزب مدنيين وعسكريين لتنفيذ أحكام الإعدام المقرر من صدام والمتخذ شكلياً من (محكمة) خاصة غير قانونية مشكلة من بعض رفاقهم القياديين في حزبهم بعد تعرضهم لصنوف التعذيب والتنكيل من قبل اللجنة التحقيقية الخاصة المؤلفة برئاسة برزان التكريتي، كما وتم الحكم على أكثر من ثلاثين آخرين بالحبس والسجن لمدد مختلفة. وقد أكد عديدون ما هو قريب من التصديق من إن هذه القضية استغلت لتحقيق عدة أهداف وحورت وضخمت ثم استخدمت للتملص والتراجع عن الخطوات الوحدوية التي كانت في مراحلها النهائية مع سوريا، حيث أدينوا جميعاً بتهمة التآمر على صدام وقلب نظام الحكم في بغداد بالتعاون مع سوريا وتلقي الأموال منها لهذا الغرض منذ عام ١٩٧٥ عن طريق محمد عايش، وهذه النقطة بالذات لا يمكن أن يستوعبها

العقل القريب من موقع الأحداث أو المطلع على أوضاع العراق.

ومن الجدير بالذكر هنا فإن صدام عمد ومنذ زمن ولأسباب عديدة ولتحقيق أهداف مختلفة لمصلحة تقوية مركزه واستمراره في الحكم إلى تشكيل لجان تحقيق ومحاكم صورية غير قانونية من القيادات الحزبية ربما البعض منهم لا يحمل شهادة الثانوية لمحاكمة رفاقهم القياديين الذين يغضب عليهم، كما وينفذ أحكام الإعدام بحقهم أيضاً بيد أناس آخرين من الحزبيين أو الأقارب، ولم يبق أحد طيلة هذه السنوات من هؤلاء الذين وضعوا على كراسي المسئولية سواء الحزبية أو الحكومية من يقدم الاعتراض أو الرفض لتلك الواجبات أوأية أوامر جائرة، والأسباب معروفة، بعكس أحد الكورد آمر إحدى الألوية العسكرية في الجيش نقل لواءه من البصرة إلى السليمانية في العام ١٩٧٤ حينما عاد القتال بين الحكومة وقيادة البارزاني فذهب إلى وزير الدفاع وكان حينئذ عدنان خير الله وأخبره إنه لا يتمكن مرافقة لواءه لمقاتلة البارزاني الذي معه الكثير من أصدقاءه وأقرباءه، وبرغم رأي الحكومة ورأيه وتحفظاته الشخصية إلا إن البارزاني يعتبر ممثل شعبه وإذا ما ذهب لمقاتلته فسيلعنه شعبه، وعرض أمر إحالته على التقاعد أو الاستقالة أو أي إجراء آخر، ولما كان وزير الدفاع على معرفة شخصية به وبماضيه الشخصي والوطني وعلى دراية بالموقف ثمن موقفه ونقله إلى وحدة عسكرية ثابتة في بغداد. ولا يمكن للمرء أن يتوقع الوضعية أو رد فعل صدام لو عرض الأمر عليه مثلاً (إن لم يكن معروضاً عليه، فلا علم لي بذلك) أو لو كان الأمر يتعلق بشخص آخر أو ببعثي أو عربي مثلاً.

مساء يوم ١٦ تموز تم الإعلان عن تنحي البكر عن جميع مسئولياته في الحكومة والحزب وكان ذلك مفاجئة للمواطنين الذين لا يحترم لهم أي رأي في أي موضوع حتى ولو كان يتعلق بفنائهم جميعاً، وعرض ذلك بشكل تمثيلي متقن على شاشات التلفزيون واستلم صدام مسئولية القيادة في الحكومة والحزب بشكل رسمي وعلني منذ ذلك اليوم، وكان ضحاياه

يرزحون تحت التعذيب بأيدي مدربي التعذيب ولم ينشر شيء عنهم إلا بعد استكمال جميع صفحات وحلقات المسلسل في نهاية الشهر تقريباً. وكانت هذه فرصة لبعض المقربين من صدام لتحريضه وحمله على حشر والأمر بالتخلص من المحكوم بالسجن عبد الخالق السامرائي القابع في زنزانته منذ سنوات عديدة، فتم تنفيذ حكم الإعدام به والآخرين في ٨ آب ١٩٧٩.

وكعادة صدام عند الأزمات لاجتثاث النقمة فإنه تقدم ببعض الطعم للشعب وأعلن عزمه لإقامة مجلس وطني بمثابة برلمان للعراق وفق انتخابات ديمقراطية حرة وتم ذلك فعلاً فيما بعد ولكن بنوع من (الديمقراطية) الغير معروفة لدى الشعوب الحرة.

اعتلاء العرش

بغض النظر عما حصل وعن الماضي، توقعت الغالبية العظمى من العراقيين فتح صفحة جديدة للحياة في مختلف جوانبها للبلاد والمواطنين، وظنوا إن مخطط صدام قد اكتملت صفحاته باعتلائه العرش في الحكومة والحزب وبشكل رسمي، وما يتمتع به من سلطان واحترام في الداخل والخارج، والمليارات من العملات التي تجري بين أيديه وهو حر التصرف بها كيف ما يشاء، حيث ارتفعت الخطة الاستثمارية من ١١٦ مليون دينار لعام ١٩٧٠ إلى ٥٢٤٠ مليون دينار لعام ١٩٨٠ وكان سعر الصرف للدينار مقابل الدولار أكثر من ثلاثة دولارات للدينار الواحد، واعتقدوا إن كل ذلك كفيل بإشباع غرور صدام وحمله على التصرف بتعقل وحكمة ومسئولية عالية واتزان، والعمل على تحقيق الرفاهية الحقيقية والتقدم للبلاد، ونوع من الانفتاح السياسي والسلوك الديمقراطي والحياة الدستورية والقانونية، وهجر سلوكيات الماضي البغيض والتي كانت في الغالب بسببه. إلا إنهم فاتهم تحول أطفال بني آل خطاب وآل عبد الغفور

وآل بو عمر الأمس إلى شباب اليوم وتسلمهم مسئوليات إدارة أكثر المؤسسات حساسية، وهم جميعاً خريجي مدرسة صدام ومؤسسته، وإن أغلبهم إن لم نقل جميعهم قد تجاوزوا كل الحدود في سلوك الممارسات اللاإنسانية والأساليب الخاطئة في إدارة شئون أجهزة السلطة وخاصة القمعية المتعددة والمختلفة، وحتى النشاطات الاجتماعية والرياضية والفنون فقد خضعت لسلوكيات الأجهزة القمعية في التعامل. أما صدام الذي أصبح يعيش في عالم الخيال والأحلام والزهو والكبرياء والعظمة المتطلع إلى تنفيذ المرحلة اللاحقة لمخططه في السيطرة الإقليمية التدريجية، فقد ترك الكثير من سياسة البلاد الداخلية والخارجية لتدار من قبل شبان مراهقين مستهترين من هؤلاء المعتمدين على القمع والإرهاب والاستهتار بحياة المواطنين وثروات البلاد. وهم بأشد الحاجة للتوجيه والتصحيح والوصاية عليهم، إذ ان ممارسة صدام لعبة تقليم الأظافر تجاههم أحياناً قليلة ولأسباب وخلافات شخصية في الغالب فيما بينهم لم تكن كافية أو ناجحة. وهكذا فقد زيد الطين بلة، مما كان يدفع بصدام أحياناً حينما كان يستشعر ببعض المشاكل وخاصة السياسية المتعلقة بالكورد أو الشيعة أن يكلف أحد الوزراء أو أكثر للقيام بزيارات ميدانية للمنطقة ودراسة المشكلة وتقديم الحلول لها، وكان يصادف أن يصرف المكلف بالدراسة أياماً وربما أسابيع ويقدم تقريراً مفصلاً بالمشكلة والسبل الكفيلة بمعالجتها من منظور سكان المنطقة والعقل والمنطق والحق إلى صدام ويتلقى الاستحسان والشكر منه، إلا إنه كان يفاجأ بممارسات عكسية تماماً للحلول التي اقترحها لمعالجة المشكلة وتلقى الشكر عليها لتبقى المشكلة ولتتفاقم أكثر دون معرفته سبب هذا التناقض.

كانت أولويات صدام الاستراتيجية التوسعية في الأراضي العربية (تحقيقاً لهدف الوحدة العربية ـ من منظوره الخاص) تنطوي على المناطق الضعيفة عسكرياً والمهمة اقتصادياً منها وهي تكمن في دول وإمارات

الخليج حسب تصوره، إلا إنه اعتبر تحقيق هذا الهدف يتطلب بادئ ذي بدء المرور عبر إضعاف إيران وتهميش دوره الإقليمي والدولي، واعتمد في بناء حساباته (الدقيقة) وفي محاولته تحقيق هذا الهدف على أخطاء منها: ثقته المفرطة بقدرته وقواته وخبرتهم وأسلحته وأمواله، وقناعته بالدعم العربي المطلق له والذي في حد ذاته أحد الأهداف الذي يسعى لتحقيقه، ورضى واستحسان اغلب الدول العظمى إن لم يكن جميعهم وبالذات أمريكا والغرب نتيجة للعلاقات السيئة بينها وبين إيران في ذلك الوقت، إضافة لقراءته الخاطئة للتاريخ والداخل الإيراني، معتقداً إنه وببضع ضربات قوية موجعة سيركع القيادة الإيرانية ويحملها على الاستسلام وهي تأتمر بأوامر رجل دين متقدم في السن وجيش محطم معنوياً وقيادات قليلة الخبرة وشعب متكون من عدة أعراق واثنيات بينها خلافات تسعى كل واحدة منها على الاستقلال والانفصال لو أتيحت الفرصة المناسبة لها بضمنهم العرب الذين يقطنون في الجهة الجنوبية الغربية من إيران قرب الحدود العراقية والذي (تؤكد) تقارير مؤسسة برزان التكريتي المخابراتية انهم على استعداد تام للتعاون معهم ضد إيران وإعلان الاستقلال أو الانضمام إلى العراق وفي الحالتين فإنهم سيضمنون الجانب الآخر وهو الشرقي لمياه الخليج، وقد دعم مركز هذه التقارير وقوع بعض الحوادث والانفجارات واستيلاء إيران على بعض الأسلحة التي أرسلت من العراق إلى هناك وبعض أعمال الشغب التي وقعت في تلك المنطقة من إيران أسندت إلى مؤسسة برزان المخابراتية، وغيرها من الأسباب.

لتنفيذ مخططه ولتحقيق هذا الهدف أبدى صدام مرونة كبيرة مع جميع الأنظمة والحكومات العربية بعد قمة بغداد ثم استلامه الموقع الرسمي الأول، ورغم الزعم بتورط سوريا في مؤامرة القادة المحسوبين عليه ضده، إلا إنه إلتزم بما سبق وأن تعهد به في مؤتمر القمة. وذكر إنه دفع لسوريا ما يقرب من ٢٠٠ مليون دولار، وللأردن أكثر من مائة مليون دولار، ولمنظمة التحرير الفلسطينية ما يقرب من ١٥ مليون دولار وملايين غيرها للآخرين،

وذكر أن صدام عرض دفع ٣٥٠٠ مليون دولار سنوياً لوحده إلى كل من سوريا والأردن والفلسطينيين مقابل موافقة هؤلاء على قطع العلاقات مع مصر السادات. وقد قال صدام: "... تتركز سياستنا الاقتصادية في منهجها ليس على أساس حساب الاحتياجات ضمن القطر العراقي وعلى أساس حساب المقتضيات وظروف القطر العراقي فحسب وإنما على أساس حساب الاحتياجات المتوقعة للشعب العربي وللوطن العربي...". كما وإنه أصدر قراراً في أيار ١٩٨٠ خصص بموجبه لكل فلسطيني يعمل في القطاع العام أو الاشتراكي أو المختلط مخصصات مقطوعة للسكن قدرها مائة دينار شهرياً، وعشرون ديناراً شهرياً أيضاً لكل فلسطيني لا يحمل شهادة جامعية، بينما لا يصرف شيء من هذا القبيل للعراقي ابن البلد الرازح تحت أزمة السكن وارتفاع الأسعار. أما على الصعيد الخارجي فقد أبدى صدام مرونات سياسية كبيرة تجاه الدول، وأخذ يساوي بين الشرق والغرب، ويهاجم السوفيت علناً على غير عادته لموقفهم في أفغانستان ويحرص على تكوين علاقات جيدة مع عموم البلدان، كما إنه دفع مئات الملايين من الدولارات كفروقات أسعار عن شراء بعض الدول النامية للنفط، كما وشجع العديد من حكام وقادة ورؤساء الدول الأفريقية والآسيوية ومن أمريكا اللاتينية وغيرها من أقطار العالم الثالث للمجيء إلى العراق، ودفع لكل منهم الملايين من الدولارات كمنح عدا قروض دون فوائد. لقد كان الهدف من وراء كل ذلك معروفاً، فمن لم يعطي للشعب حقه واستحقاقه من مال وخيرات وثروة البلاد لا يمكن التصور بأنه يعطي للغير دون مقابل أو بدون غاية.

الحركات الإسلامية الشيعية تقلق صدام

كان النظام يحاول في البداية الاستفادة من وجود الإمام الخميني في العراق في أكثر من مجال، ومن هنا ولأسباب أخرى فقد رفض شرط الشاه

لزيارة العراق بعد اتفاقية الجزائر إبعاد الخميني عن العراق أولاً ومن ثم رفض الشرط اللاحق بإبعاد المذكور عن النجف أثناء زيارته، فألغى الشاه بدوره زيارته للعراق.

كانت الأوضاع الداخلية وشئون البلاد والمواطنين تغطى إعلامياً بألوان زاهية وكانت الإمكانات البشرية والمادية الهائلة المسخرة لهذه التغطية كفيلة بترقيع الثغرات وقتياً وإخفاء الحقائق والتستر على ما يجري وخاصة ما يخص الأوضاع السياسية والمعارضة الشعبية الغير منظمة. من ناحية أخرى فبرغم حرب الإبادة القائمة ضد القوميات والتيارات السياسية المختلفة وإضعافها إلى درجة كبيرة إلا إن النظام الجديد لم يتمكن من القضاء على بعض التنظيمات نهائياً أو الحيلولة دون قيام تنظيمات جديدة أو تفعيل النشاط السياسي السري في المدن وخارجها. من جانب آخر فإن السلطات لم تتمكن من حمل كبار رجال الدين الشيعة على الإعلان رسمياً وبشكل علني تأييدهم للحكومة الجديدة برئاسة صدام، لهذا فإن الأجهزة القمعية المعروفة كانت تحاول وبشتى الوسائل أن تتقرب من رجال الدين والعلماء كما كانت تفعل ذلك مع بعض العناصر والشخصيات الوطنية لتحقيق أهداف متعددة، فكانت تعمد دائماً على حمل هؤلاء للاتصال بهم حتى ولو لمجرد التردد على دوائرهم وكما كانوا يدعون لمجرد شرب الشاي، على الأقل بهدف الإساءة إلى سمعتهم ونفوذهم لدى العامة، إذ إنه من المعروف نبذ العامة للذين لهم أي اتصال بمثل هذه الدوائر والأجهزة. فالشيعة أيضاً حالهم كحال غيرهم لم يسلموا من اختراق السلطة وأجهزتها القمعية والحزبية وحتى بين رجال الدين منهم، وزج العديد من عناصر الأجهزة الأمنية بين صفوفهم وكذلك من أبنائهم، إضافة إلى وجود المعتدلين وآخرين مسالمين مستسلمين. إلا ان ذلك لم يثني المرجعيات العليا وغيرهم من هجر السياسة والتصدي لمخططات النظام.

لقد عمت حالة الاستياء الشعبي العارم في الجنوب وخاصة المنطقة الغربية منه واستغلت بعض التيارات والعناصر ومنهم حزب الدعوة حالة

الجفاف الكبير التي أصيبت المنطقة عام ١٩٧٧ جراء الانخفاض الكبير في منسوب مياه نهر الفرات بسبب السدود التي أقيمت على النهر المذكور في كل من تركيا وسوريا وتقليل نسبة تدفق وجريان المياه إلى وادي الفرات في العراق وقلة الأمطار مما أدى إلى موت نسبة عالية من الحيوانات والدواب وإلحاق أضرار بالغة بالثروة الزراعية وبالناس الذين يعتمدون على تلك المياه في الحياة. ترافق ذلك مع ذكرى استشهاد الإمام حسين، فأقيمت المواكب في تلك المناطق بالتحدي مع المنع الحكومي، وتم الهجوم على بعض مراكز الشرطة و مقرات حزب البعث خصوصاً في المنطقة الواقعة بين النجف وكربلاء وبالهتاف ضد النظام وضد صدام كادت أن تؤدي إلى ثورة حقيقية كبرى لولا التصدي الحكومي العنيف وبالقسوة الشديدة.

رغم القسوة والعنف الشديدين لم يتمكن النظام من الحيلولة دون ظهور تيارات دينية سياسية كتنظيم المجاهدين وجماعة العلماء ومنظمة العمل الإسلامي وغيرهم بجانب التنظيمات السابقة كحزب الدعوة الذي كان مصدر قلق شديد لصدام ونظامه. وقامت هذه التنظيمات بالعديد من النشاطات السرية السياسية والفعاليات المسلحة على مراكز الشرطة أو مقرات الحزب الحاكم أو بعض المسئولين الحكوميين أو الحزبيين. وبالرغم من انعدام التقارب والتنسيق بين هذه التنظيمات وغيرها من المعارضين كالكورد أو الحزب الشيوعي أو غيرهما مثلاً، فإنهم استطاعوا أن يدبوا الذعر في نفوس مسئولي السلطة، كون نشاطهم يجري في المدن الكبيرة وكذلك الصغيرة والقرى الواقعة في وسط وجنوب العراق وشرقه، وقريبون من بغداد العاصمة ومن حدود الجمهورية الإسلامية الإيرانية الجديدة التي ترتبط معهم بعلاقات وثيقة، إضافة إلى وجود ثقل سكاني كبير لهم وحجم واسع في القوات المسلحة ولو بين الأفراد والمرتبات بشكل عام. فكان تركيز السلطة جهودها لقهرهم ودحرهم شديداً وبالذات كبار علماء الدين وآيات الله منهم، وإذا كان يصدر نوع من الرحمة أو العفو

بحق بعض المعارضين في بعض الأحيان فإن طائفة الشيعة وتنظيماتهم كانوا في الغالب محرومين من ذلك بأمر صدام الذي أراد الطعن مرة بقياداتهم غير منتبه إلى إنه بذلك يعترف بشجاعة وقدرة هؤلاء حينما قال في إحدى اجتماعات مجلس الوزراء السرية كالعادة بالطبع: "... إعطوني ٣٠٠ عنصراً من عناصر حزب الدعوة، وخذوا مني كل شهر انقلاب.". وكان حزب الدعوة الذي تشكل عام ١٩٦٨ يشكل تنظيماً سياسياً شيعياً نشطاً، قيل إنه وريث رابطة علماء النجف التي سبق أن أقدم على تأسيسها جمع من كبار علماء النجف البارزين منذ عام ١٩٥٨.

في ٨ شباط ١٩٨٠ أعلن صدام بنفسه عن ميثاق بمثابة إعلان قومي لتنظيم العلاقات بين الدول العربية وكذلك التعاون العسكري بينها وتحديد العلاقات مع دول الجوار غير العربية، وقد أعلن عن هذا في حشد جماهيري كبير تم جلبهم إلى ملعب الشعب ببغداد وبطريقة بعيدة عن الصيغ المتبعة في جميع بلدان العالم في مثل هذه الأمور الهامة الشائكة التي تستوجب الكثير من اللقاءات والمناقشات والمفاوضات بين الخبراء والمختصين والسياسيين والعسكريين وغيرهم ومن ثم يتم الاتفاق أو لا، لا أن يعرض في ملعب رياضي على مجموعة من مواطني دولة وهم لا حول لهم ولا قوة ولا يشكلون إلا صفر ما بعد الفارزة ويقوم صدام بقراءة الفقرات واحدة بعد الأخرى وبعد كل فقرة يسأل هذه الجماهير إن كانوا موافقين أم لا كأنه عمل أو مشهد تمثيلي. وكان لأي شخص أن يستشعر من خلال فقراته إن وراءه الكثير مما يخطط له صدام للمنطقة وألا فليس هناك أي مبرر لمثل هذا الميثاق في هذا الوقت بغض النظر عن أسلوب الطرح وطريقة الإعلان عنه.

وفي الوقت الذي كان يعلن عن هذا الميثاق والذي تضمن فقرته الثالثة تحريم اللجوء إلى استخدام القوات المسلحة في المنازعات مع دول الجوار غير العربية إلا في حالة الدفاع عن السيادة والدفاع عن النفس ضد التهديدات كانت الاستعدادات تجري على قدم وساق في أجهزة المخابرات وبعض

الدوائر لتفجير الأوضاع داخل إيران، وتقوم القوات المسلحة بإجراء التدريبات على الأسلحة والآليات المستخدمة في قوات الجيش والحرس الثوري الإيراني والتمارين العسكرية للهجوم على بعض المناطق الإيرانية، كما وتم توزيع ونقل كميات كبيرة غير اعتيادية من مختلف الأسلحة والذخائر إلى الوحدات العسكرية في المناطق الحدودية مع إيران في وسط وجنوب العراق، وأنشأت مخازن خاصة مستعجلة لصواريخ أرض ـ أرض في منطقة الكوت والعمارة لتكون قريبة من الجبهة العسكرية المحتملة، كما واتخذت غير ذلك من الإجراءات العسكرية والتعبئة المعنوية، حيث كانت وسائل الإعلام المختلفة والأدبيات المنشورة تقوم بتهيئة الأجواء النفسية في الداخل للاستعداد لتقبل مثل تلك الأخبار وتحريض الشعب بهذا الاتجاه، حيث أعلن صدام في اجتماع لوزراء العمل في الدول العربية المنعقد في آذار (١٩٨٠ استعداده وضع الرقاب تحت أقدام العرب ورفضه وضع إصبع من القدم تحت أقدام الأجنبي)، وفي نفس الشهر وأثناء انعقاد ما يسمى ب (المؤتمر القومي الشعبي) المنعقد في بغداد أشارت الوثيقة التي قدمت من قبل وفد الحزب الحاكم إلى جملة من الأمور منها: "... إن الحقائق التي لا يمكن تجاهلها إن الكثير من الأقطار العربية لا تستطيع أن تدافع عن نفسها بقدراتها الذاتية المحدودة.. لكن هناك أقطار عربية أخرى قادرة في الواقع على مجابهة العدوان ". وأخذ صدام بالإكثار من زياراته الميدانية لمختلف مناطق العراق ويخطب في الجماهير التي تحتشد ويعبئهم نفسياً ومعنوياً للخطوة القادمة، وفي يوم ٣١ آذار ١٩٨٠ وأثناء زيارته لمدينة الصويرة المعروفة بوجود الشيوعيين والعراقيين المعتبرين إيرانيي الأصل تهجم بشدة على الاستعمار والإمبريالية الأجنبية وكذلك الدول التي تريد معاداة العراق دون ذكر أية دولة بالاسم، وكان قبل ذلك بفترة هاجم أمريكا في إحدى خطاباته وأعلن إمكانيته طردهم بسهولة فيما لو توغلوا في مياه الخليج شمالاً وكانت المرة الأولى التي يهاجم أمريكا بهذا الأسلوب في حين كانت السفن الأمريكية تزور المنطقة باستمرار مع تواجد شبه دائمي في بعض المناطق منها.

بعد قيام الجمهورية الإسلامية في إيران وسماع أقاويل (تصدير الثورة) بدأ المد الإسلامي بالتصاعد بشكل عام وفي المنطقة بشكل خاص، وقد تأثر العديد من الحركات الإسلامية بذلك وانبهرت بهذا المد وانتصار هذه الثورة على إمبراطورية الشاه المدعوم من الشرق والغرب تقريباً وبالذات من أمريكا، رغم وجود نوع من الحزازيات والفتور الخفي. فبدأت الحركة الإسلامية الشيعية في داخل العراق بتكثيف نشاطها السياسي وتحركاتها وخصوصاً لما كان معروفاً عن علاقة الإمام الخميني بالمرجعيات الدينية الشيعية العراقية ومنهم قادة حزب الدعوة والآخرين الذين كانوا قد اتخذوا قرار مقارعة الظلم الطائفي والمذهبي وغير ذلك المتبع بحقهم من قبل السلطة الحاكمة منذ مجيئهم للحكم عام ١٩٦٨. وبسبب فقدان الساحة السياسية العراقية للنشاط المعارضي السلمي والإيجابي منذ عقود من السنين بسبب عنف السلطة، فإن لغة القوة والعنف والسلاح تكون البديل حالما يكون الوقت مناسباً. وقد كانت الحركة الإسلامية الشيعية في العراق قد توصلت إلى هذه النتيجة منذ مدة بعد أن قام النظام بالعديد من الإعدامات والإعتقالات بين صفوفهم والممارسات الجائرة بحق مرجعياتهم الدينية وقادتهم وعناصرهم. وكان النظام يحاول ما أمكنه طمس معالم هذه الجرائم والحيلولة دون بث أخبارها في الداخل والخارج. لذلك فإن الشيعة في العراق ـ كما في غيره من المناطق ـ توقعوا مواقف مختلفة من الجمهورية الإسلامية ليس فقط سلباً، بل إيجاباً أيضاً كالتعاون والتنسيق بين العراق وإيران وإقامة العلاقات الجيدة وحسن الجوار وبالتالي تغيير الأوضاع السياسية وتخفيف الضغوط والمحاربة لهم. إلا ان هذه الآمال والأحلام سرعان ما تلاشت بعد صدور بعض التصريحات والأقاويل والأفعال التي صدرت من مختلف الأطراف الرسمية والشعبية في كل من العراق وإيران وكان العراق قد استقبل بعض كبار المسئولين الإيرانيين

التابعين للشاه المخلوع ولأسباب أخرى فقد دفع بالاتجاه نحو التصعيد والتوتر الشديد خصوصاً بعد رد الإمام الخميني على برقية القيادة العراقية، وتوافد الجماهير الشيعية من بعض المناطق على الإمام الصدر لإعلان الولاء له ظناً منهم ضعف موقف النظام العراقي مما زاد من غضب النظام عليه وسبب اعتقاله، فخرجت الجماهير في النجف وبعض المناطق الأخرى معربة عن سخطها وشجبها مما زاد من التوترات والمواجهات فأصدر النظام في آذار ١٩٨٠ قراراً يقضي بإعدام المنتمين والمتعاونين مع حزب الدعوة، وكان للقرار أثر رجعي، ومعلوم إن السيد الصدر كان متهماً بقيادة الحزب المذكور. نتج عن هذا القرار المزيد من التوترات والآثار السلبية والنتائج السلبية، وعلى عكس مطلب النظام فقد ظهرت جماعات وأحزاب دينية أخرى في المنطقة.

في نيسان ١٩٨٠ وعندما كان طارق عزيز يحي مستقبليه الذين احتشدوا في الجامعة المستنصرية ببغداد أثناء انعقاد (الندوة الاقتصادية العالمية) هوجم الجمع بقنبلتين يدويتين أدتا إلى قتل عدد من الموجودين وكسر ذراع طارق عزيز وجرح العديدين، وأعلن رسمياً قيام شخص يدعى سمير غلام بإلقاء القنبلتين وكونه من أصل إيراني متجنس بالجنسية العراقية، وزار صدام المصابين في المستشفى وتحدث إليهم وتوعد للانتقام. وفي اليوم التالي ذهب إلى موقع الحادث ليقسم ثلاثاً بالله: "... إن الدماء الطاهرة التي سالت في المستنصرية سوف لن تذهب سدى...". وأثناء مرور المسيرة التشييعية في اليوم الخامس من الشهر المذكور لجنازة ضحايا الحادث السابق في بعض شوارع بغداد رميت قنبلة على المشيعين بالقرب من مدرسة إيرانية. لقد تناول العديد من الجهات هذه الأحداث وكان اعتقاد الكثيرين كون هذه الأحداث من إنتاج وسيناريو وإخراج بعض الأجهزة العراقية نفسها وبتدبير مسبق، ولأسباب عديدة قد يميل المرء إلى هذا التوجه ورغم إن العكس أيضاً يكون منطقياً جداً ولا يمكن استبعاده، وربما قام البعض بكشف الحقيقة إلا إنني شخصياً لم أقف عليها لحد الآن.

فاستغل النظام هذه الأحداث ليلقي القبض على المزيد من رجال الدين الشيعة والإقدام على إعدام عدد منهم وعلى رأسهم آية الله محمد باقر الصدر الذي نسب إليه زعامة حزب الدعوة ومن المقربين من الإمام الخميني وكذلك أعدمت شقيقته (بنت الهدى) وأخذ يطالب بالجزر الخليجية الثلاث موضوع النزاع بين دولة الإمارات وإيران كما ويطالب بالحقوق القومية لعرب إيران وتنفيذ اتفاقية الجزائر، ثم أصدر الأمر بطرد عشرات الآلاف من العراقيين ومنهم اللآلاف من الكورد الفيليين الشيعة مع حجز ألاف من شباب الأخيرين والذين لا يزال مصيرهم مجهولاً لليوم، حيث قام الاخيرون في نيسان ١٩٨١بالاضراب والسيطرة على بعض حراس ومرافق سجنهم بابي غريب، وذكر في حينه بانه حضر إليهم برزان التكريتي (وكان يتولى المسئولية على جهاز المخابرات) بطائرة عمودية وقوات خاصة ضخمة ليتحدث إليهم بالكلام البذئ والسب مما دعى بأحد هؤلاء المحتجزين للرد عليه ولطمه بالنعال على وجهه مما دفع برجال حمايته لفتح النار وقتل البعض منهم. وكان الكثيرون من الذين طردوا من العراق أصحاب ثروة وعقارات وأعمال وشركات وتجارة ووظائف بعد أن أصدر النظام عام ١٩٨٠القرار رقم ٦٦٦ القاضي باسقاط الجنسية العراقية عن كل مواطن من أصل أجنبي وأعتبر غير موال للوطن والشعب و(الثورة). فطرد هؤلاء بحجة كونهم إيرانيوا الأصل أي التبعية الإيرانية ومنعوا من التصرف بأموالهم وأملاكهم وجردوا من كل ما يملكون وتم رميهم داخل الحدود الإيرانية، وتم توزيع الأملاك والأموال على المتنفذين من منتسبي الأجهزة القمعية بشكل جزافي وعلى شكل منح أو عن طريق إضفاء نوع من (الشرعية القانونية المزيفة كمزاد علني صوري) ليتم شراؤها من قبل أشخاص محددين مسبقاً وبأبخس الأثمان.

بدأت المناوشات الحدودية وضرب المخافر وعمليات تفجيرات في داخل إيران، وصعدت الحملات الإعلامية بين قائدي البلدين الذين يشتركان بالكره الشديد لبعضهما لأسباب عديدة. إلا إن أكثر ما أجج النار

والتوتر بين البلدين كان الرد الصادر من الإمام الخميني على برقية القيادة العراقية بمناسبة الاستفتاء على الدستور الجديد في إيران حيث وصفهم في رده بالمشركين أو الكفار. وقد أخطأت حسابات الطرفين وخسرا رهاناتهما ولم تتحقق توقعاتهما بعد أن أفلتت زمام الأمور وقامت الحرب بينهما في أيلول ١٩٨٠. فشهد يوم ٤ أيلول بعض الاعتداءات العراقية على المناطق الحدودية الإيرانية ثم في ٩ أيلول توسعت الحالة حيث تبنى الجيش العراقي عملية عسكرية واسعة سميت ب (عملية صدام حسين) بحجة استعادة بعض المناطق التي سبق وأن تنازل عنها للشاه بموجب اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥، وشمل الهجوم بعض المدن والقرى داخل إيران وسقطت القنابر والقنابل على بيوت ورؤوس المدنيين من أهالي تلك المدن وهم يتناولون الفطور الصباحي، ونجا من تمكن من الهرب والبقية من الأحياء تم أسرهم، واستمرت المعارك والقتال باستخدام القوات البرية ومشاركة القوة الجوية. وبعد أن استولى العراق في تلك العملية المباغتة على مناطق شاسعة من الأراضي الإيرانية، وفي يوم ١٧ أيلول حضر صدام إلى المجلس الوطني العراقي ليعلن إلغاء اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ وعودة شط العرب إلى السيادة العراقية التي سبق وأن تنازل عنها للشاه. وقد كانت الخطة العراقية للهجوم أن يكون مباغتاً وسريعاً وقوياً وواسعاً ومؤذياً لحمل الجانب الإيراني على قبول التفاوض و التنازل والتسليم بالشروط العراقية، إلا إن الجانب الإيراني رفض ذلك وخاب ظن الجانب العراقي الذي أعلن وقف إطلاق النار من جانبه شريطة قبول إيران بشروطهم، وتكرر ذلك إلا إن الإيرانيين كانوا يرفضون ذلك في كل مرة رغم إن العراق كان في كل مرة يصعد من قوة هجوماته ويمارس مزيداً من الضغط العسكري وسقط بأيدهم عدد من المدن المهمة الإيرانية بضمنها المحمرة ومحاصرة عبادان وسقوط أكثر من مائة وخمسين طائرة حربية إيرانية خلال الأيام الأولى من الحرب حيث كان التفوق العسكري العراقي في البر والجو واضحاً جداً في البداية. وقد أساء الإيرانيون تقدير الأوضاع العسكرية كما

وأساءوا استخدام القوة الجوية وضحوا بها منذ البداية مما كان له الأثر البالغ على عموم مجريات الحرب في سنواتها الثمانية بحيث لم يعد لإيران أي تهديد أو غطاء جوي، وفي أواسط الثمانينات تمكنوا من استخدام بعض الصواريخ البعيدة المدى ولكن تأثيرها كان محدوداً وكثيراً ما كانت تخطئ الهدف أو يؤثر على مسارها واتجاهها أو لا تنفجر أو لا تسبب أية أضرار لإصابتها لهدف أو أرض جرداء أو سقوطها في الماء. إلا إن حراس الثورة أبدوا شجاعة فائقة أدهشت النظام العراقي إضافة إلى هؤلاء الفدائيين الصغار من طلاب المدارس وغيرهم الذين كانوا يمشطون حقول الألغام العراقية ويفجرونها بأجسادهم وأرواحهم. ولا نريد الدخول في التفاصيل ودقائق أمور هذا الحرب والتحليلات فليس هذا مجال هذا البحث.

لقد طالت أيام وأشهر وسنوات الحرب على غير توقع صدام وأزلامه، فلجأوا إلى المزيد من سحب المواليد للانخراط في الجيش كقوات احتياطية وأخذوا يقدمون المشجعات والامتيازات لطلاب الكليات والمدارس العسكرية والقوة الجوية وصنوف القوات المسلحة المختلفة للانضمام إليها، وأوقفت المشاريع والاستثمارات ووجهت جميع الجهود المادية والمعنوية للمجهود الحربي، وفتحت أبواب التطوع، واتخذت الإجراءات المشددة و الإجبارية لانخراط الناس بجميع الفئات العمرية الذين خارج القوات المسلحة في ما سمي ب(الجيش الشعبي) تحت اسم التطوع الاختياري في الوقت الذي مورست الضغوطات والملاحقات والعقوبات المشددة وبأساليب مختلفة لإجبار الناس وحشرهم في تلك المؤسسة. فمثلاً في بعض مناطق كوردستان تم جمع الناس في وقت ومكان محدد وألقيت عليهم الخطب الوطنية الرنانة والكلمات الحماسية لدفعهم للتطوع، ولما عجزوا عن العثور على أي متطوع اضطروا سلوك طريق آخر فيه الكثير من الحساسية الأخلاقية حينما دعوا من هو شريف إلى طرف ومن يعتبر نفسه غير شريف إلى طرف آخر وبالطبع فإن الطرف الشريف كان يعني قبول التطوع، ورغم ذلك فلم يفلحوا في العثور على أي متطوع،

حيث ردوا عليهم بأنهم يختلفون معهم في فهمهم لمعنى مثل هذه الكلمات والعبارات.

كانت بداياتها الأولى ولم تظهر الحاجة الماسة لمزيد من القوات حينما حدثت حالة فريدة معروفة إذ دعا صدام عدداً كبيراً من الكادر المتقدم في حزبه إلى اجتماع مغلق وبعد التحدث إليهم فتح باب التطوع في الجيش الشعبي والقتال، فأبدى عدد قليل منهم (وفيهم من الذين لهم صلات عائلية قريبة معه ويدركون قلة خطورة الأمر بالنسبة لهم) عدم الرغبة في التطوع، فأسمعهم الكثير من الكلام البذيء و التهديد والوعيد كما وهدد بقطع كل من يسرب ما جرى في ذلك الاجتماع إلى أربع قطع، إلا إنه وخلال أيام قلائل كانت أشرطة الفديو المسجل عليها كل ما دار في الاجتماع صوتاً وصورة تتحول من شخص إلى آخر لمشاهدتها، ربما كان صدام نفسه وراء هذا التسريب عمداً لغايات في نفسه أو لإشاعة الخوف والرعب في نفوس المسئولين البعثيين.

بشكل عام اضطر الناس طيلة سنوات طويلة عدة اللجوء إلى مختلف الوسائل والأساليب المشروعة وغير المشروعة للتهرب والتخلص من هذه المؤسسة ولأسباب عديدة ومتباينة، عدا المسئولين البعثيين بمختلف درجات مسئولياتهم الذين أصبحوا يلاحقون الناس أينما وجدوا سواء في بيوتهم أو أعمالهم أو في الطرقات والشوارع، حيث كانت المنطقة تحاصر فجأة وتقطع السير فيها ويتم القبض على الناس، أو كانوا يترصدون للأشخاص ويلقون القبض عليهم وينقلون إلى المقرات الحزبية حيث يتم تجنيدهم بعد أن يسجل أسماؤهم حيث لا يمكن بعد ذلك التنصل أو الهرب فالقوانين العسكرية الصارمة كانت تطبق بحقهم، ويعرضون على شاشات التلفزيون على إنهم متطوعون إختياريون. كانوا يحرجون أمام العدسات بقول الزور والكذب والنفاق والدبكات والهوسات. أما الذين كانوا ينفذون تلك العمليات فقد استفادوا من عدة جهات من هذه العملية سواء بإنقاذ أنفسهم منها أو حماية أنفسهم وأفراد عوائلهم أو بالحصول

على المزايا والمكافئات والمكاسب سواء من الدولة أو من الحزب بصور مختلفة أو من الناس الذين اضطروا لشراء حريتهم دفع مبالغ على شكل رواتب شهرية مقطوعة لهؤلاء المسئولين لحمايتهم والحيلولة دون إشراكهم وهكذا. إلا إن طول أمد الحرب فرضت مشاركة البعثيين أيضاً في الجبهات القتالية إضافة إلى بعض المهمات التي بقيت مناطة بهم في المدن، وقد أفرز الحرب عن قتل عشرات الآلاف من هؤلاء. ولما كان العدد الذي يقبض عليه ويجبر على المشاركة كبيراً فإنهم كثيراً ما كانوا يلزمون أصحاب المطاعم بتقديم وجبة غذاء أو عشاء مجاناً للمجموعة التي كانت تتألف عادة من المئات، ولا يملك صاحب المطعم خيار الرفض خشية القبض عليه وإلزامه بالمشاركة حتى لو كان مشاركاً في السابق. كما إن وسائط النقل الصغيرة منها أحياناً والكبيرة عادة كسيارات الحمل والباصات الكبيرة والصغيرة كانت تسخر وبالمجان لخدمة هذه المؤسسة، ومن ثم أصبح لزاماً عليهم جميعاً المشاركة في تقديم الخدمات المجانية بشكل منتظم، وتقدم لهم في بعض الأحيان نوع من التعويض الغير مناسب بتاتاً أو إعفاء الشخص من المشاركة الشخصية في الانخراط فيها. وأصبح الاشتراك في الجيش الشعبي من المسائل الأساسية إلى حد ما في الحياة ويسجل نقاط لصالح المشارك عند مراجعته لدوائر الدولة أو القبول في المدارس والكليات والتوظيف وما شاكل ذلك سواء بالنسبة للشخص أو لأولاده وكذلك الحصول على بعض المواد المتوفرة فقط لدى الجهات الرسمية أو المواد الغذائية.

عموماً خلقت هذه المؤسسة ونتائج أعمالها وممارساتها جراء الحرب مأساة حقيقية لعموم المواطنين في الحياة الاجتماعية والمعيشية وفي العمل والسلوك والأخلاق خاصة وان غالبية الرجال رحلوا إلى جبهات القتال وتركت مئات الآلاف من النساء والبنات والأطفال دون إشراف و معيل أو راتب أو عمل وأصبحن فريسة للذئاب من أزلام النظام وبعض التجار والأغنياء وغيرهم، وارتفعت نسبة الطلاق عالياً عدا نسبة الأرامل المخيفة

والانحراف عن السلوك القويم والتسبب في التسيب والتشرد، كما وتم الاعتماد كثيراً على العنصر النسائي في الدوائر والمؤسسات والأعمال وكذلك في التظاهرات والمسيرات الإجبارية التي كانت تجري بشكل مستمر في شوارع المدن بالمشاركة الإجبارية أيضاً لطلاب الكليات والمدارس بمراحلها المختلفة دون الاكتراث للنتائج السلبية وتأثيراتها الكبيرة على الإنتاج والعمل والدراسة والتعليم وغير ذلك من مساوئ. وكانت هذه المؤسسة وممارساتها موضع انتقاد وغضب الغالبية من الشعب الغير قادر على التعبير حتى عن المشاعر والأحاسيس الصادقة ومعاناته، وإنه غير قادر حتى على توجيه اللوم المجرد أو النقد البناء.

نتيجة لكثرة أعداد الهاربين والمتملصين وانتشار ظاهرة الاختفاء وعدم الالتحاق المتصاعد أخضعت هذه المؤسسة لقوانين وقرارات العقوبات العسكرية الغاية في التشدد بحيث غياب يوم واحد من الدوام كان يمكن أن يؤدي إلى الإعدام.

لقد وصلت الحالة إلى إن حوالي خمسة عشر مواليداً في آن واحد كانوا في الخدمة الإلزامية والاحتياط في القوات المسلحة، فشكل كبار السن وحتى من هم في سن التقاعد نسبة كبيرة في الجيش الشعبي. وكانت الرواتب التي تدفع للأفراد في الجيشين النظامي بنوعيه والشعبي لا تسد مصاريفه الشخصية وأحياناً مصاريف المواصلات جيئة وذهاباً وقت تمتعه بالإجازة، من ناحية أخرى انتشرت ظاهرة تقديم الهدايا والرشاوى للضباط كبارهم وصغار رتبهم للحصول على الإجازات الرسمية أو الغير المستحقة، وقد وصل الأمر إلى إن نسبة الضباط النزيهين بمختلف رتبهم ومناصبهم ضئيلة جداً رغم الرواتب العالية والمكافئات السخية جداً والهدايا كقطع الأراضي والسيارات ومكافئات الشارات وأنواط الشجاعة التي كانت تمنح إليهم بالدرازن أحياناً حتى ولو دون استحقاق خصوصاً لكبار الضباط، إلا إن الجشع وانعدام الضمير وفقدان القيم والخلق الرفيع طغت على كل مشاعر الإنسانية، ناهيك عن خرق القوانين والتشريعات، وأصبحت من

المسائل العادية جداً بيع الإجازات وأوراق عدم التعرض لدرجة إن الضباط كانوا يطلبون من بعض جنودهم المتعاملين معهم عدم الحضور إلى الوحدات العسكرية عند انتهاء إجازاتهم بل كانوا يرسلون لهم إجازات جديدة أو يجلبون لهم معهم عند مجيئهم بمهمة أو إجازة وكل ذلك مقابل ثمن كانت تصل أحياناً إلى بناء دار كاملة للضابط على نفقة ذلك الجندي المتمكن مادياً أو تقديم سيارة فاخرة أو بستان كهدية وما إلى ذلك. أما الفقراء فكان المئات والآلاف منهم يقتلون يومياً في هذه الحرب السخيفة التي لم تكن للشعب فيها ناقة ولا جمل.

كان صدام يستعد لعقد قمة دول عدم الانحياز في بغداد كي يتولى الرئاسة وتقرر عقدها في عام ١٩٨٢ وبدأ ببناء القصور الفخمة والفنادق والدور الخاصة لإقامة الرؤساء وكبار الشخصيات التي تحضر للمؤتمر وقاعات مهيبة للمؤتمرات وعلى وجه السرعة وصرف مئات الملايين من الدولارات في هذا المجال حيث قامت الشركات الأجنبية ببنائها وبتكلفة مضاعفة، إلا إن نشوب الحرب مع إيران فيما بعد حال دون عقده في بغداد فكانت ضربة نفسية بالصميم لصدام الذي بنى الكثير من الأحلام للتباهي في هذا المؤتمر. وأثر كثيراً على نفسيته.

تأثر العلم والدراسة في المدارس والكليات بهذه الأوضاع بدرجة كبيرة فلم يعد الاهتمام كثيراً بذلك إذ ان جميع الخريجين في السابق وعلى الدوام سيقوا إلى جبهات القتال وأغلبهم كجنود وغير مدربين أو بتدريب ضئيل جداً، ويعاملون أسوأ معاملة من قبل مراتب وضباط صف أو الضباط ولم تحترم علومهم وثقافاتهم وشهاداتهم عدا إنسانيتهم وحقوقهم إلا قليلاً، ويتعرضون للموت والقتل لقلة خبرتهم القتالية ولسوء الخطط العسكرية أحياناً، ولشراسة الحرب والأسلحة الفتاكة المستخدمة. فكان كبار الضباط يدفعون بعشرات الآلاف من الجنود وصغار الضباط وبعض الرتب العالية إلى محرقات الحرب اليومية دون اكتراث لمصيرهم، وبخطط هجومية أو دفاعية غير محسوبة النتائج على صعيد الأضرار

البشرية والمادية حيث كان الجبن وانعدام الضمير وإرضاء القيادة المتمثلة بشخص صدام نفسه الذي كان يتدخل في جميع الأمور والخطط ويسيرها مثلما يرتئيها دون تقبل معارضة أو نقد، والطمع في المزيد من المكافئات والترقيات والهدايا السخية التي كان صدام يمنحها لأمثالهم من بين أسباب تصرف هؤلاء القادة العسكريين دون أي وازع، فأصبحت ظاهرة إعادة جثث أو بعض القطع من جثث المئات والآلاف من القتلى يومياً من الظواهر المألوفة عدا الذين كانوا يقعون أو يوقعون أنفسهم في الأسر، أما المفقودون فحدث بلا حرج أيضاً. وكانت جبهات القتال تزداد سخونة بوجود صدام أو وزير دفاعه، وتتوالى سقوط الآلاف تلو الآلاف من شباب العراق قتلى وجرحى ربما دون تحقيق حتى أي هدف عسكري تافه آني مخطط له أيضاً في تلك المحرقة القذرة، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر محاولات استعادة الفاو ومعارك كرد منديل (كرد مند) وهي قمة جبلية حدودية قرب حجي عمران ذهب فيها أكثر من مائة ألف قتيل من الطرفين والعديد منها غيرها. وفوق ذلك كانت فرق الإعدامات تستقر دوماً خلف خطوط الهجوم أو الخطوط الأمامية لقتل كل من يحاول الانسحاب أو الهرب أمام العدو المقابل وشهدت هذه أحياناً عمليات تصفية حسابات شخصية أيضاً أثناء الهجوم والتقدم أو الدفاع. وكان الذين يقتلون لهذا السبب يوصمون بالجبن والخذلان وعار الهزيمة ويمنع إقامة شعائر الجنازة ومراسم العزاء على ذويهم ويحرمون من جميع الامتيازات والمكافئات التي كانت قد قررت لعوائل الشهداء ومنها الدور أو قطع الأراضي السكنية والسيارات والمكافئات النقدية وغيرها من الامتيازات التي شجعت البعض من فاقدي البصيرة والضمير والإنسانية من إجبار أولادهم وإخوانهم وأزواجهم للوقوف ضد رغبات ومحاولات هؤلاء في عدم المشاركة أو عدم الاستمرار في المشاركة في هذه المحرقة الكبيرة. ولذلك أسباب لا تخلو في كثير من الأحيان من الطمع في الامتيازات والمكافئات بجانب حالة الخوف الرهيب من ملاحقات أزلام النظام وأجهزته التي لا

ترحم ليس الشخص المعني فقط، بل حتى أفراد عائلته وأبيه وأشقاءه. وعمدت الأجهزة المختصة بتنفيذ إعدام الهاربين أو المتخلفين أحياناً رمياً بالرصاص في منطقة سكنه بعد أن يستدعى الناس ليصفقوا لعمليات التنفيذ، وكانوا يكلفون أحياناً ذوي الشخص أو المنظمة الحزبية في المنطقة لأداء مهمة التنفيذ، ويلزم ذوي الضحية دفع ثمن الطلقات النارية التي استخدمت فيها والامتناع عن إقامة شعائر التعزية والفاتحة، كما ومنع الأهل والأصدقاء والغير لتقديم التعازي وألا ينالوا عقاباً صارماً كالحجز والسجن أو الطرد من العمل وغير ذلك، وهذا ما حصل لبعض كبار المسئولين حتى في الدولة والحزب حيث أعدموا بسبب تقديمهم التعازي لذوي بعض رفاقهم الذين اعدموا لأسباب أخرى لا الحرب.

وشهدت هذه الحرب بأوامر وقرارات مستعجلة وفورية من صدام ودون اعتبار لقوانين الحياة والحرب وفنونها إعدام العديد من خيرة كبار الضباط الذين تباهى بهم وامتدحهم كثيراً لأدائهم خدمات كثيرة وأرواح مئات الآلاف من الشباب للقيادة العراقية، وحققوا نجاحات باهرة وانتصارات عظيمة لصالح النظام في هذه الحرب ونالوا أكبر وأحسن وأثمن الأوسمة والأنواط والمكافئات بعد تلك النجاحات العسكرية، ثم أعدموا على حين غرة لوقوع خطأ عسكري منهم ربما كان بسيطاً أو لوشاية أو لإخفاق عسكري لا دخل لهم بها، واعتبروا خونة وجبناء ومتخاذلون وحرموا من جميع الحقوق والمكافئات، ثم بعد مدة من إعدامهم وحينما يهدأ غضب القائد ويعود إلى رشده أو يتحقق من المسألة ويكتشف خطأ وظلم القرار وبعد أن تكون الحشرات والديدان والبكتريا قد نبشت رفاتهم تحت التراب تعاد لهؤلاء حقوقهم واعتبارهم وإدراجهم ضمن عنوان (ضحايا غضب القائد) الذي أصبح بمثابة قانون لتزايد عدد المشمولين به.

رغم كل هذه القوانين والقرارات والعقوبات الصارمة والإجراءات المشددة وتسخير كل الطاقات الهائلة لملاحقة الهاربين والمتخلفين من الخدمة العسكرية بجميع أنواعها كانت نسبة أعداد هؤلاء في ارتفاع

مستمر وكان ذلك يسبب الكثير من المشاكل للنظام مما تضطر السلطات معها بين آونة وأخرى إصدار قوانين عفو عام عنهم لحملهم على تسليم أنفسهم والانخراط أو العودة إلى الوحدات العسكرية، وهذا ما دعا النظام فيما بعد إلى التمييز في العقوبات أو العفو بين الهارب لأول مرة أو العائد أي الهارب لأكثر من مرة. وتعددت حالات وعدد مرات إصدار العفو حتى بالنسبة للسجناء وخاصة غير السياسيين للاستفادة منهم وزجهم في جبهات القتال، أما بالنسبة للسجناء السياسيين فكان الأمر عكسياً حيث كانوا يعمدون إلى قتل هؤلاء وخاصة المحكومين بالإعدام الذين لم يتم التنفيذ بحقهم. فكانوا يعمدون في ليلة صدور قرار العفو إلى تنفيذ أحكام الإعدام كي لا يبقوا على الحياة. وهناك حالة معروفة حينما أصدر وزير الدفاع نائب القائد العام للقوات المسلحة وهو نفسه ابن خال وخال أولاد الرئيس في عين الوقت عفواً عاماً عن جميع الهاربين والمتخلفين وفق صلاحياته (أو ربما بالتشاور مع صدام نفسه) بحسن نية (أو ربما بسوئها). وعلى أثره سلم الآلاف من هؤلاء أنفسهم وأودع الجميع في السجن ابتداء وأعدم الكثير منهم بزعم إن وزير الدفاع لا يملك هذه الصلاحية القانونية. أو ربما كان لكسر شوكة المذكورالذي كان يتمتع بحد من الشعبية بين العسكريين. وهكذا نصبوا هذا الفخ القذر لآلاف الشباب ودون أي اعتبار لشيء، وكان ذلك سبباً لفقدان الثقة التامة بالنظام وقراراته بالعفو وغيرها من القرارات.

ومن الأمور المرعبة التي رافقت هذه المرحلة تشجيع صدام ونظامه على ارتكاب جرائم فظيعة كاستقباله وترحيبه ومدحه وتشجيعه ومن خلال العرض على شاشات التلفزيون لأب زعم إنه أقدم على قتل ولده بيده بالمسدس بسبب رفض الولد العودة إلى وحدته العسكرية ورفضه للحرب، ودون أية مسائلة أو ملاحقة قانونية حتى ولو صورية لذلك الأب الذي أقدم على هذه الجريمة الشنيعة، إضافة لحيازته سلاح ناري دون ترخيص وكأن البلاد يعيش في عصر الغاب دون محاكم وقوانين وأنظمة وحتى مبادئ

إنسانية سواء أكان الزعم أو السبب المعلن حقيقية أو غير حقيقية. أو كتحريض الناس على الوشاية والتجسس على البعض وأقرب المقربين مع منح المكافئات للمتعاون أو إيقاع العقوبات في حالة الإخفاء. أو تحريض النساء بل وسن القرارات التي استوجب بموجبها على الزوجات طلب التفريق من أزواجهن الذين يصرون على الهرب أو التخلف من الخدمة العسكرية والإخبار عنهم. كما وإن التلفزيون كان يقوم بعرض بعض الأمهات أو الآباء الذين يستقبلون جنازة ابنهم الثالث أو الرابع أو ربما الخامس من هذه الحرب وهم يهلهلون ويرقصون أثناء زيارة صدام لهم ويهتفون بحياته وإفداء أرواح أولادهم له وهو يغدق بالأموال عليهم. من الواضح قيام بعض الأجهزة وكذلك وسائل الإعلام بفبركة وإنتاج وإخراج بعض المشاهد و كتابة بعض السيناريوهات وعرضها وغيرها من مثيلاتها الغير حقيقية على الجمهور كإحدى وسائل غسل الأدمغة والدعاية والتضليل حيث هناك العديد من المواقف الأخرى المناقضة لتلك لا يتم عرضها بالطبع، كما حصل مع العديد من محاولات اغتيال صدام التي لم يكن حتى مجرد تناولها مسموحاً بها وغائبة عن وسائل الإعلام.

كانت هناك ظاهرة أخرى بحكم خصوصيات كوردستان ووضعها ألا وهو رفض الشباب الكوردي بشكل عام الانخراط في الجيش والمشاركة في الحرب وخاصة بعد أن اشتدت وطال أمدها ولا يرونها حرباً شريفة أو مقدسة أو عادلة ولأسباب عديدة، وهم أساساً كانوا يرفضون هذا النظام في داخلهم أو على قدر إمكانية الشخص للإعراب عن اعتقاده والتصرف البعيد عن الخوف والملاحقة والعقاب الشديد. فاضطرت السلطات إلى إتباع سياسة فيها الكثير من المرونة تجاههم وإصدار مختلف القرارات في سبيل إبقاء هؤلاء في بيوتهم ومدنهم ومناطقهم الخاضعة للسلطة، وإن لم يشتركوا في القتال ولكن على الأقل الاستفادة منهم في غير الحرب وجبهات القتال وعدم التسبب في دفعهم إلى الطرف المضاد أو الجبال والالتحاق بالمسلحين المتواجدين هناك والذين يحاربون النظام، أو

المشاركة في الحرب ضمن الجبهات الشمالية. بالطبع هذا لا يعني إن الشباب الكوردي لم يشارك في الحرب، لا بالعكس فإنهم أجبروا على تقديم الكثير من الأرواح والأسرى والمفقودين والجرحى والمعوقين، ولكن تدريجياً تغير الوضع واختلفت الأمور، وإن السلطات الحكومية أيضاً رأت من جانبها لهذه الحالة إيجابياتها بالنسبة لها ومن وجهة نظرها وخاصة في إبعاد هؤلاء عن القتال والعلوم العسكرية وتعلم الدروس والفنون القتالية والحربية النظامية وغير النظامية واستخدام الأسلحة والآليات وما شابه ذلك. ومن هذه القرارات على سبيل المثال أيضاً لا الحصر بعض القرارات التي كانت تقلص مدة الخدمة أو الخدمة في مناطقهم أو أحياناً إعفائهم من أداء الخدمة أو الإكثار من تشكيلات ما سميت ب (أفواج الدفاع الوطني) في المدن والمناطق الكوردية واعتبرت الخدمة في هذه الأفواج مجزية للخدمة العسكرية الإلزامية والاحتياط. وقد شارك أغلب هذه الأفواج مع الجيش في بعض المعارك والقتال سواء ضد القوات الإيرانية أو القوات الكوردية التي كانت تقاتل ضد الحكومة. ومنح صدام عدداً من هؤلاء أمراء الأفواج خصوصاً من رؤساء العشائر العديد من الأوسمة الرفيعة والأنواط دليل البسالة والشجاعة وللإعلام والمزيد من شق الصف الكوردي ولحث الآخرين، حتى إنه أصدر قراراً لمنح أفراد وأبناء بعض هذه العشائر كالسورجية والزيباريين وغيرهما أعداداً مفتوحة للقبول في الكليات والمدارس العسكرية وإعفائهم من شرط التزكية المطلوبة من دوائر الأمن والمؤسسات الحزبية للقبول فيها. ولقد استفاد أمراء هذه الأفواج وهم في الغالب من الأغوات وشيوخ ورؤساء العشائر وبعض الأشخاص التابعين للمؤسسات القمعية أو المقربين من العائلة الحاكمة أو من أتباعها، كما واستفاد أيضاً ضباط الجيش الذين نسبوا إلى تلك التشكيلات حيث كانوا يغالون في عدد أفراد الفوج لدرجة كبيرة وحتى باستخدام أسماء وهمية ويحصلون على رواتب شهرية منتظمة بمئات الآلاف من الدنانير دون أن يكون لدى أغلبيتهم عشر العدد المسجل في أحسن حال، وحتى الأنفار

الحقيقيون نادراً ما كانوا يقبضون شيئاً من تلك الرواتب إلا إذا كانوا يلتزمون بالدوام والواجبات وهو كانوا في العادة قلة. كان البعض منهم يدفع إضافة على راتبه مبالغ أخرى مقابل تركه في سبيل حاله وعدم تكليفه بأي واجب أو عدم مطالبته بالحضور، أو لتزويده بأوراق عدم التعرض التي كانت بمثابة الإجازات الدورية الرسمية. كان لكبار الضباط والمسئولين المرتبطين بالموضوع حصة من هذه المكاسب الشهرية المنتظمة المعروفة الهائلة، وإذا جاء مسئول جديد وليثبت حصته أو إذا أراد أحد القدماء مزيداً من المال أو لسبب آخر كأن يكون بناء على طلب من السلطات العليا أو غير ذلك عمدوا إلى إجراء التعداد على هذه الأفواج بعد أن يتم الاتفاق والتنسيق بينهم وبين أمراء هذه الأفواج وضباطهم وتبليغهم وترتيب الجدول الزمني المريح والتفنن في عملية تكملة العدد في اليوم المحدد للتعداد بحيث يستطيع الفرد الواحد أن يحضر في أكثر من تعداد ولأكثر من فوج وبأسماء مختلفة. فكانت عملية تجارية مربحة كبيرة أكثر مما كانت عملية سياسية أو عسكرية.

انخرط الكثير من الشباب الكوردي في هذه التشكيلات بحكم الإضطرار والتخلص من العقوبات الصارمة بحق الهاربين والمتخلفين من الخدمة العسكرية كما أسلفنا. ووقف البعض من هؤلاء موقفاً مشرفاً ضد الحكومة عندما قامت في الثمانينات بترحيل سكان الكثير من المدن وآلاف القرى الكردية وتدميرها، ومن الأمثلة الشاخصة في هذا الصدد الموقف المشرف لهؤلاء من سكان راوندوز الذين حاصروا المسئولين الحكوميين عسكريين ومدنيين وحزبيين وحماتهم وأعلنوا استعدادهم للقتال والموت من أجل بقاء مدينتهم، ثم أطلقوا النار على أول سائق حاول بمكينته هدم أول بيت وأردوه قتيلاً أمام الحضور الرسمي والشعبي الذين أجبروا على التخلي عن الهدم والرضوخ لمطالبهم وبقيت راوندوز التي كانت في زمن سابق عاصمة لإمارة سوران الكوردية المشهورة في المنطقة خنجراً في خاصرة النظام وشجعت مناطق أخرى على الحذو حذوها، مما

دفع بالنظام وبعد مرور فترة من الزمان على ذلك الحادث أن تقدم وبحملة كبيرة مفاجئة على جريمة نكراء بأن ألقت القبض على مئات من سكان المنطقة ومن ثم وبعد تدخلات كثيرة اختارت عدداً من الشباب واحتفظت بهم ولم يعودوا إلى اليوم ولا يعرف بالضبط شيئاً مؤكداً حقيقياً عن مصيرهم وأخلت سراح الباقين. وفي شقلاوة، المدينة الأخرى التي وقفت بوجه الترحيل بعد رواندوز فقد قتل النظام فيها أكثر من خمسين شاباً بعد مدة من الزمن في إحدى جرائم النظام البشعة المعروفة. كما وحصلت غيرها من الجرائم في غيرهما من المدن والمناطق مما أدى إلى قيام انتفاضة من تظاهرات طلابية وشبابية وعمالية وإضرابات كبيرة في بعض المدن خصوصاً في أربيل ورواندوز وشقلاوة وسيد صادق وحلبجة عام ١٩٨٧ وأحرقت ومزقت صور صدام والشعارات واللافتات الحكومية المعلقة وهتفت بسقوط صدام ونظامه، وقد استخدم العنف الشديد والسلاح في التفريق وألقي القبض على المئات وأعدم الكثير منهم وشهد العديد من مدن كوردستان عمليات فدائية ضد أزلام النظام وزبانيته.

وفي عملية بذيئة منحرفة وكوسيلة لإلهاء وإفساد الشباب من جهة، ومن الجهة الأنكى والأرذل لنشر الرذيلة والفساد الأخلاقي في منطقة كوردستان فقد أقدمت السلطات الحكومية على خطوة نادرة في السوء حينما فتحت بعض الملاهي الليلية في بعض المناطق السياحية بكوردستان كمصيف صلاح الدين وشقلاوة على سبيل المثال وزج العشرات من بنات الهوى من العراقيات والاجنبيات فيها مع السماح بوجود غرف خاصة في نفس المباني لممارسة روادها العمل الفاحش معهن لقاء مبالغ، وتم ذلك في وقت لم يكن لذلك العمل مثيل حتى في كبريات المدن العراقية بهذا الشكل العلني والمسموح. إلا ان هذه الأوكار لم تدم طويلاً حيث هوجمت هذه البؤر من قبل بعض العناصر المسلحة وتم إحراقها وإنهاؤها نهائياً.

كان الوضع في كوردستان أفضل من غيرها من المناطق العراقية في بعض الجوانب، وقد شهدت العديد من مدن الجنوب وكذلك بغداد نفسها

والموصل وأحياناً بعض مدن الوسط أيضاً بعض الأحداث والتوترات وخاصة عدة محاولات لاغتيال صدام ومن أبرزها في منطقة الدجيل عام ١٩٨٣ التي نجى منها صدام بواسطة تبديل السيارة التي كانت تقله في الطريق قبل الوصول إلى موقع الكمين، وكان التعامل معها ورد الفعل عليها عنيفاً جداً، إذ أبيد ساكني بلدتي الدجيل وبلد وهدمت المدينتان وتعرض أبنائهما خارج المنطقة أيضاً لكل الإجراءات التعسفية الظالمة. وكذلك ظهور مجاميع من المسلحين المعارضين الذين اختبئوا في بعض بساتين ومزارع منطقة الجيزاني والخالص ووقوع بعض الصدامات المسلحة بين تلك المجاميع والقوات المسلحة التابعة لنظام حكم بغداد وبمشاركة طائرات عمودية في سبيل القضاء على هؤلاء المعارضين أواسط عام ١٩٨٥.

بمرور الوقت واستمرار الحرب وتدني سعر الصرف للدينار العراقي رغم الدعم المالي العربي للعراق إضافة للدعم الدولي شحت المواد والبضائع الاستهلاكية وغير الاستهلاكية وضعفت القدرة الشرائية للمواطن العراقي العادي وانتشر الفوضى في الإدارات وكذلك السرقات والاختلاسات والتجاوزات، وانتشر الفقر وتردي الأوضاع المختلفة والتي حاول النظام تخفيفها عن طريق دفع ثمن بخس للدماء الغالية لشباب العراق بالامتيازات التي خصصها لذوي الشهداء والمفقودين والأسرى، وانخفضت نسبة الزواج واختل التوازن بين جنسي الذكر والأنثى وارتفعت نسبة الأرامل والأيتام بصورة متصاعدة ودون مبالاة في الوقت الذي كان قد سئل صدام مرة أواسط السبعينات من قبل صحفية أجنبية إن كان لديه وقت لأولاده فأجاب بما يعني إنه لا يبخل بوقته على أطفاله وعائلته، وإنه وحينما تكون طاولته مملوءة بالبريد والأوراق المهمة والمستعجلة ويدق جرس هاتفه أحياناً وتخبره ابنته الصغرى باشتياقها إليه مثلاً فإنه يترك كل تلك الأعمال ويذهب إليها ليقضي بعضاً من الوقت معها أو ليفسحها. لا غبار على هذا العطف والمسئولية الأبوية، لكن الغبار الكثير يأتي من كونه في محل الأب لكل أطفال العراق بحكم مسئوليته، لا بل لعموم الشعب صغاراً وكباراً ولم

يتصرف ضمن هذا الواقع وتلك المسئولية.

واضطر النظام إلى إصدار بعض القرارات وإجراء تعديلات على بعض القوانين كقانون الأحوال الشخصية وتبني بعض المواقف الجديدة التي أفرزتها الحرب والتي كانت قد منعت في السابق كالسماح بتعدد الزوجات أو تقديم مشجعات للزواج من أرامل الشهداء والمفقودين وحتى الأسرى وانتقال ارث الشهيد الذي حرم من جميع حقوقه السياسية وحتى الكثير من الحقوق الأخرى وأجبر على قبول هذا المصير لينعم أشخاص آخرون من بعده بثمن دمه الذي لم يستفد هو ذاته منه في حياته ومنهم من هو غريب عنه تماماً كزوج أرملته، وغيرها من القرارات التي تسببت بسبب ضخامة عدد هؤلاء وطول مدة الحرب وخاصة ما خصت المفقودين والأسرى في الكثير من المشاكل الاجتماعية والحقوقية كمسائل الطلاق والتفريق والزواج والإرث والحقوق والظهور المجدد لبعض هؤلاء بعد حصول بعض التغييرات الاجتماعية وخاصة زواج نساء بعض من هؤلاء بأقارب أو ربما بشقيق الزوج السابق وإنجاب الأطفال ثم ظهور الزوج السابق وهكذا. وبدأت وتيرة الجرائم في التصاعد المستمر وتعمدت السلطات في إغراق الأسواق بالكحوليات والمسكرات بدلاً من المواد الضرورية وتشجيع الناس بطرق غير مباشرة إليها كي لا يفكروا بما يجري في الوقت الذي كانت الأجهزة المختصة المختلفة مستمرة في نشاطها الواسع في عمليات القمع السياسي والتطهير العرقي للعناصر التي لا تعتبرها موالية لها أو للكورد بالدرجة الأساس بترحيلهم من بعض المناطق الكوردية الحساسة وبالدرجة الأولى في كركوك وخانقين وأطرافهما وأطراف الموصل وغيرها وإحلال العائلات والقبائل الصغيرة العربية محلهم، وكانت تستغل بعض الخلافات العشائرية بين بعض الجماعات المختلفة العربية لترحلهم أو أحد الأطراف إلى تلك المناطق الكوردية. وحينما رفضت عوائل وأفراد عشيرة الشبك الكوردية في ضواحي الموصل تغيير قوميتهم في دوائر الأحوال المدنية من كوردية إلى عربية هجروا وطردوا من مساكنهم وسلب منهم

جميع أموالهم وممتلكاتهم وحتى حاجياتهم المنزلية وكانت الغالبية من أصحاب الأموال والعقارات والحيوانات و أسكنوا في سهول منطقة حرير في محافظة أربيل، وقد هرعت سكان أربيل وغيرهم القريبين منهم لتقديم المساعدات البسيطة والحاجيات المنزلية الضرورية وبعض المواد الغذائية إلى المحتاجين منهم إلا إن السلطات الحكومية سرعان ما تدخلت وضربت طوقاً حولهم ومنعت الاتصال بهم أو تقديم المساعدات إليهم وذلك لمزيد من الضغط عليهم لعلهم يوافقون على تغيير قوميتهم، إلا إن هؤلاء ورغم كل هذه الإجراءات التعسفية اللا إنسانية بحقهم ازدادوا إصراراً وتمسكاً بكورديتهم.

كانت الحرب تدمر البلاد والبنية التحتية بكل هدوء حيث سخرت وسائل الإعلام المختلفة وأجهزة الدولة وحزب البعث كل طاقاتها لإخفاء النتائج السلبية المدمرة، وكان التباهي والزهو والفرح المصطنع بالقوة والإرادة الفولاذية والانتصار المزيف والتهجم الغروري المستمر قولاً على الدول الكبرى المختلفة وعلى إسرائيل بالذات ظهرت كبالونات هوائية بعد أن استغلت إسرائيل حالة الحرب هذه لإرسال طائراتها في منتصف عام ١٩٨١وقصف المفاعل النووي العراقي الذي يقع في المدائن قرب بغداد والذي كان النظام قد بنى الكثير من الآمال عليها وصرف أموالاً طائلة لسنوات عدة في سبيل إقامتها وكان تحت الإشراف المباشر لشخص صدام نفسه، وبعد أداء تلك المهمة رجعت الطائرات الإسرائيلية جميعها سالمة دون أن تمس بشيء، كما ولم يتم اتخاذ أي إجراء بحق إسرائيل أيضاً من قبل أية جهة أو حتى الأمم المتحدة.

كانت الطاقات والإمكانيات كلها مسخرة لخدمة استمرارية الحرب مع إيران ومحاولة الانتصار الذي كان يتراءى للقيادة العراقية وكأنه قاب قوسين أو أدنى، وقد خاب أمل القيادة العراقية في قيام ثورة شعبية مسلحة عربية في داخل إيران تسلخ جزءاً من إيران وذلك بإبعاد السلطات الإيرانية لهؤلاء السكان العرب من تلك المناطق إلى مناطق بعيدة، كما خاب أمل

الآخرين الراهنين على العنصر الشيعي في إسقاط نظام حكم صدام أثناء الحرب. إلا إن الحكومة العراقية كونت لها حلقات اتصال مع بعض الحركات الكوردية المسلحة الإيرانية التي كانت تقاتل حكومة طهران من أجل حقوقها القومية وزودتها ببعض الأسلحة والأموال لبعض الأوقات واستدعت قوى المعارضة الإيرانية وفسحت المجال لممارسة النشاطات ومنها المسلحة ضد إيران والسماح لها بامتلاك مختلف أنواع الأسلحة وصولاً إلى بعض طائرات الهليوكوبتر وكذلك ببث برامج تلفزيونية. في هذا الوقت كانت بعض الفصائل الكوردية العراقية المسلحة يتواجد على الحدود الدولية المشتركة والساحة الكوردستانية الإيرانية حيث كان البعض كالحزب الديمقراطي الكردستاني يدعم حكومة طهران في حين كانت فصائل الاتحاد الوطني الكردستاني تدعم الثوار الكورد، وقد حاولت الدولتان المتحاربتان الاستفادة من هاتين المجموعتين وغيرهما، وهم بدورهم كانوا يحاولون استغلال الوضع واستثماره لتحقيق مكاسب لتوجهاتهم فشهدت الأوضاع السياسية تقلبات متعددة لم يخرج منها الكورد عموماً بشيء غير المزيد من الخسائر الجسيمة والاقتتال والدمار ونتائج أكثر دموية لاحقاً بسبب الخلافات الحادة فيما بين البعض من قياداتهم الرئيسيين. ومن المفيد أن نشير هنا إلى ما ذكر عن إتصالات كانت جارية بين قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني التي كانت متواجدة في داخل إيران تحت زعامة ادريس ومسعود البارزاني وبين الحكومة العراقية حول التعاون الثنائي بينهما ضد إيران، وفي ذلك الوقت دخلت القوات الإيرانية منطقة حاج عمران العراقية وقيل إن قوات تابعة للحزب المذكور ساهمت في تلك العملية، وكرد على ذلك قامت السلطات العراقية وفي ليلة واحدة بالقبض على أغلب رجال وشباب فخذين من البارزانيين التابعين للشيخ عثمان والشيخ خورشيد البارزانيين على الرغم من أن الفخذان المذكوران كانا على خلاف شديد على المشيخة وقيادة العشيرة مع الأخوين المذكورين وتابعيهم من البارزانيين، وبعيداً عن

حجم هذه الجريمة الكبيرة، فإنه وعلى عكس ما تصوره فربما خدمهما بإزالة ربما مشاكل مستقبلية جمة في طريق زعامة ومشيخة البارزانيين أو أوسع. كما وإن الفخذين المذكورين كانا من المتعاونين مع السلطات العراقية التي أسكنتهما منعزلين قرب مدينة أربيل وإن البعض منهم كان يتمتع بنفوذ واسع لدى السلطات الحكومية وخاصة أجهزة الأمن والمخابرات وأعضاء فيما سمي بالمجلس التشريعي لمنطقة كوردستان للحكم الذاتي وبالذات عماد ابن الشيخ عثمان الذي كان في نفس ليلة القبض عليهم يلقي كلمة من خلال شاشات التلفزيون يبدي دعمهم للحكومة واستعدادهم للدفاع عنها ويتهجم على إيران والمتعاونين معه، وكان جميع هؤلاء الرجال الذين قبض عليهم ويقرب عددهم من ثمانية آلاف رجل مزودين بأسلحة حكومية ويتقاضون رواتب شهرية حالهم حال الكثيرين من أمثالهم. وقد اقتيدوا جميعاً في تلك الليلة إلى جهة مجهولة ولم يعرف لهم مصير بعد ذلك عدا إنهم قد قضى عليهم النظام جميعاً، فكانت جريمة تاريخية في الإبادة الجماعية وهم حلفاء النظام وليسوا أعدائها، وأبرياء لم يقترفوا أي إثم، وتعرضت عائلاتهم بعد ذلك لضنك العيش ومشاكل الحياة التي لا توصف.

أقدمت الحكومة العراقية في عام ١٩٨٣ على إجراء ربما فريد من نوعه على الأقل في العصر الحديث حينما تنازلت عن السيادة العراقية واتفقت مع حكومة تركيا، أو ما يمكن أن يقال بأنها سمحت للقوات العسكرية التركية وبأي حجم كان بإجتياز الحدود العراقية وإجراء العمليات العسكرية المختلفة لمسافات كبيرة وشاسعة وملاحقة الثوار وهم من الكورد بالطبع داخل الأراضي الخاضعة للسلطة العراقية وفي أي وقت يشاء ودون الحاجة للعودة إلى السلطات العراقية، ولا تزال هذه الاتفاقية قائمة وتتذرع بها تركيا في اعتداءاتها المستمرة على المنطقة في السنوات الأخيرة حيث أصبحت عدد مرات هذه الاعتداءات الكبيرة والواسعة النطاق لا يحصى وحتى لمسافات أكثر بكثير مما ورد في تلك الاتفاقية المخزية

والمخالفة لنصوص وروح القوانين والاتفاقات والأعراف الدولية في وقت كانت الحكومة العراقية تعلم يقيناً إنها لن تدخل الأراضي الخاضعة لتركيا وإذا ما فعلت ذلك فإن تركيا ستعارض ذلك رغم وجود الاتفاقية حيث إنها من المسائل التي يصعب على غير نظام بغداد قبولها.

في حدود الأعوام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ دخلت الحكومة العراقية مع الاتحاد الوطني الكوردستاني بزعامة جلال الطالباني في مفاوضات جادة ومستفيضة بعد أن رفضت الحكومة مثل هذا الإجراء في السابق، وتم الاتفاق على العديد من النقاط ولم يبقى غير التوقيع على الاتفاقات، إلا إن الحكومة التركية تداركت الأمر في آخر لحظة حيث أرسلت وفداً كبيراً إلى بغداد لم يعلن عما كان الوفد يحمله معه، إلا إنه أصبح معروفاً إن الحكومة العراقية تراجعت عن كل ما جرى الاتفاق عليه في المفاوضات، وتنصلت من دون أي سبب أو مبرر فلم توقع الاتفاق، بسبب تلك الزيارة لذلك الوفد، وتجدد القتال بينهما حيث قدم الاتحاد دعمه هذه المرة لحكومة طهران ضد بغداد.

في حين ذكر إن صدام في فترة مقاربة لتلك الفترة قال في مجلس مصغر لا يتجاوز عدد الحاضرين الثلاث أو الأربع أشخاص: " إنه في غضون عشر سنوات ستقوم في المنطقة دولتان إحداهما فلسطينية والأخرى كردية."

الإعلام المسخر

لعبت وسائل الإعلام المختلفة وهي جميعها حكومية دورها في خدمة أهداف القيادة المتمثلة في شخص صدام وسخرت لخدمة الحرب ورفع المعنويات وإبراز الانتصارات وتضخيمها وإخفاء الإخفاقات والهزائم وإلهاء المواطنين وسبل توفيرالدعم المادي والمعنوي، خاصة التلفزيون الوسيلة الأكثر شعبية والأوسع انتشاراً وتأثيراً، وطيلة سنوات الحرب فإن القائمين على هذه المؤسسة الخطيرة لم يتوانوا عن عرض البرامج اليومية

الطويلة وفي كثير من الأحيان كامل فترة البث لنشاطات صدام فقط أو صور ولقطات وأفلام منتقاة عن القتال والمعارك الدائرة كعرض الجثث الكاملة أو الممزقة أو المحترقة لعشرات ومئات من القتلى أو الجرحى والمصابين والأسرى وكذلك صور المدن والمناطق المدمرة والآليات والأسلحة المكسرة أو المستولى عليها، إضافة إلى بعض اللقطات الإجبارية اللازمة كبعض رقصات الجنود العراقيين والهتافات والأهازيج واللقاءات وكلها عبارة عن إرسال التحيات والسلام إلى (القائد المنتصر و... الخ) والدعاء له بالتوفيق والعمر المديد والمديح والثناء عليه. أو تتضمن الأفلام زيارة صدام لجبهات القتال أو القوات في مناطق أخرى أو استقباله اليومي لعشرات ومئات الضباط والعسكريين والاستماع إلى قصص المعارك والحرب وتوزيع الأوسمة والأنواط وفي بعض الأحيان بالدرازن، وبالطبع فإن هذه الأوسمة والنياشين تحتوي على قيم مادية أيضاً لذلك فإنه كان لا يبخل بها عليهم لزيادة تشجيعهم ودفعهم للمحرقة والنار. كانت تلك العمليات اليومية المكررة ولساعات طوال تفعل فعل السم في مخ الإنسان ونفسيته، ولا أعتقد وجود عدد كبير من العراقيين يتمتعون بصحة نفسية سليمة وفق المعايير الطبية النفسية جراء تأثير تلك السموم لتلك الفعاليات ولتلك المدد والساعات الطوال وباستمرار.

كان من النادر أن تقدم هذه المؤسسة بعض البرامج النافعة أو المسلية أو الصالحة، عدا كون هذه المؤسسة ومن ورائها يدركون وجود أعداد كبيرة من التركيبات الاجتماعية المختلفة وسكنها في بغداد وضواحيها، فمثلاً على سبيل المثال ربما يقرب عدد الأكراد الساكنين فيها من ربع مليون نسمة لكن هذه المؤسسة تتجاهلهم تماماً وعلى مر السنين حتى في المناسبات الرسمية التي اعتبرت مناسبات وطنية لعموم العراق في أغلب الأحيان لا تقدم شيئاً خاصاً بالمناسبة أو بلغة هؤلاء أو من تراثهم وثقافتهم وفنونهم إلا ما ندر.

وأشغلت أجهزة الإعلام وخاصة التلفزيون بنقل وعرض عملية جمع

الأموال من المواطنين التي شجعت منذ الأشهر الأولى من الحرب والتي تمت بشتى الطرق والوسائل ومنها التبرعات الإجبارية أثناء مراجعات الناس للدوائر لأي سبب كان أو تقديم بعض الامتيازات للمتبرعين بالمال للمجهود الحربي والكثير من الطرق التي تجمع بها الأموال تحت مسميات وذرائع أخرى. وقد وجدوا إن افضل الطرق لحمل الناس وتشجيعهم على التبرع هو إجراء مقابلة لصدام مع المتبرعين، وهكذا فقد أخذت الوزارات المختلفة والدوائر والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والشركات والمعامل والمصانع التابعة للقطاعات المختلفة وكذلك الجمعيات والنوادي والرابطات والمستفيدون من النظام والمتملقون والجبناء والمقلدون والتجار والمتمكنون ورجال الأعمال وبعض أصحاب المهن والحرف ورؤساء العشائر وحتى البعض من الموظفين والناس العاديين يتبرعون بالأموال سواء أكان أصل هذه الأموال تعود للحكومة ذاتها كما هو الحال مع الوزارات ودوائر الدولة والجهات التابعة لها، أو فيما لو كانت من خالص مال المتبرع. وقد ظهر من على شاشات التلفزيون من بين هؤلاء أيضاً بعض المنحطين خلقياً الذين جمعوا الأموال التي يتبرعون بجزء منها من الأعمال الساقطة والمعروفين لدى الكثيرين من الناس.

وهكذا فإن شاشات التلفزيون كانت تعرض يومياً أفلاماً طويلة مملة مزعجة وطوابير المستدعين لمقابلة صدام، فينهض بينهم من يلقي الشعر في مدح صدام ومن يهتف بحياته ومن يمتدحه وآخر يريد أن يقبل يديه أو حتى قدمه لا لشيء بل لمجرد قبوله تبرعاتهم ومقابلتهم، وهو يقص عليهم أحياناً بعض القصص ثم يلتقط معهم صوراً جماعية وفردية ويزودونهم بنسخ منها ليعلقوها في بيوتهم ومكاتبهم ودوائرهم ليتباهوا بها وبالموقف. أما الغير متبرع بسبب عدم التمكن مثلاً فمهما كان وطنياً ومخلصاً وأبياً فلا يرتقي إلى درجة هؤلاء. وكذا الحال مع النساء التي تبرعن بالأموال والمخشلات الذهبية والمجوهرات والتي أطلق عليهن

تسمية الماجدات فوجدت بينهن أصنافاً شبيهة بما بين الرجال من الأنواع وساوين جميعهن مع بعض بصرف النظر عن مصدر المال المتبرع به، فهن ماجدات وتتباهى الواحدة منهن بمقابلة صدام لها وبالتقاطه الصور التذكارية المقيمة لمنزلتها معها، وغيرهن التي لم تتمكن من التبرع يعتبرن دونهن منزلة ووطنية وربما شرفاً بمنظور السلطة.

رغم السعر العالي للنفط واحتياطي العراق الهائلة من الذهب ورصيده المالي الضخم، وكل الأموال التي جمعها بشتى الطرق، إلا إن الحرب وبالشكل الجنوني الذي كان صدام يدير رحاها ومصاريفها الباهضة جداً قد أتى على كل ذلك، وسهل لصدام التوجه نحو دول الخليج لابتزازهم، وقد وقف الجميع إلى جانبه خصوصاً الكويت والإمارات والسعودية وغيرها وقدموا له ما يمكنه من مواصلة الحرب من منح وقروض وتسهيلات وجميع المساعدات المادية والمعنوية وكذلك فعلت أغلب الدول العربية في وقفتها معه، كما وإن أغلب دول العالم في المعسكرين الشرقي والغربي وعدم الانحياز وقفوا إلى جانبه وقدموا له مختلف أنواع الدعم والأسلحة وحتى المحرمة دولياً وكذلك الخبرات العسكرية والدعم اللوجيستي ومعلومات الأقمار الصناعية لدعم موقفه في جبهات القتال المختلفة للحيلولة دون انتصار إيران في هذه الحرب وبأي ثمن. وكان ذلك سبباً في زيادة تعالي صدام ومباهاته بنفسه وغروره الغير محدود والمبني على كل هذا الدعم الذي كان يقدم إليه، وكذلك بتأثير الإعلام الداخلي والعربي عموماً وكذلك الفنانين والشعراء والمفكرين والأدباء والمغنيين والكتاب وغيرهم. وقد كان للشعراء وبالذات الشعبيين منهم المنتشرون أو المنتمون بشكل رئيسي إلى وسط وجنوب العراق ومهرجاناتهم الشعرية التي خرجت عن نطاق اللياقة الأدبية واحترام الذات والغير في احتوائها على الكثير من السباب والشتائم والكلام البذيء والكفر أحياناً، وفي المقابل كل الإطراء والمديح والثناء والتبجيل وما إلى ذلك بحق صدام الحريص على حضور جميع هذه الجلسات والمهرجانات وكاميرات

التلفزيون تلتقط كل رمشات عينيه، وأصبح هذا النوع من الشعر الشتائمي بحق إيران وما يقال في وصف ومدح وتبجيل صدام هو الشعر الحقيقي للنظام وما عداه ليس بشعر. أما المطربون والمغنون سواء في الإذاعة والتلفزيون أو في الملاهي والديسكوات أو في حفلات الشوارع والطرقات والساحات والنوادي والمنتجعات والمزارع فحصة الأسد الفنية تخصص للتغني بطول وقامة ورشاقة وجمال وعيون وشهامة وشجاعة. صدام، ولا عذر لمن يتأخر في تقديم نتاجات جديدة وبشكل مستمر. ولما كان الغناء والطرب يعبران عن (صدق المشاعر) لذا كان لزاماً على كل من له دور حتى ولو غير فني المشاركة والمساهمة مع المطربين والمغنيين في الأداء الجماعي للأناشيد والأغاني الخاصة بالحرب أو في التغني بصدام.

وقد عمد صدام في هذه الأعوام إلى إقامة حفلات كبيرة وصرف أموال طائلة بمناسبة أعياد ميلاده الذي لا يدعو أحداً حتى من أفراد عائلته أو المسئولين لمشاركته فيها، بل تقوم مجموعات من طلبة المدارس وأطفال صغار أو متوسطي العمر بإلقاء الكلمات والخطب المعدة لهم والهتافات والأناشيد والأغاني وأداء الفعاليات والرقصات وما إلى ذلك، ويكون هو جالساً لوحده يمتع نظره لساعات طوال برغم كل هذه المشاكل التي تعم البلاد وعموم المجتمع العراقي، وكل هذه الآلام والأحزان والمآسي والأعداد الهائلة من المفقودين والمقتولين والمعوقين والمصابين في الحرب لمدة ثمان سنوات، وبرغم عشرات الآلاف من الأسرى العراقيين لدى الجانب الإيراني والذين لم يبذل النظام ما يستوجب بشكل ملائم لإعادتهم إلى بلادهم وأهلهم وذويهم ولحد الآن رغم مرور كل هذه الاعوام الطويلة على انتهاء الحرب.

زبانية صدام

لقد انشغل صدام بالحرب وبمشاكلها الهائلة وشهدت مدينة بغداد بالذات بشكل خاص فسح المزيد من المجال بشكل عمدي أو غير عمدي

للبعض من أقاربه بجميع الدرجات ورجال حمايته ومرافقيه وحراسه والعاملين المقربين منه أو من هؤلاء المذكورين، إضافة إلى بعض العناصر الأخرى من بعض الأجهزة، للظهور العلني المكثف والتعرض للنساء والبنات وحتى المحصنات في كثير من الأحيان وحتى الخطف السري أو العلني أو بطرق أخرى في الشوارع والكليات والدوائر والمناطق السياحية خصوصاً بحيرة الحبانية والثرثار والرزازة، والمطاعم والنوادي الاجتماعية والعائلية والملاهي الليلية والديسكوات وبدون أي حساب أو إحراج أو خوف من عقاب أو محاسبة، ولا يتوانون من توزيع أرقام هواتفهم الخاصة والمباشرة وتقديمها أو إرسالها إلى بعض النساء المعروفات بالانحطاط الخلقي في بعض تلك الأماكن المذكورة فيما لو تأدبوا واحترموا الموجودين أو الشخص الذي معها. وصل الأمر إن العائلات حرمت من ارتياد هذه الأماكن، وحتى قيادة السيارة أصبحت متعبة جداً للمرأة حتى ولو كان أحد المحارم معها أيضاً بسبب الارتفاع الكبير في نسبة التحرش الذي انتشر بين الآخرين من الناس أيضاً. وأصبحت أخبار وأحوال القصر والرئاسة والرئيس الرسمية والشخصية والخاصة جداً والعائلية والاجتماعية تتداول بين هؤلاء وتتناول في مثل هذه الأماكن وموائد الكحول وحفلات السمر والسهر. وحتى الأماكن التي كان صدام يقابل المواطنين فيها لم تنجو من بعض من هذه الإساءات والتصرفات أثناء إجراء صدام المقابلات معهم وكانت نسبة النساء عالية جداً فيها عادة، وفي إحدى المرات لم تتحمل إحدى النساء سلوك البعض من رجال الحماية والمرافقين حينما كانوا يلوحون للبعض بفلم فديوي بين أيديهم وبأصوات وإشارات ما توحي إلى إنه فلم لا أخلاقي. وكان البعض منهم يستغل هذه المقابلات للتعارف وتبادل أرقام الهواتف مع بعض النساء بحجة متابعتهم لمشاكلهن التي حضرن من أجلها للمقابلة، واستغلال هذه الظروف، والأكثر من هذا حينما كان صدام أحياناً يقابل المواطنين في بيته الشعبي أو خيمته الشعرية خارج بغداد وينقل الناس إلى هناك وتستمر المقابلات إلى أوقات متأخرة من

الليل وبينما صدام مشغول بإجراء المقابلات يقوم البعض من جماعته بتصرفات مشينة جداً في الكرفانات المخصصة لهم لا داعي لتسجيلها هنا. أما من كان يعرض (ميزانية العراق) في خدمة امرأة ما، أو آخر يعرض استعداده (لتقديم العالم على طبق) لغيرها، ومن أجل كسب مشاعر أخرى وتبرير غريزته الوحشية يندب الآخر حظه للظلم الواقع عليه بإجباره على الزواج من ابنة الرئيس)الظلم الذي لا يعرف به غير أمه ـ حسب ادعائه). وهنا يتذكر المرء ما ذكره غلوب باشا في ص ٦١ من مذكراته عن الملك (جيمس الأول) حينما قال الملك المذكور: "... إنني أستطيع أن أجعل من الرجل لورداً، ولكن الله العظيم وحده الذي يستطيع أن يجعله نبيلاً". وربطت بإحدى هذه الأمور مسألة إعدام ابن شفيق الكمالي وتحميل أبيه الكثير من الوزر رغم تنازلاته المستمرة ومحاولة النجاة بنفسه وهو البعثي القديم الذي استوزر عدة مرات، والمعروف بقابلياته الأدبية والشعرية ولا يزال النشيد الوطني العراقي (البعثي) من تأليفه، إلا إنه لم يتمكن النجاة بنفسه، فأدخل السجن وبعد إطلاق سراحه منه مات ميتة مفاجئة.

في السابق أي في بدايات السبعينات كان هناك مثل هذه التصرفات وغيرها ولكن لم يكن بهذه الدرجة والعلانية والخطورة وعدم المحاسبة. ففي ذلك الوقت كانت بغداد لا تزال تأوي بعض الشقاة العاديين الذين كانوا يفرضون الأتاوات على البعض من الناس من أصحاب النوادي الليلية والملاهي والفنادق أو يعملون أحياناً لحساب هذا أو ذاك من هؤلاء، وتم التخلص منهم وأغلبهم بالاغتيال أو السجن الطويل، وفسح المجال لشقاة السلطة من بعض رجال مؤسساتها المختلفة في أغلب مناطق البلاد وخاصة المدن الكبيرة وبالذات في بغداد حيث عددهم كبير بالطبع بحكم كونها العاصمة لينفردوا بالغنائم وليشبعوا غرائزهم المختلفة باسم وقوة القانون وتحت خيمة السلطة والمركز الرسمي أو الحزبي لأنفسهم أو لأسيادهم، وساد العبث بالقيم الخلقية والمفاهيم الإنسانية والقانونية وحقوق وحريات الناس السياسية والاجتماعية وغيرها من قبل هؤلاء على اختلاف

درجات مسئولياتهم، ولم يتركوا شريحة اجتماعية دون اختراقها وخاصة في مجال الإعلام والفنون والسياحة والتعليم وبعض الدوائر والمؤسسات باسم الوطنية والتحزب البعثي، وحملهم على التعاون الإجباري مع الأجهزة القمعية بمختلف الوسائل والأساليب. وحتى بين الغجر وكذلك المتعاطين للأفعال الغير أخلاقية الذين كانوا يتعرضون أكثر من غيرهم لأشكال الظلم والنهب والاعتداء المالي والجسدي في أغلب الأحيان، وبالتأكيد فإن لدى الأخيرين قصصاً كثيرة ومروعة عن تصرفات البعض من المسئولين والكثيرين من الذين يقفون حراساً خلف الكراسي والموائد والأبواب والبيوت والقصور والسيارات أو يحمون ويخدمون أصحاب هذه الجمادات. كما وحتى البعض من الملاكين والتجار وأصحاب الثروة البعيدين عن السياسة كانوا فريسة دائمة لهؤلاء ويستغلون للمنافع الشخصية. ولذكر نموذج يمكن الإشارة إلى مثال بسيط حينما أريد تسهيل استيلاء أحد كبار المسئولين عن طريق (المزايدة العلنية) وبسعر زهيد على عقار تجاري حيوي في بغداد كان قد سلب من صاحبه الذي طرد إلى إيران بزعم التبعية الإيرانية تم حجز كبار المنافسين المعروفين ليلة إجراء المزايدة وايداعهم الحجز بقرار إداري ودون سبب أو قرار قضائي، فانفرد الشخص النائب عن ذلك المسئول في المزايدة مع بعض المزايدين الصوريين لترسو المزايدة التمثيلية وفق الخطة المرسومة. وهناك حالة أخرى من بين الآلاف من أمثالها وغيرها حيث يفقد سائق أحد كبار المسئولين العسكريين بسبب السرعة الجنونية داخل بغداد سيطرته على السيارة الخاصة التابعة لسيده ويصدم ماكنة سائرة وفق قواعد وأنظمة السير والمرور في الطريق المخصص له ورغم تقصير سائق المسئول إلا إنه يقوم بحجز الماكنة والسائق لرفض صاحبها تعويضه، ويشغلها في إحدى الوحدات العسكرية بأجر باهض يتقاضاها ولمدة تزيد على ثلاث شهور قبل أن يعيدها إلى صاحبها الذي تقدم بالعديد من العرائض والطلبات إلى مختلف السلطات العليا خلال تلك الفترة دون أن يلتفت أحد إلى حقه

حيث كانت الطلبات تحفظ، علماً بأن أحد كبار المستفيدين المتعاونين مع المسئول المذكور قد عوضه عن ذلك الحادث بدافع الصداقة والمصلحة. وكان في بغداد مسئولون كبار معروفون بتجاوزاتهم المادية والمعنوية على الحقوق العامة والخاصة دون أن يتمكن أحد من حتى مجرد مفاتحتهم ليس إلا لمركزهم العائلي والقرابة مع الحاكم وصار يكنى بعض هؤلاء بألقاب بذيئة معروفة لدى العامة والخاصة. ومن بين الحوادث الإجرامية قضية توزيع وبيع القمح المسموم والتي أدت إلى قتل مئات الأشخاص بعد أن حول إلى الخبز وتم تناوله من قبل المواطنين ولم تتم المحاسبة فيها لأنها كانت متعلقة بمن لا يحاسب. أما قضية لحوم الأبقار المريضة التي تم استيرادها من الخارج والتي أتهم بها الناس الذين كانوا مجرد واجهات لبعض المسئولين المتنفذين التكارتة كون عملية التعاقد والشراء والاستيراد تمت بأسماء هؤلاء الناس إلا إنها في الحقيقة لم تكن لمصلحة وحساب هؤلاء بل لهؤلاء المسئولين الذين كانوا يعلمون بسر سعر العرض المنخفض وكونها مريضة إلا إن الطمع في الربح والجشع وعدم الخوف من المسائلة والحساب وانعدام الضمير كان وراء الإقدام على الصفقة التي سرعان ما اكتشفت بعد وقوع عدد من الضحايا بسبب تناولها واكتشاف مرضها بعد إجراء الفحص الطبي عليها فأودع الأشخاص الذين كانت الصفقة قد أبرمت باسمهم التوقيف وأحيلت القضية على محكمة الثورة السيئة الصيت. وقد أوكل المتهمون أحد المحامين التكارتة الذي ينتمي إلى نفس العائلة الحاكمة ولكن مركزه لم يكن متقدماً كثيراً، وعندما ذهب المحامي المذكور إلى المحكمة للإطلاع على أوراق القضية ودراستها بغية التهيئة ليوم المرافعة وتقديم الدفاع لم يتمكن من ذلك وفي نفس اليوم أبلغ المحامي المذكور برفع لوحة الإعلان والتعريف من على مكتبه والامتناع عن مزاولة المهنة لعام كامل بقرار شفهي من الجهات العليا، وفعلاً لم يتمكن المذكور من مزاولة المحاماة لعام كامل لهذا السبب، وبعد انتهاء المدة المذكورة سمح له بمزاولة العمل، وكان قد تم

تنفيذ حكم الإعدام بهؤلاء بدلاً من المجرمين الحقيقيين.

بالتأكيد لدي العديد من الأمثلة والوقائع المشابهة، كما وإن جعبة أغلب العراقيين الذين عاشوا هناك في تلك الفترات تحوي الكثير من مثيلاتها أو أكبر وأخطر وأقسى منها. إذ لدى كل شريحة أنواع من نماذج لمثل هذه التجاوزات والخروقات وجرائم فردية أو جماعية. ومع ذلك فرجال السلطة أناس (وطنيون، مخلصون، أبطال، شرفاء... الخ) وغيرهم يعدمون ويقتلون ويسجنون ويحاربون في كل شيء وينسب إليهم مختلف التهم ومنها الباطلة والملفقة.

إن هؤلاء لم يسيئوا إلى أنفسهم بقدر ما أساءوا إلى النظام وشخص صدام، لأنهم من رجاله وهو المسئول عن تربيتهم وسلوكهم الرسمي وحتى الشخصي إلى درجة كبيرة. وإن بعض الإجراءات العقابية الخفيفة بحق البعض منهم ولأسباب في الغالب بعيدة عن تجاوزاتهم الكبيرة على الحق العام والقانون، وإنما لخلافات شخصية بين بعضهم البعض ونفاق البعض ضد البعض الآخر. ففي الوقت الذي كان هؤلاء وخاصة البعض منهم يلعبون بميزانيات كبيرة للدولة موضوعة تحت تصرفهم إضافة إلى المكافئات والامتيازات والمنح المستمرة فإن جشعهم وطمعهم كان يضيق الخناق على المواطنين في كل مجالات العمل والاستثمار والتجارة والصناعة والزراعة والأعمال الحرة وتوظيف الأموال والاستيراد والتصدير وغيرها، وإزاحة كل من يقف في طريقهم بشكل ما حتى لو تطلب ذلك تدمير ذلك الإنسان. علاوة على ذلك فإنهم كانوا يلجئون إلى العمليات الغير مشروعة كفرض الهدايا والرشاوى التي كانت في العادة ضخمة بحكم ضخامة الخدمات التي كانوا يعدون بأدائها حتى ولو لم ينفذوا أو لم يتمكنوا من تنفيذ الوعد والأداء. فمثلاً إن أحدهم كان قد قبض مبلغاً ضخماً من شركة كويتية مقرها في الكويت واعداً إياها باستحصال عقد عمل لها حالها حال المئات من الشركات التي كانت متعاقدة مع الحكومة العراقية، إلا إنه لم يفي بوعده بحجة وجود عناصر أجنبية غير عربية بين مؤسسي الشركة

وأخبرها بأن عليها إخراج هؤلاء من الشركة ليتسنى لها الحصول على عقد، دون أي اعتبار لمسائل السيادة والاستقلالية وخصوصيات الدول. وقامت الشركة بالفعل بتنفيذ ذلك وتغيير عقد تأسيسها، إلا إن المذكور عاد وطلب مبالغ إضافية كبيرة أخرى ليعاود التوسط فيما سبق وأن وعد به وقبض الثمن مقدماً وكاملاً، ولأن الشركة امتنعت عن دفع المبلغ الجديد ذهب عليها المبلغ السابق ولم تحصل على أي عقد. ومثال آخر حينما احتال أحد هؤلاء الأفراد من العائلة الحاكمة على صديق له كان يطلبه مبلغاً كبيراً من المال بموجب صك ناتج عن عملية تجارية ليس فيها أي عيب أو غش أو مشكلة فاستولى على الصك ومن ثم رفض سداد المبلغ رغم عدم إنكاره للحق، وقد بذل صاحب القرض جهوداً كبيرة واستغل كثيراً أيضاً من قبل آخرين من نفس المجموعات بزعم مساعدته في استحصال حقه، وصرف الكثير من المال كعزائم وولائم وهدايا لهؤلاء وذهبت جميعها كما ذهب المبلغ الأصلي.

لقد تفنن البعض من رؤوس الحماية والحراسة الخاصة للرئيس والقصر في خلق وإيجاد تجارة خبيثة في أواسط الثمانينات وذلك بالتنسيق مع بعض تجار السيارات ببيع بعض أفخر السيارات عن طريق البيع المؤجل أو كما تسمى بالتقسيط بمبالغ تعادل عدة أضعاف سعرها الحقيقي وبضمان تحرير الصكوك والكمبيالات وقد توسعت هذه العملية لتلتف بحسن نية حولها المئات وربما الآلاف من الناس ومئات الملايين من الدنانير أو ربما أكثر والتي جمع الكثير منها عن طريق بيع البيوت والعقارات والمخشلات الذهبية للنساء أو الاقتراض أو السيولة النقدية المتوفرة وغيرها من المصادر والتي فقدت أغلبها وذهبت إلى هؤلاء الرؤوس بينما الآخرون أصبحوا دائنين ومدينين لبعضهم البعض بمئات الآلاف والقسم بالملايين من الدنانير في الوقت الذي لا يملكون أية سيولة نقدية أو مقابل، وسيطرت هذه التجارة الإحتيالية على السوق لعدة أشهر ثم انكشفت خيوطها المتشابكة جداً لينهار السوق عامة وليسبب في كساد بعض

جوانب السوق في غضون أيام قلائل ولتطفو على الساحة عدد لا يحصى من المشاكل والجرائم خصوصاً في مدن كردستان حيث كانت العملية متوسعة فيها أكثر من غيرها وربما كان ذلك مقصوداً، وإن السلطات لم تتدخل إلا بعد فترة من الزمن وبعد وقوع العديد من حوادث القتل والاختطاف والإيذاء والهرب إلى الخارج وما شابه ذلك دون أن تقدم أي حل للمسألة من حيث الواقع العملي عدا بعض التهدئة للوضع، وكان المستفيدون الوحيدين من تلك العمليات هؤلاء الذين أوجدوها أول الأمر، أو ربما كان الأمر تدبيراً مقصوداً من إحدى الأجهزة الرسمية لتحقيق بعض الأهداف السياسية والاقتصادية الضئيلة.

التعامل مع (المسئولين)

أما تعامل صدام مع كبار مسئولي الدولة والحزب فتعامل متعال جداً حتى إن نائبه وهو أقرب مقربيه لا يشكل بالنسبة له إلا جندياً مطيعاً وهو يقر بنفسه بهذا الدور واختلافه عن صدام حينما كان نائباً بفارق كبير وغير قابل للمقارنة. وأعضاء ما يسمى بمجلس قيادة الثورة وهوعلى أساس كونه أعلى هيئة أو سلطة في البلاد ومجلس الوزراء والوزراء وقيادة الحزب القومية والقطرية لا يشكلون عنده في العادة إلا بضعة أنفار أو بضعة موظفين صغار يدعون في الأعياد والمناسبات لزيارته وتقديم التهاني وقبل الدخول عليه يتحتم عليهم غسل أيديهم بمواد مطهرة معدة ويسمح لمن هم في الدرجة الأولى وعددهم لا يزيد على اثنين بتقبيله من وجنته ومن يلي هؤلاء يقبلوه من صدره ولو إن البعض منهم كان لا يمانع حتى تقبيل حذاءه، أما بقية الوزراء فيحق لهم فقط مصافحته، ولا يحق لأحد نزع لباس الرأس أو شرب الشاي قبله أو قبل دعوتهم إليه من قبله، وفي النهاية يبلغون بأن يراجعوا الخياط وكان عادة خياطه الخاص القديم هاروت الخياط ليفصل لكل واحد منهم بدلة أو اثنتين هدية من الرئيس لهؤلاء المسئولين، وهكذا

يتراكض كبار المسئولين والوزراء على محل الخياط المذكور في منطقة المسبح ببغداد لينالوا الهدية (المقدسة). أما الاجتماعات التي كانت تعقد أحياناً فيتم دعوتهم إليها ليتبلغوا بالقرار الفلاني أو التوجه الفلاني وليس لأحد الاعتراض أو المناقشة أو البحث إلا إذا هو شخصياً طلب من أحدهم أو منهم ربما وجهة نظر معينة في مسألة بسيطة جداً حيث المسائل المهمة أو الحيوية لا يطرحها للمناقشة إلا في حلقات صغيرة ومحدودة جداً، وهو لا يلام من هذه الناحية كثيراً فهؤلاء أغلبهم من رجاله ومن صنعه واختياره وهو يعرفهم وإمكاناتهم وقابلياتهم. وعرف تاريخ وزارات صدام طرد وزراء وإقالتهم لمجرد إبداء وجهة نظر معينة في مسألة ليست بذي أهمية، أما الوزير الذي يزعل عليه فيعدم فوراً ولا مجال لطلب الغفران ولا ينشر شيء عنه أو عن مصيره ومن هؤلاء أحد وزراء الصحة الدكتور رياض الذي لم يعرف عنه ارتكابه لشيء عدا حجة تافهة جداً كونه لم ينتبه لمضمون أحد الكتب الرسمية التي وقعه، ولما معروف عن المذكور إنه كان كثير النكتة ولطيفاً فليس من المستبعد أن تكون إحدى نكاته اللاذعة بحق صدام مثلاً وراء إعدامه. أما الوزير عبيد الله الذي كان وزيراً بلا وزارة فلم يعد يهتم إلا بالحياة الخاصة ولا يتدخل بأمور الدولة لسلامة نفسه وحياته والاحتفاظ بالعيش الرغيد على تلك الطريقة حتى إنه لم يعارض أو يعترض حتى فيما بعد حينما أهين في حفلة تخرج وجبة طلاب من الكلية العسكرية وأمام الحضور المكثف والمنقول خلال شاشات التلفزيون، حيث قدم رئيس أركان الجيش الذي هو دون درجة الوزير عليه لتقديم الجوائز خلافاً للقوانين والأصول والتقاليد المتبعة وفي الوقت الذي كان الوزراء الآخرون قد قدموا الجوائز قبل العسكري المذكور. إلا إن هذا الوزير ومع وضعه المشار إلى شيء منه وكونه محسوباً على الرصيد الكوردي أمام الرأي العام الداخلي والخارجي والدولي وكونه إبن الملا مصطفى البارزاني (على الرغم من الخلاف بينهما) فإنه ذهب ضحية زلة لسان حينما صدرت منه شتيمة على من استوزر أحد المناوئين له وسجلت هذه الشتيمة على

الكاسيت في حوار خاص وودي بينه وبين أحد الذين كان يعتبر من المقربين إليه وقدمت للأجهزة القمعية، ولم يعلن شيء عنه في وسائل الإعلام المختلفة وعن مصيره رغم وجوده كوزير لسنوات طوال، ففقد فجأة ودون أي ذكر. ومن الجدير بالذكر فإن شقيقه الآخر (لقمان) الذي كان هو الآخر من المتعاونين مع الحكومة منذ سنوات طويلة ضد والدهم البارزاني لخلافات عائلية فقد أعدم، ولحقهم شقيقهم الثالث (صابر) الذي عاد إلى العراق في الثمانينات وأدخل معه ما يقرب من عشرين كغم من الذهب (بلوكات) الخاص به معتقداً إن عمله هذا سيحفظ له شأنه في ذلك الوقت حيث الحرب مشتعلة والبلاد بحاجة إلى الناس والذهب والأموال ـ وكان صدام قبل ذلك بمدة وفي اجتماع لمجلس الوزراء قد أبدى عدم تفهمه وامتعاضه عن وجود قرار قديم نافذ يمنع إدخال الذهب إلى البلاد وقرر السماح بإدخال أية كمية من الذهب إلى العراق ـ . إلا إن السلطات المختصة في المطار وضعت يدها على الذهب ورغم محاولاته العديدة وتوسطه لدى العديد من كبار المسئولين فإنه لم يستطع من استعادة ذهبه لا بل ذهب هو الآخر إلى نفس مصير شقيقيه السابقين لا لشيء إلا لكونهم أبناء البارزاني الذي عجز صدام بكل ما أوتي من قوة وحنكة وحيلة وكل ما سخر من أجل النيل من ذلك الرجل شخصياً أو جماهيرياً أو دولياً مادياً أو معنوياً. والأمثلة في هذا المجال لا تعد ولا تحصى.

نوادر متفرقة

إذا كان الدفاع عن البعض أو بعض المواقف ممكناً أحياناً إلا إنه كان من المستحيل إمكانية الدفاع عن شخص أو موقف مضاد لشخص صدام أو متعلق به مهما كان الموقف بسيطاً أو الموضوع تافهاً، والشواهد على ذلك كثيرة فأحد أقرب أقارب البكر وكان برتبة عسكرية متقدمة حينما أحيل على التقاعد ـ وبغض النظر عن ماهيته ـ وفي سن متقدم من العمر ربما في

الثمانين وكان معروفاً بسلاطة اللسان والألفاظ النابية حتى تجاه البكر حينما كان رئيساً حاله في ذلك حال أحد خوال صدام، وهو تكريتي بالطبع، وأبلغ عنه إنه شتم صدام الذي أمر بالقبض عليه والاحتكام إلى (شيوخ تكريت)، فلم يكن بينهم من يتجرأ أن يدافع ولو بكلمة عنه أو طلب عفو أو مغفرة له تقديراً للكثير من الأسباب أو على الأقل لسنه المتقدم، بل العكس فالجميع تفننوا في إصدار الأحكام القاسية ومنها ما وقع عليه اختيار صدام بأن يقطع لسانه أولاً ثم إعدامه ونسف داره ودور أولاده بما فيها من أثاث.

وكانت الأجهزة القمعية التي لم تعر أية أهمية لحقوق الإنسان في أي وقت قد اتخذت ظاهرة الإيقاع بالناس بشكل عام وخصوصاً المسئولين وتسجيل الأصوات وحتى التصوير لاستحصال دليل مادي ضد من يريدون التخلص منه، واعتمدت بشكل أساسي على بعض الأصناف من العنصر النسائي في ذلك بصفة سكرتيرات خاصات أو بعض الموظفات أو بعض المنتسبات لها أو المتعاونات معها من الأصناف المختلفة والمدربات خصيصاً لمثل هذه الغايات والمهمات القذرة. لقد غاب عن بال أحد المسئولين وضعه تحت المراقبة وإمكانية تكليف سكرتيرته الخاصة الفاتنة للتجسس عليه وتكليفها بتسهيل تسجيل زلة لسانه ولو بكلمة واحدة بحق النظام وتصويره معها بوضع لا أخلاقي مفضوح داخل غرفته في الدائرة بكاسيت فديوي، وعند القبض عليه وإنكاره يعرض عليه الفلم المسجل لينهار ويعترف بصدور جملة واحدة منه لتسبب في إعدامه. وكان المعني قد تحدث لسنوات طوال وكتب مؤلفات في مدحهم ولصالحهم قبل أن تصدر منه تلك الجملة القاتلة.

لم يكن حال كبار القادة والمسئولين البعثيين في الحكومة أو الحزب بأحسن من غيرهم بل العكس فإن عقاب هؤلاء كان أشداً من عقاب غيرهم، وقليل عدد الناجين لحد الآن من حكم الإعدام أو القتل والاغتيال، أما الحبس والسجن فضئيل جداً في قاموس عقوبات صدام، فإما المنصب

والرفاهية والفخفخة والسلطة والجاه والمال وإما الموت، وإما مخلص أو خائن، وقد رحم بحال أحد هؤلاء الكبار الذي استوزر لعدة مرات وكان منصبه لا يقل عن الوزير أيضاً حينما أمر صدام رجال حمايته في اجتماع لمجلس الوزراء وأمام أنظار جمع غفير من كبار المسئولين لترك ذلك المسئول للذهاب من ذلك الاجتماع إلى داره، وألا ربما كانت لحظة نهاية حياته بعد أن أحس رجال الحماية درجة غضب رئيسهم عندما بادر ذلك المسئول في بداية الاجتماع في معرض تعليق على استفسار من صدام، إنه يعمل وفق أوامر سيده صدام ولإرضائه وخدمته. فلم يمهله صدام للمزيد حيث تهجم عنيفاً عليه بالسب والشتم والطرد، وكلما حاول المذكور أن يهدأ من روع صدام وعصبيته ازداد به سباً وشتماً بذيئاً، فلم يجرؤ المذكور على فتح فمه إلا للألتماسات والتواسيل فنجا وذهب إلى داره مقالاً من كل المناصب والمسئوليات الحكومية والحزبية وليعود بعد سنوات ليتسلم حقيبة وزارية جديدة أخرى. وآخر يطرد كذا مرة وتتوسط زوجته لإعادته للوزارة، والآخر يهان أو يضرب أمام الحاضرين من قبل الزبانية فيتقبل برحابة صدر ليبقى بالمنصب... إلخ

لهذا حرص (المسئولون) على تجنب إثارة صدام وحيث إن تحقيق ذلك يتم في الغالب بقول (نعم) على كل شيء يستوجب النعم وفقاً لرغبة صدام، والتجرد من كل ما يوحي لصدام بأنهم يعتبرون أنفسهم شيئاً ذو قيمة أمام صدام، وقول (لا) لعكسه وفق رغبة صدام، وهذا بحد ذاته يقتل كل ما يؤدي إلى تبادل وجهات ا نظر والتوصل إلى الفهم المشترك والأمثل والموقف السليم وخاصة عند البعض من أصحاب الكفاءات والقابليات والمخلصين الذين يتجنبون إبداء الرأي لحماية مراكزهم ووضعهم الاجتماعي واحترامهم، وعندها يتساوون مع غيرهم من الجاهلين والمتملقين والطفيليين الذين لا هم لهم بالأساس إلا إرضاء ولي نعمتهم. ولهذا فحينما ذهب صدام في إحدى المرات فجأة كعادته لزيارة تكريت على سبيل المثال وكان المسئول الحزبي للمنطقة في ذلك الوقت في مهمة

خارج تلك المنطقة وعندما علم بذلك عاد مسرعاً إلا إنه لم يلحق به فكتب أو كتبوا له مقالة طويلة عريضة مفصلة بمثابة رسالة اعتذار وطلب المغفرة مليئة بالندم والحسرة ومرارة الألم والخيبة وندب الحظ وما إلى ذلك بسبب عدم تواجده في تكريت أثناء زيارة سيده لها (مع العلم إن سيده ابن تلك المدينة وإنه يزورها باستمرار) وسارع إلى الجرائد متوسلاً لنشر مقالته التي كانت بحدود نصف صفحة كبيرة من الجريدة في اليوم التالي للزيارة وتم ذلك فعلاً لتدل على حقيقة الشخصية الهزيلة والمجردة من الشموخ الإنساني وهو في هذا الموقع من المسئولية المفروضة. لم يظهر بحال أحسن أحد الوزراء الذي لم يكن منتمياً للبعث وكان أحد كبار الأساتذة في العراق والمنتمي لعائلة مشهورة والذي انهار من خلال شاشات التلفزيون أمام انتقادات أحد كبار الموظفين التابعين له بحضور صدام وآخرين لأداء وزارته وعيوبها، فلم يتضمن دفاعه عن نفسه إلا بإعلان نفسه جندياً في خدمة صدام، ومن ثم الانتماء للبعث، فضمن لنفسه وزارة أخرى غير التي أزيح عنها. وعرض التلفزيون العراقي منظر أحد المحافظين وهو في سن فوق الوسط يركض مع المواطنين إلى إحدى الدور في مركز المحافظة وقد بللته الأمطار فغدا كالدجاج المستخرج من حوض الماء بغية سرعة الوصول إلى عند صدام الذي حضر لزيارة المنطقة وبدأها بزيارة المواطنين في دورهم ولا يكتفي بطبع قبلة واحدة على يد سيده بل يحاول المزيد فكان منظراً غريباً فعلاً وغير مألوف جملة وتفصيلاً ودليلاً على شخصية ذلك المحافظ.

وهناك حادثة اجتماعية غريبة حينما يجبر صدام ـ على حد قول الشخص المعني ـ أحد أقاربه على تطليق زوجته كونها غير لائقة بهم والتي هي بنت أخت أقرب وزراءه في ذلك الوقت ولفترة طويلة ولا يزال المعني في خدمته.

لقد شهدت فترة الثمانينات وما بعدها ظواهر سلبية عديدة أو اتساعاً لسابقات غيرها، ومن الجديد صدور قرار بقطع صوان الأذن ورسم وشم

دائمي في جبين الهاربين والمتخلفين عن أداء الخدمة العسكرية، وعهد بتنفيذ هذا القرار إلى الأطباء في المستشفيات ونتج عن ذلك تعرض بعض الأطباء للمساءلة القانونية والحساب والعقاب بسبب إبداء المعارضة في تنفيذ القرار الممنوع دولياً. واستغل عدي ابن الرئيس هذا القرار لفترة من الزمن لينفذه بحق كل من يعكر مزاجه المريض.

وصدر قرار آخر يقضي بحبس أو حجز العراقي لمدة ستة اشهر عند اعتداءه بأي شكل من الأشكال على أي مصري حتى ولو كان سباً وشتماً الذي لا يحاسب قوانين الدول جميعها ومنها العراق إلا بغرامة مالية بسيطة، وبهذا جعل العراقيين أذلاء أمام اعتداء بعض المصريين الذين استغلوا هذا القرار لتجاوز الحدود في التعدي على العراقي الذي أصبح البعض يخاف حتى الدفاع عن نفسه خشية اتهامه هو بالاعتداء ودخل الكثيرون الحبس جراء تنفيذ القرار المذكور ووقعت حوادث كثيرة جراء استغلال ذلك القرار لدى البعض.

وشهدت صفحات الجرائد وهي حكومية نشر نوع من أكاذيب لا تخفى على غير العراقي أو حتى على غير المتواجد في العراق، ومنها على سبيل المثال نشر لقاء مع إحدى بنات صدام وهي تحاول أن تظهر والدها كالمتزهد والحريص على أموال الشعب والبلاد والبسيط الذي لا يهتم بنفسه وما إلى ذلك حينما تدعي بأن والدها لا يملك إلا بدلة واحدة يرتديها كل يوم، وهي تدعي ذلك ولا تبالي كون والدها له برامج تلفزيونية يومية وفي اليوم الواحد يشاهده مشاهدوا التلفزيون بعدة بدلات مختلفة أحياناً كثيرة، بل وفي نفس يوم نشر اللقاء ظهر بثلاث بدلات مختلفة ومعروف عنه إنه لم يترك زياً معروفاً في بعض مناطق العالم إلا وارتداها من الأزياء المحلية العربية والكوردية والروسية والبافارية الألمانية وغيرها وكذلك العسكرية التي أخذ يجري عليها التحويرات والتغييرات الجوهرية كيف ما يشاء دون أي اعتبار للأنظمة والتعليمات والقرارات والقوانين العسكرية الخاصة بمثل هذه الأمور ويقلده الآخرون. كما ولم تأخذ في

الاعتبار ملايين الدنانير التي يوزعها كمنح على الدول وبشكل علني، أو هذه الحرب التي أشعلها وفي كل يوم تحصد الملايين من الدنانير والدولارات، أو ربما نسيت إن والدتها تعد في مقدمة النساء الثريات في العالم، علماً بأن جريدة الوقائع العراقية التي هي الجريدة الرسمية للحكومة نشرت قرار منح ابنه عدي مبلغ مليون ونصف المليون من الدنانير ـ في الوقت الذي كان الدينار يعادل أكثر من ثلاث دولارات ـ لتحسين وضعه الاقتصادي. كما وتطرقت إلى موضوع ليس أقل تفاهة من سابقه حينما ادعت إن والدها اضطر لبيع أغنامه التي كان قد اشتراها قبل سنوات ليزوج بثمنها شقيقها قصي. ولم تدرك إن ثمن الأغنام مهما كثروا وعلى فرض صحة القول لا يكفي فقط للتحوير الذي أجري في ممر أحد قصور قصي لجعله قادراً على تجميع ما يكفي من المياه لتتناثر على سقف سيارة قصي حينما يسير بسيارته مسرعاً خلاله وكان ذلك قبل الزواج بفترة طويلة، أو وكأنها لم تحضر حفلة الزواج الذي أعد له في نادي الصيد ولم تعرف عدد السكاكين والملاعق و الشوكات الذهبية والفضية الفاخرة التي وزعت على العائلات المدعوة للحفلة كهدايا بالمناسبة، أو لم ترى مظاهر البذخ الغير محدود وأكوام أو تلال الفواكه والموز و الحلويات المختلفة وعموم المواطنين محرومون حتى من مجرد مشاهدتها لا تناولها منذ سنوات عدة بسبب الحرب. وإذا هي لم تسمع بالملايين التي كانت تحول إلى الخارج باستمرار فلابد إنها سمعت موضوع شقيقها عدي حينما كان في إحدى سفراته في الخارج وطلب إيصال مبلغ خمسة ملايين من الدنانير إليه وإخراجه عن طريق المطار، ولما كان إخراج النقد حتى ولو كان ضئيلاً ممنوعاً بحكم القانون ويعتبر من الجرائم الخطيرة والماسة بالاقتصاد الوطني وعقوبتها الإعدام فإن مسئولي المطار أوصلوا الموضوع إلى والده الذي أمرهم بتلبية الطلب وتنفيذه وتحدث نفسه بالموضوع ولم يتحرج حينما أشار إلى إن المال يعود له وهو حر في التصرف به. ولكنه نسي إن مثل هذا الإجراء غير مسموح به قانوناً لأحد حتى ولو كان مبلغاً ضئيلاً، لا

بل ألقي القبض على بعض أصدقاء عدي نفسه بتهمة الإضرار بالاقتصاد الوطني الباطلة التي اتخذت لإرضاء عدي وتنفيذ رغبته في إيذاء هؤلاء الأصدقاء كونهم كانوا قد وضعوا بضعة آلاف من الدنانير في موضع وصلت إليه مياه الأمطار وتضررت نوعاً ما ووفق القوانين والتعليمات والإجراءات المالية المرعية فإنهم ذهبوا بالمبلغ إلى البنك المركزي الذي يفترض به وفق القانون استلام هذه المبالغ وبعد مدة تبديلها بغيرها، وكان هذا الإجراء (انتظار فترة للتبديل) متعلقاً بوضع الحرب وألا فكان التبديل يجري بسرعة، إلا إن هؤلاء تفاجئوا بالتوقيف ومنع عنهم المواجهة لفترة طويلة وبواسطة علاقاتهم الواسعة سمحت بالمواجهة لهم بعد أشهر من التوقيف وفي النهاية احيلوا على محكمة الثورة التي حكمت عليهم بسنوات طوال من السجن.

كانت الملايين من الدنانير ترمى هنا وهناك، والسرقات والاختلاسات الكبيرة بالآلاف ومئات الآلاف والملايين من قبل القيادات العليا وبعض المؤسسات والدوائر والأجهزة دون حساب، ولكن الموظف البسيط أو العامل الأجير إذا نقص عنده شيء ولو بدون تعد أو خطأ منه أو لأي سبب فالتوقيف والإحالة على محكمة الثورة السيئة الصيت في انتظاره وبهذا كان يفقد إضافة إلى عمله سمعته أيضاً ولو كان معيل العائلة الوحيد. كم كان مؤلماً لعامل مسكين مسئول عن إعالة عائلته الكبيرة بالأنفس يعمل على عبارة في إحدى النواحي الجنوبية الغربية من العراق وقد ألقي القبض عليه في أحد الأيام حينما ذهب مدير الناحية لتفقد العبارة وتدقيق تذاكر العبور عندها وجد أحد العابرين لا يحمل تذكرة وقيمتها كانت (٢٥) فلساً فقط، ورغم قوله إنه رماها في الماء، إلا إن مدير الناحية لم يقتنع بكلامه واعتبر عامل العبارة مختلساً قيمة التذكرة وهو يعلم بوضع العامل وكون كل قضية تتعلق بأموال الدولة تحال على محكمة الثورة ولا يجوز إطلاق السراح فيها حتى بكفالة إلى أن تفصل المحكمة المذكورة فيها مهما طال الزمن ومهما كانت القيمة ضئيلة أو الأدلة ضعيفة أو غير متوفرة، فأحاله على التحقيق

وقضى المسكين ستة أشهر في التوقيف قبل أن تفرج عنه محكمة الثورة.

كانت مصروفات إدامة الحرب إضافة إلى الرغبة في الظهور بمظهر التحول نحو الغرب واقتصاد السوق والخصخصة والابتعاد عن السياسة المتبعة سابقاً وضغط البعض من أفراد العائلة أدت إلى بيع الشركات والمعامل والمصانع والموجودات وغيرها العائدة للحكومة أو القطاع المختلط إلى القطاع الخاص وتأسيس شركات خاصة أو مختلطة تعود أغلب أسهمها للعائلة الحاكمة والمقربين وبعض المتعاونين معهم في الغالب. أما التي بقيت للحكومة وأغلب إنتاجها مدني أو عادي وغير عسكري فقد أخضعت جميعها لدائرة التصنيع العسكري التي كان يديرها شاب مستهتر يسيطر عليها ويديرها مع غيرها من المصانع العسكرية والحيوية إدارة عسكرية بوليسية قذرة كانت أبسط عقوباتها الضرب بالعصي والصوندات أو الحبس والتعذيب.

بقي المواطنون يعيشون في ظلمات منقطع عن العالم الخارجي تماماً، فلا الأخبار الأجنبية ولا الصحف والمجلات حتى العربية غير العراقية ولا مسائل الثقافة العامة أو حتى أخبار الفنانين أو قضايا المودة مثلاً والملابس أو الأمور النسائية كأبسط الأشياء.الخ، ولا الكمبيوتر أو التلفون النقال أو الستلايت والقنوات التلفزيونية الفضائية وما إلى ذلك في حين كان كل ما متوفر في العالم المعاصر متوفراً لأفراد العائلة الحاكمة.

استمرت الانتخابات الصورية لما يسميان بالمجلس الوطني وكذلك المجلس التشريعي لمنطقة كوردستان بمزيد من التدخل السلطوي والتلاعب، وبالذات للمجلس التشريعي حيث كانت دوائر الأجهزة القمعية تعطي آلاف البطاقات الانتخابية لكل آمر فوج من الذين سبق وأن تطرقنا إليهم وتحدد لهم أسماء الأشخاص الذين يستوجب عليهم درج أسمائهم وانتخابهم، وبالطبع فإن هؤلاء كانوا معروفين فلا مجال لغير البعثي أو غير المزكى من قبل تلك الدوائر أن يرشح نفسه والدخول في هذه المنافسات (الشريفة والديمقراطية) فاستمر دور التافهين والجبناء والمتملقين وحتى

النفعيين من دونهم في الساحة السياسية والاقتصادية والثقافية والإدارية وغيرها.

رغم ان النظام العراقي كان دوماً ولا يزال يدعي القومية والدفاع عن العرب والمسلمين، لكنه عجز عن تقديم أي برهان على ذلك ، بل العكس فالكثير من الأدلة والشواهد والأحداث تثبت العكس. ومن هذه الأدلة فإنه دمر الشعب العربي القاطن في وسط الحدود الغربية الإيرانية وجنوبه خلال حربه مع إيران واستخدم كل أسلحة الدمار التي كان يمتلكها بضمنها الصواريخ الكبيرة وغيرها، كما وإن مواقفه معروفة في لبنان أيضاً والتي كانت بالضد من مواقف كل الدول العربية وحتى الدولية أواسط وأواخر الثمانينات، وغيرها.

بروز عدي

خلال الثمانينات ظهرت شخصية عدي وهو الابن البكر لصدام ليكشف عن نفسه وتربيته وسلوكه، وقد كان طفلاً صغيراً حينما كان والده ثاني شخصية في حكومة العراق وحزب السلطة ثم أصبح الشخص الأول فيهما، وكان عدي صغيراً ميالاً إلى جده من أمه وهو في نفس الوقت خال أبيه ويلجأ إليه باستمرار ويعيش عنده لفترات مختلفة من الزمن وخاصة حينما يتسبب في المشاكل مع أبيه، وتأثر به كثيراً، فظهر كشخصية بعيدة عن الشخصيات المتعارف عليها لأولاد الرؤساء والملوك والذوات والناس الطبيعيين بشكل عام والذين يتصفون بحب العلم والاتزان. لا يحد تصرفاته المرفوضة غير لجوء والده بين حين وآخر (لأسباب مختلفة وبغايات ربما غير تأديبية أو على الأقل لم تؤدي إلى ذلك) إلى نوع من المعاقبة وبحضور من يحضرهم، وأحياناً يسجل حالات تنفيذ بعض هذه العقوبات بشريط فديو، كأمره للمرافقين والحراس ضربه بحضوره وعرض الشريط على المسئولين وأولادهم ـ ربما كان ذلك أصل الهدف من ذلك

التصرف ـ وبدلاً من إصلاح الابن كان يزداد عنفاً لدرجة إن أعمامه لم ينجوا من شره وأطلق عليهم النار من مسدسه عدة مرات وكان قد أصاب عمه بطلق ناري بينما كان العم وزيراً للداخلية آنئذ، كما وإن خلافاته كانت مستمرة مع غير أعمامه كالمرافق الأقدم لوالده الذي بقى في خدمة والده أكثر من خمسة عشر عاماً فأبعده عن والده ووجه إليه الكثير من الإهانات ومنها الأمر بتعليق إعلان بارز في مدخل نادي الصيد في بغداد بمنع دخول المذكور إلى النادي. كذلك الحال مع برزان وحسين كامل وغيرهما.

أما وزارتي الشباب والثقافة والإعلام اللتين كانتا موضع اهتمام عدي ونشاطاته لعدة أسباب فعلى الرغم من أهميتهما للسياسة الحكومية وكون وزرائهما عادة من البعثيين (الأقوياء) إلا إنهم كانوا فريسة مستمرة لعدي وتجاوزاته عليهم والتحكم فيهم وفي مصيرهم وأبدل عدداً منهم مما دفع بأحد وزراء الشباب وكان من أقدم القياديين البعثين الموجودين طلب إلغاء وزارة الشباب نهائياً لانتفاء الحاجة إليها مخترعاً حجة ترؤس عدي منذ زمن للجنة الأولمبية العراقية وممارسته صلاحيات وزارة الشباب والرياضة من خلالها. ليس هذا فحسب بل وحتى التدخل في بعض أعمال الدفاع والداخلية والمالية والتجارة والإعلام وكل ما يشتهيه ويعجب مزاجه الآني دون أي تحفظ أو مانع، وكان معروفاً بتعدد سجونه وممارسة أنواع التعذيب وبأبشع الطرق الوحشية والقتل أو قطع الأذان وفرض الغرامات وغيرها حتى بحق الرياضيين والفنانين والصحفيين والكتاب ومنتسبي أجهزته وغيرهم والمواطنين.

ظهر عدي من خلال شاشات التلفزيون في إحدى جلسات اللجنة الأولمبية وخلفه عشرات كبار الضباط والموظفين وبينهم وكلاء وزارة مختصون بشئون الرياضة والشباب وأساتذة كلية التربية الرياضية ورؤساء النوادي والنشاطات الرياضية المختلفة ليقول: " إن العراقيين لا ينفع معهم إلا السوط والقرباج". ولم تعاد هذه اللقطة عند إعادة الشريط فيما بعد، وعلم إن والده وبخه على هذا القول مشيراً إلى خطأ الإشهار بمثل هذه

المعتقدات وخاصة من خلال وسائل الإعلام. علماً بأنها كانت متبعة بالفعل حيث إن بعض الوزراء وكبار الموظفين كانوا يمارسون هذه الأساليب مع مرءوسيهم من الموظفين بدرجاتهم الوظيفية المختلفة والعمال ومنهم على سبيل المثال سمير الشيخلي وخالد عبد المنعم وحسين كامل وغيرهم، سواء بالذات أو عن طريق مرءوسين آخرين يمارسون الضرب بالصوندات والعصي إضافة للحبس والحجز والتعذيب وغير ذلك لأقل ما يعتبرونه إهمالاً أو تقاعساً في العمل أو غياباً عنه، مع العلم إن هذه الوسائل والأساليب استخدمت مع المدنيين وفي الدوائر المدنية أو الخدمية التابعة لهؤلاء وأمثالهم.

كما وإنه لم يحترم أصدقاءه وكان تعامله معهم كالتعامل مع اللعب، ولا يبالي بمشاعرهم فيوجه لهم الإهانات وعليهم تقبله بكل رحابة صدر وألا فالمزيد، ولا يهمه إن كانت تصرفاته تؤذي الآخرين أيضاً، فمثلاً إنه لم يجد أي حرج حينما علم بأن أحد هؤلاء الأصدقاء في المطار وإنه سيسافر، أن يتصل بسلطات المطار بإيقاف الرحلة وإنزال ذلك الصديق من الطائرة عن طريق المناداة عليه واقتياده من قبل أمن المطار إلى الحجز أمام أنظار الناس وتأخير الرحلة لعدة ساعات قبل أن ينجح ذلك الصديق بالسماح له بمهاتفته وإقناعه بالسماح له بالمغادرة، فيسمح بذلك بعد أن يعاقب المسئول الذي سمح له بالتلفون، وكان غضبه لأن ذلك الصديق لم يخبره بأنه سيسافر. أو كما أرسل في فجر أحد الأيام مجموعة من رجاله ليهجموا على دار أحد أصدقاءه المقربين ليهينوه ويحلقوا شعر رأسه أمام أهله وزوجته لأن ذلك الصديق كان قد ترك حفلة خاصة بعد منتصف الليل ولكن قبل حضوره هو. والأمثلة كثيرة من هذا النوع.

لقد وبخ عدداً من كبار التجار العراقيين المتمتعين بنفوذ ومنزلة لدى والده عندما حضروا إليه بعد أن اشتدت أزمة نقص الغذاء والدواء في العراق في أوائل التسعينات وتطرقوا إلى جواز استيراد المواد الغذائية والطبية وكون الشعب العراقي يمر بأزمة خانقة في هذا المجال وعرضوا عليه

السماح لهم باستيراد المواد الغذائية بأموالهم الشخصية المكدسة في البنوك الأجنبية جراء عمليات التصدير السابقة وتوفير هذه المواد للمواطنين وبسعر مناسب وبهذا يكونوا قد خدموا الشعب في هذا الوقت العصيب. واستنكر سماع مثل هذه الأقوال وكونهم يدافعون عن شعب (الغوغاء والخونة والمجرمين... الخ) الذين أرادوا قتل والده وقتلهم جميعاً، ولولا معرفته بمدى إخلاصهم لوالده لكان حسابهم عسيراً جراء هذا النوع من التفكير. وهذا ما يطابق عملية رمي المواد الغذائية والبيض في الأنهر أو لإطعام حيواناتهم ودوابهم ودواجنهم وأسماكهم في الحقول والأحواض للمحافظة على ارتفاع السعر، أو خزن المواد الطبية في المخازن ومنع توزيعها على المستشفيات والصيدليات وبعد فوات مدة صلاحها وسريان مفعولها إتلافها والتسبب في موت مئات الآلاف من المواطنين خصوصاً الأطفال ثم التباكي كذباً أمام الرأي العام العالمي لعدم توفر الأدوية والأغذية.

لقد تجاوزت سلبيات عدي الكثير من الحدود بحيث لم تعد قابلة للإخفاء وفي نفس الوقت لم يعد هناك أي بصيص من أمل الإصلاح حتى لو أريد ذلك، وبالنظر لكثرة تجاوزاته الخطيرة، والعلم بكره الكثيرين الشديد له حتى بين أفراد أقرب الأقارب نتيجة سوء معاملته وتصرفاته، لذلك وخوفاً على حياته من جهة ولإيهام الناس من جهة أخرى تم إيجاد شخص شبيه به، ولجعل المزيد من التشابه بينهما أجريت بعض العمليات الجراحية لذلك الشخص ودرب وأخضع لإجراءات وتعامل خاص، ولا يستبعد أن يكون هناك أكثر من واحد بهذا الخصوص، وبالتأكيد فإن الشبيه كان يلاقي حكم الإعدام بتهمة انتحال صفة وشخصية عدي في الوقت الذي كانوا يقررون ذلك، أو إذا ما رحموه وهو مستبعد، أن يحكموا عليه بالإعدام الصوري ويخبئونه لفترة، أو حتى ربما كانوا يجرون عمليات تغييرية أخرى في وجهه ويرسلونه إلى إحدى الدول ليعيش هناك بشكل من الأشكال تحت رعايتهم، إلا إنهم لم يتمكنوا من ذلك حيث إن الشخص

المذكور تمكن من الهرب بعد أحداث الكويت.

أما جريمته المشهورة فهي قتل أحد معتمدي والده المدعو كامل حنا في داخل إحدى قصورهم وأمام جمع من الحاضرين وفي فترة تواجد عقيلة الرئيس المصري حسني مبارك التي كانت في ضيافتهم واضطرت بسبب ذلك إنهاء زيارتها والعودة إلى بلدها. وقد رافقت تلك الجريمة العديد من التمثيليات كإجراء التحقيق معه وتوقيفه ورفض والده إطلاق سراحه وإصراره على إحالته إلى العدالة والمحكمة، والمسيرات الجماهيرية المنظمة التي أخرجت للمطالبة بالعفو عنه، وكذلك الكتابات التي ملئت صفحات الجرائد وهي كلها تابعة لهم، واجتماعات ما يسمى بالمجلس الوطني وإلتماساتهم من والده بالعفو عنه وغيرها من التمثيليات التي أدت إلى طرح العديد من الموضوعات على الألسن، منها سبب إقدام عدي على هذا العمل وكشف بعض الموضوعات الشخصية المتعلقة بالعائلة.

من المواقف

على سبيل المثال فإنه في إحدى المرات في الثمانينات حصرت صحفية أجنبية صدام لعدة مرات في زوايا حرجة خلال مقابلة تلفزيونية أجرتها معه، فكانت إحداها مثلاً حينما سألته عن الوشم الكثير في يده ولم يوفق في الإجابة حيث فاته إن هناك في علم الإجرام ما تسمى بنظرية لمبروزو التي تشير إلى وجود الوشم في بعض مناطق أجساد المجرمين، وهو (خريج) قانون ومنح دكتوراه فخرية أو ربما أكثر في القانون عدا ضرورة إطلاع من في مركزه على بعض من مثل هذه المعلومات الثقافية والقانونية، أو حينما سألته عن مطالعاته وآخر كتاب قرأه ورغم تفسيرات وتوضيحات لم يصل إلى المغزى، فيجيبها إنه يقرأ البريد الرسمي يومياً وكذلك يطلع على الجرائد، فتضطر لأن تسأله بصراحة إن كان يقرأ كتب كآرسين لوبين أو جيمس بوند عندئذ يدرك ما تعنيه فينفي بعصبية قراءة مثل هذه الكتب

أو التأثر بها، وحينما تسأله إن كان يلعب القمار فلم ينتبه إلى المغزى الحقيقي والمعنى المجازي واعتقده سؤالاً عادياً، وببساطة يجيبها بالنفي دون أن يدرك بأنها لم تقصد القمار المالي بل القمار السياسي والمغامرة كبعض القرارات التي كان قد اتخذها في السابق وبعض الإجراءات وكالحرب مع إيران أو بعض التهديدات الخطيرة التي كان يطلقها من آن إلى آن. ورغم إن وجود المعارضة الكوردية المسلحة كان من المستحيل إمكانية إنكاره سواء في الداخل أو في الخارج إلا إنه أنكر هذا الوجود حينما سألته الصحفية بخصوصهم ثم عاد وأعترف بوجودهم بعد أن أحرجته بالأدلة والقرائن وأفاد بأن أكثر من نصفهم من الموالين أو المرتبطين به. وأفاد بأنهم فصائل متحاربة فيما بينهم وإنه على استعداد للتفاوض مع وفد مشترك يمثل جميع الأطراف، وقد أعلن عن هذا الاستعداد لاعتقاده الجازم بعدم الاتفاق بين تلك الأطراف، إلا إن تلك الفصائل تمكنت فيما بعد من الاتفاق وإقامة جبهة فيما بينهم.

في الوقت الذي يدعي صدام وحزبه كما كان سلفه أيضاً العلمانية، إلا إنه لا يتردد في طلب أي شخص أينما وجد حتى لو في خارج العراق عرف عنه مقدرته على قراءة الحظ والطالع وتبيان المستقبل بأية طريقة. ويقال عنه إنه كثيراً ما يعتمد على نصائح وتنبؤات وأفكار هؤلاء ويؤمن بهم ويغدق بالأموال عليهم. كما إنه من جهة أخرى ورغم ما يفعله بالضد من الدين ورجال الدين فإنه يسارع بزيارة مراقد الأئمة وخصوصاً في كربلاء والنجف بدوافع سياسية، وأخرى كلما أحس بالضنك والضيق والخوف خصوصاً وقت الأزمات والحرب مع إيران، أو كلما كان يستعد لهجوم كبير على إيران، ويبدأ بالصلاة والدعاء، ويبدي التدين و في نفس الوقت يحاول الحصول على أنواع الأسلحة الأشد فتكاً بالإنسان، وكان قد استعمل بعض الأسلحة الكيماوية في بعض الجبهات بنطاق ضيق كما وركز على سلاح الصواريخ البعيدة المدى من نوع سكود وبدأ برسم وبناء قاعدة علمية قوية على مستوى المنطقة في هذا الخصوص وكذلك في مجال الأسلحة

التقليدية بمعاونة العديد من دول العالم المتقدمة في هذا المجال، كما وأجروا بعض التحويرات على إحدى الطائرات لتكون بمثابة طائرة الإنذار المبكر وسموها أواكس. وفي يوم الاحتفال والإعلان عن صنع هذه الطائرة كانت دهشة المشاركين في الاحتفال الذي أقيم في مطار المثنى ببغداد والذي اقتصر على المسئولين وكبار العسكريين الذين كانوا مصطفين في انتظار وصول موكب أو طائرة الرئيس أو ربما بالطائرة نفسها، حينما خرج الرئيس عليهم من إحدى الطائرات التي كانت جاثمة في أرض المطار وكان يراقب الوضع وما يجري في ذلك الوقت من داخلها.

لعبت وسائل الإعلام وبالذات التلفزيون دوراً كبيراً ومؤثراً في مشاعر العراقيين بشكل عام بخصوص صنع وإنتاج هذه الأنواع من الأسلحة، حيث كانوا يجلسون ويتابعون البرامج لحين ما يبدأ المذيع (يزف عليهم بشرى إنتاج صاروخ بعيد المدى باسم الحسين أو العباس أو ما شابه ذلك) وتعرض الشاشات عليهم صوراً لذلك فتعم الفرحة والاغتباط والغرور والهرج والمرج بين المشاهدين دون أي تفكير بالنتائج.

الكيماوي والأنفال ونتائج الحرب

بالرغم من جميع الأساليب التي اتبعت في الداخل وجميع أنواع المساعدات الخارجية الكبيرة للعراق إلا إن هزيمة إيران في الحرب كانت أبعداً من هزيمة العراق، لذا لجأ إلى التوسع في استخدام الأسلحة والغازات الكيماوية في بعض جبهات القتال واستخدمها بصورة وحشية بعد أن وقعت بعض الأحداث قرب مدينة كركوك والعظيم القريبة من بغداد نوعاً ما فأدرك النظام إنه وبمساعدة القوات الكوردية يمكن أن تلحق الهزيمة بقواته في الجبهات الشمالية على الأقل، وكرد على تعاون هذه الفصائل المسلحة الكوردية مع إيران بعد أن تنصلت بغداد من الاتفاق معهم كما أسلفنا في السابق، تم قصف مدينة حلبجة الآمنة يوم ١٦ آذار عام ١٩٨٨

وذهب ضحية هذا القصف الكيماوي لهذه المدينة حوالي خمسة آلاف مدني بريء من النساء والأطفال والشيوخ وغيرهم من سكان المدينة وكذلك قصف منطقة باليسان ومناطق بادينان وكرميان، وتم نقل المصابين القريبين من الحدود إلى إيران واطلعت وسائل الإعلام العالمية المختلفة على هذه الجرائم، أما المصابين البعيدين عن الحدود فنقلوا إلى مستشفيات المدن الكبيرة القريبة وخاصة الموصل لخصوصيتها، وخير المصابون بين اتهام الطائرات الإيرانية بالقصف الكيماوي وبين العلاج، فمن أصر على قول الحق والصواب بقصفهم من قبل الطائرات العراقية منع عنه العلاج ومات عدد كبير منهم. أما دول العالم المختلفة التي كانت كلها تقريباً تدعم العراق لا حباً بصدام والعراق، بل في الغالب كرهاً بإيران وخوفاً من توجهات إيران خاصة فيما لو انتصر على العراق، إضافة لأسباب أخرى فلم تصدر منهم موقف مناسب وعلى مستوى الحدث الإجرامي الكبير سواء على مستوى الدول منفردين أو على مستوى الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة أو منظمات حقوق الإنسان أو من الدول المجاورة أو العربية أو الإسلامية للأسف الشديد، وتجاهلت الدول الكبرى والعالم التي تدعي الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية والمساواة وغيرها من الشعارات الرنانة تجاهلاً تاماً، لا بل حاول البعض منهم عمداً تشويه الحقائق أو تغيرها وتحميل إيران المسئولية. ومن هنا كانت الضربة القاصمة لمصداقية الدول الكبرى والغربية بالذات التي تنادي بالديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة والمساواة والحرية وحق الشعوب في تقرير المصير والقانون الدولي واحترامه والمواثيق والمعاهدات الدولية الخاصة بمثل هذه الحقوق وغيرها والتي يريدونها فقط لشعوبهم دون الآخرين إلا عندما تستدعي مصالحهم تبني مثل هذه الشعارات لتحقيق تلك المصالح وليس لحقيقة إيمانهم بهذه المبادئ لغيرهم، وتأكد للكورد مجدداً عدم وجود أصدقاء ومبادئ حقيقية بل توافق المصالح ليس أكثر. ولهذا فإنه وبعد سنوات من ذلك وعندما اقتضت مصلحة تلك الدول

وخاصة بعد غزو الكويت أخذوا بالتباكي على ضحايا الكيماوي التي استخدمها العراق ضد المواطنين الأبرياء من الأكراد لا لشيء أو لتعويض الكورد أو المتضررين أو محاسبة المسبب بل للضغط على صدام للرضوخ لمطالبهم. وبتأثير استخدام هذه الأسلحة الفتاكة اضطر المقاتلون الكورد ترك الجبال واللجوء إلى الدول المجاورة خاصة إيران.

بعد تكرار استخدام العراق للأسلحة الكيماوية المحرمة بقوانين ومعاهدات دولية صريحة وسكوت العالم عليه وعلى هذه الجرائم الكبيرة في الإبادة البشرية الجماعية وتحقق القناعة التامة لدى القيادة الإيرانية وخاصة الإمام التخميني من أن الدول الكبرى سوف لن تسمح بهزيمة صدام مهما كلف الأمر وحيث كان قرار مجلس الأمن الذي رفضته القيادة الإيرانية في السابق والمرقم (٥٩٨) القاضي بوقف إطلاق النار وإجراء الحوار والمفاوضات بين المتحاربين لا يزال سارياً، ففي يوم ٨ آب ١٩٨٨ أعلن الإمام الخميني قبوله بالقرار المذكور ووصف هذا القبول بتجرعه كأساً من السم. فتوقف القتال بين الطرفين. وأعلنوا للعراقيين من خلال التلفزيون السماح لهم للتعبير عن فرحتهم بالطريقة التي يرونها، وهذا ضمناً يعني في المفهوم العراقي للتعبير عن الأفراح إطلاق العيارات النارية في الهواء، وكان قد صدر قرار قبل ذلك بمدة بمنع إطلاق العيارات النارية في الأفراح والمناسبات، وهكذا فقد اشتعلت سماوات المدن بالنيران الكثيفة للطلقات مما حملت السلطات بعد اقل من نصف ساعة على الإعلان، مناشدة المواطنين للكف عن إطلاق العيارات النارية التي ذهبت ضحيتها عدد كبير من القتلى والجرحى وتكررت المناشدة دون جدوى إلى أن جاء التهديد بملاحقة المخالفين.

هكذا ساهمت قوى العالم المختلفة على بقاء صدام محافظاً على مركزه ونظامه وليزداد غروراً وتطبيلاً للنصر المزيف وتزميراً ل (المواهب النادرة والعبقرية والقيادة الفذة... الخ). وبدأ بعملية إعادة التعمير السريع وتخصيص المكافئات للمتميزين. فدخلت عملية التعمير في سباق الإنتاج

السريع دون الاكتراث بالنوعية والجودة لنيل المكاسب والمكافئات وليضطر بعد إنجاز العمل وصرف المكافئات بعدة أشهر إعادة التعمير المجدد جراء العمل السابق الرديء بسبب الإسراع غير المنطقي في الإنجاز وقلة خبرة وإخلاص المنفذين والمشرفين. ثم بدأت عمليات تسريح القوات الإلزامية والاحتياطية حيث أمضى البعض منهم أكثر من عشر سنوات فيها بعيدين عن أعمالهم ومهنهم واختصاصاتهم العلمية وحياتهم الاعتيادية، وكانت الطامة الكبرى للمثقفين وخريجي الكليات والمعاهد وأمثالهم.

لقد جاء الوقت الذي كان صدام ينتظره منذ زمن بعيد ألا وهو وقت الثأر من الكورد، فإذا كان المقاتلون منهم قد هربوا إلى الخارج إلا إن الأغلبية البريئة موجودة تحت رحمته وقد جس نبض بلدان العالم أجمع بحكوماتها المختلفة وشعوبها المتباينة والأيديولوجيات المتناقضة ومنظمة أممها المتحدة والمنظمات التي تدعي الإنسانية حينما استخدم السلاح الكيماوي بحقهم ولم يتحرك الضمير العالمي، فبدأ بعملية أكثر دموية وإجرامية في العالم ومثيلاتها قليلات في التاريخ وسميت بعمليات (الأنفال). حيث قبضت القوات العراقية على ساكني القرى والأرياف وبعض المدن والقصبات بعد أن حللت أموالهم وأعراضهم ونسائهم على تلك القوات، وبقرار رسمي، فبلغ مجموع هذه التجمعات السكانية أكثر من أربعة آلاف دمرت جميعها، أما سكانها البالغ حوالي مائة وثمانون ألفاً على الرغم من اعتراف كبار المسئولين العراقيين بأن عددهم كان بحدود مائة وعشرون ألفاً وهم جميعاً كانوا من الأطفال والنساء والشيوخ وغيرهم ولم يرتكبوا أي جرم وقضي عليهم جميعاً دون أي ذكر لا داخلياً ولا دولياً في عالم مقبل على تخطي القرن العشرين. وكان قد حجزهم ابتداء في معتقلات ومناطق مختلفة لفترة معينة ريثما يتسنى له الوقوف على ردود الأفعال وبالذات الدولية، ثم أخلوا سبيل عدد ضئيل جداً من بعض كبار السن والعوائل لتغطية الجريمة الكبرى بحق الغالبية العظمى الذين أبيدوا

فيمابعد بعد أن اطمأن للسكوت الدولي. وأورد هنا فقط ما نقله شقيق ضابط في الأمن الذي استدعي على الفور إلى دائرته ببغداد في وقت متأخر من إحدى الليالي وكلف بمرافقة عدد من الحافلات الكبيرة التي ظللت زجاجاتها كي لا ترى دواخلها وقد وجد بداخلها عائلات كوردية، وتحركوا منتصف الليل وهو لم يبلغ بالوجهة المقصودة فهناك من يتولى هذا الشأن، وتوجهوا صوب الغرب ناحية الأنبار ثم إلى الصحراء وبعد مرور أكثر من ساعة في الصحراء اتجهت السيارات نحو كاشفات أضواء كبيرة وكثيرة ومكائن وحفارات وعدد كبير من المسلحين بزي عسكري يحوطون حفرة عميقة واسعة كانت قد أعدت، وأوقفوا السيارات، ثم أنزلوا هذه العائلات من السيارات إلى تلك الحفرة الكبيرة، ثم بدأ هؤلاء المسلحين فجأة بإطلاق النار الكثيف عليهم من أسلحتهم، ثم أخذت الحفارات والمكائن برمي الأتربة والرمال عليهم، ودفنوا بهذه الطريقة سواء أكانوا أمواتاً أو مصابين أو أحياءً، وينقل عنه إن عددهم كان بحدود ثلاثمائة شخص. وقد أصيب ضابط الأمن بعد ذلك الحادث بمرض عقلي أعفي بسببه من الخدمة. كما وإن هناك العديد من الذين شاهدوا كميات كبيرة من الملابس الكوردية المختلفة في الصحراء القريبة من منطقة عرعر الحدودية مع السعودية. وهناك القصة المعروفة والتي تحولت إلى فلم عن الطفلة وشقيقها اللذان نجيا من الموت الجماعي لحالة مشابهة لما رواها ضابط الأمن، لم يصيبا بالنار وبعد مغادرة القوات للمنطقة تمكنا من الوصول إلى إحدى الخيم البعيدة وبظروف مأساوية وقد سترهما البدوي وبعد سنوات تمكن من إعادتهما إلى موطنهما كوردستان ولكن لم يبق لهما أحد من عائلتهما. فقضى النظام الفريد في فن الإجرام على كل هؤلاء الأبرياء ولا يزال دول العالم والمنظمات التي تدعي الإنسانية ومتدينوا العالم من جميع الأديان ساكتين عن هذه الجرائم في حين يبحث المعنيين والدول الكبرى ومحكمة (العدل) الدولية عن بعض القبور الجماعية ربما لعدد أصابع اليد لغير الأكراد في مناطق أخرى تستدعي مصالحهم وسياساتهم أما مئات

الآلاف من الكورد فقضاياهم تدفن وتضيع مع دفنهم.

استمرت قيمة العملة العراقية بالهبوط واقتربت من ربع دينار كويتي فضلاً عن ترتب المزيد من الديون الكبيرة على العراق، كما وازداد السخط الشعبي وارتفعت نسبة الإجرام وتصاعدت المعارضة السرية في المدن. وصدام يفكر في إخراج تمثيلية شعبية يستصدر منها قراراً بجعله رئيساً مدى الحياة في وقت كانت المشاكل تزعجه حتى في المنام، فيعمد إلى إقامة الحفلات وبناء القصور والصروح وقوس النصر وإقامة الاستعراض العسكري الكبير ليصرف ملايين الدنانير في هذا الظرف الاقتصادي العصيب ليظهر لدقائق معدودات فقط ممتطياً حصاناً أبيضاً أو كما ظهر في مناسبة أخرى ولدقائق أيضاً وهو على ظهر عربة قيل أنها كلفت ثمانية ملايين من الدنانير. وكان قبل ذلك يجلس مع أطفال دون سن المدرسة والذين لا يعرفون غير طعم الحليب والحلوى واللعب المحرومين منها ليسألهم رأيهم واقتراحهم لعمل تذكار للنصر فيكون الأطفال بدون جواب كونهم لا يستوعبون أي شيء من ما يقول، في الوقت الذي يرفض التحدث مع الكبار في أي موضوع. ومن جهة أخرى فإن الاستعدادات كانت تجري في الخفاء لتهيئة الأجواء الداخلية والعربية والإسلامية وربما حتى الدولية لحرب مع تركيا لعله بذلك يصدر مشاكله الداخلية ويتخلص من بعضها وكمحاولة للحصول على المزيد من الأموال العربية بحجة العلاقات التركية الإسرائيلية وخطرها على مستقبل العرب والمنطقة وكذلك للتظاهر بالانتقام للعرب من ورثة الدولة العثمانية ومن ناحية أخرى للحصول على الحلقات المعلوماتية الناقصة لبعض الأسلحة. وحينما أبدى أحد الوزراء رأيه الشخصي لديه معتبراً تركيا عدوة العرب الأولى عارضه صدام وربما كان سبب إقالته وذلك لتغطية النوايا وعدم فسح المجال لاختراق الخطط.

في أيار ١٩٨٩ أعلن عن مقتل ابن خاله وزير الدفاع عدنان خير الله بحادث طائرة هليكوبتر مفاجئة في وقت كانا معاً في جولة سياحية لبعض

مناطق كوردستان، وقد أفادت الأنباء الرسمية بأن طائرة المذكور هي الوحيدة التي سقطت من بين عدة طائرات تعرضت لعاصفة هوجاء فتحطمت ومات ركابها بما فيهم المذكور، وقد أشير بأصابع الاتهام في تدبير الحادث إلى صدام نفسه أو إلى حسين كامل بتأييد من صدام كون عدنان كان الوحيد من بين أفراد العائلة الحاكمة يتمتع بنوع من الشعبية وخاصة بين القوات المسلحة وكون هذه المسألة لا تروق كثيراً لصدام وخشيته على مستقبله. إلا إنني شخصياً لا أميل كثيراً إلى هذا الرأي في هذا الموضوع بالذات فكان عدنان حسب رأيي مخلصاً جداً لصدام وملتزماً ناحيته ويعتبر نفسه أحد جنوده ولا يطمح في مركز أعلى مما هو فيه بواسطة صدام، وكذا الحال بالنسبة لصدام الذي كان يحبه حسب تصوري ولا يجد من هو أكثر إخلاصاً منه في ذلك المركز عدا الأسباب العائلية الأخرى. وقد أشيع في حينه عن درجات متقدمة من الخلافات العائلية بين صدام وزوجته شقيقة الوزير المذكور وكذلك بينه وبين ابنه عدي لنفس السبب.

كانت المفاوضات مع إيران تجري ببطء شديد وبعنجهية فارغة وكبرياء غير مبرر من قبل الوفد العراقي المتمثل في شخص رئيس أفشل دبلوماسية دولية وداخلية حيث كان يحضر للمفاوضات وهو غير مخول بأبسط الصلاحيات ولكل مسألة كان يستوجب العودة إلى بغداد واستلام الأجوبة والتعليمات والأوامر وكان هذا سبباً لأن يطلبوا مسبقاً من الجانب الإيراني عقد المفاوضات في جنيف وليس في نيويورك كي يسهل عودتهم إلى العراق في أي وقت للتشاور ومن ثم العودة لمتابعة المفاوضات، بعكس الوفد الإيراني الذي كان يتمتع بكامل الصلاحيات. وكان الوفد العراقي لا يرغب في إنهاء الخلافات وإتمام المفاوضات وتوقيع الاتفاقات كي لا يلتزم بشيء وهذا توضح حينما تخلف الوفد العراقي للتوجه إلى نيويورك حسبما كان متفقاً عليه لتوقيع الاتفاقات حيث أذيع في ذلك الوقت إن بعضاً من قوات المعارضة الإيرانية المتواجدة على الأراضي العراقية مدعوماً بقوات

عراقية قد دخلوا إيران وسيطروا على بعض المناطق والمدن ووصلوا إلى العمق قرب كرمنشاه وأوشك على تجدد الحرب لولا بعض التدخلات.

تحرك صدام على بعض الدول العربية في المنطقة واستطاع أن يفلح بعقد اتفاقية وتشكيل مجلس سمي ب (مجلس التعاون العربي المشترك) عام ١٩٨٩ مع كل من اليمن ومصر والأردن. وكعادة وسائل الإعلام المسخرة تماماً فقد أبرزت الحدث لدرجة ما فوق التصور وكأن الوحدة العربية وإنقاذ الأمة العربية من محنها قاب قوسين. وللمرء أن يتصور ما فعلته الجلاوزة ووسائل الإعلام إذا ما قورن بحدث بسيط جداً وما فعلت من تهريج. ففي تلك الأوقات وحينما كان صدام يزور المناطق السياحية في كوردستان وشاهد رجلاً متقدماً في السن وبين يديه خشبة عليها بعض السجائر والنواعم يبيعها لركاب السيارات المارة بمضيق كلي علي بك في محافظة أربيل فأمر صدام ببناء حانوت صغير له هناك للعمل وليقيه من المطر والحر في الشتاء والصيف. وكان بإمكانه بالطبع عمل الكثير لمساعدة المسكين المذكور الهرم وإراحته، فكانت فرصة الجلاوزة والمتملقين النفعيين كي يأمروا بتشييد جدارية كبيرة أيضاً في الموقع ولغايات متعددة، منها استغلالها حجة لإقامة السفرات والزيارات للمنطقة وهي سياحية، والتهرب من الواجبات والدوائر، وللحصول على بعض الأموال عن طريقها، والأهم من ذلك كله الإعراب عن النفاق والحب الكاذب لصدام. وأنجز بناء الكوخ خلال فترة قصيرة ولم يكلف إلا مبلغاً بسيطاً لا يتجاوز الألف دينار إلا إن الجدارية استغرقت وقتاً لعدة أشهر وعندها تم افتتاح الكوخ وإزاحة الستار عن صورة صدام الجدارية في احتفال مهيب حضره كبار المسئولين الرسميين مدنيين وعسكريين وكذلك المسئولين الحزبيين في المناطق المجاورة والمحافظة ومحافظة كركوك وهيئة الإذاعة والتلفزيون القادمة من كركوك وهي بعيدة جداً عن المنطقة، وتم نقل الحفل وتسجيلها وعرضها من شاشات التلفزيون كالعادة. فالكوخ لم يكلف ألف دينار بينما غاية ما وراء الكوخ كلفت ما يتجاوز

المائة ألف دينار. ولم تنقضي سنتان إذ لم يبق أثر للكوخ وللجدارية بعد الانتفاضة الشعبية عام ١٩٩١ . وإذا ما حسبت المبالغ المصروفة على مثل هذه الجداريات واللافتات وصور صدام في أنحاء العراق فإنها كانت كافية لبناء عمارات ودور كفيلة بتخفيف أزمة السكن الخانقة في العراق.

كانت مأساة العراق والعراقيين كبيرة بعد الحرب نتيجة سوء تصرفات النظام الذي لم يأت بعمل يستشف منه الخير للبلاد أو يدل على حبه وعطفه وحرصه على المواطنين بشكل عام، فاستمرت سلوك أجهزته في المزيد من القمع وتخريب بنية المجتمع والإصرار على عسكرة البلاد والحكم بقوانين عسكرية جائرة حتى ولو بغطاء أو تحت مسميات مدنية فلم يعد المجتمع والحكومة مدنياً وأبقي على الزي العسكري للحكومة والحزب الحاكم والسائرين في ركابهم، حتى إنهم أعادوا كبار الضباط الذين سبق وأن أحيلوا على التقاعد إلى الخدمة ولكن ليس إلى وحداتهم واختصاصاتهم بل جمعوا كل عدة أفراد منهم في غرفة واحدة ولا عمل لهم غير قراءة الجرائد اليومية كالمقاهي، والغاية من ذلك وضعهم تحت المراقبة المستمرة وفي حالة من الخوف والرعب وعدم فسح المجال لهم للتفكير بشيء ضد النظام. وبعد الانتفاضة عام ١٩٩١ تم العثور على شريط مسجل لاجتماع ـ تم بعد فترة قصيرة من وقف إطلاق النار في الحرب مع إيران ذي الثمانية أعوام ـ بين بعض كبار القادة العسكريين مع علي حسن المجيد وهو يؤكد على إن الحرب القادمة ستكون مع تركيا.

وكانت أمريكا وإسرائيل والغرب تراقب كل هذه الأوضاع بالطبع وهم لا يريدون لميزان القوى أن تتخلخل في المنطقة حفاظاً على مصالحهم فيها، وقد أشار العديد من المسئولين في هذه الدول إلى هذه المسألة في العديد من المناسبات وبشكل مستمر، وفي جريدة العرب الصادرة بتاريخ الثاني من حزيران ١٩٩٧إشارة واضحة إلى هذه المسألة إذ قال المساعد الخاص للرئيس الأمريكي لشئون الشرق الأوسط وجنوب آسيا في مؤتمر معهد الشرق الأوسط عن العراق: "... إن العراق شرع منذ السبعينات في واحدة

من أكبر عمليات البناء العسكري في العالم. وفي ذروة هذه العملية عام ١٩٩٠ كان للعراق في الميدان جيش يزيد تعداده على مليون رجل ومزود بقرابة ٥٧٠٠ دبابة و٣٨٠٠ قطعة مدفعية وما يزيد على ٨٠٠ طائرة قتالية. ولتدعيم آلة الحرب الهائلة هذه كانت هناك نصف مليون عراقي آخر يعملون في الصناعات العسكرية ـ وهذا خطأ آخر للنظام العراقي بأن أطلق تسمية (التصنيع العسكري) على العديد من المعامل والمصانع المدنية أو ذوات الإنتاج المزدوج الاستخدام وكذلك الدوائر حتى بعض الخدمية الصرفة، إذ أصبحوا يعدون من العاملين في مجال الصناعات العسكرية وهم ليسوا كذلك حقيقة ـ لإنتاج ما يزيد على ١٠٠ نوع من مختلف الأسلحة بما في ذلك القذائف بعيدة المدى والأسلحة الكيماوية والبايلوجية. وألمح المذكور إلى أن العراق يحتفظ بكوادر نووية وعلمية وفنية يفوق عددها ٧٠٠٠ خبير. هذا التوجه الهائل في المصادر للأغراض العسكرية في بلد صغير نسبياً وما زال نامياً يؤكد طبيعة المشكلة التي نواجهها في التعامل مع العراق...". وتعمدوا في إفراغ الأسواق من المواد الضرورية والحاجات الإنسانية ومنها المواد الغذائية الأساسية وجعلوا هم المواطن العادي اليومي هو البحث المستمر والركض المتواصل كل يوم من أجل تأمين مستلزمات الطعام اليومي بحيث لم يعد للمواطن وقت كاف للتفكير بشيء آخر أو وقت فراغ يكون فيه باله هادئً يمكنه الالتقاء لفترة مناسبة أو منتظمة بالآخرين، وما يترتب على ذلك من التباعد الروحي والفكري والمبدئي بين الناس وحتى المقربين والأصدقاء، وأثر ذلك حتى على العلاقات الاجتماعية بدرجة هدامة وأصبح الواحد يعيد التفكير أكثر من مرة لو قرر زيارة أحد من الأقارب أو الأصدقاء بسبب الضائقة المالية وشحة المواد الغذائية وصعوبة الحصول عليها عدا الارتفاع الهائل في الأسعار. أما للمسئولين والدوائر المسئولة عن حماية رأس النظام والضباط العسكريين ولبعض الفئات من الجيش الشعبي الذين هم بعثيون بطبيعة الحال فوضع لهم نظام خاص لتجهيزهم بها وبسعر مخفض وخاصة عن

طريق فتح حوانيت لهم لتوزيع هذه المواد عليهم بشكل منتظم، أو التوزيع المباشر المنظم عليهم من خلال دوائرهم. أما الأغنياء والتجار فأغلبهم ازدادوا مزيداً من الغنى والطمع والنهش في جسم المجتمع. أما أبواق مسئوليه ووسائل إعلامه والتافهين من أذنابه فازدادوا تمجيداً به وصولاً حد الكفر، وحمداً له وثناء عليه وتهريجاً وتصفيقاً وهو يتجول في المدن ويكثر من هذه الزيارات تحدياً لكل من يرفضه ونظامه، ويخطب ويهرج ويكون أول من يخالف قرار منع إطلاق الأعيرة النارية في الهواء الذي سبق وأن أصدره، ذلك للإعراب عن غبطته وسروره ب(انتصاره) الذي لا يراه إلا هو والمنتفعين منه ومن نظامه. وهو محق بهذا من ناحيته الشخصية حيث إنه من النادر جداً أن يبقى مثل هذا الشخص وهذا النظام على دسة الحكم بعد أن عمل ما عمل بوسائل متعددة مختلفة لتدمير بلاد متعدد الأعراق والمذاهب والاتجاهات لا يتفقون إلا على أن لا يتفقوا، ومن هنا كان اندحار الجميع المستمر وليبقى صدام ونظامه ليسجل موقفاً تاريخياً على العراقيين عموماً والعسكريين خصوصاً والجميع كانوا يسمعون ويشاهدون بين آونة وأخرى قيام انقلابات أو تغييرات في أنظمة الحكم أو ثورات وانتفاضات وتظاهرات ومسيرات وغيرها من الممارسات لأسباب وأوضاع تبدو بسيطة وتافهة مقارنة بمآسي العراقيين في العديد من الدول والشعوب ليست المتمدنة أكثر فقط بل في الدول والمجتمعات التي تعتبر متخلفة مقارنة بالعراق والعراقيين في كثير من المجالات. ففي الوقت الذي كانت كوردستان منطقة صراع دائم ومستمر مع النظام وقدمت مئات الآلاف من الضحايا، وكذلك بعض مناطق الجنوب في بعض الأوقات والقليل من الوسط كانت الأغلبية الذين كانوا يتمنون تغيير النظام تجدهم ولأسباب شتى لا يتحركون إلا بعد أن تكون النيران قد إلتهمت بيوت الكثيرين وعندما تصل النيران إلى بيوتهم وتهدمها على رؤوسهم عندها فقط يتحرك البعض الآخر منهم، وألا فإنهم يتصرفون لخدمة النظام ويعربون عن مشاعر كذابة دون شعور بالمسئولية الوطنية والتاريخية

وخاصة فإن النظام كان يستغل هذه المواقف والمظاهر في الدعاية داخلياً وخارجياً، ومن حق رأس النظام أن ينخدع بهذه المظاهر أيضاً ويعتقد بصدق المشاعر والمواقف التي يعلنونها. وهذه حقيقة تاريخية تستدعي التسجيل لا التستر عليها كذباً ونفاقاً أو جبناً. فالشعوب حينما تقاتل في الداخل أو في الخارج وحينما تدخل الحروب والمعارك السياسية أو العسكرية فالمفروض إنها تفعل ذلك من أجل الدفاع عن الحق أو استرداده أو رفع الظلم والغبن عنه أو الدفاع عن نفسه وما إلى ذلك ومن أجل غد أفضل لهم وللأجيال القادمة، لا من أجل تدمير ذاتهم وتحطيم بناهم و حاضرهم ومستقبلهم والأجيال اللاحقة، ولا من أجل مزيد من الدمار والخراب والفقر والجوع والمرض والإذلال والتأخر، ولا من أجل استهتار الحاكم أو الحكام وأذنابهم وعصاباتهم، ولا من أجل مداواة أمراض الحكام وتسكين آلامهم النفسية، ولا من أجل جعل الأكاذيب والأباطيل (حقائق دامغة) أو اعتبار الحقائق جرائم وخيانات، ومن أجل المزيد من الحرية السياسية والفكرية ودولة القوانين العادلة العصرية والمساواة بين الجميع والتقدم والازدهار والرفاهية لا من أجل المزيد من التأخر والانحلال والدكتاتورية والاضطهاد والعنف وإرهاب السلطة والتمييز المتعدد الجوانب. فأين العراق من كل ذلك؟ بالطبع لا يمكن إلا إن يجد المرء النظام العراقي إلا في جميع تلك السلبيات، لا في الإيجابيات، ومع ذلك كان ولا يزال أغلبية الشعب وللأسف الشديد رجالاً ونساء لا يمارسون واجباتهم الوطنية والإنسانية بدرجاتها الدنيا من المسئولية وإن المصير الذي هم فيه واستخفاف النظام بهم وبوجودهم وإنسانيتهم وكرامتهم خير دليل على ذلك، وكان قد شهد بعض الجدران في بعض الأوقات وفي بعض المناطق بعض الكتابات المخجلة حقاً ومثالها ما ظهرت من الكتابات في الموصل أواسط الثمانينات " قائد مجنون لشعب جبان".

سوء الأوضاع الداخلية في العراق وخصوصاً الاقتصادية منها، إضافة إلى الأوضاع الجديدة التي كانت تسارع الظهور في الاتحاد السوفيتي مقربة

انهيار قطب العالم الآخر ومؤثرة على الدول السائرة على هديه وفي ركابه والمعسكر الاشتراكي عامة، ولتحقيق أهداف عدة، عمد صدام إلى بيع ما تبقى من المعامل والشركات والمصانع ومزيد من الأراضي والعقارات والأملاك الحكومية لينال المقربون منه حصة الأسد من كل ذلك، ومن جانب آخر، التفت إلى رؤساء العشائر والقبائل ليبقيهم على الطاعة، وفي كوردستان عرض جميع المرافق السياحية الحكومية للبيع بالمزاد العلني الذي حدده برؤساء العشائر والأغوات وغيرهم الذين كانوا جميعاً أمراء للأفواج التي سبق التطرق إليها ولم يكن بينهم من هو مهتم أو مختص أو راغب في إدارة العمل السياحي، إلا أن التسهيلات التي وفرها لهم صدام لامتلاك تلك المرافق والأملاك جعلهم أو على الأقل بعضهم يتسابقون عليها. وكان عددهم متناسباً مع عدد المرافق السياحية بحيث غدت المنافسة معدومة بينهم في المزايدات، وروعيت الرغبات فيها حسب المناطق، فبيعت جميعها بأسعار زهيدة وقابلة للتقسيط المريح، إضافة لمنحهم حق البيع بعد رسو المزايدة كي يستفيدوا من الثمن إن لم يتمكنوا أو يرغبوا في إدارتها بأنفسهم، وهذا تكريم خاص لهؤلاء الذين ساندوه على حد قوله علناً، في الوقت الذي كان الواحد منهم يقبض مئات الآلاف من الدنانير شهرياً كما سبق وأن ذكرناه، وكان البعض منهم يتقاضى أكثر من مليون دينار شهرياً جراء خدماتهم له ولنظامه طيلة سنوات عديدة تجاوز لدى البعض ثلاثين عاماً. كان من بين أهدافه على بيع هذه الوسائل والآلات والممتلكات هو محاولة إظهاره للجميع في الداخل وبالذات حزبه وللخارج وخاصة العالم الغربي وأمريكا بالذات على إنه نبذ سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج والملكية العامة لجميع المرافق وفق الأيديولوجية الاشتراكية وتوجه نحو الخصخصة والملكية الخاصة قبل الإعلان القريب المؤكد عن انهيار الاتحاد السوفيتي وليبشر بخزعبلة سماها (نظريتنا) التي لم يعرف هو أيضاً شيئاً عنها لعدم وجودها أصلاً، فما تصرفاته وقراراته إلا مجموعة تناقضات وقرارات ارتجالية وأحكام عشوائية

وخطوات ترقيعية تستخدم الأموال الطائلة للسد المؤقت أو الجزئي للثغرات التي تظهر بالجملة عادة هنا وهناك. وكالعادة ساهمت وسائل الإعلام المختلفة المسخرة لجعل المسألة محل استهزاء بالتطبيل للدعوة من حكومات وشعوب العالم في الأيديولوجيات المختلفة وبالذات العالمين الرأسمالي والاشتراكي للحذو حذوه والاستفادة من (نظريته) والاسترشاد بها لعلاج مشاكل العالم كون (نظريته) هي الوحيدة المناسبة والملائمة لحل جميع معضلات العالم السياسية والاقتصادية.

كان الاعتقاد السائد إنه بهذه الحرب الورطة الطويلة المدمرة مع إيران قد اتعظ كثيراً وأخذ ما يكفيه من الدروس والعبر ليعيد التفكير بكل سياساته وبالذات تعامله مع الشعب، وإنه سيعمل من أجل تعويضهم على كل هذه المآسي، وإنه وإن لم يقر بأخطائه الفادحة طيلة العقود الماضية من السنين، إلا إنه سيبادر لتصحيح مساره والتوقف عن تلك السياسات، واتخاذ الخطوات التي تمكن الشعب من التمتع ببعض حقوقه السياسية ويعيش حياة طبيعية كبقية شعوب العالم الشبه متحضرة والتوجه بالبلاد نحو انتخابات ديمقراطية حقيقية وتحويله إلى مجتمع مدني حضاري يتلاءم مع المجتمعات والأنظمة العصرية، والسماح بالتعددية الحزبية ودون تأثيرات السلطة وجعل لغة الحوار ومبادلة الآراء وتقبل الرأي المخالف وتبديل القوانين الغير صالحة وإلغاء الكثير من المواد العقابية الصارمة، وتوجيه المجتمع لتبني الأساليب السلمية والديمقراطية لحل المشاكل، وتثقيف المجتمع وعن طريق المدارس والكليات ووسائل الإعلام المختلفة بهذه الثقافات، عندها يزداد شعور المواطن بمواطنته ويقدم الكثير وعن طيبة خاطر ومن تلقاء نفسه دون إكراه أو تهديد بعقوبات أو القمع ويحرص على حماية المصالح العليا للمجتمع وحماية نظامه. إلا إنه وللأسف كان أبعد ما يكون عن هذا التفكير. صحيح إنه لا يمكن أن يتحول النظام من أبشع دكتاتورية إلى نظام ديمقراطي برلماني دستوري حقيقي بسهولة، لكن الزمن والظروف تكون أحياناً كفيلة بإجراء بعض التغييرات

ولو بطفرات خفيفة أو بدرجات ضعيفة، إلا إنه وللأسف فإن هذا الأمل الذي كان البعض يراهن عليه أو هناك آخرون لا يزالون يراهنون عليه لم يتحقق، رغم الإعلان عن النية في هذا التوجه ـ كما في السابق ولعدة مرات ـ وتقديم مشروع للدستور العراقي عام ١٩٨٩، وكان للأسف كأنه أعد للقرون الوسطى، ورغم كثرة بنوده وأحكامه فإنه كان بالإمكان التعويض عنه بجملة واحدة فقط وهي إن الدستور هو العودة إلى القرون الوسطى. وبقي صدام منشغلاً بزيادة التركيز على الأسلحة خصوصاً أسلحة الدمار الشامل ومنها الكيماوية و البيولوجية والعمل على صنع المدفع العملاق الذي قيل أن طوله المقرر مائة متر.

لقد كان صدام إلى جانب غروره مخطئاً في قراءته للغرب، فإذا كانت الحكومات الغربية قد ساهمت وسهلت امتلاكه لبعض الأسلحة والمعدات والخبرات الفنية في هذا المجال ودعمته في الحرب بمختلف الوسائل لتحجيم دور إيران عندما بدا هو الأضعف من طرفي الحرب، وللإبقاء على التوازن في المنطقة، ولكونه قادراً ومستعداً ومهيئاً للقيام بما يخدم مصالح وسياسات الغرب في المنطقة وخاصة إنه أعلن عن استعداده لمد أنابيب نقل البترول إلى ميناء العقبة وللأهمية القصوى لهذا المشروع لأمريكا وإسرائيل، فقد قدم الغرب له الكثير من المساعدة وسكتوا عن إحدى كبريات جرائمه في الإبادة الجماعية للمدنيين الأبرياء عندما قصف بالأسلحة الكيماوية الشعب الكوردي في عدة مناطق وعمليات الأنفال، واتضحت تلك المواقف الشائنة لتلك الحكومات من خلال التناقض في الأحكام والانتقائية والازدواجية والكيل بمكاييل متعددة مختلفة فيما تتخذ من قرارات تمليها المصالح وليس شيء آخر، إضافة للسكوت على الكثير من الجرائم التي ارتكبت بحق المئات وربما الآلاف من العسكريين أفراداً وضباط صف أو ضباطاً بمختلف درجاتهم وبالأخص كبار الرتب والدرجات والكفاءات بذرائع مختلفة أغلبها اتهامات بمؤامرات ضده وخيانات أوالانتماء لتنظيمات سياسية وما شابه ذلك، وكانت في الغالب تهم باطلة

إذا ما استثنينا بعض ما ذكر عن بعض هذه المحاولات وأهمها ما قيل في حينه عام ١٩٩٠ من اتفاق بعض صغار الضباط للقيام بعملية جريئة للتخلص منه بطريقة مشابهة لما حصل في مصر في عملية إغتيال السادات وكون تلك العملية قد انكشفت في وقت متأخر وقبل البدأ بالإستعراض العسكري بمناسبة يوم الجيش في ٦ كانون الثاني من ذلك العام. وكل هذه الفعاليات والأقوال لا يمكن للمرء التأكد من صحتها في وضع كما هو عليه في العراق.

عاد صدام بعد انتهاء الحرب بمدة إلى اسطوانته المعتادة في الادعاء بوجود مؤامرة مبيتة ضده من قبل الأمريكان والبريطانيين وإسرائيل مما دفع بالأمريكان إلى تطمينه عن طريق السفراء ثم زيارة وفد مشترك من الحزبين الرئيسيين الأمريكيين الجمهوري والديمقراطي لبغداد، وتطمين صدام بخطأ ظنونه، وإنهم لا يحملون أية نوايا سيئة تجاهه. إلا إنه تم فيما بعد في عام ١٩٩٠إحباط محاولة حصوله على المدفع العملاق كما أحبطت عملية أفران منغستون المتوقع استعماله في البرامج النووية إضافة إلى إفشال إمكانه من الحصول على بعض المكثفات التي كانت تستخدم في عمليات التفجير، وكان ذلك بعد بعض التغييرات في نظرة الغرب نحو سياساته وتوجهاته، وبالذات بعد تبيان عدم استفادة الشركات الأمريكية من مشروع مد أنبوب النفط إلى العقبة حيث كانت أمريكا تتطلع إلى أن يعهد إلى شركاتها القيام بذلك، وكذلك مشاركة شركاتهم في إعادة التعمير والبناء والتعاون المشترك، فكان عليه فهم الموقف الجديد المتغير تجاهه وأن يكون حكيماً، حيث سبق بعين الطرق ونفس الدول والأشخاص وأن وقفوا إلى جانبه وزودوه بما كان يطلبه ويحتاجه من مختلف الأسلحة، فهذه التغييرات في المواقف إنذار شديد وصريح له، إلا إنه وكعادته ازداد غطرسة، ورد عليهم بإقدامه في شهر آذار ١٩٩٠ على إعدام الصحفي البريطاني الجنسية الإيراني المولد (بازوفت)لاتهامه بتصوير بعض المناطق المحرمة تصويرها والتجسس رغم الاحتجاجات والمناشدات العديدة من

العديد من الدول والمنظمات الدولية والجمعيات المختصة بحقوق الإنسان وغيرها، وكذلك تحديه من خلال التلفزيون مستهزئً بالغرب وعرضه مكثفاً معرباً عن فشلهم في منعه من الحصول عليها، وإصراره على تنفيذ برامجه في صناعة الأسلحة الفتاكة وتهديده للغرب وإسرائيل وتوعده بأنه سيحرق نصف إسرائيل فيما لو أقدمت على ما فعلته في عام ١٩٨١.

لقد دعا صدام إلى عقد مؤتمر قمة عربية في بغداد وبالغ في كل الإجراءات، ابتداء من عملية التهريج الزائد عن الحد ورص جميع طلبة المدارس والكليات في بغداد وموظفي وعمال بعض الدوائر والمؤسسات على جانبي الطريق الممتد من مطار بغداد الدولي إلى داخل المدينة لينتظروا ساعات طوال جوعى وعطشى لحين مرور مواكب الضيوف بينهم بسيارات مكشوفة وحمايتهم أرضاً وجواً والتصفيق لهم ورشقهم بالورود والزهور وأحياناً كان يصطحب البعض منهم داخل شوارع بغداد أيضاً. في هذا الوقت أرسلت أمريكا عدداً كبيراً من سفنها الحربية إلى مياه الخليج وكانت قد هددت تحريرياً برسالة إلى وزراء خارجية الدول العربية لضرورة الإبقاء على الطرق البحرية مفتوحة وضمان وصول البترول إلى الغرب وعدم تهديد أمريكا أو الدول الأخرى في بياناتهم. وعلى الرغم من امتعاض صدام الشديد من موقف الكويت والإمارات العربية بخصوص قضايا النفط وإنتاجه وتسويقه والتسعيرة إلا إنه كان واضحاً اهتمامه الخاص بالأمير الكويتي من حيث الترحيب والمعاملة.

المحور السادس
غزو الكويت

الأطماع والمنافسات

لموقع الكويت ابتداء ومن ثم اكتشاف النفط فيه فيما بعد، كانت أطماع الدول العظمى والمنافسات عليها في تزايد مستمر أسوة بمثيلاتها من المناطق التي لها مؤثرات لمثل تلك الأطماع. وبسبب صغر المساحة وقلة عدد السكان كانت معرضة لأطماع الإقليم أيضاً، إلا إن الدول العظمى كانت تقف بالمرصاد دوماً لكل من يحاول مد يده إليها أو حتى التفكير بها، وفي نفس الوقت فإنها كانت تخطط دوماً لتثبيت وجودها هناك خصوصاً في هذا القرن. ولهذا فإن جميع محاولات الأنظمة العراقية المتلاحقة لاحتلالها كانت تباد منذ لحظة التفكير بها أو التحدث عنها. وحينما كان البعض من هذه القوى يتربص ويخطط لخلق الأجواء التي

تسمح لهم بالسيطرة على المنطقة، كان نظام بغداد يدرك تماماً أهمية المنطقة للغرب وبالذات لأمريكا وكان يرى نفسه (أحقاً) بها منهم. لذا فقد وضع صدام الكويت في حساباته منذ سنوات مضت وعمل بكل هدوء لاختراق المجتمع والشارع الكويتي وإن أمكن حتى قواته المسلحة وأجهزته المختلفة وكان قد افلح في أن يجد لنفسه مكاناً لدى البعض منهم الذين كانوا يعملون لخدمته في مختلف المجالات حتى أعمال التخريب والإرهاب ضد الكويت أو العراقيين المعارضين المتواجدين هناك في وقت كانت الحكومة الكويتية تتهم بعض العراقيين الأبرياء الآخرين العاملين هناك دون أن تدرك إن الخيانة من بعض مواطنيها المتعاونين مع النظام العراقي. وكان صدام لا يستطيع الإقدام على أية خطوة ضد الكويت في زمن الشاه لقوة إيران آنئذ وأسباب أخرى معروفة، وكذلك في زمن أحمد حسن البكر الذي كان قد اعترف بدولة الكويت حينما كان رئيساً للوزراء عام ١٩٦٣ ولهذا فإنه كان معارضاً لأي عمل ضد الكويت خلال فترة رئاسته.

كان سوق النفط يشهد مزيداً من التدهور في الأسعار في الوقت الذي كان صدام يحتاج المزيد من الأموال وكان سعر صرف الدينار في هبوط مستمر وكانت أخبار الكويتيين الذين يتوافدون على العراق وبالذات بغداد والبصرة وبأعداد هائلة وأخبار ترفهم وبذخهم وسوء معاملة البعض منهم للعراقيين وتعاليهم عليهم بحكم موقف وقوة دينارهم بالمقارنة مع الدينار العراقي الذي كان في السابق مساوياً للكويتي إن لم يكن أكثراً منه في بعض الأحيان، وتشنج العراقيين من هذا الوضع وتبسبسهم حول الرفاه والسعادة والازدهار والأمن والسلام والاستقرار والحرية والاحترام الدولي للكويت والكويتيين مما يزعج صدام كثيراً، وهم ومع الإماراتيين لا يلتزمون بالسقف المحدد لإنتاج النفط وتصديره. وكان صدام قد احتج عدة مرات عليهم بهذا الخصوص واعتبر ذلك التصرف بمثابة التعمد في الإضرار بالعراق والاقتصاد العراقي وأعلن شجبه الكبير حينما قال (قطع

الأعناق ولا قطع الأرزاق) واعتبر الأعمال والتصرفات الكويتية بهذا الخصوص بمثابة عدوان عسكري أو إعلان حرب. في نفس الوقت كان صدام يتحجج بضآلة عمق مياه شط العرب والفاو وأم قصر وحتى ميناء البكر أيضاً وعدم قدرة ناقلات النفط العملاقة الوصول إليها بسهولة ويطمع في نافذة خليجية وخاصة في جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتان وبالذات جزيرة بوبيان التي كانت الكويت قد أعارتها للعراق أثناء فترة الحرب مع إيران، وبأي شكل كان كاستمرار الإعارة أو الإجارة الطويلة أو حتى البيع أو التنازل عنها . الخ. وبالرغم من المساعدات الكويتية المالية الكبيرة للعراق خلال فترة الحرب كمنح أو قروض وبدلاً من ردها كان يطالب بإسقاطها وبالمزيد بزعم إن الحرب كان للدفاع عنهم وعن البوابة الشرقية للأمة العربية، في الوقت الذي كان يتهمهم كونهم عملاء للغرب والأمريكان الذي هو في موقع الخصم منهم، فقدم العراق والعراقيين ضحية لهم على حد زعمه.

وكان يعتبر الكويت مسئولة بدرجة كبيرة عن هبوط قيمة الدينار العراقي المستمر بسبب السياسة النفطية التي تتبعها، وكانت أيضاً مشكلة حقول نفط الرميلة الجنوبية التي كانت الكويت تطالب بها في حين إن هذه الحقول وحقول الرميلة الشمالية كانت من ضمن أعمال الشركات الروسية التي كانت تعمل فيها.

لم ينس صدام نصيحة جورج براون له في عام ١٩٧٩حينما أشار عليه بأهمية الكويت (من يمتلك الكويت يستطيع أن يصل إلى تطوان)، وإنه كان يعلم بوجود نوع من الفتور في العلاقات الكويتية الأمريكية، وكانت لأمريكا وجود عسكري مستمر منذ وقت طويل في مياه الخليج وتدرك صعوبة الحصول على موقع عسكري على الأراضي السعودية فكانت تضغط للحصول عليها في الأراضي الكويتية، وكان الكويتيون لا يروجونها ولا يرحبون بمثل هذه الطلبات، إضافة إلى وجود بعض المشاكل في الاستثمارات الكويتية في أمريكا وبنوكها وكذلك مشاكل أخرى في رغبة

الكويت الحصول على ما ترغب من الأسلحة الأمريكية وبعض التحرك الكويتي نحو الاتحاد السوفيتي لهذا الغرض. ربما رسخت هذه الأمور اعتقاد صدام إمكانية ابتلاع الكويت بمباركة أمريكية كمرحلة أولى لتحقيق ما هو أبعد من ذلك خاصة وإن العلاقات العراقية الأمريكية وعلى مختلف الأصعدة كانت في تنام مستمر، وقد أشارت جريدة الشرق الأوسط في عددها الصادر في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٩٨ إلى العلاقات الحسنة التي كانت بين نزار حمدون الذي كان سفيراً للعراق في واشنطن مع الرئيس الأمريكي بيل كلنتون حينما كان الأخير حاكماً لولاية اركنسو الأمريكية وكذلك مع عدد من الشخصيات الأمريكية وأصحاب الشركات الكبرى وبعض العناصر المؤثرة في مركز القرار الأمريكي. وذكرت أيضاً: "... قبل ستة أشهر من غزو القوات العراقية للكويت روج حمدون لفكرة (الشراكة الاستراتيجية) التي يقوم العراق بموجبها بتصدير النفط للولايات المتحدة لمدة خمسين عاماً مقابل شراء منتجات وتكنولوجيا أمريكية. وكان الغرض الخفي من ذلك تطمين الولايات المتحدة إلى إمداداتها من النفط حتى لو سيطر العراق على احتياطات النفط الكويتي. وقطع حمدون شوطاً بعيداً في طمأنة الأمريكيين بصدد قضية أخرى مقلقة لهم: سلوك العراق تجاه إسرائيل. فقد كان حمدون يتصرف بأسلوب جديد. إذ كف عن مغادرة أية قاعة أو منبر يحضر فيه السفير الإسرائيلي كما جرت العادة سابقاً. كما التقى عدداً من كبار رجال اللوبي الإسرائيلي في أمريكا. وطمأنهم إلى انه ليس للعراق نزاع خاص مع إسرائيل". كما وإن محطات التلفزة العراقية أخذت بعرض صور ولقاءات المسئولين الإسرائيليين على شاشات التلفزيون عند بث نشرات الأخبار. والظاهر إن حكام الكويت وزعماء العرب لم يفهموا صدام جيداً ولم يكترثوا ما فيه الكفاية لخطورته واستعداداته ونياته في حينه.

كان صدام قد أمر منذ ربيع عام ١٩٩٠ وضع الخطط العسكرية الخاصة باحتلال الكويت وإجراء التمارين المستمرة عليها من قبل بعض القطعات

العسكرية الخاصة في مناطق ومناضد رملية مشابهة تماماً للكويت ولعدة أشهر لإتقان أدائها وبشكل سري للغاية. ولم تخطر على بال حتى الذين كانوا يؤدون هذه التمارين إنها تتحول في يوم ما إلى حقيقة واقعة حيث كان من السهل إقناعهم بأنها خطط احتياطية للدفاع عن الكويت في حالة التعرض لمثلها من قبل دولة أجنبية مثلاً، بالإضافة إلى أن أغلب الدول تمارس مثل هذه التمارين وتعد مثل هذه الخطط وخاصة الدول الكبرى التي تعد مثل هذه الخطط دوماً لأغلب مناطق العالم الحساسة والمهمة بالنسبة لمصالحها أو ما تعتبره مصالح لها فيها، ويجرون التعديلات اللازمة عليها من حين إلى حين حسب مقتضيات الحال. فمثلاً تعتبر منطقة الخليج والشرق الأوسط مناطق حساسة ومهمة بالنسبة للغرب وبالذات أمريكا وبريطانيا وفرنسا وروسيا وربما لغيرهم أيضاً، وهم جميعاً يحاولون إحلال الواحد منهم محل الآخر في أية بقعة وبأية وسيلة مهما كانت خسيسة ومتناقضة لتحقيق المصالح لها دون غيرها على الرغم من إبداء منتهى الود بينهم في العلن مثلاً. فلابد أن تكون لهم خططاً عسكرية أو سياسية أو كلاهما معاً مدروسة مسبقاً للتعامل مع كل ما يمكن توقع حدوثه سواء من المنطقة أو من الخارج أو حتى من الداخل، فهم يحرصون على هذه المصالح. هذه من ناحية، ومن ناحية أخرى كانت هناك تقارير تشير إلى تكدس أسلحة الدمار الشامل في المخازن والمستودعات وهي تسبب أزمة خانقة للمصانع والشركات المنتجة ولا بد من إيجاد سوق لتصريفها وتحريك تجارتها ، وفي نفس الوقت لتجريبها والوقوف على حقيقة قدراتها وأدائها وخلق الجديد وتحسين القديم منها.

تعمد صدام الإبقاء على مسألة الحدود وترسيمها أو إعادة الترسيم مع الكويت رغم حله لهذه المشاكل مع دول الجوار الآخرين من العرب بكل يسر لغايات مرسومة في ذهنه ولتكون أداة لتفجير أزمة أو افتعال مشكلة مع الكويت إذا لم يخضعوا للابتزاز، وفعلاً زاد من ضغطه عليهم وحشد قوات كبيرة من الحرس الجمهوري على الحدود معهم في ٢٠تموز ١٩٩٠

ودعا بعض المواليد للالتحاق بالوحدات العسكرية بعد أن كلف موزع بريده طارق عزيز إيصال رسالة تهديدية شديدة اللهجة إلى الجامعة العربية حول الحدود مع الكويت، أسرعت أمريكا بزيادة عدد قواتها في الخليج، كما وإن المملكة العربية السعودية وضعت قواتها المسلحة في حالة طوارئ واستعداد ونادوا بضرورة ترك العرب لحل مشاكلهم بأنفسهم ودون تدخل أحد، إلا إن الخارجية الأمريكية أبلغت السفير العراقي لديها حرصها على مصالحها في المنطقة وإلتزامها بسيادة وحماية دول الخليج واستعدادها للدفاع عن هذه المصالح في حالة تعرضها لمخاطر وكانت قد أعلنت عن قيامها بإجراء مناورات عسكرية مشتركة مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وطلبت من سفيرتها في بغداد إبلاغ الخارجية العراقية بالموقف. وفي ٢٥ تموز ١٩٩٠ دعا صدام السفيرة الأمريكية إليه في القصر الجمهوري وأبلغها امتعاضه من قيام أمريكا بهذه المناورات في هذا الوقت بالذات واعتبرها تشجيعاً للكويت والإمارات على موقفيهما البترولية الضارة بالعراق الذي لا يستطيع السكوت عليها لمدة طويلة، واعتبر تصرف هاتين الدولتين من باب الأنانية التي لا تطاق، وإنه سيرد على إهانات أمريكا للعراق فيما لو حصل شيء من هذا القبيل بالرغم من عدم تكافؤ القوات والإمكانيات. وفي هذا اللقاء ورداً على استفسار صدام أوحت السفيرة لصدام بأن أمريكا لا تتخذ أي موقف من النزاعات الحدودية بين الدول العربية، وقد كانت العبارات غامضة بحيث فسرها صدام على إنها تعني إطلاق اليد ليفعل ما يشاء، في حين فسرتها هي على إنها قصدت من ذلك عدم التدخل في حالة حل النزاعات بالطرق السلمية وليس العسكرية. في حين كان البعض من الزعماء العرب كالرئيس حسني مبارك والملك فهد والملك حسين منهمكون في التدخل لحل الخلاف والحيلولة دون تفجره وخاصة إن العراق زاد من تحشداته العسكرية قرب الحدود الكويتية، وكان هؤلاء الزعماء يطالبون أمريكا بعدم التدخل في النزاع الذي يرون إنهم قادرون على حله عن طريق التفاوض وبالطرق السلمية،

ويطالبونها بتبيان أهداف المناورة العسكرية البحرية التي أجرتها قواتها مع القوات الإماراتية لاطمئنان الجانب العراقي وإعادة الثقة مع العراق. وكان بعض الأوساط الرسمية والحزبية الرفيعة في أمريكا يرى أن العراق لا يزال يحقق مصالح فرنسا وروسيا في المنطقة، والكويت للبريطانيين، فمن مصلحة أمريكا أن يحدث في هذه المنطقة شيء ما لإمكان زحزحة الموقف وإخضاع المنطقة للسيطرة الأمريكية، في وقت كانت أطراف أمريكية مسئولة أخرى ترى الأمور بغير هذا المنظار.

في تلك الأيام كانت اجتماعات دول الأوبك في جنيف، وتوصلت الوفود المشاركة إلى صيغة مقبولة لدى الجانب العراقي الذي أعلن عن رضاه على موقف الكويت والإمارات بهذا الخصوص، إلا إن المسائل الأخرى كانت مدار بحث ومداولات بين رؤساء دول المنطقة حيث إن صدام أبلغ السفيرة الأمريكية أثناء حضورها إليه يوم ٢٥ تموز بأن وفدين من العراق والكويت سيلتقيان في الرياض، وأخبرها إنه طمأن الرئيس مبارك بأنه لن يحدث شيء لحين عقد الاجتماع بين الوفدين وبعد اللقاء بينهما فيما لو أعطوهم (الكويتيين) الأمل، في نفس الوقت كان الملك حسين والرئيس مبارك والملك فهد والكويتيون أنفسهم يطالبون الأمريكان بعدم التفكير بأي تدخل حيث إن المسألة شبه منتهية وإنها في طريقها إلى الحل النهائي. وأرسلت الإدارة الأمريكية على غير العادة في يوم ٢٨ تموز برقية إلى صدام ليعلنوا عن سرورهم بتطورات مسألة النفط والتصريحات الإيجابية وتطمينات هؤلاء الرؤساء والملوك، وفي نفس الوقت أعادوا الإشارة إلى وجود مصالح حيوية لهم في المنطقة. وفي اليوم الثاني طمأن الملك حسين الإدارة الأمريكية بالوقع الحسن للبرقية على الرئيس صدام وأخبرهم بأنه سمع إلتزاماً عراقياً بعدم حدوث شيء. إلا إن صدام كان مستمراً في تحريك القوات وتبديلهم بغيرهم وببعض النشاطات العسكرية. وفي ٣١ تموز ذهب وفد عراقي برئاسة نائب صدام عزت الدوري ووفد كويتي برئاسة ولي العهد الشيخ سعد، وعقد الجانبان

اجتماعاً في جدة بحضور الجانب السعودي، إلا إن الوفدين لم يتوصلا إلى شيء، ذكر أن العراق كان يصر على إطفاء الكويت لجميع ديونه على العراق إضافة إلى مطالبته بجزيرة بوبيان وكف الكويت عن المطالبة بحقول نفط الرميلة الجنوبية، وإن المناقشات قد احتدمت بين رئيسي وفدي الجانبين وأهان الكويتي العراقيين مما أدى إلى انهيار المفاوضات، وبعد تدخل الجانب السعودي تقرر مواصلة المفاوضات في بغداد، وعاد الوفدان إلى بلديهما. وكان صدام قد أبلغ بما دار وحدث في الاجتماع فاتصل هاتفياً في الليل فوراً بأمير الكويت الشيخ جابر ليخبره بعبارات مبهمة استنتج الشيخ منها تناول أولاد وعائلة صدام الفطور الصباحي لديهم، فرحب بالفكرة وأمر بإجراء اللازم للترحيب وتكريم ضيوفه الكبار، ولم يعلم إن صدام قصد بذلك أمره لقواته التي كانت تتدرب منذ أشهر وطائرات الهليكوبتر للذهاب واحتلال الكويت فعلاً وتحويل التمرين إلى حقيقة ولكن من دون أن يعطيهم أمر الرمي كنوع من عامل المباغتة أو المفاجئة ولتمرير خطته التمثيلية الفاشلة المعدة، المتضمنة الإيهام بحصول انقلاب داخلي، وخشية من افتضاح الأمر وحصول مقاومة لزمن كاف لنجدتهم من قبل القوات الأجنبية المتواجدة في مياه الخليج، أو إحراج هذه القوات للتدخل أو حصول تمرد في القوات المهاجمة نفسها وإفشال المخطط. وهكذا ففي ليلة ١/٢ آب ١٩٩٠ كانت القوات العراقية تدخل الكويت وهي لا تعرف بالضبط الغاية والهدف عدا القادة منهم خصوصاً لعدم وجود أوامر رمي لديهم في البداية وكذلك تحت جنح الظلام، حيث منعوا من استعمال الأضوية والكشافات الضوئية، مما أدى إلى إرباك هذه القوات وخسائر كبيرة خصوصاً في الطائرات العمودية التي كانت الواحدة منها تصطدم بالأخرى أو بالأعمدة الكهربائية أو بالأبنية. وكانت القوات البرية قد تحركت ووصلت إلى مدينة الكويت وكان هناك بعض المتعاونين معهم في داخل الكويت، وحصل بعض المقاومة البسيطة وتمكن أمير البلاد وولي العهد والغالبية العظمى من الأمراء والشخصيات

والناس العاديين من النجاة والهرب خاصة إلى المملكة العربية السعودية، في حين قتل البعض خلال العمليات العسكرية وجرح آخرون، وبدأت عمليات النهب والسطو والسرقات والتدمير والخراب والاعتداءات المختلفة وأجبر عدد من الضباط الغير معروفين في ذلك الوقت على الإعلان عن قيامهم بانقلاب عسكري وتشكيل حكومة جديدة مؤقتة وغيرها من الإجراءات التمثيلية أو المسرحية.

بسبب الطبيعة المعروفة بها صدام وقراراته الارتجالية في كثير من الأحيان وتحت تأثير بعض وسائل الإعلام فقد ظن البعض إن العملية لم تكن مقررة أو مدبرة قبل حدوثها، وإنما كانت وليدة ساعة الغضب المعروفة بها صدام بعد أن وصلته أخبار الاجتماعات التي جرت بين وفدي البلدين في السعودية.

إن الوقائع والشواهد التي وردت في السابق، إضافة لما هو أهم من ذلك ألا وهو دخول مجموعة من مسئولي المخابرات والاستخبارات العراقية إلى الأراضي الكويتية قبل يوم الاقتحام بعدة أيام وبصورة سرية وغير قانونية وبالأزياء العربية الشعبية للمنطقة وقيام هؤلاء بتوجيه القوات العراقية التي أرسلت إلى الكويت يوم الثاني من آب وإعطاء الأوامر والواجبات لتلك القوات التي كانت قد أرسلت دون أن تعطى لها أية أوامر عدا تبليغهم بضرورة الانصياع لأوامر هؤلاء الذين كانوا داخل الحدود والأراضي الكويتية في انتظارهم في نقاط محددة، فهذه تؤكد أن قرار صدام بالغزو كان مقرراً وباتاً وكان ينتظر ساعة الصفر ليس إلا. وكنت قد سمعت وعن طريق الصدفة بدخول هؤلاء إلى الكويت وبتلك الوضعية قبل يومين من الغزو ولكنني لم أتوقع الأمر بهذا الشكل الذي وقع ولهذه الغاية أو دون تنسيق أو علم بعض السلطات الكويتية.

في صبيحة يوم الثاني من آب ١٩٩٠سمعت من خلال أخبار الراديو لإذاعة بغداد وقوع انقلاب في الكويت وبيان (مجلس قيادة الثورة في العراق) وقراره الإستجابة ل(طلب حكومة الكويت الحرة المؤقتة) إرسال

قوات عسكرية عراقية لمعاونتهم) تاركين لأبناء الكويت أن يقرروا شؤونهم بأنفسهم وسننسحب حالما يستقر الحال وتطلب منا حكومة الكويت الحرة المؤقتة ذلك، وقد لا يتعدى ذلك بضعة أيام أو بضعة أسابيع). حينها أدركت إن العملية عراقية وليست انقلاباً كويتياً، فذهبت إلى مكتب فرع إحدى الشركات الكويتية التي كانت بيننا علاقة عمل وكانت الساعة التاسعة صباحاً وبحضور مدير المكتب وعدد آخر من الموجودين اتصلنا هاتفياً بمقر الشركة الرئيسي في إحدى ضواحي الكويت وكان الاتصال الهاتفي المباشر لا يزال مستمراً وتحدثنا إلى مدير أحد الأقسام وهو من جنسية عربية غير كويتية الذي أفاد بأنه الوحيد الموجود في الشركة ولا يزال يسمع أصوات إطلاق النار وبعض المدافع داخل مدينة الكويت، والطائرات تحلق في سمائها وبعد الاستفسار عن مصير أمير البلاد وغيره وكذلك مسئولي الشركة أفاد بأنهم جميعاً خرجوا سالمين من الكويت ولم يتعرضوا لشيء ثم أغلقنا الهاتف، فأدركت في الحال أن صدام أوقعنا مجدداً في مصيبة أكبر من الحرب مع إيران، وأعلنت فوراً للموجودين وبالجزم إن الكويت ستعود إلى أهلها وإن الأمير والآخرين سيعودون وإن العراق سيدمر، وتوقعت حصول ذلك خلال شهرين فقط.

إن هذه العملية وبغض النظر عن طابعها الإجرامي والخرق الفاحش لكل المبادئ والقوانين والقيم خصوصاً في العصر الحاضر فإنها تدل على السذاجة السياسية بكل المقاييس وفي جميع مراحل العملية منذ التفكير بها والنية في تنفيذها والتخطيط لها وطريقة تنفيذها والجرائم والإجراءات التي رافقتها أو التي تبعتها أو النتائج التي ترتبت عليها. فالفوضى والإرهاب والقتل والدمار والسرقات والنهب والاعتداءات المختلفة وهروب الكويتيين وغيرهم من البلاد إلى دول الجوار، وقد دخل أعداد كبيرة من مواطني دول جنوب شرق آسيا الذين كانوا يعملون هناك إلى العراق وتكدسوا على أبواب سفارات وقنصليات بلدانهم وعلى شركات السفر هرباً من هذه الأوضاع وكانت أعدادهم بالآلاف، بينهم الكثير من لا يملكون

نقوداً لينزلوا في الفنادق أو لتناول الطعام حيث كانت نقودهم في البنوك الكويتية. فكانوا والكثير منهم عائلات يفترشون الأرض في الشوارع والطرقات المحيطة بتلك الممثليات في مناظر مأساوية يرفضها أي ضمير حي ويضطرون لبيع ما يحملون معهم من المواد أو الأجهزة أو السيارات بثمن لا يعادل عشر الثمن الحقيقي بأي حال من الأحوال، وحتى لو لم يكونوا بحاجة للمال فإنهم كانوا يبيعونها لأن السلطات العراقية منعتهم من إخراج ما يعادل أكثر من خمسمائة دينار عراقي، ولهذا فإنهم كانوا يحاولون بيع هذه الأشياء وخاصة السيارات والأجهزة ليحولوها إلى نقود أو ذهب يستفيدوا منها للصرف أو لإخراجها معهم إن استطاعوا، علماً بأن الخروج في حد ذاته لم يعد سهلاً أيضاً خاصة بالجو منذ الأيام الأولى.

حقاً إنها كانت مأساة بشرية حقيقية كأنها فلم أو حلم. هؤلاء الأبرياء من الكويتيين الذين حصل لهم ما حصل وغيرهم من المساكين الذين تركوا بلدانهم والكثير منهم عائلاتهم وأطفالهم في بلدانهم، أو حتى الآخرين خدموا وتعبوا وعملوا ما أمكنهم وقصروا على أنفسهم ربما لسنوات من أجل تأمين لقمة عيش ومستقبل لهم ولأطفالهم ومن دون أن يرتكبوا أي عمل مضر بأحد، وبين ليلة وضحاها يسلب منهم كل ما وفروها من شقائهم وجهود عضلاتهم وعقولهم وليفترشوا الأرض وليعودوا بعد كل هذه السنوات إلى بلدانهم بخفي حنين رغم إن أغلبهم كان يعتبر نفسه محظوظاً بخروجهم من هذه المحرقة سالماً. لقد كان موقفاً مخجلاً حقاً حينما كان المرء يشاهد هؤلاء الأبرياء بهذه الأوضاع المأساوية لأيام وليالي والبعض لأسابيع، وهم بالتأكيد كانوا لا يستطيعون التمييز بيننا وربما لا يدركون إن أغلب العراقيين هم أوائل ضحايا هذا النظام ويبقون كذلك طالما بقي هذا النظام في السلطة. وكان مجال مساعدتهم محدوداً، ورغم ذلك لم نتخلف عن تقديم ما يمكن أن نقدمه لبعضهم مع بيان وجهة نظرنا من النظام وكل ممارساته وجرائمه بحق أغلب العراقيين عموماً منذ استلامهم السلطة، وبحق غيرهم وأخيراً بحقهم.

على الرغم من أن الكثيرين من الضباط والجنود وبالذات من القوات المسلحة الاعتيادية العراقية لم تكن راضية بعملية الغزو، إلا إنها لا تملك شيئاً لتفعله بالضد من ذلك، وحاول البعض منهم تقديم ما يمكنهم من تسهيلات ومساعدات والتساهل في تطبيق القرارات وتنفيذ الواجبات والمهمات التي كلفوا بها، وكانوا يتعاطفون مع هذه المحنة على الأقل في ضمائرهم. ولكن في الجانب الآخر للأسف الشديد فإن العديد من العناصر وبالذات من الحرس الجمهوري والقوات الخاصة والأمن والمخابرات والأجهزة الأخرى التابعة لأفراد العائلة الحاكمة والمتنفذين الذين دخلوا الكويت في الأيام الأولى ساهموا في ما جرى في الكويت وإلى أن استولت أفراد العائلة الحاكمة على جميع المرافق وتم مصادرة كل ما يرغبون ويشتهون لحسابات شخصية وخاصة من الأشياء الثمينة وفيما بعد سمحت للوزارات والدوائر العراقية بأن تسحب لدوائرها ما تحتاج أو ترغب متوفر في مثيلاتها في الكويت. بشكل عام إنها لم تكن تحمل أية مبادئ ولا وحدة عربية ولا عودة فرع للأصل ولا محاربة أمريكا والغرب ولا انقلاب ولا اندماج ولا اتحاد، بل كانت عملية لابتلاع الكويت بكل معنى الكلمة، ابتدأت بعملية سطو ونهب قذرة كبرى ترفضها الأديان والقوانين والعقل والضمير والوجدان والقيم وانتهت بتدمير العراق. وللأسف تورط بها الكثيرون من عسكريين ومدنيين وخاصة الذين كانوا هناك أو كانوا قريبين من هناك أو ساكنين بالقرب من هناك وحتى البعيدين، وقد تحول البعض وعددهم ليس بقليل بالتأكيد خلال بضعة أشهر من حالة الفقر إلى الغنى الفاحش.

الإصرار على رفض الانسحاب

نددت أغلب دول العالم وبشدة بما أقدم عليه نظام صدام تجاه الكويت وحاولت أغلب الدول العربية وبالذات السعودية ومصر والأردن على تدارك الأمر ومحاولة إقناع صدام بالانسحاب وإعادة الأمور إلى مجاريها وعدم

فسح المجال لتوسع الشرخ وتعاظم العملية وتدخل الدول الأجنبية في المسألة، حيث إنهم كانوا يدركون إنه في حال غياب الحل العربي السريع فإن زمام الأمور ستخرج من أيديهم ونتائجها ستكون وخيمة على الجميع، أو ربما ستؤدي إلى حرب واسعة النطاق، إلا إنهم لم يكونوا على ثقة بقدرتهم على إقناع صدام بالعدول عن قراره، ليس هذا فحسب، بل ولم يكونوا على دراية بخطط صدام وما ينوي القيام به وما هي خطواته التالية، فهو لم يكن أو على الأقل لم يعد محل ثقة، بسبب وعوده المتكررة لهم قبل الغزو على الالتزام بالمحافظة على الهدوء والأمن والسلام وعدم مهاجمة الكويت، إلا إن عهوده لم يطول عمرها حتى لأيام معدودات، وكانت السعودية نفسها تخشى من مهاجمة صدام لها أو لغيرها من الدول الخليجية بعد أن دخلت بعض الوحدات العسكرية العراقية عدة مرات ولو لمسافات بسيطة داخل الأراضي السعودية ثم تنسحب منها بعد الاحتجاج عليها من قبل السعوديين. وكان مجلس الأمن قد أصدر القرار ٦٦٠ في ٢ آب ١٩٩٠إذ تم التنديد بالعراق ومطالبته بسحب قواته من الكويت والركون إلى المفاوضات لتسوية أي خلاف. كما طلبت الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي في أجتماعاتهما في الأيام التالية للغزو الانسحاب العراقي. ولما كان مجلس الأمن يتلمس رفض النظام العراقي لقراره وعدم الإستجابة له ولمحاولات وقرارات جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وبعض الزعماء العرب فقد أصدر عدة قرارات ومنها ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٥، ٦٧٨ في ٦ و ٩ و ٢٥آب والأخير في ٢٩ تشرين الثاني من نفس العام على التوالي، وتضمن القرار الاول المقاطعة بجميع اشكالها على العراق، والثاني الغاء وابطال قرار العراق بضم الكويت والذي اصدره في الثامن من آب، أما الثالث فأجيز بموجبه استخدام القوة لفرض وتنفيذ الحظر على العراق، أما القرار الأخير والذي أكد مجدداً ضرورة امتثال العراق لجميع القرارات الصادرة من مجلس الأمن، إضافة لمنح العراق فرصة أخيرة للإنسحاب قبل استخدام الوسائل الأخرى لحمله

على الانسحاب. ومعلوم ان القرار المذكور كان يعني استخدام القوة العسكرية. وحدد يوم ١٥ كانون الثاني ١٩٩١كموعد أخير للإنسحاب. فاستمر مجلس الامن على إصدار القرارات الدولية بهذا الخصوص.

أما أمريكا التي حركت بعض سفنها وأرسلت بعض قواتها لمياه الخليج للانضمام إلى ما لديها من قوات فيها، فقد بادر بتجميد الأرصدة العراقية والكويتية في أمريكا كي لا يتم التصرف بها واستخدامها لمصلحة نظام بغداد واتصلت بالسعودية وطلبت منها السماح لها بإرسال أسراب من الطائرات والقوات إلى أراضيها لحمايتها من هجوم عراقي محتمل لأن قواتها المتواجدة في المنطقة لا تكفي إلا لتوجيه بعض الضربات إلى القوات العراقية وإنها غير كافية لاستعادة الكويت أو الدفاع عن السعودية أو غيرها في المنطقة، حيث أعلن الجنرال الأمريكي نورمان شوارسكوف ما يعني بأن السفن الحربية الأمريكية المتواجدة في مياه الخليج والقوات المتواجدة على ظهرها قادرة فقط على بعض المهام البسيطة خلال ساعات، كما وإن لديهم خطة قديمة للدفاع عن المنطقة الشرقية من السعودية الغنية بالبترول، كما وإنهم تدربوا على تمارين لمثل هذه الحالات ولكنهم غير قادرين على حماية المنطقة كلها أو التدخل لاستعادة الكويت في ذلك الوقت حيث إنها تحتاج مزيداً من الوقت والجهد والخطط والقوات والأسلحة المختلفة. إلا إن السعودية تقدر مدى حساسية المسألة وخطورتها لعدم تقبل الشعب والمنطقة في الغالب لهذا المطلب الأمريكي، فرفضت الطلب وفضلت التريث، كما فعل ذلك الرئيس مبارك والملك حسين، حيث طلبوا من أمريكا عدم التسرع، أو الإتيان بعمل يزيد لهيب النار باستفزاز صدام وبعض مؤيديه من أفراد شعوب المنطقة، وفسح المجال للحل العربي الذي كانت أمريكا تخشى أن يكون حلاً توفيقياً يزيد من قوة وهيبة ونفوذ صدام في المنطقة. فكان الرئيس الأمريكي على اتصال مستمر بهؤلاء القادة العرب وهو يدرك بأن عليه توخي الحذر الشديد كونها مسألة معقدة وشائكة وتتطلب وحدة الصف والقرار الأمريكي مؤسسات

وجماهير إضافة إلى وحدة القرار الدولي المتمثل في مجلس الأمن، وضمان الموقف السوفيتي والصيني وكذلك الشارع العربي والإسلامي أيضاً. وكل هذه تتطلب جهوداً استثنائية وصبراً وأناة. إضافة إلى إدراك صانعي القرار الأمريكي إلى حاجتهم لمزيد من الوقت ليتمكنوا من التهيئة التامة وبالتعاون مع الدول المختلفة ووضع الاستراتيجيات اللازمة ودراسة جميع الاحتمالات والنتائج المتوقعة عند حصول التصادم مع صدام الذي يملك أسلحة مختلفة للدمار الشامل لا يعرفون أنواعها وكمياتها بشكل كاف، وكذلك لمعرفة نواياه وخططه وما عساه أن يفعل، وطلب الرئيس الأمريكي من الرئيس مبارك والملك حسين إفهام صدام بأن ما أقدم عليه لا يمكن قبوله أو السكوت عنه وغير مقبول دولياً وإقليمياً وبشكل أساسي بالنسبة للأمريكان وعليه تنفيذ الانسحاب من الكويت. لكن رئيسة وزراء بريطانيا مركريت تاتشر كانت أشد حماساً من الرئيس الأمريكي جورج بوش وتؤيد الإسراع بالتدخل العسكري الغربي، ويعتقد الكثيرون إنها لعبت دوراً كبيراً في دفع الرئيس الأمريكي لاتخاذ موقف حاسم والضغط على الدول العربية للسماح للغرب بالتدخل عسكرياً لحل الأزمة في حالة إصرار صدام على عدم الانسحاب من الكويت.

أمام استمرار بقاء الوضع على ما هو عليه تم اتخاذ قرار من مجلس الأمن بفرض العقوبات الاقتصادية وفق البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة على العراق وإخضاعه للحصار الاقتصادي ومنع أي تعامل معه وغلق أنابيب البترول وتحريم التجارة معه استيراداً أو تصديراً أو أي تعامل تجاري آخر وشمل أيضاً نفط الكويت الذي وقع تحت أيدي نظام صدام.

على الرغم من أن صدام رفع دائماً شعار معاداة ومحاربة أمريكا والنفوذ الأجنبي، وتحرر القرار والثروة العربيين من الهيمنة الغربية، والإشارة إلى سوء التصرف بالأموال العربية وضرورة التحكم إلى نوع من العدالة في التوزيع والأولويات العربية وغيرها من الشعارات التي أراد بها التأثير في الشارع العربي والإسلامي وغيرهما والتحريض بشكل أساسي ضد أمريكا

وإسرائيل، إلا إنه تجنب إيقاع أي أذى برعايا الدول الغربية المتواجدين في العراق أو الكويت. فعلى سبيل المثال كان حوالي أربعة آلاف أمريكي في الكويت في ذلك الوقت بضمنهم أعضاء بعثاتها الدبلوماسية ووجود ما يزيد على خمسمائة أمريكي في بغداد إضافة إلى أعضاء السفارة لم يمس أحد منهم بسوء وكان الرئيس الأمريكي قد أخطر صدام بأن أي مس بهم سيكون له وضع آخر مختلف.

منذ اليوم الأول للغزو والأيام والأسابيع اللاحقة لم يظهر صدام بفكر واضح محدد من تلك العملية. كانت تصرفاته وقراراته وأقواله متناقضة بعضها لبعض، كان يظهر كمن يريد اللعب على حبال عدة في آن واحد. كانت إيحاءاته أحياناً تشير إلى إنه يريد الانسحاب، إلا إنه يفرض شروطاً غير منطقية كربط القضية بقضية إسرائيل والجولان والضفة الغربية وأحياناً بمناطق عربية أخرى، وفي أحيان أخرى يبدي نوعاً من التخفيف، وفي غيرها يبدو وكأنه لا يريد أبداً أي انسحاب بل المزيد من الغزو. حصر استراتيجيته وخططه لمجابهة الموقف والحالة فقط في إعلامه الغيرلكفء المشوه والمزور للحقائق والوقائع وحساباته الخاطئة وأغلق على نفسه أو كمن يعزل نفسه عن العالم وأشغل نفسه بتفاهات القول مع حاشيته والمحيطين به من الجاهلين والمتخلفين والمنتفعين وهم يعملون جميعاً لإخفاء حقيقة الشعور بالذنب والندم، وإظهار أو إتيان ما يناقض ذلك في القول والفعل، آملين خروجهم من هذه المحنة الكبيرة ولو على حساب أغلبية العراقيين والكويتيين أو ربما أكثر لو تمكنوا وأفلحوا في توسيع دائرة الصراع والعمل على الأقل في محاولة إيهام بعض الناس بذلك.

عمد صدام في يوم ٦ آب إلى إطلاق إعلان عجيب وغريب ألا وهو استعداده للانسحاب من الكويت شريطة انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة، وكانت أمريكا والدول الغربية وغيرها بانتظار الحل العربي حيث حددت الجامعة العربية يوم العاشر من آب لعقد اجتماع القمة العربية لدراسة موضوع الغزو، إلا إنه وليقطع الطريق على القادة العرب في

اتخاذ أي قرار أو إجراء عربي وحصر المسألة بهم ومحاولتهم لإبعاد الغرب، فإنه أعلن في اليوم الثامن من آب ضم الكويت رسمياً إلى العراق وأسماها بعودة الفرع للأصل واعتبرها المحافظة رقم ١٩ العراقية، وفوراً استبدلت كل المسميات في جميع الدوائر ولوحات المركبات والمناهج مما حمل أمريكا على توجيه ما اعتبره البعض تهديداً وتحذيراً لذلك الاجتماع المزمع عقده لضرورة اتخاذ قرار بقبول التدخل العسكري الدولي الأجنبي في النزاع. رغم إن مثل هذه القرارات تتطلب حصول الإجماع عليه حسب ميثاق الجامعة العربية ووجود حق النقض فيه إلا إن المؤتمر اتخذ القرار بالأغلبية البسيطة رغم معارضة البعض الشديدة وخاصة الرئيس الليبي معمر القذافي، وكانت القناعة بعدم قدرة العرب على إخراج قوات صدام بالقوة من الكويت والقناعة بعدم جدوى التدخل العربي لدى صدام، وبغية عدم إضاعة المزيد من الوقت مع صدام الذي لم ولن يفي بالوعد وراء القرار الذي أعتبر سارياً صالحاً. وهكذا أسقط صدام جميع الأوراق العربية وأجبر القادة العرب على التسليم لأمريكا والرضوخ لتهديداتها والاعتراف بعدم القدرة على اتخاذ أية خطوة عربية خالصة، وبهذا فقد قدم خدمة تاريخية فريدة وغير متوقعة لأمريكا وإسرائيل بالذات ووضع حداً لأحلام الوحدة العربية في أبسط صورها التي تراود البعض، في وقت كانت العملية سهلة وبسيطة جداً على صدام الذي لا يحتاج إلى إقناع أو استشارة أحد من العراقيين أو غير العراقيين خصوصاً في هذا الموضوع الذي كان الجميع يدركون مدى خطورته وخطئه ولو لم يجرؤوا على الإفصاح عنه.

كانت استراتيجية صدام للمنازلة عبارة عن إطلاق التهديدات الكبيرة الجوفاء لأمريكا والغرب وإسرائيل والزعماء العرب، والتوجه ببعض الخطابات والنداءات والشعارات إلى الشعوب التي هو يعرف أكثر من غيره قدرتهم ومدى التجاوب مع مثل تصرفه وعلى فرض تمكنه من أن يغرر ببعضهم، أو حتى لو اتفق البعض مع رؤيته ولكن السبيل إلى دعمه ليس بالسهل عليهم وحتى لو ساعدوه فلا يشكلون إلا بضعة آلاف لنفرض من

الضحايا المساكين ليس إلا. وكان يستهزئ بقوة وقدرة سلاح هذه الدول الكبرى المتقدمة، ويقول بأن الراعي العراقي سيسقط طائراتهم بعكازته (سيسقطون طائراتهم بالعوجية) أو كان يتحدث عن الحرب البرية ويضع سيناريو ويصف كيف سيعيد مئات الجثث أو آلافها إلى أمريكا والدول الغربية من أبنائهم المشاركين في الحرب البرية حينما تنشب، فتقوم القيامة على حكامهم ويجبرون على التنازل والهزيمة، أو كان يقول بأن الدفاعات الأرضية العراقية ستسقط طائراتهم إذا ما اقتربوا، واما إذا ما أفرغوا حمولاتهم من الأسلحة في مسافات أبعد مما تصله نيران الدفاعات الجوية العراقية ففي هذه الحالة لا يصيبون الهدف، كما وإن الحرب في وقت الشتاء وإن السماء تكون ملبدة بالغيوم فيصعب على طياريهم الرؤية بسبب ذلك أو بسبب الدخان الذي يحدثونه، وغير ذلك من الكلام الذي لا ينفع حتى لأفلام كرتون الأطفال، ويهدد حكام المنطقة ويقول إنهم سيرون العروش تتهاوى ومثل ذلك من الكلام الفارغ.

على عكس ذلك كان الطرف القوي أي أمريكا ممثلاً بشخص رئيسها وكافة المسئولين يعملون ليل نهار وعلى مختلف المحاور للاستعداد لمقاومة صدام وإفشال مخططه وإزالة عدوانه وقد استخدموا كافة الوسائل حسب المقتضى منها الدبلوماسية والعلاقات التحالفية والاتفاقات والتهديدات والضغوطات والتنازلات والحوارات والرشاوى والمنح والقروض وحتى اللجوء إلى الحيل واختلاق بعض الأحداث المؤثرة وحتى الزيارات والاستقبالات والمساعدات للكثير من دول العالم وخاصة دول المنطقة كتركيا والأردن وسوريا ومصر وإسرائيل التي كانت تشكل إحدى أخطر الحلقات في المسألة فإن تدخلها في النزاع يمكن أن يؤدي إلى القضاء على كل الجهود وإسقاط التحالف، لذا فالأمريكان بذلوا جهوداً من أجل تحييد إسرائيل وعدم فسح المجال لأي تدخل من أي نوع في النزاع.

بعد تدويل المسألة تم السماح للقوات الغربية باستخدام الأراضي خصوصاً السعودية. فبدأت الدول الغربية وعلى رأسهم أمريكا بإرسال

القوات العسكرية المختلفة وكذلك الطائرات والسفن البحرية وحاملات الطائرات والبوارج ومختلف الأسلحة ذات التقنيات العالية والجديدة وأخذ حجم هذه القوات يتزايد يوماً بعد يوم وبشكل علني مقصود، كما وفعلت بريطانيا وفرنسا واستراليا وكندا ودول أخرى وشاركت قوات دول عربية كمصر وسوريا إضافة لدول الخليج وأصبح مجموع الدول المشاركة في قوات التحالف حوالي ثلاثين دولة أخضعت جميعها لقيادة مشتركة على رأسها الجنرال الأمريكي نورمان شوارسكوف، كما خصصت أقمار صناعية لمراقبة العراق والمنطقة ومسحها المستمر وكذلك طائرات الإنذار المبكر وطائرات استطلاع وأسلحة تعمل بالليزر وأخرى ربما لم يسمع بها حتى العسكريون من غير المتخصصين، وقاموا بدراسة جميع الظروف والأحوال ووضع الخطط العسكرية اللازمة والتوقيتات المناسبة للتحركات، وفي نفس الوقت كانوا يطالبون صدام ويحاولون معه بشتى الطرق والوسائل المباشرة وغير المباشرة لإقناعه أو حمله على التراجع والانسحاب. بينما يرسل صدام مزيداً من القوات إلى الكويت وجنوب العراق ولكن بأسلحة خفيفة بسيطة تقليدية ومعنويات منهارة واقتصاد مدمر وصل في بعض أيام القصف التحالفي فيما بعد إن العسكري لا يملك غير صمون واحد ليوم كامل، وكلما جاء أحد الشخصيات العالمية البارزة لصدام ازداد تصلباً وعنداً. وأخذ يبث برامج تلفزيونية عن الحروب وأنواع الأسلحة النووية والكيماوية والبايولوجية والتقليدية ليوحي بأن الحرب ستكون بهذه الأسلحة، كما كانت دول التحالف تفعل نفس الشيء بحيث تولدت لدى الكثيرين بأن الحرب القادمة ربما ستأتي على حياة الملايين من البشر بهذه الأسلحة وقد تؤدي إلى حرب عالمية ثالثة.

استمرت الأعمال الإرهابية في داخل الكويت التي شهدت عمليات مقاومة سرية وانتقامية ضد القوات العراقية وكانت وسائل الإعلام الأجنبية تتناقل الأخبار عن بعض الجرائم التي تقوم بها القوات العراقية المتواجدة هناك وبالذات الحرس الجمهوري كالقتل والتمثيل بالضحايا والتعذيب

والسلب والاغتصاب وتغيير بنية المجتمع وتزوير وتحريف الوثائق والمستندات والمناهج وما إلى ذلك. ثم بدءوا بأخذ الرهائن سواء من الكويتيين أو من الأجانب. أما الرهائن الأجانب فكانت النية أن يستخدموا كدروع بشرية يوضعون في الأماكن الحساسة المتوقع تعرضها للقصف، إلا إن التهديدات الجدية حملت صدام لاعتبارهم ضيوفاً (رغماً عنهم) إلا إن التدخلات الشخصية الكثيرة للعديد من الزعماء والشخصيات العالمية المعروفة أنهت هذه الأزمة وأطلق سراحهم وسمح لهم بمغادرة العراق بالتدريج. ربما تصور صدام إنه بعمله هذا سيؤثر على الرأي العام في هذه الدول لصالحه وينتج عن ذلك ضغط على هؤلاء الحكام للتراجع عن مواقفهم تجاهه، إضافة إلى تأكيدات بعض أصدقاءه من الزعماء والشخصيات المعروفة بقربها من الغرب وأمريكا بالذات بأن (أمريكا سوف لن تطلق طلقة ضد صدام) ومن جهة أخرى، فإن بعضاً من الأخبار الكاذبة أو المضخمة جداً تنقل إلى صدام توحي له بوجود تأييد شعبي عربي ودولي واسع له ضد التحالف، كما وإنه كان يعتبر إسرائيل الورقة الاحتياطية الرابحة بالنسبة له، حيث كان يعتقد بأنه سيتمكن من توريط إسرائيل في الحرب وبذلك سيتغير مجرى الأحداث وتتحول القضية من مجرد قضية الكويت إلى قضية أخرى أو ربما مجموعة قضايا شائكة. ومن المؤكد فإن المحيطين به كانوا يساهمون في زيادة تصلبه، وفي هذا الصدد قال بريماكوف الذي كان على اتصال شبه مستمر بالعراق: "... إن صدام لا يجري إطلاعه بشكل حسن من جانب حلقته الداخلية، وإنه يسمع عن التأييد له أكثر مما يسمع عن عزلته السياسية ".

لقد تدخلت شخصيات عربية وإسلامية وعالمية كثيرة ومن مختلف المستويات الرفيعة والعديد من المنظمات وصولاً إلى الأمين العام للأمم المتحدة لدى صدام لحمله على الانسحاب من الكويت، إلا إنه كان يزداد تصلباً وغروراً، وأعلن من خلال شاشات التلفزيون لأكثر من مرة بأن مسألة الكويت أصبحت في خبر كان ومن الماضي، وعلى من يرغب التحدث إليه

من زعماء وشخصيات العالم فعليهم التحدث في موضوع آخر غير الكويت التي يجب نسيانها، وأعلن للقوات المسلحة والمواطنين بأنه سوف لن يعط أمر الانسحاب من الكويت إلى قواته مهما تطلب الأمر طالما بقي حياً، وحذرهم من احتمال لجوء التحالف الغربي إلى عملية تضليلية إعلامية والدخول بطريقة فنية على برامج التلفزيون العراقي وتقديم مواقف أو أشخاص مشابهة بصدام وهو يعلن الانسحاب كما حصل مرة في إيران زمن الإمام الخميني فعلى العراقيين أن لا يصدقوا ذلك. وإلى ما قبل ذلك كان رأي أغلبية الناس إنه في آخر لحظة سيتراجع، بسبب عدم وجود أي تكافؤ بين القوات والأسلحة وغيرها لدرجة حتى إن الجاهل يدركها إلا من يريد تدمير الذات، إلا إنه بعد هذا القول فقد تراجعت نسبة هؤلاء واعتقدوا بأنه يمتلك بالحتم أسلحة فتاكة وسيستخدمها، فبدأ الكثيرون يفكرون بمغادرة بغداد وربما بعض المدن الكبيرة الأخرى أيضاً خشية وقوع كوارث كبرى، وهيأ العديد منهم ملاذاً أكثر أمناً خارج بغداد حسب الحال، ولكن نسبتهم محدودة جداً لصعوبة الأمر.

إذا كان نظام بغداد خلال سنوات الحكم منذ عام ١٩٦٨ قد جلب العديد من الكوارث على عموم العراقيين، وعرض العراق للكثير من المخاطر إلا إن صدام قد أوصل العراق والعراقيين هذه المرة إلى حافة الهاوية الحقيقية وبدون مبرر أو حق. وقد أصبحت من البديهيات المعروفة لدى الكثيرين عدم مبالاة صدام بنتائج الأقوال والتصرفات قدر اهتمامه بما يتراءى له وحده من موقف رغم قوله كون الأعمال تقاس بالنتائج، فمثالياته وما يقتبسها من حكم وأمثال وأدبيات ونظريات كثيرة إلا إنه عادة ما يكون أبعد ما يمكن من العمل بها. فبالنسبة له يكون الموقف هو المعول عليه لا النتيجة مهما كانت وخيمة ومحتملة أو مقدرة سلفاً.

لأسباب عديدة ومتباينة فشل العراقيون للأسف الشديد كشعب وكجماهير عريضة وعريقة بشكل عام عسكريين ومدنيين خلال كل هذه العقود من السنين أن يثبتوا إنهم حريصون وقادرون على اتخاذ الوسائل

الكفيلة الناجعة لحماية أنفسهم والدفاع عنها وعن حقوقهم الإنسانية والسياسية والحرية والعدالة والمساواة ودفع الظلم والغبن الفاحش عنهم والتصرف كشعوب أخرى لم يكن حكامهم أقل شراسة وعنفاً ودموية من حكام بغداد وسلكوا مختلف الطرق السلمية وغير السلمية للوقوف بوجه حكامهم المستبدين وتمكنوا من إزاحتهم، ولو كانوا كذلك لما مروا بما مروا به ولما كان مصيرهم وبلادهم كما هو عليه اليوم.

لا يمكن إنكار التضحيات الجسام التي قدمتها بعض التنظيمات السياسية المختلفة وكذلك بعض الأطراف والمجموعات والعائلات والأفراد من عموم مركبات الشعب العراقي وبمختلف الدرجات وفي مختلف الأوقات ولكن الأوضاع التي مرت بها العراق والعراقيين طيلة السنوات الطوال الماضية كانت تتطلب عدم الانتظار لاستفحال الوضع، وكانت تتطلب المزيد من التنسيق والتضحيات من الآخرين وخصوصاً في منطقة وسط العراق والخارج. من المعلوم إن الشعب (كأفراد غير منظمين) لا يستطيع فعل الكثير وحتى القليل بغياب الديمقراطية السياسية والحرية الفكرية وفي دكتاتورية وفاشية إجرامية مثل نظام بغداد، وعدم قدرة التنظيمات السياسية التي كانت أو التي تأسست في أوقات مختلفة من البقاء أو التوسع والانتشار بين الجماهير العريضة. فالأفراد لا يستطيعون عمل شيء ولو كانوا بالملايين دون وجود تنظيم سياسي بقيادة واعية جريئة وعلى مستوى المسئولية تقوم بقيادتهم وتوجيههم، ولا يغيب عن البال دور القوات المسلحة التي عادة تكون أقدر من غيرها للقيام بما يتطلب في مثل هذه الحالات.

لقد كان صدام يتجول باستمرار في كل أنحاء العراق من المدن إلى القرى والأرياف ويزور البيوت والأسواق والمحلات والمستشفيات والدوائر والمعسكرات وجبهات الحرب، ويمشي في الشوارع والطرقات والحدائق والبساتين على الأقدام أو بالسيارة أو السيارات المكشوفة ولساعات ولو بحماية مكثفة، ويتجمع حوله الآلاف من الذين يرقصون

ويهرجون ويصفقون له، بينهم القليل الذين يحبونه ويؤيدونه ولكن لا يشكلون الغالبية في أحسن حال حتى ولو كان بينهم عدد كبير من (البعثيين) ولا يحتاج الأمر إلى عدد من الناس إذا ما أريد التصرف الفردي.
إن هذا لا يعني إن أحداً لم يتحرك بهذا الاتجاه ولم يضحي بنفسه من أجل الخلاص وإنقاذ الوطن والشعب دون أن يتكلل مسعاه بنجاح خلال الأعوام الماضية وبالذات بعد تسلمه السلطة وأثناء حربه مع إيران إلا إنها كانت دون المستوى قياساً بالوضع العام والفترة الزمنية.

أصبحت عملية معارضة النظام في الداخل شبه معدومة تقريباً بعد انتهاء الحرب مع إيران وخاصة باستعمال الأسلحة الكيماوية ضد المعارضة الكوردية، ولم يسمع في الداخل بوجود نشاط منظم مؤثر للمعارضة العربية في الداخل، أو في الخارج رغم وجود مئات الآلاف من العراقيين المناوئين للنظام ربما كأفراد أو تنظيمات ولكن لم يكن لهم تأثير يذكر في الداخل إلا ما ندر. بعد غزو الكويت بدأت أصوات من المعارضة في الخارج تصل للداخل من خلال الإذاعات الأجنبية، وبحكم متابعتي المستمرة لنشرات الأخبار وبرامج مختلف تلك المحطات الإذاعية كونها الوسيلة الإعلامية والإخبارية الوحيدة المتاحة لنا في الداخل، فقد سمعت أغلب إن لم اقل جميع اللقاءات والمقابلات التي أجريت مع العديد من الشخصيات والرموز العراقية ومن اتجاهات سياسية مختلفة وتيارات عديدة، الذين اعتبروا قادة أو زعماء المعارضة العراقية أو الذين كانوا أو أصبحوا فيما بعد كذلك، هؤلاء الذين كانوا يعدوا أو المفروض أو المتوقع أن يكونوا قادة الظرف الراهن في ذلك الوقت الحساس جداً والمناخ السياسي الملائم لأبعد الحدود للعمل ضد نظام بغداد وليطرحوا برامجهم البديلة وخططهم المستقبلية ويعملوا بشكل موحد وكخلية النحل وينسقوا مع الدول العربية والأمم المتحدة والتحالف الغربي والمنظمات المختلفة ويقودوا عملية التغيير، لكن وللأسف الشديد كانت آرائهم وتصرفاتهم من وجهة نظري لم تشكل الحد الأدنى المقبول لدى الشعب العراقي في الداخل

وكذلك لدى دول التحالف وبالذات لدى أمريكا. إذ كنت أسمع كلاماً سياسياً لكن يبدو وكأنه لأغراض تجارية أو للاستهلاك المحلي وهم بعيدون عنها، مليء بالمغالطات والتناقضات، بعيد عن الواقع، لا يخدم المرحلة التي يمر بها البلاد، وكمن يريد أن يسجل مجرد موقف في الوطنية المزيفة أو الإبقاء على خط رجعة مع صدام ونظامه، أو تحت تأثير ضغوط معينة، أو أمام كتابة مقال، أو امتحان في الوطنية المجردة، لا يقدرون وضع البلاد حق قدرها، ويستشف المرء من أقوالهم وآرائهم بعد المسافات الزمنية والمكانية والفكرية والمشاعرية بينهم وبين الشعب والحال الراهن في الوطن. كذلك طبيعة وتركيبة المجتمع العراقي بشكل عام وما يتبعها من مشاكل سياسية حقيقية جمة، وإن العديد منهم كانوا من السياسيين القدماء الذين مضى على بعدهم عن البلاد عقوداً من السنين، أو أولاد هؤلاء وذويهم المتأثرين بنفس نهج آبائهم وأقاربهم أيام العهود البائدة والخلافات والمطاحنات المستمرة التي كانت بينهم أيامها، وكأن التاريخ يعيد نفسه بنفس الذوات أو بأولادهم وأقاربهم. وعلى ضوء هذه المقابلات والآراء والتقييمات والظروف والأسباب أدركت بأن غالبية هؤلاء لا يستطيعون أن يفعلوا الكثير للعراق والعراقيين أن تولوا أمر المعارضة ومسألة تغيير النظام. فاستناداً إلى مجمل الأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية، وما سمعت من كل هؤلاء ولعدم وجود غيرهم في الساحة لأسباب عديدة، ولعدم توفر إمكانية قيام تنظيمات مستعجلة في الداخل قادرة على الثبات وتحمل المسئولية التاريخية، ولعدم وجود أي اتصال بين الداخل وقوات التحالف، ولعدم قيام أي تمرد عسكري قوي خصوصاً في المواقع الحساسة، تكونت لدي قناعة مخيبة للآمال ومؤلمة جداً في نفس الوقت وأعلنت عنها في حينه أمام كل من إلتقيته، وتحدثت عنه بالذات بين مجموعة من المثقفين في الخامس والعشرين من كانون الأول ١٩٩٠، حيث وضعت مجملاً لسيناريو الحرب المتوقعة بعد أن تطرقت إلى جميع جوانب السيناريو، وكانت السيناريو متقاربة جداً لما حصل فيما بعد

لدرجة إن البعض من الذين سمعوها مني قبل بدء الحرب ولم يشاطروني الرأي عادوا مندهشين لمدى التقارب بين مجمل السيناريو والواقع الذي حصل، علماً بأنني كنت قد اعتبرت تلك السيناريو من أسوأ الاحتمالات وأكثرها إجحافاً بحق العراقيين كشعب، خاصة إذا ما ترك مصير النظام لبعض هؤلاء قادة المعارضة الطارئة ومعارضة الداخل الغير منظمة المتمثلة في أغلبية أفراد الشعب المنفردين، إذ تقوم دول التحالف بتحرير الكويت وتطبق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بذلك والضامنة لمصالح أمريكا وتترك الباقي للعراقيين أنفسهم سواء في الداخل أو في الخارج، فإن كانوا راضين بالنظام فمبروكين على البعض، وإن لم يكونوا كذلك فتعود المسألة إليهم وبالطريقة والكيفية التي يختارونها وتناسبهم، وتعود أسباب ذلك للعراقيين بالدرجة الأساس وليس لغيرهم، ففي الداخل حيث السكوت والخنوع والخضوع والمشاركة في مظاهرات المنافقين المؤيدة للنظام، وهي الصورة التي تتراءى للخارج بغض النظر عن كل ما يتعلق بذلك، وفي الخارج حيث كانوا كما بينت، إضافة إلى الأسباب والعوامل والمصالح والسياساث الإقليمية والدولية المتناقضة التي كانت أو التي ظهرت خلال تلك الفترات.

كان الرئيس الأمريكي مستمراً بجهوده السياسية والدبلوماسية لحمل صدام على التراجع، واقترح زيارة وزير خارجيته للعراق للالتقاء بصدام ودعوة طارق عزيز للقاء بوش في واشنطن للتفاوض على أن يتم ذلك خلال مدة خمسة عشر يوماً، إلا أن صدام تعمد رفض ذلك بحجة انشغاله والحاجة لمزيد من الوقت وكأن ذلك يخدم موقفه وقضيته أو يحمل التحالف على تليين موقفهم أو إنه (يخيفهم). وفي ذلك الوقت كان صدام يستقبل حتى بعض الشخصيات غير الرسمية من دول أخرى في نفس يوم وصولهم للعراق.

كان مجلس الأمن قد حدد آخر موعد للانسحاب من الكويت بيوم الخامس عشر من كانون الثاني ١٩٩١في يوم ٩ كانون الثاني وبناء على

طلب أمريكا فقد التقى كل من وزير خارجية أمريكا جيمس بيكر وطارق عزيز رئيس (الدبلوماسية العراقية) الذي لم يأت بشيء كعادته غير ترديد لبعض العبارات وسرد لبعض القصص والوقائع التاريخية في هذا الوقت الحساس وكأنها جلسة سمر أو مجاملات أو إلقاء محاضرة في التاريخ، فأخبره بيكر بأنه لم يأت لإجراء حوار ومناقشات أو مفاوضات، بل ليطلعه على خطورة الوضع وليؤكد له جدية أمريكا والتحالف الغربي على ضرب العراق والدخول في حرب غير متكافئة، وسلمه رسالة مغلقة موجهة من رئيسه جورج بوش إلى صدام وسلمه أيضاً نسخة من تلك الرسالة ليطلع عليها، فرماها على الطاولة ورفض استلامها وأعلن إنه لا يستطيع أن يأخذها إلى رئيسه بحجة كونها مهينة وتهديدية، ومما جاء في تلك الرسالة: " . إن التحالف يفضل أن يرى نتيجة سلمية لهذا النزاع ولكن ليس أقل من التقيد التام بقرار مجلس الأمن الدولي ٦٧٨ والقرارات السابقة. وليس هناك مكافئة على العدوان، ولن يكون هناك أي تفاوض. وإن العراق بتقييده الكامل بتلك القرارات سيكسب الفرصة للانضمام من جديد إلى المجتمع الدولي، والأكثر فورية إن العراق والمؤسسة العسكرية العراقية سينجوان من التدمير. أكتب هذه الرسالة لا لأهدد ولكن لأبلغ . إن مهلة قرار مجلس الأمن هو ما قبل ١٥ كانون الثاني ١٩٩١ ويمكن أن تنتهي هذه الأزمة دون المزيد من العنف. أمر في يديك وحدك. آمل أن تزن الخيار بعناية وتختار بحكمة." . ورغم طلب بيكر من عزيز إيصال الرسالة إلى صدام إلا إنه رفض ذلك، فحذره بيكر من التقليل من قدرة قوات التحالف وعند وقوع الصراع والحرب ربما يصعب التحكم في حدوده، وليطمئن العراقيون حيث إذا انسحبوا وتقيدوا بقرارات الأمم المتحدة فلا يهاجمون وبعكسه فإن البنية الأساسية للعراق تتحطم وسيعودون قروناً إلى الوراء وربما إلى القرون الوسطى، فرد عليه عزيز بأنه يرفض هذه الأساليب وهي تهديدات وإنهم يقبلون الحرب والمنازلة وجاهزون لها وسيرون من الذي سينتصر و.الخ من العربدات الجوفاء. فأنهى بيكر الاجتماع، عندها عرض عزيز قبوله

وموافقته على الذهاب إلى واشنطن للقاء الرئيس الأمريكي وذهاب بيكر إلى بغداد للقاء صدام كما سبق لأمريكا وأن طرح هذه الفكرة ورفضها صدام، إلا أن بيكر استنتج إن نظام بغداد يريد التلاعب بالموعد الأقصى المحدد لهم، فرفض الطلب لسبق رفض النظام العراقي له. أرسلت الرسالة المذكورة إلى السفارة العراقية في جنيف فرفضت بدورها استلامها وأعيدت إلى الفندق الذي تم فيه اللقاء ولا تزال الرسالة محفوظة في صندوق أمانات الفندق.

وهكذا كانت قوات التحالف جاهزة بكل إمكاناتها للدخول في النزاع المسلح مع صدام الذي رفض التنازل عن غروره وغطرسته الفارغة لإنقاذ البلاد والشعب والمنطقة وما هو أبعد منها من كارثة محققة لا موجب لها أبداً وتحت أي غطاء أو حجة أو عذر، ولم يستطع أن يوازن الأمور بالعقلانية والمسئولية الوطنية والقومية والإنسانية أو يتفهم الوضع الغير متكافئ لأبعد الحدود بينه وبين التحالف القائم ضده والمستند على ما تعتبر الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة تجاه تصرفه المرفوض دولياً بغض النظر عن وضع الأمم المتحدة وما يقال عنها أو ما هو واقع، إذ أن الوقت كان حرجاً للسياسة الدولية ولعبة الأمم وخاصة ما يخص الاتحاد السوفيتي المنهار والذي أصبح أبعد ما يكون عما كان عليه في عام ١٩٥٦ حينما هدد الاتحاد المذكور بضرب لندن وباريس بالصواريخ إذا لم يوقفوا عدوانهم على مصر، أو عام١٩٦٧ في حرب إسرائيل مع العرب حينما اتصل وزير الدفاع السوفيتي آنئذ من خلال الخط الهاتفي الحار بينهم وبين أمريكا ليبلغ الأمريكان أن الاتحاد السوفيتي قد اتخذ قرارات خطيرة جداً ومنها التدخل العسكري ومطالبته بالتدخل للوقف الفوري للحرب الدائرة ودون قيد أو شرط، وفعلاً تم ذلك في نفس اليوم ١٠ أيار ١٩٦٧.

كخطوة أخيرة ومحاولة آخر لحظة لإنقاذ الموقف توجه أمين عام الأمم المتحدة خافيير دي كويلار إلى بغداد يوم الثاني عشر من كانون الثاني ١٩٩١ولم تثنه بعض النصائح التي قدمت له بعدم الإقدام على ذلك بسبب

فشل جميع الجهود الكبيرة السابقة للعديد من كبار شخصيات العالم والعرب في هذا المضمار، وفعلاً عومل معاملة سخيفة لا تقل عن الإهانة حيث أن صدام لم يلتق به إلا في اليوم الثاني من وصوله ولوقت قصير جداً وبازدراء رغم توفر الوقت الكثير في اليوم الأول من الوصول وفشلت محاولة اللحظة الأخيرة بالعنتكة والاستهتار والمقامرة المقرر خسارة الجانب العراقي المسبق بكل المقاييس ولدى كل عاقل ومخلص.

يذكر بوش ومستشاره للأمن القومي سكوكروفت في مذكراتهما المنشورة: "... كان أهم هدف هو تقليص جبروت صدام العسكري حتى لا يمكنه تشكيل خطر على المنطقة وبطريقة يكون العراق آمناً من التهديدات الخارجية ويحفظ بها التوازن مع إيران. وافتراض إلحاق هزيمة أخرى بصدام في ميدان المعركة سيدمر ما له من دعم ضمن المؤسسة العسكرية التي يحتمل أن تطيحه عندئذ. كانت المشكلة مسألة جعل صدام هدفاً أو إستهدافه شخصياً ـ وهو من الصعب تحقيقه بضربات جوية، والاغتيال لم يكن خياراً ــ إننا لم نكن نعرف كيف يمكن تحقيق ذلك. لم يكن بوسعنا جعله هدفاً للتحالف، لأن هذا كان بعيداً جداً عن نطاق قرارات الأمم المتحدة التي يرشدنا، وإذا لزمنا أنفسنا بوحدنا فيكلفنا كثيراً وخاصة إذا لم يمسك العراقيون بالأمور بأنفسهم فسنواجه احتلالاً غير محدود الأجل لدولة وإذا سقط صدام فإن ما يبرز لن يكون ديمقراطية، وإنما رجلاً قوياً آخراً أو ربما أقل إثارة للمشكلات. كان أفضل حل هو إلحاق أكبر ضرر ممكن نستطيع إلحاقه بقوته العسكرية. وأن ننتظر انهيار نظام حكم البعث. سنركز على تحرير الكويت ومغادرة المنطقة بأسرع ما يمكن محققين أهدافنا من قرارات الأمم المتحدة ووعودنا لحلفائنا العرب، ومدمرين، حسب ما أعلنا قاعدة قوات صدام، وهكذا فإن هذه الأهداف (والحدود) حددت قبل مدة طويلة من نهاية السنة.".

أن أية جملة أو عبارة مما ورد في تلك الأقوال والآراء أعلاه بحاجة إلى الكثير من التمعن، فإنها لم تكن ارتجالية أو آنية أو عشوائية، بل كلها

كانت ناتجة عن دراسة معمقة للأوضاع عامة ومن جميع جوانبها، وإذا كانوا على خطأ في بعض منها وكوننا لا نتفق معهما عليها، فإنهما يقران بالجهل في بعض الجوانب من مجمل العملية لا ناحية رؤيتهم المسبق لتفوقهم العسكري الذي لا يختلف عليها أي صادق وصريح مخلص بطبيعة الحال.

ويقول بوش: "... قررنا أن يكون وقت الهجوم الساعة ٣ صباحاً يوم ١٧ كانون الثاني بتوقيت الخليج ٧ مساء ١٦ كانون الثاني بتوقيت واشنطن. رغم طمأنة الخبراء لي بتحديد الأهداف ووقتها. كنت قلقاً على الكثيرين ومنهم الأطفال العراقيين الأبرياء.. كنت أفكر كثيراً إن الهجوم يتوقف وكنت واثقاً إن صدام سيستسلم ولكن كيف ينتهي الأمر. فلنقل إن الهجوم الجوي مدمر وإن صدام يقضي عليه شعبه، كيف يتوقفون؟ كيف نتجنب المبالغة في القتل؟ إننا لسنا هناك لقصف الناس . ستنتهي المدة المحددة خلال أقل من ساعتين وأشاهد من خلال التلفزيون تقارير من بغداد للناس متحدين للقرار بمسيرات في الشوارع، ويخرجون ووجوههم باسمة وهم يهتفون وأقول في نفسي (يا إلهي، صن أرواحهم) وكنت قد وقعت إشعار مجلس الأمن القومي الذي يعطي الإذن بتنفيذ عملية عاصفة الصحراء لكنني تركت التاريخ والوقت فارغين لوزير الدفاع ليحددهما ويبلغهما...".

قد يصدق الرجل حينما يعرب عن هذه المشاعر ولكن الواقع لم يكن كذلك دوماً خصوصاً بالنسبة للقوات العراقية التي يمكن أن يقول المرء إنها لم تقاتل أو لم تتمكن من القتال أو أية درجة من الصمود لا جبناً ولكن في الغالب لعدم إيمانهم بعدالة القضية والحرب وجدواها، وعندها يكونون بمثابة هؤلاء المدنيين الذين أشار إليهم بوش، ومع ذلك فقد أبيدت أعداد كبيرة جداً وقد دفن عشرات الآلاف منهم تحت التراب نتيجة القصف الجوي التحالفي وسوء الخطط العسكرية العراقية، ولكن هذا لا يغفر للقيادة العراقية، فهي المسئولة عن هذه النتيجة لأن الحرب حرب وقتل

ودمار وما أمكن من ضخامة الخسائر للطرفين المتحاربين لتحقيق النصر السريع وبأقل الخسائر، وكيف يمكن للطرف المقابل أن يتنبأ بما يحصل أو يجول في خاطر القوات المعادية دون أية إشارة أو بادرة منها، ثم إني على يقين إن صدام أو غيره ما كان يتصرف بأحسن من ذلك في مثل تلك الأجواء والحرب، لكن الذي يجعل تلك المشاعر وأمثالها له ولغيره بعده أو قبله موضع شك هو ما حصل فيما بعد وما فعلته القوات العراقية بالشعب العراقي وبالمدنيين الأبرياء وعلى مرأى ومسمع هؤلاء وقد لزموا الصمت المطبق رغم وجود قرارات الأمم المتحدة واتفاقات وقف إطلاق النار، وكذلك الإجراءات اللاحقة التي اتخذت بالضد من الشعب العراقي دون أي تأثير لا من قريب ولا من بعيد على صدام ونظامه، بل العكس فإنها أدت إلى تقوية مركزه أمام مزيد ضعف الشعب، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن النظام العراقي سجله حافل بكبريات الجرائم المثبتة دولياً ضد شعبه منذ سنوات طويلة وإن المنظمات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان تضعه على رأس قائمة الدول التي تخرق حقوق الإنسان منذ السبعينات وبشكل مستمر، ولو كانت مشاعر هؤلاء صادقة، كما ولو أنهم أدركوا خطورة سكوتهم على كل تلك الجرائم وخاصة ما ارتكبت بحق الشعب الكوردي لأستوجب التحرك ضد هذا النظام قبل ذلك بكثير وإحالتهم على المحاكم الدولية ومحاسبتهم على تلك الجرائم كي لا يستمروا في غيهم واعتداءاتهم وتهديدهم للعالم والنظام الدولي وقوانينه.

تدمير العراق قبل تحرير الكويت

بدأ الهجوم الجوي لقوات التحالف على بغداد ليلة ١٦ / ١٧كانون الثاني ١٩٩١ بآلاف الطلعات الجوية المكثفة للطائرات وبصواريخ كروز موجهة بالليزر من البحر الأحمر ومياه الخليج واستخدمت أحدث التقنيات العسكرية وجربت أنواع الأسلحة وربما أغلبها محرمة دولياً ولم يعلن عنها

أولم تعرف بعد، إذ كانت فرصة نادرة لمصانع الأسلحة والحكومات لتجربة قوة أسلحتها وأدائها، وقد علم أخيراً بأنه تم استخدام بعض الأسلحة المتكونة من اليورانيوم المستهلك. واستمرت الضربات الجوية الشديدة على جميع مدن ومناطق العراق المختلفة حيث شملت مواقع القيادة والسيطرة والنقاط والمراكز العسكرية وبعض الوزارات والمطارات العسكرية والمدنية ومحطات التلفزيون والجسور ومحطات توليد الطاقة ومصافي المياه والبترول وآبارها ومراكز الاتصالات وبعض المعامل والمصانع والقصر الجمهوري وبعض المقرات الحزبية الرئيسية وبعض المراكز والنقاط المدنية بسبب الخطأ أو بسبب نقل بعض الأنشطة العسكرية العراقية إليها وغيرها من الأهداف، دون أن يتمكن صدام من الدفاع عن أي من هذه الأهداف والمناطق أو إلحاق أذى بالطائرات أو مصادر إطلاق الصواريخ ومنصاتها، عدا بضعة طائرات فقط. ويقول بوش إنهم فقدوا طائرة واحدة فقط من نوع ف ١٨ في أول ليلة الهجوم من بين ألف وثلاثمائة طائرة مهاجمة. ولجأ صدام إلى مختلف الوسائل لإخفاء نفسه للحيلولة دون اكتشاف محل تواجده ورصده من قبل أجهزة قوات التحالف، وقيل إنه كان لا يبقى أكثر من ساعة زمنية واحدة في أي مكان خشية تعرضه لهجوم جوي أو توجيه ضربة إليه، إضافة إلى تغيير أزياءه ووسائط النقل التي كان يستخدمها ومنها سيارات الأجرة والحمل ومختلف الآليات الأخرى والتجوال لوحده في بعض الأحيان خفية أو بحماية بسيطة لمنع التعرف عليه من خلال الحماية الكبيرة. يقول سكوكروفت: "... لم يأبه منا أحد فيما إذا قتل صدام خلال هجوم جوي حيث إن إستهدافه كان صعباً للغاية لكثرة تحركاته وحراسته المشددة وهو مراوغ وله حماية جيدة وكان أفضل ما نستطيع أن نفعل هو ضرب مواقع القيادة والسيطرة التي يمكن أن يكون فيها وهناك الكثير منها. وقد علمنا فيما بعد بأنه نجا من الضرب حينما كان في قافلة عسكرية ضربت...". ربما كان هذا من أسباب قصف بعض المواقع المدنية التي كان صدام شخصياً يذهب إليه أو يستخدمه ربما

عن قصد لنشاطات عسكرية بغية توجيه اللوم لقوات التحالف بضرب المدنيين أو قصف المناطق المدنية (في الوقت الذي يثبت تاريخ صدام إنه قتل من المدنيين الأبرياء العراقيين من الأطفال والنساء والشيوخ أكثر من أية شريحة أخرى). ومن أشهر هذه المناطق قصف ملجأ العامرية في بغداد حيث قتل مئات من الأطفال والنساء والرجال فيه، وقال التحالف إن القصف جاء خطأً حيث إن صدام كان قد استخدم الملجأ المذكور المتكون من عدة طوابق كمركز قيادة وسيطرة للاستخبارات العسكرية وأن صدام نفسه كان يتردد عليه. وفي العراق ذكر بأن صدام كان فعلاً موجوداً هناك وغادره قبل القصف بأقل من ساعة من القصف. وكان بعض الصواريخ التي كانت تطلق من البحر تنحرف قليلاً عن أهدافها بعد تعرضها لبعض الأنواع من المضادات الأرضية أو حتى لسلاح الدوشكة في بعض الحالات ولكن هذه الحالات كانت قليلة. وهناك العديد من الشواهد تشير إلى أن طياري التحالف كانوا يتجنبون قصف المواقع والأهداف المدنية والمدنيين بشكل عام او ينتظرون مثلاً عبور السيارات أو المشاة المتواجدين على الجسور المستهدفة ومن ثم تنفيذ مهماتهم بضرب الجسر. ومن المؤكد إنه لو كان صدام محلهم لما تصرف كما تصرفوا، وسجله دليله في كوردستان طيلة العقود الماضية وكذلك في مناطق الشيعة وفي الدجيل وغيرها في الداخل وهجوماته بصواريخه العشوائية على المدنيين في مدن إيران أو السعودية أو صواريخه على المدن الإسرائيلية. إذ إنه وبالرغم من تبنيه وحمله لشعار محاربة إسرائيل منذ أن سمع صوته في الحكم وكونه يرد على إسرائيل، وبالرغم من معرفته الجيدة بالمناطق والمواقع الحساسة والمهمة والعسكرية في إسرائيل وخاصة المفاعلات النووية، وكرد على إسرائيل لقصفها مفاعله النووي في ١٩٨١ ولإعطاء شيء من المصداقية لأقواله وشعاراته، فإنه في يوم ١٨ كانون الثاني ١٩٩١ قصف المدنيين الإسرائيليين بخمسة صواريخ سكود أرض ـ أرض عادية وكانت الأضرار محدودة جداً ولم يستخدم أي سلاح كيماوي أو غير ذلك بالرغم من

امتلاكه لها، وهنا أريد فقط أن أوضح مدى مصداقية أقواله وشعاراته وتصرفاته وطريقة تفكيره ليس إلا. بينما ضغطت أمريكا على إسرائيل لالتزام جانب الهدوء ومنعها من الرد أو الدخول في الحرب وإفساد جهود التحالف كما كان يريده صدام، كما ولم تزودها بشفرة الطائرات والإشارات والرموز الخاصة بذلك والتي بدونها لا تعرف الطائرات من بعضها مما قد يؤدي إلى تضارب طائرات التحالف مع طائرات إسرائيل في الجو. بهذا التصرف جعل صدام نفسه عرضة لمهاجمة دول التحالف بشكل أكثف وأقوى وانتقاد دول العالم له والمزيد من التعاطف الدولي مع إسرائيل، فقدم لإسرائيل خدمة لا تضاهى. وقدمت أمريكا لها صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ مع أطقمها وعلى وجه السرعة وكمامات الغاز لحماية الإسرائيليين كما وقدمت إليها على الفور التعويضات الهائلة والمساعدات الكبيرة والمنح، وقوي مركزها الدولي والتعاطف مع طروحاتها في تعاملها مع جيرانها العرب لدرجة كبيرة. عاد النظام العراقي في اليوم الثاني مجدداً وضرب أهدافاً مدنية إسرائيلية بنفس الصواريخ وكأنه يتعمد خدمة إسرائيل التي أرادت هذه المرة إرسال مائة طائرة عبر الأجواء السعودية والأردنية لضرب العراق ورفضت السعودية والأردن تلك الفكرة واقترح الأمريكان ضرب بعض المناطق الشمالية من العراق بصواريخ أرض ـ أرض وألا ضبط النفس هذه المرة أيضاً، إذ أن ذلك لمصلحتهم ولمصلحة قوى التحالف التي تقوم بأكثر ما يمكن لإسرائيل أن تقوم به، ودون التسبب في إضعاف مواقف التحالف. وورد في مذكرات بوش بأن إسرائيل كانت تستعد وتهيئ أسلحتها النووية التي تمتلكها لاستخدامها عند الحاجة بعد تعرضها للصواريخ العراقية كما فعلت وهيأتها في السابق عام ١٩٧٣ فوفرت الولايات المتحدة الأمريكية لها في ذلك الوقت الأسلحة والمعلومات التي تمكنها من استعادة توازنها مع العرب.

انتظرت إسرائيل إن كانت تتعرض لمزيد من الصواريخ كي ترد، إلا أن

العراق تجنب المزيد من الضربات لإسرائيل (وكأنه كان هناك نوع من التنسيق أو تبادل المعلومات بين نظام صدام ودول التحالف أو إسرائيل وبطريقة ما) فوفر للتحالف الكثير وأنقذه فبقي متماسكاً، وتحقق لإسرائيل ما لم تكن تحلم به أمام الرأي العام العالمي مادياً ومعنوياً مقابل تفاهة رمزية على غاية الأهمية لعقلية صدام وأمثاله، وهي أن يسجل في التاريخ موقفاً كون صدام أوصل الصواريخ لإسرائيل دون حساب لردود الفعل والنتائج والسلبيات الكبيرة لمثل هذه الأعمال ومدى إيجابياتها للخصم. إنه كمن يحفر البئر ويرمي بنفسه فيه تماماً.

من المفيد أن ننقل من رسالة اسحق شامير رئيس وزراء إسرائيل في ذلك الوقت إلى الرئيس الأمريكي بعد أيام قلائل من الحرب، حيث ورد فيها: "... لقد ظهر وجه صدام الحقيقي." وفي هذا القول أكثر من مغزى بالطبع. ويقول في موضع آخر من الرسالة: "... لقد تحسنت مكانتنا الدولية بصورة ملموسة جداً خاصة بفضل سياستنا أثناء حرب الخليج...". وأوضح بيكر وزير خارجية أمريكا بأن: "... بعض الحكام العرب غيروا نظرتهم تجاه إسرائيل وأضاف إن (كلاشيهات) الكراهية القديمة اختفت تقريباً." وكانت إحدى نتائج هذا الحرب التنازلات العربية الكبيرة مقابل أقل القليل من جانب إسرائيل بعد انعقاد مؤتمر مدريد بين العرب وإسرائيل عام ١٩٩١ وما تبعه من اتفاقات اوسلو وغيرها. وأوقع النظام العراقي نفسه في الفخ. وقد أشارت جريدة العرب في الثاني من حزيران ١٩٩٧إلى كلام المساعد الخاص للرئيس الأمريكي الذي اعتبر السلام مع إسرائيل مدخلاً لعودة بغداد للمجتمع الدولي: (واشنطن تعلن صراحة ـ شروطها ـ لرفع الحظر عن العراق) ". على العراق أن ينظم إلى الاتجاه السائد عربياً وأن يدخل في الإطار السلمي الذي أفرزته مبادرات مدريد واوسلو".

استمرت ضربات قوات التحالف المشددة والعنيفة وقصفها للأهداف المحددة داخل العراق لغاية ٢٤ شباط ١٩٩١، وخلال تلك الفترة كانت

المحاولات لا تزال مستمرة لإقناع صدام بالانسحاب من الكويت قبل الدخول في حرب برية وطرده عنوة منها، وكان الرئيس الروسي ميخائيل غورباتشوف قد بذل جهوداً مضنية في هذا السبيل. فمنذ اليوم الثاني لضرب العراق اتصل المذكور بالرئيس الأمريكي وحاول إقناعه بإيقاف القصف، كما حاول عن طريق مجلس الأمن استصدار قرار دولي بإيقاف تلك العمليات بدعوى إنها تصيب المدنيين والتي تسبب خروج هذه العمليات من مضمون قرار مجلس الأمن وتخويله باستخدام كافة الوسائل ومنها العسكرية لحمل العراق على الخروج من الكويت، كما وأرسل الدبلوماسي الروسي المخضرم بريماكوف مرات عديدة إلى بغداد لمحاولة إقناع صدام بالتراجع، إلا إن جميع هذه المحاولات فشلت مع صدام. وذكر بريماكوف بأن صدام يبحث عن وسيلة ليحفظ له ماء وجهه أمام العالم العرب والعراقيين بالذات، وأشار إلى ما ذكره صدام له بأنه وبعد حرب ثمان سنوات مع إيران تنازل لهم وعاد إلى وضع ما قبل الحرب فكيف يستطيع الآن أن ينسحب من الكويت أيضاً دون شروط ودون تحقيق أي شيء وماذا يقول للشعب العراقي؟ حقاً إنها حجة غريبة يمكن أن تمر على البعض ولكن ليس من السهل على المطلعين على الأوضاع العراقية والعراقيين أن يقتنعوا بمثل هذه الحجج على رغم سخفها. إنه قامر بالعراق والعراقيين على طول سنين حكمهم، وكالمقامر كلما خسر كلما ازداد تمسكاً باللعب إلى أن يخسر كل ما يملك فيقترض ويمد يده لكل ما يناله وبأية طريقة في سبيل الاستمرار في القمار (لعله) يعيد ولو جزءاً بسيطاً مما خسره ربما ليعاود القمار مجدداً، فالمدمن على القمار كما هو معروف لا يستطيع تركه بسهولة، وهذا ما أشارت إليه الصحفية الأجنبية التي مر ذكرها في بداية البحث عندما سألته إن كان يلعب القمار، ولم يفهم قصدها.

يذكر بوش في مذكراته: "... صباح الجمعة ١٥ شباط أخبرنا بأن هناك بيان مهم من العراق. وكان إن العراقيون سيتقيدون بالقرار ٦٦٠ بما في

ذلك الانسحاب من الكويت. وكنا قلقين من أن العراق يقدم شيء نضطر لإيقاف القصف ولم نزل لم نكمل مهمتنا. ثم جاء البيان العراقي الكامل كان مليئاً بالشروط والمطالب العراقية بما في ذلك أن نعيد بناء العراق، أن نسحب كل قواتنا من الخليج، أن تحل مشكلة إسرائيل وتفرض عليها عقوبات، وأن تحل (مشكلة) لبنان وما إلى ذلك. سهلت الشروط قول لاء فأصدرنا بياناً سريعاً بأن البيان العراقي لا يلبي مطالب التحالف. كما وإن الإعلان لم يرافقه أي عمل ملموس على الأرض.." ثم يقول بوش في موضع آخر: "... ظل يذهلني إن صدام لم يقدم أبداً لفتة يمكن تصديقها أو اقتراحاً قد يسمح له بالتملص، كان بوسعه أن يكتفنا بعقد.". ويصدق بوش في ذلك تماماً حيث إن صدام لم يفعل شيئاً مناسباً في الوقت الذي كان العديد من الأوراق الرابحة في يديه، وكان يمكنه عمل الكثير من المناورات، أو تقديم الكثير من الحلول، وأبسطها قبول كل هذه التوسطات الدولية، أما أحقها فكان الاعتراف بالخطأ والاعتذار من الجميع والانسحاب من الكويت فالاعتراف بالخطأ فضيلة.

أرسل صدام (الدبلوماسي) طارق عزيز إلى موسكو لمحاولة التوصل لحل، إلا أن الدبلوماسي الفاشل دوماً وكأنه شريط كاسيت مسجل لم يكن في جعبته كما هو العادة غير ما حمله به سيده الذي لا يشكل البلاد وعموم المواطنين شيئاً أمام نرجسيته المفرطة، فيتمهل في تقديم الاقتراحات المرفوضة في السابق الواحدة تلو الأخرى وهو يدرك إنها مرفوضة جميعاً ولا تلبي مطالب التحالف وشروط الأمم المتحدة. ومنذ ١٩ شباط ولغاية ٢٣ منه كان غورباتشوف منهمكاً بالاتصال ببوش لمحاولة وضع حد لهذه الأزمة، وخسارة الجانب العراقي المؤكد وهزيمته ليستا بحاجة لمزيد من البرهان، هنا يقول بوش: "... كان عزيز يقدم اقتراحات ويقدم تنازلات بالقطارة ولا يحسب للوقت أي حساب...". لقد بذل غورباتشوف كل جهوده معهم إلى آخر لحظة حيث كانت قوات التحالف بحوالي نصف مليون عسكري على أهبة الاستعداد للتحرك والبدء بالهجوم البري الذي

كان صدام يدعي دوماً استعداده له وانتصاره الحتمي فيه.

لقد كان واضحاً للجميع ومعلوماً وخاصة بعد التدمير الهائل وإلى أبعد الحدود الذي تعرض له العراق وعدم قدرة صدام على فعل أي شيء، إن هزيمته البرية محققة منذ الساعات الأولى لبدء الهجوم ولأسباب عديدة ومتنوعة، ولكن رغم ذلك فإن كبار الضباط والمسئولين العسكريين والمدنيين كانوا مستمرين في الرضوخ له ولأوامره وغير مبالين بما حصل ويحصل للبلاد والشعب، كذلك الحال بالنسبة للسفراء والقناصل والدبلوماسيين في الخارج. وبالنسبة للعسكريين العاديين وحتى من بعض قوات الحرس الجمهوري أيضاً فلم يكن أمامهم غير الهرب والتسرب من الوحدات العسكرية خصوصاً المتواجدة في الكويت، فكما يقول العميد الركن نجيب الصالحي في كتابه الزلزال بأن نسبة المتسربين قد بلغ ٦٠ بالمائة من القوات المتواجدة في الكويت.أما صغار الضباط وحتى بعض الرتب الكبيرة منهم فموقفهم صعب بسبب محدودية البدائل المتاحة في ظل تلك الأجواء.

أما بالنسبة لنظام صدام فلم يفكر منذ بدء الحرب بغير المزيد من الضغط على كبار العسكريين والحزبيين ووضعهم تحت رحمته. والتنازل لإيران عن جميع ما كان يطالب به وحارب من أجله ـ حسب زعمه ـ كل تلك الحرب الشرسة لمدة ثمانية أعوام، والعودة إلى اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ بعد مئات الآلاف من القتلى والجرحى والمفقودين للطرفين والبلايين من الدولارات وتدمير البلدين، كما وإنه أرسل المئات من الطائرات الحربية والمدنية إلى الأردن واليمن والسودان وأكثر من مائة منها إلى إيران التي اعتبرتها فيما بعد جزءاً من تعويضات الحرب السابقة معها حسب قرارها. وقام بإخفاء بعض الطائرات والأجهزة والآليات والأسلحة في الشوارع والطرقات وبين دور الأهالي والجوامع والمدارس والمستشفيات والكنائس لإبعادها عن قصف الحلفاء، أوبهدف تعريض المدنيين للقصف لهذا السبب واتهام التحالف بقصف الأهداف المدنية، كما وألقى القبض

على الكثير من الكويتيين وقتل مجموعات منهم وإخفاء الآخرين حسب المعلومات التي كانت تتناقل بين الأوساط المطلعة. وفي اليوم الثامن من القصف التحالفي للعراق سكبت السلطات العراقية كميات كبيرة من النفط في مياه الخليج ومحاولة إشعال النيران فيها وللتأثير على محطات تحلية المياه التي تعتمد دول الخليج عليها في حياتهم اليومية وسبب قتل الأحياء المائية وهي جرائم أخرى إضافية لا علاقة لها بالكويت والكويتيين فقط. كما وتم طرد المراسلين والصحفيين الأجانب من العراق والإبقاء على مراسلي شبكة CNN الأمريكية للأخبار لإجبارهم على نقل ما تطلبه السلطات العراقية منهم من أخبار وأحداث. ولما كانوا قد استطاعوا من إسقاط حوالي عشرة طائرات خلال عمليات القصف الطويلة والكثيفة فقد عرضوا الطيارين الأسرى مع أعداد قليلة من الذين وقعوا بين أيديهم من قوات التحالف على شاشات التلفزيون، وبين آونة وأخرى ضرب الكويت أو السعودية ببعض الصواريخ التي كان البعض منها ينفجر في الجو. وفيما بعد خلال الهجوم البري استطاعت بعض القوات من القيام بعملية عسكرية في السيطرة على منطقة صغيرة من الكويت لفترة بسيطة فقط.

الهجوم البري

كما أوضح بريماكوف أن صدام لا يجري إطلاعه من قبل مرؤسيه بشكل جيد ودقيق، فإن العميد الركن نديب الصالحي يشير في كتابه الزلزال بأن التقارير العسكرية التي كانت ترفع إلى صدام تشير إلى أن نسبة الضحايا طيلة فترة القصف الجوي التحالفي الهائل لا تتجاوز 5 بالمائة. وسواء أكانت هذه النسبة واقعية وصحيحة أم بخلاف ذلك فالأمر سيان لدى النظام العراقي ، فإن من المؤكد كانت هذه رسالة ارتياح لصدام وصمود على الموقف التعنتي في عدم الانسحاب وتحدي قوات التحالف والمطالبة بتنفيذ بعض الشروط التعجيزية مقابل انسحابه.

وبينما كان غورباتشوف على اتصال مستمر مع الأمريكان لإيجاد مخرج للأزمة بدأت القوات العراقية بنسف آبار النفط في الكويت وإشعال النيران فيها وكان عددها يزيد على الستمائة بئر يوم الثاني والعشرين من شباط فلم يرسل الأمريكان الرد الذي أعدوه لغورباتشوف وأدركوا أن لا سبيل لأي تفكير بصدام غير القوة فهي اللغة الوحيدة النافعة معه والتي يفهمها ويرضخ لها، وتناولت وسائل الإعلام المختلفة هذه الأنباء إضافة إلى نشر أخبار عن المجازر البشعة لمئات من المدنيين في الكويت حسب قول تلك الوسائل، وإحراق المدينة وغير ذلك، وكان ذلك عند انتهاء الموعد المحدد للانسحاب. فأمام هذا الوضع لم يبق أمام قيادة قوات التحالف إلا أن أعطت الأوامر بتنفيذ الهجوم البري الذي بدأ في صبيحة يوم ٢٤ شباط ١٩٩١ بربع مليون عسكري و٦٤ ألف دبابة وكان بينها الدبابات التي تستخدم اليورانيوم المنضب ومختلف أنواع الطائرات والصواريخ لدرجة إنعدمت الرؤية لدى القوات العراقية من الدخان والغبار والأتربة والرمال المتصاعدة حتى وإن القشرة الأرضية قد تضررت كثيراً في تلك المنطقة بسبب ضخامة الهجوم الذي استمر فقط مائة ساعة، حيث تم تحرير الكويت كاملاً، وتدمير القوات العراقية المتواجدة هناك والتدمير الكلي للآلة العسكرية الحربية العراقية فيها والتي كان صدام يتباهى بها، علماً بأن قوات التحالف اضطرت لدفن بعض دباباتها وآلياتها التي أصيبت بنيران أسلحتها اليورانيومية خطأً في مواقعها بالسعودية وتنظيف التلوث الإشعاعي من جميع المتروكات في المنطقة بعد انتهاء الحرب، وكان أفراد قوات التحالف أنفسهم لا يعلمون بهذا السلاح ولم يبلغوا بذلك، وأصاب العديد منهم بمرض مجهول لم يعلن عنه وكان من تأثير ذلك السلاح.

وكان بعض القوات الغربية قد دخلت الأراضي الجنوبية الغربية من العراق لتطويق القوات العراقية المتواجدة في الجنوب ولقطع طريق الإمدادات عنهم حقيقة أو ولو معنوياً ولتهديد منطقة الوسط وبغداد بالذات أو ربما لتشجيع عمل عسكري عراقي ضد صدام وغيرها من الأهداف، حتى باتت

هذه القوات على مقربة من بغداد، وكان بإمكانها الوصول إلى ضواحي بغداد ربما خلال ساعات أو أقل. يقول بوش: "... اعتقدت اعتقاداً جازماً بأننا لا يجب أن نزحف على بغداد. كانت مهمتنا المعلنة كما وصفتها قرارات الأمم المتحدة، مهمة بسيطة، إنها العدوان، وإخراج القوات العراقية من الكويت، واستعادة زعماء الكويت. احتلال العراق سيدمر تحالفنا فوراً ويحول العالم العربي برمته ضدنا. ويجعل طاغية مكسوراً بطلاً عربياً عصرياً ونضطر لنخوض حرب عصابات للبحث عن دكتاتور متخفي جيداً...". إنه لشيء جميل ومطلوب أن تلتزم جميع الدول بجميع القرارات والمعاهدات والاتفاقات الدولية وبشكل سليم ودقيق، وأن تكون هذه القرارات عادلة ومنصفة حقاً دائماً. إلا إن المعروف ان التاريخ الأمريكي يشير إلى عدم اكتراث الإدارات الأمريكية بقرارات تلك الهيئات الدولية كثيراُ، وعند الاضطرار فإنها قادرة على إيجاد مخرج أو خلق مبرر للتنصل من تلك القرارات إن أرادت ذلك، والعكس فإن أمريكا ومنذ ذلك الوقت تقريباً أصبحت الجهة الوصية على مجلس الأمن، وتكيف الأمور والأوضاع وفق منظورها الخاص ومصالحها حتى ولو كانت بعيدة عن الحق والواقع، كما وإن قرار مجلس الأمن كان قرار الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت لا يختلفان، كما وإن قوانين الحرب معروفة. وإن هذه الإدعاءات مرفوضة، لتاريخ أمريكا المعروف للجميع خاصة في العقود القليلة المنصرمة، وكإنها لم تكن التي دخلت بالقوات العسكرية إلى بنما وألقت القبض على رئيس البلاد وأخذته وسجنته لديها ولليوم، أو حينما عملت (وبالتهديد بالاحتلال لدولة أخرى) على ترك رئيس البلاد للسلطة في بلاده ومغادرته بسبب مقتل إعلامي أمريكي أثناء تغطيته للحرب الأهلية في ذلك البلد، ثم متى ما اقتصرت ملاحقة السارق أو الغاصب مثلاً على استرداد المواد المسروقة منه وتركه في حال سبيله دون القبض عليه وتقديمه للمحاكمة ومعاقبته شخصياً، وأمثلة أخرى كثيرة، أم ان نظام صدام يحقق أفضل مصلحة لأمريكا وتابعها إسرائيل وهم ربما يحمونه

ويحافظون عليه لحاجتهم إليه. ومع ذلك ولو حتى على سبيل القبول بالادعاء بأن القرار كان محدداً وإن الدول العربية كانت تعارض الزحف على بغداد، إلا ان غالبية الشعب العراقي نفسه ـ وهو المهم بالطبع فيما يقرر لنفسه ولبلاده ـ كان يطالب به لإنقاذه، وهي تدرك جيداً إن العملية ما كانت تكون كما صورتها. كما وإنه كان بإمكان أمريكا إيجاد أي عذر لذلك كما تفعله حينما ترغب، كالقبض على مجرمي حرب مثلاً، وكانت الأدلة المتوفرة ولا تزال على جرائم الحرب بحق نظام بغداد لا تعد ولا تحصى، في حين ذكر الجنرال شوارتزكوف قائد العمليات الحربية كلها لوكالة رويتر: "... إنه توقع أن تستمر الحرب البرية خمسة أيام، لكن قرار الرئيس بوش أنهاها قبل ذلك مما شجع العراق بقمع الأكراد والشيعة". لذا فادعاء بوش هذا مرفوض من وجهة نظري وإنني لا أتفق مع هذا الرأي، حيث كان النفور من نظام صدام عاماً وخاصة في الداخل والمنطقة وبشكل عام على مستوى العالم، وكان لدرجة من الوضوح والكبر بحيث كانت الأغلبية الساحقة من العراقيين على استعداد لتقبل أي تصرف ضد النظام المذكور أو شخصه، وإن الشعب العراقي كان مستعداً للتعاون مع القوات الدولية لإنهاء الموضوع بأسرع ما يمكن وإنقاذ أنفسهم، وكانوا على استعداد لتقبل أي حل دولي مؤقت حتى ولو تحت حماية الأمم المتحدة لفترة زمنية محددة لحين تهدئة الأوضاع واستقرارها ومن ثم العودة إلى الوضع الطبيعي في المجتمع الدولي بنمط ديمقراطي سليم لا كما حصل لهم فيما بعد ولا يزال. فالسيناريو كما صوره بوش ليس قريباً كثيراً من الواقع، ربما يريد منه تغطية فشله وخطأه أو سياسته في التعامل مع القضية في المراحل المختلفة. وفي موضع آخر يقول بوش: "... بقيت أفكر في أن الشعب العراقي يجب أن يتخلص (منه) مع العسكريين العراقيين. إذ إن رؤيتهم جنودهم وهم يدمرون (مع) معداتهم لابد أن تدفعهم إلى عمل شيء...". وهذا كلام صحيح تماماً من حيث المبدأ والمفروض، إلا إنه في نفس الوقت مرفوض من شخص من المفروض أن يكون ملماً بالكثير من

النواحي، وأن يكون أكثر دقة وواقعية خصوصاً إن العراق خارج من حربه الطويلة مع إيران منذ وقت قصير، فلو ما كان يفكر به وارداً لكان يستوجب حصوله على الأقل أثناء الحرب مع إيران، حيث كانت القوات العراقية قوية بالمقارنة مع القوات الخاصة بحماية صدام، والحرب امتدت طويلاً والضحايا كانوا أكثر بكثير، والحرب مع دولة جارة ومن نفس الدين وبدون سبب. بينما في هذه المرة كانت الأمور مختلفة وخاصة من حيث القوات الخاصة بحماية صدام التي أصبحت هي القوية مقابل القوات الأخرى التي دمرت في الكويت أو هربت وتركت المعسكرات وأصابها التقهقر والتفرق والتشرذم أو بقيت دون معنويات، وهنا أشير إلى ما كتبه الصالحي عن بدء الانتفاضة في منطقة البصرة وأطرافها وبالذات حول معسكرهم فيقول: " ... اقتربت مجاميع من الشباب من السياج الخارجي للمعسكر وهي تهتف بسقوط صدام وتوجه النداءات والهتافات إلى الجنود والضباط للمشاركة معهم في الانتفاضة. لم يكن بأيدي هؤلاء الشباب سلاح، كانوا يرتدون الدشاديش ومعهم النساء والصبيان الذين لا يقلون عنهم حماساً واندفاعاً. كنا نترقب الأحداث وننظر بألم وأسى إلى بواكير الانتفاضة وهي تأخذ شكلاً لا يدل على التنظيم والإدراك. وكم تمنينا أن نكون جزءاً منها ونسهم في رسم سير الأحداث ونكون كما عهدنا شعبنا من أن جيشنا هو الوسيلة للتغيير والبناء، وبأنه الأمل المرجى في ساحات الحسم ". بالطبع قد يبادر البعض للاستفسار عن سبب عدم المشاركة طالما المشاعر والأحاسيس جياشة والروح الوطنية تغلي، ولكن من المؤكد إن العملية كما هي سهلة جداً، إلا إنها ليست كذلك لو نظر إليها من زاوية أخرى خصوصاً عند عدم وجود تنظيم سياسي وتخطيط مسبق وقيادة واعية ومدركة وعلى قدر المسئولية، وبعدم وضوح الرؤية الحالية والمستقبلية وغير ذلك من الجوانب، فإذا كان هناك الكثيرون لم يشاركوا، إلا ان ما لا يمكن إنكاره في المقابل فإن كثيرين غيرهم شاركوا فيها. ومن هذا المنطلق فإنه كان من الصعب التفكير بقوات حماية صدام لمثل هذه

المهمات للعديد من الأسباب أقلها الاستفادة الكبيرة والمنافع الشخصية من النظام. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن مثل هذه العبارات والتصريحات شجعت الجماهير الغاضبة والمناوئة للنظام على التحرك ضده والانتفاض عليه ظناً منهم أن قوات التحالف وبالذات أمريكا ستساند موقفهم وتحترم خيارهم على الأقل بمنع صدام وقواته من استعمال الأساليب الوحشية في الهجوم عليهم، ولكن كانت تصوراتهم في غير محلها، والثمن كان باهظاً جداً.

نقل عن بريماكوف قوله إن صدام قال له: "... إذا كان خياره بين الانسحاب أو التعرض لهجوم سأموت قبل أن أنسحب. إنني مستعد لأن أموت لكن هذه المعركة ليست مقتصرة على بلد بمفرده. إنني واقعي أعلم إنه يجب علي أن أنسحب من الكويت لكنني لا أستطيع أن أنسحب ببساطة... ". وكان صدام قبل ذلك قد حذر العراقيين والقوات المسلحة بالذات من مغبة خدعة فنية تلفزيونية من قبل الغرب لإيهامهم بأمر انسحاب من الكويت صادر منه بشكل غير حقيقي حيث طلب منهم عدم تصديق أي أمر بالانسحاب من الكويت في أي وقت من الأوقات ومهما يكن الحال. ولكن بعد بدء الهجوم البري وموت عشرات الآلاف من القوات العراقية واستسلام عشرات الآلاف الآخرين إلى قوات التحالف وهروب الباقين وإعلان العراق قبول قرارات الأمم المتحدة ومنها الانسحاب الفوري من الكويت دون أي قيد أو شرط أصرت أمريكا على أن يكون أمر الإنسحاب بصوت صدام شخصياً ومن خلال التلفزيون، فاضطر فعل ذلك ولكن الصحف العراقية تجنبت نشر الخبر إلا بعد أن تم عرض الأمر على ابنه عدي الذي أكد لهم صحة الخبر وأمر بنشره. وكانت قد صدرت الأوامر العسكرية للقوات العراقية في الكويت بالانسحاب يوم الخامس والعشرون من شباط ١٩٩١وإنها كانت صادرة من صدام بالطبع فليس لغيره هذه الصلاحية. فعلى أثر ذلك أصدر مجلس الأمن قراره ٦٨٦ في ٢آذار١٩٩١واضعاً شروطه التذليلية على العراق لوقف اطلاق النار برضوخ النظام العراقي التام لتلك

الشروط وإعلانه بالفعل قبوله بها. فتوقف القتال اعتباراً من الساعة الثامنة صباح يوم ٢٨شباط١٩٩١ بعد أن نتج عنه تدمير العراق والقوات العراقية ونجا صدام ليظهر ويتفاخر ويتباهى من جديد وكأن شيئاً لم يحدث.

في هذه الأوقات كانت محطات التلفزة العالمية تنقل صوراً حية مأساوية للقوات العراقية المنهارة والتي تستسلم بالمئات والآلاف دون مقاومة، وغلب عليهم الهلع والفزع خوفاً وجوعاً وحقداً على صدام والقيادات العراقية التي أوصلتهم إلى هذا المستوى وهذا المصير. فكان البعض منهم يقبل أيادي ويحاول تقبيل أقدام قوات التحالف وقت الاستسلام، ودمرت جميع المكائن والأجهزة والآليات العراقية التي كانت موجودة وبالطبع بكميات هائلة جداً، ولم تفسح قوات التحالف المجال بإخراجها من الكويت بل كانت تدمرها، ولهذا فقد قتل أعداد كبيرة من الذين كانوا في هذه الآليات إلى أن تركوا جميعها وأخذوا يهربون صوب العراق مشياً على الأقدام، وكان الضباط والقادة ينزعون رتبهم العسكرية أثناء الهرب خشية من انتقام الجنود منهم أو خوفاً من القصف والرمي، أو خجلاً ونبذاً لهذه المذلة والإهانة العسكرية والشخصية والإنسانية. وكان الجميع يحمل القيادة السياسية وكبار القادة العسكريين المسؤولية، ولكن المسئولية العظمى كانت على صدام. فانتزع الناس الخوف من صدورهم وأخذوا بالسباب والشتائم دون خوف أو تردد، واستطاعت بعض القوات من الانسحاب من الكويت والتجمع في منطقة قرب البصرة، إلا ان التسيب والفوضى وإنعام الضبط والربط والأوامر والقيادة، وفقدان السيطرة والمواصلات والاتصالات وانعدام الطعام والماء والكهرباء جعل من الصعوبة تجميع القوات التي كانت قد هربت لمعرفة مصير العوائل والنساء والأطفال ولم يقتصر هذا الحال على العسكري البسيط بل وشمل ضباط الصف ونواب الضباط وحتى الضباط أيضاً. وكانت هناك قوات أخرى من الحرس الجمهوري العراقي في جنوب العراق استطاعت أن تستغل هذه الفرصة وتنقذ نفسها وتنسحب مع آلياتها.

لا يمكن قياس وتحديد الخسائر والدمار التي لحقت بالعراق من جراء ذلك لضخامتها، أما الضحايا البشرية فتعد بالملايين لأنهم مستمرون بالموت الناتج

من الأوضاع التي تسببت كنتيجة لذلك التصرف الجنوني وتلك الحرب التي سماها صدام (أم المعارك) وإن هذه التسمية في حد ذاتها لشيء عجيب غريب. أما العراقيون فيدعونها (أم الهزائم) أما الغرب فقد اختاروا لها منذ البداية تسمية (عاصفة الصحراء) وهناك من يدعوها بحرب الخليج الثانية، حيث قتل من قوات التحالف فيها حوالي ٣٥٠ ٧٩(جندي أمريكي ـ منهم ٢٨ قتيل وحوالي ١٠٠ بصاروخ سكود ـ ، ٢١٢ جريح أثناء القتال، ٤٥ مفقود، ونفذت ما مجموعها ١١٠٠٠٠ طلعة جوية) مقابل ٥٠٠٠٠ قتيل من العراقيين ومئات الآلاف من الأسرى وتدمير كافة الأسلحة والآليات، هذا فقط في الكويت، حسب إحصائيات التحالف المفروض أن تكون على الأقل قريبة من الواقع. وهكذا فقد نصبت الخيام في المنطقة التي اعتبرت حدودية بين العراق والكويت (صفوان). وخشية تعقد المسألة بسبب احتمال رفض صدام الحضور خوفاً على أمنه الشخصي وهم لا يريدون تعقيد المسألة ويريدون إنهائها ـ حسب زعم الرئيس الأمريكي ـ تجنب التحالف الغربي طلب حضور صدام شخصياً للتوقيع على ما سميت باتفاقات وقف إطلاق النار، وتعمد التحالف اختيار هذه التسمية دون الاستسلام أو غير ذلك، فاكتفوا بحضور كبار الضباط من الطرفين. فوقع الضباط العراقيون اتفاقات المذلة والاستسلام وذلك في يوم ٣ آذار ١٩٩١، وقيل ان صدام أوعز مندوبيه تجنب إثارة أي موضوع مع الحلفاء والتوقيع حتى ولو على بياض (كعادته) فنجاته وبقاءه في الحكم هو كل ما يبغيه. ومنذ ذلك الوقت عادت الحياة تدريجياً للنظام ولقواته ومؤسساته القمعية والحزبية.

من الجدير بالذكر فإن صدام لم يفته أن (يجازي) غورباتشوف على جهوده في سبيل مساعدته، إذ بادر وعلى وجه السرعة وقبل استقرار الوضع وأن أرسل برقية تأييد للانقلابيين على غورباتشوف، وقبل وصول البرقية فشل الانقلاب ولم يبق لصدام غير الندم والحسرة.

في الثالث من نيسان ١٩٩١ أصدر مجلس الأمن قراره الجديد برقم (٦٨٧) والذي كان من بين أهم القرارات وبموجبه تم ألغاء كل ما ترتب على الغزو وإعادة جميع الأموال والممتلكات والرهائن متضمناً التعويضات والإفصاح والإستدلال

على الاسلحة وتدميرها والامتناع عن الصنع والحيازة والخضوع للتفتيش واستمرار العقوبات والامتناع عن الأعمال الإرهابية أو دعم الارهابيين أو أية منظمة تدعم الارهاب والعديد من المسائل الأخرى.

لقد بدا لأول وهلة تحول العالم إلى نظام عالمي جديد قائم على الاعتماد على الشرعية الدولية الحقيقية ومنح الأمم المتحدة الدور الحقيقي المقرر لهذه المنظمة الدولية وفق ميثاقها المقر من جميع دول العالم، وإيجاد الآلية والديناميكية اللازمتين لتنفيذ قراراتها وانصياع الدول لها طوعاً أو بالقوة المستندة على الشرعية الدولية وانتهاء زمن القطبيات المتعددة والمتنافسة واللجوء إلى استخدام حق الفيتو (النقض) من قبل عضو ما لا لسبب بل ربما لمجرد عرقلة صدور أي قرار لا يتفق ومصالحه أو لتبني القطب الآخر ذلك الموقف المقرر بشأنه استصدار القرار. يقول مدريس برتران في ص١٣٤ من كتابه الأمم المتحدة من الحرب الباردة إلى النظام العالمي الجديد: "... تسببت حرب الخليج عام ٩٠ ـ ٩١ ظهور عملية دعاية واسعة النطاق تتجه نحو إشاعة الاقتناع بأن الأمر يستهدف البدء في استخدام قواعد (للأمن الجماعي) وبأن (الاتفاق العام) بين أعضاء مجلس الأمن الخمسة الدائميين الذي تحقق في هذه المناسبة هو أمر بات ونهائي، وأخيراً بان هذه الحرب قد ساعدت على إقامة (نظام عالمي جديد) ...". لكن وللأسف فإن هذه الآمال سرعان ما تلاشت وعلى العكس من ذلك فإن دور الأمم المتحدة مال نحو المزيد من التهميش والتغييب، واستمرت مشاكلها وتعمقت أكثر من ذي قبل، ومنها مشاكلها المالية البحتة وبالذات مع أمريكا التي ترتبت عليها ما يزيد على مليار ونصف من الدولارات وطالبتها المنظمة بدفع جزء من تلك المستحقات لتحتفظ بحقها في التصويت، بينما تعارض الولايات المتحدة دفع هذه المستحقات بحجة مثلاً تخفيض نسبة حصتها في ميزانية الامم المتحدة أو المطالبة بتوازن الحقوق والنفوذ للدول بحسب حصتها من مدفوعاتها للمنظمة، وبمعنى آخر فرض هيمنتها وشروطها على المنظمة والعالم من خلالها بسبب دفعها الحصة الأكبر في المدفوعات لميزانية المنظمة.

المحور السابع
إنتفاضتنا ١٩٩١ والنتائج

إنتفاضتنا ١٩٩١

فقد النظام سيطرته على قواته المسلحة وأجهزته الأخرى وحزبه بدرجة كبيرة وفي أغلب مناطق البلاد خصوصاً في المدن الحدودية الجنوبية وبالذات البصرة ابتداء، حيث كانت الآلاف من العسكريين يهربون ولا يوجد من يتمكن من السيطرة عليهم، وأخذ البعض منهم يبيعون أسلحتهم بأثمان بخسة بدلاً من أن يرموها أو يتركوها وذلك للاستفادة من الثمن لشراء الطعام أو دفع أجور النقل للعودة إلى مدنهم وأهلهم وذويهم. وكان هناك من يشترون هذه الأسلحة بغياب الحكومة والقانون والنظام. وفي هذا الوقت وفي طريق الهزيمة والاندحار والانسحاب الذي تسببه نظام بغداد لنفسه ولقواته المسلحة، ذكر انه في يوم ٢ آذار ١٩٩١ وحينما كانت إحدى الدبابات المنسحبة من الكويت تسير وواجهت إحدى الجداريات

الكبيرة لصورة صدام في إحدى ساحات مدخل البصرة أي (ساحة سعد) لم يتمالك أحد العسكريين الذين كانوا بداخلها أعصابه فوجه فوهة سلاحه إليها وأمطرها رصاصاً، وتم القبض على العسكري المذكور ونفذ فيه الإعدام حالاً في نفس الموقع ـ كما قيل ـ من قبل الأجهزة الأمنية العسكرية، في حين يشير العميد الركن الصالحي في كتابه بان أحد الجنود كان قد استعاد بندقيته التي كان يروم بيعها واستلم ثمنها من المشتري وهجم بها على الجدارية (الصورة) وأفرغها بها، ولا يتطرق إلى مصير العسكري المذكور عدا قوله إنه لا يزال مجهولاً مسمياً إياه (ابن العراق البار). مهما يكن في الأمر فإن البداية في الغالب كانت من هناك وهكذا، وأدى ذلك إلى بداية البلبلة وبداية لانتفاضة شعبية عارمة ابتداء بالبصرة يوم ٢ آذار. إذ نزلت جماهير غفيرة من الشباب والنساء والأطفال والشيوخ إلى الشوارع ورفعوا اللافتات والشعارات التي تندد بالنظام. وأخذوا يهتفون بسقوط النظام المتمثل في شخص صدام. وكان سلاحهم العصي والحجارة والسكاكين والقليل من الأسلحة البسيطة والخفيفة، ليعربوا عن مدى سخطهم ورفضهم للنظام ولهذا الواقع الأليم والمرارة التي يعيشونها منذ عقود من الزمان وبسبب هذا الكم الهائل من تراكمات وترسبات النظام، بحثاً عن الحرية والكرامة وحقوق الإنسان، وكذلك بحثاً عن الطعام والشراب المكدس في مخازن أجهزة السلطة ورجالاتها، وكسراً لطوق وأبواب السجون والمعتقلات بحثاً عن الأبناء والاخوة والآباء والأعمام والأخوال ومعرفة مصيرهم، والانتقام لهم، ولما تعرضوا له من ظلم واضطهاد وغدر وامتهان للكرامة من قبل أزلام النظام، فهجموا على مكاتب ودوائر الدولة وبالذات الأجهزة القمعية والحزبية ومراكز الشرطة والمعسكرات. وتمكنوا فعلاً من العثور على الكثيرين من العراقيين الذين كانوا لسنوات طوال مقطوعي الأخبار ومجهولي المصير، إذ كانوا في زنزانات تعب الباحثون عنهم إلى أن استدلوا على مداخل هذه الزنزانات تحت الأرض، وقد تبين إنهم كانوا مقطوعين تماماً عن العالم منذ سنوات

تزيد على العشر بالنسبة لكثيرين منهم. وتمكنوا بسرعة من السيطرة على المدينة، وتعاون حتى بعض عناصر الحزب الحاكم وبعض الآخرين لأسباب عديدة ومختلفة وخاصة فإن الانتماء للبعث لم يكن بالضرورة بدافع الرغبة أو الإيمان به أو الإخلاص له. فأخذت الانتفاضة تنتشر كالنار في الهشيم وبسرعة البرق لتشمل الأطراف والمدن الأخرى الكبيرة والصغيرة على الرغم من عدم وجود قيادة مركزية أو أي تنظيم أو تنسيق ورغم المواصلات الصعبة وانعدام الاتصالات، فاحتضنت الناصرية والديوانية والعمارة والنجف وكربلاء والحلة والكوت والسماوة وغيرها وبجميع مدنها وقراها وقصباتها. وكانت البدايات والمشاركين والأهداف والسلوك والنتائج عينها. وكان النظام قد وقع وثيقة وقف إطلاق النار مع التحالف واستعاد شيئاً من أنفاسه وعزيمته، فأصدر إلى مجموعاته أوامر مشددة للقضاء على الانتفاضة وإخمادها باستخدام منتهى أساليب القسوة وبمنتهى الصلاحيات دون الحاجة للرجوع إلى القيادة العليا أو حتى المراجع الدنيا، إلا ان هذه الأوامر والقرارات ابتداء لم تجد آذاناً صاغية كما تعود النظام عليها حيث كانت الغالبية تتوقع نهاية محتمة وقريبة للنظام بشكل من الأشكال وخاصة وقد بثت إشاعات مفادها احتمال لجوء صدام إلى الخارج وبالأحرى إلى الجزائر.

هناك من يقول بأن الانتفاضة بدأت في ١ آذار في مناطق سوق الشيوخ والأهوار إي في محافظة الناصرية وفي ٢ آذار في مركز المدينة نفسها، إلا أن هناك من يقول بأنها بدأت في النجف على الرغم من ان هذه المدينة حررت يوم ٣ آذار إذ ان الأهالي كانوا ينتظرون فتوى من المرجعية الدينية التي كانت متمثلة في الإمام الخوئي آنئذ والذي أصدر بياناً مقتضبا للمنتفضين. وهناك من يقول بأن الشرارة الأولى للإنتفاضة أطلقت من قرية الطار التابعة لقضاء سوق الشيوخ بمحافظة الناصرية فجر يوم ٢٩ شباط ١٩٩١ثم امتدت إلى بقية النواحي. إن جميع هذه التواريخ تشير إلى حدوث الإنتفاضة بعد قرار النظام العراقي بالانسحاب من الكويت وقبوله

بجميع قرارات الأمم المتحدة وأوامر أمريكا بالكف عن الملاحقة العسكرية لنظام وقوات صدام. فالجميع كان قبل ذلك يترقب الأوضاع وتعامل قوات الحلفاء مع النظام في بغداد وشخص صدام بالذات.

المهم بدأت الانتفاضة، ودخل فيما بعد في بعض المناطق وبشكل محدود عدد من العناصر العراقية المعارضة التي كانت تنتمي لبعض التنظيمات الإسلامية الشيعية المتواجدة على الساحة الإيرانية والمتمركزة على الحدود مع العراق من الذين سبق وأن طردتهم الحكومة العراقية ورحلتهم، أو من الذين تمكنوا في وقت ما من الهرب، أو من بعض أسرى الحرب (ويقال إنهم كانوا من قوات بدر والتابعين للمجلس الثوري الإسلامي الأعلى المنضوية تحت لواء آية الله محمد باقر الحكيم، وهناك من يقول بأن إيران لم تسمح لغير هؤلاء بالمشاركة في الانتفاضة، في الوقت الذي يلوم بعض القادة الكورد لأن المجلس المذكور كان سبق وأن اتفق مع بعض الفصائل الكوردية للتنسيق فيما بينهم والقيام بالانتفاضة، إلا ان المجلس لم يشاورهم ولم يعلمهم حينما شارك في التنفيذ وبالتالي تسبب في انعدام وجود أي تنسيق فيما بين الانتفاضتين وتضرر الجميع من النتائج).

توسعت الانتفاضة لتشمل عموم المنطقة الجنوبية وبعض مناطق الوسط. لقد أثبتت هذه الانتفاضة الرفض الشعبي الواسع لأبعد الحدود لنظام الحكم في بغداد وذلك بسعة الجماهير المشاركة فيها والذين كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة من المواطنين باستثناء غالبية منتسبي الأجهزة القمعية وقوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة وبعض الحزبيين الذين كان لابد لهم وأن يدافعوا عن أنفسهم ليس إلا (علماً بأن البعض من سكان بعض المناطق قد آووا وخبئوا بعض الأفراد من العسكريين أو الحزبيين وغيرهم في دورهم ومن ثم مساعدتهم على الخروج من المناطق التي حررت). ومن ناحية أخرى أثبتت عدم وجود أي تأثير أو دفع أو ترتيب خارجي حتى من العراقيين المتواجدين في الخارج، وعدم تواجد تنظيمات

سياسية منظمة جاهزة أو متهيئة، بل كانت حركة جماهيرية عراقية صرفة ربما عفوية ابتداء على الرغم من الشعور بأن أي تحرك سياسي في هذه المناطق يعزى تلقائياً إلى رجال الدين والمرجعيات الدينية والحركات الإسلامية الشيعية. ولهذا فإن البعض لا يترددون في تنسيب انتفاضة الجنوب إلى تلك الحركات نظراً لتاريخها النضالي الطويل وتأثيرها على الساحة السياسية الداخلية منذ عقود من السنين برغم قلة تعاطف ومشاركة الجماهير في السابق مع فعالياتها ضد أنظمة الحكم.

فكانت الانتفاضة تجمعات اجتماعية تلتقي جميعها في هدف سياسي مشترك ومحنة عامة جامعة، وألا كان المفروض أن تكون مدة الأشهر التي تلت دخول العراق للكويت وإلى وقت الانتفاضة كافية لأن تكون الانتفاضة أكثر تنظيماً وتنسيقاً، حيث كانت المشكلة الأساسية فيها عدم الإعداد الجيد لها وبوقت كاف مسبق، وافتقارها إلى التنظيم وقيادة مركزية وأوامر عليا وضبط وربط كافيين، بل العكس فإن في كل مدينة كان أكثر من قيادة. ولقلة الخبرة، ولما مر بها العراق من ظروف وأحوال طيلة السنوات الماضية، ولصعوبة السيطرة الكافية في مثل هذه الحالات في الغالب من الهيجان الشعبي الكبير حتى في الدول التي تدعي النظام والحضارة والتقدم وما إلى ذلك من أسباب، فقد انتشرت حالات من الفوضى وانعدام القانون وفقدان النظام، والقتل والانتقام والتجاوزات والنهب والدمار. وهي مسائل لا يمكن تجاهل حدوثها في مثل هذه الظروف، لكنها قد تسبب الكثير من السلبيات كما حصلت لهذه الانتفاضة التي كان البعض من الخارج القريب والبعيد يرصدها بدقة لمعرفة مدى توافقها مع توجهاته ومصلحته، وليقرر مصيرها بحكم قوته وتأثيره وأسلوبه. وقد رفعت الشعارات المختلفة والصور لبعض الشهداء من الأئمة ورجال الدين وغيرهم من العراقيين، وكانت أمريكا قد سارعت بتحذير إيران من التدخل في الشأن العراقي بناء على أخبار عن دخول مجموعات من إيران إلى العراق في ذلك الوقت.

أخذت بعض الأبواق المعادية لتطلعات هذه الجماهير تستغل بعض

الحالات الشاذة والعمليات اللا مسئولة التي وقعت لتطعن بقدسية ومشروعية المطالب الجماهيرية الواسعة ونضالها وانتفاضتها الشعبية، وتبرز النواحي المذهبية والطائفية للحث والتشجيع على إخمادها. إذ حاولت دوائر الاستخبارات العسكرية العراقية دفع بعض رؤساء العشائر الكوردية من الذين كانوا متعاونين معها لإقحامهم في المشاركة لقمع انتفاضة الجنوب لدفع أبناء الشعبين العربي والكوردي للاقتتال، وكان هذا حلم العديد من أنظمة حكم العراق لإشعال الفتنة القومية والطائفية بينهم، إلا إن هؤلاء رفضوا التورط في مثل هذا العمل القذر. ويذكر العميد الركن نجيب الصالحي في ص٢٨١ من كتابه الزلزال عن حسين كامل قوله بعد التجائه إلى الأردن: "... عندما انطلقت شرارة الأحداث في المحافظات الجنوبية والوسطى وكنا جالسين مع صدام حسين فقال صدام- لقد انتهينا..لقد انتهينا- فطلبت أنا والآخرون أن يعطينا صلاحياته في استخدام القوات وأجهزة الأمن لمدة يومين، فقال خذوا ثلاثة أيام فانطلقنا مسرعين وحدث ما حدث...". وفعلاً تحركوا وبكل سرعة وعنف وتغاضت دول التحالف عن استخدام قوات النظام لبعض الطائرات التي كانت قد سمحت للنظام باستخدامها بغرض التنقل الداخلي أو للتدريب أو لرش المبيدات الزراعية ومنها الطائرات العمودية التي سمحت قوات التحالف للنظام باستخدامها ولو لم تثبت الغاية من استخدامها بشكل تحريري.(ويقول بعض المسئولين الأمريكان بأنهم تعرضوا للاحتيال من جانب الوفد العسكري العراقي في هذا الخصوص، إلا ان هذا الدفع لا يمكن قبوله إذ كان بإمكانهم التراجع عن هذه الموافقة، أو بتدخل مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة ومنع النظام العراقي من اللجوء لاستخدامها في العمليات العسكرية) ومن جانب آخر فإن المسألة لم تتوقف عند هذا الحد، بل ان جميع وسائل الإعلام العالمية تقريباً والغربية بالذات لزمت جانب الصمت المطبق بكل ما جرى لحد ما تسنى للنظام قمع الانتفاضتين. وهناك من المشاركين في إنتفاضة الجنوب من يؤكد وجود

عناصر وقوات أمريكية كانت تراقب وتصور هذه الأحداث عن قرب، كما وهناك منهم من يدعي منعهم من قبل تلك القوات لمواصلة الإنتفاضة، أو مصادرة أسلحتهم. ويضاف على ذلك مواقف أخرى تطرقنا إليها في محاور مختلفة من الكتاب. واستخدم النظام قواته الخاصة وقوات حرسه الجمهوري بأعداد كبيرة وكذلك القوات المسلحة التقليدية الأخرى وقوات الأمن والمخابرات وعناصر من حزبه، فأجادوا بدلاً من حماية البلاد والمواطنين، حماية النظام للبطش بالمواطنين وللنهب والدمار والفساد، كما واستخدمت الدبابات وصواريخ أرض أرض والمدفعية وطائرات الهليكوبتر ويقال حتى الأسلحة الكيمياوية ومورس أبشع أنواع ووسائل القتل والفتك والتدمير بضمنه قصف مراقد الأئمة الكبار في مدينتي كربلاء والنجف وغيرهما والحسينيات، وانتشرت جثث الضحايا في الشوارع والطرقات وعوقب من حاول إزالة وإزاحة الجثث من هذه الأماكن، واستقر الوضع لصالح النظام الحاكم في بعض مناطق الجنوب والوسط بحدود منتصف شهر آذار ١٩٩١ وبقيت مناطق محددة فقط. وذكر في حينه بأن القوات الحكومية قد استخدمت النساء والأطفال بمثابة دروع بشرية في الدبابات والدروع عند الهجوم على كربلاء التي قاومت لعدة أيام بالرغم من وقوع بقية المناطق في أيدي القوات الحكومية وإكراه عدد من كبار الأئمة على إصدار الفتاوى بضرورة الاستسلام ومنهم الإمام قاسم الخوئي الذي وقع بأيدي قوات النظام عند زحفها على الكوفة. وقد شهدت المنطقة دماراً هائلاً في مختلف الأبنية والمقابر والبساتين، ووحشية نادرة اضطر الآلاف من الأبرياء الهرب صوب الأراضي المجاورة وبالذات إيران والسعودية هرباً من البطش والقتل الفتاك على أيدي علي الكيمياوي وطه ياسين وحسين كامل وأخيه صدام كامل وغيرهم، وفتحت لهم هناك معسكرات لاجئين وتوجهت إليهم المنظمات الخيرية والإنسانية لمتابعة ظروفهم وأحوالهم وقدمت لهم المساعدات الإنسانية، وكانت الغالبية في السعودية وقبلت بعض الدول أعداداً منهم كلاجئين في بلدانهم.

أما في كوردستان فكانت الانتفاضة لا تزال مستمرة وعلى أشدها ولم تكن مدينة كركوك ومناطق أخرى محررة بعد.

فكانت كوردستان قد تحركت أيضاً في ٥ آذار١٩٩١ وانتفضت جماهير جوارقرنه ورانية وهجمت على المعسكر الذي كان هناك وبعد قتال ضار تمكنوا من الاستيلاء على المعسكر، ومن هناك بدأت المدن والقصبات الأخرى تلاحق بعضها البعض في السقوط بأيدي المنتفضين الذين كانوا (كما في الجنوب، مع بعض الاختلاف الذي سنتطرق إليه) من الجماهير رجالاً ونساء وأطفالاً وبشكل متفرق بحيث تعددت المحاور حسب حجم المدينة، ولم تكن هناك ابتداء قيادات وأوامر أو تنظيم، وحينما يسقط موقع بيدهم يتحولون إلى موقع آخر وانتقلت العدوى من مدينة إلى مدينة وكان لبعض العناصر المنتمية في السابق أو في السر إلى الأحزاب الكوردستانية والشيوعيين والاسلاميين وبعض العناصر من الأفواج الخفيفة دور مهم مع الجماهير، ولم تتوفر في البداية الأسلحة للجماهير إلا بعد سقوط بعض هذه المواقع ووقوع الأسلحة بيد المنتفضين الذين كانوا يركزون الهجوم على دوائر الأجهزة القمعية ومقرات ومكاتب الدوائر الرئيسية والمقرات الحزبية ومن ثم المواقع العسكرية التي كانت أقل دفاعاً في الغالب من الدوائر القمعية، والسبب واضح بالطبع. ودخلت قوات التنظيمات السياسية الكوردية المسلحة، وبالذات قوات الاتحاد الوطني الكردستاني والحركة الإسلامية ابتداء، والبارتي وغيرهم وعدد من قادتهم وكانوا تيارات مختلفة خاضعة للجبهة الكردستانية استطاعوا أن يساهموا في الانتفاضة ودفعها وبقوة نحو الاستمرار والنجاح، إلا ان الوضع الفجائي هذا، وضخامة حجم العمليات، وعدم اتخاذ الاستعدادات اللازمة والكافية (بسبب عدم قناعة بعض الأطراف السياسية خاصة بحتمية قيام ونجاح الانتفاضة من جهة، وبسبب وجود بعض الخلافات والحزازيات المخفية والمنافسات الحزبية الضيقة بين هذه الأطراف، ووجود بعض الاتصالات السرية للعديد من القادة والجهات مع النظام ـ لاعتقادهم بعدم

وقوع الحرب، وحل الأزمة بين العراق والتحالف دبلوماسياً ولتسجيل نقطة لصالحهم لدى النظام الذي رفض أي تعاون أو مفاوضات معهم ـ وصعوبة السيطرة في مثل هذا المناخ الساخن والهياج الشعبي العارم، وانعدام أسباب ووسائل فرض الضغط في هذا الوقت بالتحديد على الجماهير وخاصة فإن الانتفاضة كانت في بداياتها، ولا تزال الكثير من المناطق والمدن غير محررة، وبسبب الخوف من رد فعل الجماهير) فلم يتم التنظيم والتنسيق بشكل تام. ورغم ذلك فإن النتائج كانت باهرة رغم أعمال النهب والإتلاف وبعض التجاوزات والاعتداءات والسلبيات التي كانت لا تلقى الكثير من الشجب والاستنكار من الغالبية. فجرائم أجهزة النظام تجاه المواطنين طيلة عقود من السنين كانت تدفع بتقبل الكثير من التجاوزات وأعمال التخريب وهستيريا الحرية والإنعتاق. وذكر بأن الاتحاد الوطني الكوردستاني كانت قد راسلت قبل وأثناء الانتفاضة بعض رؤساء العشائر ورؤساء الأفواج الخفيفة من الكورد وبعض شخصيات المناطق تحثهم على المشاركة في الانتفاضة. وعلى سبيل المثال وعلى حد علمي فإنه في إحدى مناطق كوردستان كان أحد أهم شخصيات المنطقة (والذي كان منذ عقود من الزمان خادماً للحكومات المتعاقبة واستلم ملايين الدنانير منها خلالها) قد استلم رسالة من الاتحاد الوطني يطالبه بالمساهمة في إنجاح الانتفاضة في المدينة التي له نفوذ قوي فيها، فذهب بالرسالة وقدمها إلى كبار القادة العسكريين في مقر الفيلق العسكري البعيد عنه وطلب مشورتهم ورأيهم بالاستجابة للرسالة أم بالمقاومة والقتال ومنع قيام الانتفاضة في تلك المدينة التي يسيطر بنفوذه العشائري عليها وبالدعم الحكومي والعسكري المتواجد فيها، فخيروه فيما يفعل. ومعلوم مغزى هذا الجواب والرأي. إذ في اليوم الثاني قامت الانتفاضة في تلك المدينة وتم الإعلان عن تحريرها. وفي اليوم التالي لذلك وصل دور الانتفاضة إلى مركز المحافظة وفيها مقر الفيلق العسكري فلم تبدي القوات العسكرية المتواجدة فيها مقاومة تذكر إلا بعض الوقت وفي بعض

النقاط داخل المعسكر لإعطاء المبرر لهؤلاء القادة من كبار ضباط الفيلق ليختاروا الطريق الصحيح وليصعدوا إلى طائرة هليكوبتر جاثمة بالقرب منهم وليغادروا المنطقة بسلام. في وقت كانت إذاعة محلية تابعة للاتحاد المذكور تلعب دوراً بارزاً في تأجيج الوضع وتشجيع المواطنين على المشاركة بالانتفاضة، حيث لعب مذيعاها دوراً كبيراً في ذلك بحيث تمكنت هذه الجماهير التي تحمل أفكاراً واتجاهات سياسية مختلفة وبالتعاون مع قوات الفصائل الكوردية عموماً من السيطرة التامة على أغلبية أراضي ومناطق كوردستان بضمنها مدينة كركوك وخانقين وكفري إضافة إلى السليمانية وأربيل ودهوك كبريات مدن المنطقة، وكانت الأحداث في مجملها أهدأ بكثير من الجنوب والوسط عدا بعض الحالات المتعلقة بكركوك وأطرافها، وتمت السيطرة إلى حد كبير على الأوضاع بسرعة بواسطة الدخول السريع للقوات الكوردية المسلحة التي كانت قرب الحدود ومسئوليهم وقيادتهم لعملية الانتفاضة. إلا إن مدينة الموصل وبعض مناطقها لم تصلها الانتفاضة بالرغم من كونها ضمن البرنامج الذي لم ينفذ لأسباب وعوامل معينة وإن جماهير المدينة لم يتحركوا من تلقاء أنفسهم لخصوصيات بالمدينة عموماً.

إنني لا أنوي الدخول في تفاصيل معمقة حول هذا الموضوع الذي يحتاج لوحده دراسة مستقلة شاملة عميقة، ولكن بالنظر لأهمية الموضوع سأحاول أن أمر عليه مرور الكرام جهد المستطاع.

إن أغلبية الجماهير العراقية في الجنوب وفي كوردستان قد وقعت بين مطرقة التحالف وسندان صدام للأسف الشديد، كما وإن الزعامات والقيادات التي كانت أو التي ظهرت بشكل طارئ لم تتمكن من استثمار كل تلك الأوضاع الاستراتيجية والإيجابية في ذلك الظرف الحساس للعمل الوطني المنظم والمنسق في طريق الخلاص من العبودية والدكتاتورية وإنقاذ البلاد والشعب. كما وإن دور الإعلام الخارجي والغربي بشكل خاص وظهور أسماء شخصيات عراقية قديمة في الخارج وظهور قيادات وبهذا

الشكل المفاجئ وفي ظل تلك الظروف الحرجة سبب إرباكاً كبيراً لدى المنتفضين خصوصاً في الجنوب والوسط لا يتعلق بهؤلاء الأشخاص، بل إن ذلك ولد نوعاً من الانطباع لدى الكثيرين بأن المسألة العراقية ونظام الحكم منتهيان، وإن هناك تنسيق أو طبخة جاهزة في الخارج، وإنها مسألة أيام لا أكثر. ولم تكن مسألة الأسماء والأشخاص بذي أهمية تذكر في ذلك الوقت، فالمهم بالدرجة الأساس تغيير النظام الذي تصوروا إنه قاب قوسين أو أدنى، وكانوا يرحبون بأي تغيير.

كان طبيعياً على أغلب كبار ضباط قوات ما تسمى بالحرس الجمهوري وبعض كبار ضباط الجيش العراقي تحمل أعباء هذه المسئولية التاريخية والموقف المخزي برحابة صدر، لا بل واعتباره نصراً حقيقياً إذ لم يحركهم أي شيء يتعلق بالوطنية والضمير والمبادئ الإنسانية والشرف العسكري، ولم يحاولوا تخليص أنفسهم من الخوف وأن يمسحوا ماضيهم اللعين، إذ تعودوا وألفوا الاستسلام. كان المفروض بهم أن يتحركوا وينقذوا البلاد أو أن يقودوا الانتفاضة ويوجهوها ويدافعوا عن الوطن والشعب، لا أن يستمروا في عبادة الكراسي والمصالح والامتيازات والمنافع المادية والمناصب، والتصدي للوطنيين باستخدام منتهى القسوة والعنف لإفشالهم والقضاء عليهم في مثل هذه الفرصة التاريخية النادرة التي كانت قد تهيأت لهم ليكفروا عن سيئاتهم، مع علمنا بوجود عدد كبير فيهم من الذين لأسباب مختلفة بعيدة عن حب نظام الحكم أو الرغبة في الاستمرار مكرهون على البقاء والخدمة بانعدام الخيارات لهم. وكثيرون منهم إما أعدموا، أو أحيلوا على التقاعد، أو أحيلوا إلى مراكز مهملة وغير حساسة عندها يتحول البعض منهم إلى معارضين في السر، أو بعد الوصول لمكان آمن في الغالب. لذا ينبغي عدم تعويم المسألة بالنسبة لهؤلاء أو للباقين في الداخل وحتى في الخدمة أيضاً، فليس كل من كان في الخدمة أو لا يزال من مناصري نظام الحكم، وبامكان بعضهم تقديم أفضل خدمة عند ساعة صفر الانقضاض على السلطة.

كان واضحاً إن عشرات الآلاف أو ربما مئات الآلاف من أفراد القوات المسلحة العراقية كانت قد أعربت عن سخطها ورفضها للنظام بأن تركت صفوف القوات المسلحة وهربت قبل الحرب أو أثنائها أو سلمت أنفسهن لقوات التحالف دون قتال وفضلن الأسر على الهزيمة والعودة إلى أحضان الدكتاتورية في السجن الكبير في عراق صدام، كما وإن البعض قد انضم إلى صفوف المنتفضين ابتداء أو فيما بعد وشاركوا فيها، وأسهم آخرون بإنجاح الانتفاضة وذلك بالامتناع عن الدفاع عن النظام، أو بعدم مقاتلة المنتفضين، أو الاستسلام دون قتال للمنتفضين، أو على الأقل عدم إبداء الجدية في الدفاع عن المدن والقصبات والمعسكرات، وكانت هذه الأمور من المسائل الرئيسية التي عملت على إنجاح الانتفاضة التي استخدمت بعض أنواع الطائرات من نوع هليكوبتر وأنواع أخرى تستخدم في السابق لأغراض زراعية أو للتدريب ضد المنتفضين، ولكن كانت مشاركاتها محدودة وفعالياتها قليلة وضعيفة أمام هذا الهياج الشعبي العارم وفي مثل هذه الظروف، إذ من المؤكد إنه لو كانت تلك القوات تقاتل المنتفضين قتالاً حقيقياً أو تتدخل أو تشارك بشكل جدي في قمع الانتفاضة ابتداء لما كانت ربما للانتفاضة أن تتوسع وأن تنجح، ويستثنى من ذلك بعض المناطق التي شهدت قتالاً عنيفاً ومريراً في الجنوب وكذلك في كوردستان وبالذات كمدينة كركوك التي ألقى النظام القبض فيها خلال يومي (٨،٩) آذار على ما قدر في حينه بخمسة عشر ألفاً من أبنائها من الكورد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ـ٩٠ عاماً، وكان بينهم العديد من الأفراد العسكريين ومن الجيش الشعبي وغيرهم الموالين للنظام، ونقلوا إلى معسكرات اعتقال في مدن طوبزاوة وتكريت والرمادي كرهائن أولاً ومن ثم لضمان عدم مشاركتهم أو دعمهم للانتفاضة فيما لو انتقلت إليها، وكانت القوات المشتركة من عدة أطراف تتهيأ للسيطرة عليها. وشهدت المدينة معارك عنيفة جداً يومي ٢٠، ٢١ آذار باستخدام مختلف الأسلحة من جانب القوات الحكومية كالدبابات والمدافع والطائرات والصواريخ

وتدمير المناطق السكنية الكوردية في المدينة وبمشاركة قوات هائلة من مختلف الصنوف وبالذات الحرس الجمهوري والحرس الخاص والبعثيين وبعض العشائر العربية وغيرهم إلى أن تمكنت قوات عدة فصائل كوردية وبمشاركة واسعة من جماهير المدينة والأطراف بكوردها و وتركمانها وآشورييها من تحريرها مع احتفالات أعياد نوروز. وكان وزير الدفاع وبطل الكيمياوي نفسه وكبار ضباط القيادة العراقية متواجدين داخل المعسكر وكانوا يشرفون على المعارك، ولولا استعجالهم بالهرب بواسطة الطائرة لوقعوا جميعاً في أيدي المقاتلين الكورد ولانتقموا منهم شر انتقام، ورغم الشتائم والسباب والنعوت التي وجهت إليهم وكانوا يسمعونها، بهدف حملهم على التحدي والبقاء للمنازلة ولمنعهم من الهرب والنجاة إلا إنهم هربوا وأنقذوا أنفسهم. وتم الاستيلاء على المطار وعدد من الطائرات ومحطة الإذاعة والتلفزيون الحكومية الكبيرة وكذلك جميع الدوائر والمنشئات وبضمنها التابعة للنفط وأطنان من الوثائق والمستمسكات المهمة المتعلقة بالمسائل الأمنية والجرائم التي ارتكبوها في المنطقة. كما وشهدت مناطق أطراف كركوك ودبس وK1 وكفري وخانقين وجلولاء وكلار وطوز وغيرها معارك ضارية وسقطت جميعها بيد المنتفضين.

إن قوات الجيش النظامي الإعتيادي لم يدافعوا عن صدام ونظامه (رغم كون ذلك بمثابة أضعف الإيمان بالطبع). ومعلوم إنه لو لم يكن الوضع الدولي في ذلك الوقت كما كان عليه، ولو لم يكن صدام بمثل ذلك الموقف والضعف (حيث كان الجميع وحتى من بعض أركان حزبه والكثير من عناصره يتوقع سقوطه في أية لحظة أو تعرضه لعملية انقلابية أو إقدامه على الانتحار المتوقع جداً، أو تنحيته عن السلطة وتركه البلاد والالتجاء إلى إحدى الدول أو القبض عليه وتقديمه والكثيرين معه إلى محكمة دولية كمجرمي حرب) وبسبب تلاحم الجماهير، وانهيار معنويات مناصري النظام بالتمام لما حصل مثل هذه المواقف بالتأكيد ولما كانت كل هذه

القوات المسلحة المتواجدة في كوردستان تستطيع أو تستسلم للجماهير دون قتال يذكر أو بقتال بسيط عدا الإستثناءات المشار إليها، وكذلك البعض من رؤساء العشائر والأغوات الذين كانوا لهم أفواج مسلحة كما تطرقنا إليهم في السابق، لما ساهموا في إنجاح الانتفاضة، بل ربما كانوا يساهمون في قمع الانتفاضة للحصول على المزيد من الأموال والنفوذ لدى النظام، حيث إن البعض منهم قد آوى البعض من كبار الضباط أو منتسبي الأجهزة القمعية أو الحزبيين (ربما كانت لهم مواقف جيدة معهم أو بشكل عام) وأخرجوهم من المنطقة خفية وأوصلوهم إلى المناطق التي كانت ضمن نفوذ وسيطرة النظام. إلا إنه وللأسف فلم يستفاد من هذه المواقف والظروف الإيجابية بالشكل المطلوب.

لهذا فانه من الواجب أن يميز المرء بين مواقف هؤلاء ومواقف غيرهم من قوات الحرس الجمهوري مثلاً وبعض القوات الخاصة الذين يعتمد النظام عليهم في الحماية الشخصية والمهمات الخاصة الذين بقوا يدافعون عن النظام واستخدموا لقمع الانتفاضة في الجنوب وفي كوردستان فيما بعد.

بالطبع يختلف الوضع كثيراً بين كوردستان العراق وبين جنوبه، ولكوردستان خصوصياتها وظروفها وأسبابها. لذلك بادر النظام ممثلاً بشخص صدام وعن طريق أخيه برزان بمفاتحة الزعماء التقليديين للكورد حينما كان الكورد يسيطرون على أربع محافظات بكاملها، للدخول في حوار ومفاوضات كان النظام قد رفض إجرائها معهم في السابق حينما اقترحت تلك القيادات عليهم بتوسيط بعض قادة الفلسطينيين في تونس بعد دخوله الكويت. حيث أبدى النظام كامل الاستعداد لمناقشة كل الاحتمالات باستثناء الانفصال. تم ذلك عندما كان وضعه سيئاً للغاية فأراد بذلك كسب الوقت وإعادة التنظيم، ولم يتمكن قادة الكورد استغلال ذلك وفرض شروطهم عليه وبتدخل دولي كقوات التحالف أو الأمم المتحدة وما شابه ذلك حيث كانت الظروف مواتية، وكان قد تم تحرير أغلبية أراضي

كوردستان، فتوقفوا عن التوسع والسيطرة على المزيد من الأراضي والمناطق. إذ لم تبد العشائر والشخصيات في المناطق المتاخمة للمناطق المحررة وأغلبهم من غير الكورد ما يشير إلى الاستعداد لأي تحرك أو ربما مشاركة، لهذا كان من الخطورة على الجانب الكوردي التحرك نحوهم والسيطرة على مناطقهم ولو بهدف مساعدتهم وتحريرهم، حيث كان بإمكان النظام استغلال مشاعر هؤلاء أو بعض منهم ومن غيرهم وقواته المسلحة وربما عناصر عربية أخرى غير عراقية واستثمار الموقف لمصلحته وتحويل المسألة إلى مسألة عنصرية وإلى قتال طائفي. في هذا الوقت كان النظام قد استعاد السيطرة على مناطق الجنوب والوسط تماماً وتفرغ لكوردستان، واستطاع استعادة خانقين وطوز، بينما كان الوضع غير مستقر بعد تماماً في كركوك وأطرافها، إضافة إلى أن الجماهير والقوات المنتفضة قد تعبت أمام الهجوم المستمر الشرس لقوات النظام باستخدام مختلف الأسلحة وبضمنها الطائرات العمودية والدروع والدبابات، ولسعة المنطقة المحررة، والحاجة إلى إعادة الهدوء والنظام والاستقرار والحياة الاعتيادية والسيطرة على الوضع، ومن جانب آخر فإن الحرب الجبهوية لا يمكن أن تتم بالأسلحة الخفيفة المتوفرة لدى المنتفضين والمقاتلين في المناطق السهلية ضد الطائرات والدبابات والدروع والآليات، مع الفارق الكبير في عدد المحاربين والمقاتلين بين الطرفين، وكذلك البون الشاسع في العدد والعتاد والذخيرة والوقود والطعام وكل شئ تقريباً. وكان موقف بعض الأوساط المحلية والإقليمية خاصة والدولية أيضاً لحد ما بخصوص انتفاضتي الجنوب وكوردستان لأسباب مشتركة وأخرى مختلفة من ناحية، وعدم وجود قيادة مركزية في انتفاضة الجنوب من ناحية أخرى وعدم وجود التنسيق والاتصالات بين قيادات الانتفاضتين لأسباب عدة، كان من بين الأسباب الرئيسية التي حالت دون انتقال الانتفاضة إلى بغداد والمناطق الأخرى من الوسط التي كانت تحوي بالتأكيد الكثير من الجماعات والعناصر التي كانت تستعد للمساهمة في الوقت المناسب، إذ ان بعض

الأحداث البسيطة قد وقعت أيضاً في بغداد ومناطق أخرى. وقد زار بعض الناس بغداد وقت الانتفاضة وأفادوا بان أحد الضباط المسئولين عن نقطة تفتيش إحدى مداخل بغداد كان يمنع الدخول إلى بغداد إلا إذا شتموا صدام، وكثيراً ما كان يفعل ذلك بنفسه ليطمئنهم وليقلدوه، وكان يشتم نفسه والعراقيين أيضاً لدور الجميع في هذه المأساة. وبالطبع فإن المرء يدرك مدى صعوبة مثل هذا الأمر في بغداد وبعض المناطق. بتوقف انتفاضة كوردستان تحقق لصدام ما كان يريده أصلاً عندما طلب المفاوضات مع الجانب الكوردي رغم رفض مطلبه، فاستغل النظام ذلك الوضع لتثبيت سيطرته على المناطق التي لا تزال خارج سيطرته وخاصة بعد أن أدرك إن ذلك يتفق مع رغبات الغرب وأمريكا بالذات وحكومات الإقليم الذين كانوا جميعاً يرغبون بتغيير النظام ولكن بأشكال أخرى. فالتعامل مع شخص كصدام أفضل وأسهل لهم من التعامل مع شخص غير موال لهم أو مع قيادة جماعية أو غير مضمون الإنتماء أو نظام ديمقراطي خصوصاً بوجود القضية الفلسطينية. وهذا في حد ذاته نقطة مهمة لصالح صدام حسين الذي يدرك تماماً بأن الديمقراطية ستقضي عليه وعلى نظامه وربما ستضر ببعض مصالح أمريكا وإسرائيل الذين لا يسمحان بذلك قطعاً طبعاً. فبعد أن تحقق لصدام إخكاد إنتفاضة الجنوب بعد معارك ضارية لعدة أيام وبعد ممارسة أبشع أنواع الجرائم وباستخدام شتى الأسلحة توجه ناحية كوردستان التي تأثرت معنوياً بدرجة كبيرة بما حدث في الجنوب بسبب سكوت قوات التحالف ودولها والأمم المتحدة على ما ارتكبته قوات النظام من مجازر بشرية وقمع ودمار هناك ودون أي اعتراض أو تدخل من هؤلاء. استعدت القوات الحكومية بخيرة وحداتها مدعومة بالدبابات والطائرات المسموح لها بالاستعمال وبمشاركة بعض مرتزقة من ما يسمون بمجاهدي خلق الإيرانية ومن اليمنيين والفلسطينيين والسودانيين وهم يرتدون الزي العسكري العراقي (حيث ذكر بأنه تم العثور على بعض الوثائق الرسمية المتعلقة بهوية الأواخر، أما الأوائل من الإيرانيين فقد شاهدتهم بأم عيني

في طريق نقل بعضهم ليلاً بواسطة الحافلات باتجاه شقلاوة فيما بعد) بالهجوم على القوات الكوردية في كركوك مساء يوم ٢٣ آذار من معسكر خالد الذي يعتبر من أهم وأكبر المعسكرات العراقية والذي يمتد بالقرب من كركوك إلى تكريت، وفيه العديد من مختلف المطارات والمدارس العسكرية للصنوف المختلفة وخيرة القوات، إلا ان القوات الكوردية المدافعة بالأسلحة الخفيفة وبعض المدافع البسيطة وقليل من الذخيرة تمكنت من صد الهجوم وإيقاع الخسائر في المهاجمين. وفي اليوم التالي تمكنت بعض القوات المسلحة من (مجاهدي خلق) من اجتياز بعض النقاط الكوردية ودخول مدينة كركوك بالمخادعة وذلك بارتدائهم الزي الكوردي ورفعهم صور بعض زعماء الكورد كالملا مصطفى البارزاني وجلال الطالباني والهتاف لهم، وفي المدينة بدءوا بفتح النار على الحشود، فانكشف أمرهم وتم محاصرتهم من قبل القوات الكوردية المتواجدة والقبض على من تبقى منهم حياً، وقيل بأنه تم إعدام ٣٩ من الرجال منهم وتسليم رجل و١١٠ امرأة إلى السلطات الإيرانية. وقد أعادوا مثل هذه العملية في أربيل فيما بعد أيضاً.

استمر القصف الحكومي بالمدفعية والصواريخ لكركوك خمسة أيام على التوالي مما أدى إلى تدمير العديد من الأماكن والمناطق السكنية وقتل وجرح المئات وتم الهجوم على المدينة بكل ما أوتوا من قوة وباستخدام الطائرات ورش مواد أشبه بالغازات الكيماوية التي سبق وأن أستخدم في قتل الآلاف منهم عام ١٩٨٨، مما دفع بالقوات الكوردية الخروج من المدينة لتقليل الخسائر البشرية والمادية وفي نفس الوقت لإدراكهم انعدام تكافؤ القوات والأسلحة وتحسسهم بوجود تغيير في الموقف الدولي وخاصة قوات التحالف وأمريكا بالذات تجاه النظام العراقي والسماح له بالقضاء على انتفاضة الجنوب بكل هذه القسوة والوحشية. عندئذ عادت القوات الحكومية ودخلت المدينة جالبة معها الفساد والنهب والسلب والقتل لغير مواليها (وكل ذلك أمام أنظار طائرات قوات التحالف حيث

أعلن أحد الطيارين التابعين لتلك القوات بأنه كان يطير فوق طائرات عراقية وكان يشاهد ما تفعله الطائرات العراقية وقواته العسكرية بالمدن والناس ورغم غضبه على ذلك لكنه لم يستطيع فعل شيء لعدم وجود أوامر باتخاذ أي أجراء بحق الطائرات والقوات العراقية). كما وإن القادة الكورد كانوا قد حذروا قوات التحالف وناشدوهم وأمريكا بالذات للتدخل ومنع صدام من تحريك قواته ضد الكورد، وقبل ذلك كان الآخرون طلبوا ذلك في الجنوب، إلا إن أمريكا وقوات التحالف لم تعر أية أهمية لتلك النداءات، بل وحينما كانت قوات صدام تسحق انتفاضة الجنوب بكل وحشية وكذلك بعد أن استدار على كوردستان أيضاً فإنها لم تتطرق حتى في نشرات الأخبار إلى أي شيء من ذلك وإلتزمت الصمت المطبق، مما ولد لدى عموم الناس بأن صدام يقوم بذلك بمباركة أو بالضوء الأخضر منهم، وقد ثبت فعلاً إن ذلك كان يتفق تماماً مع توجه وخطة أمريكا لأسبابها ومن وجهة نظرها. فانهارت معنويات المواطنين عامة بعد أن وجه صدام قوات حرسه الجمهوري وقواته الخاصة فاستعادوا جميع المدن الكبرى بقتال بسيط وما كان أمام المدنيين وأغلبية المسلحين الذين تتأثر معنوياتهم بوضع هذا الكم الهائل من المدنيين من النساء والأطفال في المدن وفي مواقع ليست ساحات قتال. وإن غالبية القوات لم تكن عسكرية مدربة، بل كانوا من سكان المدن ولم يتم إعدادهم وتهيئتهم لقتال جيش منظم ومعد إعداداً جيداً فوق العادة كالحرس الجمهوري والقوات الخاصة، كما وإن أسلحتهم كانت خفيفة ولا يمكنها أن تقاوم الطائرات والدبابات والدروع والمدفعية وغير ذلك من أنواع الأسلحة وفي المناطق السهلية المفتوحة. فكان دخول وعودة القوات الحكومية أمراً ميسوراً.

أخذت الغالبية العظمى من سكان المنطقة وبحدود المليونين بالهرب تحت القصف ونيران المعارك والتوجه نحو الحدود الإيرانية والتركية هرباً من بطش قوات النظام والقمع والإرهاب المعروف بدمويته وخاصة بعد كل جراحاته في الكويت والانتفاضة، إضافة للإعراب عن السخط ورفض العيش

والبقاء في ظل ذلك النظام، وكذلك تعبيراً عن سخطهم للنظام العالمي والسياسة الدولية المنافقة ولقوات التحالف والأمم المتحدة وبالذات أمريكا التي حملوها سبب مأساتهم، أولاً لعدم قضائها على صدام ونظامه رغم كل جرائمه خلال عقود من الزمن وبالذات بعد الكشف عن المزيد من الجرائم الكبيرة والخطيرة بحق الإنسانية والمواطنين وخاصة الكورد والتي تم تثبيتها بالدلائل من خلال الوثائق الرسمية التي وقعت بين أيدي المنتفضين والتي سلمت بالأخير إلى قوات التحالف وأمريكا بالذات وكانت بحدود ثلاثين طناً من الوثائق الرسمية وأشرطة فديو وصور وكذلك الأعداد الكبيرة من السجناء والسجينات التي تم إنقاذهم وشهاداتهم المرعبة وكذلك اكتشاف الزنزانات والسجون الانفرادية ووسائل التعذيب وآلاته المختلفة والمشانق وغير ذلك. وثانياً لأنهم سبق وأن فسروا كلام الرئيس الأمريكي بوش في خطبه على إنه دعوة وترحيب بقيام انتفاضة أو ثورة ضد صدام في الداخل وقيام قوات التحالف أو أمريكا بدعمهم ومساندتهم لإسقاط صدام وكان ذلك دافعاً قوياً ومشجعاً للقيام بالانتفاضة، فاعتبروا موقف أمريكا بالذات والتحالف عامة تنصلاً عن مواقفهم السابقة وتراجعاً حقيقياً عما سبق وأن أعلنوا رغبتهم وترحيبهم بالقضاء على صدام ونظامه، وعلى عكس ذلك فإن سكوتهم هذا شجع صدام وزبانيته للإقدام على هذه الجرائم الوحشية ضد الأهالي والمدنيين حتى العزل منهم، بل واعتقد البعض منهم بأن هؤلاء ربما وراء دفع صدام إلى ذلك. وكان لهذا تأثيره الواضح على القيادات الكوردية أيضاً والذين توصلوا إلى أن أمريكا والغرب سيبقيان على صدام ونظامه لفترة أخرى، أو ربما يفضلون إسقاطه بانقلاب عسكري وشيك من تدبيرهم (أمريكا) بواسطة ضباط من السنة، وكي يبقوا يساهموا في صنع الأحداث في مثل هذه الأوضاع ولفرض أنفسهم على الأحداث، ولتقييمهم لعموم الوضع الداخلي المتجدد وموقف دول الجوار، ومواقف فصائل المعارضة العراقية، وتجارب الشعوب الأخرى، وضخامة حجم المعاناة والمأساة، فقد دخلوا

سراً في اتصالات مع صدام (علماً بأن هناك من يقول بأن بعض قادة الكورد استشاروا أمريكا بخصوصها مقدماً فرحبت بالخطوة واعتبرتها خطوة في الاتجاه الصحيح) الذي لم تزل قواته تحاول استعادة السيطرة على المزيد من المناطق، ورغم توصل الجانبين إلى وقف لإطلاق النار بشكل سري إلا إن بعض قواته كانت مستمرة في عملياتها العسكرية لإعادة السيطرة على المناطق إذ إن ذلك سيؤثر بالطبع على الموقف التفاوضي فيما بعد بين الأطراف. إلا إن القوات المشتركة لعدة فصائل كوردية تمكنت في آخر أيام شهر آذار من إيقاف زحف القوات العسكرية المهاجمة وإلحاق الخسائر بها في منطقة كوري بين مصيف صلاح الدين وشقلاوة وإجبارها على التوقف، كما وأوقف تقدم قوات أخرى في منطقة شاربازير ناحية السليمانية عندها فقط اعترفت السلطات الحكومية بوقف إطلاق النار وإلتزمت به. فأرسلوا نائب الرئيس العراقي عزة إبراهيم للتفاوض بعد أن أخلت الغالبية العظمى من السكان مدنهم وقراهم التي عادت تحت سيطرة النظام وهربوا صوب الحدود مع إيران وتركيا تاركين بيوتهم وأثاثهم وممتلكاتهم إلا ما تمكنوا من حمله من الأشياء الثمينة، فكانت هجرة جماعية، افترشوا الأرض وسكنوا العراء في الجبال على الحدود في ظروف مأساوية بالغة الصعوبة، وافترقت أفراد العائلات من بعضها البعض، وأنزلت السماء جام غضبها في تلك الأيام من الأمطار الغزيرة المستمرة والعواصف الباردة، فانتشرت الأمراض بسرعة بينهم بسبب تلك الظروف وعدم وجود الصرف الصحي والاعتماد على الأنهر الموجودة في كل ما يتعلق بالحياة والشرب والغسيل وما إلى ذلك بحيث وصل معدل الوفيات خصوصاً بين الأطفال والكبار إلى خمسمائة فرد في اليوم. ونقلت بعض وسائل الإعلام الدولية هذه المأساة الإنسانية الكبيرة لهذه الملايين من المدنيين العزل الأبرياء الذين تركوا كل شيء أرضاً وممتلكات وقيادات فكانوا غاضبين وناقمين على القيادات الدولية الكبرى دولاً ومنظمات مختلفة وما يدعون بها من مبادئ كحقوق الإنسان والعدالة والحرية والمساواة والديمقراطية وغيرها وكذلك قيادات

الحكومات الإقليمية وحتى القيادات الكوردية أيضاً، إذ وجدوا أنفسهم وكأنهم ليسوا بشراً وشعباً، بل كلعب ودمى للسياسات الدولية والإقليمية. تمنوا لو لم يكونوا في مثل هذه المنطقة الغنية بالثروات الطبيعية والموقع الجيوسياسي وبين هذه الأنظمة المختلفة والمتخلفة كي لا تصل مشكلتهم القومية والوطنية والإنسانية إلى ما وصلت إليه ولما قاست الشعوب كل هذه المآسي. وعلى أثر هذه الهجرة المليونية وبسببها وما تعرضوا لها فقط تولد الوضع الحالي للمنطقة، وصدر بعض قرارات الأمم المتحدة المهمة لصالح الشعب العراقي رغم محدودية أثرها وقلة إيجابياتها بشكل عام لأسباب عديدة ليس هنا مجال ذكرها.

لقد حركت وسائل الإعلام المشاعر لدى الرأي العام في بعض الدول وتحركت المنظمات الإنسانية والخيرية وبعض الشخصيات العالمية وكانت للجاليات العربية والكوردية وغيرهما وأصدقاء العراقيين والكورد القليلين في العالم دوراً كبيراً في التأثير على بعض الحكومات وخاصة الغربية منها. فتحت تأثير الضغط العالمي تم فتح الحدود لهؤلاء الهاربين الناقمين لدخول الأراضي الإيرانية والتركية وفتحت لهم معسكرات لاجئين على الحدود وتم إيوائهم وقدمت لهم المساعدات الإنسانية وكانت بعض طائرات التحالف ترمي لهم بعض الاحتياجات الضرورية من الجو. ووجه الكثير من الانتقاد واللوم إلى بوش وقوات التحالف وبالذات لأمريكا لسماحها لقوات صدام بمثل هذه الأعمال وتوريطها شعبي الجنوب وكوردستان بدعواته المبهمة ثم تخليه عنهم وعدم الحرص على تطبيق وتنفيذ بنود الاتفاق الذي تم بينهم وبين العراق وقرارات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية وغير ذلك. وأخذ بعض المسئولين كوزراء الخارجية الألماني والأمريكي وغيرهما بزيارة المعسكرات في تركيا واطلعوا على أوضاعهم المأساوية وتعهدوا بتقديم المساعدات لهم وكذلك تسهيل إعادتهم إلى الوطن وتقديم الحماية اللازمة لهم لضمان حياتهم واستقرارهم في موطنهم حيث إنهم كانوا يرفضون

العودة لسيطرة ونفوذ نظام صدام وبغداد. فعلى أثر ذلك وبجهود الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران وزوجته وتعاطف الآخرين خصوصاً في بريطانيا وأمريكا فقد أصدر مجلس الأمن الدولي قراره المهم ٦٨٨ بعد خمسة أيام من هذه الهجرة الجماعية أي في الخامس من نيسان. وفيه أدان المجلس المذكور أعمال القمع الذي تعرض له المدنيون العراقيون ومنهم الكورد واعتبار نتائجه مهدداً للسلم والأمن الدوليين في المنطقة، مطالباً النظام العراقي وقف هذا العنف وازالة هذا الخطر على الفور وإقامة حوار مفتوح لتحقيق احترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية للمواطنين والسماح للمنظمات الإنسانية للدخول وتقديم المساعدات لهؤلاء في جميع أنحاء العراق مع الطلب من الأمين العام للأمم المتحدة لسرعة تقديم كل المساعدات والأموال المطلوبة ومناشدة الدول والمنظمات الإنسانية للمساهمة في جهود الإغاثة وارسال مبعوثين للمنطقة لدراسة أوضاع اللاجئين خصوصاً الكورد، كما وتقرر الإبقاء على هذه المسألة مفتوحاً وقيد النظر والمتابعة. وتم قبول العديد منهم كلاجئين في دول مختلفة بعد فترة، أما الأغلبية فعادوا فيما بعد اتخاذ بعض الإجراءات المطمئنة لهم وأصبحت القضية الكوردية من القضايا الساخنة جداً على مستوى الدوائر العليا المهمة في الدول الكبرى وأخذت المسألة تأخذ مجرى التدويل وتبحث طرق ووسائل حل هذه المسألة العادلة لهذا الشعب المظلوم منذ ما يقرب من قرن من الزمان. فعلى سبيل المثال لا الحصر طالب دوغلاس هيرد وزير الخارجية البريطانية آنئذ بضرورة تأمين الضمانات الدولية الكافية للحكم الذاتي لكورد العراق، في الوقت الذي كان رولان دوما وزير خارجية فرنسا يطالب بالإبقاء على (قوة قتالية) لحماية الكورد وضمان أمنهم وسلامتهم، كما وافقت الحكومة التركية على طلب قوات التحالف لنشر قوات للتدخل السريع تابعة للحلف في أراضيها لحماية الكورد من أي هجوم محتمل ومنع تجدد مأساتهم، فتم إرسال قوات مشتركة لعدة دول غربية إلى تركيا قرب الحدود مع العراق كقوة ردع سريعة باسم (المطرقة

العملياتية). ثم تحرك صدام وطلب قادة الكورد الذين في الساحة والذين وجدوا أنفسهم مضطرين لأن يلبوا الدعوة فعرضهم صدام على شاشات التلفزيون في لقاء ودي معه في بغداد في وقت كان صدام يحتل ذروة الانتقاد في وسائل الإعلام العالمية المختلفة والرأي العام العالمي لجرائمه السابقة والجديدة عموماً وبحق الشعب الكوردي خصوصاً، فكان تأثيراللقاءات على الدوائر المهتمة بالمسألة في الدول الكبرى والرأي العام العالمي ووسائل الإعلام الأجنبية ناهيك عن المواطنين بمثابة إخماد نار مشتعلة لمصلحة صدام الذي عمل على صب الزيت على النار، فحاول تأجيج الصراع الداخلي بالذات بين القوتين الرئيسيتين وهما الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني، وفي النهاية وبعد أن اطمأن لوضعه وموقف أمريكا تجاهه وتجاه الكورد ومنطقتهم المحمية، قدم لهم ورقة تطبيع لا تمثل أبسط الحقوق الإنسانية الاعتيادية، وتجعل من الكورد (في حالة الموافقة عليها وقبولها) في وضع سياسي متخلف كثيراً عن جميع المراحل التي مرت بالكورد منذ تأسيس الدولة العراقية. وبعد عدة جولات من اللقاءات والمفاوضات وأشكال الضغوطات والتهديدات فقد نفذ صدام ما سبق وأن (هددهم) بها حينما أخبرهم بأنه سيترك المنطقة لهم ولا يتدخل في شئونهم، وفعل ذلك بالفعل في أواسط تشرين الأول، إذ تم سحب جميع مؤسسات ما يسمى بالمجلسين التشريعي والتنفيذي للحكم الذاتي وجميع الإدارات الحكومية من محافظات دهوك وأربيل والسليمانية ونهب جميع الأرصدة الموجودة في البنوك وطالب جميع الموظفين والعاملين في تلك الدوائر بترك المنطقة وتعهد بإبقائهم في أعمالهم ودوائرهم ولكن في مناطق خاضعة لسيطرته، فتوجه أغلبية أعضاء المجلسين المذكورين وعدد محدود جداً من العاملين وبقيت الغالبية العظمى ولم تلتحق بتلك الدوائر في مكاتبها الجديدة. علماً بأن الحكومة العراقية كانت قبل ذلك قد سحبت قواتها الخاصة من مدينة دهوك في شهر

أيار بناء على طلب من قوات التحالف لتتمكن جنوده من دخول المدينة وضمان عودة الأهالي إلى بيوتهم، وتم ذلك، وبدأت تلك القوات بتوزيع كميات كبيرة من المواد الغذائية والمباشرة بإعادة الخدمات الأساسية وتقديم خدمات الرعاية الطبية للنازحين العائدين وغيرهم من السكان. لم يلبث الأمر ان شهدت المدينة أعمال عنف ومشاكل بين السكان وبين شرطة النظام، وكان النظام قد زج بالعديد من عناصر مختلف قواته بين الشرطة، نتج العديد من حوادث القتل والجرح لذا فقد هجم حوالي ١٥٠ من السكان والقوات الكوردية المتواجدة في المدينة على مركز الشرطة في دهوك في التاسع من حزيران وطردوا القوات الحكومية منها وكان عددهم يبلغ ٥٠٠ فرد. ولما كانت قوات التحالف قد منعت طيران العراق من التحليق فوق مناطق ما بعد خط عرض ٣٦ (الذي في حد ذاته وضع بشكل غير منطقي، وفيه الكثير من الإشكاليات، رغم مساهمته الأساسية في عودة أغلبية النازحين، وحماية المنطقة في الغالب وليس دائماً من هجمات قوات صدام بواسطة المراقبة الجوية لقوات التحالف وبشكل محدد طيران القوات الأمريكية والبريطانية المتواجدة في قاعدة انجرليك التركية) وذلك لتأمين وتطمين الكورد النازحين وحملهم على العودة إلى ديارهم والتي سميت بعملية (بروفايد كومفورت) والتي حققت أهدافها خلال فترة وجيزة. وبعد أن عادت الغالبية العظمى إلى ديارهم، بدأت قوات التحالف بتقليص عدد تلك القوات فأصبحت بحدود ١٨ ألف شخص في أواسط حزيران ١٩٩١، ثم بدأت هذه القوات بالانسحاب والتقليص التدريجي مع تأكيد المسئولين على الالتزام بالحماية الكاملة لسكان المنطقة.

بعد سحب هذه الإدارات ووقوع بعض الأحداث بين القوات العسكرية التابعة للنظام والقوات المسلحة التابعة للأحزاب الكوردية التي كانت في الغالب منظمة تحت راية الجبهة الكردستانية، فقد سحب النظام جميع قواتها خشية تمردها والتحاقها بالقوات الكوردية ومن ثم تحولها إلى قوات

معارضة له، وبعد ذلك اتخذ إجراءات مشددة جداً في التنقل بين تلك المناطق وبقية مناطق العراق بحيث كان يمنع أي تنقل في بعض الأحيان. وبالشكل الاعتيادي فإن التنقل بين الدول المتعادية ربما كان أسهل بكثير من التنقل بين هاتين المنطقتين إضافة لوضعه حصاراً اقتصادياً كاملاً في أغلب الأحيان على المنطقة وقطع عنها الكهرباء نهائياً لفترات طويلة، علماً بأن الماء كان يعتمد أيضاً على توفر الكهرباء في أغلب هذه المناطق، فأصبحت المنطقة محاصرة من عدة جهات، فهناك حصار الأمم المتحدة ومن حكومة بغداد ومن دول الإقليم وفيما بينهم أحياناً.

إن ما فعله صدام سواء أكان بسوء نية استناداً على قراءاته ومعلوماته لتاريخ الكورد التناحرية والشقاق والفرقة بين بعض زعمائهم وأحزابهم، واعتماداً على قدرته في الاستفادة من بعض العناصر التابعة له والمتغلغلة في صفوف البعض منهم وتاريخه وخبرته في إعادة زرع بذور الخلاف والعداء بين القادة والزعماء ومناصريهم المدججين بالسلاح الذي يفتخرون ويتباهون به أحياناً أكثر من العقل والمنطق والحكمة والحوار خاصة فيما بينهم، وما يتخذه من إجراءات اقتصادية وسياسية واجتماعية وأمنية ومخابراتية وتجسسية وحتى عسكرية عند اللزوم، وحلمه وتوقعه كما كان يتمناه ويعرب عنه دوماً من فشل تلك القيادات الكوردية في إدارة المنطقة واضطرار جماهير المنطقة دعوته للعودة إليها ليسجل أمام العالم فشل هؤلاء ومنحه الأحقية في العودة والسيطرة على المنطقة، أو ربما فيما كان يخفي (على سبيل الفرض) من حسن النية لتمكين الكورد من إدارة أنفسهم بأنفسهم على الأقل في هذه الظروف الحرجة سياسياً واقتصادياً وأمنياً وعسكرياً بالنسبة له، ولتقليل الضغط الدولي عليه وتقليل مشاكله الداخلية، وتحقيق ما سبق وأن أعلنه قبل أعوام عدة أمام عدد محدود جداً، من توقعه قيام دولة كوردية في المنطقة، فقد كان ذلك عملاً تاريخياً ومهماً لأبعد الحدود بالنسبة للكورد لو تمكنوا من استغلاله بالشكل المطلوب أمام الرأي العام الدولي والإقليمي والمحلي ومن النواحي القانونية والواقعية

والتاريخية. ولكن للأسف الشديد فإن ما حصل في تلك الأعوام كان أقل بكثير مما كان يتوقع أو كان مفروضاً أن يكون عليه، ولا يتحمل الشعب إلا جزءاً يسيراً من هذه الأوضاع.

فالشعب أبدع في التفاني والصبر وتحمل الجوع والحصار المتعدد الأطراف وتهديد النظام المستمر، والاستمرار في الأعمال والوظائف والاشتغال لحكومة الإقليم لأشهر عدة دون قبض أي راتب أو أجر عليها وهم بأمس الحاجة إليها، وكذلك الحرمان في أغلب الأوقات حتى من الماء والكهرباء والوقود والمواد الغذائية وغيرها التي كانت تحت سيطرة نظام بغداد، إضافة لتحديه الحرب الاقتصادية والسياسية والإعلامية التي كانت تشن ضده من قبل بعض دول الإقليم. ولسعة هذا الموضوع وكثرة تشعباته فلا مجال هنا للمزيد، إلا إننا نورد ما جاء في مذكرات سكوكروفت للتدليل على كيفية نظر المسئولين الأمريكان وكذلك بعض دول الجوار، والالتباس في الفهم والتصور للمسألة من جانب عموم الأطراف ومنهم العراقيين، وكذلك للتدليل على مدى الظلم التاريخي الواقع على الكورد من بعض دول الإقليم وبعض الدول الأخرى إذ يقول: " ... خاب ظننا لأن هزيمة صدام لم تكسر قبضته على السلطة كما تنبأ كثير من حلفائنا العرب وكما صرنا نحن نتوقع، لم يمتد التمرد الفاشل للشيعة في الجنوب والأكراد في الشمال إلى السكان السنة في وسط العراق. وبقيت المؤسسة العراقية موالية. يدعي المنتقدون إننا شجعنا الانفصاليين الشيعة والأكراد على التمرد ثم نكثنا بوعد لمساعدتهم إذا تمردوا. لقد أعلن الرئيس بوش مراراً وتكراراً إن مصير صدام حسين يتوقف على الشعب العراقي وأوضح بين الحين والآخر إن إزاحة صدام ستلقى ترحيباً ولكن لأسباب عملية جداً لم يكن هناك أبداً وعد بمساعدة تمرد. إن بينما أملنا بأن تطيح صدام ثورة شعبية أو انقلاب فإن أياً من الولايات المتحدة أو بلدان المنطقة لم ترغب في تجزئة الدولة العراقية. كنا قلقين بشأن ميزان القوى على المدى الطويل في شمال الخليج. ومن شأن تجزئة العراق أن تثير مشكلات عدم استقرار.

ومع إن اوزال ركز الأولوية على صدام وكانت نظرته إلى الأكراد أكثر تسامحاً من الزعماء الأتراك الآخرين قبله أو بعده فقد اعترضت تركيا ـ وإيران ـ على اقتراح دولة كردية مستقلة ومهما استحق تقرير المصير للأكراد أو الشيعة من إعجاب من حيث المبدأ، فإن الجوانب العملية لهذا الوضع بالذات أملت السياسة. لهذه الأسباب وحدها فإن المتمردين كانا محنة بالنسبة إلينا، لكنهما وفرا فرصة لصدام كي يعيد ترسيخ نفسه ويستجمع جيشه. وبدلاً من أن يطيحه الجيش باعتباره سبب هزيمته المذلة، فإن القوات العسكرية العراقية كلفت قمع المتمردين، كانت تلك خيبة أمل..." .

بالرغم من احتواء هذه الأقوال على بعض الجوانب الصحيحة والمقبولة إلا إنها تحوي الكثير من المغالطات والبعد عن الواقع والتستر على مجريات الأحداث حيث كانت هناك العديد من البدائل الممكنة والمقبولة وكلها بالاستناد إلى اتفاقيات وقف إطلاق النار وكذلك قرارات مجلس الأمن الذي تعهد النظام الالتزام بها وبالذات القرار ٦٨٨ والخاص بمعاملة السلطة للمواطنين. إذ ان الدفاع عن النفس له أساليبه وحدوده وتحكمه مختلف القوانين والضوابط لمن يؤمن بها ويحترمها ويحترم الإنسانية. بينما استخدمت السلطة أبشع الوسائل دموية وإجراماً وبمختلف الأسلحة ضد المواطنين المدنيين العزل أيضاً، ورغم المناشدات العديدة من هؤلاء وممثليهم وغيرهم لقوات التحالف والدول الكبرى والأمم المتحدة ومجلس أمنها إلا إنهم لم يكلفوا أنفسهم حتى مجرد التطرق إلى كل هذه الجرائم، ومنعوا ذكرها وإذاعتها في نشرات الأخبار، في حين مجرد إنذار منهم لبغداد كان كافياً بوقف هذه العمليات وإجبار صدام على الدخول في مفاوضات جادة مع هذه الأطراف لتحقيق نوع من الديمقراطية والحقوق السياسية والفكرية على أقل تقدير ولمصلحة الجميع. وإذا كانوا يتحججون (بأي شيء) في الجنوب إلا انهم لا يملكون أية حجة تجاه انتفاضة كوردستان عدا إنهم لم يساعدوا الجنوبيين فلا يساعدون الكورد

أيضاً. فانتفاضة كوردستان انتظمت بسرعة وحررت غالبية المناطق وتوقف القتال وأخذت الأمور تتجه نحو الاستقرار وسكان المنطقة سعداء جداً بما هم عليه ويمتنون بالكثير للغرب (لدرجة إن البعض منهم كما في الجنوب أخذوا يطلقون على بوش ـ حجي بوش) ولقوات التحالف ودول الجوار وشعوبها، ورفضوا طلب صدام بالمفاوضات، ولم يأتوا بأي شيء يعكر مزاج السياسيين الدوليين الكبار أو الإضرار بمصالحهم، إلا إن هؤلاء لم يخرجوا من صمتهم المطبق عند مناشدتهم للتدخل لمنع صدام من الهجوم عليهم إلا بعد أن استعاد صدام سلطته على كل الجنوب وأغلب مناطق كوردستان. وعلى العكس من ذلك فإن المرء يميل إلى تصديق النبأ الذي كان يشيعه أحد المقربين من صدام من إن صدام وسكرتيره الذي هو في نفس الوقت طياره الخاص المدعو عبد حمود كانا خلال فترة وجود قواته في الكويت يلتقيان بعناصر تابعة للمخابرات المركزية الأمريكية لوحدهما وبمنتهى السرية واستمرت هذه اللقاءات حتى أثناء القصف الجوي والمعارك. وهناك العديد من المؤشرات التي تساهم في تقريب تقبل مثل هذه الأنباء وخاصة لاستمرار النظام حتى فيما بعد تلك القرارات على نهجه اللاإنساني تجاه المواطنين، وكذلك إذا ما علمنا بأن نظام أمريكا عبارة عن مجموعة كبيرة من المراكز والمؤسسات كمجلس النواب والشيوخ والحزبان الرئيسيان والبيت الأبيض ووزارتي الخارجية والدفاع والمخابرات المركزية واللوبيات وجماعات الضغط وكل واحدة من هذه المسميات لها فروع وتوجهات متعددة ومختلفة يمكن أن يعمل الواحد بمعزل عن الآخر وربما بالتناقض أحياناً خصوصاً أمام المنافسات الحزبية والمعارك الانتخابية وتضارب المصالح، ومن ناحية أخرى فإن جميع ما أقدم عليه صدام ومنذ استلامه السلطة يصب بشكل أو بآخر في خدمة مصالح وأهداف أمريكا وإسرائيل، وما قدم لهما من خدمات تكاد أن تكون بمستوى الأحلام سواء أكان متقصداً في ذلك وحسب برنامج مخطط له أو لم يقصدها. على ان الرئيس المصري حسني مبارك ومستشاره السياسي

أسامة الباز أعلنا في وسائل الإعلام فيما بعد لأكثر من مرة من ان الأول ألح على الرئيس الأمريكي لمنع تقدم وهجوم قوات التحالف على بغداد أو محاولة القبض على الرئيس العراقي إذ ان ذلك التصرف سيتسبب في العديد من المشاكل والإحراجات لهم أمام شعوبهم على حد زعمهم، كما وان هناك من يقول بان المخابرات لعراقية ربما قامت بمناورة ناجحة إذ بعثت بأحد كبار ضباط القوة الجوية إلى الأردن لإيهام أمريكا بوجود خطة إنقلابية على وشك التنفيذ من قبل ضباط القوة الجوية العراقية ، إلا ان الإنتفاضة ستفشل هذه العملية لذا يستوجب إخماد الإنتفاضة وهذا ما حصل فعلاً، ربما التاريخ يثبت صحة هذه الإدعاءات من عدمها. المهم ان العراقيين بشكل عام قد فاتتهم فرصة تاريخية ربما لا تتحقق الظروف والأسباب والدوافع لتكرار مثلها أو بسهولة لإنقاذ أنفسهم والبلاد.

أما في كوردستان فجرت انتخابات تشريعية مقبولة جداً لدى الأوساط المحلية والدولية وانتخب الشعب الكوردي ممثليهم (رغم بعض ملاحظاتي)، وتقاسم الحزبان الرئيسيان المقاعد بالتساوي مع منح بعض المقاعد لأطراف أخرى، كما وتم تشكيل حكومة محلية لإدارة المنطقة. وبسبب وجود عناصرغير مؤهلة للمسئولية، كانت قد تسلمت المسئولية (في ظروف معينة طارئة) في تنظيمات سياسية مسلحة، واستمرت في مواقعها، وهي غير راغبة أو غير قادرة بالاساس على مواكبة العصر، ولا تقدر مصلحة الشعب الكوردي والمرحلة، وكانت المنطقة تمر بمرحلة حساسة جداً، فأعداء الكورد متربصون دوماً، وتمكنوا فعلاً من خلق أجواء عدائية وافتعال العديد من المشاكل والأزمات المؤدية فيما بعد إلى جولات عديدة من القتال بين الطرفين الرئيسيين. وكان لأنظمة حكم بغداد بالدرجة الأولى ثم تركيا وإيران أدواراً مختلفة في خلق هذه الأجواء والمشاكل والمساهمة الفعلية والفعالة فيها. في النهاية تم إنشطار البرلمان والحكومة المحلية بعد عام ١٩٩٦ وتم تأليف حكومتين إحداهما في أربيل والأخرى في السليمانية، ويحاول الكثيرون تقريب مواقف الطرفين

ومحاولة إعادة دمجهما وتوحيدهما وإعادة الوحدة إلى اللحمة الكوردية في هذه المنطقة التي تمر بتجربة متصاعدة لخدمة أبناء المنطقة والعراق عموماً. وبالنظر لضبابية الموقف الدولي وبالذات الأمريكي بخصوص العراق ومستقبل المنطقة عامة وعدم وضوحه، إضافة لموقف دول الاقليم المتضارب دوماً مع حقوق ومصالح الكورد فإن الجهتان المذكورتان تبذلان ما باستطاعتهما وفق تقديراتهما وأمكاناتهما للمحافظة على الوضع الحالي والتقدم نحو الأمام ما أمكن والاستفادة من أي ظرف يرونه لمصلحة الشعب الكوردي والمنطقة وتجربتها.

استمر مجلس الامن باصدار القرارات الواحدة تلو الاخرى فيما يخص العراق كلما دعت الحاجة، وعلى سبيل المثال فقد أصدرالقرارات ٧٠٤ و ٧٠٦ و ٧٠٧في ١٦ / ٨ / ١٩٩١. تضمن الاول تخصيص نسب من عائدات بيع النفط العراقي لدفع تعويضات الغزو والحرب ومصروفات عمليات الأمم المتحدة المتعلقة بالعراق ونتائج الغزو، أما الثاني فيخص السماح للعراق ببيع ما يعادل ١.٦ مليار دولار من نفطه كل ستة اشهر وايراد المبالغ في حساب بنكي خاص تحت اشراف الامم المتحدة لضمان عدم وصول الاموال إلى تحت يد النظام العراقي وبالتالي دفع التعويضات والمصاريف منها ومنع النظام من استخدامها في التسلح إضافة لضمان توزيع عادل للمواد الغذائية والادوية في جميع مناطق العراق والتي تقوم بها لجان تابعة للامم المتحدة. أما القرار الثالث فيتعلق بأسلحة الدمار والقذائف وتطويرهما.

ما بعد الانتفاضة

لقد قدمت الجماهير المنتفضة في الجنوب وكوردستان تضحيات جساماً، وقامت بأدوار بطولية في سبيل الوطن وللتخلص من النظام المرفوض داخلياً ودولياً، إلا ان اللعبة الدولية والمصالح الاستراتيجية للدول الكبرى وكذلك توجهات دول الاقليم ساهمت في عدم جني ثمار

هذه التضحيات، إذ تم الإبقاء على صدام على رأس السلطة في العراق دون أن يغير شيئاً من نهجه السابق، أو أن يعتبر، وكأن شيئاً لم يكن. وأخذ يزور المحافظات وبعض المناطق الواحدة تلو الأخرى ويطلق في الهواء بعض الطلقات النارية من مسدسه الذي بحزامه والذي لم ينفع في شيء إلا بحق المواطنين المساكين الأبرياء، ابتهاجاً ب (انتصاره) بينما طائرات قوات التحالف تسرح وتمرح فوق رأسه ـ ربما هو محق كثيراً في هذا الابتهاج والاحتفال الذي يأتي بعد كل هذه المآسي لشعبه ووطنه وما سببه لشعوب المنطقة من خراب وخسائر وما ارتكب حتى بحق البيئة والتي انصبت كلها في خدمة أهداف ومصالح أجنبية كبرى بشكل أو بآخر، وربما يعتبر هذه القوات والطائرات بمثابة الأصدقاء والعون له، وألا كان بإمكانهم أن يقلقوا راحته أكثر إن لم يرغبوا في القضاء التام عليه ـ وتعود الآلاف من الناس كالسابق تطوعاً أو مكرهين على التظاهر بالتحية والتصفيق له والهتاف بحياته. وعلى الرغم من وجوب إلتزامه بجميع بنود القرار ٦٨٨ الصادر بحقه من مجلس الأمن ووعده أثناء الأزمة بإجراء تغييرات جوهرية في السياسة الداخلية كتحقيق الديمقراطية والانتخابات والتعددية وما إلى ذلك، إلا إن ذلك وكالعادة كان مجرد وعود وقت الضيق والشدة تطيرها الهواء حال الفرج. وما تم فعله بعد أن رفع أجور ورسم الحصول على جوازات السفر وتأشيرة الخروج إلى مبالغ خيالية بالنسبة لذلك الوقت، هو السماح للعراقيين بالسفر للخارج لمرة واحدة وبالطريق الوحيد المتاح بواسطة السيارات بالطبع عن طريق الأردن على أن لا يخرجوا أكثر من ٢٥ ديناراً عراقياً، ذلك المبلغ الذي كان لا يكفي لوجبة طعام شهية، ومع ذلك فقد تكدس المواطنون يومياً وباستمرار على جميع دوائر السفر والجنسية في بغداد والمدن في سبيل الخروج من هذا (السجن) الكبير. لا بل وعمد في وقت لاحق إلى نوع عجيب وغريب من الاستفتاء حينما فرض على المواطنين قول نعم لصدام عن طريق تسجيل الأسماء والعناوين الكاملة في بطاقات واستمارات التصويت، أما الأغرب، فهو حضور أكثر من ألف من

المراقبين والصحفيين من الخارج لمشاهدة هذه المهزلة النادرة في التاريخ. ثم اصدر قانوناً للجمعيات وتشكيل الأحزاب السياسية وهو في حد ذاته لا يقل غرابة عن عملية التصويت بحيث اشترط مطابقة الأيديولوجيات السياسية للأحزاب التي يمكن أن تؤسس لأيديولوجية بعثه الحاكم، بمعنى آخر تشكيل فروع لحزبه الذي يسميه البعث لا أكثر. وفي محاولة لإخراج الأسلحة من يد الجماهير فقد أصدر قرارات بصدد دفع مقابل مغرية من الأموال لكل من يسلم الأسلحة وبمختلف الأنواع والأعداد ودون أية محاسبة، وفعلاً جمعت أعداد كثيرة وكميات هائلة من الأسلحة التي كانت قد وقعت في أيدي الناس أثناء الانسحاب من الكويت والهزيمة وكذلك في وقت الانتفاضة في منطقة الجنوب. ولما كانت العملة المتوفرة في الخزانة والبنوك الداخلية لا تسد الحد الأدنى من الحاجة المالية والاقتصادية وغيرها فقد بدأ النظام منذ توقف القتال مع التحالف بطبع العملات الورقية بأغلب فئاتها في مطابع خاصة بإشراف عدي، فساهمت هذه العملية بمزيد من الخراب المالي والاقتصادي. لهذا استمر فقدان العملة العراقية الحقيقية أو الرسمية أو التي تعرف ب (السويسري) من التعاملات التجارية والمالية على جميع المستويات الرسمية والشعبية وأخذت العملة المطبوعة محلياً المعروفة ب (الاستنساخ) تحل محلها، وشيئاً فشيئاً أخذ سعر الصرف يختلف بين العملتين لغاية أن وصل إلى واحد من القديم يعادل المائة من الاستنساخ، وتركز التعامل بالعملة القديمة في مناطق كوردستان الغير خاضعة لسلطة بغداد، في حين اختفت تلك العملة في المناطق الخاضعة للسلطة المركزية نهائياً من التعاملات إلا في عمليات المبادلة بين العملات والتي تجري بشكل سري، علماً بأن بغداد اضطرت لطبع عدة طبعات مختلفة من تلك العملات بسبب سهولة وكثرة تعرضها لعمليات التزوير وللحاجة المتزايدة الضخمة للنقود، وحيث إن أكبر فئة من العملة القديمة هي فئة العشرة دنانير وصلت العملة الجديدة إلى فئات الخمسمائة دينار. وفي محاولة للنظام لإرباك الوضع الاقتصادي والمالي في

كوردستان فقد ألغى في الربع الأول من التسعينات فجأة عملة من فئة الخمسة وعشرين ديناراً من العملات الجديدة وتسبب في خسارة الآلاف من الناس وبضمنهم تجار خارج العراق كالأردن وتركيا وإيران حيث كانت تلك الفئة تتمتع بنوع من الثقة في الداخل وفي تلك الدول بجوار العملة الأصلية القديمة من دون العملات الأخرى. أما الدولار الأمريكي الذي كان في السابق لا يساوي ثلث الدينار العراقي فقد وصل سعره في بعض الأوقات إلى ثلاثة آلاف من الدنانير الجديدة وبحدود الخمسين من الدنانير القديمة للدولار الواحد، وأخذت العملات تتراوح أسعارها صعوداً ونزولاً على الدوام. كما وإن النظام سمح بفتح مكاتب خاصة للتعامل مع العملات المختلفة بالبيع والشراء والمبادلة وبين حين وآخر يهجمون على هذه المكاتب ليستولوا على كل هذه العملات الأجنبية ويقبضوا على المتعاملين بها حتى في بعض الأحيان بوجود قرارات رسمية وصريحة بهذا التعامل، وقد تم إعدام عدة وجبات من التجار والمتعاملين بالعملات الأجنبية، ومنهم غير العراقيين أيضاً كالأردنيين الأربعة، بغية التخلص من بعض هؤلاء الغير مرغوب بهم من الناس وكذلك للاستيلاء على تلك النقود والأموال. وكان عدي يلعب الدور الرئيسي في هذا المجال، فيتلاعب بالسوق كيف ما يشاء وخاصة في سعرالدولار وهي العملة الرئيسية التي كان السوق يتعامل بها خفية.

لقد نتج عن ذلك الكثير من المشاكل المالية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية وغيرها لا مجال للتطرق إليها على إنه يمكن الإشارة إلى أن المؤسسات الحكومية تعاملت في معاملاتها تجاه المواطنين على أساس التدني الكبير لسعر صرف العملة العراقية فأخذت تطالب المواطنين على هذا الأساس، وعلى سبيل المثال فإنها عمدت إلى مطالبة بعض المستأجرين المتعاقدين معها بأجور أعلى بكثير مما مثبت في عقود الإيجار ومتفق عليها في السابق، بينما لو كان المواطن دائناً فلم يكن له الحق في المطالبة بأي فرق سعر، وهكذا حتى بين المواطنين فمثلاً إذا كان

لشخص على آخر حقاً بمبلغ معين حينما كان سعر العملة مرتفعاً فلا يحق له المطالبة بفرق السعر مهما كان الفرق شاسعاً بين السعر القديم والسعر الجديد، فهناك حالات مثلاً كان لأحد على آخر حقاً قديما لنقل ثلاثون ألف دينار وكان يعادل مائة ألف دولار على سبيل الفرض فلو طالبه بذلك الحق ودفع المدين ذلك الحق البالغ ثلاثون ألف دينار فإنه يعادل له عشرة دولارات فقط (فتصوروا هذه الحقيقة التي هي أشبه بالخيال إلا إنه واقع مأساوي).

وكما فعلوا في أواسط الثمانينات في موضوع بيع السيارات بالتقسيط فإنهم شكلوا هذه المرة عدة شركات وهمية بأسماء مختلفة ك)سامكو)، (علاكو) وجمعوا المليارات من الدنانير من آلاف الناس الذين كانت الأغلبية اضطرت لتسليم نقودهم لبعض الأفراد الذين أعدوا لواجهة هذا العمل، وكان البعض قد اضطر لبيع دورهم أو سياراتهم أو حتى أثاث بيوتهم ومخشلاتهم ومجوهراتهم بغية (تشغيل) الأموال في هذه (الشركات الوهمية، أو التي اعتبرت فيما بعد وهمية) وذلك بسبب الكساد وسوء الأوضاع المالية والاقتصادية وصعوبة المعيشة وعدم كفاية الرواتب والأجور لسد نفقات المعيشة الاعتيادية، وما روج لهذه (الشركات) من الثقة والأمان والعمل الناجح والسند من الجهات العليا.الخ حيث كان المفروض أن تدفع هذه الشركات فوائد شهرية للمتعاملين معها، والظاهر إنها فعلاً كانت تدفع بعض الفوائد لعدد من مقربيهم الذين كانوا يروجون لهذا العمل من أموال الأشخاص الممولين من الضحايا الجدد الذين كانوا يتورطون بهذا العمل والذين بلغ مجموعهم الآلاف من الناس وعلى مختلف الدرجات وبينهم العديد من كبار الموظفين العاملين في دوائر الدولة المختلفة وحتى في الأجهزة الأمنية مما كان يدفع لتشجيع الناس العاديين أكثر فأكثر إلى ،ن وصل الأمر وأن تجمعت لدى هؤلاء في مخازن كبيرة أموالاً تم عرضها حينما تم القبض على بعض الرؤوس (المزيفة) وتم عرضهم مع الأموال المستولى عليها من خلال

شاشات التلفزيون حيث نقلت هذه الأموال بسيارات حمل كبيرة لدرجة أن الاستيلاء عليها أدى إلى خلخلة الوضع الاقتصادي بالتمام في كثير من المناطق وبالذات بغداد حيث لم يبق لبعض الناس شيئاً آخر وكان للبعض العديد من الملايين منها، وبثت السلطات في حينه إشاعات مفادها إنها ستلاحق كل المتعاملين في هذا المجال وستعاقبهم بأشد العقوبات، فلم يتجرأ أحد حتى الكثير من الذين كانوا قد سلموا مبالغ طائلة إليهم في نفس يوم (إلقاء القبض على هؤلاء والاستيلاء على الأموال) من التقدم إلى أية جهة للمطالبة بأمواله خشية من العقاب علماً بأن الجميع مقتنعون بأن العملية كانت مدبرة وبإحكام من قبل بعض أفراد العائلة الحاكمة، وبعد عدة أسابيع أشيع بين الناس بأن كبار الرؤوس الذين تم القبض عليهم في عملية السطو القذرة هذه والذين تم عرضهم على الناس من خلال شاشات التلفزيون قبل مدة بتهمة الاحتيال والنصب وما إلى ذلك، قد نقلوا سراً إلى الأردن ومنها سيرسلون إلى إحدى البلدان الأخرى مكافئة لهم على خدماتهم للنظام ولبعض أفراد العائلة الحاكمة في تلك العمليات. بعد مدة من الزمن وجراء توقف العمل في السوق بتأثير تلك العملية السطوية المنظمة التي قامت بها السلطات الرسمية وعرض كل هذه الكميات الهائلة من نقود المواطنين التي وقعت بين أيدي السلطات وبتأثيرات عديدة وخشية أن يؤدي ذلك العمل إلى نوع من البلبلة أعلنت السلطات الرسمية بأنها ستدرس موضوع إعادة الأموال إلى أصحابها، وبعد مدة أخرى أعلنوا عن تشكيل لجنة لمتابعة القضية وفرز الأشخاص المستحقين وتوزيع النسب والحصص عليهم، وبعد ذلك طالبوا المواطنين للحضور أمام اللجنة لتثبيت حقهم وهكذا ولمدة طويلة إلى أن هدأت الأوضاع، وبالنتيجة لم يعيدوا للمواطنين شيئاً من أموالهم واغتصبتها الحكومة دون مسوغ قانوني أو شرعي ودون خجل، على إنها لم تكن العملية الوحيدة، بل تفنن البعض من أقرب مقربي رأس النظام في حصر جميع العمليات التجارية الرسمية وغير الرسمية العلنية والسرية سواء أكان مسموحاً بها أو غير مسموح بها،

في الداخل أو مع دول الجوار بشكل أو بآخر بأنفسهم حيث إنهم الذين يقررون هذه الأمور والقرارات.

استمرت المهاترات الإعلامية والمسيرات الإجبارية وادعاءات التحدي للغرب والتحالف وأمريكا وبريطانيا بالذات ومزاعم النصر دون أي اكتراث بالعالم في الداخل والخارج دون أدنى حدود الحياء، ثم بدءوا في عام ١٩٩٣ بتمثيلية تافهة ألا وهي محاكمة الرئيس الأمريكي بوش، وبعد ذلك بفترة وحينما كان بوش خارج السلطة ويزور الكويت دبروا مؤامرة لمحاولة اغتياله وتعريض البلاد لضربات جوية تحالفية، وبين فترة وأخرى يطلقون التهديدات ضد الكويت أو يقدمون بعض القوات صوب الحدود معها أو يصرحون بما يفيد عدم اعترافهم بالكويت أو بالحدود معها أو ما يستشف منه عدم الالتزام ببنود وقف إطلاق النار وقرارات الأمم المتحدة أو يعارضون المفتشين الدوليين من القيام بأعمالهم أو منعهم من الدخول في بعض الأماكن التي يريدون الدخول إليها أو يهددونهم أو يطلبون منهم مغادرة البلاد وغيرها من المشاكسات والعراقيل والإزعاجات ويهيئون الجو لخلق حالة من الخوف من تجدد الحرب. وتسببوا في ضرب بعض المناطق بالصواريخ البعيدة المدى أو القصف من قبل الطائرات عدة مرات ثم يعودون بعد ذلك ويتنازلون ويرضخون للقرارات والأوامر وتنفيذ ما يطلب منهم بحيث بدا لكل الناس بأن نظام صدام جاهز دوماً لإنقاذ الرئيس الأمريكي كلنتون من أية مشكلة داخلية أو نقد شديد في موقف ما أو معالجة قضية ما. إذ يخلق صدام مشكلة وتتوجه إليه الأنظار وينقذ الرئيس الأمريكي من الموقف لدرجة أصبح سهلاً تقبل المتابعين للأوضاع السياسية والاقتصادية ظاهرة وجود خلاف حقيقي بين التوجهات المختلفة داخل مراكز القرار في الولايات المتحدة الأمريكية نحو صدام ونظامه، واعتبرت الإدارة الأمريكية على نقيض الكونغرس الأمريكي ترغب وتعمل كل ما في وسعها للإبقاء على صدام ونظامه، وتعرقل الجهود التي تبذل في سبيل محاربته أو إسقاطه لأسباب عديدة أهمها لاعتقادها (وهي ليست

على خطأ كبير) بأن صدام لا يزال يعتبر المرشح الأكفأ والمجرب لحماية المصالح الأمريكية وتقويتها في المنطقة عموماً سواء من ناحية استمرار بقاء قواتها العسكرية في المنطقة، أو الحصول على النفط، أو بيع الأسلحة إلى دول المنطقة أو تخويف حكومات وشعوب المنطقة أو منع تغلغل أي نفوذ آخر إليها أو التأثير على سياسة حكومات المنطقة تجاه قضية فلسطين وغيرها. وكلما كان المفتشون الدوليون وتحت تأثير بعض الظروف والضغوط الدولية يقتربون من تقديم تقرير لصالح العراق ولتخفيف العقوبات وبالتالي لتخفيف العبء عن كاهل الشعب العراقي فإنه كان يخلق مشكلة تافهة ويضخمها لحين ما يتراجع المفتشون عن تقديم التقرير المزمع تقديمه لصالح تخفيف أو رفع العقوبات عن العراق، وبعد أن يقدم المفتشون تقريرهم وتوصياتهم استناداً على الموقف الجديد للعراق يعود صدام فيتنازل ويعيد المياه إلى مجاريها الطبيعية. فهو يرى ويعمل كما في السابق على اشغال المواطنين بالبحث الدائم عن لقمة العيش ورغيف الخبز اليومي كي لا يعطيهم أي مجال للتفكير بشيء آخر أو عمل ضده أو لتنظيم أنفسهم وليستمر في تجريدهم من ارادتهم الحرة ومن التفكير بحقوقهم حتى بين طبقة النخبة المثقفة الذين تركت أعداد غفيرة منهم اضطراراً البلاد للبحث عن العيش بكرامة وأمان في بلدان غريبة. وكان صدام قد نجح في هذا المضمار في السابق. وطغت حالة اللا مبالاة السياسية لدرجة كبيرة في المجتمع فوصلوا إلى ما هم عليه الآن رغم التضحيات الجسام التي قدمها بعض الأطراف السياسية وكذلك بعض الجماعات والأفراد. كما وإنه أصر على استمرار الاهتمام بصنع وتطوير الأسلحة وخاصة أسلحة الدمار الشامل وصرف ما تتوفر من أموال على ذلك بالرغم من تواجد المفتشين الدوليين وعملهم المستمر في التفتيش وتدمير الأسلحة وعلى نفقة العراق.

رغم إن تجارة المواد الغذائية والأدوية كانت غير ممنوعة بل مسموحة إذ أن قرارات الأمم المتحدة لا تحرم استيراد هذه المواد من الخارج وكان

الشعب بأمس الحاجة إليهما، كان صدام يصرف الملايين من الدولارات في بناء صروح وقصور خاصة له ولأولاده أو بعض المنشئات التي لا علاقة لها بضرورات المرحلة وبعيداً عن كل الأولويات، وأنه تعمد الانسحاب من بعض مناطق كوردستان لمتعلقات وحسابات أمنية وعسكرية واقتصادية في نفس الوقت، وربما لأسباب أخرى خارجة عن إرادته لا يرغب التحدث فيها، وأخضع تلك المنطقة لحصار شديد من جميع النواحي خصوصاً الاقتصادية والتجارية وحركة التنقل، وقطع الكهرباء عنها وكذلك الحصة التموينية والأموال والرواتب.الخ. كما وتعمد في إهمال بعض مناطق الجنوب والوسط أيضاً، بل وعمد إلى تجريدها من المعامل والمصانع الحكومية كعقوبة على قيام الانتفاضة وكذلك خوفاً من خروج المنطقة في أي وقت وبأي شكل من الأشكال من دائرة نفوذه. وكان النظام قد باشر بتنفيذ نظام الحصص بالبطاقة التموينية للمواد الغذائية الضرورية منذ احتلاله الكويت، وكانت الكميات رغم محدودية تنوع موادها قليلة جداً لا تسد إلا الحاجة لبعض الأيام، في حين كان الوضع يختلف تماماً في قراهم ومناطقهم في تكريت وكذا الحال بالنسبة لحاشيته وحراسه وقواته وأجهزته الخاصة وكبار المسئولين. ومما هو جدير بالذكر فإن النظام لجأ منذ مدة إلى جعل تكريت ما يشبه بعاصمة احتياطية ووفر فيها جميع مستلزماتها المدنية والعسكرية والأمنية والإعلامية وغير ذلك. وبالمقابل فإنه يرفض شراء المواد الغذائية والأدوية لتعريض الشعب لمزيد من الجوع والحرمان والموت، وليتباكى عليهم لكسب العطف الدولي في الوقت الذي هو مؤمن بتجويع الشعب كإحدى أفضل الوسائل للبقاء في الحكم، والأكثر من هذا فإن بعض المساعدات الغذائية والدوائية التي كانت تقدمها بعض الدول وبعض المنظمات الخيرية أحياناً لا تجد طريقها دائماً إلى المواطنين أو المواطنين العاديين وكثيراً ما كانت تباع في الأسواق وبأسعار تجارية لا يقدر عليها المواطن العادي من قبل بعض الجهات الرسمية أو بعض كبار أفراد السلطة بعد أن كانت هذه المواد تؤول إليهم بطرق خاصة

بهم في وقت بقيت الرواتب والأجور في حدودها الدنيا مع بعض الإضافات. ورغم صدور عدة قرارات عقابية صارمة ووجود عدة جهات لملاحقة تجار وأصحاب محلات المواد الغذائية والذين كان ينسب إليهم زوراً تسببهم في ارتفاع أسعار المواد الغذائية أو شحتها أو إخفاءها إلا ان كل ذلك لم ينفع المواطنين بشيء، فالمشكلة كانت تتجاوز هذه الحدود بكثير والأسباب متعددة والنيات غير صادقة. وفي كل الأحوال فإن الرواتب الاعتيادية لعموم الموظفين العاديين لا تسد مصاريف أسبوع واحد بدلاً من الشهر رغم توزيع النزر اليسير من بعض الحاجات الغذائية الضرورية القليلة من قبل السلطة، كما وإن الكثير من الأدوية كانت تباع في السوق السوداء ولا توفر للمستشفيات والمستوصفات، أو لا تزود بها الصيدليات الأهلية، أو تزود بها وأصحابها يلجئون إلى خزنها وبيعها في السوق السوداء لعملاء معينين وبأسعار تعادل عشرات المرات أضعاف سعرها الرسمي المقرر وذلك لسد نفقاتهم اليومية ويوفر شيئاً من الربح أيضاً، إذ أن البيع بالسعر الرسمي المقرر لا يوفر لهم إلا جزءاً ضئيلاً جداً من نفقات المعيشة اليومية. فارتفع عدد الوفيات بشكل رهيب وخاصة الأطفال منهم. وكان طبيعياً والحالة هذه أن يلجأ الكثيرون اضطراراً وكل من موقعه وحسب عمله وإمكاناته لتدبير أموره الحياتية بطريقته الخاصة سواء أكانت مشروعة أو غير مشروعة، أو الهرب من هذا الجحيم والتضحية بالعديد مما كان يعتبرها من المقدسات.

أما تغيير المجتمع وذوبان الطبقة المتوسطة التي كانت كما هي العادة تمثل الشريحة أو الطبقة الأكبر في المجتمع فقد بات واضحاً وجلياً، إذ أن قلة منهم تحولوا إلى طبقة الأغنياء والأثرياء وهم كبار المسئولين الحزبيين والرسميين والعسكريين ومن حولهم وكذلك السائرين في فلك النظام وبعض الأثرياء السابقين وآخرون من تجار الحروب وأثرياء ما بعد غزو الكويت وآخرون على شاكلتهم. فبالنسبة لهؤلاء تنعدم المشاكل والأزمات، وتتوفر الأغذية والأدوية والحياة الصاخبة والأيام الحلوة الهنيئة

والليالي الملاح والملاهي والديسكوات العامة والخاصة والمطاعم الفاخرة والمشروبات الكحولية والاناقة والسهرات وكل ما لذ وطاب، سواء أكان حلالاً أم حراماً ، مشروعاً أم غير مشروع، وربما أكثر من السابق بكثير قائماً على مأساة الأغلبية الساحقة من أفراد الشعب المغلوب على أمره. أما الغالبية فتحولوا إلى فقراء والفقراء إلى معدمين حقيقة. وربما كان هذا ما يبغيه رأس النظام الذي يتصور إنه كان وراء تحسين شيء من الحالة الاقتصادية البسيطة في البلاد والمواطنين، وعلى الجميع أن يدفعوا ثمن ذلك له بدمائهم وأموالهم، إذ أن حالته ووضعه ولعائلته أيام طفولته وصباه مؤثرة فيه لدرجة جعلت منه أن يتصور الجميع كانوا مثله لا يرتدون الأحذية والملابس، وقد أعرب عن هذا الشعور بشكل علني مرات عديدة دون أي اعتبار لما يترتب على مثل هذا التجني على الحقائق. أما تغيير الإنسان والأخلاقيات العامة والخاصة والجرائم والسرقات وانتشار الأمراض وكذلك الهروب من الجحيم في محاولة الوصول إلى مكان آمن أو دولة آمنة تحميهم وتوفر لهم الأمن والحياة ففيها قصص العجائب والغرائب.

لسنوات طوال ماطل صدام ولم يوافق على قبول قرار الأمم المتحدة لبيع النفط وتوفير الغذاء للعراقيين بثمنها وأدى ذلك إلى هلاك الكثيرين جوعاً أو بسبب نقص الدواء، على إنه كان يرفض في بعض الأحيان استلام المساعدات من بعض الدول ليس لسبب إلا لأنه لا يريد العافية للشعب كلما أمكن.

في النصف الثاني من عام ١٩٩٥ هرب حسين كامل وأخوه صدام كامل مع زوجتيهما بنتا صدام مع أطفالهم إلى الأردن، وكشفا أغلب أوراق صدام خصوصاً في مجال التسليح، بعد أن هربا الملايين من الدولارات، وهما من أقرب المقربين لصدام منذ سنوات عدة ومن نفس العائلة، ورغم اعتبارهما في ضيافة ملك الأردن إلا إنهما وثقا بوعود الغدر وعادا إلى العراق بعد أشهر عديدة ليفرقا من زوجتيهما ويقتلا في عملية شجار مدبر بينهما وبعض أفراد آخرين من نفس العائلة داخل الدار ولتصبح ابنتا الرئيس

السعيد الذي استمر على نفس منواله السابق بل وأكثر من الأول في مظاهر البذخ والاحتفال بأعياد ميلاده، أرامل بعد فقدهما لزوجيهما وأولادهما.

في ٣١ آب ١٩٩٦ ونتيجة خلافات حادة والعديد من المعارك والقتال بين القوتين الرئيسيتين المسيطرتين على المناطق التي انسحب منها صدام في كوردستان وهما قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني وقوات الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني والتي ذهب ضحيتها الآلاف من الشباب الكوردي وغيرهم من المدنيين الأبرياء ولسيطرة القوتين المذكورتين تقريباً على عصب الحياة في المنطقة وخلافاتهما المستمرة، بالرغم من إجراء انتخابات جيدة إلى حد كبير عام ١٩٩٢ وتشكيل برلمان وحكومة للإقليم (رغم بعض تحفظاتي عليهما) إلا أن هذه الحكومة سرعان ما أصبحت فيما بعد وما تزال حكومتان، لكل واحد منهما حكومته. وكمحاولة لتصفية الأمور والحسابات بينهما، ولأهمية مدينة أربيل من نواح عدة وباعتبارها عاصمة الإقليم والتي كانت خاضعة لقوات الاتحاد، وبغية استيلاء قوات البارزاني عليها، فقد شاركت قوات صدام إلى جانب قوات البارزاني في الهجوم على تلك المدينة. وبعد قتال بين القوات المشتركة لصدام والبارزاني ضد قوات الطالباني وبمشاركة الدبابات والدروع فقد دخلت قوات صدام إلى مدينة أربيل لأول مرة منذ أن غادرتها في أواخر عام ١٩٩١ كما واتجهت صوب مدينة كويسنجق، واتجهت قوات أخرى صوب مدينة السليمانية، حيث تركت قوات الطالباني تلك المدينة قبل وصول تلك القوات إليها لتجنيب المدينة شر المعارك والحرب، والتجأت إلى الحدود مع إيران أو ربما دخلت تماماً في الأراضي الإيرانية، وحاولت إعادة تنظيمها من جديد ربما لاختيار حرب الأنصار ضد قوات البارزاني، إلا إن جملة من العوامل قد أثرت في الموقف وعادوا إلى الداخل واستعادوا مدينة السليمانية وبعض المناطق الأخرى، وفي فترة لاحقة لم يمانعوا دخول بعض القوات الإيرانية لضرب المعارضة الكوردية الإيرانية. إلا إن القوات العراقية خرجت من هذه

المناطق بعد التأكد من سيطرة قوات البارزاني عليها بشكل جيد بعد مدة. علماً بأن الطالباني قد اتصل لمرات عدة وبمختلف الطرق والوسائل بقوات التحالف والأمريكان وغيرهم، وأخبرهم بنيات قوات صدام وتهيئتها لدخول المنطقة والهجوم عليها، وإن هؤلاء وبالذات أمريكا كانت تتجاهل المسألة أو تطمئنه على إنهم لا يسمحون بذلك وإنهم سيتدخلون في الوقت المناسب، أو إنهم سيلقنون صدام درساً آخر وما شابه ذلك من كلام، إلا إنهم لم يفعلوا شيئاً حتى مجرد التحذير رغم الوجود المستمر لطائراتهم في أجواء المنطقة ومشاهداتهم التحشدات العسكرية العراقية والاستعدادات التي كانت تجري للبدء بالهجوم، ويؤكد الكثيرون بأن الإدارة الأمريكية وفي مجال تصفية الحسابات الداخلية بين بعض أجهزتها المختلفة تعمدت عدم التدخل، بل وربما بعض الجهات منها كانت قد رسمت الخطة رداً على بعض التعرضات التي قامت بها بعض قوات الاتحاد وبعض القوات الخاضعة للمؤتمر الوطني العراقي الذي كان الدكتور أحمد الجلبي من أبرز قادته من العرب، مع بعض القوى المعارضة المشتركة الأخرى لبعض الأحزاب والجماعات الكوردية والعربية قبل ذلك بمدة ضد قوات النظام على جبهة كركوك دون استشارة تلك الجهات أو ربما بالضد من رغبتها، وأعلنت الإدارة الأمريكية استيائها من تلك التعرضات، وألا فإنه كان بإمكان أمريكا أن تمنع حدوث ذلك، وإن تحذيراً جدياً أو تحركاً بسيطاً ربما كان كافياً لمنع ذلك، علماً بأنه كان لأمريكا بالذات العديد من المكاتب والكثير من العناصر العاملة في هذه المكاتب بضمنهم ما ذكروا بأنهم من عناصر المخابرات المركزية سواء من الأمريكان أو من جنسيات أخرى مختلفة ومن أبناء المنطقة ومن العرب كانوا قد غادروا المدينة والمنطقة على وجه السرعة كي لا يقعوا في أيدي القوات العراقية وتم نقلهم فوراً إلى تركيا، وخلال فترة قصيرة أرسلوا إلى إحدى الجزر التابعة لأمريكا ومنها لأمريكا، على إن الكثيرين من العناصر التابعة للمؤتمر الوطني العراقي وبعض الفصائل المعارضة الأخرى خصوصاً من العرب

والإسلاميين قد وقعوا في أيدي تلك القوات العراقية ونقلوهم وسلموهم إلى الأجهزة القمعية وكثيرون آخرون لقوا حتفهم في القتال وكذلك من مقاتلي الاتحاد وبعض الجهات الأخرى وبعض المدنيين، كما واستولت القوات الحكومية على الكثير من الوثائق والمراسلات وبعض الأجهزة التابعة للاتحاد وغيره. كما وتم غض الطرف مرات عديدة لدخول القوات التركية وبأعداد هائلة جداً لملاحقة ومقاتلة أنصار حزب العمال الكردستاني التابع لعبدالله اوجلان. فأصبحت المنطقة كملعب كرة فيها العديد من الفرق يلعبون ويتنافسون ويتاجرون على حساب الشعب الكوردي المضطهد في كل الأحوال. وقد تدخلت جهات عدة وبالذات أمريكا وبريطانيا والعديد من الأحزاب والمنظمات والشخصيات بين القيادتين المذكورتين المتمثلتين بالبارزاني والطالباني لحل الخلافات بالطرق السلمية.

في أواخر عام ١٩٩٦ أصيب عدي ابن صدام بعدة طلقات نارية في منطقة المنصور ببغداد، حيث كان كعادته منذ أيام مراهقته وشبابه يقوم بأعمال وتصرفات واعتداءات مرفوضة وصيد البنات، وأصيب بالشلل منعه من الحركة لمدة طويلة، ورفضت عدة دول قبول معالجته إلى أن توجه فريق من الأطباء بعد مدة إلى بغداد وأجروا له عدة عمليات جراحية وتحسنت حالته لكنه لم يعد كما كان. ولم يعرف بالضبط القائمون بهذا العمل، إذ أن العديد من فصائل المعارضة العراقية أعلنت عن تبنيها للعملية، إلا إنني شخصياً أرجح أن يكون الأمر ضمن العائلة الحاكمة نفسها للتخلص من خطره على والده بالدرجة الأساس، ولإيجاد التبرير لمنع تداول السلطة إليه بعد والده، وليخلي السبيل لأخيه قصي المؤهل أكثر منه لموقع المسئولية ولمستقبل العائلة ونظام الحكم. إذ إنه كان دوماً مصدر مشاكل كثيرة للبلاد والعائلة والأقارب وللغير أيضاً.

في العراق العديد من الأجهزة القمعية كالأمن والأمن الخاص والحرس الخاص والأمن العسكري والاستخبارات العسكرية وأمن عام ومخابرات

وأمن حزبي وأمن الدوائر والله أعلم بالمزيد وللمرء أن يتصور حالة الرعب المسيطر على النظام وعلى الشعب فيْ نفس الوقت. أما فدائيو صدام فهم ميليشيات مسلحة مدربة بتدريبات القوات الخاصة أو ربما أشد منها وهم من الشباب الذين دفعتهم الظروف الاقتصادية السيئة إليها إضافة إلى المغريات الكبيرة كالرواتب العالية جداً وقطع الأراضي وغيرها، يتم عملية غسل الدماغ لهم ويهيئون للقيام بواجبات السيطرة على النقاط الرئيسية في داخل بغداد ولقتال الشوارع وتفريق المتظاهرين أو بالأحرى القضاء على المتظاهرين وتوفير الحماية اللازمة لعدي وقصوره ومتنزهاته وبساتينه ومخازنه والأماكن الخاصة به وأية واجبات تناط بهم وهم مسئولون أمام عدي فقط ولا يحق لأي طرف آخر التدخل في شئونهم وعددهم كبير جداً.

منذ شهر آب ١٩٩٨ أوقف العراق كافة أعمال المفتشين الدوليين كما وأنهى عمل المراقبة الدولية وطرد المفتشين المرابطين في العراق، وتعرض العراق خلال السنوات السابقة للقصف المحدود، ويطالب باستمرار برفع الحصار وإلغاء العقوبات ويحتج على طيران طائرات قوات التحالف في الأجواء العراقية وفي الفترات الأخيرة تتعرض بعض نقاطه العسكرية كالرادارات لقصف تلك الطائرات بسبب قيام تلك الرادارات برصد ومتابعة حركة تلك الطائرات. بينما تدعي أمريكا بأن النظام العراقي لم ينفذ إلتزاماته الدولية التي تعهد بها بموجب قبوله شروط وقف إطلاق النار وتعهده الالتزام بشروط الأمم المتحدة ومنها موضوع الأسلحة والتعويضات والأسرى الكويتيين وحقوق الإنسان وغير ذلك. إلا ان اهتمام الإدارة الأمريكية اقتصر بشكل أساسي بموضوع الأسلحة والإبقاء على المراقبة والتفتيش والحصار على الرغم من أن القرارات الصادرة من الأمم المتحدة تتضمن العديد من الجوانب الأخرى وخاصة ما يتعلق بحقوق الإنسان التي يصر النظام العراقي على خرقها باستمرار وبشكل صارخ.

ومما يذكر فإنه جرت عدة محاولات لتغيير النظام في الداخل بالقوة خلال عقد التسعين إلا ان جميعها باءت بالفشل لأسباب مختلفة يعزى

قسم منها أحياناً إلى كشفها للنظام من قبل دوائر مخابراتية أجنبية مطلعة. كما ووقعت بعض الأحداث في بعض المناطق في أوقات مختلفة لدوافع الانتقام والثأر من النظام سواء في الأنبار أو الموصل أو أطرافه كالشرقاط وبيجي والعلم، وكذلك مناطق الأهوار والنجف وكربلاء وبعقوبة وتكريت نفسها ومن بينها المحاولة الانقلابية التي راح ضحيتها بعض كبار العسكريين والأطباء أمثال راجي التكريتي عام ١٩٩٤، وكذلك محاولات الدليم في الأنبار وتظاهراتهم بعد فشل محاولة العميد الركن الطيار محمد مظلوم ومن بعد إعدامه أيضاً وكذلك عشيرة الجبور قبل ذلك وغيرها من المحاولات والعمليات ما عدا ما كانت تجري في كوردستان بوجود أغلبية فصائل المعارضة العراقية على أراضيها المحررة ونشاطات هذه الفصائل بالتعاون والتنسيق مع الأطراف الكوردية المختلفة.

المعارضة العراقية

أما موضوع المعارضة العراقية فهو شائك وطويل، وسنحاول أن نمر عليه بشكل سريع وموجز قدر تعلق الأمر بهذا البحث، إذ أنه متعدد الجوانب والأطراف، وكل طرف أو جانب بحاجة لدراسة مستقلة ومطولة. فأغلبية أطراف المعارضة العراقية ـ باستثناء الكوردية ـ التي كانت تعارض من خلال بعض التنظيمات السياسية العربية العراقية المعارضة القائمة أو الناشئة التي ظهرت وغيرها كالآشوريين والتركمان وغيرهم، وبالتوجهات المختلفة المتواجدة في الخارج، وكذلك بعض العناصر والشخصيات العراقية القاطنة في الخارج منذ حقب زمنية مختلفة طويلة أو قصيرة، وبالتنسيق مع بعض قوى المعارضة الكوردية، فقد كانت قد تأخرت عن الانتفاضة واللحاق بالجماهير المنتفضة في الداخل. فالجماهير هي التي تحركت وحركت القيادات أو من ادعوا القيادة في الخارج فيما بعد دون أن يكون لهم دور يذكر في الانتفاضة. ويمكن تلمس هذا التأخير والدور

الضعيف لتلك القيادات من خلال البيان الذي صدر عقب اجتماعهم في بيروت في ٢٧ كانون الأول ١٩٩٠ الذي يتطرق إلى الكثير من الجوانب السياسية والعسكرية والتنظيمية وعن الرؤية لحاضر ومستقبل العراق والعلاقات الداخلية والخارجية والقضية الفلسطينية ومشاكل أخرى إقليمية ودولية وغيرها لدرجة يوحي بأنه بيان خطابي استعراضي أعد لوقت السلم، لا لمثل هذا الوضع المتفجر والحالة الطارئة والحساسة جداً في العراق، ومن هناك يطالب البيان المذكور الشعب والجيش في الداخل للقيام بإسقاط النظام دون تحديد أي دور للمشاركين في إصدار البيان، مع العلم فإن العديد منهم كانوا غير معروفين على المستوى الشخصي أو السياسي لدى الأجيال الجديدة وحتى القديمة في الداخل، كما وإن فعالية ونشاط التنظيمات السياسية المعارضة في الداخل آنئذ كانت ضعيفة لدرجة العدم تقريباً. لذا فلم يكن للبيان المذكور صدى أو تفاعل جماهيري في الداخل إلا لدى البعض الذين كانوا قد استمعوا إلى بعض المقتطفات من خلال نشرات الأخبار في بعض الإذاعات الأجنبية. ورغم ذلك فإن هؤلاء تمنوا بتطور الحالة وتكوين قيادة قادرة على استيعاب الوضع من كل جوانبه والتوصل فيما بينهم وبالتنسيق مع القوى الخيرة ومع بعض الدول العظمى لإنقاذهم، إذ ان الداخل بسبب ظروفه كان يبني الكثير من الآمال على العراقيين خارج الوطن بحكم إدراكهم بتأثير الخارج على عموم قضايا الداخل بغياب دور القوات المسلحة العراقية طيلة عقود من السنين. إلا ان ضعف العلاقات والاتصالات بالدرجة الأساس وسيطرة النظام على الحدود وجميع التحركات والاتصالات، وقلة وضعف التنظيمات السياسية المعارضة في الداخل (على الرغم من الرفض الواسع النطاق للنظام من قبل المواطنين) وغيرها من الأسباب المتعلقة بالخارج أيضاً جعلت مسألة الاتصال والتنسيق والتعاون معدومة تقريباً بين الداخل والخارج.

لقد تم عقد عدة لقاءات طارئة بين هؤلاء الذين في الخارج باسم قادة المعارضة العراقية، ومنها لقاءات موسعة في كل من بيروت وفينا ومن ثم

في شقلاوه ومصيف صلاح الدين في كوردستان العراق خلال الأعوام من ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢ للتوصل إلى صيغة مقبولة أو اتفاق لعمل معارضي مشترك في محاولة لتقديم أنفسهم كبديل حقيقي ومشروع عن نظام بغداد ومحاولة تغيير النظام. ولما كانت هذه الجهات وبحكم تركيبة المجتمع العراقي وواقعه السياسي وتجاربه الماضية ووجود العديد من الساسة القدماء أو أبنائهم وبنفس النهج السياسي والفكري السلبي السابق تجاه بعضهم البعض والفرقة الدائمة (بعيداً عن الطعن بمصداقية أو وطنية أي واحد منهم) وكذلك بوجود التأثيرات المختلفة والمتناقضة لحكومات الإقليم، إضافة للعبة الحكومات العظمى في ميدان المنافسات الشديدة بينها على المصالح في المنطقة، ولما كانت قوى المعارضة العراقية هذه تحوي اتجاهات سياسية متباينة وأيديولوجيات مختلفة وتيارات فكرية متعددة ومتناقضة كانت الأهداف بينها تختلف أيضاً تبعاً لذلك على الرغم من الإجماع على العمل من أجل تغيير النظام وشبه الإجماع على إحلال الديمقراطية السياسية والتعددية الحزبية واحترام رأي الشعب والمساواة والعدالة والحرية وما إلى ذلك، إلا إنهم كانوا يختلفون في الوسائل والآليات وأسلوب العمل والخطاب السياسي ونمط النظام السياسي لعراق ما بعد التغيير لو تم ذلك. فكانت المعوقات كبيرة وعديدة في طريق التوصل إلى إنشاء كيان قوي متماسك منظم قادر على التغلب على الخلافات الكبيرة التي بين الفصائل والشخصيات والتوجهات المختلفة.

كان من بين نقاط الخلاف الجوهرية مدى التعاون مع الغرب وبالذات أمريكا ونوعية المساعدات والتعاون ثم الآليات والبرامج السياسية في العمل والوسائل والأساليب التي ينبغي إتباعها في العمل السياسي والعسكري، والتغيير المطلوب فكان (ولا يزال) هناك من يطالب بتغيير رأس النظام وأفراد عائلته فقط وعدد من الأنفار من المسئولين وبالاعتماد على نفس رجالات النظام وحزبه، بينما كان هناك من ينادي بالتغيير الشامل في النظام السياسي ومحاسبة جميع المشاركين في التسبب بهذا

الوضع للبلاد والمواطنين بشكل عام، وهناك من ينادي بالعلمانية والديمقراطية والتعددية وما إلى ذلك، وآخرون يطالبون بدور أكبر للدين، بينما أطراف أخرى كانت تطالب بنوع من الاشتراكية وغير ذلك من الأشكال. ثم كانت الخلافات على النسب والحصص في اللجان والهيئات، ثم الخلاف على معالجة بعض الأمور الجوهرية أو ترك أمر بحثها أو معالجتها لما بعد إسقاط النظام. وكان من بين نقاط الخلاف الرئيسية اختلاف وجهات النظر حيال المسألة الكوردية وحقوق الشعب الكوردي، والديمقراطية وبعض الحقوق السياسية والأفكار الأيديولوجية. فمثلاً بالنسبة للمسألة الكوردية فإنه وعلى الرغم من أن العمل المعارضي كان يتم من خلال بعض أراضي ومناطق كوردستان الغير خاضعة لسلطة بغداد، وكون المعارضة الكوردية ولا تزال تشكل العنصر الأهم تقريباً في العمل المعارضي، وكون الساحة الكوردستانية هي الساحة الوحيدة المتاحة للعمل في الداخل على الأقل في ذلك الوقت ولحد الآن (باستثناء بعض التحركات البسيطة الأخرى في بعض مناطق الجنوب والأهوار ـ وهي ضعيفة وليست مؤثرة كثيراً لحد الآن بالمقارنة بقوة نظام بغداد ـ) واحتمال تعرضها وشعبها إلى أبشع الكوارث أمام الأسلحة العراقية الفتاكة، وفي الوقت الذي كان هناك بعض التيارات السياسية وبعض الشخصيات الوطنية تقدر الأوضاع السياسية والعسكرية والتاريخية والمبدئية حق قدرها وفق زمانها ومكانها، كان هناك البعض الآخر من التيارات المختلفة الأخرى ومعهم بعض الشخصيات الذين لا يمثل البعض منهم غير أنفسهم وهم مجردون من أي رصيد سياسي أو قوة على ارض الواقع وفي الغالب فإنهم غير معروفين بالبات لدى العراقيين في الداخل والخارج، وإنهم ظهروا إلى السطح السياسي بحكم الوضع الاستثنائي والحالة الطارئة ويدركون إنهم لن يخسروا شيئاً لو طال أمد النظام أو حتى الفشل في العمل المعارضي، وبتأثير وحي أفكارهم ومبادئهم الأيديولوجية، أو لمصالحهم الذاتية البحتة، أو لمراعاة بعض الظروف والأسباب التي ربما تتعلق بتوجهات أو

بمصالح بعض حكومات الإقليم أو بغيرها، أو بسبب ضيق الأفق السياسي وقلة الخبرة وجهل التاريخ أو التعمد في تجاهله، أو بسبب التعصب الأعمى والغرور الفارغ دون الإدراك أو عدم المبالاة بخطورة الظرف ومستقبل الجميع والأجيال اللاحقة أيضاً، فكان البعض من هؤلاء مثلاً يرفضون الاعتراف بأي شيء من حقوق الشعب الكوردي مثلاً والذي سبق لنظام بغداد الاعتراف بها (رغم ملاحظاتنا عليها)، في وقت يتواجد هؤلاء على ارض كوردستان وبحماية الكورد وفي هذا الظرف!! إذ بدون تعاون الكورد معهم ربما لا يتمكنون من فعل حتى أقل القليل ضد النظام في الداخل. وللكورد عشرات الأمثلة والتجارب السابقة مع مختلف الفصائل والأنظمة والحكومات في الإقليم. إذ تعرضوا مراراً لنكث العهود والوعود والاتفاقات المبرمة لحماية أبسط الحقوق القومية المشروعة حينما وقف الآخرون على أرجلهم، ويستغنوا عن دعم ومساندة الكورد لهم خصوصاً بانعدام أية ضمانات لحقوقهم القومية المشروعة. وإنها مسألة تستحق التوقف قليلاً عندها، إذ لو بحثنا الحق المجرد فنعلم أن العرب جميعهم وبمساعدة الآخرين لهم أيضاً يحاربون منذ ما يقرب قرن من الزمان ضد الإسرائيليين الذين استولوا على بعض أراضيهم في فلسطين وأطرافها، وقدموا ما لا تعد ولا تحصى من تضحيات جسام في الأرواح والأموال في سبيل استعادتها، ويحاربون بل ويقضون على كل من يخالف هذا التوجه منهم بدعوى الخيانة العظمى، ويتهمون الدول العظمى بالكيل بمكيالين وعدم العدل بخصوص هذه القضية، ويطالبونهم بمساندة حقهم (وهم على حق) دون أن يراجعوا أنفسهم ليروا إنه يطبق عليهم نفس المعايير تجاه حق الشعب الكوردي سواء في العراق أو في الأجزاء الأخرى، كما وإن معظم أراضي الدول العربية الحالية كانت خاضعة ـ كما كانت نصف كوردستان (عدا شرقها كانت تحت سيطرة بلاد فارس) ـ للدولة العثمانية وناضل أبناؤها وتحرروا وأقاموا هذه الدول التي لا ترغب في التوحد، بل تغالي في معاداة بعضها البعض في أحيان كثيرة، خصوصاً حكامها. أضف

على ذلك فإن بعض المناطق كالكويت والاحساء وغيرها كانت في بعض الأوقات في ذلك الزمن تابعة إدارياً لولاية البصرة مثلاً. أما إذا كان الادعاء بالعودة إلى بعض فترات العباسيين، فهذا أيضاً له مبحث آخر طويل لا يعطي أي مبرر أو حجة بحق المدعي به، وإذا كانت الحجة هي الانتماء الإسلامي فهذه بدورها تفندها العديد من الحقائق والوقائع، ومن بينها على الأقل غياب الدولة الإسلامية الواحدة على فرض اعتبار أغلب الحكام مؤمنين حقاً لا مسلمين فقط بالهوية. فإذن أين هم من هذه التناقضات الذاتية؟ وما هو دورهم في مساندة الحق المجرد وحقوق الكورد في العراق أو في غيرها؟ ولماذا يرفضون الوحدة أو الاتحاد وبأية طريقة أو أي نوع وأية درجة بين أنفسهم بما أوتوا من قوة وهم جميعاً قوم واحد وعنصر بشري واحد؟ والأكثر من هذا وجود العديد من المشاكل بين أطراف عدة منهم على بعض الأراضي الحدودية مثلاً، هذا عدا العديد من المشاكل الأخرى بين بعضهم البعض. ثم لماذا كل هذا الخوف من منح الكورد حقهم حتى في تشكيل دولتهم المستقلة مثلاً؟ وما المشكلة من وجود كل هذه الدول الخليجية الصغيرة؟ ومن يقول بأن وضعهم كان يمكن أن يكون بأفضل من الآن لو كانوا دولة واحدة رغم إن جميعهم عرب والأرض أرضهم جميعاً، ولم يغتصبوا حق غيرهم؟ كما وإن بعض تجارب نوع من الوحدة البسيطة بين بعضهم معروفة للجميع. وإنهم يؤيدون حقوق الشعوب الأخرى التي لا رابطة لهم ببعض منهم لا من قريب ولا من بعيد ولكنهم في نفس الوقت يعارضون أي حق قومي ولو بأدنى مستوياته للكورد الذين يعيشون على أرضهم وأرض آبائهم وأجدادهم منذ آلاف السنين وقبل أن يتواجد الآخرون بجوارهم، ولا يقدم أغلب العرب والمسلمين شعوباً وحكاماً عموماً لهم أي دعم، وأما الآخرون من العرب فدعمهم أيضاً لا يصل فعلياً إلى المستوى المطلوب، بينما البعض الآخر منهم وهم قلة قليلة جداً فإنهم يعترفون بحقوقهم الإنسانية والقومية. والمسألة لا تخص حدود العرب والكورد فحسب، بل جميع أجزاء كوردستان الممزقة، أي حتى في

الأجزاء الأخرى الغير خاضعة لسلطة العرب؟!

إلى جانب ذلك كانت هناك خلافات أخرى لأسباب غيرها تتعلق بتناقضات أخرى مختلفة كمسألة السنة والشيعة وكون الغالبية العراقية من الشيعة ورغم ذلك لا يسمح لهم بأن يكون الشخص الأول في الحكم منهم أو من الكورد مثلاً، أو قلة وضعف دور السنة العربية في المعارضة ومع ذلك فغالبية دول الإقليم والدول الكبرى وأمريكا بالذات يصرون على أن يكون الشخص الأول منهم وإعطائهم الأهمية الأكثر. كما وكانت هناك الاختلافات الأيديولوجية بين التيارات الدينية واليسارية وغيرهم، وكذلك وجود بعض الخلافات حتى بين الفصائل المختلفة ضمن التيار أو التوجه الواحد، وكذلك في الحزب أو الحركة الواحدة التي تتعرض للانشقاق بين حين وآخر وهم في الخارج وليس تحت تأثير النظام العراقي، وغيرها من المشاكل التي كانت (ولا تزال) معوقات أساسية في سبيل التوصل إلى اتفاق جماعي أو حتى شبه جماعي لعمل معارضي مشترك رصين على الرغم من عقد المؤتمر العام لقوى المعارضة في بيروت بوقت متأخر في ١١ آذار ١٩٩١. وقد اتخذ هذا التجمع عدة توصيات مثل (تشكيل هيئة إنقاذ وطني، ومعالجة حالات الطوارئ التي تفرزها الانتفاضة، وبذل الجهود لتجميد عضوية الحكومة القائمة في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والجامعة العربية ومجموعة دول عدم الانحياز والمؤتمر الإسلامي، وتشكيل اللجان اللازمة للدعم الميداني للانتفاضة وتوفير المتطلبات) والعديد من التوصيات الأخرى كما أوردها العميد الركن نجيب الصالحي في كتابه الزلزال. وبدراسة الموقف والحيثيات، ومن خلال قراءة التوصيات يدرك المرء مدى صعوبة بلوغ تحقيق الهدف، وهي كلها توصيات لأناس الكثير منهم إن لم نقل أغلبهم يعيشون في الخارج منذ أزمان طويلة وكبار في السن وبعيدون عن العمل السياسي المنظم ومختلفي المذاهب والعقائد والأفكار لحد التناقض التام، وما إلى ذلك من عناصر ضعف الجماعة لا لخلل فيهم أو في نياتهم وإخلاصهم، بل لأسباب تم

التطرق إليها في السابق. وبالفعل لم يتحقق من كل هذه التوصيات شيء يستحق الذكر بشكل عام وبالقياس إلى الأماني الجسام والطموحات المشروعة الهائلة وحالة البلاد وكبر حجم المأساة والوضع الدولي آنذاك. لذلك وبعد جهد جهيد وبصعوبة بالغة تمكنت الأغلبية في مؤتمر صلاح الدين عام ١٩٩٢ من أن تتفق تحت إطار عام أضيفت لفظة (الموحد) إلى التسمية السابقة لتصبح (المؤتمر الوطني العراقي الموحد) بهيئة رئاسية مشتركة من ثلاثة أشخاص ومجلس تنفيذي، متبنين خطأً سياسياً كان يعتبر الحد الأدنى للحالة التوافقية بين تلك الأطراف. وبدأت الفصائل والتجمعات المنضوية تحت إطار المؤتمر والآخرون من خارج هذا الإطار بالعمل من خلال الساحة الكوردستانية، وتلقوا جميعاً الدعم والمساندة والتأييد من المجتمع الدولي والحكومات المختلفة في الإقليم أو خارجه بدرجات متباينة كل حسب أيديولوجيته وتوجهاته وأصدقائه. وبدأت هذه المجموعات بالعديد من النشاطات في الداخل والخارج في الميادين السياسية والأمنية والعسكرية والإعلامية وغيرها، إلا أن هذه النشاطات سرعان ما اصطدمت بالكثير من المعوقات والعراقيل وتعرضت للكثير من المشاكل والإخفاقات لأسباب ذاتية متعلقة بالقيادات والأفراد وأخرى موضوعية تتعلق بالكيانات والفصائل المختلفة ومنظماتها أو بمختلف الظروف المحلية والإقليمية أو الدولية وبالذات المواقف الأمريكية المتناقضة وفي مثل هذه الظروف والأجواء، وفي وقت كانت الآمال العريضة لدى عموم المواطنين العراقيين قد انتعشت بهذه التحركات والنشاطات لوضع نهاية سريعة لمتاعبهم التي دامت عقوداً من السنين. إلا إنه وللأسف فإن هذه الآمال ـ وكما كنت قد تنبأت بها منذ أواخر التسعين ـ قد بدأت بالذبول شيئاً فشيئاً إلى أن تلاشت خلال فترة قصيرة، إذ أثبتت تلك التجمعات عدم قدرتها على خلق ذلك الكيان القادر على النهوض بهذه المسئولية التاريخية الكبيرة في مثل هذه الظروف الحرجة، وهي بالتأكيد ليست سهلة بل شاقة وعويصة لأبعد الحدود على الرغم من أن

الأرضية العامة الداخلية والخارجية كانت في افضل درجات قوتها وملاءمتها للعمل والنشاط المعارضي لو كانت بعض الخصوصيات الذاتية المتعلقة ببعض قيادات وفصائل المعارضة قبل كل شيء على غير ذلك. كانت ولا تزال الفرقة والخلافات بين هذه المجموعات والأشخاص تطغى على غيرها، ومما زاد الطين بلة ظهور خلافات كوردية ـ كوردية بين أهم فصيلين ليست على ساحة المعارضة الكوردية فحسب، بل وأهم عنصرين في المعارضة العراقية عموماً والتي قضت على ما بقيت من آمال لدى المواطنين في الداخل والخارج كذلك لدى أصدقائهم ومساندي قضيتهم على المستوى الرسمي والشعبي في أرجاء مختلفة من العالم. وساهمت ظروف وأسباب أخرى إقليمية ودولية في تغيير التوجهات الداخلية والخارجية حول المسألة العراقية بشكل عام وعمل المعارضة وفصائلها المختلفة وقياداتها وأشخاصها الذين أضاعوا الثقة بهم، إذ بدأ ينظر إليهم وبشكل عشوائي كمن يعملون للمتاجرة بالقضية، أو لتحقيق منافع شخصية ومصالح ذاتية أو طائفية ومذهبية أو حزبية، أو كعملاء لخدمة مصالح الأجانب وغيرها من وجهات النظر، كما وأشيعت مخاوف واهية من خشية وقوع حروب أهلية داخلية في البلاد على نمط ما حدث في لبنان أو أفغانستان أو الصومال أو يوغسلافيا السابقة، أو ما يؤدي إلى تقسيم وتفتيت البلاد إلى عدة أقسام. كان هذا مما حمل البعض من أبناء الوسط من العرب السنة أن لا ينظروا بعين الارتياح إلى أي نشاط سياسي شيعي على الأقل ربما من الخوف المزروع في قلوبهم من الانتقام. كما وإن بعض دول الجوار والدول الأخرى لا يرتاحون إلى مثل هذه التحركات والنشاطات الشيعية خصوصاً بوجود الجمهورية الإيرانية الشيعية، وما حصل في الانتفاضة خير دليل على ذلك سواء على مستوى الداخل أو الخارج. لقد حاول النظام فعلاً الاستفادة من هذه النقطة الحساسة كما سبق وأن بينا بعض الجوانب، إضافة لذلك فإن النظام كان يبث الإشاعات بأن المنتفضين يحققون أهدافاً ضد السنة وينوون الانتقام منهم، وكان ينسب إليهم زوراً

قتل بعض العسكريين الذين سبق وأن قتلوا في الكويت، في حين وقع رئيس أركان الجيش نزار الخزرجي وهو من السنة وآخرون بيد المنتفضين في الجنوب وهم مصابون أثناء الانتفاضة فأرسلوا للمستشفى والعلاج. كما وكان ينسب إلى المنتفضين في الجنوب بعض الشعارات والهتافات التي تغيض السنة، ويمكن أن يقال بعض من ذلك بخصوص الكورد أيضاً. بينما كان أفراد قوات النظام يهتفون عند قمع الانتفاضتين (لا شيعة ولا شروال بعد اليوم). ففي الوقت الذي كان يتهم الشيعة بالطائفية والمذهبية، والكورد بالانفصالية كان هو نفسه الذي مارس هذه التفرقة وغيرها على مر السنين الماضية، ويلاحظ المرء اعتماد النظام التفرقة في كل مجال ومنذ البداية لدرجة ان التمييز بين صوبي الكرخ والرصافة كان ولا يزال واضحاً جداً من خلال الاهتمام الكثير بجانب الكرخ من مدينة بغداد بسبب وجود مقرات دوائرهم وسكناهم وما إلى ذلك في ذلك الجانب إضافة لكونه كان يقيم منذ البداية في ذلك الصوب، أو كاهتمامه الكبير بمدينته تكريت والقرى التابعة لها، وهذه من الأمثلة البسيطة جداً في هذا التمييز. على الرغم من أن جميع قوى المعارضة العراقية والأحزاب الكوردية تفند هذه المزاعم والأباطيل وتكذبها، ويدركون ما كانت ولا تزال تعلنه القوى الدولية وبالذات أمريكا بشكل لا لبس فيه من أنها تعارض أي مساس بوحدة الأرض والشعب في العراق على الأقل لضمان مصالحها في العراق والمنطقة. وفي هذا نشير إلى قول مساعد الرئيس الأمريكي الوارد في جريدة العرب المشار إليه سابقاً حينما قال: ".إن الولايات المتحدة تعارض أي محاولة لنسف سلامة العراق الإقليمية ووحدته . إن الاحتياطات النفطية العراقية الضخمة هي السبب الآخر لوجودنا هنا اليوم. فالعراق يمتلك ثاني أضخم احتياطي النفط في العالم. والكثير من الخبراء يعتقدون أن المزيد من الدراسات والتنقيبات ستضع العراق في المركز الأول. وان آخر برميل نفط ينتج في العالم سيأتي وبشكل يكاد يكون مؤكداً من العراق.". وتعتقد أمريكا وغيرها ان تشكيل كيان كوردي مستقل على أرض

كوردستان ـ وبالرغم من كونها حقاً طبيعياً للشعب الكوردي المظلوم ـ سيضر بمصالحهم (أمريكا) التي تفوق تلك الاعتبارات الإنسانية والحقوق، إذ ان وجود مثل هذا الكيان ستسبب (حسب تصورهم) العديد من المشاكل في المنطقة وستكون تلك المصالح في غير مأمن ولمعارضة دول الإقليم الشديدة لذلك، وليس من مصلحتهم الدخول في خلافات عدة أو حروب وقتال معهم أو ضدهم من أجل حماية المصالح، خصوصاً بوجود البدائل التي عن طريقها يضمنون مصالحهم دون إراقة أي دم منهم أو خسارة بغض النظر عما إذا كان البديل يعد عملاً لا أخلاقياً وبعيداً عما يعلنون من مبادئ إنسانية يريدونها لمواطنيهم فقط أو يتحججون بها تجاه الغير عندما تقتضي مصالحهم لا من أجل هذه المبادئ أو بدافع إنساني أو قانوني بحت.

في الجانب الآخر فإن فصائل المعارضة المختلفة خصوصاً العربية منها لم تتمكن من القضاء على خلافاتها الداخلية فيما يخص العمل المعارضي وتقديم صورة مشرقة عن نفسها ووحدة كلمتها وأهدافها الوطنية وسياستها الداخلية والخارجية وإمكاناتها الميدانية والفكرية والسياسية في الداخل وإقناع دول الجوار والكبرى بأنهم يمكن أن يكونوا البديل الحقيقي عن نظام صدام وكونهم القادرون على استلام السلطة في البلاد وإدارة سلمية ديمقراطية تؤمن الأمن والسلام والاستقرار والحرية والتعددية والمجتمع المدني في الداخل والتعايش مع المنطقة والعالم على أساسها، بل العكس فإن خلافاتهم مع بعض أنساهم خلاف الجميع مع النظام، وبذلك ساهموا في المزيد من تثبيت المخاوف من عملهم ووجودهم، أو دعمهم ومساندتهم، سواء من قبل العراقيين في الداخل والخارج، أو غير العراقيين على مستوى الحكومات أو المنظمات أو الجماهير. ففقد الكثيرون منهم وإلى درجة كبيرة ثقة الشعب والحكومات بهم خاصة بعد هذه التجارب المريرة للأعوام السابقة والمأساة العظيمة التي يمر بها الشعب العراقي، بينما لا تتمكن قادة المعارضة من التوصل إلى اتفاق الحد

الأدنى لإنقاذ البلاد والشعب، وفي نفس الوقت فإنه وبالرغم من عدم قدرة العديد من هذه الفصائل طيلة هذه الأعوام الطويلة من إيجاد عناصر وخلايا داخلية، أو تطوير الموجود ناهيك عن أي عمل ميداني أو سياسي معتبر تقريباً ضد نظام بغداد فإنهم لم يستطيعوا أن يثبتوا بما فيه الكفاية الدنيا للعراقيين وللخارج إنهم فعلاً المدافعون الحقيقيون عن العراقيين، بدليل وجود أكثر من ثلاثة ملايين عراقي في أقطار العالم المختلفة ومرور أغلبهم بالعديد من المعاناة والمشاكل في مختلف مناحي الحياة ومنها الهرب ومشاكل اللجوء والإقامات والعمل والأمراض والاستعداد للعمل المعارضي المثمر وما إلى ذلك ورغم ذلك فإن أعداداً قليلة جداً شملهم إهتمام هذه القيادات والفصائل وهي في الغالب خاضعة لمسائل العلاقات الشخصية والقرابة والصداقة بالدرجة الأساس، فلم تتمكن هذه القيادات تخفيف معاناة ومشاكل هؤلاء حتى متابعة قضاياهم ومشاكلهم أمام الجهات الرسمية في هذه الدول التي يتباهى البعض منهم بحسن العلاقات والتقدير والتنسيق معهم، كما وإنهم لم يستطيعوا تكوين لجان ومنظمات منافسة للمنظمات المهنية المختلفة للنظام مثلاً وحرمانها من الحضور لتمثيل العراقيين في المؤتمرات والاجتماعات لمثيلاتها، والكثير من العيوب والنواقص الأخرى التي أضرت بهم وبعمل المعارضة. في حين يشاع إلى أن النظام نفسه عمد إلى إرسال عناصر تابعة له للانخراط في صفوف المعارضة أو خارجها للعمل على المزيد من التباعد بينهم وخلق المزيد من المشاكل فيما بين بعضهم البعض، كما وإ،ه أصبح من المألوف تقريباً إن العديد من الذين خدموا النظام خير خدمة وصفقوا له سنوات طوال، بعد أن يزيحهم النظام أو يحيلهم على التقاعد أو يطلب عودتهم من الخارج كموظفين أو دارسين وأمثالهم يتحولون إلى معارضين للنظام لهذا السبب وبعد تعرض البلاد لهذا الوضع وليس لشيء آخر ربما. وأعتقد العديد من الحكومات وكذلك بعض الساسة والمفكرين وحتى على المستوى الشعبي وفي داخل العراق أيضاً وبعض العراقيين في الخارج كذلك باطلاً وينظرون لصدام

ونظامه وبقائهما رغم اعترافهم بمساوئهما البالغة كمصدر للقوة والنظام ومنع الاحتراب الداخلي أو تفتيت البلاد ومنع التسبب في المزيد من عدم الاستقرار في المنطقة أو خروج الأمر من تحت السيطرة والإتيان)حسب تصورهم) بعواقب وخيمة للمنطقة ومصالح دول الإقليم والدول الكبرى وبالذات في موضوع النفط والإسلام وتأثيرهما على مجمل قضايا المنطقة وبالذات المسألة الشائكة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وهنا لابد من الاعتراف بأن مواطني وسط وجنوب العراق قد مروا بأوضاع وظروف شاذة تاريخياً، فاختلافهما في المذهب رغم إسلاميتهما قد سبب العديد من المشاكل بينهما على مر التاريخ. فالأقلية العربية السنية في الوسط قد دأبت على حكم البلاد منذ الفتح الإسلامي إلا قليلاً، ومارس بعض الحكومات العراقية في العصر الحديث كما في القديم الكثير من الاضطهاد والظلم لطائفة الشيعة الأغلبية التي تشعر به. فهناك حساسية شديدة بين البعض من الطائفتين على الرغم من انتمائهما إلى العنصر العربي الواحد، في حين تتواجد نفس الطائفتين في الكورد أيضاً ولكن دون أن تتغلب هذه السمة المذهبية على الانتماء القومي، فجميعهم متفقون على انتمائهم إلى الأمة الكوردية، ولا توجد بينهم أية تفرقة في هذا المجال على الرغم من وجود بعض الخلافات السياسية أو غير ذلك أحياناً مثلاً. فهذه كلها أمور تؤخذ بنظر الاعتبار لتقييم الأوضاع بشكل عام والمعارضة وعملها وإلتفاف الناس حولها حتى في الخارج بشكل خاص. ولهذا نرى للأسف التدني الكبير والمستمر في عدد العراقيين الذين يلبون دعوة حضور اللقاءات والندوات والاجتماعات لمختلف تيارات المعارضة كأبسط حالة، كما وإن هناك الكثيرون الذين يدركون حقيقة الأمور ولا يتجرءون لأسباب عدة مختلفة من إلتزام جانب الحق والابتعاد عن النظام ومظالمه بل ويدافعون عنه وبكل قوة وإصرار رغم قناعتهم كونهم ونظامهم على غير حق، على إن هناك آخرون لا هم لهم سوى مصالحهم الشخصية وسعادتهم وعلى حساب من يكون فليكن وعددهم للأسف ليس بقليل.

ونتيجة لهذه الظروف ولغيرها فقد بقيت أعداد كبيرة من الوطنيين العراقيين المخلصين سواء في الداخل أو المنتشرون في مختلف بلدان العالم بعيدين عن ساحات الكفاح والنضال لا يجدون لهم منفذاً لخدمة شعبهم في مثل هذه الظروف التعيسة كما يرغبون ويتمنون، إذ إن مثل هذه الأوضاع تؤثر كثيراً في عزائم ومعنويات الناس. وترك الشعب البائس المظلوم أمره للمستقبل المجهول، إذ إنهم غير قادرين بوجود مثل هذا النظام الدموي وجيشه القمعي الجرار من مختلف الأجهزة على تنظيم أنفسهم في الداخل على شكل تنظيمات سرية صغيرة معارضة للنظام أو الانتماء للتيارات الموجودة في الخارج إلا في نطاق محدود جداً وبمنتهى السرية والخوف، خاصة فإنهم يرضخون تحت أعباء أسوأ حالة من الفقر والجوع والحصار والإهمال والأمراض وموت المئات يومياً خصوصاً من الأطفال والشيوخ والمرضى، وفي مثل هذه الأحوال يكون من السخف مطالبتهم بالقيام بعمل ما. ويدرك النظام ذلك جيداً ولهذا فهو لا يبالي بهم وبأوضاعهم وآلامهم إلا لاستخدامهم لشراء عطف البعض ورشوة الآخرين في سبيل تخفيف الضغط الدولي عنه دون الالتزام بتنفيذ ما سبق وأن تعهد بتنفيذه، ولهذا فإنه كلما وجد بارقة أمل من دول العالم أو من بعض الدول العربية فإنه يعمد إلى إطلاق بعض التصريحات أو التهديدات ليردهم عن تعاطفهم وموقفهم تجاه الشعب العراقي. كما وان الوطنيين المخلصين في الداخل من المدنيين والعسكريين فقدوا الثقة أيضاً بالحكومات والأنظمة المختلفة في العالم وبالذات أمريكا التي تعتبر ظاهرياً من ألد أعداء النظام، في حين تظهر في بعض الأحيان بأنها الدعامة الأساسية له خاصة بعد أن أشيع لعدة مرات بأن بعض الجهات في الغرب كانوا وراء كشف عدة محاولات انقلابية سابقة وتزويد النظام بأسماء وتفاصيل العملية المخطط لها، والتسبب في إفشال المحاولات وإعدام المخططين، ولو إنني أعتقد بأن أمريكا كانت تتصور وتتمنى أن يتمكن بعض العسكريين العراقيين أو مع بعض المدنيين وقت الحرب من القيام بانقلاب ضد النظام وإزاحته دون

اللجوء إلى ثورة أو انتفاضة لا تعرف نتائجها أو تكون خارج سيطرتها أو بالضد من مصالحها وأهدافها، ولهذا كانت نهاية الانتفاضتين كما رأيناها.

أما المجموعات المعارضة الصغيرة هنا وهناك في الداخل أو الأفراد الغير منظمين والذين يشكلون الغالبية العظمى من الشعب فإنهم ولوحدهم وبهذه الصورة وكقاعدة عامة في مثل هذه الظروف والتوجهات الدولية لا يمكن أن يشكلوا خطراً حقيقياً على النظام، فالنظام لا يزال يمتلك العديد من الأوراق بيده للمساومة مع جميع الأطراف سواء في داخل المجتمع العراقي أو المجتمع الإقليمي أو العربي أو الدولي والغربي أيضاً، وإضافة لخبرته السابقة فإنه يكتسب في كل يوم خبرة جديدة في التعامل والمناورة على البقاء والانتصار على المناوئين باستخدام مختلف إمكانات أجهزته القمعية والعسكرية ويبذل كل ما يستطيع وبجميع الوسائل والأساليب لضمان استمراره والخروج من هذه المحنة حتى ولو على حساب موت العراقيين وأطفالهم بأعداد هائلة يومياً جراء سوء التغذية أو نقصها أو عدم توفير أو توزيع الأدوية والمستلزمات الطبية أو عدم الاهتمام بالنواحي الصحية في مختلف المجالات، أو عدم التعاون مع اللجان والمنظمات الدولية ووضع العراقيل المختلفة في طريق أداء أي عمل لصالح الشعب العراقي أو الإتيان بما يعطي المبرر للغرب أو لأمريكا بالذات لمعارضة أي جهد لتخفيف الحصار والمعاناة عن الشعب العراقي أو رفعه كما كان يفعله في السنوات الماضية، وتعريض بعض الأرواح وبعض الأهداف العسكرية والمدنية لقصف طائرات التحالف في مناطق الحذر الجوي في الجنوب والوسط وفي كوردستان وذلك بفتح الرادارات أو النيران على تلك الطائرات وبدون أي داع أو نتيجة أو فائدة وبشكل مستمر ومتكرر أثناء تحليقها في تلك الأجواء، إذ أن عدم مبالاة النظام العراقي بالشعب ليس بالجديد على أحد. كما وإن أمريكا أيضاً لا يهمها وضع الشعب العراقي بالطبع ولديه القوة الكافية لإيجاد المبرر المقنع أو فرضه على المجتمع الدولي، رغم استعداده لإهمال المجتمع الدولي أيضاً إذا ما اقتضت

مصالحها، وفعلاً فإنها سبق وأن ربطت نظام بغداد بشروط دولية مطاطية تمنح لنفسها بموجبها وتحت غطاء الشرعية الدولية القيام بأي تصرف ضد نظام بغداد، إلا إن كل ما تفعله لا تمس النظام بقدر ما تمس الشعب العراقي ومنها، استمرار الحصار الاقتصادي المحكم وبدرجة قاتلة للشعب، واستمرار ضرب وقصف المناطق المختلفة بحجة التحرشات العراقية، وممارسة الكثير من الضغوطات على دول العالم المختلفة وخاصة في المنطقة بشأن دعم مواقفها، إذ إنها استخدمت المفتشين والمراقبين الدوليين والخبراء والطائرات والصواريخ في تدمير الأسلحة والمعامل والمصانع التي تنتج هذه الأسلحة والقسم منها كانت تستخدم أيضاً للإنتاج المدني وعلى نفقة العراق بالطبع. فخسر العراق أموالاً لا تقدر وجهود علماء وفنيين وخبراء وعمال بالآلاف ولسنوات طوال بل ودفع البلاد إلى الهاوية.

مع ثبوت قيام بعض المفتشين بالتجاوز على المهمات الموكلة إليهم إلا أن أمريكا تبغي وبإصرار عودة المراقبين والمفتشين إلى العراق وضمان مراقبته لمنعه من معاودة الصنع وضمان بقاء الأوضاع تحت سيطرته الكاملة ولأبعد مدى ممكن. ولو أرادت أمريكا حقاً فهناك الكثير بإمكانها أن تفعله ضد النظام وليس الشعب.

كما وإن الإدارة الأمريكية ـ وبعكس ما يذهب إليه البعض وعلى الرغم من إصدارها قانوناً بإسم قانون تحرير العراق، فهي لا تقدم التعاون والدعم الجدي المناسب والمقبول من الغالبية من الأطراف المختلفة من المعارضة لتحقيق أهدافها الوطنية، وهي مسألة ليست معقدة لو أرادت ذلك فعلاً.

أما المجتمع الدولي الذي كان يعتقد بان المعارضة والحصار ربما سيقضيان على النظام ويعملان على استبداله بنظام آخر مقبول داخلياً ودولياً فقد خاب ظنهم وفقدوا الأمل بسبب الأوضاع التي تطرقنا إليها خلال صفحات هذا الكتاب وبدءوا يتحسسون آلام أغلبية الشعب العراقي الواقع بين مظالم النظام بالدرجة الأولى والعقوبات الاقتصادية المفروضة

على الشعب عملياً وليس على النظام. ولمضي كل هذه المدة الطويلة وعدم حصول أي تغيير نحو تخلص الشعب من هذه المأساة فقد تصاعدت أصوات عديدة حتى في داخل الكونغرس الأمريكي تطالب برفع المعاناة عن الشعب العراقي وذلك برفع الحصار عنه على الرغم من اعتراف الجميع بأن النظام هو المستفيد الرئيسي من رفعه، ولكن بغياب البدائل ولكبر حجم معاناة ومأساة العراقيين فإن التوجه نحو رفع الحصار يزداد شيئاً فشيئاً، كما وإن تحرك النظام العراقي نحو بعض الدول الكبرى ومنحهم بعض المنافع إضافة لأسباب أخرى دفعت بهذه الدول أحياناً لأن تدافع عن مواقف النظام العراقي بشكل أو حد ما خصوصاً في حكومات الدول الثلاث الكبار الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن الدولي وهم كل من روسيا وفرنسا والصين. أما أمريكا التي تتراوح مواقفها بين المد والجزر في التصريحات والتصرفات تجاه القضية فإنها وبريطانيا حريصتان منذ البداية ولحد الآن على منع رفع الحصار عن النظام وهما يقران بأن الحصار يضر بالشعب أكثر بكثير من النظام وفي ذات الوقت يعتقدان بأن العراقيين لا يستفيدون من رفعه بوجود النظام الحالي، وبرأي إنهم على حق في هذا القول أيضاً، فما الذي فعله هذا النظام لمصلحة العراقيين طيلة العقود الماضية كي يفعله اليوم، ثم إن الحصار لم يشمل المواد الغذائية والأدوية ولكن تطرقنا في السابق إلى ممارسات النظام في هذا المجال. كما وإنهما ملتزمتان لحد الآن بمنع الطيران العراقي من التحليق شمال خط عرض ٣٦ وجنوب خط عرض٣٢ ثم خط ٣٣ ودأبوا منذ البداية على توجيه الضربات الجوية بواسطة طائراتهما التي تراقب الأجواء للأهداف العراقية فيما لو حاول النظام خرق المنطقتين المذكورتين أو ملاحقة ومراقبة تحركات تلك الطائرات. وفي بعض المرات ونتيجة تحرشات النظام أو تجاوزاته أو عدم التعاون مع فرق التفتيش الدولية على أسلحة الدمار الشامل العراقية ووفق اتفاقه وقبوله لقرارات الأمم المتحدة فقد وجهت هاتان الدولتان بعض الضربات الجوية أو الصاروخية إلى بعض الأهداف العراقية. وإن أمريكا

بالذات تعلن دوماً وبكل صراحة دعمها لبعض فصائل المعارضة العراقية المتعاونة معها. في وقت تقبلت أمريكا (وبعيداً عن الخلاف الكوردي الداخلي) ضربة مخزية من نظام بغداد في ٣١ آب ١٩٩٦ التي سبق وأن تطرقنا إليها، وقد أثر ذلك الموقف بدرجة كبيرة على موقف المجتمع العراقي في الداخل أو المعارضة في الداخل والخارج وعموم المنطقة وكشفت المصداقية الأمريكية وسياستها تماماً وأثرت في هيبتها لأبعد الحدود. وهنا علينا أن ندرك بان أمريكا لديها مصالح متفاوتة في مختلف مناطق العالم وتتصرف في أي وقت على ضوء تلك المصالح في الزمان والمكان المعينين، وإن خبرائها وأجهزتها لديها العديد من الأضابير المختلفة لكل منطقة وقضية على مستوى التكتيك والإستراتيج، وتفتح الإضبارة التي تراها مناسبة لها ولمصالحها وسياساتها وللظرف المعين حتى وإن كانت متناقضة مع غيرها من المواقف في مناطق أخرى أو مع سابقاتها في نفس المنطقة ونفس القضية. ولتحقيق هذه الغاية وفبركة أية قضية وفق ما يرسمون فإن بإمكانهم المناورة لأبعد الحدود لدرجة ان بإمكان أعضاء الكونغرس الأمريكي أن يطلبوا مثلاً من إدارة وخبراء وموظفي المكتبة التابعة لهم، أو غيرهم، إعداد إضبارة خاصة بقضية ما وفق ما يريده هو حتى وإن تم وفق مبدأ انتقائية المعلومات بإخفاء بعض المعلومات أو عدم التطرق إليها وإبراز أو التطرق فقط إلى الوثائق والمعلومات التي تتفق مع المطلوب وإن كانت هذه المعلومات المنتقاة مخالفة للحقيقة. فلا ضمان أبدي لأي موقف من أمريكا أو من غيرها.

وهكذا فبعد فترة طويلة ونتيجة جهود وضغوط من بعض أطراف وشخصيات المعارضة وغيرهم وبعض الدوائر والجهات والمنظمات على الكونغرس الأمريكي والحكومة الأمريكية فقد تم إقرار قانون في أواخر عام ١٩٩٨ سمي ب (قانون تحرير العراق) الذي خصص بموجبه مبلغ يقارب المائة مليون دولار أمريكي من الحكومة الأمريكية لدعم بعض فصائل المعارضة العراقية في سبيل العمل على تغيير النظام العراقي، وجاء في

القسم السادس منه بأن الكونغرس الأمريكي يطالب الرئيس الأمريكي بدعوة الأمم المتحدة لإنشاء محكمة دولية خاصة لجرائم الحرب في العراق وذلك لمقاضاة صدام والمسئولين العراقيين الآخرين عن جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات إجرامية أخرى (علماً بأن المجموعة الاوربية تقدمت بطلب رسمي إلى الامين العام للامم المتحدة في ١٦ نيسان ١٩٩١ بناء على إعلان وزراء خارجية دول السوق الاوربية المشتركة بهذا الخصوص باجتماعهم في اليوم السابق للعمل على تقديم صدام وبعض اعوانه لمحكمة دولية كمجرمي حرب دون أن يتحقق شيء من ذلك لحد الآن رغم العديد من المحاولات الأخرى من بعض الجهات والشخصيات الأخرى في دول ومناطق مختلفة والسبب معروف يتعلق بعدم دعم أمريكا مثل هذا العمل لحد الآن). في وقت تم تشكيل محاكم جنائية دولية خاصة لمحاكمة مجرمي حرب في دول أخرى كرواندا ودول يوغسلافيا السابقة على غرار محاكم نورمبرغ وطوكيو في السابق، وتتخذ الدول الاوربية وأمريكا مختلف الاجراءات في سبيل القبض على المشتبه بهم وإحضارهم أمام المحكمة لمحاكمتهم في وقت تتجاوز جرائم النظام العراقي جرائم هؤلاء. ومن الجدير بالذكر فإن القوانين المحلية الأمريكية وقوانين بعض الدول الأخرى كذلك كبلجيكا مثلاً تعطي الحق لأي شخص لمقاضاة أي شخص بصرف النظر عن جنسيات جميع الأطراف وموقع الجريمة وتاريخ حدوثها ومركز و صفة مرتكبيها حتى ولو كانوا رؤساء دول في الأفعال والجرائم المذكورة في القانون والصكوك (ليس شيك) والعرف الدولي، إلا انه لحده لم يتحرك أحد من العراقيين أو من غيرهم لطرق باب أي من محاكم هذه الدول، وكان المفروض بالمعارضة العراقية على اختلاف فصائلهم وبرلمان وحكومة كوردستان (أو حكومتيها فيما بعد) والأحزاب الكوردية والأفراد المتضررين عموماً من مثل هذه الجرائم التقدم بالعديد من الشكاوي بهذا الخصوص منذ البداية. ويخص القسم السابع منه مساعدة العراق بعد تغيير نظام صدام بتقديم مساعدات إنسانية فورية

وكبيرة والعمل مع دائني العراق الخارجيين للتوصل إلى حل بخصوص الديون المتراكمة على العراق. ومن المفيد أن نذكر بأن المبلغ المقرر لم يكن قطعياً، كما ويمكن أن تقدم المؤسسات الأمريكية المواد والأسلحة وغيرها بأثمان رمزية، وعلى سبيل المثال فيمكن أن تقدر دبابة بمائة دولار فقط أو حتى أقل من ذلك، إذ سبق مثل هذا التعامل مع الآخرين، فمثلاً قيمت سفينة أو بارجة حربية بدولارين فقط. وأخذ المسئولون الأمريكيون الكبار يستغلون أية فرصة للإعراب عن الترحيب بإسقاط نظام صدام، بل وأكثر من ذلك بالإعلان عن ضرورة هذا التغيير ودعمهم للجهود في سبيل تحقيق ذلك قبل انتهاء ولاية الرئيس الأمريكي الحالي بيل كلنتون التي ستكون مع نهاية عام ألفين. إلا أن مؤشرات ذلك لا تزال ضعيفة جداً، ومن المؤكد فإن المصالح الأمريكية وبالذات للشركات الكبرى وخاصة في مجالي النفط والسلاح، والنظام المؤسساتي في داخل مؤسسات أمريكا المختلفة والتوجهات المتباينة الدولية المتقلبة بشكل عام، وموقف دول الجوار والمنطقة من المسألة وأوضاع الإقليم عامة ووضعية فصائل المعارضة وقادتها، وكذلك ضعف موقف المعارضة السنية العربية بالذات، ولعدم ظهور تيار معارضي عربي قوي، وبنية المجتمع العراقي وتركيبته المعقدة، والموقف العام للشعب العراقي في الداخل والخارج، كلها أسباب مؤثرة في الشارع الداخلي والموقف الأمريكي والدولي والعربي والإقليمي، وفي نفس الوقت فإن الموقف الأمريكي بحد ذاته يؤثر طردياً أيضاً على جميع الأسباب والأوضاع السابقة. والمستفيد الوحيد من كل هذه التناقضات والظروف هو صدام ونظامه الذي كان في بعض الأوقات في أقصى درجات الضعف، وهو يتشبث بكل الوسائل لمنع سقوطه خاصة تجاه أمريكا. فمثلاً ذكرت جريدة القدس بالعدد ٢٧٩٢ في ٤ مايس ١٩٩٨ ما يلي: ".قالت صحيفة عراقية السبت إن عقود نفط وقعت مع شركات روسية وصينية يتعين أن تمنح لشركات أمريكية مما يمكن أن يمارس ضغوطاً على الرئيس الأمريكي بيل كلنتون لإنهاء العقوبات المفروضة على

العراق." . ومن المعروف فإن جميع الجرائد والصحف العراقية وكل شيء في العراق هو ملك العائلة الحاكمة، كما ومن المؤكد فإن المقصود ليس إنهاء العقوبات بل عدم المساس بالنظام والكف عن محاربته وعن دعم المعارضة في سبيل إسقاطه. كما وذكرت الجريدة المذكورة أيضاً: "... دعت صحيفة المستقبل الأسبوعية العراقية التي يملكها عدي النجل الأكبر للرئيس العراقي صدام حسين الحكومة العراقية إلى إلغاء تعاقدات نفطية وقعت العام الماضي مع شركات روسية وصينية ومنحها لشركات أمريكية. وقالت الصحيفة إنه يتعين على العراق إلغاء تعاقدات مع روسيا والصين لم تنفذ بعد مع وقف محادثات مع الفرنسيين ترمي إلى التوقيع على تعاقدات جديدة وبدء مفاوضات جديدة مع شركات يمكنها لي عنق كلنتون في إشارة إلى شركات أمريكية. وكررت صحيفة أخرى يملكها عدي هي بابل نفس اللهجة في افتتاحية بصفحتها الأولى... ".

من هنا يتجلى التناقض في المواقف والتصريحات العراقية والأمريكية على السواء تجاه بعضهما البعض. وقد ورد في جريدة الحياة (الاقتصادية) العدد ١٣٠٧٣ في ١٩ ديسمبر ١٩٩٨: "... بلغت قيمة واردات الولايات المتحدة من النفط العراقي، في الأشهر العشرة الأولى من السنة الجارية حدود البليون دولار. يأتي العراق في المرتبة الخامسة أو السادسة بين أكبر المصادر التي تؤمن النفط إلى الأسواق الأمريكية وفي مرتبة سبقت المركز الكويتي... ". حيث سمح للعراق بيع النفط بموجب صيغة (النفط مقابل الغذاء) بقيمة بليون دولار كل ٩٠ يوماً لتغطية الحاجات الإنسانية للمواطنين ودفع تعويضات الحرب وتكاليفها وتدمير الأسلحة ومصاريف المفتشين الدوليين، والذي أصدرها مجلس الأمن الدولي ووافق عليه العراق في ١١ كانون الأول ١٩٩٦ بعد عدة سنوات من الرفض وتجويع المواطنين، ثم زيدت الكمية المسموح ببيعها، وكالعادة فالخلاف مستمر بين النظام العراقي ودول مجلس الأمن وبالذات أمريكا وتثار في كل يوم مسألة جديدة أو قديمة.

مهما يكن في الأمر فإن الأمريكان وحالهم حال غيرهم بالطبع، فإن كل ما بذلوه ويبذلونه هو لحماية مصالحهم الحيوية في أية منطقة من العالم. ولما كانت منطقة الخليج والعراق وكوردستان من المناطق الحيوية بالنسبة لعموم الدول الكبرى بسبب نفطها وموقعها فليس من المعقول لمن سيطر عليها أو وجد له موطأ قدم فيها بشكل من الأشكال أن يتركها بسهولة جهد إمكانه، ولابد من أن يكون حكام المنطقة بغض النظر عن من يكون أو كيف ما يكون مع شعبه أو غيره من الذين لا يؤثرون بالسلب على تلك المصالح. وهذه المسألة لا تخص منطقة دون غيرها أو دولة أو شعب دون غيرهما وخير دليل على ذلك القضية الفلسطينية ومشاكل دول البلقان ودول الاتحاد السوفيتي السابق ودول بحر قزوين والعديد من المناطق والشعوب الأخرى ومنهم الكورد الذين جزأ وطنهم ووزع وضمت الأجزاء مع السكان إلى الدول المجاورة لتكون مأساة لهذه الأمة. وما قضية عبد الله أوجلان من الناحية القانونية والإنسانية فقطـ بغض النظر عن موقفي تجاه المعني أو حزبهـ إلا صفحة جديدة من صفحات الظلم الدولي التي اشتركت فيها العديد من الدول الكبرى وكذلك الدول التي تدعي الديمقراطية وحقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير المصير تجاه هذه الأمة وتجاه هذا الإنسان الذي كشفت قضية ملاحقته وتنصل جميع الدول عن المبادئ الإنسانية والقانونية المحلية والدولية زيف الشعارات والمبادئ التي تدعيها هذه الدول وذلك عندما سجل حادثة فريدة في تاريخ عالم بدون قانون وبدون إنسانية، إذ لم يجد دولة في هذا الكون أن يقبله كلاجئ وهو يطير من بلد إلى بلد بطائرة خاصة، وهو زعيم على الأقل لمجموعة كبيرة من شعب ظلمته القوى الكبرى التي لا تبق شيئاً يؤثر في مصالحها، ويناضل منذ سنوات طوال من أجل الحقوق القومية المشروعة لهذا الشعب الذي يشاهد العالم في كل يوم الظلم والاضطهاد الكبيرين الذي يتعرض له أبناءه على يد الجلادين الغاصبين، وفي وقت سبق له وأن أوقف إطلاق النار من جانب واحد ولعدة مرات خلال السنوات السابقة دون تجاوب عساكر

تركيا لهذه المبادرات السلمية واستمروا في مطاردتهم ومحاربتهم لهم ونكران أبسط حقوق الإنسان عليهم وعلى عموم الشعب الكوردي البالغ عددهم حوالي ثلاثون مليوناً، ورفض الحلول السلمية، ومع ذلك اعتبروا على (حق) بينما أوجلان أعتبر (إرهابياً)، كما وإن حزبه وضع ضمن الأحزاب والمجموعات التي اعتبرت (إرهابية) وفق مصالح أمريكا، ورغم ذلك فما اتبع معهم لم يتم التعامل به مع غيرهم. وكانت لهذه العملية صدى شعبياً واسعاً رافضاً وتنديداً بالعملية وتعاطفاً معه ومع قضية شعبه في كل أنحاء العالم، إلا إن كل ذلك لم يؤثر بشيء أمام ما يتحقق لأمريكا وغيرها ومن له مصلحة من العملية. فالمهم هو تحقيق وحماية تلك المصالح، والقادر على ذلك يبقى ويكبر ولو كان شيطاناً، ومن يعارض هذا الهدف أو يهدده أو لا يتمكن من تحقيقه أو حمايته عليه مغادرة كرسي الحكم أو عدم التفكير بالجلوس عليه أو ربما حتى إفناءه مهما كان على حق أو قضيته عادلة. وينطبق ذلك تماماً على صدام وغيره وأقطاب المعارضة، وكما هو الحال في جميع أنحاء العالم. وبالنسبة للوضع العراقي فهذه من الأسباب الرئيسية لبقاء الوضع العراقي على ما هو عليه الآن بخلاف ما كان المفروض والمتوقع، إذ أن صدام ورغم نبذ العالم لنظامه إلا إنه وبحكم مواصفاته وقدرته على ضمان مصالح أي طرف في الوقت الحرج، فإنه لا يزال يمتلك العديد من الأوراق بين يديه كما أسلفنا سابقاً، بخلاف أغلب الجماعات والعناصر من المعارضة. وحسب اعتقادي فإن إحدى أوراقه الأخيرة عند الضرورة القصوى ضد المعارضة وأمريكا عدا المراوغة والتنازل، ربما تكون الاعتراف باستقلالية بعض أجزاء كوردستان واستعداده للاعتراف بذلك الجزء كدولة كوردية مستقلة. ولهذا فهو مستمر وأكثر من ذي قبل وبنشاط مكثف لتهجير وترحيل الكورد من المناطق الكوردية المهمة التي لا تزال خاضعة لسيطرة نظامه مثل كركوك وخانقين وأطرافهما ومناطق أخرى، وإحلال العرب مكانهم. وهو عند ذلك لا يبالي بأحد إذ إنه يعترف بجزء من حق هذا الشعب، ولا يستطيع أحد أن

يلومه عليه أو يطعن فيه، فهو يدرك تماماً ان الشعوب لا تقهر مهما أصاب نضالها النكسات والهزائم أحياناً مثلاً. وإنه بهذا يصحح جزءاً من العملية التاريخية، خاصة فإن الوضع الحالي لم يعد كالسابق في الاعتماد على كوردستان عسكرياً واقتصادياً لدعم الدولة العراقية، فالمناطق الأخرى لا تقل عن كوردستان في شيء من هذا في الوقت الحاضر بل وتزيد عليها كثيراً. إلا ان هذا التصرف على فرض صدوره أيضاً لا يمكن أن ينهي جميع الخلافات بين الكورد وبين نظام الحكم، فهناك العديد من المشاكل الأخرى ومنها المناطق الكوردية الأخرى التي تبقى تحت سيطرته مثلاً.

المحور الثامن

استجواب

من المعلوم إن صدام حسين ليس بالنموذج الفريد في التاريخ المعاصر أو الماضي القريب أو البعيد، ومن البديهيات بحكم الطبيعة البشرية القائمة على هذا الكوكب والمتأثرة بجميع العوامل الذاتية والموضوعية الشخصية أو العامة فإن التاريخ لا يسدل ستاره على أمثاله. ولسوء حظه ولحظ العراقيين العاثر فإن جوانب الشر طغت على أغلب أعماله وتصرفاته، ويدون التاريخ له الكثير من الصفحات السوداء مهما حاول أن يدون بنفسه أو يدون له الغير بتأثير المال أو أية مؤثرات أخرى غير الحقائق أو التزوير والتحوير والتحريف. فهو لا يستسيغ لنفسه إلا الإجادة والكفاءة النوعية العالية، فأجاد الإيقاع برفاقه ومقربيه إجادة المحتال المتمرس، ويعيد تاريخ المغول والتتر وهتلر وموسوليني وأمثالهم، ويخدم أحياناً على بعض من كبار ضيوفه على مائدته ويقدم إليهم الطعام كمن تخرج من مدارس الخدمة الفندقية، ويستخدم المنجل في الحصاد والكرك

في صب الكونكريت استخدام المجيد. إنه ذو قطب واحد لا يعرف سواه ألا وهو كل شيء من أجل ذاته حاضراً ومستقبلاً ولكن الأهم لديه هو التاريخ، فهو يعيش من أجل الموت وحياة الأرض ما بعد الموت، من أجل التاريخ، التاريخ الذي يدرك هو مدى المسافة الشاسعة بينه وبين التاريخ البهي الذي يتمناه وهو الذي كان بإمكانه التربع في صفحات ناصعة منه، بل وأوشك على ذلك بأسلحة الثروة الهائلة للبلاد والمسخرة من أجله وتحت تصرفه وبعض صفاته ومميزاته الشخصية، والظروف المحلية والإقليمية والدولية المتلائمة معه، إلا إنه أضر بنفسه وضحى بمستقبله كما فعل بالشعب العراقي عامة دون أن يدرك أو يبالي بالنتائج، فأصبح في التاريخ المناقض لرغبته تماماً، ومهما بذل من جهد فلا يجد لنفسه موقعاً بين رجال التاريخ المشرق الحقيقيين، ولم يظلمه أحد، بل إنه أفنى كل من وقف في طريق ظلمه حتى لنفسه أيضاً، فحكم على نفسه بالإفلاس، لم يجد حتى في عائلته الصغيرة وبين أولاده راحة البال واستقامة الحياة والسعادة، فهرب منهم ليتزوج بأخرى بحثاً عن السعادة والحب والراحة النفسية، ولكن زادت همومه ومتاعبه وشقاءه، فتخبط في الحياة الخاصة والعامة الداخلية والدولية، ولم يرد أحد له ذلك إلا ربما بعض من المنتفعين والتافهين والجهلاء الذين إلتفوا حوله أو لفهم حول نفسه رغم قضاءه على الكثيرين منهم في أوقات مختلفة، فاعتمد إضافة إلى ما ذكرناه، سياسة القهر واستخدام الحديد والنار في قمع الشعب وسلب حقوقه كاملة، وقد تفنن أيضاً في استخدام بعض الشعارات المحركة للمشاعر الإنسانية والقومية والوطنية في عالم متغير متقلب الأهواء والمزاجات تبعاً للمصالح والمنافع المادية والمعنوية في غياب المبادئ الإنسانية الحقة، وضعف القوانين والمنظمات الدولية، وفي مجتمعات تطغى عليها الجاهلية بدرجة مؤثرة رغم وجود المثقفين والمتعلمين فيها.

لقارئي هذا المؤلف استخلاص كم هائل من الأسئلة وعلامات الاستغراب والاستفهام والتعجب والكثير من المواقف السلبية المرفوضة عامة،

وبالتأكيد فإن لدى المطلعين على الأوضاع المزيد من الأسئلة غيرها، ولكن فلندع كل ما ورد في هذا البحث وما يخطر ببال المطلعين وغيرهم، ولنتناول بعضاً من أقواله ومحادثاته ولقاءاته التي كان قد أدلى بها في أوقات سابقة وتناولتها وسائل الإعلام المختلفة ووجدت طريقها إلى النشر كمؤلفات مختلفة في داخل العراق أو خارجه، ولنستجوبه من خلالها.

من المؤكد إنه قادر على الإجابة على جميع هذه التساؤلات وغيرها، وبإمكانه إيجاد أي مخرج لأي منها حتى لو تطلب خلق (نظرية) من عنده لا يقنع بها إلا الراقصين على مزماره حتى ولو هو شخصياً غير مقتنع بها من داخل نفسه، أو آخذاً بمبدأ (اكذب ثم اكذب ثم اكذب إلى أن يصدقك الناس) وكذلك استغلال أو الاستفادة من بعض المبادئ التي لا يجوز تطبيقها في مثل هذه الأحوال كمبدأ الضرورات تبيح المحذورات أو الغاية تبرر الوسيلة أو غيرهما.

ولنبدأ بتوجيه الأسئلة انطلاقاً مما كنا قد سمعناه أو رأيناه مراراً وتكراراً من وسائل الإعلام المختلفة والأدبيات المدونة المتداولة في السبعينات وبدايات الثمانينات أو أخذناه من بعض منها وخاصة من لقاءات فؤاد مطر وكتابه صدام حسين ـ السيرة الذاتية والحزبية:

س: لقد قلت يا سيادة الرئيس في السبعينات: "... إن الحزب لم تكن لديه نظرية عمل في بناء المجتمع قبل ثورة تموز (العظيمة)...". بالطبع إنك تقصد عام ١٩٦٨، مؤكد إنك صادق فيما تقول، ولكن إذا لم يكن لـ (الحزب) في ذلك الوقت شيء من هذا القبيل فكيف كان الحزب حينما تسلم السلطة قبل ذلك بأعوام عدة أي في عام ١٩٦٣؟ الجميع يعرفون الإجابة وبضمنهم أنتم وقد انتقدتم أنفسكم قبل غيركم وكشفتم كل أوراقكم التي تخص ذلك الوقت لأنها كانت أكبر بكثير من أن تدفن أو تمحى أو تنسى أو تلون بغير لونها الحقيقي الأسود، فلماذا عدتم بعد سنوات طويلة لتغيروا التاريخ الذي بأنفسكم كتبتموه وتحرفوه لتدخلوا التزييف والتحريف في أدمغة وعقول الأجيال الناشئة ولتطلقوا عليها

تسمية (عروس الثورات) ولتعتبروها في مصاف الثورات الكبرى الحقيقية، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، يتبادر إلى الذهن السؤال عن المسئول (الفذ والعبقري) عن خلق وإيجاد وتطبيق جميع)النظريات الخلاقة) في هدم وتدمير بنية المجتمع العراقي ودور الحزب من ذلك.

س: ورد عن لسانك قولك: "... يتملكني إحساس بأن بعض الدول الكبرى باتت تتنبه إلى أهمية أن يحاصر العراق وأن يشاغل بشتى الطرق...". فإذن كنت تدرك يا سيادة الرئيس بوجود هذه النوايا، ولم تفاجأ بشيء، فهل لك أن تدلنا على ما فعلته لتجنيب البلاد مما كنت تخشاه، أم إن كل هذه المشاغل والأزمات الكبيرة والعديدة التي اختلقتها وأوصلت البلاد إلى ما هو عليه الآن كانت ثمن البقاء والاستمرار في الحكم؟

س: وأنت تتحدث يا سيادة الرئيس عن رؤيتك لكيفية استخدام عائدات النفط وقلت: "... وفي استمرار هنالك هاجس يقلقني وهو إنه إذا وصلنا إلى حافة نضوب النفط من دون أن تكون لدينا زراعة مزدهرة، ومن دون أن نكون بنينا هيكلاً أساسياً صحيحاً للخدمات فمعنى ذلك إننا نكون عملياً حكمنا على أنفسنا تاريخياً بما يبقي التخلف حالة مستديمة...". لقد مر على هذا القول ربما أكثر من عشرين عاماً، وإنك تعلم إن العراق كان في السابق مكتفياً ذاتياً فيما يتعلق بالمنتوجات الزراعية تقريباً، وكذلك خدماته كانت لا بأس بها بالمقارنة الزمنية في وقت كانت مردودات النفط قليلة بالنسبة للزمن التي أدليت فيه بأقوالك تلك، ومعلوم إن العراق بلد الخيرات، فالأراضي الزراعية الخصبة والبساتين العامرة والمراعي الطبيعية الشاسعة والثروة الحيوانية الغنية ومنتوجاتها الزائدة عن الحاجة المحلية والمياه العذبة والأنهار والجداول العديدة والأيدي العاملة الوفيرة والخبرة الفطرية والعلمية المناسبة والرغبة الحقيقية الجامحة للعمل والاندفاع فيه لأبعد الحدود لدى المواطنين وإلى ما شابه ذلك، إضافة للطاقة الشمسية الهائلة المتوفرة وبدون الحاجة للاستيراد أو العملة

الصعبة أو النفقات والأثمان أو أجور نقل وغير ذلك، وإن العديد من دول العالم المختلفة الذين لا يملكون أجزاء العشر مما في بلادنا من هذه الطاقة يستفيدون كثيراً من هذه الطاقة البديلة، لفوائدها الاقتصادية والبيئية الاستراتيجية، كما وهنالك الكثير من البدائل الأخرى، وغيرها من المعادن والثروات الطبيعية الغير مستغلة. فلم كل هذا التأخر إذن في هذين المجالين شأنهما كغيرهما من المجالات الأخرى، ولما كل هذا الاحتياج ليس الآن بل ومنذ سنوات عديدة قبل الحصار الدولي ؟ أولم تقدم إليك التقارير بهذا الخصوص خاصة حينما كانت القوات العسكرية تدمر آلافاً من القرى الكوردية) بضمنها الجوامع وفيها مع محتوياتها من نسخ القرآن الكريم والكتب الدينية لدرجة إن هذه الكتب كانت في بعض الأحيان تنقذ، ويصر القائمون على تنفيذ الأمر برميها في النار المشتعلة في الدور والجوامع حقداً على ما هم مرغمون على فعله ويقولوا إن كان الله لا يدافع عن عبده فليدافع عن نفسه وكتبه ولينتقم من الذي يأمر بذلك) وكل هذه القرى كانت مصادر رئيسية للمنتوجات الزراعية والفواكه والخضر، وتحرق الغابات والمراعي وتقطع أشجار الفاكهة وتتلف كي لا تعاود النمو وتدمر العيون والينابيع وتسد فوهاتها بالكونكريت، عدا الدمار الكبير الذي لحق بالمنطقة وبهذه الناحية جراء الحرب المستمرة وقصف الطائرات والمدافع واستخدام الأسلحة الحارقة والنابالم فيها، وحينما يوجه لك سؤال بهذا الخصوص أو ما يعني ذلك كنت تتباهى بتوفر المال والقدرة على الاستيراد، دون التفكير على الأقل بالأجيال القادمة خصوصاً بعد نفاذ البترول، ودون التفكير بمشاكل الاستيراد والنواحي الاقتصادية وحتى الصحية خصوصاً بعد ظهور واستخدام مختلف أنواع المواد الكيماوية ومنها السموم والمواد الخطرة قصداً أحياناً أو لأسباب تجريبية أو للربح أو لغيرها من الأسباب في الزراعة وتربية الماشية والدواجن وكل ما يتعلق بها وحتى الخزن والوقاية من الأمراض والأدوية وما إلى ذلك ؟ !

س: لقد ذكرت ذات مرة: "... إن الثروة يمكن أن تكون طريقاً

للاستعباد ويمكن أن تكون سلاحاً للسيادة...". لقد صدقت يا سيادة الرئيس، ونعلم بالقول الجليل (أموالكم وأولادكم فتنة لكم) ولا أشك في إنك تعلم جيداً بوجود قول جليل آخر في المقابل ألا وهو (المال والبنون زينة الحياة الدنيا) لكن للأسف الشديد فإنك فضلت للعراقيين الطريق الأول أي الاستعباد والفتنة، أما كان بالأحرى أن تختار الطريق الثاني ؟

س: في خطابك يوم الخامس من شهر نيسان ١٩٨٠ وفي خطابك بمدينة الموصل ذكرت: "... عندما تقرؤون تاريخ العراق تجدونه إما بالمنارة أو ينسحق تدوسه سنابك الخيل...". وهذا الكلام يتطابق مع ما سبقه، فنسأل لماذا العراق هكذا دون غيره، وهل إن هذه سياسة ناجحة ـ بغض النظر عن الحق والباطل ـ وهل المفروض أن يكون كذلك أو يستمر على مدى التاريخ والقرون والعصور على ذلك النهج، ثم أولم يتدرج اللون بين الأبيض والأسود ولما خروج العراق عن هذه القاعدة، ثم هل إن هذه السياسة والحالة أفادت العراق بشيء أم كانت مصدر خراب ودمار وتأخر، أفلا يتحكم حكام العراق إلى العقل والمنطق ويعتبروا من التاريخ ؟

س: من أقوالك يا سيادة الرئيس: "... ونحن في العراق، استخدمنا الثروة لتقوية الاستقلال الوطني. ولو إن ثروتنا لم تكن على ما هي عليه الآن لكانت درجة استقلالنا والتعبير عنها أخف مما هي عليه الآن. نحن استخدمنا الثروة بما جعلها سلاحاً ووسيلة فعالة لتقوية السيادة والاستقلالية وتوفير السعادة للإنسان...". هل لك أن تدلنا على هذه السيادة والاستقلالية والسعادة؟ أهي في اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ والتنازل عن نصف شط العرب ومئات الكيلومترات من الأراضي الحاوية على البترول، أم في الاتفاقية الأمنية والعسكرية الغريبة على مستوى التاريخ والعصر مع تركيا عام ١٩٨٣ والسماح لها ولقواتها العسكرية وطائراتها العسكرية بأن تسرح وتمرح كيف ما تشاء لمسافات طويلة وكبيرة عدا ما تتجاوز على ما هو متفق عليها أيضاً في داخل أراضي وأجواء الحدود الشمالية للبلاد التي تصر على إنها حدود دولتك، وتمارس كافة

العمليات العسكرية والتدمير والقتل وغير ذلك حتى دون الحاجة لإخبارك، لا بل وعدم الاكتراث بك حينما تحتج أحياناً لسبب أو لآخر عليها لاسيما في الأعوام الأخيرة حيث لا وجود لك في المنطقة بينما تركيا تمارس مختلف النشاطات العسكرية والمدنية والسياسية والأمنية والمخابراتية والتجارية وغير ذلك. أم إنك تقصد بذلك تهريب أكثر من مائة طائرة حربية إلى إيران حفاظاً عليها من قصف قوات التحالف وتدميرهم لها بداية عام ١٩٩١، والتي أعتبرت جزءاً من تعويض إيران على ما سببت لهم من دمار وخراب في حربك ذات الثمانية أعوام معهم إضافة لتنازلك عن جميع المطالبات والحقوق التي ـ على أساسـ من أجلها أشعلت ذلك الحرب (قادسية صدام) والعودة دون قيد أو شرط إلى حال ما قبل الحرب الذي (انتصرت) فيه، أم في اتفاقات خيمة صفوان عام ١٩٩١، أم في كل القرارات التي صدرت أعقاب غزوك للكويت وطردك منها فيما بعد، أم في خطوط و مناطق حظر طيران قواتك الجوية في شمال البلاد وجنوبه المتمثلين بخطي عرض ٣٦ و ٣٣، أم في برنامج النفط مقابل الغذاء وتبني الأجانب الإشراف على التوزيع للمواطنين بدلاً عنك وعن أجهزتك (الحريصين على المواطنين)، أم في أعمال المفتشين الدوليين وتدمير كافة أسلحتكم وتحت نظركم وتفتيش كل المواقع والدوائر والمؤسسات وصولاً إلى قصورك ومقراتك الشخصية ومحلات سكناك وتواجدك، وإلزامكم بدفع كل المصاريف والأجور التي تترتب على كل هذه العمليات عدا التعويضات الهائلة الناتجة عن تصرفاتك وعندك. أما السعادة فلا موجب للسؤال عنها لأنه إذا تمكن سدس العراقيين من الهرب والنجاة بأنفسهم فإن خمسة أسداسهم أو أربعة منهم (باعتبار السدس الآخر من ربعك ولا يزالون يتمتعون بالسعادة والنعيم التي توفرها لهم) في جحيم سجن (سعادتك) وللأسف تحت راية دونت عليها أفضل الكلمات ألا وهي (الله أكبر) في أبعد مكان يستحقها.

س: لقد ذكرت في فلسفتك: "... نحن لا ننشد إشباع البطون وحدها،

وإنما ننشد إشباع الحاجة الاستهلاكية بكل مستجداتها المطلوبة لهذا الغرض في قطاع الخدمات، وفي قطاع الإنتاج، وعموم القطاعات الأخرى، وأن نوفر الظروف المناسبة وكل ما يلزم لتفجير طاقات الإنسان ونشاطه المبدع والمتجدد على نطاق واسع عميق...". بالتأكيد يا سيادة الرئيس اختلف على ربعك معنى كلمة التفجير فأخذوها بمعناها القاموسي في التجزئة والتفتيت والتغيير والدمار وصولاً إلى العدم، وكل هذه الأمور مترابطة مع أعمال الشر والإجرام والأسلحة ولم يكن للإشباع المجرد للبطون لغير السائرين ضمن منهجيتكم موقع في فلسفتكم وتصرفكم، ألا زلتم على نفس الخط والفلسفة رغم إن إشباع البطون أيضاً لم يعد ضمن صلاحياتكم وإمكاناتكم في بلد ثرواته كانت تكفي لإشباع مئات الملايين من جياع العالم أو القضاء على المشاكل الاقتصادية لأغلب دول العالم الثالث بينما يعد اليوم في المرتبة الأولى من حيث الفقر والجوع وغيرها ؟

س: ونحن إذ نقترب من نهاية الألفية الثانية ولم تبق إلا القليل لندخل الألفية الثالثة الميلادية وسئلت عن حلمك للعراق في عام ٢٠٠٠وكان ذلك قبل ما يقرب العقدين من السنين فكان جوابك أو حلمك: "... بصورة عامة أحلم بما يكون عليه العراق بعد عام ١٩٨٥ وأتصور إنه سينتقل من حالة إلى أخرى أكثر إشراقاً. الحياة الاجتماعية السعيدة ستجد آفاقاً أرحب، وسوف تشهد القاعدة الصناعية والقطاع الزراعي ازدهاراً كبيراً...". فلو أعفيناك يا سيادة الرئيس عن كل ما ورد في هذا السؤال وجوابك عليه فيما يخص العراقيين لنسألك فقط عن الحياة الاجتماعية لنفسك أنت فقط، فهل وفرت لنفسك ولأفراد عائلتك الحياة السعيدة الحقيقية، وهل إنكم مرتاحون فعلاً كما هو المفروض، وإذا لم تستطيعوا أن توفروا أقل شيء من السعادة والراحة النفسية الحقيقية لنفسكم ولأفراد عائلتكم فما بالكم بالمواطنين ؟

س: لك قول في لقاء مع بعض قيادات حزبك إذ تقول: "... إن الإنسان ضمن الأهداف المركزية هو قيمة عليا من بين القيم العليا الكبيرة

الأخرى. لذا ينبغي احترام الإنسان إذ يحدث أحياناً أن يستهان به...".
لنتجاوز جدلاً وتعدياً الإنسانية المجردة ولنفترض إن المقصود من القول هو الإنسان العراقي، لهذا لا نتطرق اعتماداً على تلك الفرضية إلى العشرين ألف إيراني الذين تسببت في قتلهم في يوم واحد من الحرب، ولنفترض ـ وبخلاف القواعد والمعرفة العسكرية ـ إن القوات العراقية المهاجمة قتل منهم نصف عدد المدافعين الإيرانيين فيكون عدد القتلى العراقيين في يوم واحد من الهجوم عشرة آلاف شاب فهل كانت القهقهة والضحك بملء الفم وهز الأكتاف أمام كاميرات التلفزيون وأنت تستمع إلى ذلك الخبر من خلال الهاتف في المواقع الخلفية من الجبهة كانت دليل احترام الإنسان، أم التسبب في إبادة وقتل عدة آلاف آخرين من العسكريين العراقيين الغير مدربين جيداً خلال ساعات معدودات في محاولة لاستعادة الفاو من الإيرانيين بأمرك وإشراف وزير دفاعك شخصياً من القيم العليا الكبيرة التي ينبغي احترامها، أم الإعدامات اليومية وامتلاء السجون أو قتل ثمانية آلاف من أفراد عائلات البرزانيين الأبرياء أو قتل وإبادة أكثر من مائة وثمانين ألف من العائلات الكوردية البريئة في حملة إجرامية واحدة من القيم العليا الكبيرة، أم استعمال الغازات الكيماوية السامة في بعض مناطق كوردستان وأشهرها في حلبجة التي أصبحت معروفة على مستوى العالم والتي استشهد فيها أكثر من خمسة آلاف من الأطفال والنساء والشيوخ دليل على هذه القيم العليا لديكم، أم إنكم تزدادون زهواً وفخراً حينما تسمعون بهذه الآلام والمآسي على طريقة (علي الكيمياوي) حينما طالبوه بالكف عن تدمير القرى فابتهج حيث أدرك بمدى مرارة الناس على ذلك الفعل الإجرامي الشنيع ؟ أم ما قاله لطيف نصيف وهو من (كبار المسئولين) في النظام أثناء أزمة الكويت وإشارته لعدم المبالاة لموت حتى عشرة ملايين عراقي في الحرب دفاعاً عن النظام من القيم العليا واحترام الإنسان، أم القاعات الكبيرة والغرف الكثيرة والحدائق والساحات المتروكة الهائلة في أغلب دوائر الدولة بما فيها الدوائر التي تقبض الضرائب والرسوم والأجور

والغرامات من المواطنين وكذلك الدوائر التي تكتظ بالمراجعين على طول أيام السنة دون أن تفكروا بتخصيص أي مكان أو غرفة لجلوس وانتظار المراجعين وفيهم الشيوخ والعجائز والمرضى والمعوقون والحوامل والصغار وما إلى ذلك مما يستدعي الوقوف والانتظار ربما لساعات طوال إما في الممرات أو خارج البنايات تحت مياه أمطار الشتاء أو الشمس المحرقة في الأوقات الأخرى، وفي الغالب لا يتوفر لهم حتى مياه الشرب فقط التي تجري في الطرقات دون حساب.

س: لقد ذكرت: "... أما البعثي فإنه يتقدم على المواطن المخلص في قدرة التعبير عن الإخلاص بدقة أكبر...". إنني في الوقت الذي أطعن في هذا الزعم جملة وتفصيلاً وأفنده، أقول بأن لك قول آخر مفاده: "... كلنا بعثيون وإن لم ننتمي". فأعطيت للبعث شمولية مطلقة ومحيت كل حق للجميع ودون استثناء في قبوله للبعث أو رفضه له، في وقت ورد إلى مسامعك مدى الضغط الذي يتعرض لها المواطنون من قبل البعثيين في كل مجالات الحياة لإجبارهم على الانضمام للبعث وكذلك مدى الرفض الشعبي لذلك التوجه والضغط، فألقيت بذلك الشعار ليكون سلاحاً بيد الذين يرفضون الانضمام للبعث. ولكن لم تفعل ما يستوجب فعله ألا وهو رفع هذا الضغط ومنع إجبار المواطنين على التبعيث كأقل ما يمكن أن يفكر به المرء. وإذا عدنا إلى أصل الموضوع، لنتساءل عن مصير كبار قادة البعث من الأجيال المختلفة منذ تأسيس هذا الحزب وإلى ما قبل حوالي عقد من الزمان من العراقيين أو غير العراقيين المتعاونين معهم ومن القيادتين القومية والقطرية ومن هم دونهم أيضاً ولا حاجة لذكر أسمائهم فهم وأعدادهم معروفة للجميع وكذلك طرق التخلص منهم وهي إما بالإعدام وهم الأغلبية أو بالاغتيال أو بحوادث مدبرة أو ما شابه ذلك، فإذا كان البعثي العادي متقدماً على المواطن المخلص فما موقع البعثي القيادي إذن، وهل كانت تلكم المصائر لهؤلاء القادة جزاءات الإخلاص الزائد، أم إن درجة الإخلاص تتناسب عكسياً مع الدرجة الحزبية البعثية، ربما تكون

هذه صحيحة وتجد الكثيرين مؤيدين لهذا الرأي.

س: لقد قلت مرة: "... ومن دون ثورة ١٧ تموز لم نصل إلى طريق الخير...". نسألك بالله عليك هل يمكنك أن تدلنا على طريق الخير هذا أم إن خطأ لغوياً حشر الياء سهواً بين الخاء والراء ليكون طريق الخير بدلاً من المقصود ألا وهو طريق الخر أي طريق نهر الخر حيث بعض دوائر ومكاتب وسجون بعض الأجهزة القمعية الواقعة عليها داخل مدينة بغداد.

س: ورد في أقوالك: "... إن العراق لا يمكن أن يحافظ على عزه، ولا يمكن أن يحافظ على شرف هذه الأرض من دون حزب البعث العربي الاشتراكي...". على الرغم من الركاكة اللغوية هنا وعلى فرض إيمانك بهذا المبدأ ومن الناحية الجدلية، فلماذا لم تسمح لهذا الحزب بأداء دوره، ولماذا حولته إلى أشبه ما يكون بدين صدامي لعبادتك فقط وجعلت من المنظمين إليه مريدين وتابعين مهما بلغت درجتهم الحزبية، حقهم السياسي الوحيد الطاعة العمياء والعبادة وتنفيذ الأوامر وترديد ترهات الشعارات والأقاويل والإفتخار بكل ذلك وتقديسه. ومع ذلك فهل لك أن تضع نظرياتك الخاصة بالعزة وشرف الأرض (لتستفيد) منها شعوب الأرض أجمع، ويتعلموا كيف يقبلون أيادي وأحذية القوات المنتصرة عليهم، وكيف يتشردون، وكيف تمنع على حكوماتهم ممارسة أبسط مظاهر السيادة والحقوق الوطنية في بلدانهم. ثم ألم يكن للعراق قبل البعث عز وشرف ؟!

س: ورد في فلسفتك النظرية (العظيمة): "... إن كل العراقيين الوطنيين المخلصين للأمة العربية هم بعثيون وإن لم ينتموا...". معلوم إطلاق هذا الشعار كان بمثابة رد الفعل على الاستياء والرفض الشعبي لدى الشعب الكوردي للممارسات القمعية والأساليب الإجبارية لحملهم على الانضمام لحزب البعث، وبعد أن شرحت وجهة نظرك في كونك لا ترى أي مبرر لرفض الكورد الانضمام للبعث وكون ذلك لا يشكل أي تناقض في كونهم كورداً ويخدمون الأمة العربية ويضحون بأنفسهم من أجلها

ويصهرون قوميتهم في سبيل ذلك، وأردت بذلك قطع الطريق عليهم بأن رضوا أم أبوا فهم بعثيون طالما يخدمون النظام الذي يعتبر نفسه في (خدمة) الأمة العربية. على الرغم من أن هذا الشعار قد أفاد الكثيرين الذين رفضوا الانضمام لحزبك، لكن أو ليس ذلك من العنصرية المقيتة أن تطلب بل وتجبر قوماً على تصهير نفسه ووضع نفسه لخدمة قوم آخر؟ ألم يكن ذلك منبوذاً في العالم المتحضر وحتى في الكثير من غير المتحضر ومن جميع الأديان السماوية ومحرماً وفق القوانين الدولية، وعكسه كان شرطاً من شروط قبول ضم كوردستان إلى العراق وقبول العراق في عصبة الأمم؟ ثم ما هو موقع العراقيين الوطنيين المخلصين للأمة العربية من الأحزاب الأخرى غير حزبك؟ ثم هل لك أن توضح لنا إخلاص حزبك للأمة العربية على مستوى الأفعال الحقيقية والنتائج لا الأقوال والشعارات وبعض أموال الشعب المسلوبة ولبعض الجهات والأشخاص والمؤامرات وببعض الشروط ؟ وهل أبقيتم شيئاً من هذا الحزب ؟ وهل هناك ممارسة واحدة تطابق الأفكار والمبادئ التي تملئون بها أدبياتكم ؟ ورغم ذلك وإصراركم على وحدة التراب والشعب العراقي، وارتداءكم الزي الكوردي أيضاً، كان هناك البعض من الكورد الذين ارتضوا بعضوية البعث وعن قناعة، والانتساب لبعض الأجهزة القمعية ضد بني شعبهم وأخلصوا لكم ولبعثكم ولتلك الأجهزة، ولكن مع ذلك بقوا يعاملون مواطنين من الدرجة الثانية أو الثالثة أو ربما أكثر. وخير مثال على ذلك بعض نواب أو وكلاء لرؤساء نقابات أو جمعيات وغيرهما، فبالرغم من التغييرات العديدة التي كانت تطرأ على رؤساء تلك المراكز ومهما كان السبب، فإن نائبه أو وكيله أو مساعده الكوردي لا يأخذ موقعه أي الموقع الأول بل كان يفضل عليه من هو دونه في المنصب والمسئولية وحتى سنوات الخدمة والكفاءة وربما حتى الدرجة الحزبية، ثم لم يكن لنائب رئيس الجمهورية الكوردي أية دائرة، أو مهمة، أو أبسط صلاحية طيلة عقود من سنوات خدمته في هذا الموقع، وكذا الحال بالنسبة للوزراء الكورد الآخرين الذين لا ينسبون إلى أية وزارة حتى

متوسطة الأهمية، على الرغم من ضعف صلاحيات أقوى الوزراء غيرهم أيضاً. وإن التفرقة شملت جميع المجالات حتى الفنية والرياضية والأدبية وغير ذلك عموماً.

س: لقد ذكرت مرة: "... إن البعثيين فقط هم الذين جسدوا روح العرب الأولى...". أتعتقد بهذا التجني على كل المخلصين من العرب القدماء والمعاصرين أفراداً وجماعات وأحزاباً إنك خدمت الأمة العربية؟ ولماذا الافتخار بالأشخاص والجماعات في القرون التي خلت إذن، طالما إنهم لم يجسدوا روح العرب الأولى؟ ومن أين جاء البعثيون، ومن أين تعلموا وتفلسفوا لتجسيد تلك الروح ؟ وهل تقتصر العروبة على بعث العراق أو معه غيره من البعثيين؟!

س: ورد في أقوالك مرة في ردك على سؤال موجه إليك فقلت: "... إنني أقصد في شعار العراق القوي، العراق الذي يقوم بناؤه على أساس مبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي. ومن حقي كإنسان مؤمن بهذه المبادئ أن أرى طريق خلاص الأمة العربية في هذه المبادئ. وأعتبر إن العراق القوي المبني على أساس مبادئ الحزب سيساهم مساهمة غير اعتيادية في عملية نهوض الأمة وفي تقوية أقطار الأمة العربية..." . ولكن من أين جئت بهذا الحق لحزبك ولشخصك؟ ولماذا مارستم عملياً شتى صنوف الإجرام بحق الأحزاب الأخرى لمنعهم من خدمة الوطن وفق منظورهم الخاص وتوجهاتهم وأيديولوجيتهم؟ ومن الذي قرر مسبقاً إنكم تخدمون البلاد والشعب بشكل أفضل من غيركم؟ وألا تعتقد بأن طرح مثل هذه الأفكار والآراء بل ومحاولة تطبيقها عملياً يعد بمثابة نشر السموم والجراثيم والفيروسات المرضية في المجتمع المتألف من عدة عناصر مختلفة الأثنيات والأعراق والمذاهب والأفكار، وإن لكل فرد من أفراد هذه العناصر وأحزابها نفس الحقوق تجاه أممها سواء في العراق أو خارج العراق، وإن بث مثل هذه الأفكار حتى ولو على سبيل الشعارات الكاذبة فإنها توحي بالعنصرية وتدفع بأفراد وأحزاب تلك العناصر بل وتجبرها على اتخاذ

مواقف سلبية تجاه رافعي هذه الأفكار العنصرية مما يؤدي بالتالي إلى الإضرار بالروح الوطنية والوحدة الوطنية الإجبارية والأخوة والتكاتف؟ ثم أين قوة العراق المبني على أساس مبادئ الحزب ومساهمته الاعتيادية (لا كما تدعي الغير اعتيادية) في عملية نهوض الأمة وفي تقوية أقطار الأمة العربية ؟ أليست تلك مجرد شعارات وادعاءات لا أفعال؟

س: لقد استخدمتم ثروة العراق الهائلة استخداماً فاسداً ولا قانونياً ولا منطقياً لأبعد الحدود وجعلتم بواسطتها من أنفسكم تعيشون عالم الخيال من الغرور والشرور، فاعتقدت بأن تجربتكم التي سميتموها بتجربة البعث إنما هي لا للعراق فقط أو حتى للأمة العربية والوطن العربي بل للإنسانية جمعاء ووعدت: "... بأن تصبح تجربة البعث في العراق تجربة تدرس بعناية من قبل العالم عموماً ..." . ربما نتفق معك هنا بأن هذه التجربة وصلت أخبارها وأحداثها إلى عموم العالم ولكن بالتأكيد إنها حازت أعظم درجات الفشل والاشمئزاز، ووصفت بعدم التعقل لأبعد الحدود في أغلب تجاربها إن لم نقل في جميعها وفي عموم بلدان العالم، فهل تتفق مع العالم حول ذلك أم تصر على الخطأ كعادتك وتعتبره صواباً، والهزيمة نصراً والفشل نجاحاً ؟

س: لقد ورد عن لسانك: "... حينما تحدثت في بعض المناسبات عن الفرص المباشرة التي يمكن أن يستغلها الاستعمار لعمل مضاد، وعن الفرص الفنية أو الخلل الفني أو التصرف الخاطئ من الناحية التعبوية، يمكن اعتبار الكيان الصهيوني مثالاً. إن هذا الكيان موجود والعرب موجودون أيضاً. والاستعمار يجد إن الكيان الصهيوني سلاح استراتيجي في يديه لمنع العرب من إقامة وحدتهم ومن نموهم وتقدمهم. تلك مسألة ظاهرة. ولكن كيف ينبغي ألا يعطي العرب الاستعمار فرصة فنية في خدمة هذا الهدف تجعله يستخدم هذه الفرصة استخداماً استراتيجياً، أي يستخدمها بما يحقق له انتصاراً ضد الأمة أو يسبب أذى كبيراً لها. إنه عندما ينقسم العرب على حالة قبل موعد ضرورة الاختلاف عليها فهذا

يحقق للعدو فرصة فنية قد يستخدمها استخداماً استراتيجياً... ".

إن هذه الجمل والعبارات حتى ولو إنها قد كتبت لك إلا إنك لابد وأن قرأتها وتمعنت فيها ثم قلتها بعد أن اقتنعت بها، ولو إنها كعادة خطاباتك وأحاديثك اليومية، مجرد إنشاءات كلامية غير دقيقة المعاني ومنفصلة الأحداث ومجزئة المواضيع لا يشم منها أية رائحة أو طراوة في الغالب، إلا إنها ومع ذلك فإن المرء لمجرد سماع بعض الألفاظ والكلمات والعبارات يمكن أن يكون لديه فكرة ما عن الموضوع. فإذا كنت تنصح العرب بهذه (النصائح القيمة والتوجيهات العظيمة) النابعة فرضاً من فلسفة (نظريتك العالمية) فلماذا لم تلتزم أنت شخصياً بها؟! وهل هناك ـ وما يزال ـ من أعطى لهؤلاء فرصاً فنية أكثر وأكبر منك لاستخدامها استراتيجياً لتحقيق أهدافهم ؟

س: في ٨ شباط ١٩٨٠ وفي ملعب الشعب الدولي ببغداد وبعد أن ملأتم الملعب المذكور بطلاب المدارس والكليات وعمال المعامل والمصانع والمؤسسات الحكومية وعناصر حزبكم أي كل من لا يستطيع التغيب أو الامتناع عن الحضور، وألقيت عليهم إعلاناً أردت منه أن يكون بمثابة ميثاق لتنظيم العلاقات القومية والرسمية بين الدول العربية المختلفة والدول المجاورة أيضاً، ومما ورد فيه:

"ثانياً: إن الإعلان يقوم على المبادئ التالية:

أولاً: رفض تواجد الجيوش والقوات العسكرية وأية قوات وقواعد أجنبية في الوطن العربي، أو تسهيل تواجدها بأية صيغة من الصيغ، وتحت أية ذريعة أو غطاء، ولأي سبب من الأسباب، وعزل أي نظام عربي لا يلتزم بهذا المبدأ، ومقاطعته سياسياً واقتصادياً. .

ثانياً: تحريم اللجوء إلى استخدام القوات المسلحة من قبل أية دولة عربية ضد أية دولة عربية أخرى، وفض أية منازعات يمكن أن تنشأ بين الدول العربية بالوسائل السلمية.

ثالثاً: ويطبق المبدأ في البند الثاني من علاقات الأمة العربية وأقطارها

مع الأمم والدول المجاورة للوطن العربي، فلا يجوز اللجوء إلى استخدام القوات المسلحة في المنازعات مع هذه الدول، إلا في حالة الدفاع عن السيادة والدفاع عن النفس ضد التهديدات "

كما وورد في الوثيقة التي قدمها ممثلي حزبك في ٢٥ آذار ١٩٨٠ إلى (المؤتمر القومي الشعبي) المنعقد في بغداد: "... ولكن الخطر الماثل هو استغلال الولايات المتحدة لهذا التدخل ـ الاتحاد السوفيتي في أفغانستان ـ ومحاولتها البحث عن مواقع في الوطن العربي لوجود عسكري...".

لقد طبلتم وزمرتم كثيراً لهذا الإعلان المشوش جداً من حيث الإعداد والمبادئ التي وردت فيه وطريقة الطرح ووقته وظروفه واعتبرتموه لسنوات طوال بمثابة مقدسات الأديان أو كونه من العجائب والغرائب أو المعجزات دون ملاحظة الظروف الذاتية والموضوعية والسياسية والاقتصادية لكل بلد من البلدان العربية، وكذلك الظروف الإقليمية والدولية والعلاقات بين هذه البلدان العربية بعضها مع البعض الآخر، وكذلك مدى ثقة واحترام قادة هذه البلدان لبعضهم البعض، وعدم تقدير ظروف وقدرات ووجهات النظر المختلفة لهذه الدول من تواجد الجيوش والقوات أو القواعد الأجنبية على أراضيهم أو في المنطقة، كما وإن لفظة (تسهيل) ربما تكون لها مدلولات مختلفة وبدرجات مختلفة بين قادة هذه الدول وإنكم تشكلون خير مثال على ذلك بحربكم مع إيران والتسبب أو تسهيل وإعطاء المبررات للقوات الأجنبية بالدخول والتواجد في مياه الخليج بعد ذلك الإعلان بفترة أشهر فقط. وبالطبع فإنكم ترفضون هذا التفسير ولكن هذا هو الواقع ورغم ذلك تنفونه. أما بالنسبة لمسألة الكويت فقد فرضت تواجد القوات والقواعد الأجنبية على المنطقة فرضاً ولسنوات طوال ممتدة لحد الآن فحكمت على نفسك بموجب القوانين والأعراف ومنها إعلانك المذكور نفسه بالعزل والمقاطعة السياسية والاقتصادية والحصار والعقوبات الدولية. فلماذا فعلت ذلك بنفسك وبشعبك ووطنك وأمتك ؟ وكيف يمكنك الربط بين النقطة الثانية من إعلانك وغزوك للكويت وهي دولة عربية معترف بها

دولياً ومن قبلكم أيضاً منذ عقود من السنوات ؟ كما ولم تحدد أو توضح أي شيء فيما يخص إسرائيل، وهي من بين الدول المجاورة للوطن العربي كما جاء في النقطة الثالثة من الإعلان وهل إنها مشمولة بمضمون ذلك الإعلان أم ماذا ؟ وألا تعتقد بأن العبارة الأخيرة المتعلقة بالسيادة والدفاع عن النفس ضد التهديدات تنسف الإعلان بكامله بسبب عدم وجود معيار محدد للسيادة خصوصاً في فكر صدام ومفاهيمه وكذلك الآخرين؟ ونفس الشيء يمكن أن يقال فيما يخص التهديدات ووعاءها والعديد من الثغرات التي يمكن أن يشار إليها.

فهل راعيت يا سيادة الرئيس صاحب هذا الإعلان العجيب الغريب وصاحب الإشارة إلى الخطر الماثل من تدخل الولايات المتحدة وبحثها عن مواقع عسكرية في الوطن العربي، وكذلك ما سبق وأن قلته لوزراء العمل العرب يوم ٩ آذار ١٩٨٠ : "... لا يمكن لعربي أن ينشغل بأخيه العربي ونتصور منه خيراً ويحرر فلسطين... ". الجوانب والأفكار التي وردت في هذه المقولات والإعلان حينما غزوت الكويت ؟ وما موقعك من كل هذا؟ وهل كان طريق القدس وفلسطين يمر من خلال الكويت، أم حاولت تقليد ديغول ولكن بطريقتك الخاصة المتناقضة بالطبع، فإنك القائل:" ... ديغول ذلك الفارس الذي تعجبني فيه فروسيته. وأتذكر في استمرار الحوار الذي دار بينه وبين تشرشل عندما قدموا له المساعدات حيث قال (سجل على فرنسا إنها لا تقبل مساعدات غير مسجلة)" . فتصرفت مع الكويتيين على ذلك الأساس ؟

س : لقد أجبت على سؤال موجه إليك وكان جوابك:" ... ومن هذا المنطلق فرح كل عربي عندما سقط الشاه، ليس لكونه حاكماً باغياً وطاغياً، ولأن حكمه كان فاسداً وسقوط أي حاكم فاسد في العالم يعد نصراً لقوى الخير والتقدم... ". إذا قارنت نفسك بذلك الشاه يا سيادة الرئيس ألا تعتقد نفسك في درجات متقدمة جداً عليه من حيث البغي والطغيان والإستبداد والفساد؟ وألا تعتبر سقوطك سيعد نصراً أكبراً لقوى

الخير والتقدم؟ ولما السقوط، ولما لا تترك بنفسك ولتحافظ على شيء للذكرى، هل تعتقد بالفرعونية؟ وحتى لو كنت كذلك فزمن الفراعنة مضى عليه آلاف من السنين والموت آت لا محال، ولن يدوم العرش والدنيا لبشر، فلم كل هذا ؟ ولم كل هذه المغامرة الخاسرة، بل المقامرة وهذه الشعارات المزيفة في الوطنية والإخلاص للوطن والشعب والإنسانية؟ إنك لوكنت قد تركت البلاد وسلمت الأمور إلى بعض الوطنيين المخلصين الراغبين في تحمل المسئولية خصوصاً بعد المخازي التي رافقت إذلالك جراء خزوك للكويت، ولو سكنت مع أفراد عائلتك وأقاربك وبعض رجالاتك حتى لو في جزيرة نائية، أو عملتم بالتجارة، أو مجرد سرد الذكريات وكتابة المذكرات، فإنكم كنتم تكونون سعداء أضعاف مضاعفة، وعندها كان الشعب ينعم بالسعادة وكان يستعيد حياته وعافيته ونشاطه ودوره بين شعوب ودول العالم. أما الآن فلا يعلم أحد ما هو مخبأ لكم في الغد، فلم لا ترحم نفسك وعائلتك والشعب ؟

س : لقد قلت : "... أما عن وجود عربي ضمن دولة إيران، فهذه حقيقة، والعرب ليسوا قلة، وهم ليسوا بالآلاف وإنما بالملايين وعلى هؤلاء وليس على أية جهة أخرى يتوقف أمر اختيار المصير الذي يريدونه ." . إنه جميل أن تعترف بحقوق الشعوب، ولكن أليس هذا كيلاً بمكيالين وتنعتون الغرب وأمريكا به؟ ثم أليس هذا من العنصرية حينما تطالب لبني قومك بهذه الحقوق وتنكره على غيرهم؟ ويا ليت لو كان الأمر يتوقف عند الإنكار ولا يصل إلى أبشع الجرائم التي عرفتها الإنسانية بقتل مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء وباستمرار ولسنوات بل لعقود من الزمان وتدمير البلاد والتنازلات المختلفة للأجنبي في سبيل استمرار حرمان الشعب الكوردي من أبسط الحقوق القومية. فإذا كنت مؤمناً بهذا المبدأ فلماذا لم تطبقه في بلدك ولتتجاوز كل هذه المصائب التي خلقتها لنفسك ولأهلك وشعبك والمنطقة ؟

س : لقد حللت الانقلاب بقولك : "... و الإنقلابيون يقومون بعمل جيد

عندما يرفضون حاكماً سيئاً ويغيرونه..." . ولكن للأسف لم تحدد أي معيار للإساءة لمعرفة وعاء المشروعية الانقلابية، ولكن رغم ذلك فإن إساءات سيادتك يا سيادة الرئيس متعدية كل المراحل، ورغم ذلك لا تعترف بها وتلاحقون الناس عند فتح الفم بنقد بسيط وفي موضوع بسيط، فماذا تفعلون بمن يحاول أن يقوم بعمل جيد ويغيركم ؟ أولم تسمعوا بالقول: إذا منعتم الناس من أن يرموكم بالكلام فسيرمونكم بالحجار وربما بالسلاح؟ ثم أو ليس كم الأفواه دليل على وجود العيوب والنواقص والأخطاء، ناهيك عن كونه مخالفاً لكل المبادئ التي جاءت بها الأديان والقوانين والشرائع الدولية، ومرفوض تماماً في المجتمعات المتحضرة، عدا كونه دليلاً على التخلف ومؤدياً لمزيد من التخلف والخراب والدمار وخلق المشاكل والمتاعب؟

س: قلت في معرض إجابتك على سؤال آخر: "... ينبغي أن يكون الحكم على المسيرة في محصلتها... ". ألا تكفي عقود من السنين للحكم على مسيرة ما؟ ألم تقتنع لحد الآن بفشلك الذريع في إدارة البلاد والتأقلم مع العصر؟ وهل من محصلة سيئة واضحة كبيرة بل مدمرة ليس فقط للبلاد ومواطنيها بل وللأمة العربية قاطبة أكثر يا سيادة الرئيس العبقري الفذ؟

كلمة أخيرة

العصر عصر القوة، قوة الاقتصاد والمال و العسكر والأسلحة ثم العلوم والتقنيات، والحق فيه هو حق القوة وليس قوة الحق. وأصبح معلوماً انعدام مبادئ وصداقات أو عداءات دائمة في السياسة الدولية، بل المصالح هي التي تتمتع بالديمومة وتعول عليها للأسف. أما الادعاءات التي تظهر أحياناً هنا أو هناك ويتباهى بها الغرب في مجال حقوق الإنسان ويهاجم بعض الأيديولوجيات والحكومات بسبب خرقها لها في بعض الأحيان فما هي إلا حالات انتقائية يظهر فيها الكيل بمكاييل متعددة متناقضة، فنراها تدافع وبكل قوة وإصرار وتعاطف عن بعض المناطق والشعوب، وفي غيرها تغض الطرف عن أبشع الخروقات في مناطق أخرى، وفي الحالتين تنطلق من مصالحها المادية البحتة وليس للدفاع عن الشعوب المظلومة، أو ضد الحكومات الظالمة والخارقة لهذه الحقوق على الرغم من اتضاح ارتباط مسألة خرق حقوق الإنسان في دولة ما بمسائل الأمن والاستقرار في ذلك البلاد وحتى عموم المنطقة أحياناً. هذا من ناحية، ومن ناحية آخرى فإن هذه الدول تريد هذه المبادئ لمواطنيها وشعوبها، أو في أوقات السلم، أو عندما لا تتعلق المسألة بها، ولكن بمجرد شعورها بالخطر عليها أو على مصالحها فإنها تضرب هذه المبادئ والقوانين والصكوك الدولية عرض الحائط، ولا تقل شراسة عن أي نظام حكم جائر مستبد مستخدماً كل الوسائل المشروعة أو المحرمة دولياً ومنها العسكرية والسياسية والاقتصادية في سبيل تحقيق غاياتها وحماية مصالحها أو الانتصار دون أي اعتبار لشيء أو وازع قانوني أو اخلاقي. لهذا نجد غض الدول الكبرى الطرف عن الكثير من كبريات الجرائم بحق بعض الشعوب من قبل بعض أنظمة الحكم في مناطق العالم المختلفة دون ادنى إكتراث من هذه الدول العظمى، بل العكس من ذلك أحياناً في دعم المعتدي الظالم بشتى الوسائل ضد المظلوم.

وبحكم واقعنا وواقع منطقتنا، فإن أحوال شعوب منطقتنا وحكوماتها خير دليل على ذلك وبالذات في فلسطين، وقضية الأمة الكوردية في أجزاء كوردستان المجزأة المختلفة. إذ تمارس بعض الحكومات المختلفة في المنطقة وطيلة عقود من الزمان منتهى الإرهاب المنظم والعنصرية المقيتة ومحاولة صهر هذه الأمة بأبشع الوسائل والأسلحة وخرق لجميع حقوقها في بعضها، ورغم ذلك فإن المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والدول الكبرى والغرب بالذات لا تزال مواقف جميعها دون الحد الأدنى المطلوب، لا بل وبعكس كل القوانين والقرارات والاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وحرياته تشجع أو تدعم أو تساهم بشكل أو بآخر بعض الأنظمة لخرق هذه الحقوق ومنع تحقيق أي تقدم بهذا الخصوص. كما وإن حالة الحصار المفروض على الشعب العراقي منذ سنوات عدة مع الإبقاء على نظام الحكم في بغداد وهو المسئول الوحيد عن كل هذه الأحوال وعدم محاسبته رغم كل جرائمه ضد الشعب العراقي بجميع طوائفه وأعراقه وخاصة الشعب الكوردي والشيعة ابتداء، ثم التركمان والآشوريين والكلدان وكذلك الآخرين وصولاً إلى كل من يراه النظام في غير خدمته، ثم جرائمه الأخرى سواء خلال الحرب مع إيران أو أثناء أو بعد غزو الكويت وكذلك في السنوات ما بعد ذلك، وعدم تقديمهم إلى أية محكمة دولية، لدليل على كون هذه الدول العظمى تهتم بمواطنيها وبمصالحها بالدرجة الأولى والأخيرة، وما الآخرون أو حقوق الآخرين الإنسانية إلا حججاً ومزاعم أو مفاتيح لتنفيذ برامجهم ومخططاتهم لضمان تلك المصالح عندما يحتاجون إلى تحريك هذه الحجج والمزاعم ولحين تحقيق هدفهم فقط. بالطبع يكون نقد المرء لهؤلاء ضعيفاً حينما يكون بعض أبناء البلد أنفسهم يمارسون أبشع الجرائم بحق إخوانهم وأبناء جلدتهم ووطنهم، ويتسببون في المآسي لشعوبهم.

تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دوراً رئيسياً في هذه الحقبة الزمنية بحكم تحكمها في مقدرات العالم في هذه السنوات الأخيرة، إذ لا تجرؤ

الدول الأخرى على معارضتها إلا في بعض القضايا الخاصة بها ذاتها، وإنها غير راغبة للدخول في مشاكل معها بسبب حقوق غيرها مهما كانت حقة وجلية وناصعة، وحتى لو كانت هناك خروقات وتجاوزات على القانون الدولي أو الأعراف والمعاهدات والاتفاقات الدولية.

كما وان منظمة التجارة العالمية التي أنشأت في السنوات الأخيرة والخاضعة بالدرجة الأساس لأقوى وأكبر اقتصاديات العالم المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والاتحاد الأوربي واليابان لتشكل منعطفاً كبيراً في السياسة والاقتصاد العالميين. تلك المنظمة التي تؤثر فعالياتها بدرجة كبيرة على نوع من إلغاء الحدود والسيادة الوطنية بين الدول، وسيطرة الدول الكبرى والمتقدمة صناعياً وتقنياً ومالياً وربما حتى عسكرياً على مجمل الحياة على هذا الكوكب، وإذا لم يحسن العمل فيها، فربما قد تتسبب في المزيد من الفروقات بين الشعوب الغنية والأخرى الفقيرة في المستقبل وما يترتب على ذلك من نتائج تنعكس على الأوضاع السياسية في العالم. والملاحظ ازدياد انضمام دول العالم المختلفة لهذه المنظمة أما إقتناعاً، أو ربما بسبب الإحراج أو نوع من الضغط عليها بحيث غدت أغلب دول العالم أعضاء فيها. في حين هناك رفض ومعارضة شديدة عليها عند البعض، وقد شهدنا مئات الآلاف من المتظاهرين من مختلف دول العالم وبالذات من الدول الأوربية وقارتي أمريكا يحضرون إلى المناطق التي تعقد هذه المنظمة اجتماعاتها السنوية العامة للإعراب عن رفضهم ومعاداتهم لعمل هذه المنظمة العالمية التي ترى غالبية الدول أن لا مناص من قبولها والإنضمام إليها، وعدم جدوى البقاء خارجها في عالم تتكدس الأموال والتقنيات العالية والتقدم الصناعي والمعرفي والعسكري لدى عدد محدود من الدول وحتى على مستوى أفراد ومواطني تلك الدول. إذ المعلوم ان حوالي ثلثمائة شخص فقط وأغلبهم من دول الغرب في أوربا وأمريكا يملكون لوحدهم ما يعادل ممتلكات ثلث سكان العالم في الوقت الحاضر بينما مئات الملايين من الناس في العالم دون حد الفقر حتى من

سكان الدول التي تتمتع بخيرات وفيرة وثروات هائلة ولكن بحكومات سيئة ورديئة أو أوضاع سياسية وأمنية متخلفة.

وفيما يخص العراق والعراقيين، فمنذ أواسط عام ١٩٩١ كان رأيي المتواضع الذي أعلنته بين جمع من المثقفين بالشأن السياسي العراقي ببقاء نظام حكم صدام لمدة عشرة أعوام على الأقل في حالة خروج جورج بوش من الرئاسة الأمريكية وبقاء صدام في الحكم. وهذه معادلة سياسية بسيطة خصوصاً بسبب ما حققه صدام وقدرته على تحقيق المزيد من مصالح لأمريكا وإسرائيل بشكل مباشر أو غير مباشر ولو كان ذلك بالضد من جميع القوانين الدولية والمبادئ الانسانية ومصالح الشعب والوطن. وكان ولا يزال يصعب قبول الرأي القائل بعمل أمريكا الجدي على تغيير نظامه إلا إذا تصادم وجوده (ولو من غير رغبته وقصده) مع تلك المصالح والوصول إلى حالة اليأس منه، عندئذ فقط يمكن للمرء توقع انتفاء الحاجة به وبنظامه والتشجيع الحقيقي على إسقاطه الذي لا اراه كما يراه البعض قريباً جداً وقبل إنتهاء ولاية الرئيس الأمريكي كلنتون. ولكن ذلك لا يمنع من إبداء وجهة النظر بخصوص عملية التغيير التي أتوقعها ولو مع عدم القدرة على التنبؤ بزمن وكيفية ونوع وقوعها في الوقت الحالي.

لقد مر بنا في السابق التطرق للوضع السياسي الداخلي في البلاد، والصعوبة البالغة (إن لم أقل المستحيلة حالياً) في التمكن من القيام بعمل ناجح لاسقاط تلك السلطة إعتماداً على العامل الداخلي فقط، وكذلك صعوبة توصل فصائل المعارضة العراقية الفاعلة الحقيقية إلى اتفاق عمل معارضي جماعي مشترك في هذا السبيل، وحتى لو تم ذلك على سبيل الجدل، فبالاستناد إلى دراسة وتحليل الأوضاع الداخلية والاقليمية والدولية والتجارب الوطنية الكثيرة ولعقود من السنين وتجارب الآخرين أيضاً، لا أرى توفر القدرة الكافية لانجاز مثل ذلك العمل الكبير بجهودهم الذاتية البحتة من حيث الواقع والمنطق وليس الخيال أو الكلام الادبي والانشائي. وبإعتقادي إن الذين يراهنون على هذين العاملين لوحدهما ويهملون أو

يبعدون أو ينبذون العوامل الأخرى خصوصاً الدعم الخارجي ضمن الأطر المحددة المقبولة لتحقيق مصالح عموم الشعب العراقي يبتعدون عن الصواب والواقعية المطلوبة وقد يتسببون في ضياع فرص مهمة قد لا تتكرر بسهولة أو بنفس القوة والدرجة والحالة.

وأرى إحدى الحلول المفضلة في الظرف الراهن هو إتفاق العدد الأكبر من فصائل المعارضة خصوصاً الفصائل المؤثرة والحقيقية والشخصيات الوطنية الفاعلة للعمل الجماعي المنسق مشتركاً ومنفرداً، إبتداء، لتوحيد الجهود ولملمة الصفوف والاتفاق على بعض الخطوط الرئيسية في العمل المعارضي المشترك لوضع الخطط والبرامج التي تساهم في تقدم وتطوير العمل لاسقاط نظام الحكم في بغداد بجهود وطنية مشتركة داخلياً وخارجياً، وللعمل في ذات الوقت كل من موقعه وحسب قدرته وتأثيره لكسب الدعم والمساندة والتأييد الاقليمي والدولي لجهودهم لاسقاط ذلك الحكم، ومحاولة تحقيق الجدية اللازمة في المعلنين أو العاملين على إسقاط ذلك النظام من القوى الدولية الكبرى، والعمل على حمل أو توكيل الأمم المتحدة للقيام بهذه المهمة كما حصل في عام ١٩٩١ أو في يوغسلافيا السابقة أو أفغانستان، خصوصاً فإن نظام حكم بغداد لا يزال خاضعاً وملزماً بتنفيذ العديد من قرارات المنظمة الدولية التي مرت عليها الأعوام دون تنفيذ، لا بل وإعلان ذلك النظام دوماً رفضه تنفيذها أو الالتزام بها، واستمراره في جرائم الفصل العنصري والتهجير والتعريب والخرق الفاضح لحقوق الانسان وبالذات تجاه المواطنين الكورد والتركمان والشيعة وغيرهما في بعض المناطق الخاضعة لسلطته. فمن حق وواجبات تلك المنظمة حمل ذلك النظام على تنفيذ تلك القرارات ولو بالقوة دون الحاجة لاصدار قرارات جديدة منها. كذلك يمكن ذلك عن طريق سحب الاعتراف بتلك الحكومة ورفض كل أشكال التعامل معها وإعتبار بعض كبار أشخاصها مجرمي حرب وإحالتهم على محكمة جنائية دولية لمحاكمتهم غيابياً وإلزام الأمم المتحدة بتنفيذ قرارات تلك المحكمة بجميع الوسائل.

ومن الوسائل الأخرى، توسيع رقعة ومساحة المنطقة الآمنة في كوردستان وجعلها مثلاً (٣٤.٥) بدلاً من ٣٦، وكذلك إيجاد منطقة آمنة شبيهة في الجنوب. وفي حالتي قبول ذلك النظام بذلك أو رفضه لهما فإنهما يسببان تقليص نفوذه وسلطته وقواته ومعنوياته إلى أبعد الحدود. ففي حالة القبول بذلك يمكن عند ذاك القبول بفكرة إحتمال مقدرة العراقيين لوحدهم تغيير النظام، ولا يكون ذلك بالطبع إلا بالكثير من التضحيات الجسام وربما خلال فترة طويلة من الزمن. أما في حالة الرفض، فيمكن أن يكون عن طريق دعم فصائل وقوات المعارضة الحالية أو التي ستلتحق بها فيما بعد والمساعدة الخارجية المقرونة بالشرعية الدولية التي تستدعي الظروف عند تحقق ذلك وتدخل القوات الدولية بتلك الطريقة أو بأية صفة أخرى وإتمام المهمة ببقاء تلك القوات لفترة مناسبة داخل العراق خصوصاً في بغداد وأطرافها، وقيام الشخصيات العراقية الكفوءة والأطراف السياسية الوطنية بتشكيل حكومة وطنية مؤقتة لعدة أشهر، ومن ثم البدأ بإجراءات ديمقراطية لتنظيم انتخابات حرة عامة في البلاد لتشكيل حكومة دائمة ومجلس وطني أو برلمان وهيئات الدولة الرئيسية، وكذلك إعداد مشروع دستور عصري دائمي للبلاد وعرضه على الشعب ونوابه وممثليه الحقيقيين لتقريره، وخلق دولة القوانين العصرية وسيادة القانون حقيقة المساواة والعدالة، ووضع البرامج لخدمة المصلحة العليا للبلاد، وإبعاد المصالح الشخصية والحزبية الضيقة والمناحرات، مع أخذ بعض الخصوصيات كوضع الفدرالية الكوردية بنظر الاعتبار، وإمتناع الأحزاب اللجوء لكسب الكميات من الحشود على حساب النوعيات من الأفراد، ومحاولة تحويل البلاد الوجهة المدنية الديمقراطية الهادئة وإجراء تقليص في القوات المسلحة والتعديلات اللازمة على قانون الخدمة العسكرية، ومعالجة الأجهزة الأمنية وقوى الأمن الداخلي، وضمان الحيادية الدائمة للقوات المسلحة، وإزالة نتائج وآثار قضايا المرحلين والمهجرين والمطرودين داخل وخارج البلاد، ودراسة مسألة تعدد الجنسية، وتحقيق

المساواة لجميع المواطنين في جميع المجالات ومنع منح الامتيازات الحزبية في التوظيف في مختلف أجهزة الدولة المدنية والعسكرية في الداخل والخارج وكذلك القبول في المدارس والمعاهد والكليات المدنية العسكرية والفنية وكذلك في منح الزمالات والمنح الدراسية وغير ذلك، والمباشرة الفورية باجراء الاصلاحات في جميع ميادين الحياة خصوصاً السياسية والقانونية والاقتصادية، واتخاذ الاجراءات اللازمة لإزاحة المتطفلين والمسيئين والمرتزقة في مختلف أجهزة الدولة وإجراء عمليات التطهير والمحاسبة للذين يستحقونها وفق القانون، وكذلك اتخاذ إجراءات مناسبة وفورية لاصلاح الوضع السياسي الناجم عن عمليات ومحاولات تسييس (تبعيث) المجتمع برمته خلال العقود المنصرمة وإزالة الاثار المترتبة على ذلك خصوصاً للمسيئين منهم في مختلف المجالات (وهم كثر) وقطع الطريق عليهم وعلى أمثالهم من الاستمرار في التلاعب بالبلاد والمواطنين وحقوقهم، وعدم إفساح المجال لهم ولغيرهم بذلك. والاهتمام الكثير خصوصاً بجيل الشباب والمتوسط وتوجيههم نحو العلم والثقافة ومحاولة اللحاق بالعالم المتحضر وتعويض سنوات التخلف دون التركيز على استمرار توجيههم وإشغالهم فقط بأمور سياسية ضيقة لمصلحة هذا الطرف أو ذاك.

كما وأرى من الضروري اقتران أعمال الحكومة الجديدة بالكثير من الشفافية والوضوح لاطلاع المواطنين عموماً على كل ما يجري خصوصاً في القضايا الداخلية والمالية والميزانية والمدخولات وأوجه الصرف، وكذلك القضايا الخارجية والعلاقات الدولية، والعمل على تخفيف الأعباء المالية الناتجة عن آثار المغامرات الطائشة لنظام حكم صدام عن البلاد وغير ذلك من الاصلاحات الضرورية المستعجلة والآنية لدفع الحياة في البلاد إلى الأوضاع الاعتيادية العصرية وعودة البلاد والمجتمع إلى المجتمع الدولي.

تنويه

لما كنت منشغلاً باعداد هذا الكتاب وغيره ايضاً منذ عدة سنوات، ولظروف خارجة عن إرادتي فقد تبعثرت الأوراق والمسودات مرات عديدة هنا وهناك في الداخل والخارج، وضاع منها ما ضاع. وكان من بين ما ضاع أوراق خاصة تتعلق بترقيم الهوامش وصفحات المصادر. ولما لم يعد أغلب هذه المصادر في متناول اليد فكان لابد ان يخرج الكتاب على هذا النحو.

وبالرغم من الانتهاء من تدوين محتويات هذا الكتاب وتهيئته للطبع منذ حوالي ثلاثة أعوام، إلا ان ظروفاً عديدة أهمها خارجة عن إرادتي حالت دون أن يرى الكتاب النور والوقوع بين أيدي القراء الكرام قبل هذا الوقت.

ومن المعلوم فإن كثيراً من الأحداث والمستجدات والتطورات قد حدثت خلال هذه الفترة، ولكني أرتأيت تجنب حشر المزيد منها في هذا الكتاب، والاكتفاء بقدره المعد في السابق. فالأحداث في ظهور وحدوث وتجدد يومي. إلا إن ما أود الإشارة إليه هنا، وحسب ما أعتقد إنه يستوجب الذكر من بين العديد من الأحداث هي:

أولاً: ذلك الإكتشاف العلمي المذهل المتعلق بما أطلق عليه قراءة الخريطة الجينية للإنسان، وما ينتج عن ذلك من تطورات كبيرة في المستقبل في مختلف العلوم والمفاهيم الإنسانية والحياة والأمراض وما إلى ذلك.

وثانياً: تمكن الضغط الدولي خصوصاً دول الغرب من النجاح في عملية سياسية وقانونية لم يسبق لها مثيل في التاريخ الانساني المعروف ألا وهي عملية تسليم الرئيس اليوغسلافي السابق سلوبودان ميلوسوفيج في بداية شهر تموز ٢٠٠١ إلى محكمة جنائية دولية خاصة أعدت له ولبعض أعوانه وقادته العسكريين السابقين منذ عام ١٩٩٣ في لاهاي لاجراء محاكمتهم كمجرمي حرب بتهم تتعلق بالانسان وحقوقه في بلادهم أيام حكمهم.

وبعيداً عن دوافع تلك الدول الضاغطة ومصالحهم في هذه المسألة، فإن هذه العملية مباركة ويتمنى المرء أن يرى العالم غيرها من أمثال هذه العملية بحق جميع أمثال ذلك الرئيس وهؤلاء القادة العسكريين أينما وجدوا وفي أي وقت حتى ولو كانوا في الحكم أيضاً ودون تمييز، كما ونتمنى أن تكون هذه العملية بمثابة عبرة لمن اعتبر وسابقة قانونية تتحول إلى حقيقة واقعة ودائمة وسلاح فعال بيد الأمم المتحدة لانقاذ شعوب ومواطني العديد من دول العالم من ظلم وجور وجرائم الحكام المستبدين الظالمين.

وثالثاً: ما وقعت من أحداث مروعة رهيبة يوم ٩/١١/٢٠٠١ في أمريكا من خطف الطائرات المدنية الأمريكية المنطلقة من داخل أمريكا وإستخدامها في ضرب أعلى ناطحات السحاب في أمريكا والمعروفتين ببرجي مركز التجارة العالمية في مدينة نيويورك والتسبب في هدم البرجين كاملاً وكذلك ضرب أحد اجنحة وزارة الدفاع الأمريكية في واشنطن ومقتل جميع ركاب الطائرات وربما أكثر من أربعة آلاف من الأشخاص أغلبهم من المدنيين في البرجين المذكورين وهم ينتمون إلى العديد من دول العالم بضمنهم أكثر من ألف من المسلمين ـ حسب ما يقال ـ مع بضع مئات في وزارة الدفاع، وإتهام السلطات الأمريكية للمعارض السعودي أسامة بن لادن ومنظمته المعروفة بالقاعدة المتمركزة قواعدها الرئيسية في أفغانستان. وإعلان أمريكا الحرب ضد الإرهاب الذي لم يحدد له تعريف قانوني دولي، وإعتباره حرباً طويلة الأمد، واسعة الميدان، مختلفة الأساليب والوسائل.

ونتج عن ذلك طلب أمريكا من دول العالم قاطبة أتخاذ موقف صارم وواضح تجاه ما أسماه بالإرهاب دون تحديد المفهوم والحدود، فإما أن يكونوا مع موقفها أو يعتبروا بجانب الإرهاب، ومن ثم إتخاذ مختلف الإجراءات وإصدار قوانين متعددة لما تسميه بمكافحة الإرهاب وإلزام دول العالم للإلتزام بها، ثم قيام أمريكا بحشد تأييد دولي لضرب حكومة طالبان في أفغانستان بسبب عدم رضوخه لتسليم اسامة ومجموعته إليها حسب قولها.

ومنذ السابع من تشرين الأول ٢٠٠١ بدأت أمريكا وبتأييد العديد من دول العالم وخصوصاً الدول الكبرى وبمشاركة غيرها بمختلف الصور بقصف بعض مناطق أفغانستان خصوصاً المدن الكبرى وما يشك فيها بقواعد عسكرية لحكومة طالبان وجماعات أسامة والمتعاونين معه وسقط جراء هذه الهجومات وقصف الصواريخ اعداد غفيرة من المدنيين من مختلف الأعمار وتشرد الملايين من السكان ولجأوا إلى بعض الدول المجاورة. وهناك فصائل من المعارضة الإفغانية المسلحة المتعاونة مع القوات الأمريكية في محاربة طالبان.

إن ما وقع منذ الحادي عشر من أيلول ومستمر حتى الآن مأساة إنسانية حقيقية تتطلب الكثير من الحكمة لحل أسبابها ومنع تكرارها والإلتزام بجميع القوانين والصكوك والأعراف الدولية لتجاوزها ومعالجتها. إذ تقع العواقب الوخيمة في الغالب على المدنيين الأبرياء كما هو حال الآلاف من الأبرياء في أمريكا وأفغانستان في هذه العمليات.

وبالنتيجة فقد سقطت حكومة طالبان واختفى قادة وعناصر طالبان والقاعدة بعد بضعة أسابيع من القتال، وتم قتل وأسر المئات والآلاف من عناصر الطرفين المذكورين مع إقامة حكومة مؤقتة للبلاد لمدة ستة أشهر يتم خلالها انتخاب ممثلي الشعب الأفغاني للمجالس التشريعية وغيرها وكذلك حكومة منتخبة من قبلهم.



أتشبع حياة ولحوم وجلود هذه الاطفال الملائكة المحترقة بالاسلحة الكيماوية التي استخدمها النظام العراقي ضد السكان المدنيين في العديد من مناطق كوردستان وبالذات في حلبچة في ربيع ١٩٨٨ غريزة الطمع والجشع والشر لدى اصحاب الشركات الكبرى المنتجة للأسلحة الفتاكة وكذلك الحكومات المتعاملة بها والمستخدمة لها.



أليس من الحق كل الحق وحسب الشرائع السماوية المختلفة والوضعية الدولية والضمير والإنصاف مقاضاة كل من تسبب بهذا المصير لهؤلاء الأبرياء من المدنيين العزل؟



مشهد مروع بين مئات من أمثاله نتيجة قصف النضام العراقي للمدنيين في حلبچه



ليتصور كل إنسان هذا المصير له ولأهله وبني قومه ولأي إنسان أعزل مدني آخر في هذا الكون
وليحكم من خلال هذا التصور على الفاعلين ومن ورائهم



منظر من بين مئات أمثاله لضحايا القصف الكيماوي للسكان المدنيين في حلبچة



أتشبع حياة ولحوم وجلود هذه الاطفال الملائكة المحترقة بالاسلحة الكيماوية التي استخدمها النظام العراقي ضد السكان المدنيين في العديد من مناطق كوردستان وبالذات في حلبچة في ربيع ١٩٨٨ غريزة الطمع والجشع والشر لدى اصحاب الشركات الكبرى المنتجة للأسلحة الفتاكة وكذلك الحكومات المتعاملة بها والمستخدمة لها.



مشهد دمار نتيجة القصف من الجو والارض من بين عشرات الآلاف لمدن وقرى كوردستان خلال العقود الثلاث ٦٠، ٧٠، ٨٠، من القرن الاخير في الالفية الثانية

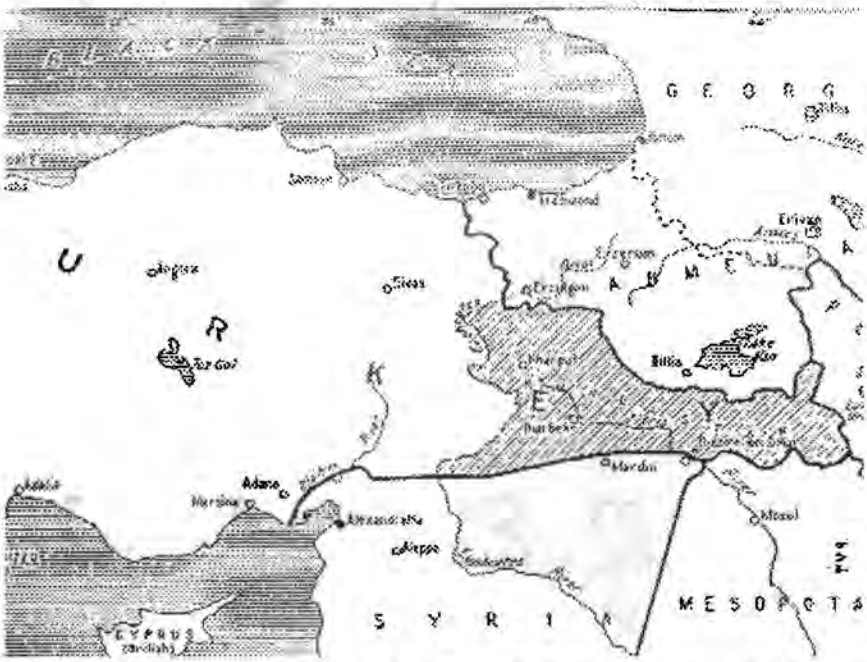


لقطة من آلاف غيرها توضح الرفض الجماهيري الكوردي الواسع للعودة لسيطرة النظام العراقي، اذ يهربون باتجاه حدود إيران بعد اخماد انتفاضة عام ١٩٩١

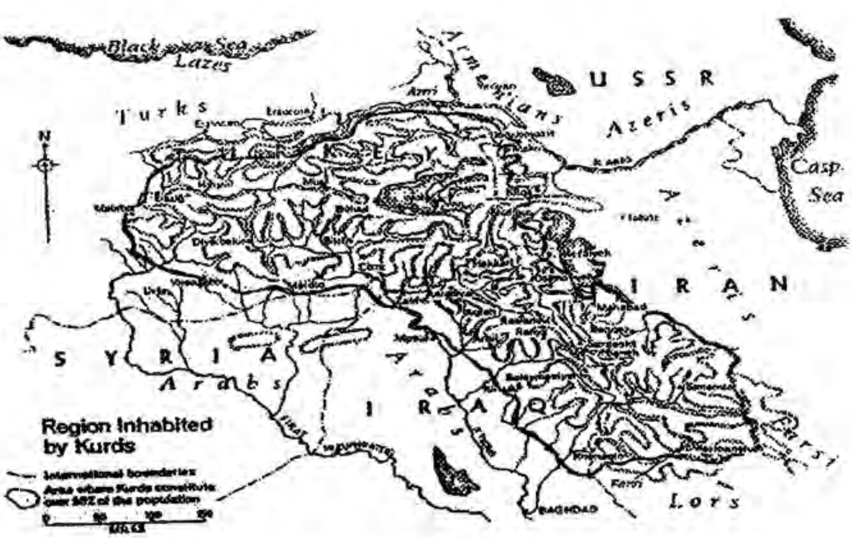


منظر آخر لهرب الملايين من السكان المدنيين من الكورد صوب الحدود بعد إخماد إنتفاضة ١٩٩١.

TREATY OF SEVRES



الجزء المضلل داخل حدود تركيا الحالية هو ذلك الجزء من كردستان الشمالية (تركيا) الذي كان من المزمع اقامة دولة كردية مستقلة عليه مع ضمان عدم معارضة الغير في انضمام كردستان الجنوبية (ولاية الموصل في العراق) اليها اذا ارتأى كورد تلك الولاية ذلك بموجب اتفاقية (سيفر) الدولية لعام ١٩٢٠.



حدود كوردستان الكبرى الأكثر معتمداً لدى أغلب المختصين حالياً



الأشكال والحروف من كتاب ميژووي كورد وكوردستان (أي تاريخ الكرد وكردستان) لمؤلفة شيخ محمد مردوخ ترجمة محمد فدا ١٩٥٨. يقول المؤلف إن الكورد استخدموها في الكتابة قبل الميلاد بأكثر من ألف عام

المصادر

تم اعتماد المعلومات والآراء التي وردت في المصادر التالية في استخلاص بعض الأفكار والتوجهات التي ساهمت في كتابة بعض أجزاء هذا المؤلف، وهي:

١ـ تاريخ العرب د. فيليب حتي و د. ادوارد جرجي و د. جبرائيل جبور ١٩٩٤.

٢ـ معجم العالم العربي مجالي مرسي ترجمة د. جورج سعد ١٩٩٤.

٣ـ الكويت في الوثائق البريطانية ١٧٥٢ ـ ١٩٦٠وليد الأعظمي١٩٩٠.

٤ـ سياسة وأقليات في الشرق الأدنى لورانت شابري وآني شابري ترجمة د. دوقان قرقوط .١٩٩١

٥ـ ملخص تاريخ الكرد وكردستان محمد أمين زكي بك ١٩٣٦.

٦ـ كردستان أو الموت رينيه موريس ترجمة وتعليق جرجيس فتح الله ١٩٨٦.

٧ـ الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية د. وليد حمدي لندن١٩٩١.

٨ـ الوصي عبد الإله بن علي يبحث عن عرش سلمان التكريتي ١٩٨٩.

٩ـ أزمة العراق حسين الشامي الطبعة الأولى .١٩٩٢

١٠ـ التاريخ الدموي لصدام التكريتي في ضوء الوثائق السرية البريطانية الدكتور حامد البياتي.

١١ـ الزلزال العميد الركن نجيب الصالحي.

١٢ـ مذكرات غلوب باشا ترجمة سليم طه التكريتي ١٩٨٨.

١٣ـ الزلزال السوفيتي محمد حسنين هيكل .١٩٩٠

١٤ـ مدافع آية الله ـ قصة إيران والثورة محمد حسنين هيكل ١٩٨٢

١٥ـ السياسة السوفيتية تجاه القضية الكردية في الميزان خالد

خالد ١٩٩٠.

١٦ـ الحركة الوطنية الديمقراطية في كردستان العراق ٦١ـ ٦٨ آشيريان.

١٧ـ ثورة ١٤ تموز في العراق اللواء الركن عبد الكريم فرحان الجزء الأول ١٩٨٦. .

١٨ـ مذكرات اسحق شامير ترجمة دار الجليلـ عمان .١٩٩٤

١٩ـ الأكراد ملاحظات وانطباعات مينورسكي ١٩١٥ترجمة د. معروف خزنه دار.

٢٠ـ مذكرات سياسي عراقي ـ كنا عصابة من اللصوص والقتلة حردان التكريتي دراسة أحمد رائف ١٩٩٠ .

٢١ـ اعصار من الشرق د. ثروت عكاشة ١٩٩١.

٢٢ـ العراق دولة المنظمة السرية حسن العلوي .١٩٩٠

٢٣ـ صدام حسينـ السيرة الذاتية والحزبية فؤاد مطر ١٩٨٩.

٢٤ـ وثائق فلسطين دائرة الثقافة منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٨٧.

٢٥ـ تاريخ السفن جيور جيو فينياتي ترجمة أحمد الأورفه لي ١٩٧٢

٢٦ـ الآشوريون والمسألة الآشورية في العصر الحديث ماتفييف ترجمة ح. ر. آ.

٢٧ـ نص ميثاق الأمم المتحدة.

٢٨ـ الأمم المتحدة من الحرب الباردة إلى النظام العالمي الجديد موريس برتران ترجمة لطيف فرج ١٩٩٤.

٢٩ـ القانون الدولي العام الدكتور عصام العطية.

٣٠ـ خلاصه ى مه سه له ى كورد رفيق حلمي ١٩٢٨باللغة الكردية.

٣١ـ ميزووى كورد و كوردستان شيخ محمد مردوخ ترجمة محمد فدا ١٩٥٨ باللغة الكردية.

٣٢ـ ميزووى كوردستان ج. كوردو ترجمة ريبوار رشيد باللغة الكردية.

٣٣ـ كورد و كوردستان د. عبد الرحمن قاسملو. باللغة الكردية.

٣٤ـ شه ره فنامه ى شه ره ف خانى به دليسى هه زار. باللغة الكردية.

٣٥ـ كورده كان حه سه ن ئه رفه ع ترجمة حاميد كه وهه رى الطبعة الثانية ١٩٩٥ باللغة الكردية.

٣٦ـ ساليك بوو كورد ئازاد ئه زيا عوله ١٩٨٨ باللغة الكردية.

٣٧ـ مجلة ئالاى ئيسلام (راية الإسلام) العدد ١آذار ١٩٩٩ـ العامل الكردي في قضية ولاية الموصل د. عثمان علي.

٣٨ـ نفس المصدر السابق ـ نشوء حركة الاحياء الإسلامي المعاصر في العراق طارق الأعظمي.

٣٩ـ مجلة المصور المصرية العدد ٢٨٥٧ في ١٣ يوليو(تموز) ١٩٧٩.

٤٠ـ مجلة الحوادث اللبنانية ١١٦٩ في ٣٠ آذار ١٩٧٩.

٤١ـ مجلة الوسط الأعداد من ٣٥٥ ـ ٣٥٨ تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٨٨ ـ جلال الطالباني يتذكر.

٤٢ـ جريدة القدس من العدد ٢٩١٧ ـ ٢٩٣٠ من ٢٦أيلول ـ ١٢ تشرين الأول ١٩٩٨ـ مذكرات السياسي العراقي فؤاد عارف.

٤٣ـ جريدة الحياة من العدد ١٢٩٩١ ـ ١٣٠٠٣ من ٢٨أيلول ـ ١٠ تشرين الأول ١٩٩٨ (عالم تحول) بقلم جورج بوش وبرنت سكوكرفت.

٤٤ـ جريدة الحياة ـ عباس الجنابي ـ السكرتير الشخصي لعدي صدام حسين يتحدث للحياة بعد لجوئه للغرب تشرين الأول ١٩٩٨.

٤٥ـ جريدة العرب في ٢ حزيران ١٩٩٧.

٤٦ـ جريدة الشرق الأوسط في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٩٨.

٤٧ـ جريدة القدس ٢٧٩٢ في ٤ مايس ١٩٩٨.

٤٨ـ جريدة الحياة ١٣٠٧٣ في ١٩ كانون الأول ١٩٩٨.

الفهرست

١ـ مقدمة .... ٥ ـ ٩

٢ـ المحور الأول .... نبذة تاريخية مختصرة .... ١١ ـ ٤٢

٣ـ المحور الثاني .... النصف الأول من القرن العشرين (٤٣ ـ ١٠٧)

- عموميات .... ٤٣ ـ ٥٥
- موجز للوضع الكوردي العام ٥٥ـ ٦٨
- مصير ولاية الموصل.................. ٦٩ـ ٧١
- بريطانيا وحكم كوردستان .... ٧١ ـ ٧٥
- الشيخ محمود الحفيد ملكاً على كوردستان .... ٧٥ ـ ٧٧
- تجزئة وتوزيع الجزء الخاضع للدولة العثمانية من كوردستان.................. ٧٨ ـ ٧٩
- الدولة العراقية الحديثة وجنوب كوردستان.............. ٧٩ ـ ٨٨
- قضية جنوب كوردستان(ولاية الموصل) في عصبة الامم ٨٨ ـ ٩٤
- قبول العراق في عصبة الامم وحقوق الكورد.............. ٩٤ ـ ٩٥
- صفحات للوضع السياسي العام.................. ٩٦ـ ١٠٧

٤ـ المحور الثالث .... العراق أواسط القرن العشرين..... (١٠٩ ـ ١٣١)

- العراق وصراع المصالح الكبرى في المنطقة.......... ١٠٩ ـ ١١٤
- الوضع السياسي الداخلي.................... ١١٤ ـ ١١٧
- الضباط الأحرار وجبهة الاتحاد الوطني.......... ١١٧ ـ ١٢٢
- انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ .... ١٢٢ ـ ١٢٧
- الأيام الأولى للثورة.................... ١٢٧ ـ ١٢٩
- الخلافات بين عبد الكريم و عبد السلام.......... ١٣٠ ـ ١٣١

٥ ـ المحور الرابع ..... بعد ثورة تموز ١٩٥٨ .... (١٣٣ـ ٢١٦)

- شيء عن الزعيم عبد الكريم قاسم.................. ١٣٣ ـ ١٤١
- محكمة مهداوي.................... ١٤١ ـ ١٤٢
- الأحزاب السياسية والفوضى السياسية.............. ١٤٣ ـ ١٤٨
- محاولة شواف الانقلابية الفاشلة.............. ١٤٩ ـ ١٥٧

● انقلاب شباط ١٩٦٣ .... ١٥٧ ـ ١٦٠
● الحزب الشيوعي العراقي .... ١٦٠ ـ ١٧٣
● حزب البعث العربي الاشتراكي (العراق) .... ١٧٣ ـ ١٨٦
● الحزب الديمقراطي الكردستاني .... ١٨٦ ـ ١٩٥
● ثورة ١٩٦١ الكوردية المسلحة .... ١٩٥ ـ ٢١١
● حكم عبد الرحمن عارف .... ٢١١ ـ ٢١٦
٦ـ المحور الخامس.... صدام حسين ـ رجل المتناقضات (٢١٧ ـ ٣٨٢)
● عمليتا تموز ١٩٦٨ .... ٢١٧ ـ ٢٢٣
● الوصف الصعب .... ٢٢٣ ـ ٢٢٦
● البدايات .... ٢٢٦ ـ ٢٢٩
● الخير والشر .... ٢٢٩ ـ ٢٣٢
● استغلال التناقضات .... ٢٣٢ ـ ٢٣٦
● معالجة العسكر .... ٢٣٦ ـ ٢٣٨
● الديمقراطية والإرهاب .... ٢٣٩ ـ ٢٤٣
● ثنائية البكر ـ صدام .... ٢٤٣ ـ ٢٤٩
● الاطماع التوسعية .... ٢٤٩ ـ ٢٥٢
● تأميم النفط والسيطرة المالية .... ٢٥٢ ـ ٢٥٤
● العند والإصرار على الخطأ .... ٢٥٤ ـ ٢٥٥
● الانتماء البعثي وإفساد المجتمع .. .. ٢٥٥ ـ ٢٥٩
● ظاهرة أبو طبر ومحاولة ناظم كزارالإنقلابية..... ٢٥٩ ـ ٢٦٥
● تفجير الألغام السياسية ٢٥٦ ـ٢٧١
● النظام العراقي و(الحكم الذاتي للكورد)...... ٢٧٢ ـ ٢٧٥
● مقايضة أراضي ومياه بحقوق الكورد .... ٢٧٦ ـ ٢٧٨
● عمليات الترحيل والتعريب والتبعيث القسرية..... ٢٧٨ ـ ٢٧٩
● أوضاع شاذة ٢٨٠ـ ٢٨٣
● تألق صدام .... ٢٨٣ ـ ٢٨٩
● بعض الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.......... ٢٨٩ ـ ٢٩٦
● الأساس الرديء .... ٢٩٦ ـ ٢٩٩

● تقرب صدام من الشعب.......................... ٢٩٩ ـ ٣٠٤
● إزاحة البكر .... ٣٠٥ ـ ٣١٠
● اعتلاء العرش................... ٣١٠ ـ ٣١٣
● الحركات الإسلامية الشيعية تقلق صدام......... ٣١٣ ـ ٣١٧
● الحرب مع إيران وإفرازاتها .... ٣١٨ ـ ٣٣٩
● الإعلام المسخر.................... ٣٣٩ ـ ٣٤٣
● زبانية صدام .... ٣٤٣ ـ ٣٥٠
● التعامل مع (المسئولين).................. ٣٥٠ ـ ٣٥٢
● نوادر متفرقة.................... ٣٥٢ ـ ٣٦٠
● بروز عدي.......................... ٣٦٠ ـ ٣٦٤
● من المواقف .... ٣٦٤ ـ ٣٦٦
● الكيماوي والأنفال ونتائج الحرب............... ٣٦٦ ـ ٣٨٢
٧ـ المحور السادس ..... غزو الكويت .... (٣٨٣ ـ ٤٢٨)
● الأطماع والمنافسات............................ ٣٨٣ ـ ٣٩٤
● الإصرار على رفض الانسحاب .... ٣٩٤ ـ ٤١٢
● تدمير العراق قبل تحرير الكويت.................. ٤١٢ ـ ٤٢٠
● الهجوم البري .... ٤٢٠ ـ ٤٢٨
٨ـ المحور السابع .... انتفاضتنا ١٩٩١ والنتائج ... (٤٢٩ ـ ٤٩٦)
● انتفاضتنا ١٩٩١ .... ٤٢٩ ـ ٤٥٨
● ما بعد الانتفاضة .... ٤٥٨ ـ ٤٧٣
● المعارضة العراقية............................ ٤٧٣ ـ ٤٩٦
٩ـ المحور الثامن .... استجواب .... ٤٩٧ ـ ٥١٥
● كلمة أخيرة .... ٥١٦ ـ ٥٢٢
● تنويه .... ٥٢٣ ـ ٥٢٥
١٠ـ ملاحق وصور................................ ٥٢٦ ـ ٥٣٢
١١ـ المصادر .... ٥٣٣ ـ ٥٣٥
١٢ـ الفهرست .... ٥٣٧ ـ ٥٣٩

صدر للكاتب :

١ ـ زمنان تفصلهما دقائق

٢ ـ دقائق حرجة في لقاء مع الرئيس صدام

٣ ـ من وريقات ضابط شرطة

٤ ـ كوردو سيستمى نيو ده وله تى (الكورد والنظام الدولي) ـ باللغة الكوردية.



إنني أعتقد انه لو قلبت صفحات أي قاموس لغوي فلن أجد كلمة أو لفظة مناسبة تنطبق حقاً على شخص صدام. بالطبع هناك الكثير من الألقاب والأوصاف والأسماء الحسنة التي يختارها هو لنفسه، أو يقوم باختيارها له من هم ضمن دائرته ورعايته والمستفيدين منه أو الذين كانوا ولا يزالوا يراهنون عليه وأشباههم، ولي تحفظاتي على الكثير منها. وفي الجانب الآخر هناك العديد وخاصة في الأعوام الأخيرة، وبالذات خارج نطاق حكمه وسيطرته من يطلقون عليه أوصافاً ومسميات أخرى أرى إنها غير مناسبة بشكل تام. ولتلمسي التناقضات في صفاته وقراراته و أقواله وبدرجة فاضحة، إرتأيت إختيار هذه الصفة كأفضل وصف أو صفة مناسبة وجعلها عنواناً لهذا العمل.

•••

لقارئي هذا المؤلف استخلاص كم هائل من الأسئلة وعلامات الاستغراب والاستفهام والتعجب والكثير من المواقف السلبية المرفوضة عامة، وبالتأكيد فإن لدى المطلعين على الأوضاع المزيد من الأسئلة وغيرها، ولكن لندع كا ما ورد في هذا البحث وما يخطر ببال المطلعين وغيرهم، ولنتناول بعضاً من أقواله ومحادثاته ولقاءاته التي كان قد أدلى بها في أوقات سابقة وتناولتها وسائل الاعلام المختلفة ووجدت طريقها إلى النشر كمؤلفات مختلفة في داخل العراق أو خارجه، ولنستجوبه من خلالها.